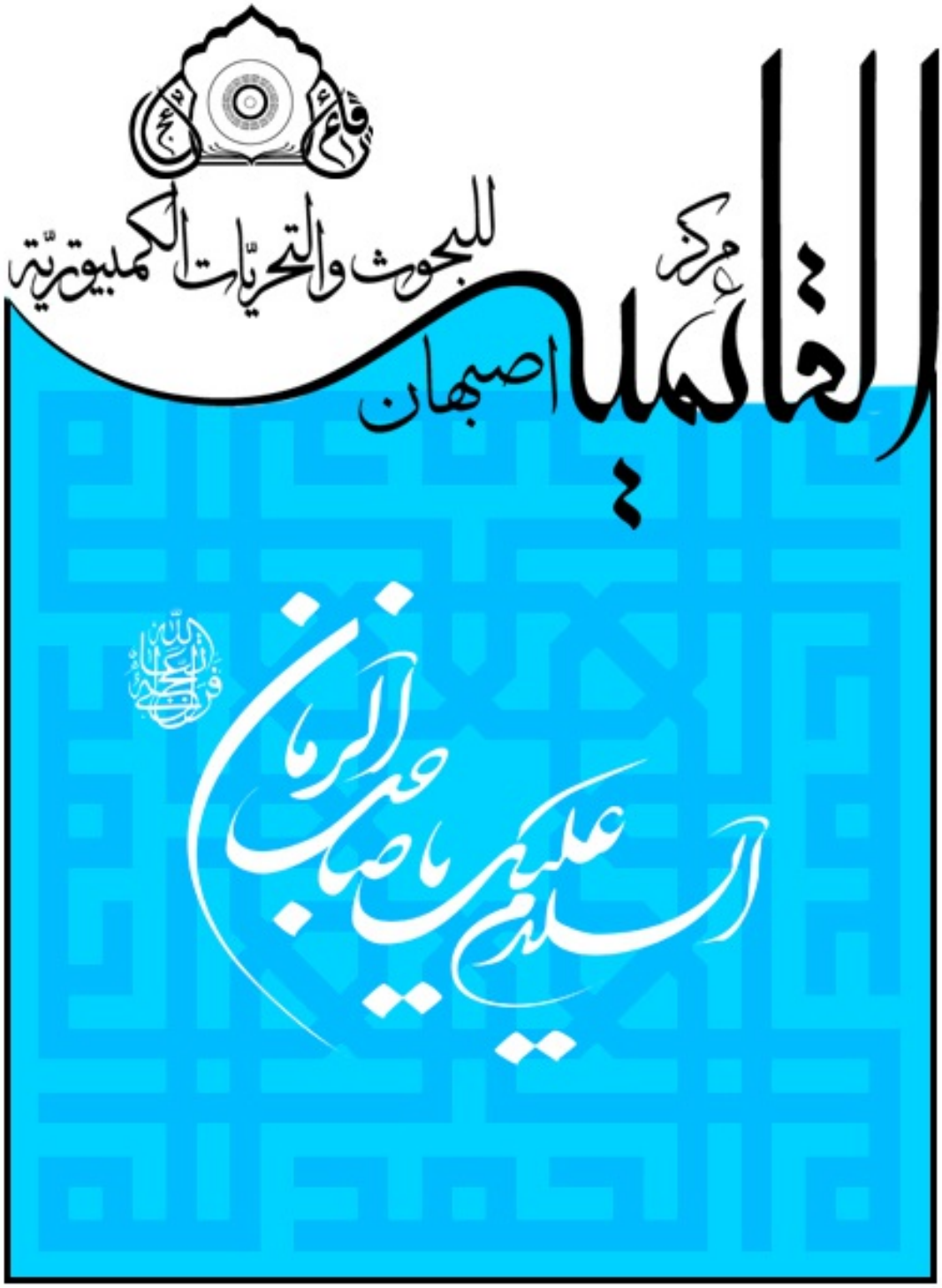

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

فقه الصادق

تأليف

فقيه العصر آية الله العظمى المجتهد المجاهد

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

٦

بسم الله الرحمن الرحيم

فقه الصادق علیه السلام

كاتب:

محمد صادق روحانی

نشرت فی الطباعة:

دارالكتاب

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۶ ----- ۲۰
اشارة ----- ۲۰
المقدمه ----- ۲۰
[تتمة کتاب الصلاة] ----- ۲۱
[تتمة الباب الخامس فی السهو] ----- ۲۱
خاتمة مشتملة علی فوائد ----- ۲۱
الاولی: فی صلاة الاحتیاط ----- ۲۱
اشارة ----- ۲۱
[ما یعتبر فی هذه الصلاة] ----- ۲۱
[هل هی صلاة مستقلة؟] ----- ۲۲
[لو شکّ فی اتیان صلاة الاحتیاط بعد العلم بوجوبها] ----- ۲۳
[لو شرع فی صلاة اخری قبل الإتیان بصلاة الاحتیاط] ----- ۲۴
[لو تبیّن تمامیة الصلاة] ----- ۲۵
[لو تذکّر نقص الصلاة] ----- ۲۵
[لو شک فی أفعال صلاة الاحتیاط] ----- ۲۷
[الثانیة] فی قضاء الأجزاء المنسیة ----- ۲۸
[الثالثة] فی سجود السهو ----- ۳۰
اشارة ----- ۳۰
الأولی فی موجباته ----- ۳۰
اشارة ----- ۳۰
الأول: الکلام غیر العمدی ----- ۳۰
[الثانی] العقود فی حال القیام و العکس ----- ۳۲

[الثالث] السلام فی غیر محله ----- ۳۳
الرابع: الشک بین الأربع و الخمس ----- ۳۴
الخامس: نسیان السجدة الواحدة ----- ۳۴
السادس: نسیان التشهد ----- ۳۴
الزیادة أو النقیصة غیر المبطلة ----- ۳۵
لو شک فی الزیادة و النقیصة ----- ۳۷
الثانیة: فی بیان جملة من أحکام سجود السهو ----- ۳۷
اشارة ----- ۳۷
[هل یجب تکرار السجود بتکرر الموجب؟] ----- ۳۷
الترتیب بین هذا السجود و بین صلاة الاحتیاط و قضاء الأجزاء ----- ۳۹
یجب الإتیان به فوراً- و مع ترکه لا تبطل الصلاة ----- ۳۹
الرابع: إذا لم یأت بهما عمداً، فهل تبطل الصلاة ----- ۴۰
لو لم یأت بهما فوراً ----- ۴۱
هل یقدح فعل المنافی بینهما و بین الصلاة ----- ۴۱
لو سجد للکلام فبان ان الموجب غیره ----- ۴۱
إذا شک فی أنّه سجد سجدتین أو واحدة ----- ۴۲
اذا شک فی الإتیان بهما بعد العلم بوجوبهما ----- ۴۲
الثالثة: فی شرائط هذا السجود و موانعه ----- ۴۲
الرابعة: فی محل هذا السجود، و اجزائه، و کیفیته ----- ۴۳
[محله] ----- ۴۳
أجزاؤه ----- ۴۴
اشارة ----- ۴۴
الأول: التکبیرة ----- ۴۴
الثانی: النیة ----- ۴۴

الثالث: السجدتان ---- ۴۴
الرابع: التشهد ---- ۴۶
[السلام فیه] ---- ۴۸
فصل: فی صلاة القضاء ---- ۴۸
هل القضاء بالأمر الأول أو بأمر جدید؟ ---- ۴۸
یجب قضاء الفائت مطلقاً ---- ۴۹
لو أخلّ بما یعتبر فی الصلاة ---- ۵۰
فی بیان موارد ثبوت وجوب القضاء، و موارد ثبوت عدمه ---- ۵۱
[موارد ثبوت وجوب القضاء بدلیل خاص] ---- ۵۱
[موارد عدم وجوب القضاء] ---- ۵۲
اشارة ---- ۵۲
الصلاة التی ترکت فی حال الصغر ---- ۵۲
الصلاة التی ترکت فی حال الجنون ---- ۵۲
الصلاة التی ترکت للإغماء ---- ۵۳
الحائض و النفساء ---- ۵۵
اشارة ---- ۵۵
الصلاة التی ترکت فی حال الکفر الأصلی ---- ۵۶
اشارة ---- ۵۶
[هل یجب علی المرتد قضاء ما فات منه حال ردته؟] ---- ۵۷
هل یجب علی المخالف قضاء الصلاة بعد استبصاره أم لا؟ ---- ۵۷
صلاة فاقد الطهورین ---- ۵۹
المواسعة و المضایقة ---- ۵۹
اشارة ---- ۵۹
لا یجب تقدیم الفائتة علی الحاضرة ---- ۶۵

ادلة اعتبار الترتيب ----- ۶۶
الترتيب فی قضاء الفوائت ----- ۷۰
اشارة ----- ۷۱
لا يعتبر الترتيب فی الفوائت اذا جهل الترتيب ----- ۷۲
فرع ----- ۷۳
عدم العلم بتعداد رکعات الفريضة الفائتة ----- ۷۴
کيفية قضاء الفوائت حضرا و سفرا ----- ۷۴
اشارة ----- ۷۴
اذا کان فی أول الوقت حاضراً و فی آخره مسافراً أو بالعکس ----- ۷۶
[استحباب قضاء النوافل المرتّبة] ----- ۷۷
الباب السادس: فی صلاة الجماعة ----- ۷۸
اشارة ----- ۷۸
لا دليل علی مشروعيتها فی مطلق الفرائض ----- ۷۹
الجماعة الواجبة بالعرض ----- ۸۱
اشارة ----- ۸۱
الأول: ما لو لم يحسن القراءة ----- ۸۱
[الثانی] الجماعة المنذورة ----- ۸۲
الثالث: ما اذا کان ترک الوسواس موقوفاً عليها ----- ۸۳
الرابع: ما اذا ضاق الوقت عن ادراک الرکعة إلّا بالجماعة ----- ۸۳
الخامس ما اذا أمر أحد الوالدين بها ----- ۸۳
الجماعة لا تشرع فی النافلة ----- ۸۴
اشارة ----- ۸۴
[الموارد المستثناة] ----- ۸۶
اشارة ----- ۸۶

صلاة العیدین مع اختلال الشرائط ---- ۸۶
صلاة الاستسقاء ---- ۸۶
صلاة الغدیر ---- ۸۶
ضابط ما یصح الایتمام فیه من الصلوات و ما لا یصح ---- ۸۷
فیما تنعقد به الجماعة ---- ۹۰
فصل: فیما یشترط فی الجماعة ---- ۹۱
[حکم الشک فی شرائط الجماعة] ---- ۹۱
[الشرط] الأول: نیة الاقتداء ---- ۹۴
اشارة ---- ۹۴
[وجوب وحدة الإمام] ---- ۹۵
اشارة ---- ۹۵
الجماعة من الکیفیات الطاریة لا من القیود المنوعة ---- ۹۶
بطلان الجماعة لا یوجب بطلان الصلاة ---- ۹۷
لو شک فی نیة الایتمام ---- ۹۹
اذا نوی الاقتداء بشخص فبان غیره ---- ۱۰۰
حکم التداعی فی الامامة و المامومیة ---- ۱۰۲
نقل النیة من إمام الی إمام آخر ---- ۱۰۴
الدخول فی الجماعة فی الاثناء ---- ۱۰۴
العدول من الایتمام الی الانفراد ---- ۱۰۵
تنبیهات ---- ۱۰۸
اشارة ---- ۱۰۸
[جواز نیة الانفراد فی جمیع احوال الصلاة] ---- ۱۰۸
[اذا نوی الانفراد قبل الرکوع] ---- ۱۰۸
[اذا نوی الانفراد فی الأثناء فهل یجوز له العود] ---- ۱۰۹

[الشرط الثانی] أن لا یکون بین الإمام و المأموم حائل ----- ۱۰۹
اشارة ----- ۱۰۹
[اختصاص الحکم بالرجال فقط] ----- ۱۱۰
[هل یبطل الصلاة بوجود الحائل فی بعض احوال الصلاة] ----- ۱۱۱
[لو کان الحائل مما یتحقق معه المشاهدة] ----- ۱۱۱
حکم جماعة من بجناحی من یکون بحیال الباب ----- ۱۱۲
لو شک فی وجود الحائل ----- ۱۱۴
[الشرط] الثالث: عدم علو مکان الإمام عن المأموم ----- ۱۱۴
[الشرط الرابع: عدم التباعد الخارج عن العادة عن الإمام] ----- ۱۱۶
[الشرط] الخامس: أن لا یتقدم المأموم علی الامام ----- ۱۱۹
اشارة ----- ۱۱۹
الجماعة حول الکعبة ----- ۱۲۱
[صحة الصلاة فی موارد بطلان الجماعة اذا لم یخل بوظیفة المنفرد] ----- ۱۲۲
[فصل] فیما تدرک به الرکعة [و الجماعة] ----- ۱۲۲
اشارة ----- ۱۲۲
[المقام الأول: فیما تدرک به الرکعة] ----- ۱۲۲
اشارة ----- ۱۲۲
[صور معیة المأموم مع الامام فی الرکوع] ----- ۱۲۵
[عدم اعتبار إدراک الرکوع إذا أدرک الجماعة قبل القراءة أو فی أثنائها] ----- ۱۲۶
لو رکع بتخیّل إدراک الإمام راکعاً ----- ۱۲۷
لو شک فی إدراک الإمام راکعاً ----- ۱۲۸
[المقام الثانی] فیما تدرک به الجماعة ----- ۱۳۰
فصل: فی أحکام الجماعة، مضافاً الی ما مر ----- ۱۳۳
اشارة ----- ۱۳۳

[المورد الأول قراءة المأموم مع الإمام] ----- ۱۳۴
اشارة ----- ۱۳۴
[القراءة فی الاخفاتیة] ----- ۱۳۴
حکم القراءة فی الأولتین من الجهریة ----- ۱۳۵
حکم القراءة فی الأخیرتین من الإخفاتیة ----- ۱۳۷
حکم القراءة فی الأخیرتین من الجهریة ----- ۱۳۹
اشارة ----- ۱۳۹
[جواز الاشتغال بالتسبیح عند ترک القراءة فی الأولتین من الإخفاتیة] ----- ۱۳۹
[المراد من السماع المعلق علیه الحکم] ----- ۱۴۰
[لو سمع بعض قراءة الامام و لم یسمع بعضها] ----- ۱۴۰
[لو شک فی سماع القراءة] ----- ۱۴۰
[عدم وجوب الطمأنینة علی المأموم حال قراءة الامام] ----- ۱۴۱
فی القراءة خلف المخالف ----- ۱۴۱
[المورد الثانی] لا یجوز تقدم المأموم فی الأفعال ----- ۱۴۲
اشارة ----- ۱۴۲
[المقام الأول: المتابعة فی الافعال] ----- ۱۴۲
اشارة ----- ۱۴۲
حکم التأخّر فی الأفعال ----- ۱۴۴
وجوب المتابعة تعبدی ----- ۱۴۵
تغتفر زیادة الرکن لأجل المتابعة ----- ۱۴۶
لو رکع أو سجد قبل الإمام ----- ۱۴۸
المقام الثانی: فی المتابعة فی الأقوال ----- ۱۴۹
اشارة ----- ۱۴۹
[المتابعة فی تکبیرة الاحرام] ----- ۱۴۹

المتابعة فی سائر الأقوال ----- ۱۵۰
[المتابعة فی التسلیم] ----- ۱۵۱
[المورد] الثالث: [لزوم نیة الائتمام للمأموم] ----- ۱۵۱
[المورد] الرابع: [جواز ائتمام المفترض بالمفترض] ----- ۱۵۱
[المورد] الخامس: [محل وقوف المأمومین] ----- ۱۵۱
فصل: فی شرائط الإمام ----- ۱۵۲
اشارة ----- ۱۵۲
الأول: التکلیف ----- ۱۵۲
الثانی: الإیمان ----- ۱۵۴
الثالث: العدالة ----- ۱۵۴
اشارة ----- ۱۵۴
[المقام الأول] مفهوم العدالة ----- ۱۵۵
اشارة ----- ۱۵۵
أدلّة کون العدالة هی حسن الظاهر ----- ۱۵۶
أدلّة کون العدالة هی مجرد ترک المعاصی ----- ۱۵۸
أدلّة اعتبار الملکة فی العدالة و الجواب عنها ----- ۱۵۹
[المقام الثانی] طرق معرفة العدالة ----- ۱۶۳
اشارة ----- ۱۶۳
الإسلام مع عدم ظهور الفسق ----- ۱۶۳
حسن الظاهر ----- ۱۶۶
الشهادة ----- ۱۶۸
اشارة ----- ۱۶۹
[شهادة العدلین] ----- ۱۶۹
شهادة العدل الواحد ----- ۱۷۰

ثبوت العدالة بالشهادة الفعلية ---- ۱۷۰
الشياع الظنى ---- ۱۷۱
الوثوق بالعدالة ---- ۱۷۴
الظن بالعدالة ---- ۱۷۵
اشارة ---- ۱۷۵
تعديل الشخص بقيام الطريق الى عدالته ---- ۱۷۵
[المقام الثالث: فى بيان أمور] ---- ۱۷۶
لا يعتبر المروة فى العدالة ---- ۱۷۶
كلام فى الكبيرة و الصغيرة ---- ۱۷۹
اشارة ---- ۱۷۹
[انقسام المعاصى الى كبائر و صغائر] ---- ۱۷۹
ما به تمتاز الكبيرة عن الصغيرة ---- ۱۸۱
يعتبر فى العدالة اجتناب جميع المعاصى ---- ۱۸۲
الإصرار على الصغائر ---- ۱۸۴
خاتمة فى التوبة ---- ۱۸۸
اشارة ---- ۱۸۸
[حقيقة التوبة] ---- ۱۸۸
حكم التوبة ---- ۱۸۹
الرابع: طهارة المولد] ---- ۱۹۰
الخامس: أن لا يكون قاعداً للقائمين ---- ۱۹۱
السادس: أن لا يكون الإمام امّيّاً ---- ۱۹۲
السابع: الذكورة إذا كان المأموم رجلًا ---- ۱۹۴
الإمام الراتب أولى بالإمامة ---- ۱۹۵
مراتب الأئمة ---- ۱۹۶

من یکره الائتمام به ----- ۱۹۶
[مسائل مهمة فی الجماعة] ----- ۱۹۹
العدول من إمام الی آخر ----- ۱۹۹
إقامة الجماعة فی أثناء الصلاة ----- ۲۰۰
لو خاف فوات الرکعة ----- ۲۰۲
فی المأموم المسبوق ----- ۲۰۴
اختلاف الامام و الماموم اجتهاداً او تقلیدا ----- ۲۰۸
اذا تبیّن بطلان الجماعة ----- ۲۰۹
یستحب اعادة الصلاة جماعة ----- ۲۱۱
اشارة ----- ۲۱۱
[اختصاص جواز الإعادة بالمرة الاولی] ----- ۲۱۲
فی تبدیل الامتثال ----- ۲۱۲
القید و الداعی ----- ۲۱۵
[خاتمة] فی أحکام المساجد ----- ۲۱۶
اشارة ----- ۲۱۶
فی جواز استعمال آلات المساجد ----- ۲۱۷
فی زخرفة المساجد و نقشها بالصور ----- ۲۱۸
فی إخراج الحصی منها ----- ۲۲۰
مکروهات المساجد ----- ۲۲۱
مستحبات المساجد ----- ۲۲۳
الباب السابع: فی صلاة الخوف و المطاردة ----- ۲۲۳
[فی صلاة الخوف] ----- ۲۲۳
اشارة ----- ۲۲۳
فی شروطها ----- ۲۲۵

فی کیفیتها ----- ۲۲۶
فی بیان أحکامها ----- ۲۲۷
فی صلاة المطاردة ----- ۲۲۷
تتمة [فی صلاة الموتحل و الغریق] ----- ۲۲۸
الباب الثامن فی صلاة المسافر ----- ۲۲۹
اشارة ----- ۲۲۹
[الفصل الأول: فی الشروط] ----- ۲۲۹
اشارة ----- ۲۲۹
أحدها: المسافة ----- ۲۳۰
اشارة ----- ۲۳۰
حد المسافة ----- ۲۳۰
[حده مسیرة یوم أو ثمانیة فراسخ] ----- ۲۳۰
[مقدار البرید و الفرسخ] ----- ۲۳۱
حکم المسافة التلفیقیة ----- ۲۳۲
فی تعیین مبدأ المسافة ----- ۲۳۷
فی المسافة المستدیرة ----- ۲۳۸
طرق ثبوت المسافة ----- ۲۳۹
[الثانی: قصد المسافة] ----- ۲۴۰
اشارة ----- ۲۴۰
[هل ینصرف النصوص إلی المسافة الذهابیة؟] ----- ۲۴۱
لو اخرج الی المسافة ----- ۲۴۱
لا یعتبر قصد المسافة الشخصیة ----- ۲۴۲
لو تردّد فی الأثناء ----- ۲۴۳
حکم التابع فی السفر ----- ۲۴۴

إذا صلّى قصراً ثمّ عدل عن القصد ----- ۲۴۵
[الثالث: عدم الوصول الى الوطن] ----- ۲۴۶
اشارة ----- ۲۴۶
[التمام فى صورة المرور بالوطن] ----- ۲۴۶
الاقامة قاطعة للسفر ----- ۲۴۶
[الرابع: إباحة السفر] ----- ۲۴۹
اشارة ----- ۲۴۹
حكم الرجوع من سفر المعصية ----- ۲۵۲
يعتبر إباحة السفر ابتداءً و استدامةً ----- ۲۵۳
اشارة ----- ۲۵۳
[حكم الصلاة حال العزم على المعصية] ----- ۲۵۳
لو رجع الى الطاعة بعد قصد المعصية ----- ۲۵۴
حكم الغاية الملفقة من الطاعة و المعصية ----- ۲۵۶
حكم الصلاة فى سفر الصيد ----- ۲۵۷
لو نذر الإتمام فى يوم فسافر فيه ----- ۲۵۹
[الخامس: ان لا يكون السفر عمله] ----- ۲۶۰
اشارة ----- ۲۶۰
فى حكم من اتخذ السفر عملا له فى السفر الاول ----- ۲۶۱
[حكم المكارى اذا جدّ به السير] ----- ۲۶۲
[من كان السفر عمله، إذا أنشأ سفراً غير عمله] ----- ۲۶۲
[لو سافر بالمسافة من كان شغله التردد الى ما دون المسافة] ----- ۲۶۳
ما يعتبر فى وجوب التمام على المسافر ----- ۲۶۳
إقامة عشرة ايام قاطعة لعملية السفر ----- ۲۶۴
القاطع نفس الإقامة و إن لم تكن عن قصد ----- ۲۶۶

[عدم اختصاص الحکم بالمکاری] ----- ۲۶۷
کثیر السفر یتم فی السفر الثانی بعد الإقامة ----- ۲۶۷
[السادس: الوصول الی حد الترخص] ----- ۲۶۸
اشارة ----- ۲۶۸
[العبرة فی حد الترخص] ----- ۲۶۹
حکم القصر ینقطع بالرجوع الی حد الترخص ----- ۲۷۲
لا یختص اعتبار حدّ الترخّص بالوطن ----- ۲۷۳
الفصل الثانی: فی أحکام صلاة المسافر ----- ۲۷۳
اشارة ----- ۲۷۳
[التخییر فی الأماکن الأربعة] ----- ۲۷۴
اشارة ----- ۲۷۴
المراد من الأماکن الاربعة ----- ۲۷۶
لو أتم المسافر ----- ۲۷۸
اشارة ----- ۲۷۸
[المقام] الأول: لو أتمّ فی موضع القصر عمداً ----- ۲۷۸
المقام الثانی: لو أتمّ فی موضع القصر جهلًا ----- ۲۷۸
المقام الثالث: فی الناسی ----- ۲۸۰
العبرة بحال الأداء لا حال الوجوب ----- ۲۸۱
الفصل الثالث: فی قواطع السفر موضوعاً أو حکماً ----- ۲۸۳
اشارة ----- ۲۸۳
أحدها: الوطن ----- ۲۸۳
اشارة ----- ۲۸۳
فی الوطن الأصلی ----- ۲۸۴
فی الوطن الاتّخاذی ----- ۲۸۴

فی الوطن الشرعی ----- ۲۸۷
اشارة ----- ۲۸۷
[هل تکفی الإقامة ستة أشهر علی أیّ وجه اتّفقت؟] ----- ۲۸۹
[هل یعتبر أن یکون له فیه ملک عین؟] ----- ۲۸۹
[اعتبار التوالی فی الستة أشهر] ----- ۲۹۰
[الثانی: العزم علی إقامة عشرة أیام متوالیات] ----- ۲۹۰
اشارة ----- ۲۹۰
[تخصیص البلد و الضیعة کان من باب التمثیل] ----- ۲۹۱
[المراد بنیة الإقامة] ----- ۲۹۱
[اشتراط وحدة محلّ الإقامة] ----- ۲۹۱
قصد الخروج عن السور لا ینافی الإقامة ----- ۲۹۲
إذا بدا للمقیم الخروج الی ما دون المسافة ----- ۲۹۵
الصورة الاولی ----- ۲۹۵
الصورة الثانیة و الثالثة ----- ۲۹۶
الصورة الرابعة ----- ۲۹۸
الصورة الخامسة ----- ۳۰۰
الصورة السادسة و السابعة ----- ۳۰۰
المراد بالیوم فی المقام ----- ۳۰۱
العدول عن قصد الإقامة بعد العزم علیها ----- ۳۰۱
اشارة ----- ۳۰۱
[عدم الفرق بین العزم علی السفر و التردّد فیه] ----- ۳۰۲
العبرة فی البقاء علی التمام باتیان رباعیة تامة ----- ۳۰۲
لو عدل عن الإقامة بعد استقرار التمام فی الذمة ----- ۳۰۴
لو عدل عن الاقامة و شک فی الاتیان بالرباعیة ----- ۳۰۴

[الثالث: الإقامة ثلاثين يوماً متردداً] ---------- ۳۰۵

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ---------- ۳۰۷

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۶

اشارة

سرشناسه : روحانی، سیدمحمدصادق، ۱۳۰۳ –

عنوان و نام پدیدآور : فقه الصادق/ تالیف محمدصادق الحسینی الروحانی.

مشخصات نشر : قم: دار الکتاب، ۱۴ق = ۱۳ –

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : ۲۰۰۰ ریال (ج.۲، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۳، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۶، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۷، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۸، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۹، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۰، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۱، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (۱۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۹، چاپ سوم)

یادداشت : عربی.

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد شانزدهم، ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱.

یادداشت : این کتاب شرحی بر تبصره المتعلمین فی احکام الدین علامه حلی است.

یادداشت : ج.۱ – ۱۰ و ۱۵ (چاپ سوم: ۱۴۱۲ق = ۱۳۷۰).

یادداشت : ج.۱۱، ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱).

یادداشت : ج.۱۹ (چاپ سوم: ۱۴۱۴ق. = ۱۳۷۲).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : تبصره‌المتعلمین فی احکام‌الدین.

موضوع : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین. شرح

رده بندی کنگره : BP۱۸۲/۳/ع۸ت۲۰۲۱۴ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م۷۳-۲۴

المقدمه

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

الحمد للّه رب العالمین وصلی اللّه علی سید رسله فی العالمین محمد المصطفی و عترته الطاهرین.

و بعد فهذا هو الجزء السادس من کتابنا فقه الصادق و قد وفّقنا لطبعه، و أرجو من اللّه سبحانه التوفیق لنشر بقیة المجلّدات بالتدریج فإنّه ولی التوفیق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۹

]...[

[تتمة کتاب الصلاة]

[تتمة الباب الخامس فی السهو]

خاتمة مشتملة علی فوائد

الاولی: فی صلاة الاحتیاط

اشارة

. و تنقیح القول فیها فی ضمن مسائل:.

[ما یعتبر فی هذه الصلاة]

الاولی: یعتبر فی هذه الصلاة جمیع ما یعتبر فی الصلاة فی الجملة و لو کان بعضاً من الصلاة کالستر، و الاستقبال، و الطهارة بالضرورة؛ لأنّها صلاة.

و منها: النیة فتعتبر فیها علی نحو ما تعتبر فی سائر الصلوات.

فهل یعتبر فیها التکبیر کما هو المشهور شهرة عظیمة، بل عن الدرّة دعوی الإجماع علیه، ام لا یعتبر کما یظهر عن الراوندی القول به؟.

قد استدل للاول: بأنها تکون معرضةً لکونها نافلة فلا بد و أن یؤتی بها علی وجه یصح أن تقع نافلة، و لا یصح ذلک إذا لم یکبر؛ إذ لا صلاة بغیر افتتاح.

و استدل للثانی، بأنها تکون معرضةً لوقوعها جزءاً من الصلاة، فلا بد و أن یؤتی بها علی وجه یصح أن تقع کذلک و لا یصح ذلک إذا کبّر فإنه علی تقدیر النقص تکون التکبیرة زیادة فی الصلاة مبطلة.

و بخلوّ النصوص الآمرة بها عنها مع اشتمالها علی بیان الفاتحة و التشهد و التسلیم، و المقام مقام البیان، و هذا دلیل عدم الوجوب.

أقول: ستعرف أنها صلاة مبتدأة وجبت لأجل احتمال نقص الصلاة المشکوک فیها، و علیه فیکون الأمر بها کما فی سائر الموارد التی ورد فیها الأمر برکعتین جالساً

]...[

أو قائماً من غیر تعرض للتکبیر اعتماداً علی وجوبه فی کل صلاة؛ لما دلّ علی أنه لا صلاة بغیر افتتاح، فخلوّ المطلقات عنها لا یدلّ علی عدم وجوبها.

هذا مضافاً الی الإجماع المحکی، مع أنه یدل علیه خبر «۱» زید الشحام المتقدم «و إن کان لا یدری أزاد أم نقص فلیکبر و هو جالس ثمّ یرکع» الخ و ضعف سنده، منجبر بعمل الأصحاب، مع أنّ الأمر بالسلام بضمیمة ما دلّ علی أنّ تحلیلها التسلیم و تحریمها التکبیر یکفی فی الحکم بوجوبها، فالأظهر وجوبها.

و یتعین فیها فاتحة الکتاب، کما هو المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة، لأنه لا صلاة إلّا بفاتحة الکتاب، و للأمر بها فی النصوص الخاصة.

فما عن المفید و الحلبی من التخییر بینها و بین التسبیح لأنّها قائمة مقام ثالثة أو رابعة فیثبت فیها التخییر. ضعیف، لأنه اجتهاد فی مقابل النص.

و لیس فیها سورة إجماعاً، کما عن النهایة؛ لخلوّ النصوص عنها مع تعرّضها للفاتحة و لا قنوت لخلوّ الأخبار عنه.

و الأحوط الإخفات فی القراءة فیها لذهاب جماعة الی تعیّنه و إن کان مقتضی القاعدة التخییر فیها بین الجهر و الإخفات، لإطلاق الأدلة، و عدم الدلیل علی تعیّن الإخفات.

هذا فی غیر البسملة، و أمّا فیها فیستحب الجهر؛ لإطلاق ما دلّ علی استحبابه فیها.

[هل هی صلاة مستقلة؟]

الثانیة: أنّ هذه الصلاة هل هی صلاة مستقلة، کما اختاره ابن إدریس و جماعة،

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

]...[

و معنی استقلالها: أنّ حکمة تشریع هذه الصلاة جبر النقص الواقع فی الصلاة الأصلیة بملاکها، کما أنّ حکمة تشریع الرواتب ذلک، أو أنّ وظیفة المکلّف انقلبت الی صلاتین مستقلّتین و هما الصلاة البنائیة، و الاحتیاطیة، و لا ترتبط إحداهما بالاخری إلّا من جهة وحدة التکلیف نظیر صلاة جعفر (ع) فیکون الجابر نفسها لا ملاکها، أم تکون جزءاً للصلاة الأصلیة بمعنی انقلاب الصلاة الرباعیة من کیفیة الی کیفیة اخری من جهة زیادة التکبیرة و تعیّن الفاتحة و غیر ذلک، کما نسب الی ظاهر الأکثر أو المشهور، أم تکون متوسّطةً بین الجزئیة و الاستقلال، بمعنی أنّ التکلیف علی حسب جعله الأولی یکون باقیاً فی الذمة إلّا أنّ الإتیان بصلاة الاحتیاط علی تقدیر النقص تجزی عن الرکعة المتصلة الباقیة فی الذمة- و هو المنسوب الی المصنّف ره، و ولده، و المحقّق النائینی ره؟ وجوه.

و الأظهر هو الأول؛ إذ یرد علی الوجه الأخیر: أنّ بقاء التکلیف الواقعی بإتیان الرکعة الرابعة متصلة علی تقدیر النقص مع عدم جواز الإتیان بها کذلک ممّا لا یمکن الالتزام به، فلا محالة یکون التکلیف منقلباً فیدور الأمر بین الأولین.

و یرد: علی الوجه الثانی: أنّ الظاهر من الأخبار الآمرة بالبناء علی الأکثر و الخروج عن الصلاة بالتسلیم ثمّ الأمر بالقیام و الصلاة رکعة أو رکعتین کونها صلاة مبتدأة، لا کونها جزءاً للصلاة الأصلیة.

و عمدة الثمرة المترتبة علی هذا النزاع إنّما هو إخلال المنافی و عدمه، و فیه أقوال:

(۱): إنّه لا یحرم لا وضعاً و لا تکلیفاً.

(۲): إنّه یحرم کذلک.

(۳): إنّه یحرم تکلیفاً لا وضعاً.

و الأظهر هو الأول لأنّه بعد کونها صلاة مستقلة لا وجه لحرمة المنافی بینها و بین الصلاة الاصلیة، کما لا وجه لوجوب المبادرة الیها، نعم بناءً علی کونها جزءاً کان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۲

]...[

حراماً إلّا أنّه عرفت ضعف المبنی.

و قد استدلّ للقول الثانی بالإجماع کما ادّعاه الشهید الثانی و غیره.

و بخبر ابن أبی یعفور «۱» الدالّ علی أنّ التکلم بین الصلاة الأصلیة و صلاة الاحتیاط موجب لسجود السهو.

و فیهما نظر، أمّا الأول؛ فلعدم حجیة الإجماع المنقول لا سیما مع معلومیة مدرک المُجمعین. فإنّ من أفتی بالإخلال إنّما استند الی کون صلاة الاحتیاط جزءاً للصلاة البنائیة و لا أقلّ من احتمال استنادهم الی ذلک، و قد عرفت ضعف المبنی.

و أما الثانی؛ فلاحتمال أن یکون المراد به التکلّم فی أثناء صلاة الاحتیاط لا فیهما بینها و بین الصلاة البنائیة فراجعه.

و قد استدلّ للقول الثالث بأنّ النصوص إنّما تضمّنت ترتّب صلاة الاحتیاط بالفاء، ففی خبر أبی بصیر «إذا لم تدر أربعاً صلّیت أم رکعتین فقم و ارکع» فهی تدلّ علی لزوم تعقّبها بلا تخلّل بینهما- و إن کان الآن الواقع بینهما خارجاً عن الصلاتین.

و فیه أوّلًا أنّه أخصّ من المدعی لأنّه لا ینافی مع التکلّم فی ضمن القیام الیها.

و ثانیاً: أنّ الفاء إنّما تکون فاء الجزاء لا العطف و هی تقتضی ترتّب الطلب علی الشرط رتبة فالأقوی بحسب الأدلّة ما قوّاه الشیخ الأعظم- ره- من عدم بطلانها بإیقاع المنافی بین الصلاتین إلّا أنّ الاحتیاط بالإعادة بعد الإتیان بصلاة الاحتیاط فی هذا المورد لا یترک.

و علی ما قوّیناه، لو زاد فیها ما یوجب بطلانها کزیادة الرکعة أو الرکن لاطّراد أدلّة البطلان لا یقتضی ذلک إعادة الصلاة، بل لا بد من إعادتها فقط، بخلاف القول الآخر،

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۳

]...[

[لو شکّ فی اتیان صلاة الاحتیاط بعد العلم بوجوبها]

الثالثة: لو شکّ فی إتیان صلاة الاحتیاط بعد العلم بوجوبها، فإن کان بعد الوقت المضروب لها و هو وقت الفریضة المشکوک فیها لا یعتنی به؛ لعموم ما دلّ علی أنّ الوقت حائل.

و إن کان فی الوقت، فان کان قبل الدخول فی الغیر المترتب الشرعی و قبل الإتیان بالمنافی أتی بها، و قد تقدّم أن قوله (ع): «لا سهو فی سهو» لا یدلّ علی عدم الاعتناء بالشک فی أصل وجود صلاة الاحتیاط.

و کذلک لو کان بعد الإتیان بالمنافی بناءً علی ما اخترناه فی المقام من عدم مبطلیة المنافی الواقع بینها و بین الصلاة الأصلیة، و ما حقّقناه فی مبحث قاعدة التجاوز من عدم جریانها عند الشک فی الوجود ما لم یتجاوز عن المحل الشرعی، و أنّ التجاوز عن المحل العادی؛ لا یفید، فراجع.

نعم لو دخل فی الغیر المترتّب الشرعی لم یلتفت الیه؛ لقاعدة التجاوز.

و هل یکون الدخول فی صلاة العصر إذا کان المشکوک فیها صلاة الاحتیاط الواجبة للشک فی صلاة الظهر أم لا؟ کلام تقدّم تحقیقه فی الفصل الأول فی فصول الشک، فراجع.

و لو شک فی عدد رکعاتها بنی علی الصرفة؛ لما تقدّم عند شرح قوله (ع): «لا سهو فی سهو».

[لو شرع فی صلاة اخری قبل الإتیان بصلاة الاحتیاط]

الرابعة: لو شرع فی صلاة اخری قبل الإتیان بصلاة الاحتیاط فإمّا أن یکون عن عمد أو عن سهو، فإن کان عن عمد، فإن کانت تلک الصلاة مترتّبة علی الصلاة الأصلیة بطلت ما شرع فیها؛ لأنّ صلاة الاحتیاط و إن کانت صلاة مستقلة- کما عرفت- إلّا إنّها لکونها تابعة للصلاة الأصلیة تکون بحکمها فی الترتب، فتأمّل.

و علیه فعلی القول بعدم إخلال المنافی الواقع بین الصلاة الأصلیة و صلاة الاحتیاط یأتی بصلاة الاحتیاط و تتمّ صلاته الاولی، و علی القول بالإخلال بطلت و لا

]...[

بدّ من إعادة الأصلیة.

هذا إذا کان ذلک فی سعة الوقت، و إن کان فی المضیق صحّت ما شرع فیها و لا یخفی وجهه.

و إن کانت غیر مترتّبة علیها صحّت ما شرع فیها إلّا علی القول بحرمة المنافی.

و إن کان عن سهو فتارة یکون ما شرع فیها مترتّبة علی الصلاة الأصلیة، و اخری تکون غیر مترتّبة علیها.

أمّا الصورة الأولی، فإن تذکّر قبل الدخول فی الرکن قطعها و أتی بصلاة الاحتیاط، و إن تذکّر بعد الدخول فیه ففیها وجوه:.

(۱) العدول منها الی صلاة الاحتیاط إن کان محلّ العدول باقیاً، و إلّا فیتمّ ما بیده و تصحّ، ثمّ یأتی بصلاة الاحتیاط أو الصلاة الأصلیة.

(۲) صحة الصلاة التی بیده مطلقاً.

(۳) بطلانها کذلک.

(۴) صحّتها إذا کان فی المضیق، و بطلانها إذا کان فی السعة، و هناک وجوه اخر.

و قد استدلّ للأول بأنّه إن کان محل العدول باقیاً فمقتضی أدلّته هو ذلک، و إلّا فمقتضی حدیث «لا تعاد الصلاة» «۱» الدالّ علی أنّ الترتیب شرط ذکری صحة ما بیده، و بعد إتمامها فإن بنینا علی أنّ المنافی بین صلاة الاحتیاط و الصلاة الأصلیة یخلّ بها، و بنینا علی عدم جواز إقحام الصلاة فی الصلاة لزم إعادة الأصلیة، و إلّا فیأتی بصلاة الاحتیاط و یتمّ صلاته.

و یرد علیه أوّلًا: أنّ العدول من صلاة الی اخری إنّما یکون علی خلاف

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

]...[

القاعدة، کما عرفته فی الجزء الرابع من هذا الشرح، و الأدلّة الواردة فیه لا تشمل المقام فلا وجه للعدول.

و ثانیاً: أن حدیث «لا تعاد الصلاة» إنّما یدلّ علی سقوط شرطیة المنسی فی خصوص الأجزاء السابقة التی اتی بها فی حال النسیان، و أما بالنسبة الی ما یؤتی به بعد الالتفات فلا یدلّ الحدیث علیه.

و بعبارة اخری: إنّ دلیل الترتیب إنّما یدلّ علی اعتباره بین جمیع أجزاء الصلاتین بمعنی أنّه یعتبر وقوع الثانیة بما لها من الأجزاء بأجمعها بعد الاولی، و علیه فالأجزاء الباقیة التی یؤتی بها قبل صلاة الاحتیاط عمداً لا دلیل علی صحّتها، و حدیث «لا تعاد» لا یشملها.

و استدلّ للثانی بما ذکر وجهاً للأول فی صورة مضی محلّ العدول فیرد علیه ما أوردناه ثانیاً علیه، فالأظهر هو القول الرابع.

فلو کان فی السعة بطلت الصلاة التی بیده لفقد الترتیب فتأمل و إن کان فی المضیق صحّت لسقوط شرطیته فی هذه الحال، و بعد تمامیتها یأتی بصلاة الاحتیاط بناءً علی عدم إخلال المنافی، و أمّا بناءً علی إخلاله فیأتی بالأصلیّة.

و دعوی أنّ الصلاة الثانیة حیث لم یؤت بها بقصد أنّها من الصلاة الأولی فلا تصدق الزیادة علیها فلا وجه لبطلان الاولی؛ مندفعة بأنّه فی خصوص الرکوع و السجود لا یعتبر فی مُبطلیتهما إتیانهما بقصد أنّهما من أجزاء الصلاة کما عرفته مفصّلًا سواء أتی بهما مستقلّاً أم فی ضمن صلاة اخری، و علی ذلک بنینا علی عدم جواز إقحام الصلاة فی الصلاة و لو نسیاناً.

و أما الصورة الثانیة فإن تذکّر بعد الدخول فی الرکن، فإن قلنا بحرمة المنافی بین الصلاة الأصلیة و صلاة الاحتیاط تکلیفاً و عدمها وضعاً، و کان من جملة الأجزاء الباقیة ما هو من الأرکان بطلت الصلاة التی بیده لحرمة المنافی- و هو الرکن فی المقام

]...[

- تکلیفاً، و النهی عن العبادة یوجب فسادها فیقطعها و یتمّ صلاته السابقة بإتیان صلاة الاحتیاط.

و إن قلنا بعدم حرمته صحّت.

و إن قلنا بإخلال المنافی فعلی القول بجواز اقحام الصلاة فی الصلاة یتخیّر فی المقام بین إتمام ما بیده ثمّ الإتیان بصلاة الاحتیاط، و بین الإتیان بصلاة الاحتیاط فی أثنائها ثمّ إتمامها.

و أما علی القول بعدم جوازه فإن کان التذکّر قبل الدخول فی الرکن قطعها و أتی بصلاة الاحتیاط، و إن کان بعده فحیث إن الأولی بطلت بذلک فیتم ما بیده ثمّ یستأنف الاولی.

[لو تبیّن تمامیة الصلاة]

الخامسة: لو تبیّن تمامیة الصلاة، فإن کان ذلک بعد صلاة الاحتیاط یحسب صلاة الاحتیاط نافلة، کما هو صریح النصوص.

و إن کان قبلها لا یجب علیه الإتیان بها؛ لأنّ وجوب الإتیان حکم للشاک و وظیفة ظاهریة مجعولة فی ظرف الشک.

و إن کان ذلک فی الأثناء جاز قطعها لکونها نافلة، و إتمامها.

و لو اختار الاتمام فهل یتعیّن ضم رکعة اخری الیها إن کانت رکعة واحدة کما ذهب الیه سید العروة، أم یجوز إتمامها رکعة کما نسب الی المحقّق النائینی ره؟ وجهان.

استدلّ للأول بما دلّ علی أنه لا تشرع النافلة رکعة إلّا الوتر.

و فیه: أنّ نفس دلیل الاحتیاط المتضمّن لوقوعها نافلة علی تقدیر تمامیة الصلاة یدلّ علی مشروعیتها فی المقام، فالأظهر هو الثانی.

[لو تذکّر نقص الصلاة]

السادسة: لو تذكّر نقص الصلاة، فتارة يظهر النقص المحتمل، كما لو شك بين الثلاث و الاربع فظهر أنّها ثلاث، و اخرى يظهر النقص أزيد ممّا كان محتملًا، كما لو شك بين الثلاث و الأربع فتبين كونها ركعتين، و ثالثة يظهر النقص أقلّ من المحتمل،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۷

]...[

كما لو شك بين الاثنتين و الأربع فبنى على الأربع ثمّ تبيّن كون صلاته ثلاث ركعات.

أما الصورة الاولى، فإن كان ظهور الحال بعد إتيان صلاة الاحتياط فلا إشكال فى الصحة، سواء كانت صلاة الاحتياط مخالفة مع الصلاة الأصلية فى الكم و الكيف معاً أو فى الكيف وحده، أم لم تكن كذلك، و من غير فرق بين تخلل صلاة الاحتياط غير المحتاج اليها بين الأصلية و صلاة الاحتياط، كما إذا شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع، فبنى على الأربع، و أتى بركعتين قائماً و ركعتين جالساً مقدّماً للقيامى، ثمّ تبيّن كونها ثلاث ركعات، و الوجه فى ذلك التصريح به فى النصوص، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الصُّور.

و إن كان ذلك قبل الإتيان بها ففيه أقوال و وجوه:.

(۱) بطلان الصلاة.

(۲) صحتها و وجوب الإتيان بصلاة الاحتياط، كما لو لم يظهر النقص.

(۳) صحتها و لزوم الإتيان بالنقص متصلًا، و عدم جواز الإتيان بصلاة الاحتياط.

و قد استدلّ للاول بأنّ مقتضى القاعدة الأوّلية بطلان الصلاة بوقوع السلام فى غير محلّه سهواً لمن سلّم فى غير الأخيرة؛ إذ السهو ابتداءً يقع عن الركعة الأخيرة لا السلام فى الثالثة مثلًا، و حيث إنّ السهو عن الركعة غير مغتفر لكونها من عقد المستثنى من «لا تعاد» تجب الإعادة.

و النص الدالّ على تدارك الركعة المنسية اذا سلّم فى غير الأخيرة لا يشمل المقام؛ لأنّ مورده ما اذا سلّم فى غير الأخيرة عن سهو، و فى المقام السلام يقع عمداً و بحكم الشارع.

و فيه أوّلًا: أنّ مقتضى القاعدة هى الصحة؛ لأنّ ما دلّ على بطلان الصلاة بالسهو عن الركعة لا يدلّ على مبطلية السهو من حيث هو، بل إنّما يدلّ على أنّ نقص

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۸

]...[

الصلاة عنها يوجب البطلان، و بما أنّ مقتضى حديث «لا تعاد الصلاة» عدم مانعية السلام عن لحوق الركعة الأخيرة بالركعات السابقة، فلو أتى بها متصلة لما كان وجه لبطلانها.

و ثانياً: أنه يمكن أن يقال: إنّ النص المشار اليه يدلّ على عدم البطلان فى المقام بطريق أولى؛ إذ السلام الواقع خطأً و اشتباهاً بتخيل تمامية الصلاة إذا لم يوجب البطلان، فما يقع بأمر من الشارع أولى منه بذلك، فالأظهر أنّه لا تبطل الصلاة.

و استدلّ للثانى بأنّ موضوع وجوب البناء على الأكثر و الإتيان بصلاة الاحتياط ليس هو الشك المستمر و إلّا لزم القول بأنّ من لم يَدر أنّ شكّه يستمر أو يزول ليس له البناء على الأكثر، و المضىّ فى صلاته، و هو بديهى الفساد، و عليه فالموضوع متحقق و لا بد من ترتيب أثره.

و بأنّ مقتضی استصحاب بقاء وجوب صلاة الاحتیاط ذلک.

و لکن یرد علی الأول: أنّه لا ریب فی ظهور کل دلیل فی دوران الحکم الذی تضمّنه وجوداً و عدماً مدار وجود ما أخذ موضوعاً له فی ذلک الدلیل وجوداً و عدماً حدوثاً و بقاءً، و لیس لازم ذلک ما ذکر فإنّه فی الفرض یجری استصحاب بقاء الشک بناءً علی ما هو الحقّ من جریان الاستصحاب فی الامور الاستقبالیة إذا کان یترتّب علیه الأثر فعلًا.

و یرد علی الثانی: مضافاً الی أنّ المختار عدم جریان الاستصحاب فی الأحکام الکلیة، أنّه لا یجری فی المقام؛ لتبدّل الموضوع و هو الشک.

فظهر ممّا ذکرناه أنّ الأقوی هو القول الثالث هذا اذا لم یکن آتیاً بما یبطل الصلاة مطلق وجوده و إلّا فالأظهر هو البطلان کما هو واضح.

و إن کان ذلک فی الأثناء فلیس له إتمام صلاة الاحتیاط بهذا العنوان؛ لما عرفت من أنّ هذا الحکم موضوعه الشک و مع تبدّله لا معنی لبقائه، و علیه فبناء علی ما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۹

]...[

اخترناه من أنّ صلاة الاحتیاط صلاة مستقلّة لا یمکن جعلها تمام الصلاة الأصلیة و إن کانت موافقة للنقص فی الکم و الکیف؛ إذ إجزاء ما أتی به بعنوان صلاة عن صلاة اخری یحتاج الی دلیل مفقود، إذ الدلیل إنّما دلّ علی الإجزاء لو ظهر بعد تمامیة صلاة الاحتیاط.

و دعوی: أنّها و إن کانت صلاة مبتدأة إلّا أنّها لمّا شُرعت لجبر نقص الصلاة کان المأتی به مجزئاً عن الصلاة لا محالة؛ مندفعة بأنّه أنّما التزمنا بالجبر من جهة تبدّل الحکم الواقعی فی ظرف الشک، فإذا فرضنا انقلابه الی الحکم الأول فالإجزاء یحتاج الی دلیل، فیتعیّن رفع الید عنها، فحینئذ إن أتی بالرکن بطلت صلاته الأصلیة، و إلّا فإن أتی بالمنافی العمدی و السهوی بین صلاة الاحتیاط و الأصلیة فکذلک و إلّا فیأتی بالأجزاء الباقیة من صلاته الأصلیة و تصحّ صلاته، و ما أتی به من الزیادات من التسلیم و التکبیر و القراءة بما أنّها لیست عمدیة لا تکون مبطلةً للصلاة؛ لحدیث «لا تعاد الصلاة».

و أما الصورة الثانیة و هی ما لو تذکّر النقص أزید ممّا کان محتملًا، فإن کان التذکّر قبل صلاة الاحتیاط أو فی أثنائها فالحکم ما ذکر فی الصورة الاولی، و إن کان بعد صلاة الاحتیاط فالأظهر بطلان صلاته؛ إذ تدارک النقص لا یمکن للفصل بصلاة الاحتیاط المتضمّنة ما یوجب مطلق وجوده البطلان.

نعم علی القول بجواز إقحام الصلاة فی الصلاة لا مانع من ذلک، لکن عرفت ضعف المبنی، و جعل صلاة الاحتیاط جزءاً من الصلاة و إتمامها بوصل رکعة اخری الیها؛ لا یمکن علی المختار من أنّها صلاة مستقلّة؛ إذ وقوع ما أتی به بعنوان صلاة جزءاً لصلاة اخری یحتاج الی دلیل مفقود فلا مناص عن الحکم ببطلان الصلاة.

و ممّا ذکرناه ظهر حکم الصورة الثالثة فلا وجه للاعادة.

[لو شک فی أفعال صلاة الاحتیاط]

السابعة: أنّه قد تقدّم حکم الشک فی عدد رکعاتها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۰

]...[

و أمّا لو شک فی أفعالها فحکمه حکم الشک فی أفعال الصلاة فی سائر الموارد؛ لما تقدّم من أن قوله (ع): «لا سهو فی سهو» إنّما یختص بالشک فی رکعاتها، و کذلک فی السهو الموجب لسجدة السهو.

[الثانیة] فی قضاء الأجزاء المنسیة

الفائدة الثانیة: فی قضاء الأجزاء المنسیة التی یجب قضاؤها و هی التشهد و السجدة الواحدة، و قد تقدّم فی أحکام السهو جملة من أحکامهما، و بقی جملة اخری.

منها: أنّه یعتبر فیهما جمیع ما یعتبر فی سجود الصلاة و تشهدها من الطهارة و الاستقبال و ستر العورة و نحوها بلا خلاف؛ إذ الظاهر من أدلّة قضائهما لزوم موافقة القضاء مع الأداء فی الکیفیة و الأجزاء و الشرائط، و بذلک یظهر اعتبار الذکر فی السجدة، و الشهادتین، و الصلاة علی محمد و آله فی التشهد.

و منها: أنّه لو تخلّل المنافی بین الصلاة و بینهما فهل یخلّ وجوده مطلقاً، أم لا یخل کذلک أم یفصّل بین وقوعه قبل التذکّر فلا یضرّ، و بین ما اذا وقع بعده فیضرّ؟ وجوه و أقوال أظهرها الثانی، و ذلک لوجوه:.

(۱) أنّ غایة ما یدلّ علیه الدلیل وجوب الإتیان بالمنسی و هو کما یلائم مع الجزئیة یلائم مع کون قضاء الجزء أمراً خارجاً عن الصلاة موجباً لحصول ملاک المنسی، و علیه فلا دلیل علی إخلال المنافی، و الأصل عدمه.

(۲) أنه لو سلّم جزئیتهما، و لکن حیث إنّ الشارع الأقدس جعل محلّهما بعد الفراغ من الصلاة فمقتضی إطلاق أدلّة مُخرجیة السلام و مُحلّلیته عدم إخلال المنافی.

(۳) موثّق عمّار عن الامام الصادق (ع) فی نسیان السجدة قال، قلت: فإن لم

]...[

یذکر بعد ذلک؟ قال (ع): «یقضی ما فاته إذا ذکر» «۱».

و صحیح محمد بن مسلم، الوارد فی نسیان التشهد: «إن کان قریباً رجع الی مکانه فتشهد و إلّا طلب مکاناً نظیفاً فتشهد فیه» «۲» فإنّ ظاهرهما و لو بواسطة عدم الاستفصال وجوب قضائهما و لو مع الفصل الطویل أو الفعل الکثیر الماحی لصورة الصلاة، بل لا یبعد دعوی فوق الظهور؛ إذ من البعید جداً عدم صدور المنافی فی الموردین، کما لا یخفی.

و قد استدلّ للقول الأول: بأنّ الأجزاء المنسیة لم تخرج عن الجزئیة بسبب النسیان بل اخّر موضعها، فالمنافی الواقع بینها و بین الصلاة واقع فی أثناء الصلاة فیوجب البطلان.

و الجواب: عنه ما تقدّم فی الوجهین الأولین للمختار، بل الثالث.

و أما القول الثالث المنسوب الی الفخر و جماعة، فقد استدلّ له بأنّه مقتضی الجمع بین صدر الموثّق المتقدّم فی رجل ینسی سجدة فیذکرها بعد ما رکع «یمضی فی صلاته و لا یسجد فإذا سلّم سجد» و ذیله المتقدّم، بدعوی أنّ ظاهر الصدر کون ما یأتی به بعد السلام جزءاً للصلاة؛ لظهور الأمر المتعلّق بالجزء أو الشرط فی المرکّب الاعتباری فی الوجوب الوضعی، و لازم ذلک إخلال المنافی إلّا أنّ ذیله یدلّ علی عدم البأس فیما إذا کان التذکّر بعد تخلّل المنافی، فالجمع بینهما یقتضی الالتزام بذلک.

و فیه ما تقدّم فی الوجه الثانی للمختار، فراجع، فالأظهر عدم إخلال المنافی مطلقاً.

و منها: أنّه لو کان علیه صلاة الاحتیاط و قضاء الأجزاء المنسیة فهل یتعیّن

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب السجود حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب التشهد حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۲

]...[

تقدیم الاحتیاط أم یتخیّر بین تقدیم أیّهما شاء؟ وجهان.

و قد استدلّ للأول بأنّ أدلّة القضاء إنّما تدلّ علی القضاء بعد الفراغ من الصلاة و هو إنّما یکون بعد صلاة الاحتیاط، فإنّه لو أتی بها قبل صلاة الاحتیاط لم یحرز وقوعها فی محلها.

و فیه أنّ غایة ما یستفاد من النصوص أنّ محلّ قضائها بعد السلام المخرج من الصلاة، و علیه فبناء علی المختار من أنّ صلاة الاحتیاط صلاة مبتدأة لا مانع من الإتیان بها بعد السلام من الصلاة البنائیة من غیر فرق بین القول بإخلال المنافی الواقع بین الصلاة البنائیة و الاحتیاطیة و عدمه، أمّا علی الثانی فواضح، و أمّا علی الأول؛ فلأنّ الأجزاء المأتی بها فی محالّها بأمر من الشارع لا یوجب البطلان فتأمّل، فالأظهر هو التخییر بینهما.

و منها: أنّه لو نسی قضاء الجزء المنسی حتی دخل فی صلاة العصر، فان قلنا بأنّه من إجزاء الصلاة أخّر موضعه، فإن کان المنسی هو التشهد أتی به فی أثناء صلاة العصر و لا یوجب بطلانها؛ لعدم صدق الزیادة علیه لعدم الإتیان به بقصد صلاة العصر.

و إن کان هی السجدة فحیث إنّها مطلق وجودها زیادة فی المکتوبة فلو أتی بها بطلت صلاة العصر، و حیث إنّ مقتضی أدلّة الترتیب لزوم إیقاع العصر بعد صلاة الظهر بجمیع أجزائها منها هذه السجدة فما مضی من أجزاء العصر و إن وقعت صحیحة؛ لحدیث «لا تعاد الصلاة» «۱» إلّا أنّ الأجزاء الباقیة حیث تقع قبل جزء من أجزاء الظهر عمداً فلا محالة تکون فاسدةً فیتعیّن رفع الید عنها و قضاؤها ثمّ إعادة العصر.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۳

]...[

و أما إن قلنا بأنّه لیس بجزء فإن کان المنسی هو التشهد تخیّر بین الإتیان به فی الأثناء و الإتیان به بعد تمامیة العصر إلّا إذا قلنا بوجوب المبادرة الی قضائه تکلیفاً، فإنّه یتعین علیه الإتیان به فی الأثناءِ و لو عصی و أتم صلاته تمت؛ إذ الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضدّه، بل هو ایضاً مأمور به بالترتّب.

و إن کان هی السجدة فعلی القول بوجوب المبادرة یتخیر بین قطع الصلاة و الإتیان بها و بین أن یأتی بها بعد الصلاة؛ للتزاحم بین الواجبتین مع عدم المرجّح، و أمّا علی القول بعدم وجوب المبادرة فیتعیّن إتمام العصر ثمّ قضاؤها.

و منها: أنّه لو تعدد المنسی من السجدة أو التشهد و وجب الإتیان به مرّتین لا یجب ملاحظة الترتیب بأن یقضی أوّلًا ما فات أوّلًا؛ إذ ترتّب الأجزاء الفائتة فی المحلّ لا یلازم ترتّبها خارج المحلّ لا سیّما بناءً علی عدم الجزئیة، و سبق الوجوب علی القول به لا یوجب السبق فی الامتثال بعد اشتراکهما فی زمان الامتثال.

و أمّا التعیین فقد یقال بعدم لزومه أیضاً؛ لأنّ لزوم التعیین فرع التعیّن واقعاً، و المفروض فی المقام عدمه و بالجملة فی الواجبات المتعدّدة المتّحدة حقیقتها التی یکون تعدّدها بلحاظ تعدّد الوجود فقط، کما فیما نحن فیه حیث إنّه لا امتیاز بین أفرادها لا یعتبر التعیین فی مقام الامتثال.

و لکن یمکن أن یقال: إنّه بعد فرض تعدّد الأمر و تعدّد المأمور به، فلو أتی بواحدة من السجدة فحیث إنّها صالحة لوقوعها امتثالًا لکلٍّ من الأمرین و سقوط کلیهما بذلک لا یمکن، و سقوط أحدهما المعیّن دون الآخر ترجیح بلا مرجّح، و أحدهما لا بعینه لا مهیة له و لا وجود، فلا محالة لا تقع امتثالًا لشیء منهما، و علی هذا فیعتبر التعیین کی یمکن الامتثال.

و دعوی عدم إمکانه؛ لعدم التعیّن. فاسدة، إذ التعیّن الخارجی غیر الدخیل فی متعلق الأمر موجود فإنّه یمکن أن یعیّن المبدل منه، فالأظهر لزوم التعیین دون

الثالثة

الترتیب.

فیما یجب به سجود السهو الکلام غیر العمدی الفائدة- الثالثة:

[الثالثة] فی سجود السهو

اشارة

و تنقیح القول فیها بالبحث فی مسائل:.

الأولی فی موجباته

اشارة

، و هی امور:

الأول: الکلام غیر العمدی

، المشهور بین الأصحاب کونه منها، و عن غیر واحد دعوی الإجماع علیه.

و استدل له بالنصوص المتضمّنة لأنّ النبی (ص) سها یوماً و سلّم فی الرکعة الخامسة، و سألوه عن ذلک و تکلّم معهم، ثمّ سجد السجدتین بعد إتمام الصلاة لمکان الکلام «۱».

و فیه أنّها مخالفة لأصول المذهب، و لما دلّ علی أنّه (ص) لم یسجد سجدتی السهو و لم یسجدهما فقیه أی الإمام.

و أیضاً استدلّ له بموثّق عمار الآتی فی الموجب الثانی، فقال (ع): «لیس علیه سجدتا السهو حتی یتکلّم بشیء «۲».

و فیه أنّ المراد بالتکلّم فیه بقرینة صدره: الإتیان بشیء من أجزاء الصلاة لا الکلام الآدمی، و لا أقلّ من احتمال ذلک فیتعیّن حمله علی الاستحباب کما سیأتی.

و لکن یشهد بالوجوب صحیح ابن الحجّاج عن الامام الصادق (ع) عن الرجل یتکلّم ناسیاً فی الصلاة یقول: أقیموا صفوفکم، فقال (ع): «یتم صلاته ثمّ

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

]...[

یسجد سجدتین» الحدیث «۱»، و معلوم أنّه لا خصوصیة للقول المزبور.

و صحیح ابن أبی یعفور عنه (ع) فی الشک بین الاثنین و الثلاث «و إن تکلّم فلیسجد سجدتی السهو» «۲» و نحوهما و غیرهما. و بإزاء هذه النصوص أخبار تدلّ علی عدم الوجوب، و استند الیها الصدوقان و غیرهما کصحیح زرارة عن الإمام الباقر (ع) فی الرجل یسهو فی الرکعتین فیتکلّم، فقال (ع): «یتم ما بقی من صلاته تکلّم أم لم یتکلم و لا شیء علیه «۳».

و صحیح محمد بن مسلم عنه (ع) فی رجل صلی من المکتوبة فسلّم و هو یری أنّه قد أتم الصلاة و تکلّم ثمّ ذکر أنّه لم یصلّ غیر رکعتین، فقال (ع): (أتم ما بقی من صلاته و لا شیء علیه «۴».

و قیل فی الجمع بین الطائفتین وجوه:.

منها: حمل الثانیة علی نفی الإثم خاصة.

و فیه: مضافاً الی أنه لا مجال لتوهّم الإثم مع السهو، أنّ الحمل علیه یحتاج الی قرینة مفقودة.

و منها: حملها علی نفی الإعادة.

و فیه: مضافاً الی أنّه یلزم الالتزام بکونه تاکیداً للجملة السابقة و هی قوله (ع) «أتم» الخ، أنّ حمل المطلق علی فرد خاص یحتاج الی دلیل.

و منها: ما ذکره المحقّق الهمدانی- ره- و هو حمل الاولی علی التکلم فی الأثناء ساهیاً، کما هو موردها، و حمل الثانیة علی التکلّم خطأً بزعم الفراغ، کما هو صریح مورد

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۳ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۹.

من تکلّم ساهیاً أو قام فی حال القعود أو قعد فی حال القیام

صحیح محمد.

و فیه: مضافاً الی أنّ أحداً من الأصحاب لم یلتزم بهذا التفصیل، أنّ مورد صحیح زرارة، أیضاً التکلّم فی الأثناء ساهیاً.

و منها: حمل الاولی علی الاستحباب بقرینة الثانیة.

و فیه أنّها أخصّ من الثانیة فإنّها تدلّ علی عدم وجوب شیء علیه أعم من الإعادة و السجدة و غیرهما، و الاولی تدلّ علی وجوب السجدة خاصة، فأحسن وجوه الجمع ما فی الجواهر من تقیید إطلاق الثانیة بالأولی.

و دعوی أنّ الفرد الواضح الذی یتوهّم ثبوته فی مثل المقام إنّما هو سجود السهو، فصرف عموم الشیء الی ما عداه لیس بأهون من حمل الأمر المتعلّق به علی الاستحباب؛ مندفعة بأنّ صیرورة ذلک فرداً واضحاً إنّما هی فی أمثال زماننا لا فی عصر صدور هذه الأخبار.

فالمتحصل: أنّ من تکلّم ساهیاً یجب علیه سجود السهو.

و لو تکلّم جاهلًا بکونه کلاماً بل بتخیّل أنّه قرآن أو ذکر، أو دعاء، فقد یتوهّم أنّه لا یجب علیه سجود السهو؛ لاختصاص الأدلّة بالسهو و الخطأ.

و لکن یمکن أن یقال: مضافاً الی أنّ المستفاد من الأدلّة أنّ الکلام غیر العمدی موجب للسجود، أنّ صحیح ابن أبی یعفور مطلق شامل لصورة الجهل فلاحظه.

[الثانی] العقود فی حال القیام و العکس

الموجب الثانی: سهو القیام فی موضع القعود أو العکس.

فعن أکثر المحقّقین أنّ من قام فی حال القعود أو قعد فی حال القیام یجب

]...[

علیه سجدتا السهو.

و استدلّ له بصحیح معاویة بن عمار عن الرجل یسهو فیقوم فی حال قعود أو یقعد فی حال قیام، قال (ع): «یسجد سجدتین بعد التسلیم و هما المرغمتان ترغمان الشیطان» «۱».

و بموثّق عمار عن الامام الصادق (ع) عن السهو ما یجب فیه سجدتا السهو، فقال (ع): «إذا أردت أن تقعد فقمت أو أردت أن تقوم فقعدت أو أردت أن تقرأ فسبّحت أو أردت أن تسبّح فقرأت فعلیک سجدتا السهو و لیس فی شیء ممّا تتمّ به الصلاة سهو» «۲».

و یرد علی الاستدلال بهما امور:.

أحدها: أنّ فی ذیل الموثّق جملتین تعارضاهما:.

الاولی: قوله: و عن الرجل إذا أراد أن یقعد فقام ثمّ ذکر من قبل أن یقدم شیئاً أو یحدث شیئاً، فقال (ع): «لیس علیه سجدتا السهو حتی یتکلّم بشیء».

الثانیة: قوله (ع) «و لیس فی شیء مما تتمّ به الصلاة سهو» فإنّ ظاهره أنّه مع تدارک المنسی فی الصلاة لا تجب السجدة.

ثانیها: أنّ القیام فی موضع القعود بحسب الطبع و الغالب إمّا أن یکون بین السجدتین، أو بعدهما قبل الإتیان بالتشهد، و فی هذین الموردین یلازم ذلک نسیان السجدة الأخیرة أو التشهد، و قد دلّت النصوص علی أنّه لو نسی أحدهما فتذکّر قبل أن یرکع و رجع و تدارک المنسی لا یجب السجدة، کما مرّ تقریب دلالتها علیه فی محله، و علیه فهذه النصوص تعارض الخبرین و تقدّم علیهما لوجوه لا تخفی، منها: الشهرة.

ثالثها: ما أفاده المحقق فی المعتبر ره، فإنّه- قدّس سرّه- بعد ما استشکل فی

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب الخلل حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۸

أو سلّم قبل الإِکمال وجب علیه سجدتا السهو

الاستدلال بخبر عمار نظراً الی أنّه نادر متفرد به و هو فطحی، قال: و یعارضه ما رواه سماعة عن أبی عبد اللّه (ع) قال: «من حفظ سهوه فأتمه فلیس علیه سجدتا السهو «۱» فتحصّل أنّه لا تجب السجدة فی هذا المورد أیضا، کما هو المحکی عن الشیخین و الکلینی و علی بن بابویه و ابن أبی عقیل و ابن الجنید و المحقّق و ابن عمّه، و هو اختیار المصنف- ره- فی محکی المنتهی، خلافاً لجماعة آخرین کالصدوق و المرتضی و سلّار و أبی الصلاح و ابن البراج و ابن حمزة و ابن إدریس و المصنّف ره.

[الثالث] السلام فی غیر محله

الموجب الثالث: السلام فی غیر محلّه، کما هو المشهور شهرة عظیمة.

قال قدّس سره: أو سلّم قبل الإکمال وجب علیه سجدتا السهو.

و استدلّ له بوجوه:.

الأول: ما عن المصنف- ره- فی المختلف بأنّه کلام غیر مشروع صدر نسیاناً من المصلّی فیدخل فی مطلق الکلام.

و احتج علی ذلک فی بعض کتبه بصحیح سعید الأعرج المتضمّن سهو النبی (ص) «۲».

و فیه: أن المتبادر الی الذهن ممّا دلّ علی أنّ الکلام غیر العمدی موجب لسجدتی السهو سیّما بضمیمة ما فیه من القرائن لاحظ، صحیح ابن الحجاج «۳» و خبر

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۶.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۹

]...[

ابن أبی یعفور «۱» المتقدّمین هو التکلّم بغیر ما هو من سنخ أجزاء الصلاة، و أمّا صحیح سعید فهو مخالف لُاصول المذهب، و معارض بصحیح زرارة الدالّ علی أنّ النبی (ص) لم یسجد سجدتی السهو قط.

الثانی: ما عن المحقق- ره- فی المعتبر و هو موثّق عمار عن الامام الصادق (ع) عن رجل صلّی ثلاث رکعات و هو یظنّ أنّها أربع فلمّا سلّم ذکر أنّها ثلاث، قال (ع): «یبنی علی صلاته متی ما ذکر و یصلّی رکعة و یتشهد و یسلّم و یسجد سجدتی السهود» «۲».

و فیه: أنّه غیر ظاهر فی کون السجدة للسلام فی غیر موضعه، و لعلّها إنّما تکون للقعود فی موضع القیام أو للتشهد أو لغیر ذلک.

و دعوی أنّ عدم وجوبها فی تلک الموارد یصلح قرینة لکونها للسلام لظهور الامر فی الوجوب مندفعة بأنّه کما یصلح لذلک یصلح قرینة لکون الأمر للاستحباب.

و ان شئت قلت: إنّ الأمر فیه یدور بین حمل الأمر علی الاستحباب و بین حمل الموثّق علی إرادة ثبوتها لخصوص السلام، و لو لم یکن الأول أظهر لا یکون الثانی کذلک، فلا یصح الاستدلال به للوجوب.

الثالث: صحیح العیص عن الإمام الصادق (ع) عن رجل نسی رکعة من صلاته حتی فرغ منها ثمّ ذکر أنّه لم یرکع، قال (ع): «یقوم فیرکع و یسجد سجدتین» «۳».

و فیه: أنّه غیر ظاهر فی إرادة سجدتی السهو، بل لا یبعد دعوی ظهوره فی إرادة سجود الصلاة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۴.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب الخلل حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۰

و کذا تجبان علی من شک بین الأربع و الخمس فإنّه یبنی علی الأربع و یسجدهما

. الرابع: أنه زیادة فی الصلاة، و قد دلّ الدلیل علی أنّ کلّ زیادة سهویة موجبة لسجدتی السهو.

و فیه: ما سیأتی فی محلّه من منع الکبری.

الخامس: ما عن الفقه الرضوی من الأمر بها فی هذا المورد.

و فیه أنّه غیر حجّة کما مرّ مراراً، فالمتحصل أنّه لا دلیل علی وجوبها فی هذا المورد.

و مقتضی الأصل، و إطلاق صحیح محمد بن مسلم فی رجل صلی رکعتین من المکتوبة فسلم و هو یری أنّه قد اتم الصلاة و تکلم ثمّ ذکر انه لم یصل غیر رکعتین فقال (ع) یتم ما بقی من صلاته و لا شیء علیه «۱» و نحوه خبر علی بن النعمان الرازی «۲»، و خبر زید الشحام «۳»، هو ما ذهب إلیه الکلینی و الصدوقان، و ظاهر غیرهم کالعمانی و السید و الدیلمی و ابنی حمزة و زهرة و غیرهم و هو عدم الوجوب.

الرابع: الشک بین الأربع و الخمس

فقد مرّ، و عرفت أنّ ما ذکره المصنف- ره- بقوله: و کذا تجبان علی من شک بین الأربع و الخمس فإنّه یبنی علی الأربع و یسجدهما تام.

الخامس: نسیان السجدة الواحدة

، و قد مر عدم وجوبهما فیه.

السادس: نسیان التشهد

، و قد مرّ الکلام فیه.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب الخلل حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب الخلل حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۱

]...[

الزیادة أو النقیصة غیر المبطلة

و قد وردت الأخبار بوجوبهما فی موارد و عمل بها فی الجملة.

منها: ما لو تیقّن بالزیادة أو النقیصة غیر المبطلة، و عن المصنف- ره- و کثیر من المتأخّرین وجوبهما فیه.

و لکن الظاهر أنّ من تقدم علیه إمّا لم یفت به، أو علی فرض الإفتاء به القائل به شاذ؛ إذ الشیخ- قده- نسبه الی بعض أصحابنا.

و عن الدروس بعد نقل ذلک عنه قال: لم نظفر بقائله.

و کیف کان فقد استدلّ له بوجوه:.

الأول: ما رواه ابن أبی عمیر عن بعض أصحابنا عن سفیان بن السمط عن أبی عبد اللّه (ع) «تسجد سجدتی السهو لکلّ زیادة تدخل علیک أو نقصان» «۱» و بما أنّ ابن أبی عمیر من أصحاب الإجماع، و مراسیله فی حکم المسانید، و کتابه کان یعتمد علیه فی عصر الإمام الرضا (ع) فهو من حیث السند لا إشکال فیه، و کذا من حیث الدلالة؛ فإن قوله: «سجدتی السهو» قرینة علی کون المراد من الزیادة و النقیصة غیر العمدیتین.

و فیه، أوّلًا: أنّ الأصحاب مع کون الروایة بمرئی منهم و منظر لم یعملوا بها، و هو موهن لها و مسقط إیّاها عن الحجیة.

و ثانیاً أنّه فی کثیر من الموارد دلّت النصوص علی عدم الوجوب.

منها: نسیان السجدة و التذکر قبل الرکوع.

و منها: نسیان التشهد و التذکر قبل أن یرکع.

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

]...[

و منها: نسیان القراءة فی الصلاة.

و منها: الجهر فی موضع الإخفات و العکس.

و منها: نسیان ذکر الرکوع.

و منها: غیر ذلک، و قد تقدّمت أکثرها.

و الالتزام بالتخصیص مستلزم لتخصیص الأکثر المستهجن، فعلی فرض صحة السند یحمل الخبر علی الاستحباب.

الثانی: صحیح الحلبی عن الامام الصادق (ع) «إذا لم تدر أربعا صلّیت أو خمساً أم نقصت أم زدت فتشهد و سلّم و اسجد سجدتین بغیر رکوع و لا قراءة تتشهد فیهما تشهداً خفیفاً» «۱» بتقریب أنّ المعطوف علیه إمّا فعل الشرط أو معموله، فعلی الأول دلالته علی المقام واضحة، و علی الثانی فإن حملناه علی العلم الإجمالی فکذلک؛ إذ العلم الإجمالی إذا لم یکن طرفاه ذوی أثر لما ترتّب علیه الأثر، و إن حملناه علی الشک فیثبت فی صورة العلم بأحدهما بالأولویة القطعیة.

و فیه أوّلًا: أنّه لا یکون عطفاً علی فعل الشرط؛ إذ کلمة «أم» إن کانت متصلة یشترط فیها وقوعها بعد همزة التسویة، کقوله تعالی: سَوٰاءٌ عَلَیْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ* أو بعد همزة مغنیة عن «أی» مثل: أ جاء زید أم عمرو؛ و عدم ثبوت هذا الشرط فی المقام

واضح و «أم» المنقطعة بمعنى الإضراب لا سبيل لها فى الفرض، فتكون عطفاً على المعمول أى «أربعاً».

و عليه فإن كانت متصلة كان معنى الخبر: أنّه إن شككت أنك صلّيت أربعاً أو خمساً أو أقلّ من الأربع أو أزيد من الخمس يجب عليك سجدتا السهو؛ و معلوم أنّ أحداً من الأصحاب لم يفت بذلك.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث ۴.

]...[

و إن كانت منقطعة كان معناه ثبوت سجدتى السهو فى كلّ مورد شك فى الزيادة و النقيصة، و هو بإطلاقه غير معمول به، و الالتزام بالتخصيص مستلزم للالتزام بتخصيص الأكثر.

و ثانياً: أنّ الظاهر منه بقرينة السياق أنّ المراد بالنقص و الزيادة النقص بركعة و الزيادة بها، فيوافق الخبر مع مذهب العامة، و أصحابنا غير ملتزمين به.

و ثالثاً: أنّ الأولوية ممنوعة؛ لظهوره فى أنّ الموضوع هو الشك لا الوصفين فيكون نظير ما دلّ على وجوبها عند الشك بين الأربع و الخمس.

الثالث: صحيح زرارة عن الامام الباقر (ع) عن رسول اللّه (ص): «إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر زاد فى صلاته أم نقص فليسجد سجدتين و هو جالس و سمّاهما رسول اللّه (ص) المرغمتين «۱»».

و تقريب الاستدلال به: أنّ المراد إمّا الشك فى التعيين مع العلم الإجمالى، و إمّا الشك فى تحقّق الزيادة أو النقيصة، و على كلّ تقدير يدلّ على المطلوب، كما تقدّم فى سابقه.

و فيه أوّلًا: منع الأولوية كما تقدّم.

و ثانياً: أنّه لا يعمل به فى مورده كما سيأتى فى المورد الآتى.

و ثالثاً: أنّ الظاهر من الخبر إرادة زيادة الركعة أو نقصها، و عليه فإن اريد به العلم الإجمالى فالحكم فيه بطلان الصلاة، و إن اريد به الشك فإطلاقه غير معمول به عندنا، كما هو واضح.

الرابع: صحيح الفضيل عن الامام الصادق (ع) «و إنّما السهو على من لم يدر زاد فى صلاته أم نقص «۲»» و تقريب الاستدلال به ما فى سابقيه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الخلل حديث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث ۶.

]...[

و يرد عليه الإيراد ان الأولان اللذان أوردناهما على صحيح زرارة دون الأخير كما لا يخفى.

الخامس: صحيح صفوان عنه (ع) عن سجدتى السهو، فقال (ع): «إذا نقصت فقبل التسليم، و إذا زدت فبعده» «۱» و نحوه صحيح سعد «۲».

و فیه أنّهما واردان فی مقام بیان محلّ السجدة و لا یدلّان علی أنّها واجبة أم مستحبة فالمتحصّل أنّ الأظهر عدم الوجوب و إن کان الأحوط ذلک.

لو شک فی الزیادة و النقیصة

و منها: الشک فی کل زیادة و نقیصة.

فعن المختلف وجوبها فی هذا المورد.

و عن الشهید فی الروض المیل الیه.

و استدلّ له بصحاح الحلبی و زرارة و الفضیل و موثّق سماعة المتقدمة.

و فیه: أنّ هذه النصوص الشاملة للشک فی عدد الرکعات و الأفعال فی المحلّ و بعد مُضیّه لم یعمل بما لها من العموم، بل الخارج عنها أکثر من الباقی قطعاً؛ إذ فی کثیر من موارد الشک لا یجب سجدة السهو، کالشک بعد التجاوز، و الشک فی عدد الرکعات کان من الشکوک الصحیحة أو الباطلة، و علیه فحمل الأمر بها علی الاستحباب أولی من إبقائه علی ما هو ظاهر فیه من الوجوب و تخصیص هذه الموارد، فالأظهر عدم وجوبها فی هذا المورد.

و منها: ما عن الصدوقین من وجوبها لکلّ شک ظنّ بالأکثر و بنی علیه.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة الحدیث ۶ و ۴.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة الحدیث ۶ و ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۵

]...[

و استدلّ له بخبر إسحاق بن عمار عن الامام الصادق (ع) «إذا ذهب وهمک الی التمام أبداً فی کل صلاة فاسجد سجدتین بغیر رکوع أ فهمت؟» قلت: نعم «۱» و لکن لاعراض الأصحاب عنه لا یعتمد علیه.

بعض أحکام سجود السهو- تداخل الأسباب

الثانیة: فی بیان جملة من أحکام سجود السهو

اشارة

. و تنقیح القول فی طی مباحث:.

[هل یجب تکرار السجود بتکرر الموجب؟]

الأول: هل یجب تکرار السجود بتکرّر الموجب مطلقاً أم لا یجب کذلک، بل یکفی سجدتا السهو و إن تکرّر الموجب، أم یفصّل بین ما اذا تکرّر الموجب من أنواع فالأول، و بین ما اذا تکرّر من نوع واحد فالثانی؟ وجوه مبنیة علی الوجوه و الأقوال فی مسالة التداخل فی الأسباب.

و الأظهر عندنا هو التداخل مطلقاً، غایة الأمر التداخل المصطلح فیما اذا اختلفت الأسباب بحسب الأفراد، و التداخل بالالتزام بالوجوب

الأکید فیما اذا اختلفت بحسب الأنواع.

أمّا فی الأول؛ فلأنّه مع تعدد السبب من جنس واحد لم یوجد إلّا السبب الواحد.

و ما ذکره المحقق الخراسانی- ره- بأنّ مقتضی إطلاق الشرط هو حدوث الوجوب عند کلّ مرة تحقّق لو وجد مرّات. یرد علیه أنّ غایة ما یقتضیه الإطلاق هو عدم خصوصیة لفرد دون آخر، و أمّا أنّ المأخوذ سبباً و شرطاً هل هی الطبیعة السایة

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

]...[

أم هو صرف الوجود؟ فهو لا یدلّ علیه، بل یمکن أن یقال: إنّ الإطلاق الذی هو رفض القیود إنّما یقتضی کون الشرط و السبب هو صرف وجود الطبیعة؛ إذ ملاحظتها بنحو الطبیعة السایة تحتاج الی عنایة زائدة.

و بالجملة کما أنّ مقتضی الإطلاق فی متعلّقات التکالیف کون المطلوب صرف وجود الطبیعة کذلک یکون مقتضاه کون السبب و الشرط هو صرف الوجود فی الأسباب الشرعیة.

و بهذا یندفع ما ذکره المحقق النائینی- ره- من أنّ القضیة الشرطیة ترجع الی القضیة الحقیقة فینحل الحکم فیها الی أحکام عدیدة حسب تعدّد الشرط.

وجه الاندفاع: أنّ ذلک یتوقّف علی إثبات کون السبب مأخوذاً بنحو الطبیعة السایة و إلّا فلا یتمّ، و قد عرفت ما فی المبنی.

و أما فی الثانی؛ فلأنّه إذا تعدّد الشرط و اتّحد الجزاء- الالتزام بحدوث الأثر عند وجود کل شرط إلّا أنّه هو الحکم عند الشرط الأول، و تأکّده عند الشرط الثانی، مثلًا: إذا ورد: اذا بلت فتوضأ. و ورد: اذا نمت فتوضّأ فبال المکلّف ثمّ نام، یکون المتحقّق عند البول وجوب الوضوء، و عند النوم تأکّد ذلک الوجوب لا یلزم منه التصرف فی شیء من الظهورات، و هذا بخلاف الالتزام بتقیید إطلاق المادة فی کلّ من القضیتین بفرد غیر الفرد الذی ارید من المادة الواقعة فی حیّز الخطاب الآخر الذی یکون لازمه عدم التداخل، فإنّه یتوقف علی تقیید إطلاق المادة فی کلّ من القضیتین-.

و دعوی أنه یلزم منه التصرف فی ظهور الحکم فی کونه تأسیسیاً مندفعة بأنّ ذلک لا یستلزم کون شیء من القضیتین فی غیر مقام إنشاء الطلب و جعل الحکم، بل نقول: إنّ الحکم المجعول فی کلّ منهما إن حدث فی محلّ فارغ عن مثله یکون تأسیسیّاً، و إن حدث فی محلّ مشغول بمثله فهو تأکید، و تمام الکلام فی ذلک موکول الی محلّه فی الاصول.

]...[

و علی ذلک فالأقوی فی المقام عدم تکرّر السجود بتکرّر الموجب مطلقاً.

و یؤیده، بل یشهد به علی بعض الأقوال- موثّق عمار عن الامام الصادق (ع) عن رجل صلّی ثلاث رکعات فظنّ أنّها أربع فسلم ثمّ ذکر أنّها ثلاث، قال «یبنی علی صلاته و یصلّی رکعة و یتشهد و یسلّم و یسجد سجدتی السهو» «۱» فإنّه علی قول کثیر من الفقهاء فی مفروض السؤال تحقّق موجبات لسجود السهو؛ فإنّه جلس فی موضع القیام، و تشهد، و سلّم فی غیر موضعه، فهذه موجبات ثلاثة له، مع أنّه (ع) لم یأمره إلّا بسجود واحد، و لکن قد عرفت الاختلاف و الکلام فی کل واحد من المواضع الثلاثة، فالعمدة ما ذکرناه من أنه مقتضی القاعدة.

و به یظهر أنّ ما أسّسه السید فی ملحقات العروة فی المسائل المتعلّقة بالعدّة من أصالة التداخل فی الأسباب ینافی ما ذکره فی هذه المسألة.

و أما النبوی المروی عن الذکری «لکلّ سهو سجدتان» «۲» فلإرساله و عدم نقله من طرقنا لا یعتمد علیه.

الترتیب بین هذا السجود و بین صلاة الاحتیاط و قضاء الأجزاء

الثانی: اختلفت کلمات القوم فی وجوب الترتیب بینه و بین صلاة الاحتیاط و قضاء الأجزاء المنسیة، علی أقوال.

و حیث عرفت أنّ صلاة الاحتیاط صلاة مبتدأة و الأجزاء المنسیة واجبة لتدارک الأجزاء المنسیة لا أنّها أجزاء اخر مواضعها، و لهذا بنینا علی التخییر فی تقدیم صلاة

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۴.

(۲) فی سنن أبی داود ج ... ص ۳۷۴- لکل سهو سجدتان بعد ما یسلّم.

]...[

الاحتیاط علی الأجزاء المنسیة، و العکس، فالأظهر فی المقام هو التخییر بین تقدیم سجود السهو علیهما و تقدیمهما علیه، و تقدیم إحداهما علیه، و تأخیر الاخری عنه کما لا یخفی.

و استدلّ المحقق النائینی ره- علی ما نسب إلیه- لوجوب تقدیم الأجزاء المنسیة علی سجدتی السهو بوجهین:.

الأول: الأخبار الواردة فی قضاء الأجزاء المنسیة و السجود للسهو عنها، فإنّها تدلّ علی الترتیب بینها و بین السجود لها، فیثبت ذلک فی السجود لغیرها بالقطع بعدم التفاوت بینه و بین السجود الواجب بسبب نسیان تلک الأجزاء.

الثانی: أنّ قضاء الأجزاء المنسیة إنّما وجب بسبب فوات الأجزاء فی محالّها، و السجود إنّما وجب بسبب السهو الواقع فی الصلاة، فسبب الأول الجزء الداخل فی الصلاة، و سبب الثانی أمر أجنبی عنها، فالأول بحسب الاعتبار مقدَّم علی الثانی، فیقدَّم القضاء علی السجود.

و لکن یرد علی الأول: أن ظاهر خبر علی بن حمزة المتقدّم فی نسیان التشهد: کون سجود السهو للتشهد المنسی قبله لا بعده، و الجمع یقتضی التخییر بینهما.

و یرد علی الثانی: أنّه وجه اعتباری جعله مدرکاً للحکم الشرعی من مثل هذا الفقیه الماهر من الغرائب، فالأظهر هو التخییر فی الابتداء بأی واحد منها شاء.

هذا بناءً علی عدم وجوب المبادرة الی واحد منها، أو وجوبها الی جمیعها، و إلّا فیجب تقدیم ما یجب المبادرة الیه.

یجب الإتیان به فوراً- و مع ترکه لا تبطل الصلاة

الثالث: المشهور بین الأصحاب أنه یجب الإتیان بسجدة السهو فوراً، و عن

]...[

غیر واحد دعوی الإجماع علیه.

و یمکن أن یستدلّ له بالنصوص المتضمّنة للأمر بها و هو جالس کصحیح الفضیل «أو قبل أن یقول، أو قبل أن یتکلّم» «۱» کما فی صحیحی ابن أبی یعفور «۲»، و الحلبی «۳» - و خبر القداح «۴» فإنّ الظاهر منها بحسب المتفاهم العرفی ورودها فی مقام بیان ضیق وقت هذه السجدة المستلزم للزوم الإتیان بها فوراً و أنّ التحدید بذلک إنّما یکون للجری مجری الغالب- و لعل هذا بضمیمة الإجماع المحکی یکفی فی الحکم بوجوب المبادرة.

و أمّا موثّق عمار عن الامام الصادق (ع) عن الرجل یسهو فی صلاته فلا یذکر ذلک حتی یصلّی الفجر کیف یصنع؟ قال: «لا یسجد سجدتی السهو حتی تطلع الشمس» «۵» الدالّ علی عدم لزوم الفوریة فلا عراض الأصحاب عنه و عدم القائل به کما عن الحدائق لا یعتمد علیه، فالقول بوجوب المبادرة لو لم یکن أقوی لا ریب فی أنّه أحوط.

الرابع: إذا لم یأت بهما عمداً، فهل تبطل الصلاة

، کما عن الشیخ فی الخلاف و المحقّق فی المعتبر، و الوحید فی شرح المفاتیح و شرح المدارک، بل عن الشرح نسبته الی ظاهر غیره من الأصحاب، أم لا تبطل الصلاة کما هو المشهور بین الأصحاب؟ وجهان.

قد استدلّ للأول: بأنّ ظاهر الأمر الوارد فی مورد بیان الجزئیة و الشرطیة هو

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب التشهد حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب التشهد حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب التشهد حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۵ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۳۲ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

]...[

ذلک لا النفسیة و بقاعدة الاشتغال، و بأنّ المتبادر من إیجاب شیء عند وقوع خلل کونه تدارکاً و علاجاً، فإذا لم یأت بهما لم یکن آتیاً بالمأمور به علی وجهه.

و فی الکلّ نظر.

أمّا الأول؛ فلأنّه فرق بین الأمر بشیء قبل المرکب أو فی أثنائه و بین الأمر به بعد الفراغ منه و الأمر فی المورد الأول ظاهر فی الجزئیة أو الشرطیة، و لا یکون ظاهراً فیها فی المورد الثانی، فإن شئت فاختبر ذلک من الأمر بدعاء مخصوص فی السجدة الأخیرة، و الأمر به بعد الصلاة.

و أمّا الثانی؛ فلأنّه إذا دار أمر الواجب بین کونه نفسیاً و کونه کذلک و شرطاً لصحة واجب آخر أیضاً تجری البراءة عن الشرطیة و لا مورد لقاعدة الشغل.

و أمّا الثالث؛ فلأنّ الأمر بشیء عند وقوع خلل، لا یکون ظاهراً فی دخله فی ذلک الشیء کی یوجب الإخلال به عدم إتیان المأمور به علی وجهه، فالأظهر عدم بطلان الصلاة بترکهما.

و یؤیده بعض «۱» النصوص المتضمن أنّ الأمر بهما لمحض إرغام الشیطان، و أنّه مجازاة له علی ایقاعه المصلّی فی السهو.

الخامس:

لو لم یأت بهما فوراً

، لم یسقط الأمر بهما بالعصیان بل یجب الإتیان بهما بعد ذلک کان عدم الإتیان عمدیاً أم سهویاً.

أمّا فی صورة السهو؛ فلموثّق عمّار عن الامام الصادق (ع) عن الرجل إذا سها فی الصلاة فینسی أن یسجد سجدتی السهو، قال (ع): «یسجدهما متی ذکر» «۲».

و أمّا فی صورة العمد؛ فلأن المستفاد من الموثّق الوارد فی صورة السهو أنّ وجوب المبادرة الی فعلهما إنّما یکون تکلیفیاً لا شرطیاً لبیان توقیتهما کما لا یخفی، مع

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب الخلل حدیث ۲.

]...[

أنّ دلیل الفوریة لا ظهور له فی التوقیت فی نفسه.

السادس:

هل یقدح فعل المنافی بینهما و بین الصلاة

کما عن ظاهر جماعة أم لا کما لعلّه المشهور؟ وجهان.

استدل للأول بالأمر بإیقاعهما قبل الکلام فی بعض النصوص بدعوی أنّ ذکر الکلام من جهة أنّه أحد الأفراد الغالبة للمنافی.

و فیه ما تقدّم من أنّ هذه النصوص تکون فی مقام بیان وجوب المبادرة إلیهما لا فی مقام بیان قدح المنافی.

و إن شئت قلت: إنّ النهی عن الکلام قبل فعلهما و ان کان ظاهراً فی قدحه فی صحتهما إلّا أنّ الأمر بفعلهما قبل وجوده لا یکون ظاهراً فی ذلک، بل یکون ظاهراً فی وجوب المبادرة و التوقیت بالمعنی المتقدم فالأظهر هو عدم القدح.

لو سجد للکلام فبان ان الموجب غیره

السابع: لو سجد للکلام فبان أنّ الموجب غیره، ففی العروة: فإن کان علی وجه التقیید وجبت الإعادة، و إن کان من باب الاشتباه فی التطبیق أجزأ.

و استدل له بعض المعاصرین بأنّه إن کان علی وجه التقیید بطل التعبد به لانتفاء المقید بانتفاء قیده، و إن کان من باب الاشتباه فی التطبیق تحقّق الامتثال بالأمر الواقعی و إن أخطأ فی وصفه.

أقول: الأظهر الإجزاء فی الموردین: إذ المیزان فی صحة العبادة الإتیان بذات المأمور به بجمیع قیوده متقرباً الی اللّه تعالی، و لا یعتبر فیها شیء آخر، و لو نقص من ذلک شیء لم تصح، فلو صلی فی أول الوقت بتخیّل أنه آخر الوقت صحّت صلاته و إن کان ذلک علی وجه التقیید؛ لأنّ قصده ذلک لیس من المبطلات، و المفروض إتیان

]...[

الصلاة تامة متقرباً الی اللّه تعالی.

و لو صلّی صلاة العصر بتخیّل أنّه صلّی الظهر لم تصح بحسب القاعدة و إن کان قصد الأمر بالعصر من باب الاشتباه لاختلاف حقیقة الصلاتین، و علی ذلک ففی المقام بما أنّ سجود السهو حقیقة واحدة و لا اختلاف فیه من حیث الموجب و السبب، فمن قصد سجود السهو للکلام فبان أنّ الموجب غیره فقد أتی بالمأمور به بجمیع ما یعتبر فیه متقرباً الی اللّه تعالی، فیصح و إن کان علی وجه التقیید.

و دعوی: أنّه إذا قیّد سجوده بما هو موجب الکلام فسجوده ذلک لا یکون مقصوداً إذا لم یکن هو الموجب. مندفعة بأنّه اذا لم یکن هذا العنوان دخیلًا فی المأمور به کما عرفت، فمن قصد هذا العنوان و تعلّقت إرادته بإیجاده فقد انبعثت عنها إرادة اخری الی مُعَنونة، و یکون المُعَنون مقصوداً.

فإن قلت: إنّه إذا قصد شخص الأمر بالسجود الذی أوجبه الکلام و کان فی الواقع فرد آخر من الأمر، فما قصد لم یکن له واقع، و ما له واقع لم یقصد.

قلت: إنّه فی صحة العبادة لا یعتبر أزید من الإضافة الی المولی علی غیر وجه التشریع، و لم یدلّ دلیل علی اعتبار أزید من ذلک و هذا متحقّق فی المقام فتدبر، فتحصّل أنّ الأظهر الإجزاء مطلقاً.

الثامن:

إذا شک فی أنّه سجد سجدتین أو واحدة

بنی علی الأقل إن کان فی المحلّ، و إن کان بعد مضی محلّها کما اذا شک فی ذلک و هو فی التشهد لم یعتن، و ذلک لقاعدة التجاوز و قاعدة الشک فی المحل المتقدم تحقیق القول فیهما.

و قد یقال: إنّه یبنی علی الأکثر فی المورد الأول؛ لقوله علیه السلام: «لا سهو فی سهو» «۱» و لکن عرفت اختصاصه بصلاة الاحتیاط.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث (۲).

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۳

]...[

التاسع:

اذا شک فی الإتیان بهما بعد العلم بوجوبهما

من جهة احتمال عروض النسیان وجب الإتیان بهما و إن طالت المدة؛ للاستصحاب و قاعدة الاشتغال.

و قد یقال: إنّه اذا کان ذلک بعد مضیّ الوقت لم یلتفت؛ إلحاقاً لهما بالصلاة؛ و هو کما تری، فالأظهر لزوم الإتیان بهما مطلقاً.

شرائط هذا السجود و موانعه المسألة

الثالثة: فی شرائط هذا السجود و موانعه

. و محصّل القول فی المقام: أنّ فی اعتبار ما یعتبر من الشرائط و الموانع فی سجود الصلاة کالستر و الطهارة و عدم لبس الحریر و نحو ذلک فی هذا السجود أقوال، ثالثها: التفصیل بین ما کان لدلیل اعتباره فی سجود الصلاة إطلاق یشمل کل سجود، مثل ما دلّ علی لزوم وضع الجبهة علی الأرض لا سیما ما اشتمل منه علی التعلیل بأنّ الناس عبید ما یأکلون و یلبسون، فإنّه ظاهر فی اعتباره فی السجود مطلقاً، و کذا ما دلّ علی أنّ السجود علی سبعة أعظم، و کذا ما دلّ علی اعتبار عدم علو الجبهة عن الموضع بأزید من لبنة، فیعتبر فیه، و ما لیس لدلیله هذا الاطلاق فلا یعتبر.

و قد استدل للأول بانسباق اعتبارها من جهة أنّه مکمل للصلاة و جابر لها و بأنّه یعتبر فیه الفوریة، و هذا یناسب مع بقاء شرائط الصلاة، و بقاعدة الاشتغال و لکن یرد علی الأول: أنّه لیس جابراً للصلاة و مکملًا لها، و إنّما وجب لإرغام الشیطان، مع أنّ مکملیته لها لا توجب اعتبار ما یعتبر فی الصلاة فیه و به یظهر ما فی الثانی.

و أما الثالث فقد حقّق فی محلّه أنّ المرجع عند الشک فی اعتبار شیء فی واجب هو اصل البراءة لا قاعدة الاشتغال، فظهر أنّ الأظهر هو القول الأخیر، و قد تقدم وجهه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۴

الرابعة: سجدتا السهو بعد الصلاة

و لکن بما أنّ ظاهر بعض الفقهاء أنّ اعتبار جمیع ما یعتبر فی الصلاة فیه من المسلّمات بینهم، فالأحوط رعایتها.

محلّ هذا السجود المسألة

الرابعة: فی محل هذا السجود، و اجزائه، و کیفیته

[محله]

أمّا الأول فالمشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة ما فی المتن، قال قده: سجدتا السهو بعد الصلاة.

و یشهد له جملة من النصوص، کصحیح ابن الحجاج عن الامام الصادق (ع) قال، فقلت: سجدتا السهو قبل التسلیم هما أم بعد؟ قال (ع): «بعد» «۱» و نحوه غیره من النصوص الکثیرة.

و أمّا خبر أبی الجارود عن الامام الباقر (ع) قال، قلت له: متی أسجد سجدتی السهو؟ قال (ع): «قبل التسلیم فإنک إذا سلمت فقد ذهبت حرمة صلاتک» «۲» فلا یصلح للاعتماد علیه؛ لضعفه فی نفسه لأبی الجارود و إعراض الأصحاب عنه.

و عن قوم من أصحابنا التفصیل، بین ما اذا کانتا للزیادة فقبل التسلیم، و بین ما اذا کانتا للنقصان فبعده.

و یشهد له صحیح سعد بن سعد الأشعری عن الامام الرضا (ع) فی سجدتی السهو: «و اذا نقصت قبل التسلیم، و إذا زدت فبعده» «۳» و نحوه صحیح صفوان

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الخلل حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۵

]...[

الجمال «۱».

و لکن یرد علیهما: أنهما معارضان مع ما ورد فی ناسی التشهد الذی هو فی مورد النقص المصرح بانهما بعد التسلیم، و الترجیح مع هذه النصوص لوجوه غیر خفیة، و الجمع بینهما بالقول بالتخییر لیس جمعاً عرفیا، مع أنّه لا قائل به.

أجزاؤه

اشارة

أما اجزاؤه فهی امور:.

الأول: التکبیرة

، و المشهور بین الأصحاب استحبابها مطلقاً.

و عن ظاهر المبسوط الوجوب؛ لخبر عمرو بن خالد عن زید عن آبائه علیهم السلام عن الامام علی (ع) المتضمّن لسهو النبی (ص)، قال: «فاستقبل القبلة و کبّر و هو جالس ثمّ سجد سجدتین» الخ «۲».

و فیه: مضافاً الی اشتماله علی سهو النبی (ص) و لا نقول به، أنّه حکایة فعل لا تدل علی الوجوب.

مع أنّ موثق عمار عن سجدتی السهو هل فیهما تسبیح أو تکبیر؟ فقال (ع): «لا إنّما هما سجدتان فقط، فان کان الذی سها الامام کبر إذا سجد و اذا رفع رأسه لیعلم من خلفه أنّه قد سها و لیس علیه أن یسبّح فیهما و لا فیهما تشهّد بعد السجدتین» «۳» یدلّ علی عدم مطلوبیتها حتی للإمام؛ لظهوره فی أنّ الأمر بالتکبیر إنّما هو لإعلام المأمومین لا أنّه وظیفة فی السجدة، و علی أی تقدیر یدلّ علی عدم

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

]...[

مطلوبیتها لغیر الإمام، و علی هذا فالقول بالاستحباب أیضاً لا شاهد له، فالمتعین الإتیان بها برجاء المطلوبیة أو ترکها.

الثانی: النیة

، و لا شبهة فی اعتبارها فیه؛ لأنّه عبادة، و لا ریب فی أنه یعتبر فیها النیة.

کیفیة السجدتین

الثالث: السجدتان

، فهل یجب فیهما الذکر کما هو المشهور بین الأصحاب، أم لا یجب کما هو المحکی عن المعتبر و النافع و المنتهی و المختلف؟

وجهان، اقواهما: الثانی؛ لموثق عمار «۱» المتقدم الصریح فی عدم الوجوب.

و دعوی: أنّه لاعراض المشهور عنه من جهة إفتائهم بوجوب الذکر لا یعتمد علیه مندفعة: بأنّ إفتاءهم به لعله لأجل ترجیح ما أمر به فیهما علیه، لا إعراضاً عنه.

و استدلّ للوجوب بما رواه المشایخ الثلاثة- فی الحسن- عن الحلبی عن الامام الصادق (ع).

ففی الکافی: قال: «تقول فی سجدتی السهو: بسم اللّه و باللّه اللهم صلّ علی محمد و آل محمد.

و قال الحلبی: و سمعته مرة اخری یقول: بسم اللّه و باللّه السلام علیک أیها النبی و رحمة اللّه و برکاته «۲».

و فی التهذیب: سمعت أبا عبد اللّه (ع) یقول فی سجدتی السهو: بسم اللّه و باللّه وصلی اللّه علی محمد و آل محمد. قال: و سمعته مرة اخری یقول: فیهما: بسم اللّه و باللّه

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الفروع ج ۱ ص ۹۹، التهذیب ج ۱ ص ۱۹۱ الفقیه ج ۱ ص ۱۱۵.

]...[

و السلام علیک أیها النبی و رحمة اللّه و برکاته «۱».

و فی الفقیه: أنّه قال، یقول فی سجدتی السهو: بسم اللّه و باللّه و صلّی اللّه علی محمد و آل محمد قال: و سمعته مرة اخری یقول: بسم اللّه و باللّه السلام علیک أیها النبی و رحمة اللّه و برکاته «۲».

و قد نقل عن بعض النسخ تبدیل الظاهر فی قوله: و آل محمد بالضمیر.

و فیه- مضافاً الی أنّ المروی عن التهذیب هکذا: سمعت أبا عبد اللّه (ع) یقول فی سجدتی السهو: بسم اللّه الخ، و هو أنسب بقول الحلبی: و سمعته مرة اخری یقول. کما لا یخفی، و علیه فهو فی نفسه لا یدل علی الوجوب؛ لکونه حکایة فعل فتأمل- أنّه لو سلّم ظهوره فی الوجوب لا بدّ من حمله علی الاستحباب جمعاً بینه و بین الموثّق المتقدم.

و دعوی أنّ الجمع المزبور لیس عرفیا؛ لوضوح التعارض بین قوله: «تقول فی سجدتی» الخ، و قوله (ع): و لیس علیه أن یسبح فیهما» مندفعة بان الموثّق لوروده فی مقام بیان ما یجب فیهما لا یکون ظاهراً فی أزید من نفی الوجوب، فالجمع بینه و بین الحسن یکون بما اشرنا الیه.

و دعوی أنّ المنفی فی الموثق إنّما هو التسبیح فلا یشمل الذکر المخصوص. مندفعة بأنّ فیه: إنّما هی سجدتان فقط.

و لکن الانصاف أن دعوی التعارض بینهما بنحو لا یمکن الجمع العرفی بینهما غیر بعیدة، و الترجیح مع الحسن، فالأحوط عدم ترک الذکر فیهما.

و علی تقدیر القول بالوجوب هل یتعین الذکر المخصوص کما عن جماعة، أم یکفی مطلق الذکر کما عن المبسوط و غیره؟ وجهان، أقواهما: الأول؛ إذ الدلیل علی

---

(۱) الفروع ج ۱ ص ۹۹، التهذیب ج ۱ ص ۱۹۱، الفقیه ج ۱ ص ۱۱۵.

(۲) الفروع ج ۱ ص ۹۹، التهذیب ج ۱ ص ۱۹۱، الفقیه ج ۱ ص ۱۱۵.

و یقول فیهما: بسم اللّه و باللّه اللّهم صلّ علی محمّد و آل محمّد، أو: السلام علیک أیها النبی و رحمة اللّه و برکاته

اعتبار الذکر مختص بما اشتمل علی الذکر المخصوص.

و الأظهر هو التخییر بین الصیغتین بمعنی أنّ له أن یقول فیهما: بسم اللّه و باللّه اللّهم صلّ علی محمّد و آل محمّد أو یقول: بسم اللّه و باللّه السلام علیک أیها النبی و رحمة اللّه و برکاته.

و ذلک؛ لأن خبر الحلبی المتضمّن للکیفیتین یدل علی التخییر- کان ما رواه فی الموردین نقل فعله (ع) فتأمل أو أمره بالکیفیتین، أو کان أحدهما نقل فعل و الآخر نقل قول، کما لا یخفی.

و أما ما فی بعض الکلمات من الجمع بین الکیفیتین فلم یظهر وجهه.

و لو اختار الصیغة الاولی لا بد له من الجمع بین المحتملات الستة المتقدمة، فانّ کلًّا من المشایخ نقلها بکیفیة خاصة، و لو اضیف الیها ما عن بعض النسخ من تبدیل الظاهر بالضمیر تکون المحتملات ستة، و حیث إن اختلاف النسخ لیس بمنزلة الروایات المتعددة فی الحکم بالترجیح أو التخییر، بل من قبیل اشتباه الحجة باللاحجةّ فیتعیّن الجمع بین المحتملات.

اللهم الّا أن یقال: انّ ما عن بعض النسخ من التبدیل بالضمیر لا یعتمد علیه فی مقابل النسخ المتعددة المشهورة، کما انّ تصدیر آل محمد بکلمة علی لا یضر حتی مع عدم وجودها فی الأصل، سیما مع أصالة عدم الزیادة المعول علیها عند التعارض بینها و بین النقیصة و علیه فلو جمع بین ما نقلناه عن الکافی و عن التهذیب یکفی.

و دعوی أنّ الجمع مخالف للاحتیاط من جهة الزیادة مندفعة بما تقدم من عدم قدحها، فلا محذور فی الجمع من هذه الجهة.

و لو اختار الصیغة الثانیة فقد یقال: انّ الأظهر جواز الإتیان بها بدون کلمة (واو) لأنّ الکلینی اضبط من الشیخ، و لکن یعارض ذلک ما اسّس فی محله من تقدم

]...[

أصالة عدم الزیادة، فالمتعین الجمع.

لا یقال: ان ما ذکر فی الصیغة الاولی من عدم مضریة الزیادة یلزم منه البناء علی کفایة الإتیان بها مع کلمة (واو).

فإنه یقال: انّه فی تلک الصیغة من إضافة کلمة (علی) لا یلزم حذف شیء آخر. بخلاف هذه الصیغة فانّه یلزم من إضافتها، إلغاء کلمة (الف) و عدم التکلم بها.

التشهد و حکمه و کیفیته

الرابع: التشهد

، لا کلام و لا خلاف فی جزئیته و اعتباره.

إنّما الکلام فیه فی أنّه هل یکون واجباً کما هو المشهور شهرة عظیمة، بل عن المعتبر و المنتهی الإجماع علیه، أم یکون مستحباً؟ ظاهر جملة من النصوص هو الأول لاحظ موثق أبی بصیر- «یسجد سجدتین یتشهد فیهما» «۱» و خبر الحسن الصیقل عن أبی عبد اللّه، قال قلت: أ لیس قلت فی الفریضة إذا ذکره بعد ما رکع مضی فی صلاته ثمّ سجد سجدتی السهو بعد ما ینصرف یتشهد فیهما؟ قال: «لیس النافلة مثل الفریضة» «۲» و صحیح الحلبی عنه (ع) «و اسجد سجدتین بغیر رکوع و لا قراءة فتشهد فیهما تشهداً خفیفاً» «۳».

و لکن قد یقال: إنّه یتعین صرفها عن ظاهرها و حملها علی الاستحباب؛ لخبر أبی بصیر عن ابی عبد اللّه (ع) «إذا لم تدر خمساً صلّیت

أم أربعاً فاسجد سجدتی

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب التشهد حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب التشهد حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۵۰

ثمّ یتشهد خفیاً

السهو بعد تسلیمک و أنت جالس، ثمّ سلم بعدهما» «۱» فان عدم ذکر التشهد مع التعرض للسلام دلیل عدم وجوبه.

و لخبر علی بن حمزة عنه (ع) فی ناسی التشهد «فاذا انصرفت سجدت سجدتین لا رکوع فیهما ثمّ تتشهد التشهد الذی فاتک» «۲» حیث أمر فیه بالتشهد فیهما التشهد الذی فاتک.

و لموثق عمار المتقدم.

و لکن خبر ابی بصیر و إن کان مشعراً بعدم الوجوب لا یصلح معارضاً لما هو ظاهر فیه.

و خبر علی بن حمزة لم یعمل بظاهره.

و موثق عمار قد مر حاله، فاذاً الأحوط البناء عملًا علی الوجوب.

ثمّ إنّه لا کلام فی أنّه یتشهد تشهداً خفیفاً لأن نصوص الباب جملة منها مقیّدة بالخفیف، و مقتضی حمل المطلق علی المقیّد البناء علی ذلک.

إنّما الکلام فی بیان المراد من التشهد الخفیف، و أنه هل یکون عبارة عن التشهد المعهود فی الصلاة، و اطلاق الخفیف علیه انما هو فی قبال التشهدات المفصّلة أم یکون عبارة عن: أشهد أن لا إله الا اللّه، أشهد أنّ محمداً رسول اللّه، اللهم صلّ علی محمد و آل محمد؟ الأظهر هو الأول؛ إذ لا کلام فی أنّه لیس للشارع الأقدس اصطلاح خاص فی الخفیف فی المقام، و حیث انّ الظاهر من النصوص انمّا هو الإلزام بالمشروع لا تشریع کیفیة خاصة فیه، و ما هو مشروع فی الصلاة من التشهد الخفیف هو: أشهد أن لا إله الا اللّه وحده لا شریک له، و أشهد أنّ محمداً عبده و رسوله اللهم صلّ علی محمد و آل محمد. و لا یکون أخفّ من ذلک مشروعاً کما تقدّم، فیتعین البناء

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۵۱

و یسلّم

علی وجوب المعهود فی الصلاة فی المقام.

مع أنّه أحوط؛ لأنّ المراد من النصوص و إن کان هو الخفیف بالمعنی الآخر إلّا أنّها إنّما تدلّ علی عدم مشروعیة الزیادة علی الخفیف لا علی مانعیة الزیادة، و علیه فالإتیان بالمعهود بقصد أنّه المأمور به أو مشتمل علیه یکون مجزئاً قطعاً بعد فرض عدم مبطلیة الزیادة فیهما کما تقدم.

فتحصل أن البناء على لزوم التشهد المتعارف فی الصلاة لو لم یکن أظهر لا شبهة فی أنّه أحوط.

[السلام فیه]

الخامس: لا خلاف و لا کلام فی أنّه یسلّم و عن غیر واحد دعوی الإجماع علیه.

و یشهد به صحیح ابن سنان عن الإمام الصادق (ع) «اذا کنت لا تدری أربعاً صلّیت أم خمساً فاسجد سجدتی السهو بعد تسلیمک ثمّ سلم بعدهما» «۱» و نحوه موثق ابی بصیر «۲».

و الکلام فی معارضتهما مع موثق عمار ما تقدم فی التشهد، فإذاً الأحوط الوجوب، و هما و إن وردا فی مورد خاص، إلّا أنه یثبت فی سائر الموارد بعدم القول بالفصل.

و کیفیة السلام ما تقدم فی سلام الصلاة؛ لأن الظاهر من الأمر به مع عدم بیان کیفیة خاصة فیه هو السلام المعهود فی الصلاة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

]...[

فصل: فی صلاة القضاء

هل القضاء بالأمر الأول أو بأمر جدید؟

لا إشکال و لا خلاف فی وجوب قضاء الفائتة الیومیة، بل هو من الضروریات فی الجملة.

و تنقیح الکلام فی المقام یقتضی البحث فی مسائل:.

الاولی: فی أنه هل یکون القضاء بالأمر الأول أو بأمر جدید؟ و الکلام فی هذه المسألة یقع فی موردین: أحدهما: فی مقام الثبوت، ثانیهما: فی مقام الإثبات.

أمّا المورد الأول فالصور المعقولة أربع:.

(۱) أن یکون هناک مصلحتان إحداهما مترتبة علی الفعل، و الثانیة مترتبة علی إیقاعه فی الوقت، و بتبع ذلک یکون هناک أمران: أحدهما متعلق بالفعل، و الآخر بإیقاعه فی الوقت.

(۲) أن تکون المصلحة المترتبة علی الفعل فی الوقت واحدة، و الأمر المتعلق به واحداً، و لکن بعد مُضی الوقت توجد مصلحة اخری فی الفعل موجبة للأمر به فی خارج الوقت.

(۳) عین هذه الصورة مع کون المصلحة المترتبة علیه فی خارج الوقت مرتبة ضعیفة من المترتبة علی الفعل فی الوقت.

(۴) کون المصلحة واحدة مع عدم المصلحة فی الفعل فی خارج الوقت اصلًا. و فی الصورة الاولی یکون القضاء واجباً بالأمر الأول، و فی الصورة الثانیة و الثالثة یکون واجباً بأمر جدید، و فی الصورة الرابعة لا یجب أصلًا.

و أمّا المورد الثانی فالکلام فیه یقع تارة فیما یقتضیه الاصول العلمیة، و اخری فی مقتضی الأدلة الاجتهادیة.

]...[

أمّا الاصول فان علم أنّ الواجب بنحو وحدة المطلوب لا تعدده و لكن شك فی أنّه هل يجب القضاء لأجل حدوث مصلحة اخری، أم لا؟ لا سبيل جريان الاستصحاب؛ لأنه ان اريد استصحاب شخص الوجوب الثابت له فی الوقت فهو متيقن الارتفاع بتبع ارتفاع المصلحة و إن اريد استصحاب بقاء الكلی فهو من قبيل القسم الثالث من أقسام الكلّی، و المختار عدم جريان الاستصحاب فيه كما حقّق فی محله.

قمّی، سيد صادق حسينی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۶، ص: ۵۳

و أمّا إذا شك فی أنّه بنحو تعدد المطلوب أو وحدته، فقد يقال:؟ انّه يجری الاستصحاب فيه؛ لأنه من قبيل القسم الثانی من أقسام الاستصحاب الكلی؛ اذ لو كان بنحو تعدد المطلوب يكون الوجوب المتعلق بالفعل باقيا بعد الوقت، و لو كان بنحو وحدة المطلوب كان أمده آخر الوقت فيكون الحادث مردداً بين الطويل و القصير، و عليه فيجری الاستصحاب فيه بناءً علی جريانه فی القسم الثانی من أقسام الكلی.

و لكن يرد عليه أوّلًا: ان الحق عدم جريان الاستصحاب فی الأحكام مطلقاً؛ لكونه محكوماً لاستصحاب عدم الجعل، فلا يجری هذا الأصل.

و ثانيا: أنّ الثابت فی محله انّ استصحاب عدم حدوث الفرد الطويل غير المعارض باصالة عدم الفرد القصير فی الأحكام و المجعولات الشرعية يجری، و يترتب عليه ارتفاع الكلّی و عدم بقائه و ليس باب المجعولات الشرعية من قبيل الموجودات الخارجية حتی يكون الأصل المزبور بالنسبة الی ارتفاع الكلی مثبتاً، و تمام الكلام فی محلّه، فيتعين الرجوع فی جميع الموارد الی أصالة البراءة.

و أمّا الدليل الاجتهادی، فانّ ورد أمر بالمقيد فلا ظهور له و لا إطلاق فی ثبوت الوجوب بعد الوقت، بل ظاهره عدم بقائه و ان كان التوقيت بدليل منفصل فان كان لدليل التوقيت إطلاق فلا محالة يقيد اطلاق الدليل الأول، و تكون النتيجة ثبوت

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۵۴

]...[

الوجوب للموقت مطلقاً، و لازم ذلك ارتفاعه بمضی الوقت، و إن لم يكن له اطلاق فحيث ان المتيقن من دليل التوقيت هو تقييد الاطلاق فی صورة التمكن من اتيان العمل فی الوقت، امّا العاجز فاطلاق الدليل بالنسبة اليه بلا مقيد فيؤخذ به و يثبت وجوب القضاء فی حقه بالإطلاق، ثمّ يلحق به المتمكن العاصی بضميمة عدم الفصل.

يجب قضاء الفائت مطلقاً

المسألة الثانية- بعد ما عرفت من أنّ وجوب قضاء الفوائت اليومية فی الجملة من الضروريات- يقع الكلام فی أنّه هل يكون دليل ثانوی يدل علی وجوب قضاء الفائت مطلقاً إلّا ما خرج بالدليل أم لا؟.

أقول: يمكن الاستدلال للوجوب بوجوه:.

(۱) الإجماع، فانّ الظاهر أنّ هذا من المسلّميّات عندهم.

(۲) استفادة ذلك من النصوص الخاصة الواردة فی موارد خاصة من الحائض التی طهرت قبل خروج الوقت، و الناسی و النائم و غير

ذلک التی ستمرّ علیک جملة منها.

(۳)- بعض النصوص کصحیح زرارة و الفضیل أو حسنهما عن الامام الباقر (ع)- فی حدیث «متی استیقنت أو شککت فی وقتها أنّک لم تصلّها أو فی وقت فوتها أنّک لم تصلّها صلیتها، و إن شککت بعد ما خرج وقت الفوت و قد دخل حائل فلا إعادة علیک من شک حتی تستیقن، فإن استیقنت فعلیک أن تصلّیها فی أی حالة کنت» «۱» و الظاهر أنّ المراد من وقتها وقت الفضیلة، و من وقت الفوت وقت الإجزاء

---

(۱) الوسائل باب ۶۰ من أبواب المواقیت حدیث ۱.

]...[

فالمتحصل من الحسن أنّ من تیقّن ترک الصلاة فی وقت الفضیلة أو الإجزاء، أو شک فیه، أتی به، و من شک فیه بعد الوقت لا شیء علیه، و من تیقن یجب علیه القضاء فیدل الحسن علی وجوب قضاء الفائت من الیومیة مطلقاً خرج ما خرج.

و دعوی أنّ الحسن وارد فی مقام بیان عدم الاعتناء بالشک بعد الوقت، و أنّ المعیار الیقین بالترک، و لیس فی مقام تشریع القضاء؛ کی یتمسک بإطلاقه مندفعة بأنّه (ع) بعد بیان هذا الحکم قال: «فان استیقنت فعلیک» الخ، و ظهور هذه الجملة فی الإطلاق لا ینبغی إنکاره. فتدبر.

و هل الموضوع، هو الفریضة الواجبة فی وقتها، أم ما کان فیها ملاک الوجوب و إن لم یکن هناک طلب فی الوقت لفقد ما یتوقف فعلّیة الطلب علیه عقلًا کالقدرة، أم الصلاة و إن لم یکن فیها ملاک الوجوب أصلًا من جهة فقد القیود المعتبرة فیه شرعاً؟ ظاهر الحسن هو الأخیر؛ فانّ متعلّق الیقین فی قوله (ع): «و ان استیقنت» بقرینة ما تقدم ترک الصلاة، و عدم الإتیان بها کان ذلک لعذر شرعی أم عقلی، أولا عن عذر، فمقتضی إطلاق الحسن وجوب قضاء الصلاة الیومیة إذا ترکت مطلقاً، غایة الأمر خرج عن ذلک موارد ستمر علیک، و ستعرف الجامع بینها.

و قد استدل لذلک بجملة من النصوص الاخر و هی ما بین ضعیف السند و قاصر الدلالة.

لو أخلّ بما یعتبر فی الصلاة

الثالثة: لا فرق فی وجوب القضاء بین ترک الصلاة رأساً أو الإخلال بشیء من أجزائها أو شرائطها الموجب لبطلان الصلاة؛ إذ المعیار ترک الصلاة المأمور بها، و هو کما یکون بترکها رأساً یکون بالإخلال بما یعتبر فیها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۵۶

الخامسة: المکلّف اذا أخلّ بالصلاة عمداً أو سهواً أو فاتته بنوم أو بسکر و کان مسلماً قضی و ان کان مغمی علیه جمیع الوقت أو کان کافراً فلا قضاء، و المرتد یقضی، و لو لم یجد ما یتطهر به من الماء و التراب سقطت أداء و قضاءً.

و قد فصّل بعضهم فی الإخلال بالامور المعتبرة فی الصلاة بین ما ثبت اعتباره بدلیل اجتهادی و بین ما ثبت اعتباره بقاعدة الشغل، فأوجب القضاء فی الأول؛ لما مرّ دون الثانی من جهة أنّ القضاء إنّما یکون بأمر جدید، فلا یتنجّز التکلیف به إلّا بعد إحراز الفوت الذی انیط به التکلیف، و هو فی هذا المورد مشکوک فیه؛ لأنّ الإخلال بما یؤتی به من باب الاحتیاط لا یوجب الجزم بحصول الفوت، و استصحاب عدم الإتیان بالمأمور به فی الوقت لا یثبت عنوان الفوت، مع انّه من قبیل الاستصحاب فی المفهوم المردّد.

و فیه: أنّ الموضوع لیس عنواناً وجودیاً، بل ترک المأمور به کما تقدّم، فاستصحابه لا یکون مثبتاً، و قد عرفت فی هذا الشرح مراراً أنّ الأظهر جریان الاستصحاب فی الشبهات المفهومیة.

موارد ثبوت وجوب القضاء بدلیل خاص الخامسة:

فی بیان موارد ثبوت وجوب القضاء، و موارد ثبوت عدمه

[موارد ثبوت وجوب القضاء بدلیل خاص]

قال قده: المکلّف اذا أخلّ بالصلاة عمداً، أو سهواً، أو فاتته بنوم أو بسکر و کان مسلماً قضی و ان کان مغمی علیه جمیع الوقت أو کان کافراً فلا قضاء، و المرتد یقضی، و لو لم یجد ما یتطهر به من الماء و التراب سقطت أداء و قضاءً.

أقول: ینبغی التکلم فی موضعین: الأول: فی موارد ثبوت وجوب القضاء بدلیل خاص.

]...[

الثانی: فی موارد ثبوت عدمه.

أما الموضع الأول، فقد دلّ الدلیل علی ذلک فی موارد:.

منها: ما لو ترکها عمداً و الدلیل علی وجوبه فی هذا المورد: مضافاً الی الإجماع، بل الضرورة، ما ورد فی الحائض التی طهرت فی آخر الوقت الدال علی وجوب القضاء علیها لو أخرت الصلاة مسامحة «۱» فانّ المستفاد منه أن تضییع الصلاة موجب لوجوب القضاء من غیر فرق بین الرجل و المرأة، و صلاة الظهر و غیرها.

و منها: ما لو ترکها سهواً، و یشهد لوجوبه: حسن زرارة المتقدم و حسنه الآخر عن الامام الباقر (ع) عن رجل صلی بغیر طهور أو نسی صلوات لم یصلها أو نام عنها، قال (ع): «یقضیها إذا ذکرها فی أیّ ساعة ذکرها من لیل أو نهار» «۲» و نحوهما غیرهما من النصوص الکثیرة.

و منها: ما لو نام عن الصلاة حتی انقضی الوقت؛ للحسنین المتقدّمین و غیرهما من النصوص.

و عن المبسوط و الذکری و المیسیة و المسالک: لو کان النوم علی خلاف العادة فالظاهر التحاقه بالإغماء.

و استدلّ له بانصراف النصوص الی النوم العادی و عدم ثبوت اطلاق القضاء.

و فیه: مضافاً الی ما تقدم من وجود الاطلاق، انّ العادة لا توجب الانصراف المقید للإطلاق.

نعم یمکن أن یستدل علی عدم وجوب القضاء للنوم الغالب بما فی جملة من نصوص المغمی علیه الآتیة «کلّما غلب اللّه تعالی علیه» الخ؛ لأنه سیأتی تعین الأخذ

---

(۱) الوسائل باب ۴۹ من أبواب الحیض.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱.

]...[

بعموم العلة.

و لکن فی خصوص المقام من جهة عدم القائل بذلک، و أنّ النوم من الأعذار العادیة الجاریة علی مقتضی الطبع، و ظاهر التعلیل ارادة الأعذار الاتفاقیة کما قیل، و أخبار نوم النبی صلّی اللّه علیه و آله المختصة بالنوم من قبل اللّه تعالی کما وقع التصریح به فی بعض النصوص، لا یمکن التمسک بالعموم، فالقول بوجوب القضاء مطلقاً اظهر.

و قد نسب الی جماعة تبعاً للشیخ- قده- أنّه یجب أن یصوم- من نام عن العتمة فلم یقم الی بعد انتصاف اللیل- فی نهار تلک اللیلة.

و یشهد له خبر عبد اللّه بن المغیرة عمن حدثه عن الامام الصادق (ع) فی رجل نام عن العتمة فلم یقم الی بعد انتصاف اللیل، قال (ع): «یصلیها و یصبح صائماً» «۱».

و لکن لجهالة عبد اللّه و ارسال الخبر لا یعتمد علیه.

نعم لا بأس بالقول باستحبابه کما هو المشهور لأخبار «من بلغ».

و بذلک یظهر اندفاع ما یتوهّم من انّ الأصحاب أفتوا بمطلوبیة الصوم فضعف الخبر ینجبر بعمل الأصحاب.

وجه الاندفاع: أنهم أفتوا بالاستحباب لقاعدة التسامح لا للاعتماد علی الخبر، و إلّا لأفتوا بالوجوب.

و منها: ما لو صلی بغیر طهور.

و یشهد لوجوب القضاء فی هذا المورد جملة من النصوص المتقدم بعضها.

صرح الفقهاء بوجوب القضاء علی من فاتته الصلاة بسکر و علی المرتد، و لکن

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب المواقیت حدیث ۸.

]...[

لا خصوصیة فیهما، و انّما یجب القضاء للعموم المتقدم، و ستعرف القول بعدم وجوبه علی من شرب المسکر مکرهاً أو مضطراً أو نحو ذلک من الأعذار، فانتظر.

[موارد عدم وجوب القضاء]

اشارة

الصلاة التی ترکت فی حال الجنون.

و أما الموضع الثانی، فمن موارد عدم وجوب القضاء:

الصلاة التی ترکت فی حال الصغر

. و منها:

الصلاة التی ترکت فی حال الجنون

، و عدم وجوبه فی الموردین مجمع علیه بین الأصحاب، بل لعلّه من الضروریات، و هذا ممّا لا کلام فیه.

انّما الکلام فی ما إذا کان الجنون بفعله، فعن الشهیدین و جماعة وجوب القضاء علیه، و ادّعی الشهید- قده- الاجماع علیه.

و استدل له بمفهوم قوله (ع): کلّما غلب اللّه علیه. الی آخره «۱».

و فیه ما سیأتی فی محله من أنه لا مفهوم له فالأولی الاستدلال له بالعموم المتقدم، خرج عنه ما اذا کان الجنون بآفة سماویة و بقی الباقی.

و دعوی أنّ اطلاق معاقد الاجماعات المدّعاة علی عدم وجوبه علی المجنون یشمل هذا الجنون أیضاً. مندفعة بأنه لا سبیل الی هذه الدعوی بعد تصریح جماعة منهم بالوجوب، مع أنّه یمکن أن یقال: انّ مستند القول بعدم وجوب القضاء علی المجنون إنّما هو عموم قوله (ع): کلما غلب اللّه علیه الی آخر، و هذا مختص بما إذا کان الجنون بآفة سماویة.

و دعوی أنّ مقتضی حدیث رفع القلم عن المجنون «۲». عدم وجوب الأداء

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱۱- و باب ۳۶ من أبواب القصاص فی النفس. حدیث ۲.

]...[

علیه، و بتبعه لا یجب القضاء. مندفعة بانّ وجوب القضاء لیس تابعاً لوجوب الاداء بالفعل، و لذا یجب علی النائم القضاء، و لا یجب علیه الأداء، فالأظهر هو وجوب القضاء علیه اذا کان الجنون بفعله.

و منها:

الصلاة التی ترکت للإغماء

المستوعب للوقت کما هو المشهور، و عن الغنیة دعوی الإجماع علیه.

و یشهد له نصوص کثیرة کصحیح أیوب بن نوح قال: کتبت الی أبی الحسن (ع) عن المغمی علیه یوماً أو أکثر هل یقضی ما فاته من الصلاة أم لا؟ فکتب (ع) لا یقضی الصوم و لا یقضی الصلاة «۱».

و صحیح الفضل بن شاذان عن الامام الرضا (ع) فی حدیث قال: و کذلک کلّما غلب اللّه علیه مثل المغمی علیه یغمی علیه فی یوم و لیلة فلا یجب علیه قضاء الصلوات کما قال الامام الصادق (ع): کلما غلب اللّه علی العبد فهو أعذر له «۲».

و خبر موسی بن بکر الذی رواه الصدوق فی محکی الخصال بسنده عنه، قال، قلت لأبی عبد اللّه (ع): الرجل یغمی علیه الیوم أو الیومین أو الثلاثة أو الأربعة أو أکثر من ذلک کم یقضی من صلاته؟ فقال أ لا اخبرک بما یجمع لک هذا و أشباهه، کلّما غلب اللّه عز و جل من أمر فاللّه أعذر لعبده. قال: و زاد فیه غیره: انّ أبا عبد اللّه (ع) قال: و هذا من الأبواب التی یفتح من کل باب منها ألف باب «۳».

و عن ابن سنان عن الامام الصادق (ع): کلما غلب اللّه علیه فلیس علی صاحبه شیء «۴» و نحوها غیرها من النصوص.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۳ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۲۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۶۱

]...[

و بازاء هذه النصوص طوائف من الأخبار.

منها: ما ظاهره وجوب القضاء علیه مطلقاً کحسن محمد بن مسلم عن الامام الباقر (ع) عن الرجل یغمی علیه ثمّ یفیق، قال (ع): یقضی ما فاته «۱»، و نحوه صحاح ابن حازم و رفاعة و ابن سنان «۲» و غیرها.

و منها: ما ظاهره وجوب القضاء اذا کان الإغماء ثلاثة أیام کموثق سماعة عن المریض یغمی علیه إذا جاز علیه ثلاثة ایام فلیس علیه قضاء و ان اغمی علیه ثلاثة أیام فعلیه قضاء الصلاة فیهن «۳».

و منها: ما ظاهره وجوب قضاء ثلاثة ایام فیما جازها کخبر أبی بصیر قلت لابی جعفر (ع): رجل اغمی علیه شهراً. أ یقضی شیئاً من صلاته؟ قال (ع): یقضی منها ثلاثة أیام «۴».

و منها ما دل علی أنه یقضی صلاة یوم واحد کصحیح حفص عن الامام الصادق (ع): یقضی صلاة یوم «۵».

و لکنها لا- تمنع من العمل بتلک النصوص؛ لصراحتها فی عدم الوجوب فی جمیع الموارد التی تکون هذه النصوص ظاهرة فی الوجوب فیها.

مع أنّ الطائفة الثانیة صریحة فی عدم وجوب القضاء إذا جاز ثلاثة ایام، و قد دلت الطائفة الثالثة علی وجوبه، فالجمع العرفی بینها یقتضی حمل هذه النصوص بأجمعها علی الاستحباب، و ما فیها من الاختلاف علی اختلاف مراتب الفضیلة.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۳- ۴- ۱.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۴ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱۱.

(۵) الوسائل باب ۴ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۶۲

]...[

و یشیر إلیه خبر ابی کهمس عن الامام الصادق (ع) و سال عن المغمی علیه أ یقضی ما ترکه من الصلاة؟ فقال (ع): أما أنا و ولدی و أهلی فنفعل ذلک «۱». و نحوه خبر منصور «۲».

و مقتضی إطلاق بعض النصوص و الفتاوی کصریح بعض عدم الفرق فی المغمی علیه بین کون الاغماء باختیاره أو بآفة سماویة.

و عن الشهید- ره- فی الذکری وجوب القضاء علیه فیما کان الاغماء باختیاره، و نسبه الی الأصحاب، و وافقه بعض المتأخرین.

و استدل له بانصراف النصوص الی الغالب المتعارف و هو ما اذا کان الإغماء بآفة سماویة، و بالتعلیل فی النصوص بأنه کلما غلب اللّه علیه فهو أولی بالعذر بتقریب: أنّه یدل علی اختصاص الحکم بمورد ثبوت العلة و هو کون العذر الموجب لفوات الصلاة من قبل اللّه تعالی دون المکلف.

و لکن یرد علی الأول: أنّ الانصراف الناشئ عن قلة وجود فرد لا یصلح لتقیید الإطلاق.

و یرد علی الثانی: أنّ العلة و ان کانت تعمم و تخصّص إلّا انّ الجملة المشار الیها لیست علّةً مصرّحة بل هی کبری کلّیة شاملة للمورد یستفاد منها العلیة، نظیر ما اذا ورد کل مسکر حرام فی الجواب عن السؤال عن حکم الخمر، أو بعد بیان حکمها فانّه و إن کان یستفاد منه حکم کل مسکر، إلّا أنّه لا یدل علی عدم حرمة غیر المسکر و ان کان خمراً، ففی المقام و ان کان یستفاد من تلک الفقرة أنّ کل عذر کان من قبل اللّه تعالی لا یجب القضاء معه، إلّا أنّه لا یستفاد منها وجوب القضاء إذا کان العذر بفعله،

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱۳.

]...[

کی توجب تقیید إطلاق النصوص الدالّة علی عدم الوجوب علیه.

و مقتضی عموم هذه الجملة أنّ کل عذر مانع عن أداء الصلاة فی وقتها إذا لم یکن من قبله و باختیاره، کما اذا شرب المسکر بغیر اختیاره و صار سکراناً ففات منه الصلاة لا یجب معه القضاء.

و ما ذکره بعض المعاصرین من أنّه لا إطلاق لذلک بنحو یکون قاعدة کلیة فی مقابل عموم القضاء، اذ لیس ما یقتضی العموم من قرینة لفظیة أو حالیة أو عقلیة لعدم ورود الکلام لبیان ذلک، بل هو فی مقام الإشارة إلیها فی الجملة. غریب؛ فانّه مضافاً الی صلاحیة لفظة «کلّ» فی نفسها لذلک، أنّ بعض نصوص الباب مسوق لبیان هذه الکلیة لتکون قانوناً کلیاً، و ینفتح منه ألف باب، راجع خبر موسی بن بکر «۱»، و صحیح الفضل «۲».

و دعوی أنّ ذلک یتم فی موارد لم یدل دلیل بإطلاقه علی وجوب القضاء، و لا یتم فی ما ثبت فیه ذلک، فان النسبة حینئذ عموم من وجه فلا وجه لتقدیم هذه فیها أنّ المحقق فی محله أنه فی تعارض العامین من وجه اذا کانت دلالة أحدهما علی حکم المجمع بالعموم و دلالة الآخر بالإطلاق یکون الأول مقدماً، و علیه فهذه تقدّم علی إطلاق دلیل وجوب القضاء.

و منها:

الحائض و النفساء

اشارة

، و قد تقدم الکلام فیهما، و فی الفروع المربوطة بالمقام فی الجزء الثانی من هذا الشرح فی مبحث الحیض مفصلًا.

إنّما الکلام فی المقام فی أنّه اذا کان حصول الحیض باختیاره و بفعله فهل یجب علیها القضاء، کما عن بعض المحققین- ره- أم لا یجب؟

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۸.

]...[

و قد استدل للأول بمفهوم قوله (ع): کلما غلب اللّه علیه الخ.

و فیه أولا: ما تقدم من أنّه لا مفهوم له؛ لعدم کونه من قبیل العلة کی یدعی ظهوره فی الانحصار فراجع.

و ثانیاً: أنه لو سلم کونه علةً منحصرة لا وجه لتقیید اطلاق نصوص الباب به، و ذلک لأنّ التعدی عن عموم العلة إنّما یصح بالإضافة الی منطوقها لا المفهوم، فلو قیل: لا تأکل الرمان لأنه حامض یتعدی عن مورد العلة فی المنطوق، و یقال: إنّه لا یجوز أکل کل حامض، و لکنه لا یتعدی عن مفهومها، و لا یحکم بجواز أکل فاکهة اخری إذا لم تکن حامضة، فلا یصح فی المقام التعدی عن مورد مفهوم العلة المزبورة و الحکم بوجوب القضاء علی الحائض.

٪ لا یجب القضاء علی الکافر و منها:

الصلاة التی ترکت فی حال الکفر الأصلی

اشارة

فلا یجب علیه القضاء لو أسلم إجماعاً، حکاه جماعة، بل قیل: إنّه من الضروریات.

و استدل له: بالنبوی المشهور الإسلام یجب ما قبله رواه أبو الفرج الاصبهانی، و ابن هشام فی سیرته فی حکایة إسلام مغیرة بن شعبة، و ابن سعد فی کتابه: الطبقات الکبیر. فی قصة إسلام مغیرة و غدره برفقائه، و علی بن ابراهیم فی تفسیره فی ذیل الآیة الکریمة: وَ قالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَکَ حَتّی تَفْجُرَ لَنا مِنَ الْأَرْضِ یَنْبُوعاً فی قصة إسلام عبد اللّه أخی ام سلمة، و روی فی السیرة الحلبیة فی المجلد الثالث ص ۱۰۵ فی قصة إسلام أخی عثمان، و فیها أیضاً ص ۱۰۶ من المجلد المذکور فی إسلام هبار، و فی الخصائص الکبری ج ۱ ص ۲۴۹، و رواه الطبرانی مع زیادة: و الهجرة تجب قبلها. و فی مجمع البحرین مع زیادة قوله (ص): و التوبة تجب ما قبلها من الکفر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۶۵

]...[

و المعاصی و الذنوب.

و فیه: أنّ الظاهر منه لا سیما بعد ملاحظة ذیله أنّ الاسلام یجب الکفر و یقطعه لا انه یجب ما ثبت فی حال الکفر.

فالاولی الاستدلال له بما فی المرتضوی المروی فی البحار فی ج ۹ باب قضایا أمیر المؤمنین (ع) فیمن طلّق امرأته فی الشرک تطلیقة و فی الإسلام تطلیقتین: هدم الاسلام ما کان قبله هی عندک علی واحدة.

و ما عن مناقب شهرآشوب فیمن طلق زوجته فی الشرک تطلیقة و فی الاسلام تطلیقة، قال علی (ع): هدم الاسلام ما کان قبله هی عندک علی واحدة «۱».

و الایراد علیه بالإرسال فی غیر محله بعد کونه مشهوراً بین الأصحاب فلا إشکال فی الحکم فتوی.

إنّما الاشکال فی تصویر تکلیف الکافر بالقضاء و سقوطه عنه بالإسلام؛ و ذلک لأنه فی حال الکفر لا تصح الصلاة منه، بل لو أراد أن یأتی بالصلاة لا بد له من الإسلام، و لو أسلم سقط عنه التکلیف، فالأمر بالقضاء بالنسبة الیه لا یصلح للداعویة، و لذا اختار سید المدارک- ره- أنّه غیر مخاطب بالقضاء و ان کان مخاطباً بغیره من التکالیف.

أقول: الأظهر أنه یکون معاقباً علی ترک قضاء الصلاة إلّا اذا أسلم، و لکن لا یکون مکلفاً بتکلیف فعلی متوجه إلیه حال الکفر.

توضیح ذلک: أنّ فی الصلاة الأدائیة بالنسبة إلیه مصلحة ملزمة داعیة الی إیجابها و فی القضاء أیضاً مصلحة ملزمة علی تقدیر عدم الأداء کالمسلم و هو یتمکن فی الوقت من أن یُسلم و یأتی بالأداء، أو علی فرض ترکها فی الوقت یأتی بها فی خارج

(۱) البحار ج ۹ فی باب قضایا امیر المؤمنین (علیه السلام).

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۶۶

]...[

الوقت قضاءً و علیه فإذا لم یسلم فی الوقت و مضی فبعده و إن کان لا یتمکن من القضاء إلّا أنّ ذلک إنّما یکون بسوء اختیاره، و قد ثبت فی محله أنّ الامتناع بالاختیار لا ینافی الاختیار عقاباً و إن نافاه خطاباً، فیعاقب علی عدم القضاء، و إن أسلم فلا یعاقب علی ذلک؛ لأنّ الإسلام یهدم ما قبله، و لعلّ ما ذکرناه هو مراد السید فی المدارک حیث التزم بأنّ الکافر غیر مکلف بالقضاء فلا إیراد علیه.

و ربما اورد علیه بأنه ان اریـد أنه لا فائدة فی تکلیف الکافر بالقضاء ففیه أنّ فائدته العقاب علی ترکه، و إن ارید امتناعه فی نفسه ففیه أنّه یتم لو کلف بالقضاء بشرط بقائه علی الکفر لکنه لیس کذلک.

و فیه أنّ العقاب لیس أثر التکلیف و الغرض الداعی الیه، بل الغرض من التکلیف هو صیرورته داعیاً الی الفعل أو زاجراً عنه، فمع عدم التمکن من الفعل لا معنی لجعله.

بقی الکلام فی أمرین:

[هل یجب علی المرتد قضاء ما فات منه حال ردته؟]

الأول: أنّ المرتد هل یجب علیه قضاء ما فات منه حال ردته بعد عوده الی الاسلام، أم لا، أم یفصّل بین المرتد الملی فیجب، و الفطری فلا یجب؟ وجوه، بل أقوال.

یشهد للأول عموم دلیل القضاء.

و استدل للثانی: بانه کافر فیشمله ما دل علی عدم الوجوب علی الکافر.

و فیه: أن المدرک لنفی القضاء علی الکافر، إمّا الإجماع، أو قوله (ع): هدم الاسلام ما کان قبله أما الأول فعدم شموله للمرتد واضح؛ لذهاب جمع الی الوجوب، أمّا الثانی؛ فلأنّ ظاهره أن الهادم إسلام من کان کافراً قبله بقول مطلق، و لا یشمل من کان مسلماً ثمّ کفر.

و استدل للثالث بأنّ المرتد الفطری لا یقبل إسلامه کما دلت النصوص علیه، فهو لا یتمکن من القضاء؛ لأنّ شرط صحته الإسلام، فلا یکون مأموراً به.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۶۷

]...[

و فیه: ما ذکرناه فی الجزء الأول من هذا الشرح فی مطهّریة الإسلام من أنّ إسلام المرتد الفطری یقبل؛ فراجع.

فتحصل أنّ الأظهر أنّ المرتد بعد إسلامه یقضی ما فات منه زمان ردته و تصح الصلاة منه.

قضاء الصلاة علی المخالف الثانی:

هل یجب علی المخالف قضاء الصلاة بعد استبصاره أم لا؟

. أقول: تارة لا یأتی بالصلاة أصلًا، و اخری یأتی بها علی وجه یوافق مذهبه و مذهبنا من غیر جهة الولایة، و ثالثة یأتی بها علی وجه

یخالف مذهبه و مذهبنا، و رابعة یأتی بها علی وجه یخالف مذهبنا و یوافق مذهبه، و خامسة یأتی بها علی العکس، و المشهور بین الأصحاب- علی ما نسب الیهم- عدم وجوب قضاء ما أتی به علی وفق مذهبه، و وجوب قضاء ما سوی ذلک، و هناک أقوال اخر.

و الأظهر: أنّه لا یقضی لو صلّی علی وجه یوافق مذهبه أو مذهبنا، و یجب القضاء علیه لو لم یصل أو صلّی علی وجه یخالف مذهبه و مذهبنا.

و یشهد له: صحیح الفضلاء عن الصادقین علیهما السلام أنّهما قالا فی الرجل یکون فی بعض هذه الأهواء الحروریة و المرجئة و العثمانیة و القدریة ثمّ یتوب و یعرف هذا الأمر و یحسن رأیه أ یعید کل صلاة صلاها أو زکاة أو حج، أو لیس علیه إعادة شیء من ذلک؟ قال (ع): لیس علیه إعادة شیء من ذلک غیر الزکاة فانّه لا بد و أن یؤدیها لأنّه وضع الزکاة فی غیر موضعها و إنما موضعها أهل الولایة «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب المستحقین للزکاة حدیث ۲ کتاب الزکاة.

]...[

و صحیح العجلی عن الامام الصادق (ع) فی حدیث قال: کل عمل عمله و هو فی حال نصبه و ضلالته ثمّ منّ اللّه تعالی علیه و عَرفه الولایة فانّه یؤجر علیه إلّا الزکاة فانّه یعیدها لأنه وضعها فی غیر مواضعها لأنها لأهل الولایة، و أمّا الصلاة و الحج و الصیام فلیس علیه قضاء «۱» و نحوهما غیرهما.

فانّ هذه النصوص لأجل غلبة مخالفة صلاة المخالف للمذهب تشمل ما لو کان صلاته علی وفق مذهبه، و من جهة ترک الاستفصال تشمل ما لو کان علی وفق المذهب، و لکنّها لا تشمل ما لو کان علی خلاف مذهبنا و مذهبه؛ لانصرافها عن ذلک، فیکون المرجع عموم ما دل علی وجوب القضاء، و کذلک لو ترکها رأساً.

و أمّا خبر عمار الساباطی، قال سلیمان بن خالد لأبی عبد اللّه (ع) و أنا جالس: إنّی منذ عرفت هذا الأمر اصلی فی کل یوم صلاتین أقضی ما فاتنی قبل معرفتی؛ قال (ع): لا تفعل فإنّ الحال التی کنت علیها أعظم من ترک ما ترکت من الصلاة «۲». فلا یدل علی عدم وجوب القضاء علیه مطلقاً، کما توهم؛ لأنّ من الجائز أن یکون المراد من قول الراوی: ما فاتنی. و من قوله (ع): من ترک ما ترکته ترک الصلاة الصحیحة الواقعیة؛ إذ من المستبعد جداً ترک الصلاة رأساً من سلیمان مع جلالة قدره حتی قبل الاستبصار، فینطبق مفاده علی سائر الروایات مع أنّه ضعیف السند، و القول بسقوط القضاء مطلقاً شاذ.

و مقتضی إطلاق صحیح الفضلاء و غیره أنّه لو صلّی و استبصر فی الوقت لا یجب الاعادة، و لا ینافیها قوله (ع) فی صحیح العجلی: فلیس علیه قضاء، لعدم دلالته علی اختصاص نصوص الاجزاء بالقضاء، فالقول بوجوب الاعادة ضعیف.

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۴.

السادسة: اذا دخل وقت الفریضة و علیه فائتة تخیّر بینهما

و منها:

صلاة فاقد الطهورين

، و قد تقدم الكلام فيه فى الجزء الثالث من هذا الشرح فى مبحث التيمم، فراجع.

و لو طرأ أحد الأعذار الموجبة لعدم وجوب الصلاة أداء و قضاءً كالحيض و الجنون و غيرهما و قد مضى من الوقت مقدار أداء الصلاة و لم يصل فهل يجب القضاء أم لا؟.

أقول: تنقيح القول فى ذلك و فيما إذا زال و قد بقى من الوقت مقدار الصلاة مذكور فى الجزء الثانى من هذا الشرح فى مبحث الحيض فى أحكامه، و قد أشبعنا الكلام فى الموردين فلا وجه للاعادة.

المواسعة و المضايقة

اشارة

السادسة: اذا دخل وقت الفريضة و عليه فائتة تخيّر بينهما: و لا يجب تقديم الفائتة على الحاضرة سواء كانت ليوم حاضر أم فائت، كما لعلّه المشهور بين الفقهاء.

ثمّ إنّه لا بأس بالتعرض لمسألة اخرى قبل هذه المسألة التى توهم ابتناء هذه المسألة عليها.

و هى أنّه هل يجب المبادرة الى فعل القضاء أى الاتيان به فوراً أم لا؟.

و بعبارة اخرى: هل الأمر بالقضاء مبنى على المضايقة أو المواسعة؟ فالمحكى عن جماعة من الفقهاء الأساطين كالسيد و الحلّى و الحلبى و ظاهر المفيد و الديلمى و غيرهم القول بوجوب قضاء الفائتة فوراً، و عدم جواز التأخير حتى حكى عن بعضهم المنع من الأكل و الشرب إلّا بمقدار الضرورة، و عن المفيد و الحلىّ دعوى الإجماع عليه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۷۰

]...[

و المشهور بين الأصحاب فى كل طبقة من طبقات فقهائنا من المتقدمين و المتأخرين عدم وجوب فعل القضاء فوراً و جواز التأخير، و فيهم من كثر اتباعه، و من هو من أجلاء أصحاب الأئمة عليهم السلام و لا يصدر إلّا بأمرهم، و من أدرك الغيبتين كما يظهر لمن راجع الكتب المصنفة فى هذه المسألة.

و هناك أقوال اخر، و مع ذلك فدعوى شهرة القول بالمضايقة، بل دعوى الإجماع عليها من العجائب.

و كيف كان فقد استدل للقول بالمضايقة بوجوه:

الأول: الأصل، و المراد به أصالة الاحتياط؛ إذ مع المبادرة يكون مأموناً من المؤاخذة و العقاب، و لو أخّر لا يأمن ذلك، خصوصاً مع احتمال طروّ العذر.

و فيه: أنّ المحقق فى محله المتّفق عليه بين المجتهدين و الأخباريين عدم وجوب الاحتياط فى الشبهة الوجوبية، بل المرجع فيها اصالة البراءة.

الثانى: إطلاق أوامر القضاء بناءً على أنها للفور إمّا لغةً كما عن الشيخ و جماعة، أو شرعاً كما عن السيد، و إمّا عرفاً كما عن بعض.

و فيه: أنّ المحقق فى محله فى الاصول عدم كون الأمر للفور.

الثالث: قوله تعالى أَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِى «۱» فعن بعض الفقهاء و الزمخشرى أنّ المراد بقوله: لِذِكْرِى أى لذكر الصلاة بعد نسيانها؛ لقوله

(ص): من نام عن صلاة أو نسیها فلیصلّها إذا ذکرها «۲».

و إنّما قال: لِتَذِکْرِی و لم یقل لذکرها إمّا لأنّه إذا ذکر الصلاة ذکر اللّه، أو لحذف المضاف أی لذکر صلاتی، أو لأنّ خلق الذکر و النسیان منه تعالی.

و الطبرسی- ره- بعد نقل جملة من معانی الآیة نقل هذا المعنی، و نسبه الی

---

(۱) سورة طه آیة ۱۴.

(۲) المستدرک باب ۱ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱۲.

]...[

أکثر المفسّرین، و قال: هو المروی عن أبی جعفر (ع) «۱».

و عن الذکری: أنّه قال کثیر من المفسّرین أنها فی الفائتة.

و فیه أنّه إن ارید الاستدلال بالآیة نفسها فیرد علیه عدم ظهورها فی ذلک سیّما بعد ملاحظة کون الخطاب متوجّهاً الی موسی علی نبینا و آله و علیه السلام فی أول نیله الی مقام النبوة بعد قوله تعالی: إِنَّنِی أَنَا اللّهُ لا إِلَهَ إِلّا أَنَا فَاعْبُدْنِی.

مع أنّ الاصل عدم التقدیر و کونه إذا ذکر الصلاة و إن کان یذکر اللّه تعالی إلّا أنّ الکلام فی العکس.

و لعل الأقرب سیما بعد ملاحظة عطف الأمر بها علی الأمر بعبادته کون اللام للتعلیل و متعلّقاً بأحد الفعلین أی: فاعبدنی و أقم الصلاة. علی طریق التنازع، أی تجب العبادة و الصلاة لوجوب ذکری لاستلزامهما إیّاه.

و یحتمل قریباً أن یکون المراد: لذکری خاصة لا تشوبه بذکر غیری أو أمر باقامة الصلاة لتکون ذاکراً لی غیر ناس، و اللّه سبحانه أعلم.

و إن ارید الاستدلال بالنصوص المفسّرة فسیأتی الکلام فیها.

الرابع: النصوص الواردة فی تفسیر الآیة الشریفة کصحیح زرارة الوارد فی نوم النبی (ص) عن صلاة الصبح، و فیه قوله (ع): من نسی شیئاً من الصلوات فلیصلّها إذا ذکرها، إن اللّه تعالی یقول أَقِمِ الصَّلاةَ لِذِکْرِی «۲».

و قریب منه ما عن دعائم الاسلام «۳».

و کروایة اخری لزرارة عن الامام الباقر (ع): إذا فاتتک صلاة فذکرتها فی وقت

---

(۱) مجمع البیان سورة طه آیة ۱۴.

(۲) الوسائل باب ۶۱ من أبواب المواقیت حدیث ۶.

(۳) المستدرک باب ۴۶ من أبواب المواقیت حدیث ۱.

]...[

آخر، فان کنت تعلم أنّک إذا صلّیت التی فاتتک کنت من الاخری فی وقت فابدأ بالتی فاتتک فان اللّه عز و جلّ یقول أَقِمِ الصَّلاةَ لِذِکْرِی «۱».

أقول إن قوله (ع) فی الصحیح: فلیصلها اذا ذکرها یحتمل وجوهاً.

(۱) أن یکون فی مقام توقیت القضاء بحدوث الذکر.

(۲): کون التذکر شرطاً لوجوبه.

(۳): کونه فی مقام بیان أنّه لا یشترط فی القضاء شیء سوی رفع العذر، و أنّه إنّما یصیر التکلیف به منجّزاً عند ارتفاعه.

(۴) کونه فی مقام بیان وجوب المبادرة.

و لو لم یکن فی نفسه ظاهراً فی المعنی الثالث و لا بضمیمة صدره المتضمّن لتقدیمه (ص) النافلة علی قضاء صلاة الفجر و ارتحاله عن مقامه و غیر ذلک ممّا ینافی الفوریة، لا ریب فی عدم ظهوره فی الرابع، فلا یصح الاستدلال به مضافاً الی اشتماله علی نوم النبی (ص) عن الصلاة الواجبة المنافی لمرتبة النبوة.

و بما ذکرناه ظهر ما فی النبوی مضافاً الی ضعف سنده.

و أمّا خبر زرارة فهو لو تمّت دلالته یدلّ علی لزوم الترتیب بین الفائتة و الحاضرة لا المضایقة و وجوب المبادرة.

الخامس: الأخبار الدالة علی الأمر بالقضاء عند ذکره مثل: ما عن السرائر فی الخبر المجمع علیه بین جمیع الامة «من نام عن صلاة أو نسیها فوقتها حین یذکرها» «۲».

و خبر نعمان عن الامام الصادق (ع) عن رجل فاته شیء من الصلاة فذکر

---

(۱) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۲.

(۲) سنن البیهقی ج ۲ ص ۲۱۹.

]...[

عند طلوع الشمس و عند غروبها، قال (ع): فلیصلّ حین ذکر «۱» و قریب منهما صحیحا زرارة «۲» و معاویة بن عمار «۳» و موثقة سماعة «۴».

و خبر یعقوب بن شعیب عن الامام الصادق (ع) عن الرجل ینام عن الغداة حتی تبزغ الشمس أ یصلّی حین یستیقظ أو ینتظر حتی تنبسط الشمس؟ فقال (ع): حین یستیقظ «۵».

اقول: یرد علی غیر الأخیر منها ما تقدم فی صحیح زرارة، و حاصله: أن الظاهر منها و لا أقل من المحتمل ورودها فی مقام بیان وجوب الإتیان بالقضاء بعد زوال العذر، و لا وجه لحملها علی الفوریة بالمعنی الذی یقول به أهل المضایقة لکونه خلاف الظاهر، و أما الأخیر فظاهره أنّه لا مانع من القضاء فی الأوقات المذکورة.

السادس: ما دلّ علی عدم جواز الاشتغال بغیر القضاء کصحیح أبی ولاد الوارد فیمن رجع عن قصد السفر بعد ما صلی قصراً «و ان کنت لم تسر فی یومک الذی خرجت فیه بریداً فإنّ علیک أن تقضی کل صلاة صلیتها فی یومک ذلک بالتقصیر بتمام من قبل أن تؤمّ من مکانک ذلک «۶».

و صحیح زرارة عن الامام الباقر (ع) عن رجل صلی بغیر طهور أو نسی صلاة لم یصلها أو نام عنها، فقال: یقضیها اذا ذکرها فی أیّ ساعة ذکرها من لیل أو نهار، فإذا دخل وقت صلاة و لم یتم ما فاته فلیقض ما لم یتخوف أن یذهب وقت هذه الصلاة

---

(۱) الوسائل باب ۳۹ من أبواب المواقیت حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل باب ۳۹ من أبواب المواقیت حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۳۹ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۶۱ من أبواب المواقیت حدیث ۲.

(۶) الوسائل باب ۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۷۴

]...[

التی قد حضرت، و هذه أحقّ بوقتها فلیصلها فاذا قضاها فلیصل ما قد فاته ممّا قد مضی، و لا یتطوع برکعة حتی یقضی الفریضة کلّها «۱».

أقول: یرد علی صحیح أبی ولّاد أنه لا بد من حمله علی الاستحباب أو طرحه؛ إذ لم ینقل القول بوجوب القضاء فی الفرض عن أحد، بل ورد النص علی عدم الوجوب و الاجتزاء بالصلاة قصراً التی أتی بها.

و أمّا صحیح زرارة فمواضع الاستدلال به فقرات منه.

إحداها: قوله (ع): یقضیها إذا ذکرها. و قد عرفت الجواب عمّا تضمّن ذلک فراجع.

ثانیتها: قوله (ع) فی أیّ ساعة ذکرها.

و فیه أن هذه الفقرة مسوقة لبیان عدم توقیت القضاء بوقت معیّن و أنه یجوز قضاء الفرائض فی کل وقت من لیل أو نهار أو سفر أو حضر، و لا یدلّ علی وجوب المبادرة.

ثالثتها: قوله (ع): فإذا دخل وقت صلاة و لم یتم ما فاته فلیقض ما لم یتخوف الی آخره.

و فیه: أنّ هذه الفقرة فی مقام بیان الترتیب بین الفائتة و الحاضرة، و سیأتی الکلام فیه، و أجنبیة عن المقام.

رابعتها: قوله (ع): و لا یتطوع برکعة حتی یقضی الفریضة کلّها.

و فیه: أنه یدل علی عدم جواز التطوع لمن علیه فائتة، و قد تقدّم الکلام فی هذه المسألة فی الجزء الرابع من هذا الشرح مفصّلًا فراجع.

و بما ذکرناه فی هذه النصوص ظهر ما فی بعض نصوص اخر الذی استدل به

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۷۵

]...[

لهذا القول.

و قد استدل للمواسعة بوجوه:

الأول: الأصل، و قرره صاحب الجواهر- ره- بوجهین: أحدهما: استصحاب عدم وجوب العدول علیه لو کان الذکر فی الأثناء، و جواز فعلها قبل التذکر، و یتم بعدم القول بالفصل.

ثانیهما: أصالة البراءة عن التعجیل؛ لأنه تکلیف زائد علی أصل الوجوب و الصحة المتیقن ثبوتهما علی القولین، لأن القائل بالتضییق لا ینکرهما فی ثانی الأوقات مع الترک فی أوّلهما و إن أثم.

ثمّ أورد على نفسه بأنّه لا يثبت بهذا الأصل التوسعة المقومة للوجوب مقابل الفورية.

و أجاب عنه: بأنّ المقصود نفى التكليف بالفورية لا إثبات التوسعة.

و نقل عن بعض الأساطين الإِيراد عليه بأنّ توجه التكليف بالقضاء عند فوت الفريضة فى وقتها معلوم، و اللازم على المكلف الخروج عن عهدة ذلك، و حيث يحتمل أن لا يبقى على التمكّن من الاتيان به لو أخّره عن أول أوقات الإِمكان، فلا يجرى هذا الأصل؛ و توهّم استصحاب بقاء المكلف و عدم زوال و تمكنه بعروض موت و نحوه: مندفع بعدم كون المستصحب حكماً شرعياً و لا مترتّباً عليه شيء من الآثار الشرعية.

و فيه أوّلًا: النقض بالواجبات الموسعة كصلاة الظهر؛ فإنّ مقتضى هذا البرهان عدم جواز تأخيرها عن أول الوقت.

و ثانياً: بالحلّ، و هو أنّ بقاء المكلف و تمكنه فيما بعد من الأزمنة المتأخّرة جزء للموضوع و دخيل فى الحكم بجواز التأخير، فالحقّ تمامية هذا الوجه، لكنّها تتوقّف على

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۷۶

]...[

عدم دليل على المضايقة.

الوجه الثانى: لزوم العسر و الحرج المنفيين فى الشريعة، بل التكليف بما لا يطاق عادة فى بعض الأحيان.

و فيه أولًا: أنه لو سلّم ففيما إذا كان الفوائت كثيرة لا مطلقاً.

و ثانياً: أنّ لازمه لزوم المبادرة ما لم يطرأ هذا العنوان؛ إذ المنفى هو العسر و الحرج الشخصيين لا النوعيين.

الوجه الثالث: سيرة المسلمين من الخلف و السلف إذ قلّ من يتّفق فراغ ذمته من الفائتة و لو لأجل ترك التقليد أو الإِخلال بقيد من القيود، و مع ذلك ينامون و يجلسون و يصلون فى أول الأوقات مع أنّ المشهور بينهم أنّ الأمر بالشيء يقتضى النهى عن ضدّه.

و فيه: أنّ سيرة العوام الناشئة عن قلّة المبالاة بالدين لا تفيد، و سيرة العلماء سيّما القائلين بانّ الأمر بالشيء يقتضى النهى عن ضدّه غير ثابتة.

الوجه الرابع: النصوص و هى كثيرة، و قد سرد صاحب الجواهر- ره- أكثرها، و هى على طوائف من ناحية اختلاف مضامينها.

منها: ما تضمّن الأمر بالقضاء مع كلّ صلاة، كخبر جابر بن عبد اللّه، قال رجل: يا رسول اللّه (ص) كيف أقضى؟ قال: صلّ مع كلّ صلاة مثلها، قال: يا رسول اللّه (ص) قبل أم بعد؟ قال: قبل «۱». و نحوه خبر إسماعيل بن جابر «۲» و خبر عمّار «۳».

و منها: ما تضمن أنّه يقضيها أىّ ساعة شاء المكلف، كصحيح الحلبى عن الامام

---

(۱) المستدرک باب ۱ من أبواب قضاء الصلوات حديث ۹.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب قضاء الصلوات حديث ۱۵.

(۳) الوسائل باب ۳۱ من أبواب مقدمة العبادات حديث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۷۷

]...[

الصادق (ع) عن رجل فاتته صلاة النهار متى يقضيها؟ قال (ع): متى شاء إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء «۱».

و صحيح الحسين بن أبى العلاء عنه (ع): اقض صلاة النهار أىّ ساعة شئت من ليل أو نهار و كل ذلك سواء «۲».

و نحوهما صحیح محمد بن مسلم «۳»، و صحیح ابن أبی یعفور «۴» و خبر عنبسة العابد «۵» و المرسل «۶».

و منها: أخبار التعریس کصحیح زرارة المتقدم، و صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (ع) أنّ رسول اللّه (ص) رقد فغلبته عیناه فلم یستیقظ حتی أذاه حرّ الشمس، ثمّ استیقظ فعاد نادیة ساعة و رکع رکعتین ثمّ صلّی الصبح «۷»، و نحوهما غیرهما.

و قد تقدم الکلام فیما أورد علی هذه النصوص من منافاتها للمذهب و الجواب عنها فراجع.

و منها: ما دل علی جواز تقدیم الحاضرة علی الفائتة فی السعة کخبر أبی بصیر فیمن نام و لم یصلّ المغرب و العشاء قال (ع): و إن استیقظ بعد الفجر فلیبدأ فلیصلّ

---

(۱) الوسائل باب ۳۹ من أبواب المواقیت حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۳۹ من أبواب المواقیت حدیث ۱۳.

(۳) الوسائل باب ۳۹ من أبواب المواقیت حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۳۹ من أبواب المواقیت حدیث ۱۲.

(۵) الوسائل باب ۵۷ من أبواب المواقیت حدیث ۲.

(۶) الوسائل باب ۵۷ من أبواب المواقیت حدیث ۴.

(۷) الوسائل باب ۶۱ من أبواب المواقیت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۷۸

]...[

الفجر ثمّ المغرب ثمّ العشاء قبل طلوع الشمس «۱». و نحوه صحیحا ابنی مسکان «۲» و سنان «۳» و ما عن رسالة السید ابن طاوس عن کتاب الحسین بن سعید «۴»، و ما عن أصل الحلبی «۵».

و دلالتها علی المطلوب واضحة؛ إذ الأمر بتقدیم الفجر فی السعة یدلّ علی جواز تأخیر القضاء عن الحاضرة فی الوقت الموسّع لها.

و منها: ما دل علی جواز التطوع لمن علیه فائتة فی الموارد المخصوصة.

و منها: خبر عمار بن موسی عن أبی عبد اللّه (ع) عن الرجل ینام عن الفجر حتی تطلع الشمس و هو فی سفر کیف یصنع أ یجوز له ان یقضی بالنهار؟ قال (ع): لا یقضی صلاة نافلة و لا فریضة بالنهار و لا تجوز له و لا تثبت له و لکن یؤخّرها فیقضیها باللیل «۶».

و الظاهر أنّ النهی عن قضائها بالنهار انّما هو لأجل کون المسافر فی النهار علی الراحلة دون اللیل، و لو کان القضاء مضیقاً لم یجز التأخیر الی اللیل، و لکان (ع) یأمر بالقضاء بأن یستقر و یقضی.

و منها: قوله (ع) فی ذیل صحیح زرارة الطویل الآتی فی المسألة الآتیة بعد الحکم بتأخیر العشاءین لو خاف فوت الغداة ان قدمهما، و سؤال الراوی لم ذلک؟. لأنک لست تخاف فوتهما «۷». الی غیر ذلک من النصوص، فالمتحصّل أنّه لا ینبغی التوقّف فی

---

(۱) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۴.

(۴) المستدرک باب ۴۸ من أبواب المواقیت حدیث ۴.

(۵) المستدرک باب ۱ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۵.

(۶) الوسائل باب ۲ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۶.

(۷) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقیت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۷۹

]...[

الحکم بالمواسعة.

لا یجب تقدیم الفائتة علی الحاضرة

إذا عرفت هذه المسألة فلنشرع فی تلک المسألة، و هی أنه هل یجوز لمن علیه فائتة تقدیم الحاضرة، أم یجب تقدیم الفائتة ما لم یتضیّق وقت الحاضرة؟.

فعن کثیر من القدماء و المتأخرین عدم الوجوب، بل هو المنسوب الی المشهور، و هؤلاء بعد اتّفاقهم علی ذلک بین من ظاهره وجوب تقدیم الحاضرة، کما عن ظاهر جماعة من القدماء، و بین من یظهر منه استحبابه، کما عن أبی علی الصوری، و بین من نصّ: علی استحباب تقدیم الفائتة و بین من یظهر منه التخییر المحض.

و عن الشیخ و الإسکافی و السیدین و الحلبی و الحلی وجوب تقدیم الفائتة علی الحاضرة مطلقاً ما لم یتضیّق وقت الحاضرة؛ و قد نسب هذا القول الی المشهور، بل عن الخلاف و الغنیة و غیرهما و دعوی الإجماع علیه.

و عن المحقّق فی المعتبر و غیره التفصیل بین فائتة واحدة و فوائت متعدّدة، فاعتبر الترتیب فی الأول دون الثانی.

و عن المصنف- ره- فی المختلف التفصیل بین ما إذا ذکر الفائتة فی یوم الفوات و بین ما لو لم یذکرها حتی یمضی ذلک الیوم، فأوجب تقدیم الفائتة فی الأول و جوز تأخیرها فی الثانی، و فی المسألة اقوال اخر لا یهمّنا ذکرها، بل المهم بیان ما یستفاد من الأدلة.

و الأظهر بحسبها هو التخییر و عدم وجوب تقدیم الفائتة، و یشهد له- مضافاً الی الأصل و إطلاق دلیل الحاضرة النافی لاعتبار ما شک فی اعتباره- جملة من النصوص الخاصة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۸۰

]...[

منها: ما تقدم من أخبار أبی بصیر و ابنی مسکان و سنان، و ما عن رسالة السید ابن طاوس.

و ما عن أصل الحلبی المتضمنة للأمر بتقدیم الفجر علی المغرب و العشاء فی سعة الوقت، المحمول علی غیر اللزوم للنصوص المتقدمة.

و منها: ما تقدم من النصوص الثلاثة المتضمّنة أنه یقضی مع کل صلاة صلاة.

و منها: خبر عمار المتقدم.

و منها: ما ذکره الجعفی فی الفاخر- الذی ذکر فی خطبته أنّه لا یروی فیه إلّا ما أجمع علیه و صح عنده من قول الأئمة علیهم السلام و الصلوات الفائتات تقضی ما لم یدخل علیه وقت صلاة، فإذا دخل علیه وقت صلاة بدأ بالتی دخل وقتها و قضی الفائتة متی أحبّ.

و منها: خبر جمیل عن الامام الصادق (ع) فیمن فاته الاولی و العصر و المغرب و ذکرها عند العشاء الآخرة «یبدأ بالوقت الذی هو فیه فانه لا یأمن الموت فیکون قد ترک صلاة فریضة فی وقت قد دخلت ثمّ یقضی ما فاته الاولی فالأولی» «۱».

و منها خبر عیص بن القاسم عنه (ع) فیمن نسی أو نام عن الصلاة حتی دخل وقت صلاة اخری، ان کان صلاة الاولی فلیبدأ بها، و ان

کانت صلاة العصر فلیصلّ العشاء ثمّ یصلّی العصر «۲».

و منها: غیر ذلک من الأخبار.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۵.

(۲) المستدرک باب ۱ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۸۱

]...[

ادلة اعتبار الترتیب

و استدل للقول باعتبار الترتیب مطلقاً بالإِجماع، و الأصل.

و ما دل علی المضایقة بناءً علی اقتضاء الأمر بالشیء للنهی عن ضدّه، و دلالة النهی علی الفساد.

مضافاً الی الاجماع المرکّب و عدم القول بالفصل بینها بین القول بوجوب تقدیم الفائتة و بالنبوی (لا صلاة لمن علیه صلاة) «۱».

و بالأخبار الخاصة الآتیة.

أقول: أمّا الإِجماع- فمضافاً الی عدم حجیة المنقول منه لا سیما مع مخالفة من تقدم ذکره- أنّه لمعلومیة مدرک المُجمعین لا یعتمد علیه.

و أما الأصل، فمضافاً الی انه لا یرجع إلیه مع الدلیل و قد عرفت وجوده، أنّ الأصل عند الشک فی اعتبار شیء فی العبادة البراءة لا الاحتیاط.

و أما أخبار المضایقة فقد عرفت أنها محمولة علی الاستحباب، مع أن الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضدّه، بل و لا عدم الأمر به حتی بنحو الترتّب، کما حقّق فی محله.

و الإجماع المرکّب غیر ثابت.

و أما النبوی، فمضافاً الی ضعف سنده أنّ الظاهر أنّ الصلاة المنفیة هی النافلة لا الفریضة، و إلّا فکما أنّه یصدق لمن یجب علیه الفائتة أنّ علیه صلاة، یصدق لمن تجب علیه الحاضرة أنّ علیه صلاة.

و أما الأخبار الخاصة فمنها: حسن زرارة الذی هو کالصحیح عن أبی جعفر (ع)

---

(۱) المستدرک باب ۴۶ من أبواب المواقیت حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۸۲

]...[

اذا نسیت صلاة أو صلیتها بغیر وضوء و کان علیک قضاء صلوات فابدأ باولاهن فأذّن لها و أقم ثمّ صلها ثمّ صل ما بعدها بإقامة اقامة لکل صلاة. و قال، قال أبو جعفر (ع): «و ان کنت قد صلیت الظهر و قد فاتتک الغداة فذکرتها فصلّ الغداة أیّ ساعة ذکرتها و لو بعد العصر، و متی ما ذکرت صلاة فاتتک صلیتها. و قال: إن نسیت الظهر حتی صلّیت العصر و ذکرتها و أنت فی الصلاة أو بعد فراغک فانوها الاولی، ثمّ صلّ العصر فإنّما هی أربع مکان اربع، و إن ذکرت أنّک لم تصلّ الاولی و أنت فی صلاة العصر و قد صلّیت منها

رکعتین فانوها الاولی، ثمّ صلّ الرکعتین الباقیتین و قم و صل العصر و ان کنت قد ذکرت أنّک لم تصل العصر حتی دخل وقت المغرب و لم تخف فوتها فصل العصر ثمّ صل المغرب، و إن کنت قد صلّیت المغرب فقم فصل العصر، و إن کنت قد صلّیت من المغرب رکعتین ثمّ ذکرت العصر فانوها العصر ثمّ قم فاتمّها رکعتین ثمّ سلّم ثمّ صل المغرب، و ان کنت قد صلیت العشاء الآخرة و نسیت المغرب فقم فصلّ المغرب و ان کنت ذکرتها و قد صلّیت من العشاء الآخرة رکعتین أو قمت فی الثالثة فانوها المغرب ثمّ سلّم ثمّ قم فصل العشاء الآخرة، و إن کنت قد نسیت العشاء الآخرة حتی صلیت الفجر فصل العشاء الآخرة و ان کنت ذکرتها و أنت فی الرکعة الاولی أو فی الثانیة من الغداة فانوها العشاء ثمّ قم فصل الغداة و أذّن و أقم و ان کانت المغرب و العشاء الآخرة قد فاتتاک جمیعاً فابدأ بهما قبل أن تصلی الغدة ابدأ بالمغرب ثمّ العشاء، فان خشیت أن تفوتک الغداة إن بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثمّ صل الغداة ثمّ صل العشاء، و إن خشیت أن تفوتک الغداة إن بدأت بالمغرب فصل الغداة ثمّ صل المغرب و العشاء ابدأ باولاهما لأنّهما جمیعاً قضاء أیّهما ذکرت فلا تصلهما إلّا بعد شعاع الشمس. قال، قلت: و لم ذلک؟ قال: لأنک لست تخاف فوتها» «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقیت حدیث ۱.

]...[

اقول: - مضافاً الی أنّ الظاهر منه کما قیل إنّ ما ذکر فیه من الترتیب ذکر متفرعاً علی الأمر بالمبادرة الی فعل الفائتة متی ذکرها فلیس محط النظر فیها وجوب الترتیب بین الفائتة و الحاضرة من حیث هو تعبداً، و حیث عرفت أنّ الأمر بالمضایقة إنّما یکون علی سبیل الاستحباب لا الوجوب، فکذا ما یتفرع علیه من الترتیب فتدبر.

و مضافاً الی أنّه لو تمّت دلالته لکان شاهداً لما ذهب الیه المصنف- ره- فی محکی المختلف- إنّ مواضع توهّم الدلالة فیه فقرات:

إحداها: قوله (ع): و إن کنت قد ذکرت أنک لم تصل العصر حتی دخل وقت المغرب و لم تخف فوتها فصل العصر ثمّ صل المغرب.

و فیه: أنّ الظاهر منه کون التذکر أول وقت المغرب، و بدیهی أنّ وقت الإجزاء لا یفوت بإتیان العصر فلا محالة ارید بوقت المغرب وقت الفضیلة لا الإجزاء، فهو یدل علی جواز الإتیان بالمغرب قبل قضاء العصر إذا تضیّق وقت الفضیلة لها، و ان کان فی سعة من وقت الإجزاء، فهو دلیل علی عدم اعتبار الترتیب.

ثانیتها: قوله (ع): و إن کنت قد صلّیت من المغرب رکعتین ثمّ ذکرت العصر فانوها العصر.

و فیه: أنّ الأمر بالعدول الی العصر لوروده مورد توهّم الحظر من جهة أنّ العدول مخالف للقواعد العامة لا یستفاد منه الوجوب- و یؤید عدم الوجوب ما ذکرناه فی الجملة السابقة إذ لا یمکن القول بعدم وجوب تقدیم الفائتة فی وقت الإجزاء للحاضرة لو تذکّر قبل الشروع فیها و وجوب العدول لو تذکّر فی الأثناء.

ثالثتها: قوله (ع): و إن کنت قد ذکرتها- یعنی العشاء الآخرة- و أنت فی الرکعة الاولی أو الثانیة من الغداة فانوها العشاء.

و فیه: أنّه لا بد من حمل هذا الأمر علی الجواز أو الاستحباب، لما ذکر فی الفقرة

]...[

السابقة، و لعدم القول بالفصل بین العدول من الغداة الی العشاء، و بین العدول من المغرب الی العصر.

رابعتها: قوله (ع): و إن کانت المغرب و العشاء قد فاتتاک جمیعاً فابدأ بهما قبل أن تصلّی الغداة- الی أن قال- و إن خشیت أن

تفوتک الغداة إن بدأت بالمغرب فصلّ الغداة ثمّ صلّ المغرب و العشاء.

و فیه: - مضافاً الی أنه بعد حمل الأمر بإتیان العصر قبل المغرب علی الرجحان أو الجواز لا یبقی وجه لدعوی إرادة الوجوب من هذا الأمر- أنّ الظاهر من خوف فوت الغداة الذی قیّد به تقدیم المغرب و العشاء- فوات وقت فضیلتها- سیما بعد حمل وقت المغرب علی الفضیلة.

مضافاً الی أنّ الجمع بین هذا الصحیح و بین الصحیح الآخر الآمر بتقدیم الغداة علیهما قبل طلوع الشمس المتقدّم فی المسألة السابقة یقتضی حمل خوف الفوت علی ذلک، فیدلّ الصحیح علی رجحان البدأة بالغداة لو خاف فوت وقت الفضیلة و إن کان فی سعة من وقت الإجزاء، فهذه الفقرة أیضاً أدلّ علی خلاف هذا القول.

و منها: خبره الآخر عن الامام الباقر (ع): اذا فاتتک صلاة فذکرتها فی وقت اخری فان کنت تعلم أنک إذا صلّیت التی فاتتک کنت من الاخری فی وقت فابدأ بالتی فاتتک، فان اللّه عز و جل یقول: أَقِمِ الصَّلاةَ لِذِکْرِی و ان کنت تعلم أنّک اذا صلّیت التی فاتتک، فاتتک التی بعدها فابدأ بالتی أنت فی وقتها فصلّها ثمّ أقم الاخری «۱».

قال فی محکی الحبل المتین: و قد دلّ هذا الحدیث علی ترتّب مطلق الفائتة علی

---

(۱) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۲.

]...[

الحاضرة، کما یقول أصحاب المضایقة. انتهی.

اقول: یرد علیه أولا: أنّه مجهول لأنّ فی طریقه القاسم بن عروة.

و ثانیاً: أنّ الظاهر من الأمر بالبدأة بالفائتة بملاحظة التعلیل کونه بلحاظ حال الفائتة فلا یدلّ علی شرطیة تأخّر الحاضرة عنها فی صحة الحاضرة کما لا یخفی.

و ثالثاً: أنّه یمکن أن یقال: إنّ الأمر بها لوروده مورد توهم الحظر لامتناع الإتیان بغیر صاحبة الوقت ارتکاز الأولویة فعل الحاضرة فی وقتها لا یدلّ علی الوجوب.

و منها: حسنة الثالث عنه (ع) فی رجل صلّی بغیر طهور أو نسی صلاة لم یصلها «یقضیها اذا ذکرها- الی أن قال- فاذا دخل وقت صلاة و لم یتم ما فاته فلیقض ما لم یتخوّف أن یذهب وقت هذه الصلاة التی قد حضرت و هذه أحق بوقتها فلیصلّها فإذا قضاها فلیصلّ ما قد فاته ممّا قد مضی «۱».

و فیه أولًا انه لو تمّت دلالته لدلّ علی ما ذهب الیه المحقق.

و ثانیاً: أنّها لا تتم من جهة أنّ المفروض فیه وحدة الفائتة و قد اشتغل بقضائها فدخل وقت صلاة اخری و هو فیها، و من البدیهی أنّ إتمام صلاة واحدة لا یوجب فوات وقت الإجزاء للصلاة التی دخل وقتها فی الأثناء، فلا محالة یکون المراد وقت الفضیلة، فیکون المستفاد منه أنّ الإتیان بالحاضرة فی وقت فضیلتها إذا تضیّق أرجح من المبادرة الی فعل الفائتة و ان کان فی سعة من وقت الإجزاء، و علیه فلا بدّ من حمل الأمر بالفائتة عند عدم خوف فوت وقت الفضیلة علی الاستحباب، کما لا یخفی.

و منها: خبر البصری عن الامام الصادق (ع) عن رجل نسی صلاة حتی دخل وقت صلاة اخری، فقال (ع): إذا نسی الصلاة أو نام عنها صلّی حین یذکرها، فإذ

---

(۱) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۱ و باب ۲ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۸۶

]...[

ذکرها و هو فی الصلاة بدأ بالتی نسی، و إن ذکرها مع إمام فی صلاة المغرب أتمها برکعة ثمّ صلّی المغرب، ثمّ صلّی العتمة بعدها. الحدیث «۱».

و فیه أولًا: أنّه ضعیف علی المشهور کما فی مرآة العقول، و الظاهر أنّه لمعلّی بن محمد.

و ثانیاً: أنّه مختص بالفائتة الواحدة.

و ثالثاً: أنّ الأمر فیه لوروده مورد توهّم الحظر لا یستفاد منه الوجوب.

و رابعاً: أنّ الظاهر منه تفرع الأمر بالبدأة علی ما فی صدرها من المضایقة التی التزمنا فیها بالاستحباب، فلا یدلّ علی الشرطیة التعبدیة، فتأمّل.

و منها: خبر معمر بن یحیی عنه (ع) عن رجل صلی علی غیر القبلة ثمّ تبیّن له القبلة و قد دخل وقت صلاة اخری، قال (ع): یعیدها قبل أن یصلّی هذه التی دخل وقتها إلّا أن یخاف فوت التی دخل وقتها «۲».

و فیه أولًا: أنّه ضعیف السند، کما أفاده بعض المحققین ره.

و ثانیاً: أنّه معارض بالمستفیضة الدالّة علی عدم وجوب إعادة الصلاة الواقعة علی غیر القبلة لو تبیّن خطأه بعد خروج الوقت، فیدور الأمر بین حمله علی إرادة الوقت المختص بالظهر و المغرب، أو حمله علی الاستحباب، و علی التقدیرین لا یدلّ علی وجوب الترتیب، أمّا علی الثانی فواضح، و أمّا علی الأول فهو إنّما یدلّ علی الترتیب بین المترتّبتین فی وقتهما، و هذا ممّا لا إشکال فیه.

و ثالثاً: أنه إنّما یکون فی الفائتة الواحدة.

و رابعاً: ما أوردناه علی خبر زرارة الثالث- ثانیاً-.

---

(۱) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقیت حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب القبلة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۸۷

]...[

و منها: خبر أبی بصیر عن رجل نسی الظهر حتی دخل وقت العصر، قال (ع): یبدأ بالظهر و کذلک الصلوات تبدأ بالتی نسیت إلّا أن تخاف أن یخرج وقت الصلاة فتبدأ بالتی أنت فی وقتها، ثمّ تصلّی التی نسیت «۱».

و فیه أولًا: أنّه ضعیف السند لسهل بن زیاد.

و ثانیاً: أن الظاهر منه تعدّد وقت الظهرین و العشاءین، و علیه فقوله (ع): تبدأ بالتی نسیت إلّا أن تخاف أن یخرج وقت الصلاة ارید به خروج الوقت المختص بالمغرب- مثلًا- المغایر لوقت العشاء، و حیث إنّ المختار أنّه وقت للفضیلة لا الإجزاء فیدلّ الخبر علی جواز البدأة بالمغرب- مثلًا- عند خوف وقت الفضیلة لها مع سعة وقت الإجزاء فهو علی عدم اعتبار الترتیب أدلّ.

و منها: خبر صفوان الذی هو کالصحیح عن أبی الحسن (ع) عن رجل نسی الظهر حتی غربت الشمس و قد کان صلّی العصر، فقال: کان أبو جعفر (ع) أو کان أبی (ع) یقول: إن أمکنه أن یصلّیها قبل أن تفوته المغرب بدأ بها، و إلّا صلّی المغرب ثمّ صلّاها «۲».

و فیه: أنّ ظهوره فی کون المراد من فوت المغرب فوت وقت الفضیلة لا- ینکر، و حیث إنّه یدلّ علی جواز تقدیم المغرب فی صورة فوت وقت الفضیلة مع سعة وقت الإجزاء فیدل علی عدم اعتبار الترتیب، مع أنّه مختص بفائتة واحدة، و فی المقام بعض روایات اخر ضعیف السند و قاصر الدلالة.

فتحصل أنّ شیئاً ممّا استدلّ به علی هذا القول لا یدلّ علیه.

کما أنه ظهر مدرک القولین الآخرین الذین اختار أحدهما المصنّف- ره- فی المختلف، و الثانی المحقّق فی بعض کتبه و ضعفه.

---

(۱) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۸۸

و ان تضیّقت الحاضرة تعینت

کما أنه ظهر مدرک سائر الأقوال، و أنّ الأظهر عدم اعتبار الترتیب مطلقاً.

لو أغمضنا النظر عمّا ذکرناه و سلّمنا دلالة ما تقدّم علی القول باعتبار الترتیب، فحیث إنّ هذه النصوص معارضة بالنصوص المتقدمة الصریح بعضها، و الظاهر آخر فی عدم الاعتبار حتی بالنسبة الی فائتة واحدة و فوائت یوم واحد، فلا بد من حملها علی الاستحباب أو الجواز أو غیر ذلک ممّا یکون مقتضی الجمع العرفی بین النصوص.

و لو أبیت عن کون ذلک جمعاً عرفیاً، فالترجیح لنصوص عدم الاعتبار؛ لکونها أشهر فتوی، و لموافقتها لإطلاقات الکتاب، کقوله تعالی أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوکِ الی آخره، المقتضیة لعدم الاعتبار و لمخالفتها للعامة، بل قیل: إنّها أصحّ سنداً.

و علی فرض التکافؤ فان قلنا فی تعارض الخبرین فی صورة عدم المرجح بالتخییر کما هو الحقّ جاز اختیار ما یدل علی عدم الاعتبار فیکون هو الحجة، و إن قلنا بالتساقط فیتساقطان و یرجع الی إطلاقات أدلة القضاء المقتضیة لعدم الاعتبار، فتحصل أنّ الأظهر عدم اعتبار الترتیب.

کما أنّه ظهر عدم وجوب تقدیم الحاضرة لکثیر من النصوص المتقدمة.

بقی الکلام فی أنه هل یستحب تقدیم الفائتة أو الحاضرة، أو یتخیّر بینهما؟

أقول: الظاهر من مجموع النصوص أنه یستحب تقدیم الفائتة لا من جهة اعتبار الترتیب، بل من جهة استحباب التعجیل الی فعلها ما لم یزاحم مع مستحب آخر أهمّ منه و هو إیقاع الصلاة فی وقت الفضیلة فتدبر.

هذا کلّه ما لم یتضیق وقت الحاضرة «و» أمّا إن تضیّقت الحاضرة ف تعیّنت و لا- بد من الإتیان بها، کما هو الشأن فی الواجبین المتزاحمین إذا تضیّق وقت أحدهما دون الآخر، مضافاً الی دلالة بعض النصوص المتقدمة علیه.

ثمّ إنّ هاهنا فروعاً اخر متفرعة علی القول بالترتیب و المضایقة و حیث تبیّن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۸۹

السابعة: الفوائت تترتب کالحواضر.

ضعف المبنی فلا وجه لتطویل الکلام فی تلک الفروع.

الترتیب فی قضاء الفوائت

اشارة

السابعة: الفوائت التی یعتبر الترتیب فی أدائها کالظهرین و العشاءین تترتّب کالحواضر بلا خلاف، بل إجماعاً.

و یشهد له ما یدل علی اعتبار جمیع ما یعتبر فی الحاضرة فی الفائتة فإنّ الترتیب من جملتها.

إنّما الکلام فی اعتبار الترتیب فی الفوائت فی غیر هذا المورد، بمعنی قضاء السابق فی الفوات علی اللاحق، و هکذا، فالمنسوب الی المشهور شهرة عظیمة اعتبار ذلک، بل عن الخلاف و المعتبر و التذکرة و غیرها دعوی الإجماع علیه.

و استدل له بوجوه:

منها: الإجماع.

و فیه: أنه لمعلومیة مدرک المُجمعین لا یعتمد علیه.

و منها: التأسّی بالمحکی عن التذکرة و المنتهی من فعل النبی (ص) یوم الخندق.

و فیه: أنه لم یثبت عنه (ص) بطریق معتبر؛ کی یتاسّی به، مع انه لو ثبت غیر ظاهر الوجه، و لا کلام فی کونه شرطاً للتأسی.

و منها: النبوی المشهور من فاتته فریضة فلیقضها کما فاتته «۱» بدعوی أنه یدل علی لزوم قضاء الفائت کما فات، و حیث إنّ الثانیة فاتت بعد الاولی، و هکذا کلّما

---

(۱) لم نعثر علی هذا اللفظ فی شیء من الأخبار، نعم یستفاد ذلک من صحیح زرارة المذکور فی الوسائل باب ۶ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱ و مضمونه فی کثیر من الاخبار.

]...[

فاتت فاتت مترتّبة فلا بد من رعایة هذه الجهة أیضاً فی القضاء.

و فیه أولًا: أنّه ضعیف السند.

و ثانیاً: أنّه یدلّ علی لزوم رعایة القیود المعتبرة فی الأداء فی القضاء لا علی لزوم رعایة کلّ ما قارن الأداء و لو کان من الامور الاتفاقیة مثلًا: إذا کان صائماً فی ذلک الیوم لا یعتبر ذلک فی القضاء و هذا واضح، و المقام من هذا القبیل کما لا یخفی.

و منها: حسن زرارة المتقدم عن الامام الباقر (ع): إذا نسیت صلاة أو صلّیتها بغیر وضوء و کان علیک قضاء صلوات فابدأ باولاهن، فاذّن لها و أقم ثمّ صلها ثمّ صلّ ما بعدها باقامة إقامة لکل صلاة- الی أن قال- و إن کانت المغرب و العشاء قد فاتتاک جمیعاً فابدأ بهما قبل أن تصلی الغداة ابدأ بالمغرب ثمّ العشاء «۱».

و فیه: أنّ الاستدلال إن کان بصدر الروایة، فیرد علیه أنّ المراد من قوله (ع): أولاهن، هو اولاهن قضاءً لا فواتاً، و الشاهد علیه امور:

الأول: عدم التعرض للترتیب بین ما عدا الاولی من الصلوات، و بعبارة اخری لا یدل علی لزوم البدأة بالأول فالأول کما هو المطلوب.

الثانی: أنّه لو کان المراد أولاهنّ فواتاً کان المناسب تصدیر أذّن بالواو لا بالفاء الظاهرة فی التفسیر کما لا یخفی.

الثالث: خبر ابن مسلم عن الامام الصادق (ع) عن رجل صلّی الصلوات و هو جنب الیوم و الیومین و الثلاثة ثمّ ذکر بعد ذلک، قال (ع): یتطهر و یؤذّن و یقیم فی اولاهن ثمّ یصلی و یقیم بعد ذلک فی کل صلاة «۲». حیث إنّ هذه الصحیحة متّحدة مع الحسن موضوعاً، و جوابه (ع) ظاهر بل صریح فی کون المراد الأذان لأولاهن شروعاً لا غیر، فمفاد هذه الفقرة: أنّ من یقضی صلوات یؤذّن و یقیم للُاولی و یقیم لما بعدها.

(۱) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقیت حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۹۱

]...[

و إن کان الاستدلال بذیلها: و إن کانت المغرب. الی آخره فیرد علیه: أنّ مورده الفوائت المترتبة فی الأداء التی لا شبهة فی اعتبار الترتیب بینها قضاءً فلا وجه للتعدی الی غیر هذا المورد مع احتمال الفصل.

و بذلک ظهر الجواب عن الاستدلال لهذا القول بصحیحی ابنی مسکان و سنان «۱»، و موثّق أبی بصیر «۲».

و منها: خبر جمیل عن مولانا الصادق (ع) قال، قلت: یفوت الرجل الاولی و العصر و المغرب و یذکر عند العشاء، قال (ع): یبدأ بصلاة الوقت الذی هو فیه فانّه لا یأمن من الموت فیکون قد ترک الفریضة فی وقت قد دخل ثمّ یقضی ما فاته الأول فالأول «۳».

و فیه أولًا: أنه ضعیف السند؛ لأنّ الوشّاء رواه عن رجل عن جمیل، و کون الراوی عن الرجل هو الوشاء و الراوی عنه ابن عیسی لا یکفی فی الجبر، کما أنّ ذکر الروایة فی نوادر ابن عیسی لا یکفی و إن کان کتابه هذا معتبراً و الأصحاب اعتمدوا علیه.

و المحقق- ره- فی المعتبر و إن رواه عن جمیل و یحتمل أن یکون ذلک من جهة وجود أصله عنده لکنّه لا یجدی مجرّد الاحتمال فی الاعتماد علی الخبر.

و ثانیاً: أنّ الظاهر منه کون الوقت الذی تذکّر عنده غیر مختص بالعشاء لتعلیله لزوم الإتیان بها بانّه لا یأمن من الموت لا باختصاص الوقت بالعشاء، و علیه فحیث إنّه یتعین حینئذ الاتیان أو لا بالمغرب فلا بد و أن یکون المراد من قوله: یبدأ بالوقت الذی هو فیه البدأة بالمغرب، بل هذا هو صریح ما فی بعض النسخ، بدل

(۱) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۶۲ من أبواب المواقیت حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۹۲

]...[

عند العشاء- بعد العشاء و حینئذ فیکون المراد ممّا فاته فی قوله (ع): یقضی ما فاته، هو الظهر و العصر، و قد عرفت أن اعتبار الترتیب فی قضائهما ممّا لا کلام فیه.

نعم یشکل ذلک بأنه لا یناسب قوله بعد ذلک: الأول فالأول. إذ مقتضی ذلک کون الفائت أکثر من اثنین.

فالمتحصّل أنّه لا دلیل الاعتبار الترتیب، و مقتضی الإطلاق و الأصل عدم اعتباره و إن کان الاحتیاط سبیل النجاة.

لا یعتبر الترتیب فی الفوائت اذا جهل الترتیب

ثمّ إنّه لو قلنا باعتبار الترتیب فهل یختص ذلک بصورة العلم بالترتیب أم یعم ما إذا جهله؟ قولان، ذهب الأکثر الی الأول.

و استدل للاعتبار بوجهین:

أحدهما: إطلاق دليل الاعتبار.

و اورد عليه باختصاصه بصورة العلم أمّا اختصاص غير صدر رواية زرارة فواضح، و أما اختصاصه، فلأنّ الظاهر من الخطاب بالابتداء بالاولى توجّهه الى من يتمكن من ذلك، و لا يكون ذلك إلّا مع العلم بالترتيب، لاحظ نظائره، مثلًا لو قال: أكرم أولًا أول من دخل بيتى. لا إشكال فى أنه يصح ذلك إذا علم المكلف بأول من دخل، و هكذا.

و فيه: أنّه يتم ذلك إذا كان المورد ممّا لا يمكن الابتداء به إلّا مع العلم، كما فى المثال، و أمّا إذا أمكن بالاحتياط و التكرار كما فى المقام فلا يتمّ.

و أمّا دعوى اعتبار العلم فى كل حكم وضعى استفيد من الأمر و إلّا يلزم التكليف بالمحال، فواضح الدفع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۹۳

]...[

و ربّما يقال: إنّ مقتضى الإطلاق و إن كان ذلك، إلّا أنّ مقتضى قاعدة نفى الحرج سقوط التكليف به فى حال الجهل.

و فيه: أنّ لازمها سقوط التكليف إذا لزم الحرج لا مطلقاً؛ لأنّ المنفى هو الحرج الشخصى.

و أمّا ما فى الجواهر من أنّ المراد نفيه فى الدين أى فى الأحكام الشرعية لا فيما يوجبه العقل لدى الاشتباه مقدمة للقطع بالامتثال؛ فيرد عليه ما ذكرناه فى محلّه من أنّ المنفى كل حكم نشأ منه الحرج، و من تلك الأحكام اعتبار الترتيب فى بعض الصور.

ثانيهما: استصحاب وجوب الترتيب فى ما لو عرض النسيان بعد العلم بالترتيب فيتم فى غيره بعدم القول بالفصل؟.

و فيه أولًا: أنّ المختار عدم جريان الاستصحاب فى الأحكام.

و ثانياً: أنه يمكن أن يقال بأن الأصل عدم الاعتبار فيما لم يكن مسبوقاً بالعلم، فيتم فيه بعدم القول بالفصل، و الاستصحاب و إن كان حاكماً على أصل البراءة إلّا أنه فيما إذا كانا فى مورد واحد لا فى مثل المقام، فتدبر.

و أمّا ما فى تقرير بعض الأساطين من الاستدلال لعدم الوجوب بحديث رفع النسيان «۱»، و أنّ الناس فى سعة ما لا يعلمون «۲». فمن سهو القلم؛ فإنّه فى محل البحث التكليف معلوم، و المكلف به مردّد بين امور فلا مجرى لهما.

فالمتحصل أنّ إطلاق الدليل يدل على اعتباره فى حال الجهل أيضاً.

---

(۱) الوسائل باب ۵۶ من أبواب جهاد النفس كتاب الجهاد.

(۲) لم نقف على هذا النص، و مضمونه فى باب ۲۳ من كتاب اللقطة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۹۴

الثامنة: من فاتته فريضة و لم يعلم ما هى صلى ثلاثاً و أربعاً و اثنتين.

فرع

: بناءً على ما اخترناه من عدم اعتبار الترتيب لا إشكال فيما لو تولاه عنه غيره، فيجوز استنابة أشخاص متعدّدين عن ميت واحد فى زمان واحد، و أمّا على القول الآخر فهل يجب مراعاة الترتيب اذا كان المتولّى غيره كما فى الجواهر و عن غيرها، أم لا كما فى الحدائق؟ وجهان قد استدل للأول بأنّ الغير إنّما يؤدّى التكليف المتوجّه الى المنوب عنه، و الفرض أنّه كان عليه ذلك مرتّباً، فمن أدّاه غير مرتّب لم يكن مجزئاً.

و استدلّ المحقق الهمدانی للثانی بما حاصله: أنّ المنوب عنه إنّما توجّه الیه تکلیفان: ادائی و قضائی، و الترتیب إنّما اعتبر فی الثانی دون الأول، و الواجب علی النائب تدارک ما فات من الصلوات الأدائیة فهو تدارک لأصل الفائت دون تدارکه و المفروض عدم اعتبار الترتیب فی أصل الفائت، و دلیل الترتیب إنّما یدل علی اعتباره فی تدارک المنوب عنه، فلیس فی البین ما یدل علی اعتباره فی تدارک النائب.

ثمّ قال: اللهم إلّا أن یدعی أنّ المنساق منه کونه مسوقاً لبیان کیفیة قضاء الفوائت من حیث هو من دون مدخلیة لأشخاص الفاعلین کما لیس ببعید، و علی هذا فیجب مراعاة الترتیب فی تدارک النائب أیضاً.

عدم العلم بتعداد رکعات الفریضة الفائتة

الثامنة: من فاتته فریضة و لم یعلم ما هی صلّی ثلاثاً و أربعاً و اثنتین کما هو المشهور، و عن غیر واحد دعوی الإجماع علیه.

و یشهد له: مرفوع الحسین بن سعید عن أبی عبد اللّه (ع) عن رجل نسی

التاسعة: الحاضر، یقضی ما فاته فی السفر قصرا و المسافر یقضی ما فاته فی الحضر تماماً.

صلاة من الصلوات لا یدری أیّتها هی، قال (ع): یصلّی ثلاثة و اربعة و رکعتین، فإن کانت الظهر أو العصر أو العشاء فقد صلّی أربعاً، و إن کان المغرب و الغداة فقد صلی «۱».

و قریب منه مرسل ابن سباط «۲» المنجبر ضعف سندهما بعمل الأصحاب، و مقتضاهما التخییر فی الرباعیة بین الجهر و الإخفات.

کیفیة قضاء الفوائت حضرا و سفرا

اشارة

التاسعة: الحاضر یقضی ما فاته فی السفر قصراً و المسافر یقضی ما فاته فی الحضر تماماً بلا خلاف معتد به، و عن المدارک أنّه مذهب العلماء کافة إلّا من شذّ.

و یشهد له: حسن زرارة أو صحیحه، قلت له: رجل فاتته من صلاة السفر فذکرها فی الحضر، فقال (ع): یقضی ما فاته کما فاته إن کانت صلاة السفر أدّها فی الحضر مثلها، و إن کانت صلاة الحضر فلیقض فی السفر صلاة الحضر کما فاتته «۳». و نحوه غیره.

و لو حصل الفوات فی أماکن التخییر فهل یثبت التخییر فی القضاء مطلقاً کما عن جماعة منهم: المحقق الثانی و صاحب الجواهر، أو بشرط إیقاعه فی تلک الأماکن، أم یتعیّن القصر کما لعلّه المشهور؟ وجوه و احتمالات.

و قد استدل للتخییر مطلقاً بأمرین:

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱.

]...[

الأول: أنّ دليل القضاء إنّما يدل على أنّ القضاء تابع للأداء فى الاحكام و الامور المعتبرة فيه، فإذا كان التخيير ثابتاً فى الأداء ثبت فى القضاء.

و اورد عليه: بأنّ الفائتة إنّما هى صلاة السفر التى شرّعت بالذات مقصورةً، و التمام إنّما يكون بدلًا عن القصر لمصلحة اقتضت ذلك نظير الأبدال الاضطرارية التى اقتضاها الاضطرار، فلا مدخلية له بأوصاف الفعل كمّاً و كيفاً حتى يجب رعايته فى القضاء.

و بعبارة اخرى: موضوع وجوب القضاء فوات الواجب الأصلى لا البدلى.

و فيه: أنّه إن اريد بذلك أنّ الواجب هى صلاة القصر و لو أتى بالتمام يجتزى به بدلًا عن الواجب فهذا ممّا لا أتصور له معنى معقولًا؛ إذ لو كان يجتزى به لا محالة يكون أحد طرفى التخيير، و هذا واضح بعد فرض أنّ الأمر لا يدعو إلّا الى ما تعلق به، و لا يسقط إلّا باتيان متعلقه لكونه بعثاً نحوه.

و إن اريد أنّ الواجب هو إحداهما و لكن المقصود الأصلى هى مصلحة القصر و مصلحة التمام بدل عنها، فهذا لا يقتضى عدم رعاية هذا القيد؛ إذ المكلف به فى القضاء هو رعاية أحكام الأداء لا المصلحة.

الثانى: استصحاب الاجتزاء بالتمام.

و فيه: أنّ هذا إنّما كان فى الأداء الذى له أمر مختص به، فإسراؤه الى القضاء الذى له أمر، آخر ليس من الاستصحاب، و لو سلم وحدة الموضوع بنظر العرف فهذا إنّما يقتضى الوجه الثانى و هو التخيير لو أوقعه فى تلك الأماكن لا مطلقاً كما لا يخفى.

و استدل لتعيّن القصر بامور:

منها: ما تقدم.

و منها: أصالة التعيين لدوران الأمر بين التعيين و التخيير.

و فيه: - مضافاً الى أنه لا يرجع الى الأصل مع الدليل- أنّ الأصل عند

]...[

الدوران المزبور التخيير لا التعيين.

و منها: ما افاده بعض المعاصرين و هو أنّ نصوص التخيير فى تلك الأماكن و إن كانت ظاهرةً فى الوجوب التخييرى، إلّا أنّ ظاهرها مشروعية التمام فى ظرف الإتيان به لا مشروعيته بقول مطلق كالقصر، فمع عدم الإتيان به لا تشريع و لا فوت إلا للقصر.

و فيه: أنّ معنى الوجوب التخييرى مشروعيته التمام قبل الإتيان به، و إن اريد أنّه قبل الإتيان يجب تعييناً القصر، و لكن بالإتيان بالتمام يتبدل التكليف. فهو كما ترى، فالأظهر بحسب الأدلة جواز التمام.

و لكن الانصاف أنّ القول بتعين القصر لو لم يكن أقوى لا شبهة فى كونه أحوط من جهة أنّ الظاهر من النصوص أنّ عدلية التمام للقصر فى الأداء إنّما هى لخصوصية فى المكان، و عليه فصلاة التمام فى غير تلك الأماكن ليست قضاءً للتمام فى تلك الأماكن لفقدها خصوصية اخرى غير الوقت فلا تكون قضاءً؛ إذ القضاء عبارة عن إتيان الفائت بما له من الخصوصيات سوى الوقت، و عليه فيتعين القصر.

لا يقال: إنّ لازم ما ذكرت هو تعين القصر إذا أتى به فى غير تلك الأماكن لاما إذا أتى به فيها.

فانّه يقال: إنّ الخصوصية بحسب ما يستفاد من النصوص مختصة بالأداء، و لذا لم يفت أحد بالتخيير فى القضاء فيها إن كان الفوت فى

غیرها من الأماکن، فتلک الخصوصیة لا یمکن رعایتها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۹۸

]...[

اذا کان فی أول الوقت حاضراً و فی آخره مسافراً أو بالعکس

بقی فی المقام فرع لا بد من التنبیه علیه، و هو أنّه لو کان أول الوقت مثلًا حاضراً و آخره مسافراً أو بالعکس ففاتته الصلاة، فان قلنا فی المسألة الآتیة فی صلاة المسافر بأنّ المدار فی التقصیر و الإتمام فی الأداء علی کون المکلف فی أول الوقت مسافراً أو حاضراً، فعلی الأول یقصر و ان کان حین الأداء حاضراً، و علی الثانی یتم و إن صار مسافراً، لا یبقی مجال لهذا البحث کما هو واضح.

و أمّا إن بنینا علی أنّهما تابعان لعنوانی المسافر و الحاضر، و ما دام حاضراً یجب علیه التمام، و اذا سافر یتبدل تکلیفه الی القصر، فهل العبرة فی القضاء بحال الفوات و هو آخر الوقت، کما اختاره المحقق فی الشرائع، و صاحب الجواهر، و نسب الی المشهور خصوصاً بین المتأخرین، أم بحال الوجوب أی: أول الوقت، کما عن الشیخ المفید، و ابن بابویه، و الشیخ فی المبسوط، و السید فی مصباحه، و الحلی فی سرائره، و الاسکافی، بل عن المبسوط: أنه الموافق لإجماع أصحابنا، أم یجب التمام إذا تعین فی وقت من الأوقات، کما عن الشهید- ره- أم یتخیر فی القضاء مطلقاً، کما اختاره فی العروة، و تبعه بعض المحشین؟ وجوه.

و قد استدل للثانی بالإجماع، و بأنّ الفائت هو ما خوطب به فی الحال الاولی لأنه لو صلاها حینئذ کان یصلیها کذلک فیجب أن یقضیها کما فاتته.

و بخبر موسی بن بکیر عن زرارة عن الامام الباقر (ع) عن رجل دخل وقت الصلاة و هو فی السفر فأخّر الصلاة حتی قدم و هو یرید أن یصلیها إذا قدم الی أهله فنسی حین قدم الی أهله أن یصلیها حتی ذهب وقتها، قال (ع): یصلیها رکعتین صلاة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۹۹

]...[

المسافر لأن الوقت دخل و هو مسافر کان ینبغی أن یصلی عند ذلک «۱».

و فی الجمیع نظر، أمّا الإجماع؛ فلعدم ثبوته، و عدم کونه تعبدیاً علی فرض الثبوت.

و أما الثانی؛ فلأنّ اقتضاء تادیتها کذلک لو فعل فی أول الوقت ذلک بعد سقوطه عنه و الانتقال الی بدله ممنوع.

و أمّا الثالث فقد اورد علیه بامور:

منها: أنه ضعیف السند لموسی بن بکیر.

و فیه: أنّه و ان کان واقفیاً إلّا أنّ له کتاباً یرویه عنه جماعة من الفضلاء منهم من أجمعت العصابة علی تصحیح ما یصح عنهم کابن أبی عمیر و صفوان، فلا وجه لرفع الید عن روایته.

و منها: أنه أشبه بالروایات الدالة علی أنّ العبرة فی الأداء بحال الوجوب فیشکل لذلک العمل به؛ لمعارضته بغیره ممّا یجب تقدیمه علیه.

و فیه: أنّ أشبهیته بها غیر ظاهر الوجه.

و منها: أنّ التعلیل فیه مشعر بإرادة الأفضلیة فیکون مؤیداً للقول بالتخییر.

و فیه: أنه لا وجه لرفع الید عن ظهور قوله (ع): یصلیها رکعتین. لهذا الاشعار، بل الصحیح الإیراد علیه باعراض المشهور عنه و عدم

استناد من أفتی بمضمونه إلیه.

و قد استدل للقول بالتخییر فی العروة بأنّ المکلف به فی الوقت لم یکن هو التمام و لا القصر، بل الجامع بینهما، فإنّه فی قطعة من الزمان کان مکلّفاً بالتمام، و فی قطعة من الوقت کان مکلّفاً بالقصر، فعند القضاء یجب علیه الإتیان بأحد الأمرین من القصر أو التمام.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۰۰

العاشرة: یستحب قضاء النوافل المرتبة،

و أیّده بعضهم بأنه فاتت من إحدی الصلاتین فلا وجه لانتساب الفوت الی ما تعیّن علیه فی آخر الوقت و لاما تعیّن علیه فی أوله لأن الواجب الموسّع الذی له افراد تدریجیة نسبته الی کل واحد منها عین نسبته الی الآخر، فتطبیقه بلحاظ الفوت علی أحدهما بعینه ترجیح بلا مرجّح، فلا بدّ و أن یکون فوته بلحاظ جمیع أفراده، و حیث إنّ بعضها تمام و بعضها قصر فیکون فوته بفوت جمیعها لا بفوت أحدهما.

و فیه: أنّ لازم هذا البیان هو لزوم الجمع بین القصر و التمام لصدق الفائت علی کلّ منهما، و لا وجه للتخییر إلا بدعوی ثبوت الوجوب التخییری لهما فی الأداء و هی کما تری؛ إذ ما دام کان مسافراً کان یجب علیه القصر معیّناً، و ما دام کان حاضراً کان یجب علیه التمام کذلک.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۶، ص: ۱۰۰

و الأظهر هو الأول؛ لأنّ القضاء إنّما یدور مدار الفوت و هو إنّما یتحقّق بترک الصلاة فی آخر وقتها، إذ لو اتی بها فیه لما صدق علیها هذا العنوان.

فإن قلت: إنّه لو کان آتیاً بها فی أول الوقت لما صدق علی ترکها فی آخره الفوت أیضاً فکیف ینسب الفوت الی ترک ما وجب علیه آخر الوقت!؟.

قلت: إنّ ما ذکر بحسب الدقة العقلیة و إن کان تامّاً؛ فإنّ أجزاء الوقت لیست موضوعات متعددة لوجوبات عدیدة، بل وجوب واحد متعلّق بالصلاة فی وقت موسّع، فالملحوظ فی صدق الفوت ترک الفعل فی مجموع الوقت المضروب له لا خصوص جزئه الأخیر، إلّا أنّه بحسب لمتفاهم العرفی لا یلاحظ فی هذا المقام إلّا الجزء الأخیر دون ما قبله من أجزاء الوقت الذی للمکلّف ترک الصلاة فیها بإذن من الشارع الأقدس، و لکن الأحوط الجمع بعد ملاحظة خبر موسی المتقدم بضمیمة ما ذکرناه فی وجه المختار احتیاطاً لا یترک کما لا یخفی وجهه.

[استحباب قضاء النوافل المرتّبة]

العاشرة: یستحب قضاء النوافل المرتّبة إجماعاً کما عن غیر واحد، و یشهد له جملة من النصوص.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۰۱

و لو فاتت بمرض استحب ان یتصدق عن کلّ رکعتین بمدّ، و ان لم یتمکن فعن کلّ یوم.

الباب السادس: فی صلاة الجماعة و هی واجبة فی الجمعة و العیدین بالشرائط،

و لو فاتت بمرض أو غیره و عجز عن قضائها استحب أن یتصدّق عن کل رکعتین بمدّ، و إن لم یتمکن فعن کل یوم کذا ذکره الأصحاب، و لیس فیما بأیدینا من النصوص ما یدل علی هذا الترتیب إلّا أنّه من المستبعد جدّاً أن لا یکون بذلک روایة، و یدل علی استحباب الصدقة بترتیب آخر خبر ابن سنان «۱» و العمل بالکلّ حسن.

الباب السادس: فی صلاة الجماعة

اشارة

و هی واجبة فی الجمعة و العیدین بالشرائط التی تقررت فی محلّها.

و یشهد له: - مضافاً الی عدم الخلاف فیه- جملة من النصوص، کصحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): فرض اللّه علی الناس من الجمعة الی الجمعة خمساً و ثلاثین صلاة منها: صلاة واحدة فرضها اللّه عز و جل فی جماعة و هی الجمعة «۲».

و صحیحه الآخر عنه (ع) من لم یصل مع الإمام فی جماعة یوم العید فلا صلاة له و لا قضاء علیه «۳». و نحوهما غیرهما، و قد تقدم الکلام فی ذلک مفصَّلًا فی الجزء الرابع من هذا الشرح.

و لا یجب الجماعة بالأصل لا شرعاً و لا شرطاً فی غیرهما إجماعاً.

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب اعداد الفرائض حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة العید حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۰۲

و مستحبّة فی الفرائض الباقیة.

و یشهد له: صحیح زرارة المتقدم آنفاً، و غیره من النصوص الواردة فی الجمعة.

و مستحبة فی الفرائض الباقیة کما هو المشهور و عن المصنف- ره- فی المنتهی، و الشهید فی الذکری علیه ظاهر الإجماع.

أقول: لا إشکال فی استحبابها فی الفرائض الحاضرة الیومیة، بل لعله من ضروریات الدین.

و یشهد به: النصوص الکثیرة الواردة فی مشروعیتها و فضیلتها، مضافاً الی النصوص الخاصة الواردة فی خصوص کل واحدة منها، و بالجملة استحباب الجماعة فی الیومیة الحاضرة ممّا لا شبهة فیه.

و کذلک لا ینبغی التوقف فی مشروعیتها فی الفوائت.

و یشهد له: - مضافاً الی استفادته من أدلّة القضاء الدّالة علی أنّ الصلاة إذا مضی وقتها و لم یؤت بها یجب الإتیان بها بما لها من الأجزاء و الشرائط و الأحکام الواجبة و المستحبة خارج الوقت، و أنّ الفرق بین الأداء و القضاء إنّما هو فی خصوص الإتیان فی الوقت و فی خارجه- إجماع المسلمین کما عن الذکری، و المستفیضة الواردة فی قضاء النبی (ص) و أصحابه صلاة الصبح جماعة «۱».

و بعض النصوص الواردة فی العدول من الحاضرة الی الفائتة الدال علی مشروعیة الجماعة فی الفائتة فیما إذا کان المأموم هو القاضی دون الإمام کخبر عبد الرحمن: و ان ذکرها مع إمام فی صلاة المغرب أتمّها برکعة، ثمّ صلی المغرب «۲».

و خبر إسحاق بن عمار عن الامام الصادق (ع) قال، قلت له: تقام الصلاة و قد صليت، فقال: صل و اجعلها لما فات «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۶۱ من أبواب المواقيت حديث ۶ و غيره من الأبواب.

(۲) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقيت حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۵۵ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۰۳

]...[

و كذلك لا كلام فی استحبابها فی صلاة الآيات و الأموات، للنصوص الخاصة الواردة فيهما المتقدمة فی الجزء الرابع من هذا الشرح.

لا دليل على مشروعيتها فی مطلق الفرائض

إنّما الكلام فی مشروعيتها فی مطلق الفرائض كالطواف و نحوه، و قد استدل لها بوجوه:.

الأول: النصوص الواردة فی باب الجماعة غير المختصة باليومية، لاحظ صحيح ابن سنان «الصلاة جماعة تفضل على صلاة الفذ بأربع و عشرين درجة» «۱» و خبر ابن أبی يعفور «لا صلاة لمن لا يصلی فی المسجد مع المسلمين إلّا من علّة» «۲» و نحوهما غيرهما.

و فيه أنّ تلك النصوص واردة فی مقام: بيان شیء آخر من الثواب المترتب على الجماعة المشروعة، و الذم على تاركها، و نحو ذلك فلا إطلاق لها من هذه الجهة.

الوجه الثانی: أنه لإفتاء المشهور بالاستحباب يدخل ذلك فی موضوع أخبار «من بلغ» و يثبت الاستحباب ببركة تلك النصوص.

و فيه: أن تلك الأخبار مختصة بما إذا تضمن استحباب الشیء رواية ضعيفة، و لا تشمل إفتاء الفقهاء به.

و أما ما أجاب به المحقق اليزدی- ره- بأن الجماعة فی الواجبات على تقدير مشروعيتها ليست من الامور المستحبة، بل هی مصداق للواجب، و أفضل الفردين منه، فلا يمكن اثبات مشروعيتها بالاحتمال، و الدليل الضعيف.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۰۴

]...[

فيرد عليه: أن الجماعة بنفسها عمل و هی غير الصلاة، نعم يترتب على الجماعة فی الصلاة أحكام و آثار ملحقة بالصلاة، فاذا دل الدليل الضعيف على استحبابها و ثبت ذلك بأخبار «من بلغ» الدالة على الاستحباب بالنحو الذی تكفله الدليل الضعيف، ترتب عليه أحكام الجماعة فالصحيح ما ذكرناه.

الوجه الثالث: صحيح زرارة و الفضيل، قلنا له: الصلاة فی جماعة فريضة هی؟ فقال (ع): الصلاة فريضة و ليس الاجتماع بمفروض فی الصلوات كلها، و لكنها سنة، من تركه رغبة عنها و عن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلاة له «۱».

و أورد عليه بإيرادات:

أحدها: أن السؤال فيه ظاهر فی أن المشروعية كانت مفروغاً عنها و إنّما السؤال عن كونها فريضة فلا يكون الجواب وارداً، لبيان

المشروعیة؛ کی یتمسک بإطلاقه.

و فیه: أنّ السؤال لیس ظاهراً فی ذلک؛ إذ لیس إلا متضمناً للسؤال عن کونها فریضة، و لعله لم تکن المشروعیة مفروغاً عنها عندهما، فتأمّل.

و علی أی تقدیر لو کان الجواب وارداً لبیان نفی کونها فریضة لما کان وجه لقوله (ع) بعد نفی الوجوب: و لکنّها سنة فهذه الجملة إمّا أن تکون قرینةً علی أنّ السؤال کان عن المشروعیة أیضاً، أو تکون تفضلًا محضاً، و علی کل حال واردة لبیان الاستحباب، فلا مانع من التمسک باطلاقه.

اللهم إلّا أن یقال: إنّه (ع) لما بین عدم کونها فریضة أراد ان یبین أنها من المستحبات الأکیدة، کی لا یترکها السائل.

ثانیها: ما نسب الی المحقق النائینی- ره- و هو أن ظاهر قوله (ع): و لیس

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

]...[

الاجتماع بمفروض فی الصلوات کلها. کونه علی نحو سلب العموم علی النحو العام المجموعی بمعنی أن یکون سلب الفرض عن الجماعة بالنسبة الی مجموع الفرائض بحیث لا ینافیه ثبوت الفرض فی الجمعة و العیدین، و هکذا الکلام فی قوله (ع): و لکنها سنة. لأنّ الظاهر اثبات السنة فیما نفی عنه الفرض، فاذا لم یکن الفرض منفیاً عن جمیع الفرائض لم تکن السنة ثابتة فی جمیعها.

و فیه: أوّلًا: أنّه لا وجه لدعوی ظهور الجملة الاولی فی کونها علی نحو سلب العموم؛ إذ ذلک یتم فیما إذا کان النفی وارداً علی العموم، و کان العموم منفیاً، کما فی قول القائل: ما کل ما یتمنی المرء یدرکه؛ و أمّا اذا کان المنفی شیئاً آخر کما فی المقام فإنّ المنفی هو کونها فریضة، فلا فرق بینه و بین إثبات ذلک الشیء فی تلک الموارد فکما أنّه فی مورد الأثبات یحمل علی کونه علی النحو العام الاستغراقی ما لم یثبت خلافه، فکذلک فی مورد النفی، و بالجملة لم یظهر لی الفرق بین إثبات شیء علی العام و بین نفیه عنه؛ کی یحمل الأول علی العالم الاستغراقی، و الثانی علی المجموعی.

و ثانیاً: أنّه لو تم ذلک فی الجملة الاولی لم یتم فی الثانیة؛ إذ لازم کونها علی النحو العام المجموعی کون استحباب الجماعة فی جمیع الصلوات التی شرّعت الجماعة فیها حکماً واحداً له امتثال واحد، و مخالفة واحدة، و هذا ممّا یقطع بخلافه، فلا مناص عن حمله علی العام الاستغراقی.

الایراد الثالث: أنّ قوله (ع) الصلاة فریضة. لم یرد منه مطلق الصلوات و إلّا لزم تخصیص الأکثر، مضافاً الی أنّ ذلک خلاف ظاهره، بل المراد الصلوات الیومیة للانصراف، و لا أقلّ من اجماله، و هذا هو المتیقن منه.

و علیه فقوله (ع): و لکنها سنّة إنّما یدل علی استحباب الجماعة فی الصلوات الیومیة لا فی کل صلاة واجبة، و هو متین.

فتحصل أنّه لا دلیل علی مشروعیة الجماعة فی غیر الفرائض الیومیة إلّا

]...[

الآیات و صلاة الأموات.

و أمّا فی مثل صلاة الطواف التی لم یرد نص خاص فی مشروعیة الجماعة فیها فلا بد من الرجوع الی الأصل و هو أصالة عدم

مشروعیة الجماعة.

و به یظهر حال النافلة المنذورة، مع أن مقتضی النصوص المتضمّنة عدم مشروعیة الجماعة فی النافلة الظاهرة فی إرادة النافلة بالأصل- و إن عرضها وصف الوجوب؛ لانطباق عنوان آخر علیها- عدم مشروعیتها فیها.

و أمّا رکعات الاحتیاط، فعلی القول بانّها من الواجبات المستقلة وجبت لأجل احتمال نقص الصلاة التی وقع الشک فیها، و جابرة لنقصها، أو متوسطة بین الجزئیة و الاستقلال لا تشرع الجماعة فیها؛ لما تقدّم من عدم الدلیل علی مشروعیتها فی غیر الخمس الیومیة.

و أما علی القول بانّها بأنفسها أجزاء من الصلاة علی تقدیر النقص فان لم یکن مقتدیاً فی أصل صلاته لا إشکال فی عدم ثبوت مشروعیة الجماعة فیها حینئذٍ؛ فانّه لو اقتدی بها و کانت فی الواقع جزءاً لزم تحقق الائتمام فی أثناء الصلاة و هو لا یجوز.

و إن کان مقتدیاً فی أصل صلاته فامّا أن یختلف الإمام و المأموم فی الشک أو یتفقان فیه، فان اختلفا فیه، فان لم یمکن إبقاء القدوة الی آخر الصلاة کما إذا شک المأموم بین الاثنین و الثلاث و الإمام شک بین الأربع و الخمس، فحکمه حکم سابقه لزوال القدوة.

و إن أمکن ذلک کما إذا شک الإمام بین الاثنین و الأربع و المأموم شکّ بین الثلاث و الأربع فإنّهما یبنیان علی الأربع، ثمّ یأتی کلّ منهما بما هو وظیفته، فالأظهر عدم جواز الائتمام؛ لقطع المأموم بأن الوظیفة الواقعیة لیست رکعتین من قیام، و بعبارة اخری: هو قاطع بعدم النقص رکعتین و معه لیس له الاقتداء به.

و أمّا ان اتّفقا فی الشک کما اذا شکّا بین الثلث و الأربع فیمکن أن یقال بجواز

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۰۷

]...[

الاقتداء علی هذا المبنی، فإنّه لو کانت صلاتهما ناقصة کان المأموم مقتدیاً فیما هو جزء من صلاته بما هو من أجزاء صلاة الإمام، و تکون هذه القدوة من أول الصلاة، و إلّا فتقعان معاً زائدتین.

و لکن مضافاً الی ضعف المبنی یلزم من ذلک فسادها علی تقدیر الزیادة؛ لعدم مشروعیة الجماعة فی النافلة، مع أنّ ظاهر النصوص أنّ الوظیفة هو الإتیان بما یقع جزءاً علی تقدیر النقص، و نافلة علی تقدیر الکمال لا زائداً فتحصل أنّ الأظهر عدم مشروعیة الجماعة فیها.

الجماعة الواجبة بالعرض

اشارة

تنبیه:

تجب الجماعة بالعرض فی موارد. هکذا قیل.

الأول: ما لو لم یحسن القراءة

. و فی العروة: أنه إن ضاق الوقت عن تعلّم القراءة مع قدرته علیه یجب الائتمام، و إمّا إذا کان عاجزاً فلا یجب علیه حضور الجماعة.

و عن الجواهر التفصیل بین ما إذا کان ترک التعلم عن تقصیر فیجب الائتمام، و بین ما اذا کان للعجز عنه أو لعدم من یتعلم منه الی آخر الوقت فلا یجب.

و قیل لا یجب مطلقاً.

أقول: لعلّ ما ذهب الیه صاحب الجواهر- ره- أقوی، و ذلک لأنه فی موارد ترک التعلم لاعن تقصیر یسقط وجوب القراءة التامة للعجز عنها، و تکون القراءة الملحونة اذا تمکّن منها، و الناقصة إذا لم یقدر إلا علی بعضها و قراءة شیء من القرآن إذا لم یقدر إلا علیه، و الذکر مع عدم القدرة علیه أیضاً، علی تفصیل تقدّم فی مبحث

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۰۸

]...[

القراءة ابدالًا عن القراءة الکاملة بمقتضی الروایات المتقدمة فی تلک المسألة، و مقتضی إطلاقها ذلک حتی مع التمکّن من الائتمام.

فان قلت: إن الائتمام أحد فردی الواجب الأولی فیجب تعییناً عند عدم التمکن من الفرد الآخر الذی هو طرف التخییر، و لا ینتهی الأمر مع التمکن الی المراتب الناقصة.

قلت: إنّه إن قلنا بأن الائتمام مسقط لوجوب القراءة المعتبرة فی الصلاة- کما لعلّه الظاهر من الأدلّة- لا وجه لتعیّنه بعد فرض سقوط الأمر بالقراءة التامة، و بدلیة شیء آخر منها کما هو واضح.

و ان قلنا بأنه بدل فمقتضی إطلاق أدلّة البدلیة الشامل لصورة التمکن من الائتمام: أن کلّ مرتبة من مراتب القراءة طرف للتخییر بینها و بین الائتمام، فالقادر مخیَّر بین القراءة التامة و الائتمام، و العاجز مخیّر بین الناقصة و الائتمام، و هکذا.

و بهذا البیان یظهر عدم تمامیة ما قیل علی القول بالبدلیة من أنّ الائتمام بدل اختیاری، و المراتب الناقصة أبدال اضطراریة، لا ینتقل الی الاضطراری مع التمکن من الاختیاری.

فإنّه یرد علیه: أنّ مقتضی إطلاق الأدلّة بدلیتها عنها حتی مع التمکّن من الائتمام، و لازم ذلک کون تلک المراتب بالنسبة الی العاجزین بمنزلة التامة فی حق القادر، فکما أنّه مخیّر بین القراءة و الائتمام کذلک هؤلاء.

و أما فی موارد ترک التعلّم عن تقصیر، فإن قلنا بانصراف تلک النصوص الی صورة عدم التقصیر فلا کلام و أمّا إن قلنا بإطلاقها فحیث لا کلام فی وجوب التعلّم و استحقاق العقاب بترکه و ان امتنعت فی ظرفها؛ لأنّ الامتناع بالاختیار لا ینافی الاختیار عقاباً و إن کان ینافیه خطاباً، و من البدیهی انّه لو ائتمّ لما استحق العقاب،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۰۹

]...[

فانّ ترک القراءة بترک التعلم یوجب العقاب علی تقدیر ترک الائتمام و إلّا فلم یترک واجباً فعلیاً؛ کی یستحق العقاب، فتدبر، فیجب الائتمام عقلًا فراراً من استحقاق العقاب.

[الثانی] الجماعة المنذورة

الثانی: ما إذا نذر الإتیان بالصلاة جماعة، فانها تجب حینئذ.

ثمّ إنه لو خالف و صلّی فرادی هل تصح صلاته أم لا وجهان.

و استدلّ للثانی بأنّ الأمر بالجماعة یقتضی النهی عن الفرادی، و لا أقل من عدم الأمر بها لأنهما ضدان، و النهی عن العبادة موجب لفسادها.

و بأنّ مفاد قول الناذر: للّه علیّ أن أفعل کذا. جعل حق وضعی له تعالی، و مقتضی أدلّة نفوذ النذر ثبوت ذلک فیکون الفعل المنذور للّه تعالی، و مقتضی ما دلّ علی سلطنة کل أحد علی أمواله و حقوقه قصور سلطنة الناذر عن کلّ ما ینافی المنذور، فاذا لم یکن للناذر سلطنة علی الصلاة فرادی؛ لمنافاتها للصلاة جماعة کانت هی محرمة و باطلة.

و بأن نذر الصلاة جماعة مرجعه الی تعیین ما فی الذمة فی صلاة الجماعة، و عدم الاتیان بفرد منه إلّا الصلاة جماعة، و علیه فیحرم الصلاة فرادی لکونها تفویتاً للمنذور الذی هو متعلق حقّ اللّه سبحانه، فیشملها ما دلّ علی حرمة التصرف فی مال الغیر و حقّه بلا إذن من صاحبه.

و فی الکلّ نظر، أمّا الأول؛ فلما حقق فی محله من أنّ الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضدّه، و أنّه یمکن تصویر تعلق الأمر به أیضاً بنحو الترتّب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۱۰

]...[

و أما الأخیران؛ فلأنّه لیس مفاد صیغة النذر تملیک شیء للّه و لا إثبات حق وضعی له، بل لیس مفادها سوی الالتزام بالمنذور، و علی ذلک فلا مورد لهذین الوجهین أصلًا.

مضافاً الی عدم تمامیة الأول منهما حتی علی ذلک المسلک؛ فإنّ ما دل علی سلطنة الناس علی أموالهم و حقوقهم إنّما یدل علی عدم سلطنة الغیر علیها لا علی عدم سلطنته علی کل ما ینافیها، فتحصل أنّ الأظهر أنه لو خالف وصلی فرادی صحت صلاته، و وجبت حینئذٍ الکفارة ان کان متعمداً.

الثالث: ما اذا کان ترک الوسواس موقوفاً علیها

، ذکره فی العروة.

أقول: إن کان الوسواس موجباً لبطلان الصلاة تم ما ذکره و الا فیرد علیه: أنّه لا دلیل علی ذلک، و لا علی حرمة الوسواس؛ کی تجب الجماعة فراراً عن ذلک.

الرابع: ما اذا ضاق الوقت عن ادراک الرکعة إلّا بالجماعة

، و الوجه فی وجوبها: ما دلّ علی وجوب إیقاع الصلاة فی الوقت بضمیمة قاعدة «من أدرک».

الخامس ما اذا أمر أحد الوالدین بها

. أقول: إنّه فی الموارد التی یکون ترک الاطاعة ایذاءً لهما و عقوقاً تجب الاطاعة للآیة الشریفة الدالة علی حرمة إیذائهما بالمفهوم فَلا تَقُلْ لَهُمٰا أُفٍّ «۱» فتأمل، و للنصوص الکثیرة المتضمنة أنّ العقوق من الکبائر «۲»، و فی غیر ذلک لا دلیل علی وجوب الاطاعة.

و الاستدلال له بقوله تعالی: وَ قَضیٰ رَبُّکَ أَلّٰا تَعْبُدُوا إِلّٰا إِیّٰاهُ وَ بِالْوٰالِدَیْنِ

---

(۱) الاسراء آیة ۲۴.

(۲) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس و ما یناسبه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۱۱

]...[

إِحْساناً «۱» بدعوی أنّ إطاعتهما إحسان غیر تام؛ إذ لا یجب کل ما یعد إحساناً قطعاً سیما و قد فسرت الآیة الشریفة فی حسن أبی ولاد بان یحسن صحبتهما و ان یکلفهما أن یسألاه شیئاً ممّا یحتاجون الیه و إن کانا مستغنیین «۲» و لا یمکن الالتزام بوجوب ذلک.

کما انّ الاستدلال له بخبر محمد بن مروان عن الامام الصادق (ع) فی الوالدین: و إن أمراک أن تخرج من أهلک و مالک فافعل فانّ ذلک من الایمان «۳» فی غیر محله؛ إذ لا یجب الاطاعة فی مورد الخبر یقیناً، فلا بد من حمله علی الاستحباب، و یؤیده بل یشهد له التعلیل المذکور فیه، و قد استدلّ له بوجوه اخر ضعیفة جدّاً، فالأظهر عدم وجوبها فی غیر ذینک الموردین.

ثمّ إنّ الجماعة الواجبة فی هذه الموارد إنّما یکون وجوبها شرعیاً لا شرطیاً، فتصح الصلاة فرادی بناءً علی عدم اقتضاء الأمر بالشیء للنهی عن ضده.

الجماعة لا تشرع فی النافلة

اشارة

و لا تشرع الجماعة فی شیء من النوافل إلّا ما استثنی ممّا سیأتی التعرض له، و عن المنتهی و الذکری و کنز العرفان دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له: - مضافاً الی أصالة عدم المشروعیة لما تقدم من عدم الدلیل علی مشروعیة الجماعة فی الصلوات مطلقاً، و أنّ الأصل هو العدم- أنّه یستفاد العموم من بعض ما ورد فی المنع عن الجماعة فی نافلة شهر رمضان، کقول الامام علی (ع) فی خبر

---

(۱) الإسراء الآیة ۲۵.

(۲) اصول الکافی ج ۲ باب البر بالوالدین من أبواب کتاب الایمان و الکفر حدیث ۱- ۲.

(۳) اصول الکافی ج ۲ باب البر بالوالدین من أبواب کتاب الایمان و الکفر حدیث ۱- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۱۲

]...[

سلیم بن قیس: و انی أعلمتهم بان اجتماعهم فی النوافل بدعة «۱». فان دعوی کون اللام للعهد و الاشارة الی ما فی صدر الخبر المختص بنوافل شهر رمضان و إن کانت لیست بعیدة، إلّا أنّه من جهة ظهور اللام فی نفسها فی کونها للجنس- و تقدم فرد من أفراد الطبیعة لا ینافی مع إرادة الجنس منها کی یکون قرینةً للتصرف فی ظهورها- یحمل علی إرادة الجنس منها.

و أما ما عن التنقیح مرسلًا عن علی (ع) أنّه قال: لا جماعة فی نافلة. الذی استدل به لهذا القول، فمن المحتمل قویاً کونه هو الخبر المتقدم الذی استفدنا العموم منه، فلیس خبراً آخر، و یکون هو مؤیداً لتمامیة الاستفادة المزبورة.

و خبر محمد بن سلیمان عن الامام الرضا (ع) عن النبی (ص) أنّه قال: إنّ هذه الصلاة- أی نافلة شهر رمضان- نافلة و لن تجتمع للنافلة- الی أن قال- و اعلموا أنه لا جماعة فی نافلة «۲».

و مورد الاستدلال به جملتان:.

الاولی: قوله: و لن تجتمع. الی آخره، فان الظاهر منه کونه من قبیل کبری کلیة لقوله: هذه الصلاة نافلة.

الثانیة: قوله: لا جماعة فی نافلة.

و یشهد له أیضاً الخبر المعتبر المحکی عن الفضل بن شاذان عن الامام الرضا (ع) فی کتابه الی المأمون «لا یجوز أن یصلی تطوع فی جماعة لأن ذلک بدعة و کلّ بدعة ضلالة و کل ضلالة فی النار» «۳» و نحوه خبر الأعمش «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب نافلة شهر رمضان حدیث ۴ من کتاب الصلاة.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب نافلة شهر رمضان حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من أبواب نافلة شهر رمضان حدیث ۵- ۶.

(۴) الوسائل باب ۲۰ من أبواب نافلة شهر رمضان حدیث ۵- ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۱۳

]...[

و عن المدارک و الذخیرة المیل الی الجواز.

و استدلّ له بصحیح هشام عن الصادق (ع) عن المرأة تؤمّ النساء، قال: تؤمهن فی النافلة، و أمّا المکتوبة فلا «۱».

و نحوه صحیحا الحلبی و سلیمان بن خالد «۲»، و صحیح عبد الرحمن عن أبی عبد اللّه علیه السلام «صلّ بأهلک فی رمضان الفریضة و النافلة فإنّی أفعله» «۳».

و لکن یرد علیها: أنّها معارضة بالنصوص المتقدمة لا سیما النصوص «۴» الواردة فی نافلة شهر رمضان التی هی متعددة، و فیها الصحاح، و یکون التعارض علی وجه لا یمکن الجمع بینهما کما لا یخفی، فلا بد من الرجوع الی المرجّحات و هی مع نصوص المنع؛ لکونها أشهر و مخالفة للعامة، فالأظهر عدم مشروعیة الجماعة فی النافلة.

هذا فی النافلة بالأصل، و أمّا النافلة بالعرض کالصلاة المعادة جماعة، و المتبرع بها عن الغیر، و المأتی بها من جهة الاحتیاط الاستحبابی فلا بأس بالجماعة فیها.

أمّا الاولی؛ فللنصوص الخاصة الواردة فیها.

و أمّا الثانیة؛ فلأنّ دلیل التبرع إنّما یدل علی استحباب الإتیان بما فی ذمة المیت بما لها من الأجزاء و الشرائط و الموانع و الأحکام، أ لا تری أنّه لا یتوقف أحد فی اعتبار جمیع ما هو معتبر فیها فی المتبرع بها، مع أنّه لا إطلاق لدلیل کل واحد من تلک الامور، و لیس ذلک إلّا من جهة ما ذکرناه، و علیه فکما تکون الجماعة مشروعة فی صلاة المیت نفسها کذلک تکون مشروعة فی المتبرّع بها.

و أمّا الثالث: فلأنّها لیست صلاة اخری غیر الصلاة الیومیة، بل المحرک إنّما

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب نافلة شهر رمضان حدیث ۱- ۹- ۱۲.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من أبواب نافلة شهر رمضان حدیث ۱- ۹- ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱ ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من أبواب نافلة شهر رمضان.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۱۴

و العیدین مع اختلال الشرائط و الاستسقاء

هو الأمر الوجوبی المحتمل تعلقه بها بما لها من الکیفیة و لو جماعة.

[الموارد المستثناة]

اشارة

و قد استثنی من الکلیة المزبورة موارد:

منها:

صلاة العیدین مع اختلال الشرائط

و قد تقدم الکلام فیها فی الجزء الرابع من هذا الشرح، و عرفت أنّ الأظهر عدم مشروعیة الجماعة فیها.

و منها:

صلاة الاستسقاء

و قد مرّ الکلام فیها فی ذلک الجزء.

الجماعة فی صلاة الغدیر و منها:

صلاة الغدیر

، فعن المشهور جواز القدوة فیها، بل عن أبی الصلاح أنّ ذلک من وکید السنن.

و استدل له بمرسل أبی الصلاح «۱»، و ما عن المقنعة من حکایة أنّ النبی (ص) قبل نصب علی (ع) بالخلافة صلّی رکعتین بالجماعة.

و احتمال کونها صلاة الظهر. مندفع بأنّ النصب کان قبل الزوال علی ما فی بعض النصوص.

و هذان الخبران و إن کان لا یثبت بهما المشروعیة فی أنفسهما إلّا أنه وقع الکلام فی إثباتها بهما بضمیمة دلیل التسامح «۲».

فعن الجواهر و المحقق النائینی و بتبعهما بعض المعاصرین العدم.

و ذهب المحقق الهمدانی- ره- الی إثباتها بهما بواسطة دلیل التسامح.

و قد استدل علی الأول بوجوه:

---

(۱) الکافی ص ۱۶۰ الطبع الحدیث، و الاشارة من الجوامع الفقهیة ص ۸۲.

(۲) المقنعة ص ۳۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۱۵

]...[

الاول أنّ أخبار «۱» «من بلغ» إنّما تدلّ على ترتب الثواب على مجرد الانقياد، فلا طريق لإثبات المشروعية.

و فيه: ما حقّقناه فی حاشيتنا على الكفاية من دلالتها على استحباب العمل الذی بلغ عليه الثواب.

الثانی: أنّ أخبار «من بلغ» إنّما تجری حيث لا دليل على نفی المشروعية، و فی المقام دلّت النصوص و الأصل على عدمها.

و فيه: أنّه بعد ثبوت استحبابها بأخبار «من بلغ» تخرج عن موضوع تلك الأدلة، و ينتفی موضوع عدم المشروعية.

و بعبارة اخرى أنّ الفعل المشرع به لا يكون حراماً ذاتاً، و انّما المحرم هو التشريع المرتفع ببركة أخبار «من بلغ» و لو لا ذلك لما أمكن إثبات استحباب شیء ممّا ورد الدليل على استحبابه التعبدی بها.

الثالث: ما نسب الى المحقق النائينی- ره- و هو أنّ الأدلّة إنّما تدل على ان الجماعة فی النافلة بدعة، و البدعة عبارة عن فعل ما أراد الشارع عدمه، و هی من المحرمات الذاتية كشرب الخمر، و معلوم أنّ أخبار «من بلغ» لا تصلح لإثبات مشروعية ما دل الدليل و لو بعمومه أو إطلاقه على حرمته ذاتاً.

و فيه: أنّ ما ذكر من عدم دلالة الأخبار على استحباب ما ثبت حرمته بالدليل و إن كان لا يبعد لظهور أخبار «من بلغ» فيما إذا كان المورد ممّا بلغ عليه الثواب فقط، و لا تشمل ما إذا ثبت العقاب عليه بدليل معتبر، إلّا أنّ ما ذكره من أن الفعل الذی يبدع به حرام ذاتاً محلّ إشكال و منع؛ فانّ البدعة كالتشريع.

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب مقدمة العبادات.

]...[

و لعل الفرق بينهما استعمال البدعة فيما جعل فی الدين فی زمرة الأحكام مع عدم كونه منها، و هذا بخلاف التشريع فإنّه عبارة عن عقد القلب و البناء على كون شیء من الدين و الجری على وفقه عملًا مع عدم كونه كذلك.

و بالجملة، لا دليل على حرمة البدعة أی الفعل الّذی يبدع به ذاتاً كی تصير الجماعة فی النافلة محرمة ذاتاً، فلا تكون مورداً لأخبار «من بلغ».

الرابع: أنّ أحكام الجماعة إنّما تكون مترتبة على الجماعة المستحبة ذاتاً، و لا تكون مترتبة على ما ثبت استحبابها عرضاً لعنوان البلوغ الذی هو عنوان ثانوی.

و فيه: أنّ الأخبار إنّما تدل على ثبوت الاستحباب بالنحو الذی يدل عليه الخبر الضعيف، مثلًا لو دل الخبر الضعيف على استحباب الاستعاذة قبل القراءة، فببركة أخبار «من بلغ» يثبت جزئيتها الاستحبابية لا الاستحباب الاستقلالی، و فی المقام بما أنّ المرسل يدلّ على ثبوت مشروعية الجماعة بالنحو الذی تكون مشروعةً فی سائر الموارد تثبت ذلك ببركة أخبار «من بلغ» لا شیء آخر.

فتحصل ممّا ذكرناه أنّ الأظهر مشروعية الجماعة فی صلاة الغدير، فتدبر فی أطراف ما ذكرناه.

ضابط ما يصح الايتمام فيه من الصلوات و ما لا يصح

تنبيه: فی بيان ضابط ما يصح الائتمام فيه من الصلوات و ما لا يصح.

فاعلم أنّ المشهور بين الأصحاب صحته فی كل من الصلوات اليومية بمن يصلی الاخرى أيةً منها كانت و إن اختلف الفرضان عدداً كالقصر و الاتمام، و نوعاً

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۱۷

]...[

کالظهر و العصر، و صنفاً کالأداء و القضاء، و کیفیة کالجهر و الاخفات، بل لم ینقل الخلاف فی شیء من ذلک إلّا ما حکی عن والد الصدوق من منع اقتداء المسافر بالحاضر و عکسه، و عن الصدوق من منع الاقتداء فی العصر بظهر الإمام إلّا أن یتوهّمها العصر و لم یثبت ما نسب الیهما، و عن المنتهی و التذکرة و غیرهما دعوی الإجماع علی ذلک.

و یشهد له: إطلاق قوله (ع) فی حسن زرارة و الفضیل أو صحیحهما المتقدم: و لیس الاجتماع بمفروض فی الصلوات کلّها و لکنه سنّة.

و دعوی أنّ عمومه إنّما هو بالنسبة الی أنواع الفرائض دون أحوالها؛ اذ لیس له إطلاق أحوالی فلا ینافیه اشتراط صحة الجماعة فی کلّ فریضة بوقوع الائتمام بمثله لا بما یخالفه. مندفعة بأنّه بعد فرض تسلیم کونه فی مقام البیان و عدم کونه فی مقام بیان حکم آخر، و لذا یسلم المدّعی عمومه بالنسبة الی أنواع الفرائض، لا وجه لدعوی عدم ثبوت الإطلاق الأحوالی له.

و یشهد له أیضاً: خبر عبد الرحمن البصری عن الامام الصادق (ع) فیمن نسی صلاة حتی دخل وقت صلاة اخری، قال (ع): و إن ذکرها مع إمام فی صلاة المغرب أتمّها برکعة ثمّ صلی المغرب. الخبر «۱» فإنّه یدلّ علی جواز القدوة بعد التذکر، مع أنّ صلاة المأموم حینئذٍ غیر صلاة الإمام نوعاً و صنفاً و کیفیةً، بل و ربّما عدداً کما لا یخفی.

و یشهد له أیضاً فیما اذا اختلفا فی القصر و الاتمام، و فی النوع صحیح ابن مسلم فی المسافر، قال (ع): و إن صلّی معهم الظهر فلیجعل الأولتین الظهر و الأخیرتین

---

(۱) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقیت حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۱۸

]...[

العصر «۱» فإنّه یدلّ علی جواز اقتداء المسافر صلاة عصره بصلاة ظهر الإمام الحاضر.

و نحوه موثّق الفضل «۲» و هو متضمن لجواز اقتداء الحاضر بالمسافر أیضاً کما سیمرّ علیک.

و یشهد له أیضاً فیما اذا اختلفا صنفاً: خبر إسحاق قلت لأبی عبد اللّه (ع): تقام الصلاة و قد صلیت، فقال (ع): صلّ و اجعلها لما فات «۳».

و فی بعض فروض الاختلاف و إن لم یرد نص خاص إلّا أنّه فی المطلقات، و فی النصوص الخاصة الواردة فی الموارد المخصوصة بضمیمة إلغاء الخصوصیة، لا سیما مع السیرة القطعیة، و ذهاب المشهور الی صحة الجماعة فی جمیع الفروض کفایة، فالحکم فی جمیع فروض الاختلاف فی الیومیة خالٍ عن الإشکال.

و أما ما حکی عن والد الصدوق من المنع عن اقتداء المسافر بالحاضر و عکسه فقد استدلّ له بموثّق الفضل بن عبد الملک عن الامام الصادق (ع): لا یؤم الحضری المسافر و لا المسافر الحضری فإن ابتلی بشیء من ذلک فأمّ قوماً حضریین فاذا أتم الرکعتین سلّم ثمّ أخذ بید بعضهم فقدمهم و أمهم، و إذا صلی المسافر خلف قوم حضور فلیتم صلاته رکعتین و یسلّم، و إن صلی معهم الظهر فلیجعل الأولتین الظهر و الأخیرتین العصر «۴».

و خبر أبی بصیر: لا یصلی المسافر مع المقیم فان صلی فلینصرف فی الرکعتین «۵».

أقول یرد علیهما: أن النهی فیهما محمول علی الکراهة بقرینة ما فی ذیلهما من

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱- ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۵۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۱۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۱۹

]...[

التصریح بالجواز و بیان الوظیفة فی صورة الاقتداء.

مضافاً: الی أنّ بعض الصحاح المتقدمة وارد فی هذا المورد، و یدل علی الجواز کصحیح ابن مسلم.

و أمّا ما عن الصدوق من المنع عن الاقتداء فی العصر بظهر الإمام الّا أن یتوهمها العصر ثمّ یعلم انّها کانت الظهر، فقد استدل له فی محکی الذکری بأنّ العصر لا تصح إلا بعد الظهر، فاذا صلّاها خلف من یصلی الظهر فکأنّه قد صلی العصر مع الظهر مع أنّها بعدها، ثمّ قال: إنه خیال ضعیف؛ لأن عصر المصلی مترتبة علی ظهر نفسه لا علی ظهر إمامه.

أقول: یرد علیه- مضافاً الی ذلک- أنّه لا یعتنی بمثل هذه الوجوه الاعتباریة فی إثبات الحکم الشرعی، لا سیما و قد ورد النص علی جواز القدوة فی هذا المورد، کصحیحی ابن مسلم و حمّاد المتقدّمین، و لیس نظر الصدوق علی فرض الافتاء بذلک الی هذا الوجه قطعاً.

و ربما یستدل له بصحیح علی بن جعفر عن أخیه (ع) عن إمام کان فی الظهر فقامت امرأة بحیاله تصلی معه و هی تحسب أنها العصر هل یفسد ذلک علی القوم و ما حال المرأة فی صلاتها معهم و قد کانت صلت الظهر؟ قال (ع): لا یفسد ذلک علی القوم، و یعید المرأة صلاتها «۱».

و بخبر سلیم قال سألته عن الرجل یکون مؤذن قوم و إمامهم یکون فی طریق مکة أو غیر ذلک فیصلی بهم العصر فی وقتها فیدخل الرجل الذی لا یعرف فیری أنّها الاولی أ فتجزیه أنّها العصر؟ قال: لا «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۵۳ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵۳ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۲۰

]...[

و بمرسل الکلینی فی حدیث: فان علم أنّهم فی صلاة العصر و لم یکن صلی الاولی فلا یدخل معهم «۱».

و فی الجمیع نظر، أمّا الأولان فلأنهما مخالفان لما نقل عن الصدوق من الحکم بالصحة لو توهم أنها العصر، فیصح أن یقال: إنه لم یُفت أحد من الفقهاء بمضمونهما.

مع أنهما معارضان للنصوص الخاصة المتقدمة الدالة علی الجواز المعمول بها بین الأصحاب و المعتبرة فی أنفسها، و موافقان لمذهب

العامة.

و علیه فإمّا أن یطرحان، أو یحملان علی خلاف ظاهرهما، فیحمل الأول علی ما حمله علیه صاحب الوسائل، قال: یمکن أن یکون المانع هنا محاذاتها للرجال أو تقدمها علیهم أو غیر ذلک، و یحمل الثانی علی إرادة أنها لا تجزیه عن العصر بمجرد نیة الامام، مع أنّ الحکم بالإعادة فی الأول یحتمل فی نفسه أن یکون من جهة عدم تأخرها عن الإمام، فلا ظهور له فی المقام.

و أما الثالث؛ فهو ضعیف السند، غیر معمول به، معارض بما هو أصح منه و أشهر، فیحمل علی إرادة عدم الدخول معهم بنیة العصر، هذا کله فیما إذا کانت الصلاتان فریضتین.

و کذلک یجوز الاقتداء اذا کانت صلاة الإمام فریضة فعلیة، و صلاة الماموم نافلة بالعرض، کإعادة الفریضة ندباً احتیاطاً أداء أو قضاءً، أو لإدراک فضیلة الجماعة، أو تبرعاً عن المیت کما تقدم تفصیل ذلک کله، و بما ذکرناه هناک یظهر حکم عکس هذه الصورة، و حکم اقتداء المتنفل بالمتنفل.

نعم فی خصوص إعادة الصلاة احتیاطاً، لا یجوز الاقتداء فی الصورتین الأخیرتین؛ لعدم إحراز کون الإمام مصلیاً، إلّا اذا کان احتیاطهما من جهة واحدة کما

---

(۱) الوسائل باب ۵۳ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

و تنعقد باثنین فصاعداً

لا یخفی.

و ان کانت الصلاتان مختلفی النوع و النظم، کالیومیة و الآیات فلا یجوز الاقتداء فی شیء منهما بالاخری؛ لعدم الدلیل علی مشروعیة الجماعة فی هذا المورد؛ فانّ الدلیل إنما دل علی جواز الاقتداء فی صورة الاتحاد نظماً، کالیومیة بالیومیة، و الآیات بالآیات و إما فی غیر ذلک فلا دلیل علیه، و الأصل یقتضی العدم.

و أمّا اذا کانتا مختلفی النوع، متحدی النظم کالیومیة و الطواف، فحیث عرفت عدم مشروعیة الجماعة فی الطواف، مضافاً الی عدم الإطلاق لدلیل شرعیة الجماعة بحیث یشمل موارد الاختلاف بهذا النحو، فالأظهر عدم الجواز.

فیما تنعقد به الجماعة

و تنعقد الجماعة فی غیر الجمعة و العیدین باثنین فصاعداً أحدهما الإمام، و الآخر المأموم بلا خلاف فیه، بل عن جماعة دعوی الإجماع علیه.

و یشهد له: نصوص کثیرة کصحیح زرارة أو حسنه عن أبی عبد اللّه (ع) قال، فقلت: الرجلان یکونان جماعة، فقال: «نعم و یقوم الرجل عن یمین المرأة» «۱».

و صحیح محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) «الرجلان یؤم أحدهما صاحبه» «۲» و نحوهما غیرهما.

و لا فرق فی الاثنین الذین ینعقد بهما الجماعة بین کونهما رجلین، أو امرأتین، أو کون الامام رجلًا و الماموم امرأة، بلا خلاف و لا إشکال فی الرجلین و الرجل و المرأة؛

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۲۲

]...[

لورود النص فی الموردین.

أما فی المورد الأول فما تقدم.

و أما فی المورد الثانی فخبر الصیقل عن الامام الصادق (ع) قال: سألته کم أقل ما تکون الجماعة؟ قال: «رجل و امرأة» «۱».

إنّما الاشکال فی المورد الثالث فانّه قد یتوهم أنّ مقتضی خبر الصیقل عدم الانعقاد بامرأتین.

و لکنه یمکن دفعه بأنه یدلّ علی مشروعیتها فی هذا المورد إطلاقات الجماعة و النصوص المتقدمة بعد الغاء الخصوصیة لو ثبت جواز کونها إماماً، و سیأتی تنقیح المسألة فیما سیأتی.

و أمّا خبر الصیقل- فمضافاً الی احتمال کونه کسائر النصوص التی استدل بها علی عدم جواز إمامة المرأة المحمولة علی غیر ظاهرها کما سیأتی- أنّه یمکن أن یکون العدول عن ذکر الامرأتین فی أقل ما تنعقد به الجماعة هو قلّة وجود هذا الفرد، فتدبر فلا إشکال فی الحکم من هذه الجهة.

و لا فرق أیضاً بین أن یکونا بالغین، أو یکون المأموم صبیاً ممیزاً.

و یشهد للثانی: النصوص الواردة فی أنّ اول جماعة انعقدت کانت من النبی (ص) و أمیر المؤمنین (ع) و علی علیه السلام فی ذلک الوقت کان صبیاً «۲».

و خبر أبی البختری عن جعفر قال: إن علیاً قال: «الصبی عن یمین الرجل فی الصلاة اذا ضبط الصف جماعة» «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۲۳

]...[

و أما إمامة الصبی لمثله، أو للبالغ فسیأتی تنقیح القول فیها فی شرائط إمام الجماعة.

و أما فی الجمعة و العیدین فیعتبر أکثر من اثنین بلا کلام و لا إشکال و إن وقع الخلاف فی اعتبار الخمسة أو السبعة، کما فصّلنا الکلام فیه فی مبحث صلاة الجمعة و العیدین فی الجزء الرابع من هذا الشرح.

حکم الشک فی شرائط الجماعة

فصل: فیما یشترط فی الجماعة

[حکم الشک فی شرائط الجماعة]

و قبل الشروع فی بیان الشرائط لا بد من تأسیس الأصل فی القیود المشکوک اعتبارها فی الجماعة؛ کی یرجع الیه عند عدم الدلیل علی أحد الطرفین، فأقول: إنّ المشکوک اعتباره تارة یکون ممّا یحتمل دخله فیها شرعاً مع عدم الدلیل علیه، و اخری یکون ممّا یحتمل دخله فیها عرفاً، و ثالثة یشک فی اندراجه تحت العنوان المذکور فی الدلیل، ثمّ إنه تارة یشک فی انعقاد الجماعة مع فقده حدوثاً و اخری یشک فیه بقاءً.

فان کان ما یحتمل اعتباره غیر معتبر فیها عرفاً و شک فی اعتباره شرعاً مع عدم الدلیل علیه فیمکن القول بعدم اعتباره؛ لوجوه:

(۱) قوله (ع) فی صحیح زرارة و الفضیل المتقدم فی صدر المبحث: «و لکنها سنة» بناءً علی ما تقدم من وروده فی مقام البیان لا أصل التشریع، فانّ مقتضی إطلاقه اللفظی عدم الاعتبار.

(۲) الإطلاق المقامی، إذ القید ممّا یغفل عنه العامة و الجماعة، یبتلی بها عامة الناس، فعدم التعرض له فی الأخبار یوجب القطع بعدم دخله، و إلّا لزم الإخلال

]...[

بالغرض.

(۳) أصالة البراءة عن دخل القید فیها بناءً علی جریانها فی الأقلّ و الأکثر.

و اورد علی الأخیر بوجوه.

الاول: ما أفاده المحقق الیزدی- ره- بأن أصالة البراءة إنّما تجری حیث لا دلیل علی عدم صحة العمل مع فقد المشکوک فیه، و فی المقام الدلیل موجود، و هو عموم لا صلاة إلّا بفاتحة الکتاب فإنّه یقتضی بطلان کل صلاة فاقدة للفاتحة، خرج عنه الجماعة الواقعیة، فاذا شک فی اعتبار قید فیها فالعموم المذکور یقتضی بطلان تلک الصلاة لو ترک القراءة فیها، و بهذا العموم یستکشف عدم کونها من أفراد الجماعة الواقعیة، فانّها لو کانت منها کانت القراءة ساقطة.

و فیه: أن الخارج عن العموم المذکور الجماعة المشروعة، فاذا جرت اصالة البراءة عن اعتبار القید المشکوک فیه و ثبتت مشروعیة الجماعة الفاقدة له دخلت تلک الصلاة فی المخصص، و معه لا مورد للرجوع الی العموم.

و بعبارة اخری: إنّ الأصل إنّما یبیّن حال الفاقد و یدخله فی عنوان المخصص، فلا یعقل مانعیة العموم الذی هو حجّة فی غیر مورد صدق عنوان المخصص عن جریانه.

و إن شئت قلت: إنّ موضوع العموم المذکور الصلاة التی لا تکون جماعة، و الأصل إنّما یجری و ینقّح به الموضوع مع أنّ العموم المذکور لو کان جاریاً فی نفسه لما دل علی عدم کون هذه الجماعة مشروعة؛ لعدم حجیته فی هذا المدلول الالتزامی، فلا وجه لمنعه عن جریانه.

الوجه الثانی: اختصاص حدیث الرفع بالأحکام التکلیفیة و عدم جریانه فی الأحکام الوضعیة.

]...[

و فیه: - مضافاً الی عمومه لها کما حقّقناه فی محلّه- أنّ دلیل البراءة لا یختص به، و فی غیره کالاستصحاب و نحوه غنی و کفایة.

الوجه الثالث: ما استند الیه بعض المعاصرین، و حاصله أنّ البراءة و إن کانت تجری عند دوران الأمر بین الأقل و الأکثر، إلّا انّ ذلک فی غیر باب الأسباب و المحصلات، و فی ذلک الباب لا تجری البراءة لو شک فی جزئیة شیء أو شرطیته للسبب و المحصل، و

لذلک أوجبوا الاحتیاط عند الشک فی جزئیة شیء أو شرطیته للوضوء أو الغسل أو التیمم إذا کان الموضوع هو الطهارة الحاصلة من أحدها، و لم یکتفوا فی البناء علی حصولها بالرجوع الی البراءة فی نفی الجزئیة أو الشرطیة المشکوک فیها، و المقام من هذا القبیل؛ فإنّ انعقاد الجماعة إنّما یکون بجعل الامامة للامام من المأموم فی ظرف اجتماع الشرائط فاذا شک فی جزئیة شیء أو شرطیته للامام أو المأموم أو الائتمام فقد شک فی الانعقاد الملازم للشک فی حصول الامامة و المأمومیة، و الأصل العدم فی جمیع ذلک.

و بعبارة اخری: الشک فی المقام فی ترتیب الأثر علی الجعل المذکور، و مقتضی الأصل عدمه.

و یرد علیه أوّلًا: ان الجماعة و المأمومیة و الإمامیة إنّما تکون بجعل المأموم ذلک، و بنیة الاقتداء بالامام فی الصلاة المعینة، و جمیع هذه العناوین توجد بوجود هذا القصد و الاعتبار، و لیست لها وجودات منحازة عن ذلک مسبّبة عنه؛ کی یجری فی المقام ما ذکروه فی باب الأسباب و المحصّلات.

و ان شئت قلت: إنّ الموجود الخارجی و ما هو مستحب إنّما هو نیة المأموم الائتمام فی الصلاة بامام خاص، فاذا تحقق ذلک یصیر المأموم مأموماً لکونه ناویاً للاقتداء، و الامام اماماً باعتبار کونه مقتدی، و الصلاة جماعة باعتبار نیة الائتمام فیها،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۲۶

]...[

فاذا رتب الحکم فی الدلیل علی المأموم یکون المراد به من نوی الاقتداء لا أنّ لهذه العناوین وجودات مستقلة منحازة، أ لا تری انه إذا فرضنا ترتب الأثر علی کون الانسان مصلیاً کجواز الائتمام به، لا یشک أحد فی أنّه اذا شک فی جزئیة شیء للصلاة یجری البراءة عنه، و یترتب علی الآتی بالفاقد له آثار المصلّی، مع أن هذا البرهان تجری فیه، و المقام کذلک؛ فإنّ کونه مصلیاً کصیرورة الامام إماماً و المأموم مأموماً، و فی أمثال هذا المورد لا شک فی جریان البراءة.

و ثانیاً: أنّه قد حققنا فی محله أنّ الشک فی المحصل فیما اذا کان بیانه وظیفة الشارع المقدس إنّما یکون موضوعاً لجریان البراءة، فالأظهر جریان البراءة.

و بما ذکرناه ظهر أنّه لو شک فی اعتبار شیء فیها من جهة الشک فی اندراجه تحت العنوان المذکور فی الدلیل، لا مانع من الحکم بعدم اعتباره لأجل البراءة کما هو الشأن فی جمیع موارد الشک فی دخول شیء تحت العنوان المذکور فی الدلیل فی الواجبات کالشک فی کون شیء مما لا یؤکل لحمه بشبهة مصداقیة أو مفهومیة، فلو شک فی مانعیة الساتر بین المأمومین الواقفین فی جناحی الباب مع اتصالهم بمن کان واقفاً بحیال الباب، لا مانع من الرجوع الی البراءة.

و لو شک فی اعتبار شیء فی الجماعة من جهة الشک فی دخله فیها عرفاً فلا مورد للرجوع الی إطلاق أدلّة الجماعة؛ لعدم إحراز صدق الموضوع معه، نعم لا مانع من الرجوع الی البراءة بالتقریب المتقدم.

و لو شک فی انعقاد الجماعة بقاءً، فان شک فیه من جهة الشک فی قاطعیة الموجود، فبناء علی ثبوت الهیئة الاتصالیة للجماعة کالاصلاة، أو للصلاة جماعة یجری استصحاب بقاء الجماعة.

و إشکال عدم معقولیة ثبوت الهیئة الاتصالیة؛ ذکرناه فی الجزء الخامس من هذا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۲۷

]...[

الشرح فی مبحث قاطعیة الماحی لصورة الصلاة مع جوابه مفصّلًا، فراجع.

و إن شکّ من جهة فقد ما یحتمل شرطیته أو وجود ما یحتمل مانعیته، فان علم بذلک من أول الصلاة لیس له الدخول فیها ما لم

یحرز صحة الجماعة بدلیل أو أصل، و إلّا کما إذا فرضنا حصول البُعد القهری فی أثناء الصلاة بینه و بین الإمام و لم یکن یتخیل ذلک من الأول بمقدار یشک فی بقاء القدوة، فبناء علی ثبوت الهیئة الاتصالیة یجری الاستصحاب.

و دعوی أنّ المتّصف بالجماعة إنّما هو الأجزاء السابقة، و المشکوک فیه إنّما هو الأجزاء اللاحقة، فهذا لیس من الاستصحاب بشیء مندفعة بانّ الموجود بما أنه واحد بنظر العرف من جهة تلک الهیئة الاتصالیة التی تکون متحققة بتحقق بعض امور تدریجیة و تقوم بمجموعها یکتفی به فی جریان الاستصحاب.

اعتبار نیة الجماعة اذا عرفت هذا، فاعلم أنّهم ذکروا للجماعة شروطاً.

[الشرط] الأول: نیة الاقتداء

اشارة

و الکلام فی هذا الشرط یقع فی مقامین: الأول: فی نیة الإمام الإمامة، الثانی: فی نیة المأموم الاقتداء.

أما المقام الاول فالمشهور بین الأصحاب هو التفصیل بین الجماعة الواجبة کما فی صلاة الجمعة و ما بحکمها کالجماعة فی المعادة استحباباً المتوقفة صحّتها علیها، فیحتاج الی نیة الإمامة، و بین ما اذا کانت مستحبة لا یتوقف صحتها علیه فلا یحتاج الی ذلک.

نعم لو أراد درک الثواب لا بد له من هذه النیة، فلا بد لنا من التکلم فی کلٍ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۲۸

]...[

من الموردین.

اقول: أمّا فی الجماعة المستحبة فلا شبهة فی أنّها تنعقد مع عدم نیة الإمام الإمامة، و أنّ نیة الائتمام کما توجب صیرورة المأموم مأموماً کذلک تصیر سبباً لصیرورة الإمام إماماً؛ لأنّ الإمام من یأتم به غیره و إن لم یعرض نفسه لذلک، و هذا هو المشهور بین الأصحاب، و عن ظاهر المنتهی دعوی الاتفاق علیه.

و هل یتوقف استحقاق الامام الثواب علیها، کما عن ظاهر الأکثر، أم لا، کما عن المحقق الأردبیلی ره؟ وجهان، اقواهما: الثانی إذ بعد فرض دلالة النصوص علی ترتب الثواب علی صلاة الإمام، و کون الامامة ممّا یحصل بفعل الغیر و المفروض تحققها لا أری وجهاً لاعتبار قصدها فی ترتب الثواب إلّا ما افاده بعض من أنّ الثواب مترتب علی الفعل الصادر عن الاختیار و ما افاده الشیخ الأعظم- ره- من أن الثواب مترتب علی امتثال أوامر الجماعة و الصلاة بالناس و المفروض عدم حصول امتثالها.

و لکن یرد علی الأول: أنّ الثواب لا سیما هذه المراتب منه من باب الفضل و الرحمة الواسعة، فلا محذور فی ترتبه علی العمل غیر الاختیاری، مع أنّ أصل الصلاة بما أنّها صادرة عن اختیار، فصیرورة ثواب إحدی الصلاتین أزید من الاخری بواسطة العمل غیر الاختیاری الصادر من الغیر- و هو قدوة الغیر- لا محذور فیها أصلًا، کیف و هذا لازم علی کلّ حال؛ إذ کل ما ازداد المأمومون ازداد ثواب الإمام، مع أنه ربما لا یلتفت الی ذلک فضلًا عن قصده.

و یرد علی الثانی: أنّ الثواب إنّما رتب علی الصلاة بالناس لا علی امتثال أمرها، مع أنّه إنما یکون بأن یصلی و یمکن نفسه من اقتداء الغیر به، و ستعرف أنّ غیر ذلک لیس شیء تحت اختیاره، کی یتمکن من قصده، فالأظهر عدم توقفه علی نیة الإمامة.

و أما فی الجماعة الواجبة، فالمنسوب الی المشهور لزوم قصد الإمامة، بل الشیخ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۲۹

]...[

الأعظم- ره- تبعاً للشهید و المحقق الثانی- خلافاً للمحق الأردبیلی و صاحبی المدارک و الذخیرة- اختار عدم کفایة نیة الجماعة اجمالا فی ضمن نیة اصل نوع الصلاة التی اخذ فیها الجماعة و لزوم نیتها تفصیلا.

و استدل له: بأنّ الجماعة مقومة لها فیلزم من انتفائها انتفاء الصلاة، و استحسنه الشیخ الأعظم- ره- و استدل هو- قده- علی اعتبار قصدها تفصیلًا بانّ الجماعة لیست کسائر الشروط غیر المتوقف تحققها علی القصد؛ کی یکتفی فی حصولها بقصد أصل الصلاة المأخوذة فیها الجماعة، بل لا بد فی تحققها من قصدها.

أقول: یرد علیه: أنّ الجماعة و إمامة الإمام و مأمومیة المأموم کلّها و إن کانت قصدیة إلّا أنّها باجمعها تتحقق نیة المأموم القدوة، فکما أنّ مأمومیته تتحقق بذلک کذلک إمامة الإمام، فهی خارجة عن تحت قدرة الإمام؛ لأنّه فعل الغیر، و الإمامة تحصل به فلا یعقل قصدها منه فضلًا عن اعتباره.

و الغریب أن الشیخ الأعظم یصرح قبل هذا باسطر أن الجماعة و الإمامة تتحققان بنیة المأموم القدوة، و مع ذلک استحسن هذا الوجه؛ إذ بعد کونها ممّا یتحقق بفعل المأموم فأی ربط لها بالإمام؛ کی یجب قصدها.

فان قلت: فعلی هذا لا یجب علیه الإمامة فی صلاة الجمعة؛ لعدم کونها باختیاره.

قلت: یجب علیه أن یصلی الجمعة إذا احرز وجود العدد الذی ینعقد به الجمعة، و یکون حاله فی هذه الصلاة حال بعض المأمومین مع بعض.

فتحصّل أنّ الأظهر عدم اعتبار نیة الامام الإمامة مطلقاً.

و أمّا المقام الثانی، فالظاهر أنه لا خلاف فی اعتبار نیة المأموم القدوة فی انعقاد الجماعة، و فی الجواهر: بل هو مجمع علیه؛ و عن المنتهی: أنّه قول کل من یحفظ عنه العلم، و هو الأظهر، لأن القدوة و الجماعة من العناوین القصدیة لا تتحققان إلّا بالنیة،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۳۰

]...[

و هو الظاهر من النبوی المشهور إنّما جعل الإمام إماماً لیؤتم به فان ظاهر ذلک أنّه یعتبر نیة الائتمام و جعل المأموم الإمامة للإمام ونیة متابعته بعنوان کونه إماماً لا مجرد نیة المتابعة له فی الأفعال، و هذا واضح جداً.

فلو أخلّ المأموم بذلک، فان اتی فی صلاته بما هو وظیفة المنفرد صحت صلاته و ان الزم نفسه بمتابعة الإمام فی الأفعال؛ فان هذا الإلزام و هذه المتابعة لیسا من موانع الصلاة، فلا وجه لبطلان الصلاة مع الإتیان بما هو وظیفة المنفرد و ما عن القواعد: لو تابع بغیر نیة بطلت صلاته. لا بد من حمله علی إرادة البطلان لو مضی فی صلاته علی أحکام الجماعة.

و دعوی أنّ الجماعة مقومة للصلاة و منوعة لها، فلو صلی جماعة مع عدم نیة الاقتداء بطلت الجماعة و لزم من بطلانها بطلان الصلاة. مندفعة بانّه لا دلیل علی ذلک، بل یمکن دعوی الاتفاق علی خلافه، و سیأتی تمام الکلام فی ذلک قریباً.

فروع بقی فی المقام فروع لا بد من التعرض لها.

[وجوب وحدة الإمام]

اشارة

الأول: یجب وحدة الإمام إجماعاً، فلو کان بین یدیه اثنان مثلًا فنوی الائتمام بهما أو بأحدهما و لم یعین، لم تنعقد الجماعة.

و یشهد له فی الاول: - مضافاً الی الاجماع و انصراف أدلّة الجماعة عنه- ظهور أدلّة أحکام الجماعة فی ترتبها عند وحدة الامام.

و یشهد له فی الثانی: - مضافاً الی ذلک کلّه- أنّ أحدهما المبهم و لا وجود له و لا مهیة فکیف یعقل تعلق علاقة الجماعة به.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۳۱

]...[

و هل تنعقد لو نوی الاقتداء بأحدهما المعین المردّد عنده أم لا، أم یفصّل بین الموارد؟ وجوه، أقواها: الأخیر، و هو أنّه لو نوی الاقتداء بمن جعل معرفة عنواناً منطبقاً علیه خاصة حین النیة کما لو انعقدت جماعتان و یعلم أنّ إحداهما لزید و لکن لا یمیزها إلّا أنه یعلم أنه لدی افتراق أحدهما عن الآخر یمیز مقتداه بصوت مؤذنه مثلًا، و یتمکن من متابعته فی أفعاله انعقدت الجماعة؛ لکونه مقتدیاً بإمام معین، و تردده بین شخصین فی نفسه لا یقدح فی ذلک؛ لعدم الدلیل علی اعتبار تمییز الإمام تفصیلًا، و الأصحاب لم یحکموا بلزومه، و الأصل یقتضی عدمه، بل کثیراً ما لدی کثرة الجماعة یشتبه شخص الإمام علی من بَعُد عنه، و یتردد بین متعدد.

و علیه فلا وجه لما استشکله صاحب الجواهر- ره- معلّلًا بالشک فی شمول الأدلة له.

و لو نوی الاقتداء بمن جعل معرفه عنواناً منطبقاً علیه فی المستقبل، کمن یسلم قبل صاحبه مثلًا لم تنعقد لدخوله فی معقد الاجماعات المحکیة.

و أولی منه بعدم الانعقاد ما لو نوی الاقتداء باحدهما و کان من قصده تعیینه بعد ذلک، بل هذا فی الحقیقة اقتداء بأحدهما المردد.

الجماعة من الکیفیات الطاریة لا من القیود المنوعة

و لو نوی الائتمام فی هذه الموارد وصلی، فتارة یأتی بما هو وظیفة المنفرد، و اخری، یخل به، فإن أتی بجمیع ما هو وظیفة المنفرد فهل تصح صلاته فرادی، أو تبطل الصلاة أیضاً؟ وجهان، و قبل بیان ما هو الحق عندنا لا بد من بیان أمرین:

الأول: أنّ الجماعة من الکیفیات الطارئة علی الصلاة کایقاعها فی المسجد، لا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۳۲

]...[

من القیود المنوعة لها کالظهریة و العصریة، و القصریة و التمامیة، فانّ معنی کون شیء مقوماً عدم خروجه عن حقیقته و داخلًا فی مهیته، مثلًا: صلاة الظهر و العصر صلاتان مختلفتان، فانّ کلًا منهما مقیدة بأمر قصدی غیر الاخری، و کذلک صلاة القصر و التمام فانّ الاولی متخصّصة بخصوصیّة کونها بشرط لاعن الزیادة، و الثانیة متخصصة بخصوصیة کونها بشرطها، و معلوم أنّ صلاة الفرادی لیست کذلک أی لم یعتبر الشارع فیها أمراً قصدیاً؛ لأنّها تتحقق و لو لم یقصد الفرادی، و لم یؤخذ فیها خصوصیة خارجیة؛ فإنّ الفرادی لیست هی الصلاة بشرط لاعن الجماعة، بل هی عبارة عن عدم الجماعة.

و لو تنزّلنا عن ذلک، فلا أقلّ من الشک، و الأصل یقتضی العدم کما هو واضح.

و أما الجماعة فهی خصوصیة موجبة لأفضلیة الصلاة الواجبة، تکون مستحبة و مطلوبة للشارع، نظیر إیقاع الصلاة فی المسجد، فالأمر بصلاة الجماعة و الفرادی إنّما هما من قبیل تعلّق أمر وجوبی بطبیعة علی الإطلاق و أمر ندبی بایجادها علی کیفیة مخصوصة، فلو أراد امتثال الأمر الثانی لا بد من القصد الی تلک الخصوصیة إن کانت قصدیةً کالجماعة و إلّا فیقع امتثالًا للأمر بالطبیعة.

الأمر الثانی: أنّه قد وقع الخلاف فی أن شرائط الجماعة هل هی شرائط لها، أم للصلاة حالها، أم یفصل بین شرائط انعقاد الجماعة عرفاً و الشرائط التعبدیة، و القول بکون الاولی شرائطها و الثانیة شرائط الصلاة حالها؟

و الأظهر هو الأول؛ فإنّ مقتضی ظهور الأدلة المتضمنة لبیانها ذلک، مضافاً الی أنّه ممّا یقتضیه الأصل؛ إذ بعد ما لا ریب فی اعتبارها فی الجماعة- بمعنی بطلانها مع فقدها- یشک فی تقیید الصلاة بها، و الأصل یقتضی العدم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۳۳

]...[

و أمّا ما فی صحیح زرارة من نفی الصلاة مع وجود الحائل «۱» الذی هو منشأ القول بالتفصیل نظراً الی نفی الصلاة عن المأمومین عند فقد شرط الجماعة، فمحمول علی الغالب من الإخلال بالقراءة و شبهه، أو علی إرادة الصلاة التی قصدوها أی الصلاة جماعة.

بطلان الجماعة لا یوجب بطلان الصلاة

إذا عرفت هذین الأمرین، فاعلم أنّه فی کل مورد بطلت الجماعة لفقد شرط من شروطها لو لم یخل بما هو وظیفة المنفرد صحت صلاته؛ لأنّ بطلان الجماعة- بعد عدم کونها منوعة، و عدم لزوم قصد الفرادی و عدم کون شرائطها شرائط الصلاة- لا یوجب نقصاً فی الصلاة من حیث هی صلاة فلا وجه لبطلانها، إلّا دعوی مُبطلیة قصد الائتمام؛ و هی غیر ثابتة، و الأصل العدم، فتکون صلاته واجدة لجمیع الأجزاء و الشرائط، فاقدة للموانع، فتصح.

نعم إذا قصد التشریع، فی أمر الصلاة- بأن لا یقصد إلّا أمراً یشرعه هو و هو الأمر المتعلق بالصلاة التی یشرع فیها الائتمام باثنین- بطلت صلاته بناءً علی ما هو الحق من سرایة حرمة التشریع الی العمل الخارجی.

و أما إذا شرع فی أمر الائتمام بأن قصد امتثال الأمر بالائتمام باثنین، فالظاهر عدم بطلان الصلاة؛ إذ موضوع التشریع حینئذٍ نفسه الاقتداء لا الصلاة المقتدی بها، فتدبّر.

و إذا أخل بما هو وظیفة المنفرد، فانّ کان ذلک عن علم و عمد، أو عن جهل

---

(۱) راجع الوسائل باب ۶۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۳۴

]...[

تقصیری بطلت صلاته، و إلّا فان کان الاخلال بالقراءة صحت صلاته؛ لحدیث «۱» «لا تعاد» بناءً علی عدم اختصاصه بالناسی کما تقدم.

و إن کان بزیادة الرکوع فالأحوط الإعادة؛ لما تقدم من أنّ زیادة الرکوع عن غیر علم و عمد و إن کان مقتضی الحدیث عدم مبطلیتها إلا أنّ الاحتیاط بالاعادة لا یترک فراجع.

نعم فی خصوص مورد التداعی فی الائتمام کلام سیأتی إن شاء اللّه تعالی.

و قد حکم الشیخ الأعظم- قده- فیما لو نوی الائتمام بشخص فبان غیر إمام کالمأموم أو غیر مصلّ، بأنه إن حصل منه ما یوجب بطلان صلاة المنفرد و عدّ منه ترک القراءة بطلت صلاته.

و قد استدل- ره- بعموم قوله: لا صلاة إلّا بفاتحة الکتاب «۲».

و بخبر السکونی الوارد فی الرجلین المتداعیین للمأمومیة الدال علی بطلان صلاتهما «۳»، فان کلًا منهما قد نوی الائتمام بمن تبین أنّه غیر إمام.

ثمّ ذکر معارضته مع صحیح زرارة المروی فی الکتب الثلاثة فیمن یصلی مع قوم مصلین غیر ناوٍ للصلاة ثمّ أحدث الإمام فأخذ بید الرجل فقدمه علیهم، قال: «تجزئ القوم صلاتهم» «۴» المعتضد بما ورد فی إمام تبین کونه یهودیاً «۵»؛ فانّ الیهودی غیر مصل فی الحقیقة.

و أجاب عن المعارضة: بتخصیص الصحیحة و ما فی معناها بما إذا تحققت صورة

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة حدیث ۵.

(۲) المستدرک باب ۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵ و بمضمونه اخبار کثیرة فی الوسائل.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۳۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۳۷ من أبواب صلاة الجماعة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۳۵

]...[

الامامة و المأمومیة، و حکم ببطلان الصلاة فیما لو انکشف عدم الإمامة و المأمومیة و لو بحسب الصورة کما اذا اقتدی بمن تبین أنّه مأموم أو غائب أو مشغول بغیر الصلاة.

أقول یرد علیه أوّلًا: أنّه لا وجه للتمسک بعموم لا صلاة فانّه کسائر أدلّة الأجزاء و الشرائط محکوم لحدیث «لا تعاد الصلاة» «۱».

و ثانیاً: أنّ حمل الصحیحة التی تکون علی مقتضی القاعدة علی صورة تحقق صورة الامامة و المأمومیة مع عدم احتمال دخل ذلک فی الصحة لیس باولی من حمل خبر السکونی علی مورده، بل المتعین ذلک.

استدل المحقق الیزدی- ره- انتصاراً للشیخ- قده- للبطلان فی ما زعم تحقق الجماعة و انکشف عدمها: بانّه لا یعید من قبل ترک القراءة سهواً؛ کی یشمله حدیث «لا تعاد» لأن عموم (لا صلاة إلّا بفاتحة الکتاب) لم یخصص بالنسبة الی الجماعة، بل هی أیضاً محتاجة الی القراءة، غایة الأمر قیام قراءة الإمام مقام قراءته.

و علی ذلک فالتارک للقراءة إن کان ترکه لزعم أنّها لیست فی عهدته، کمن زعم الفراغ منها فانکشف الخلاف صحت صلاته؛ لعموم حدیث «لا تعاد» الدال علی سقوط القراءة.

و إن کان ترکه لزعم کون قراءة من زعمه إماماً مسقطة لقراءته کما فی الفرض بطلت صلاته؛ لأنّ ما یدلّ علی العفو عن القراءة موردها الأول، فمقتضی عموم لا صلاة إلّا بفاتحة الکتاب البطلان.

و محصّل دعواه یرجع الی اختصاص حدیث «لا- تعاد» بما اذا ترک القراءة غیر ملتفت الی أن علیه القراءة، و أمّا من یعلم بانّ علیه القراءة و ترکها بزعم کفایة قراءة الغیر فهو داخل فیمن ترکها عمداً.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۳۶

]...[

ثمّ قال: إنّه خرج عن ذلک صورة تحقق صورة الإمامیة و المأمومیة بمقتضی صحیح زرارة و خبر الاقتداء بالیهودی.

و فیه: ما تقدم فی بحث الخلل من أنّ حدیث «لا- تعاد» لیس مختصاً بصورة السهو، بل مقتضی إطلاقه سقوط اعتبار غیر الخمسة المذکورة فیه فی الصلاة إن لم یکن ترکه مع الالتفات الی عدم جواز ترکه و لزوم إتیانه به، ففی المقام بما أنّ التارک للقراءة یترکها بزعم جوازه له لکفایة قراءة الغیر عن قراءته، فمقتضی الحدیث صحة صلاته و سقوط جزئیة القراءة- فالمتحصل صحة صلاة من ترک القراءة بزعم تحقق الجماعة إلّا فی مورد التداعی فی الائتمام.

لو شک فی نیة الایتمام

الثانی: لو شک فی أنّه نوی الائتمام أم لا، فان کان ذلک بعد الفراغ من الصلاة لا کلام فی الصحة، و إنّما الکلام فیما لو کان الشک فی أثناء الصلاة.

أقول: تارة یعلم أنّه کان من نیته الجماعة و قام لها و شک فی الائتمام لاحتمال الغفلة، و اخری یعلم أنّه دخل فی الصلاة بهذه النیة و شک فی نیته الانفراد فی الاثناء، و ثالثة لا یعلم شیئاً منهما.

أما فی الصورة الاولی، فقد یقال بأنّه لا یلتفت الی الشک، و علیه ترتیب آثار الجماعة، لا سیما اذا لم یکن مشغولًا بوظیفة المنفرد.

و استدل له المحقق الهمدانی- ره- بأنه یکفی فی النیة الموجبة لصحة العبادة الداعی الباقی فی النفس المسمی فی عرف الفقهاء بالاستدامة الحکمیة الذی هو من أثر الإرادة السابقة، و علیه فإن لم یحتمل انفساخ عزمه فلا کلام، و إلا فیجری أصالة

]...[

بقائه، و یحکم بانعقاد الجماعة.

و لا یعارض هذا الأصل فی ما اذا کان مشغولًا بوظیفة المنفرد أصالة عدم صدور وظیفة المنفرد خطأً لأنه لا یثبت به انفساخ العزم السابق.

و لعله الی هذا نظر الشهید- ره- فی الذکری، حیث قال: یمکن بناؤه علی ما قام الیه.

فما أفاده بعض المعاصرین فی توجیه کلام الشهید- ره- من دلالة النصوص «۱». الدالة علی البناء علی ما قام إلیه علیه، ثمّ أورد علیه بأنّ ظاهر تلک النصوص وجوب البناء علی ما افتتح الصلاة علیه و هو فی المقام مشکوک فیه غیر تام، کما أنّه یمکن أن یکون الی هذا الوجه نظر الشیخ الأعظم- ره- حیث قال: و یحتمل قویاً البناء علی ما قام علیه فیبنی علی الجماعة.

و لکن یرد علی هذا الوجه: أنّ الائتمام من العناوین القصدیة، و یتوقف تحققه علی القصد، و من المعلوم أنّ قصد الائتمام حین قام إنّما هو قصد علی أن یوجد هذا العنوان بالقصد الیه حین الصلاة، لا أنّه قبل الشروع قاصد لهذا العنوان، و علیه فاستصحاب بقاء هذا القصد لا یثبت قصد الائتمام حین الصلاة إلّا علی القول بالأصل المثبت.

مع أنّه لو سلّم وحدة القصدین و لکن حیث إنّ اعتبار هذا القصد إنّما هو لأجل أن یتحقق عنوان الجماعة الذی هو من العناوین الثانویة المسبب عن القصد المنطبق علی الصلاة، و لا یمکن إثبات تحقق العنوان بهذا القصد إلا علی القول بالأصل المثبت، فحکم هذه الصورة حکم الصورة الثالثة، و سیأتی الکلام فیها.

و أمّا فی الصورة الثانیة فمقتضی استصحاب بقاء الجماعة تعین البناء علی

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب النیة.

]...[

وجودها فیجری علی ذلک، و لا یبعد دعوی شمول ما دل علی أنّ الصلاة علی ما افتتحت لهذا المورد أیضاً.

و أما فی الصورة الثالثة، فعن جماعة من الأساطین کالشیخ الأعظم- ره- و السید فی العروة، و غیرهما أنّه لا یلتفت الی الشک، و یبنی علی تحقق الجماعة لو کان بحیث یظهر علیه آثار الائتمام کالإنصات فی الجهریة، و التسبیح فی الإخفاتیة، و نحوهما.

و فیه: أنّ هذا یبتنی علی حجیة ظهور الحال فی الحکم بتحقق الجماعة فعلًا و هی غیر ثابتة، نعم إذا رأی نفسه مقتدیاً فعلًا و شک فی أنّه نوی الائتمام من الأول أم لا یبنی علی تحقق الجماعة من الأول و یلحقها حکمها؛ لجریان قاعدة التجاوز بالنسبة الی الجماعة فی الأجزاء السابقة لمضی محلّها بالدخول فی الغیر المترتب و هی الجماعة فی ما بیده فعلًا من الأجزاء.

و الایراد علی ذلک- کما أفاده المحقق صاحب الدرر- ره- بأنّ القاعدة إنّما تجری و تکون حاکمة علی استصحاب العدم فی مورد کان مقتضی الاستصحاب لزوم الاتیان بالمشکوک فیه فی محله إذا کان باقیاً، أو بعد العمل، أو لزم منه الاتیان بشیء آخر کسجدة السهو، و استصحاب عدم نیة الاقتداء لا- یقتضی لزوم العود الی نیة الاقتداء و قطع الصلاة ممّن دخل فیها علی النحو الصحیح، فاستصحاب عدم نیة الاقتداء لیس له حاکم غیر صحیح؛ فإنّه لا یعتبر فی جریان قاعدة التجاوز بعد تحقق موضعها و هو التجاوز الذی لا- یصدق فی موارد الشک فی الوجود إلّا بعد الدخول فی الغیر المترتب، و لذا بنینا علی عدم جریانها فیما اذا لم یکن فعلًا ناویاً للاقتداء، سوی ترتب أثر علیها؛ و هذا فی المقام موجود؛ فإنّها لو جرت و بنینا علی تحقق الجماعة له ترتیب آثارها الی آخر الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۳۹

]...[

فتحصل ممّا ذکرناه: أنّه لو شک فی الائتمام، فان کان ناویاً للجماعة أول الصلاة و أحرز ذلک، أو رأی نفسه مقتدیاً فعلًا و شک فی أنّه نوی الائتمام من الأول أم لا، بنی علی تحققها، و إلّا فمقتضی أصالة عدم نیة الائتمام البناء علی العدم، و علیه إتمام الصلاة فرادی.

اذا نوی الاقتداء بشخص فبان غیره

الفرع الثالث: اذا اقتدی بشخص باعتقاد أنّه زید فبان أنه عمرو، فتارة یقتدی بهذا الحاضر، و یعتقد أنّه زید فبان عمرواً، و اخری یقتدی بزید معتقداً أنّ هذا الحاضر زید، و علی التقدیرین تارة یکون عمرو عادلًا، و اخری لا یکون کذلک.

و الکلام یقع فی مقامین: الأول: فی صورتی کونه عادلًا.

الثانی: فیما إذا کان غیر عادل.

أمّا المقام الأول، فالمنسوب الی المشهور صحة الجماعة فی الصورة الأولی و فسادها فی الثانیة.

و استدلوا له: بأنّه فی الصورة الاولی تصح الجماعة من جهة موافقة من قصد الاقتداء به للواقع، و إنّما الخطاء یکون فی أمر مقارن مع المقصود، و فی الصورة الثانیة لا تصح؛ لأنّ من قصد الاقتداء به لا واقع له، و من له واقع لم یقصد الائتمام به.

و أورد علی کل ممّا ذکروه فی الفرعین، أما ما ذکروه فی الفرع الثانی فأورد علیه الشیخ الأعظم و المحقق الهمدانی بإیرادین:

الأول أن الائتمام علاقة خارجیة لا یعقل تعلقه بمفهوم (زید) بل بالشخص الخارجی الذی اعتقده زیداً، و هو هذا الحاضر، فاعتقاد صدق عنوان (زید) علی هذا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۴۰

]...[

الحاضر سبب لقصد الائتمام بهذا الشخص الحاضر بعینه لا غیر.

و توضیح ما أفاداه: أنّه اذا تعلق الانشاء بکلی یمکن تقییده کما إذا باع منّاً من الحنطة المقیدة بقید خاص، و إن تعلق بشخص خارجی، فلا یمکن تقییده، نعم هو قابل للتعلیق کما إذا باع الحنطة الخارجیة إن کانت متصفة بوصف خاص، و أمّا الأفعال الخارجیة فهی غیر قابلة للتعلق بالکلی، بل لا- بد و ان تتعلق بالموجود الخارجی، و مع التعلق به لا تقبل التعلیق أیضاً، مثلًا الضرب لا یتعلق إلّا بالشخص الخارجی، و مع تعلقه به لا یقبل التعلیق بحیث یقع الضرب علیه علی تقدیر خاص دون جمیع التقادیر، و ما نحن فیه من هذا القبیل؛ فان الائتمام الذی هو عبارة عن ربط الصلاة بصلاة هذا الشخص الخارجی یکون کالضرب إذا تحقق لا یعقل تحققه علی تقدیر دون تقدیر، و لا یتصور أن یکون اقتداء بهذا الشخص الخارجی علی تقدیر کونه زیداً، بل کونه زیداً لا محالة یکون من قبیل الداعی للاقتداء بهذا الحاضر، و تخلف الداعی لا یوجب عدم تحقق الفعل الناشئ عنه بعد فرض تحققه.

و لکن یرد علیه: أنّ الفعل الخارجی علی قسمین:

الأول: ما لا یعتبر فی تحققه القصد کالضرب.

الثانی: ما یعتبر فیه ذلک کالبیع.

أمّا القسم الأول فهو إن تعلق بالشخص الخارجی لا یعقل فیه التعلیق.

و أمّا القسم الثانی فیتصور فیه ذلک، فلو باع الموجود الخارجی معلقاً علی کونه ثوباً حریراً فبان کونه غیره یبطل البیع؛ لعدم تحققه، و الائتمام من هذا القبیل؛ لما تقدم من أنّه یعتبر فی تحققه القصد و لا یتحقق بدونه.

الایراد الثانی: أنّه اذا قصد الاقتداء بزید و اعتقد أن زیداً هو هذا الشخص الحاضر، فقد قصد الاقتداء بزید من حیث هو أوّلًا و بالذات، و قصد الاقتداء بهذا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۴۱

]...[

الشخص الحاضر ثانیاً و بالعرض من حیث إنّه زید، فان قصد إیقاع فعل علی عنوان یستتبع قصد إیقاعه علی عنوان آخر متحد معه فی اعتقاد القاصد فانّ من قصد إهانة زید من حیث هو مع علمه بانّه ابن عمرو فأهان ابن عمر و یصدق أنّه قصد إهانة ابن عمرو و لو من حیث إنّه زید لا من حیث هو، فإذا تبین أن ابن عمرو لم یکن زیداً یصدق أنّه أهانه بالقصد، و مثل هذا القصد التبعی یکفی فی صحة الاقتداء؛ إذ لا دلیل علی اعتبار أزید من ذلک.

و فیه أوّلًا: النقض بما اذا باع شیئاً خارجیاً یعتقد أنّه عبد فبان أنّه حمار، فإن مقتضی هذا البرهان صحة البیع؛ إذ قصد البیع قد تعلق بهذا الموجود الخارجی ثانیاً و بالعرض بعین التقریب المتقدم، مع أنّه لا شبهة فی البطلان حتی عنده- قده- إذ هو ملتزم بانتفاء القصد بانتفاء القید.

و ثانیاً: بالحلّ، و هو أنّ القصد الی الائتمام بهذا الشخص الحاضر کان معلقاً علی کونه زیداً فلو تبین کونه غیر زید یکون قصد الائتمام به منتفیاً بناءً علی ما عرفت من تصویر التعلیق فیه.

فتحصل: أنّ ما ذکره المشهور فی هذا الفرع من بطلان الجماعة حقّ.

و لا- یخفی أنّ الجماعة و إن بطلت لکنه لا وجه لبطلان الصلاة، کما عرفت سابقاً، فما هو المنسوب الی المشهور من بطلان الصلاة ممّا لا وجه له.

و أما ما ذکروه فی الفرع الأول من صحة الجماعة فأورد علیه بابتناء ذلک علی ترجیح الاشارة علی الاسم فی مقام المعارضة و هو غیر

ثابت، و لذا تردد فیه بعض، و لم یرجح أحدهما.

و حکی عن المصنف- ره- و جماعة من المتأخرین عنه الحکم بالبطلان فیه.

و فیه: أنّ ما ذکروه من ابتناء المسألة علی تقدیم الإشارة علی الاسم أو عکسه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۴۲

]...[

محل نظر، بل منع؛ فإنّ تلک القاعدة إنّما یرجع الیها لتشخیص ما قصده اللّافظ أوّلًا و بالذات لموضوع حکمه، و هذا لا ربط له بما نحن فیه ممّا یکون القصد معلوماً و هو الاقتداء بهذا الحاضر، و أنّ اعتقاد أنّه زید إمّا من قبیل الداعی الی الصلاة خلفه، أو من قبیل المقارنات الاتفاقیة، و علی أیّ تقدیر تصح الجماعة لتحقق القصد الی الامام المعین، فظهر أنّ ما ذکره المشهور من التفصیل بین الفرعین فی صحة الجماعة فی أحدهما دون الآخر هو الحق و إن کان ما ذکروه من بطلان الصلاة فیما إذا بطلت الجماعة غیر صحیح.

و أمّا المقام الثانی، و هو ما اذا لم یکن عمرو، عادلًا، ففی الصورة التی حکمنا فیها ببطلان الجماعة لا کلام فی بطلانها فی المقام، و أمّا فی الصورة التی حکمنا فیها بصحتها و هی ما لو نوی الاقتداء بهذا الحاضر معتقداً أنّه زید فبان عمرو، فهل تصح فی المقام، أم لا؟.

اقول: یبتنی هذه المسألة علی ما سیأتی عند بیان أحکام الجماعة من أنّه لو اقتدی بشخص ثمّ تبین أنّه فاسق أو کافر، فإن قلنا بصحة الجماعة فیها نقول بها فی المقام، و إن قلنا بالبطلان فیها نقول به فی المقام أیضاً بلا فرق بین المسألتین.

و دعوی أنّه فی المقام إذا اقتدی بالحاضر باعتقاد أنّه زید و إن کان اقتداءً به علی کل تقدیر إلّا أنّ إحراز عدالة المقتدی الذی اعتبر فی صحة الاقتداء لم یکن فی المثال؛ لأنّ المقتدی هو الشخص القائم فی المحراب مع تجریده عن کونه زیداً، و الذی اعتقد عدالته هو زید بعنوان أنّه زید لا الشخص المجرد عن کونه زیداً، کما عن المحقق الیزدی ره مندفعة بأنّه لمّا أحرز عدالة زید و اعتقد أنّه هذا القائم فی المحراب لا محالة یکون محرزاً لعدالة هذا القائم إذ الإحراز لا یقبل التقیید و لا التعلیق، کما لا یخفی، فالأظهر عدم الفرق بین کون عمر و عادلًا أو غیر عادل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۴۳

]...[

حکم التداعی فی الامامة و المامومیة

الفرع الرابع: لو صلی اثنان فقال کلٌّ منهما: کنت الإمام. صحت صلاتهما معاً فرادی إجماعاً، کما عن المنتهی.

و لو قال کلٌّ منهما: کنت المأموم بطلت صلاتهما.

و یشهد للحکمین: خبر السکونی عن الامام الصادق (ع) عن أمیر المؤمنین (ع) فی رجلین اختلفا، فقال أحدهما: کنت إمامک، و قال الآخر: کنت إمامک. فقال (ع): «صلاتهما تامة» قلت: فإن قال کلٌّ واحد منهما: کنت ائتمّ بک. قال «صلاتهما فاسدة و لیستأنفا» «۱».

و المناقشة فیه: بضعف السند کما عن سید المدارک؛ فی غیر محلّها لوجهین. الأول أنّه لا وجه لتوهم ذلک سوی وجود النوفلی و السکونی فی الطریق، و ذلک لا یوجب قدحاً فی السند؛ لاعتبار روایاتهما.

أما الأول- و هو الحسین بن یزید، فقد وردت فیه مدائح تدل علی اعتبار روایاته، کروایة جماعة من القمیین عنه و إکثارهم من الروایة عنه و قولهم فیه: إنّه سدید الروایة، مقبول الروایة، و کثیر الروایة، و کونه ذا کتاب، و عن السید الداماد أنّه لم یقدح فیه أحد من أئمة الرجال، و قد اعتمد علی روایاته المحقق فی المعتبر و غیره، و الشیخ و غیرهما من عظماء الأصحاب.

و أما الثانی- و هو إسماعیل بن أبی زیاد- فعن الشیخ فی العدة و غیره فی غیرها دعوی إجماع الإمامیة علی العملِ برواياته، و قد وثّقه صریحاً جماعة کالمحقق فی المسائل الغریة.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۴۴

]...[

الوجه الثانی: عمل الأصحاب ب هذا الخبر فلو کان ضعیفاً فهو منجبر بعمل الأصحاب، فلا إشکال فی الخبر من حیث السند، و أمّا من حیث الدلالة فمقتضی إطلاقه البطلان فی الفرض الثانی و إن أتی کلٌّ منهما بما هو وظیفة المنفرد.

و إن شئت قلت: إنّ الخبر فی مقام بیان قدح قصد المأمومیة و عدم قدح قصد الإمامة، و لازم ذلک هو البطلان فی الصورة الاولی أی قصد المأمومیّة مطلقاً، و الصحّة فیما إذا قصد الإمامة مع إتیان کلّ منهما بما هو وظیفة المنفرد، و أما مع إخلال کلّ منهما أو أحدهما بذلک فالأظهر البطلان؛ لعدم تعرض الروایة لحکم غیر جهة قصد الإمامة کما لا یخفی.

و لو شکّا فیما اضمراه ففیه صُور:

الاولی: أن یشک فی نیة صاحبه مع إحراز نیة نفسه.

الثانیة: عکس ذلک.

الثالثة: أن یشک فی نیة کلّ منهما.

أمّا فی الصورة الاولی، فإن کان قصده الإمامة فلا کلام فی صحة صلاته قصد صاحبه الإمامة أو المأمومیة، و إن کان قصده المأمومیة فحیث إنّ الشک فی صحة صلاته و جماعته یکون ناشئاً عن الشک فی نیة صاحبه المأمومیة أو الإمامة إذ علی الأول تبطلان بخلافه علی الثانی، فلا مورد لجریان قاعدة الفراغ فی المأتی به؛ لما تقدم فی مبحث الشکوک من أنّ قاعدة الفراغ من الأمارات النوعیة لوقوع المشکوک فیه فی ظرفه فیختص جریانها بما اذا کان الشک فی النقص أو الزیادة من جهة احتمال الغفلة، فلا تکون القاعدة شاملة للمقام ممّا یکون منشأ الشک فعل الغیر الخارج عن تحت قدرة هذا الشخص و التفاته.

نعم لا بأس بالاستدلال للصحة بأصالة عدم قصد صاحبه المأمومیة، و لا تعارض بأصالة عدم قصده الإمامة لعدم الأثر لها، فیثبت بها صحة الصلاة ما لم یأت

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۴۵

]...[

بما یبطل الصلاة مطلق وجوده.

و أما فی الصورة الثانیة، فإن علم أنّ صاحبه نوی الامامة صحت صلاته قصد الإمامة أو الائتمام.

و هل تصح الجماعة أم لا؟ وجهان، و قد تقدم الکلام فی هذا مفصّلًا.

و ان علم أنه قصد الائتمام، و شک فی قصد نفسه و بالتبع یشک فی صحة الصلاة و الجماعة معاً فالمرجع لإثبات صحة الصلاة، أصالة عدم الائتمام بالتقریب المتقدم، بل یثبت بهذا الأصل صحة الجماعة أیضاً.

اللهم: إلّا أن یقال: إنّ ترتب انعقاد الجماعة علی نیة ائتمام أحدهما دون الآخر لیس ترتباً شرعیاً، و علیه فلا تثبت الجماعة بالأصل، فما أفاده بعض من إثبات صحتها أیضاً به ضعیف.

و بما ذکرناه ظهر حکم الصورة الثالثة، و حکم ما اذا کان الشک فی الأثناء.

نقل النیة من إمام الی إمام آخر

الخامس: المشهور بین الأصحاب عدم جواز نقل نیته من إمام الی إمام آخر اختیاراً.

و عن التذکرة و النهایة الجواز.

و عن الذکری احتماله إذا کان المنتقل الیه أفضل.

أقول: یمکن الاستدلال للجواز بطریقین:

الأول أنه قد وردت نصوص کثیرة دالة علی جواز العدول لو عرض للإمام ما یمنعه من إتمام صلاته «۱»، و سیأتی التعرض لتلک المسألة، فیمکن الاستدلال بتلک

---

(۱) الوسائل باب ۷۲ من أبواب صلاة الجماعة و غیره من الأبواب.

]...[

النصوص للمقام بالغاء الخصوصیة.

الثانی: أنّه ستعرف فی الفرع الآتی أنّ مقتضی القاعدة جواز العدول من الانفراد الی الائتمام، کما ستعرف جواز العدول من الائتمام الی الانفراد، و علی ذلک فلا وجه للقول بعدم الجواز فی المقام؛ إذ فی المقام عدول من الائتمام الی الانفراد و منه الی الائتمام.

و لکن إلغاء خصوصیة المورد فی نصوص العدول إذا عرض للإمام مانع غیر ظاهر، و جواز العدول من الانفراد الی الائتمام سیأتی التأمّل فیه، و مثل هذه الجماعة بعیدة عن الطریقة المألوفة، فشمول الإطلاق لها غیر ظاهر، و الشک إنّما هو فی مشروعیة الجماعة الثانیة فلا مورد لإجراء الأصل الذی أسّسناه، فعدم العدول أحوط.

و أما استصحاب جواز الائتمام بالثانی فغیر جارٍ؛ إذ المتیقن إنّما هو جواز الاقتداء به من ابتداء الصلاة، و المشکوک فیه الائتمام به فی الأثناء.

الدخول فی الجماعة فی الاثناء

السادس: هل یجوز للمنفرد العدول الی الائتمام فی الأثناء أم لا؟ قولان، یمکن الاستدلال للأول بوجهین:

الأول: أنّ من جملة النصوص الواردة فی أنّ الإمام إذا طرأ علیه عذر من الإتمام جاز للمأمومین تقدیم إمام آخر: ما یدل علی جواز استخلاف الأجنبی، و هو صحیح جمیل عن الامام الصادق (ع) فی رجل أمّ قوماً علی غیر وضوء فانصرف فقدم رجلًا

]...[

و لم یدر المقدم ما صلی الإمام قبله؟ قال: یذکره من خلفه «۱».

و صحیح زرارة عن أحدهما (ع) عن إمام أمَّ قوماً فذکر أنّه لم یکن علی وضوء فانصرف و أخذ بید رجل و ادخله و قدمه و لم یعلم الذی قدمه ما صلّی القوم؟ قال: یصلی بهم فان أخطأ سبح القوم به و بنی علی صلاة الذی کان قبله «۲» و ظهورهما فی استخلاف

الأجنبی لا ینکر، و سیأتی فی تلک المسألة تمام الکلام فی هذه الجهة.

و علیه فهما یدلّان علی جواز العدول من الانفراد الی الائتمام إذ استخلاف الأجنبی لیس کاستخلاف احد المأمومین؛ کی یمکن أن یقال: بأنّ المأموم الذی صار إماماً بما أنّه کان مع القوم من أول صلاتهم کانت الجماعة معه کأنّه من الابتداء، بل الجماعة معه جماعة مستقلة و المفروض مشروعیتها من بعد اضمحلال الجماعة الاولی، و صیرورة الصلاة فرادی فیستفاد منهما جواز العدول من الانفراد الی الائتمام.

الوجه الثانی: أن المستفاد من النصوص کما ستعرف فی الفرع الآتی مشروعیة الجماعة فی أبعاض الصلاة و أجزائها بمعنی تحقق الجماعة بین أبعاض صلاتی المأموم و الإمام، و علیه فإمّا نفس هذه النصوص یستفاد منها المشروعیة من غیر فرق بین کون الجماعة فی الابتداء أو فی الأثناء، أو أن ذلک یوجب أن یکون المراد من الصلاة المذکورة فی صحیح زرارة و الفضیل المتقدم فی أول الجماعة الذی بنینا علی ثبوت الإطلاق له ما یعم أجزاءها فمقتضی إطلاقه حینئذٍ مشروعیة هذه الجماعة.

و لکن یمکن أن یرد الوجه الأول: بأن الخبرین لاشتمالهما علی اقامة الأجنبی مقام الإمام فی الإتیان بما بقی من صلاته من غیر زیادة و نقیصة، کما هو الظاهر منهما لا سیما الثانی- و سیأتی لذلک مزید توضیح- و هذا ممّا لم یلتزم به أحد من الأصحاب

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

]...[

- لا یعتمد علیهما-.

مع أنه یمکن أن یقال: لعلّه لموارد عروض المانع للإمام خصوصیة فی هذا الحکم.

و علی هذا فلا یصح الاستدلال بهما و لا بإطلاق سائر النصوص المقتضی لجواز استخلاف الأجنبی.

و أما الوجه الثانی فیمکن أن یورد علیه بانّ ما دلّ علی مشروعیة الجماعة فی أبعاض الصلاة مختص بالابتداء، و لا یوجب ذلک التوسعة فی الصلاة المجعولة موضوعة فی صحیح الفضیل و زرارة کی یتمسک بإطلاقه، فإذاً الأحوط هو عدم العدول من الانفراد الی الائتمام.

العدول من الایتمام الی الانفراد

السابع: هل یجوز قصد الانفراد فی الأثناء کما هو المشهور بین الأصحاب، بل عن غیر واحد دعوی نفی الخلاف فیه و الإجماع علیه، أم لا یجوز؟.

اقول: یقع الکلام أولًا فی أن نیة الانفراد هل تضرّ بصحة الجماعة أم لا؟ ثمّ فی أنها هل توجب بطلان الصلاة ام لا؟.

أما المقام الأول فیقع الکلام فیه فی موضعین:

الأول: فیما إذا بدا له العدول الی الانفراد بعد ما کان عازماً علی الائتمام الی آخر صلاة الإمام.

الثانی: ما اذا کان عازماً علی الائتمام فی بعض الصلاة.

أما الموضع الأول فقد استدل لصحة الجماعة فیه بالأصل؛ فإنّ مقتضی الأصل

]...[

فی المستحب جواز رفع الید عنه و عدم وجوبه بالشروع فیه.

و باستصحاب جواز الانفراد.

و باستصحاب الصحة و عدم بطلانها بنیة الانفراد.

و بظهور أدلة مشروعیة الجماعة فی استحبابها ابتداءً و استدامة.

و بما ورد فی الموارد المتفرقة من جواز المفارقة.

و قد نوقش فی الجمیع.

أما الأصل؛ فلأنّ عدم وجوبها بالشروع فیها أعم من انعقادها و صحتها، أ لا ترى أن صلاة النافلة لا یجب إتمامها و لکن لو قطعها لما صح المقدار المأتی به منها.

و استصحاب جواز الانفراد لا یجرى؛ إذ المتیقن هو الانفراد من الأول، و المشکوک فیه هو الانفراد فی الأثناء مع أنّ الجواز التکلیفی غیر الجواز الوضعی و محل الکلام هو الثانی، و المتیقن هو الأول.

و استصحاب الصحة لا یجرى إذ الصحة التأهلیة المتیقنة لا شک فیها، و الصحة الفعلیة لا یقین بها.

و ادلة مشروعیة الجماعة و إن کانت دالة على عدم وجوبها بعد الشروع فیها إلا أنّها لا تدل على صحتها و مشروعیتها فی بعض الصلاة.

و ما ورد فی الموارد المتفرقة لاختصاصه بصورة عروض مانع من إتمام الإمام صلاته لا یشمل المقام.

و لکن یمکن الاستدلال لمشروعیتها فی الفرض و جواز الانفراد- مضافاً الى ما ستعرف من صحة الجماعة فیما اذا کان من نیته الانفراد من أول الصلاة- بصحیح الحلبی عن الامام الصادق (ع) فی الرجل یکون خلف الإمام فیطیل الامام التشهد،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۵۰

]...[

فقال: یسلم من خلفه و یمضی فی حاجته إن أحبّ «۱». فانّه یدل على جواز الانفراد فی حال تشهد الإمام.

و دعوى أنه یدل على جواز تقدیم السلام بمعنى عدم لزوم المتابعة فیه فتکون القدوة باقیةً الى آخر السلام فیخرج بالسلام عن الجماعة لا بنیة الانفراد مندفعة بأنّه لا معنى لقصد الانفراد إلّا قصد التقدم على الإمام بالتسلیم.

و بعبارة اخرى: من یعلم أنّ بالتسلیم یخرج من الصلاة و الجماعة و یعتمد الإتیان به قبل الإمام یکون ذلک قصداً لانفراد به، فتدبر.

و أما الموضع الثانی، فیشهد لجواز الدخول فی الجماعة مع العزم على أن ینفرد فی الاثناء اختیاراً، و مشروعیة مثل هذه الجماعة: النصوص الکثیرة الآتی طرف منها- الواردة فی المسبوق و فی ائتمام المتمّ بالمقصّر، و الاقتداء فی الرباعیة بالثلاثیة و الثنائیة، و شرعیة صلاة ذات الرقاع و نحو ذلک؛ فانّ مقتضاها أن الجماعة کما تستحب فی تمام الصلاة تستحب فی أبعاضها، و أنّ مطلوبیتها إنّما تکون من قبیل تعدّد المطلوب، بمعنى أنه لا تکون مشروعیتها فی کل رکعة مشروطة ببقائه مأموماً الى آخر الصلاة، و لازم ذلک- بضمیمة ما تقدم من أن الجماعة و الفرادى لیستا حقیقتین متغایرتین کالظهر و العصر، بل الجماعة کیفیة طارئة على الصلاة کالمسجدیة- جواز الانفراد و إن کان عازماً علیه من الأول.

و دعوى أنّ تلک النصوص إنّما وردت فی مقام الضرورة أو انتهاء صلاة الإمام الموجب لحصول الانفراد قهراً، فلا یستفاد منها کون الجماعة بنحو تعدد المطلوب بالمعنى الذى ذکرت. مندفعة بانّ الضرورة و المفارقة القهریة إنّما تصح عذراً للانفراد

(۱) الوسائل باب ۶۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۵۱

]...[

فی الأثناء لا لجواز الجماعة فی رکعة أو رکعتین مثلًا ما لم یکن للجماعة فیها مرتبة من المطلوبیة.

و یؤیده ما ورد من أنّ تکبیرة مع الإمام تعدل کذا، و رکعة تعدل کذا، و سجدة تعدل کذا «۱»، فانّ ظاهر ذلک مطلوبیة الجماعة فی کل جزء مستقلّا.

و أما ما أفاده المحقق الیزدی- ره- فی المقام من أنّه فی القسم الأول- أی ما لو بدا له الانفراد- تشمله أدلة الائتمام، فیصیر الدخول بذلک مشروعاً فیلحقه أحکام الائتمام، و فی القسم الثانی- أی ما لو کان بانیاً علیه من الأول- شمول ادلة الجماعة له محلّ تأمل. فغیر ظاهر الوجه؛ اذ لو شملت ادلة الجماعة للجماعة فی بعض الصلاة فهو فی القسمین، و إلّا فکذلک.

أما المقام الثانی، فعلی القول بصحة الجماعة لا کلام فی صحة الصلاة.

و أما علی القول بعدم صحتها، فان أتی بما هو وظیفة المنفرد و صحّت صلاته سواء کان ناویاً للانفراد من الأول، أم بدا له ذلک.

أمّا فی الثانی؛ فلأنّه لا وجه للحکم ببطلان الصلاة إلّا مبطلیة قصد الائتمام فی بعضها، أو کون الجماعة منوّعة، و شیء منهما لا یصلح لذلک.

أما الأول؛ فلأن الأصل عدم المبطلیة.

و أما الثانی فلما تقدّم من أنّ الجماعة کیفیة طارئة کالمسجدیة.

و أما فی المورد الأول؛ فلأنه لا وجه لتوهّم بطلان الصلاة، مضافاً الی ما عرفت سوی أنه اذا قصد بالجماعة الأمر یکون تشریعاً محرّماً.

و فیه: أنّه لو سلّم سرایة حرمة التشریع الی الفعل الخارجی، نقول: إنّ الجماعة هی الکیفیة الطارئة و لها وجود آخر غیر الصلاة تتحقق بقصد الائتمام فلا وجه لسرایة

(۱) المستدرک باب ۱ من أبواب صلاة الجماعة.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۶، ص: ۱۵۲

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۵۲

]...[

الحرمة الی الصلاة.

و إن أخلّ بوظیفة المنفرد فان فعل ما یوجب مطلق وجوده البطلان بطلت الصلاة، و إلّا کما لو ترک القراءة، فإن کان ناویاً للانفراد من الأول بطلت صلاته أیضاً، فإنّ ترک القراءة حینئذٍ عمدی أو عن جهل تقصیری فلا مورد لحدیث لا تعاد الصلاة.

و إن بدا له ذلک بعد، فقد یقال: إنّ مقتضی حدیث لا تعاد. صحة الصلاة، إلّا أنّ فی شموله للمقام تأمّلًا؛ فانّ نقص صلاته حینئذٍ من حیث القراءة إنّما یکون مستنداً الیه باختیاره و عمده بقصده الانفراد، إذ لو لم یقصد ذلک لما نقصت الصلاة من هذا الجهة، و

الحدیث مختص بما إذا انحصر الإتیان بالصلاة تامة بالإعادة، و فی المقام لا ینحصر بذلک.

تنبیهات

اشارة

و ینبغی التنبیه علی امور:

[جواز نیة الانفراد فی جمیع احوال الصلاة]

الأول: یجوز نیة الانفراد فی جمیع أحوال الصلاة، و لا یعتبر الدخول معه فی رکن، فلو أدرکه فی أثناء القراءة و فارقه قبل الرکوع صحّ، کما صرّح به جمع من الأساطین.

و احتمل بعضهم توقف انعقاد الجماعة علی إدراک رکوع الرکعة الاولی؛ لما دلّ من النصوص علی عدم الإدراک إذا لم یدرک الرکوع.

و فیه: أنّ تلک النصوص ظاهرة فی ابتداء الجماعة لا من حصل منه ذلک و اتصف بوصف المأمومیة و تحمل الإمام القراءة عنه، فالأظهر هو الأول؛ لأن الجماعة بمقتضی

]...[

ما تقدم مستحبة فی کل جزء من اجزاء الصلاة.

مع أنّ صحیح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبی الحسن (ع) فی رجل صلّی جماعة یوم الجمعة فلما رکع الامام و ألجأه الناس الی جدار أو اسطوانة فلم یقدر علی الرکوع و لا السجود حتی رفع القوم رءوسهم أ یرکع ثمّ یسجد ثمّ یحلق بالصف و قد قام القوم، أو کیف یصنع؟ قال (ع): یرکع و یسجد ثمّ یقوم فی الصف و لا بأس بذلک «۱». و نحوه خبره الآخر «۲» کافیان فی المقام، فإنّ دلالتهما علی عدم اعتبار إدراک رکوع الإمام واضحة.

[اذا نوی الانفراد قبل الرکوع]

الثانی: اذا نوی الانفراد قبل الرکوع، ففیه اقوال:

(۱) أنه یجری علیه حکم المنفرد من محل نیته کان ذلک بعد القراءة أو فی أثنائها، فان کان بعد القراءة لا یجب علیه القراءة، و إن کان فی أثنائها یأتی بما بقی منها، اختاره فی الجواهر، و نسبه الی جماعة، و تبعه سید العروة و جمع من محشیها.

(۲) أنّه إن کان بعد القراءة لا یجب علیه شیء، و إن کان فی أثنائها تجب علیه إعادة السورة التی انفرد فیها، و هو المحکی عن الغریة و التذکرة و تعلیق الإرشاد و المسالک و نهایة الأحکام.

(۳) ما عن بعض، و هو وجوب القراءة مطلقاً، و استوجهه فی محکی الذکری.

و الأظهر هو الأول؛ لإطلاق أدلة الضمان و الإجزاء، فانه یقتضی إجزاء قراءة الإمام عن قراءة المأموم و لو بعد ما انفرد، و لذا لم یشک احد فی أنّه لو انفرد بعد الرکوع لا یعامل مع القراءة معاملة ترکها، و لو کانت أدلّة الضمان مختصة بحال کونه مأموما لزم ذلک.

و استدل للقول الثانی: بأنّ السورة الواحدة شیء واحد لا یتجزی.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة الجمعة حدیث ۱- ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة الجمعة حدیث ۱- ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۵۴

و لا تصح مع حائل بین الإمام و المأموم یمنع المشاهدة

و هو کما تری.

و استدل للقول الثالث بانّ الأدلة إنّما تدل علی سقوط القراءة عن المأموم و علیه فاذا نوی الانفراد و المحل باقٍ یجب الاتیان بها.

و فیه: ما تقدم من أن مفادها إجزاء قراءة الإمام عن قراءة المأموم، و ضمانه قراءته، و علیه فاذا کان فی حال قراءة الإمام مأموماً فکأنّه قرأ بنفسه.

[اذا نوی الانفراد فی الأثناء فهل یجوز له العود]

الثالث: اذا نوی الانفراد فی الأثناء، فهل یجوز له العود الی الائتمام بلا فصل، أو مطلقاً، أم لا یجوز؟ وجوه و الوجه فی جواز العود الیه.

أما جواز العدول الی الائتمام فی الأثناء مطلقاً، أو جواز العدول من إمام الی إمام آخر لا سیما إذا لم یکن الثانی أجنبیاً ای کان من المأمومین، اذ لو جاز فی هذا المورد یجوز العود الی الإمام الأول، لا سیما اذا کان ذلک بلا فصل، و قد تقدم الکلام ما فی هذین الوجهین، فاذاً الأحوط عدم العود.

و هکذا فیما اذا تردد فی الانفراد و عدمه فانّه من جهة أنّ الائتمام متقوم بالقصد فمع التردید ینعدم الائتمام لا محالة فیکون حکمه حکم ما اذا نوی الانفراد.

فی اعتبار عدم الحائل بین الإمام و المأموم و الثانی من الشرائط:

[الشرط الثانی] أن لا یکون بین الإمام و المأموم حائل

اشارة

، و لا تصح مع حائل بین الإمام و المأموم یمنع المشاهدة بلا خلاف فیه فی الجملة، و عن جماعة دعوی الإجماع علیه.

و دلیلهم له حسن زرارة أو صحیحه عن الامام الباقر (ع) المروی فی الکافی: إن صلی قوم و بینهم و بین الإمام ما لا یتخطی فلیس ذلک الإمام لهم بإمام. و أی صف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۵۵

]...[

کان أهله یصلون بصلاة إمام و بینهم و بین الصف الذی یتقدمهم قدر ما لا یتخطی فلیس تلک لهم بصلاة، فان کان بینهم سترة أو جدار فلیست تلک لهم بصلاة إلّا من کان من حیال الباب. قال، و قال: هذه المقاصیر لم تکن فی زمان أحد من الناس و إنّما أحدثها الجبّارون، لیست لمن صلی خلفها مقتدیاً بصلاة من فیها صلاة «۱».

قال: و قال أبو جعفر (ع): ینبغی أن تکون الصفوف تامة متواصلة بعضها الی بعض لا یکون بین الصفّین ما لا یتخطی یکون قدر ذلک مسقط جسد الانسان «۲».

و قد استدل بالجملة الاولی منه لهذا الحکم: بدعوی ظهور ما لا- یتخطی فی إرادة الارتفاع، بأن یکون العلو بمقدار لا یمکن طیه بخطوة واحدة، بل یحتاج الی خطوة للصعود علیه أو غیر ذلک، کما عن بعضهم، أو أنه یحمل علیه بقرینة قوله (ع) بعد ذلک: فان کان بینهم. الی آخره، فانه ظاهر فی کونه تفریعاً علی ما سبق؛ إذ علی هذا لا یناسب مع إرادة العرض، کما عن المحقق الیزدی.

و لکن یرد علیه- مضافاً الی ظهور ما لا- یتخطی أو قدر ما لا یتخطی فی ارادة المسافة- أن ذیل الخبر صریح فی ذلک، و هو قوله: یکون قدر ذلک مسقط. الی آخر، و علیه فیتعین البناء علی أنّ قوله: فان کان سترة. الی آخر فی مقام بیان مانع مستقل، و لا یکون تفریعاً علی ما سبق، مع أنّ المحکی عن بعض نسخ الوافی بالواو فالصحیح الاستدلال بهذه الجملة للحکم و دعوی أنّه مختص بما بین المأمومین أنفسهم، و لا- یعم ما بین المأموم و الإمام. مندفعة بانّ الضمیر فی بینهم إنّما یرجع الی جمیع من تقدم و هم: الإمام و المأمومون و اهل الصف و الصف الذی یتقدمهم.

فان قلت: إنّ الخبر مروی فی الوسائل هکذا: و إن صلی قوم بینهم و بین الإمام

---

(۱) الفروع ج ۱ ص ۱۰۷.

(۲) الوسائل باب ۶۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

الا فی المرأة

سترة أو جدار. الی آخره و علیه فلا یعم ما بین المأمومین أنفسهم.

قلت: ان الوسائل إنّما یروی الخبر عن الکافی و التهذیب و الفقیه و الموجود فیها ما تقدم.

فتحصل أن المستفاد من الخبر اعتبار عدم الحائل بین الإمام و المأمومین و بین المأمومین أنفسهم.

و لا یعارضه موثق ابن الجهم عن الإمام الرضا (ع) عن الرجل یصلی بالقوم فی مکان ضیق و یکون بینهم و بینه ستر أ یجوز أن یصلی بهم؟ قال (ع) نعم «۱» لأن فی بعض النسخ: شبر بدل ستر و هو أنسب بفرض کون المکان ضیقاً، مضافاً الی أنّه یتعین طرحه علی التقدیر الآخر لاعراض الأصحاب عنه.

فروع:

[اختصاص الحکم بالرجال فقط]

الأول: أنّ هذا الحکم الذی ذکرناه إنّما هو فی الرجال و إلّا فعدم اعتبار عدم الحائل فی المرأة فی الجملة ممّا لا إشکال فیه و لا خلاف، إلّا عن الحلی؛ لموثق عمار عن الامام الصادق (ع) عن الرجل یصلی بالقوم و خلفه دار فیها نساء هل یجوز أن یصلین خلفه؟ قال (ع): نعم إن کان الإمام أسفل منهن. قلت: فان بینهن و بینه حائطاً أو طریقاً، قال (ع): لا بأس «۲».

و لو کانت مقتدیةً بالمرأة فهل یعتبر عدم الحائل کما عن الاصحاب، أم لا؟ وجهان من إطلاق الصحیح و من أن الظاهر من قوله (ع): فان کان بینهم سترة. الی

---

(۱) الوسائل باب ۵۹ من أبواب صلاة الجمعة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۶۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳

]...[

آخره، کون مصب الصحیح الرجال، و حیث إن استفادة الحکم للنساء فی بعض الموارد مع کون الخطاب متوجهاً الی الرجال انّما هو بواسطة العلم بعدم خصوصیة الذکوریة، و فی المقام یحتمل تلک.

مضافاً الی معارضة ذلک فی الصحیح بجریان مثله فی الموثق، فلا مناص عن الرجوع الی ما یقتضیه القواعد، و قد عرفت فی أول هذا المبحث أنّها تقتضی عدم اعتبار کلّ ما شک فی اعتباره مع عدم الدلیل علیه، و الظاهر أولویة الوجه الأول؛ إذ الإِتیان بالضمیر المذکر إنّما هو للتغلیب کما فی سائر الموارد.

[هل یبطل الصلاة بوجود الحائل فی بعض احوال الصلاة]

الثانی: إذا کان الحائل فی بعض أحوال الصلاة من قیام أو قعود أو رکوع أو سجود، فهل تبطل الجماعة أم لا؟ وجهان، بل قولان.

قد استدل للأول بالإِطلاق.

و اورد علیه- کما عن المحقق النائینی- بانّ الظاهر من قوله (ع): فان کان بینهم سترة أو جدار. هو استمرار وجود الستر فی جمیع أحوال الصلاة؛ لأنّه حال لقوله: صلی قوم. فیصیر المعنی صلوا فی حال وجود الحائل، و اوضح أنّه لو کان الحائل فی حال الجلوس فقط لا یصدق قوله: صلوا فی حال وجود الحائل.

و فیه أوّلًا: النقض بأکثر موانع الصلاة؛ فانّ أدلتها تتضمن النهی عن الصلاة معها، أو بطلانها مع وجودها.

و ثانیاً بالحل و هو: أنّ الصلاة مرکبة اعتباریة تدریجی الوجود و بتبعها تکون الجماعة کذلک، و علیه فاذا دل دلیل علی اعتبار شیء او عدمه فیها، أو بطلانها مع وجود یدور الأمر فی بادئ النظر بین کونه معتبراً فی المجموع من حیث المجموع فلا یقدح وجوده فی بعض الحالات، و بین کونه معتبراً فی الجمیع بمعنی اعتباره فی حال التلبس بکل جزء من أجزائها، فیقدح وجوده و لو فی حال من الحالات، و لکن الظاهر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۵۸

]...[

هو الثانی؛ لأن اخذه بالاعتبار الأول یحتاج الی عنایة زائدة، فتدبر، فالأظهر هو الأول.

و بما ذکرناه ظهر حکم ما اذا کان الحائل بنفسه قصیراً لا یمنع عن المشاهدة إلّا فی بعض احوال الصلاة کالجلوس، فانّ الأظهر فیه المنع.

نعم ما کان یمنع المشاهدة فی حال السجود کما إذا کان بمقدار شبر او اقل کعتبة الباب لا بأس به بلا خلاف ظاهر و إن حکی عن المصابیح الإِشکال فیه؛ لعدم صدق السترة و الجدار علیه عرفاً، کما هو واضح.

[لو کان الحائل مما یتحقق معه المشاهدة]

الثالث: اذا کان الحائل ممّا یتحقق معه المشاهدة فی حال الصلاة، کما اذا کان زجاجاً، أو کان فیه ثقوب، او کان شباکاً، هل یکون مانعاً ام لا؟ وجهان مبنیان علی أن ما فی الحسن المتقدم من جعل الجدار مقابلًا للسترة، هل هو باعتبار ذات الساتر بمعنی أنّ الساتر قد یکون جداراً و قد یکون غیره.

و بعبارة اخری: تارة یکون موضوعاً للستر، و اخری لا یکون کذلک و إن کان ممّا یستر، أم هو باعتبار أصل الستر؟ فیکون الجدار

بنفسه من حیث هو مناطاً للحکم سواء تحقق به الستر أم لا؛ إذ علی الأول لا بأس به لعدم الستر و عدم المنع عن المشاهد؛ و علی الثانی فیه بأس؛ لصدق الجدار و الحائل و الثانی أظهر؛ إذ الظاهر من تعلیق الحکم علی الجدار، و ذکره فی مقابل السترة إنّما هو إرادة معنی آخر غیر الساتر، و الظاهر إرادة مطلق الحائل و إن لم یمنع عن المشاهدة.

و أما دعوی انصراف الجدار عن مثل الشبابیک و الزجاج. فممنوعة، فالأظهر هو المنع.

و قد استدل للمنع عن الاقتداء خلف الشبابیک بوجهین آخرین:

أحدهما: عموم المقاصیر فی الحسن المتقدم؛ فانّ إطلاقها یشمل ما إذا جعلت

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۵۹

]...[

مشبکة.

و فیه: أنّ الظاهر کونها إشارة الی المقاصیر الموجودة فی ذلک الزمان، و کونها أو بعضها مشبکة غیر معلوم، مع أنه لو سلم کونها للاشارة الی الجنس یکون ذلک بملاحظة افرادها التی أحدثها الجبارون.

و بعبارة اخری: ما کان من سنخ ما تعارف حدوثه فی عصرهم.

الثانی: عموم ما لا یتخطی بتقریب: أنّ لما لا یتخطی فردین: أحدهما: ما لا یمکن طیّه بخطوة. ثانیهما: ما لا یتخطی للحائل.

و فیه: ما تقدم من ظهور الخبر، بل صراحته فی إرادة البُعد.

حکم جماعة من بجناحی من یکون بحیال الباب

الرابع: لو کان الحائل بین الإمام و بعض المأمومین أو بین بعض الصف اللاحق و الصف السابق إلا أنّ من هو خلف الحائل متصل بفاقده، کما إذا کان الإمام فی المحراب الداخل، و کان بعض المأمومین واقفاً بحیال الباب من الصف الأول الی آخر الصفوف، و الآخرون علی یمین من بحیال الباب أو شماله؛ لا إشکال فی صحة جماعة من بحیال الباب کما صرّح بها فی الحسن المتقدم، فهل یصح جماعة الباقین أم لا؟ وجهان.

و قد اختلفت فیه أقوال القوم، و تشتت فیه کلماتهم.

فعن القواعد: لو صلی الإمام فی محراب داخل صحت صلاة من یشاهده من الصف الأول خاصة و صلاة الصفوف الباقیة أجمع؛ لأنّهم یشاهدون من یشاهده.

و عن الدروس: و لو صلی فی محراب داخل بطلت صلاة الجناحین من الصف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۶۰

]...[

الأول خاصة، و قریب منهما غیرهما.

و عن صریح جماعة ظاهر آخرین خلاف ذلک، و انّه یکفی مشاهدة من یشاهد الامام و لو بوسائط سواء کان فی صفه أو فی الصف المتقدم علیه، بل لعل هذا هو المشهور بین الأصحاب.

و کیف کان، فالکلام یقع فی موردین:

الأول: فی أنّه هل یعتبر عدم الحائل بین کلّ مأموم و بین الإمام، أم یکفی عدم الحائل بین المأموم و بین مأموم آخر لا حائل بینه و بین

الإمام و إن کان بینه و بین الإمام حائل؟.

الثانی فی أنّه هل یعتبر المشاهدة القدامیة بین المأموم و الإمام و المأمومین بعضهم مع بعض، أم یکفی مطلق المشاهدة و لو کانت یمینیة أو یساریة بأن یکون مشاهداً من علی یمینه أو یساره؟ و قد وقع الخلاف فی کل منهما.

أمّا الأول، فقد استدل لاعتبار عدم الحائل بین کل مأموم و الإمام بان الضمیر فی قوله (ع): فان کان بینهم سترة أو جدار فلیس «۱» الی آخره یرجع الی المأمومین فتکون جملة (و بین الإمام) مقدرة، فتکون النتیجة أنّه إن کان بین المأمومین و بین الإمام سترة أو جدار فلیس تلک لهم بصلاة، و ظاهر ذلک اعتبار عدم الحائل بین کل مأموم و بین الإمام.

و فیه: أنّ الظاهر رجوع الضمیر الی ما ارید منها فی الفقرتین السابقتین علی هذه الفقرة و قد تضمنت إحداهما لاعتبار عدم البُعد بین الإمام و المأموم، و الثانیة لاعتبار عدم البعد بین المأمومین بعضهم مع بعض، فکان هذه الفقرة إجمال ما فصل فی تینک الفقرتین، و متضمنة لبیان اعتبار عدم الحائل علی النحو الذی اعتبر عدم

---

(۱) الفروع ج ۱ ص ۱۰۷.

]...[

البعد فتکون ظاهرة فی إرادة أن لا یکون بین المأموم و بین الإمام، أو من هو منشأ لاتصاله بالإمام حائل، فمن هذه الجهة لا إشکال فی صحة جماعة من بجناحی من یکون بحیال الباب.

و أما الثانی: فعن جماعة عدم الاکتفاء بالمشاهدة الیمینیة و الیساریة، و اعتبار المشاهدة القدامیة.

و استدل لهم بقوله (ع)- فی الحسن المتقدم-: و أن کان بینهم سترة أو جدار فلیس تلک لهم بصلاة إلّا من کان بحیال الباب.

و تقریب الاستدلال به من وجهین:

أحدهما: أنّ المستثنی هو خصوص الشخص المصلّی بحیال الباب فی قبال جانبیه ممّن کان علی یمینه و یساره.

و ثانیهما: أنّ الاستثناء إنّما یکون عن قوله (ع): و هذه المقاصیر لم تکن فی زمن احد من الناس. قدّم علیه، فیکون هکذا: و لیس لمن صلی خلفها بصلاة من فیها صلاة إلّا من کان بحیال الباب.

و لکن یرد علی التقریب الأول: - مضافاً الی أن لازمه بطلان صلاة جمیع الصفوف المتأخّرة إلا من کان بحیال الباب؛ لأنه إذا حکم ببطلان طرفی الصف الأول لعدم الاکتفاء بالمشاهدة الیمینیة و الیساریة لزم الحکم ببطلان طرفی الصف الثانی لحیلولة طرفی الصف الاول بینهم و بین من هو بحیال الباب فلا یمکن لهم المشاهدة إلا من الیمین و الیسار، و هذا ممّا لم یلتزم به احد من الأصحاب؛ فانهم صرحوا بصحة جماعة الصفوف المتأخرة أجمع- أنّ المستثنی یحتمل أن یکون الصف الکائن بحیال الباب فی مقابل الصفوف الواقعة عن جانبیه لا خصوص الشخص الواقف بحیال الباب.

و یشهد له: أنّ موضوع الحکم فی الفقرة السابقة علی الفقرة المذکورة الصف.

]...[

و یحتمل أن یکون الشخص الواقف بحیال الباب.

فعلی الأول عدم دلالته علی ما استدل به له واضح، بل یدل علی العکس کما لا یخفی.

و أما علی الثانی، فحیث إنّ المستثنی منه- کما عرفت- کل من لا یکون بینه و بین من هو متصل به و واسطة فی اتصاله بالإمام.

و بعبارة اخری: من یحکم بصحة اقتدائه حائل فلا- محالة یکون المستثنی من ذلک من جهة خروجه عن ذلک موضوعاً، فیکون المستثنی فی قبال من هو وراء الحائل الذی یکون بینه و بین من اتّصل به حائل، لا فی قبال جانبیه ممّن کان علی یمینه و یساره.

و یرد علی التقریب الثانی، أولًا: أنّ کون الاستثناء عن قوله (ع): و هذه المقاصیر. الی آخره خلاف الظاهر جداً.

و ثانیاً: أنّه لو کان استثناء عنه، فالمستثنی منه لیس من یصلی فی طرفی الصف المنعقد فی قدام الباب الذی لیس بینه و بین من هو واقف بحیال الباب حائل، بل من یصلی خلف حائطی جناحیه؛ لقوله: لیس لمن صلی خلفها حیث قصر البطلان علی من یصلی خلف المقاصیر.

فتحصل: أن هذه الجملة لا تنافی ما قدمناه، فالأظهر صحة جماعة من بجناحی من یکون بحیال الباب.

الخامس:

لو شک فی وجود الحائل

، فان کان مسبوقاً بالعدم بنی علی عدمه للاستصحاب.

و دعوی: أنه لا- یثبت به اتصاف صلاة المأموم بان لا یکون بینه و بین من یتقدمه سترة أو جدار الذی هو معتبر فی صحة الجماعة.

مندفعة بأنّه لا یستفاد من الحسن أکثر من مانعیة الحائل، و علیه فیجری فیه الأصل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۶۳

و لا مع علو الإمام فی المکان بما یعتد به

و به یظهر أنّه لو لم یکن مسبوقاً بالعدم و إن لم یجر الاستصحاب إلّا أنّه تجری أصالة البراءة بناءً علی جریانها فی الشبهات الموضوعیة التحریمیة الضمنیة، و ببرکتها یحکم بصحة الجماعة.

و بعبارة اخری: قد عرفت فی أول هذا البحث أنّ مقتضی الأصل عدم اعتبار کلّ ما شکّ فی اعتباره فی الجماعة وجوداً أو عدماً، کانت الشبهة موضوعیةً أو حکمیةً.

و بما ذکرناه ظهر ضعف ما فی العروة من التفصیل بین سبق عدمه و عدمه، فحکم فی الأول بإجراء الأصل، و اعتبر فی الثانی الاطمینان بعدمه.

و أضعف منه التفصیل بین حدوث الشک فی الأثناء، و حدوثه قبل الدخول فیها، و الحکم فی الأول بجریان الاستصحاب، و فی الثانی بعدمه.

فی اعتبار عدم العلوّ و

[الشرط] الثالث: عدم علو مکان الإمام عن المأموم

، ف لا تنعقد الجماعة مع علوّ الإمام فی المکان بما یعتد به علی المشهور، بل عن جماعة دعوی الإجماع علیه.

و عن الشیخ فی الخلاف القول بالکراهة مدعیاً علیه الإجماع، و وافقه صاحبا المدارک و الذخیرة و غیرهما.

و فی الشرائع و غیرها التردد فی الحکم.

ثمّ إنّ القائلین بالمنع علی طوائف.

منهم: من قدر العلوّ المانع بالشبر و أزيد، و هو المنسوب الى المشهور.

و منهم: من قدّره بالمعتد به. و الظاهر رجوعه الى الأول، كما يشهد له أنّ بعضهم جمع بينهما.

و منهم: من قدره بما لا يتخطى، و هو المحكى عن الدروس و الموجز الحاوى

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۶۴

]...[

و الجعفرية و غيرها.

و قد استدل جمع منهم لهذا الحكم بحسن زرارة المتقدم، بدعوى: أنّ المراد بالموصول فى ما لا يتخطى هو مطلق البعد الذى لا يمكن طيه بخطوة كان قائماً على الأرض أو مبسوطاً فيها.

و لكنه خلاف الظاهر جداً؛ فانّ الظاهر منه البُعد المبسوط فى الأرض.

و يؤيده أنّه لو حمل على ما ذكر لزم التخصيص حينئذٍ فى الرواية من جهة أنّ العُلوّ الذى لا يتخطى ليس مانعاً بالنسبة الى موقف المأموم.

فالصحيح أن يستدل له بمفهوم موثق عمّار المتقدم فى مسألة اعتبار عدم الحائل، و هو و إن كان مقتضى إطلاقه عدم انعقاد الجماعة بما إذا كان الإمام مساوياً للمأموم فى الموقف، لكنّه فى هذا المورد يقيد بما ستعرف.

و بموثقه الآخر عن الإمام الصادق (ع) عن الرجل يصلى بقوم و هم فى موضع أسفل من موضعه الذى يصلى فيه، فقال (ع): إن كان الإمام على شبه الدكان أو على موضع أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم، و إن كان أرفع منهم بقدر إصبع أو أكثر أو أقل، اذا كان الارتفاع ببطن مسيل كما فى الكافى، و عن بعض نسخ التهذيب أو يقطع مسيلا كما عن بعض نسخه الآخر، أو بقدر شبر كما عن نسخة ثالثة أو بقدر يسير كما عن نسخة رابعة، أو يقطع سبيلا كما عن الفقيه. فان كان أرضاً مبسوطة و كان فى موضع منها ارتفاع فقام الإمام فى الموضع المرتفع و قام من خلفه أسفل منه و الأرض مبسوطة إلّا أنهم فى موضع منحدر فلا بأس. انتهى «۱».

و أورد عليه سيد المدارك بأنّه ضعيف السند، متهافت المتن، قاصرة الدلالة فلا يسوغ التعويل عليه فى حكم مخالف للأصل.

---

(۱) الوسائل باب ۶۳ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۶۵

]...[

و فيه: أنه موثق حجة لا سيما اذا كان لعمّار الذى ادّعى الاجماع على العمل برواياته، و التهافت ليس فى محل الاستدلال به، و دلالته تامة كما ستعرف.

و مجمل القول فيه: أنّه يدلّ على ثبوت البأس اذا كان علو الإمام على وجه التسنيم أو التسريح الشبيه به اذا كان بقدر الشبر و أزيد، و عدم ثبوت البأس اذا كان أقل من الشبر، أو كان العلو على وجه الانحدار فلنا دعاو ثلاث:

الاولى: دلالته على ثبوت البأس اذا كان العلوّ تسنيماً و بقدر الشبر.

و الدليل عليه: أنّ كلمة ان فى قوله (ع): و ان كان أرفع. الى آخره، شرطية لا وصلية و إلّا لزم المنع عن ارتفاع الإمام و لو كان أقلّ من إصبع و هو بديهى الفساد. مضافاً الى أنّ هذا لا يلائم لعطف أو اكثر عليه؛ لأنها لو كانت وصليةً تكون مسوقةً لبيان الفرد الخفى، مع أنّه ورد فى بعض النسخ بالفاء.

و أما جزاؤها فليس قوله (ع): فان كان أرضاً الى آخره، و إلّا لزم المنع عن الارتفاع باقل من إصبع فى غير الأرض المبسوطة و هو خلاف الضرورة، بل هو إما محذوف و هو قوله: جاز؛ أو موجود و هو قوله: لا بأس.

و على ذلك فعلى نسخة الشبر دلالته على المدعى واضحة، و أما على سائر النسخ؛ فلأن المتبادر من قوله (ع): و إن كان ارفع منهم بقدر إصبع. الى آخره، أو المتيقن منه إرادة ما يقرب من إصبع غايته الى الشبر.

الثانية: دلالته على عدم البأس بما اذا كان العُلو أقل من الشبر، و تلك بناءً على نسخة الشبر واضحة، و أمّا على سائر النسخ، فان قلنا بان المتبادر منه ما يكون غايته الشبر فكذلك، و إلّا فللشك، فيتمسك لعدم مانعيته باطلاقات أدلة الجماعة، و الأصل.

الثالثة: دلالته على عدم مانعية العُلو اذا كان على وجه الانحدار حيث يكون العلو تدريجياً على وجه لا ينافى صدق انبساط الأرض، و الدليل عليه: ذيل الموثق، هذا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۶۶

و يجوز العكس و لا يتباعد المأموم بالخارج عن العادة من دون صفوف

فى علو الإمام، و عرفت اعتبار عدمه.

و يجوز العكس أى لا بأس بعلو المأموم على الإمام و لو بكثير بلا خلاف ظاهر فيه، و عن جماعة دعوى الاجماع عليه.

و يشهد له قوله (ع) فى ذيل الموثق المتقدم: و إن كان الرجل فوق بيت أو غير ذلك دكاناً كان أم غيره و كان الإمام يصلى على الأرض أسفل منه جاز للرجل أن يصلى خلفه و يقتدى بصلاته و إن كان أرفع منه بشىء كثير، و نحوه موثقة الآخر المتقدم، و خبر على بن جعفر.

و لا يعارضها: خبر محمد بن عبد اللّه عن الرضا (ع) عن الإمام يصلى فى موضع و الذين خلفه يصلون فى موضع أسفل منه، أو يصلى فى موضع و الذين خلفه فى موضع أرفع منه، قال (ع): يكون مكانهم مستوياً «۱» لتعين حمله على الأفضلية جمعاً.

فى اعتبار عدم التباعد

[الشرط الرابع: عدم التباعد الخارج عن العادة عن الإمام]

و الرابع: أن لا يتباعد المأموم عن الإمام أو من تقدمه من المأمومين بالخارج عن العادة من دون أن يكون بينهما صفوف متصلة على المشهور بين الأصحاب نقلًا و تحصيلًا شهرة كادت أن تكون إجماعاً، بل هو كذلك فى ظاهر التذكرة. كذا فى الجواهر.

و ما عن المبسوط من أنّه إذا كان بينهما ثلاثمائة ذراع صحت الجماعة، و عن التذكرة احتماله، لم يتحقق صاحب الجواهر- ره- حكاية ذلك عنهما.

و كيف كان فلا شبهة فى ذلك؛ لعدم صدق الجماعة و الاجتماع مع البعد المفرط،

---

(۱) الوسائل باب ۶۳ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۶۷

]...[

و هذا ممّا لا كلام فيه.

إنّما الكلام فی أنه اذا كان بينهما قدر ما لا يتخطى هل تنعقد الجماعة أم لا؟ المنسوب الى المشهور هو الأول.

و عن الغنية الثانی و ادعى عليه الإِجماع و عن أبی الصلاح و جماعة من المتأخرين كأصحاب المدارك و المفاتيح و الحدائق و غيرهم، و ظاهر السيد و الكلينی و الصدوق موافقته.

و يشهد له: حسن زرارة المتقدم: إن صلى قوم و بينهم و بين الإِمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإِمام لهم بإمام، و أىّ صف كان أهله يصلون بصلاة الإِمام و بينهم و بين الصف الذی يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاة- الى أن قال- و أيّما امرأة صلت خلف إمام و بينها و بينه ما لا يتخطى فليس تلك بصلاة «۱» و ظاهر الفقرات الثلاث اعتبار ذلك لظهور النفی فی نفی الصحة.

و اورد على الاستدلال به بإيرادات:

الاول: أنّ النفی قد تعارف إرادة نفی الكمال منه، فلعله اريد منه ذلك فی المقام.

و فيه: أنه مع ذلك ظاهر فی نفی الصحة، و يؤيده فی المقام اقترانه بحكم الحائل.

الثانی: أنّ الحسن مذيل بقوله (ع): ينبغی للصفوف أن تكون تامة متواصلة بعضها الى بعض، و لا يكون بين الصفين ما لا يتخطى يكون ذلك قدر مسقط جسد الانسان إذا سجد. فانّ كلمة ينبغی ظاهرة فی الاستحباب، بل لا شبهة فی إرادته بالنسبة الى كون الصفوف تامة، و حيث إنّ قوله (ع): و لا يكون بين الصفين. عطف على مدخول ينبغی و ظاهر فی إرادة بيان ضدّ التواصل، فيكون المتحصل من هذه الجملة أنّه يستحب تواصل الصفوف بأن يكون بينها قدر ما يتخطى كقدر مسقط

---

(۱) الوسائل باب ۶۲ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۲.

]...[

جسد الانسان اذا سجد، فانه فی هذه الصورة لا يتحقق شیء من البُعد، بل يكون سجوده عند عقب من تقدمه و تتصل الصفوف، و على ذلك فبما أنّ الخبر يشهد بعضه على بعض فتكون الجمل الثلاث فی الصدر محمولة على الاستحباب.

و فيه أولًا: أنّ و لا يكون عطف على كلمة ينبغی لا على مدخولها.

و ثانياً: أنّ ظهور ينبغی فی ارادة الاستحباب بنحو يصلح أن يكون صارفاً عن ظهور النفی فی نفی الصحة غير ثابت.

الثالث: أنّ الظاهر من الجمل اعتبار أن لا يكون بين الموقفين أزيد من ما لا يتخطى، فيتعين حملها على الاستحباب لا سيما بعد تفسيره فی الذيل بانّ المراد قدر مسقط جسد الانسان اذا سجد، فانّه لا يتحقق شیء من البُعد فی هذه الصورة، بل يكون سجوده عند عقب من تقدمه كما هو واضح، و بديهی اغتفار أزيد من ذلك.

و فيه: أن الظاهر إرادة ما بين موقف المتقدم و مسجد المتأخر، و ذلك من جهة ظهوره فی إرادة ما لا يتخطى باعتبار المحل الذی يكون مصلى الانسان و هو الفضاء الذی يتمكن فيه من الإِتيان بجميع أفعال الصلاة.

و يشهد له: - مضافاً الى ذلك- أنّ الظاهر من تواصل الصفوف تواصلها بلحاظ حال السجود فكذلك يكون المراد من و لا يكون بين الصفين ذلك كما لا يخفى، و على ذلك فلا موجب للحمل على الاستحباب.

الرابع: أنّ الموصول فيما لا يتخطى مجمل و مردد بين البعد الذی لا يتخطى و بين العلو الذی لا يتخطى، أو الحائل الذی لا يتخطى، فلا يتم الاستدلال.

و فيه: ما تقدم فی الحائل من أنّ الخبر كالصريح فی إرادة البعد و المسافة، فراجع.

الخامس: أنّه يعارض موثق عمار المتقدم فی ائتمام المرأة مع الحائل المصرح بانّه يجوز للنساء أن يصلين خلف الإِمام فی دار بينهن و

بینه حائط أو طریق، فانّه و إن ورد فی المرأة إلّا أنه لعدم القول بالفصل بینها و بین الرجل یتحقق التنافی بینه و بین الحسن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۶۹

]...[

الموجب ذلک لحمله علی الفضیلة.

و فیه: أنّه حیث یکون الموثق وارداً فی مقام بیان عدم مانعیة الحائل و الطریق، و قابل للحمل علی ما إذا لم یکن بین مسجد المرأة و موقف الإمام قدر ما لا یتخطی فالمتعین ذلک؛ لعدم الإطلاق له من هذه الجهة.

السادس: إعراض الأصحاب عن الحسن.

و فیه: أنّهم حملوه علی الاستحباب؛ لما تقدم، فالخبر لیس معرضاً عنه، فالأظهر اعتبار أن لا یکون بین موقف المتقدم و مسجد المتأخّر أزید من ما لا یتخطی، أی لا یمکن طیّه بخطوة.

و لا یبعد دعوی أنّ هذا المقدار من الفصل یعد بعداً فی العادة مخلًا بهیئة الجماعة، و علیها فلا نزاع و لا کلام فی البین.

و یمکن أن یستشهد للمختار بصحیح ابن سنان عن الامام الصادق (ع): أقل ما یکون بینک و بین القبلة مربض عنز و أکثر ما یکون مربض فرس «۱» بناءً علی أنّ المراد بالقبلة الصف المتقدم أو الإمام، کما عن المجلسی و غیره، و لا یخفی دلالته علی هذا.

بقی فی المقام امور:

الأول: الظاهر عدم اختصاص هذا الشرط بابتداء الصلاة، بل هو معتبر ابتداءً و استدامةً، کما هو المشهور بین الأصحاب علی ما نسب الیهم- خلافاً لما عن الشهید- قده- فی قواعده، فانه نسب الیه القول بکونه شرطاً فی الابتداء فقط، و تبعه بعض من تأخر عنه- للحسن المتقدم فانّه یدل باطلاقه علی اعتبار هذا الشرط فی جمیع حالات الصلاة.

---

(۱) الوسائل باب ۶۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۷۰

]...[

الثانی: لو کانت الصفوف متصلة و أهلها متهیئون للجماعة هل یجوز للبعید أن یُحرم قبل القریب أم یعتبر فی إحرامه أن یکون متأخّراً عن إحرام من یتصل به؟ وجهان أقواهما الأول؛ فانه و ان کان مقتضی ظاهر الدلیل اللفظی هو الثانی إلّا أنه للسیرة القطعیة المستمرة الی زمان المعصوم (ع) المستکشف استمرارها بالبرهان- إذ لو اعتبر عدم دخول البعید فی الجماعة إلّا بعد إحرام القریب و إحرازه ذلک المستلزم ذلک للترتیب فی الأحرام لامتنع لحوق الجمیع بالإمام فی الجماعات الکثیرة کالجماعات المنعقدة فی أواخر عصر رسول اللّه (ص)- لا بد من الالتزام بکفایة تهیّؤ المتقدم للإحرام.

الثالث: لو انتهی صلاة من فی الصف المتقدم الذی هو واسطة فی اتصال المتأخر فعرض البعد فی الأثناء فلا کلام فی صیرورته منفرداً لو لم یعد المتقدم الی الجماعة بلا فصل.

إنّما الکلام فی أنّه لو عاد إلیها بلا فصل فهل تکون الجماعة باقیة أم لا؟ وجهان، لا یبعد دعوی اظهریة الأول من جهة أنّ البعد العارض فی الفرض نظیر الحائل غیر المستقر تکون الأدلة الدالة علی مانعیة البعد منصرفة عنه، و لا أقلّ من الشک، فالمرجع استصحاب بقاء الجماعة.

یعتبر عدم تقدّم المأموم علی الإمام

[الشرط] الخامس: أن لا يتقدم المأموم على الامام

اشارة

، و هذا الشرط ممّا أجمع الأصحاب عليه صريحاً و ظاهراً، حكاه جماعة من الأساطين، و هو كافٍ فيه، بل الحكم المزبور من الامور المسلمة عند المتشرعة من الصدر الأول على وجه كاد أن يلحق بالضروريات، و يساعده الاعتبار فلا مورد لاطالة الكلام فيه.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۷۱

]...[

إنّما الكلام فی أنه هل يعتبر التأخّر عنه أم يجوز مساواته معه؟ فالمشهور بين الأصحاب- على ما نسب اليهم- الثانی، و عن التذكرة دعوى الإجماع عليه.

و قد استدل له بوجوه:

(۱) الإجماع.

و فيه: أن المحصل منه غير حاصل، و المنقول منه ليس بحجة، مع أنّ مدرك المجمعين سيأتی و ستعرف عدم صحة الاستدلال به فلا يكون الإجماع على فرض ثبوته تعبدياً.

(۲) إطلاق ادلة الجماعة.

(۳) أصالة البراءة عن اعتباره.

و هذان الوجهان يتمان اذا لم يدل دليل بالخصوص على اعتبار التأخّر.

(۴) إطلاق الأمر بوقوف المأموم الواحد عن يمين الإمام فی النص «۱» و هو كثير.

و فيه: أنّ هذه النصوص ليست فی مقام بيان هذا الحكم؛ كی يمكن أن يتمسك باطلاقها، بل فی مقام بيان حكم آخر، فيمكن أن يكون المراد بها ما يقابل الخلف فلا ينافيه التقدم بمقدار يسير.

و بذلك يظهر ما فی الوجه.

(۵) و هو إطلاق الإذن بالوقوف حذاء الإمام اذا لم يجد فی الصف مكاناً.

(۶) حكم أمير المؤمنين (ع) بصحة صلاة المختلفين فی دعوى كل منهما الإمامة؛ «۲» إذ لا يكون هذه الدعوى إلّا مع التساوی.

و فيه: أنّه يدل على صحة الصلاة لا الجماعة و هو موافق للقاعدة غير منافٍ

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب صلاة الجماعة.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۷۲

]...[

لاعتبار التقدم.

(۷) إطلاق الأمر بقيام المرأة فی وسط النساء لو صلين جماعة، و فی بعض تلك النصوص النهی عن تقدمها عليهن.

و فیه: أن التمسک باطلاق الأمر بقیامها وسطاً فی غیر محله بعد عدم ورودها فی مقام بیان هذا الحکم.

و أما النهی عن تقدمها فالظاهر إرادة التقدم علی النهج المتعارف فی الجماعة من وقوف الإمام بین یدی المأمومین.

و به یظهر ما فی الوجه (۸) و هو الأمر بتقدم الإمام فیما إذا کانوا ثلاثة فما فوق بدعوی أنّه یدل علی عدم لزومه إذا کانوا اثنین.

(۹) ما دل علی أنه اذا دخل جماعة المسجد قبل أن یتفرق جمیع من فیه و أرادوا أن یصلوا جماعة لا یبدو بهم إمامهم.

و فیه: - مضافاً الی ما تقدم من عدم الإطلاق له- أنّ فی قوله (ع): و لا یبدو.

نسخة اخری و هی: و لا یبدر، بالراء المهملة.

و قد استدل لاعتبار التأخر و لو قلیلًا بوجوه:

الأول: الأصل.

و قد عرفت أنّ الأصل فی المقام البراءة لا الاشتغال، مضافاً الی اطلاق الادلة.

الثانی: الأمر بتقدم الإمام اذا کان المأموم أزید من واحد.

و فیه: أنّ هذا الأمر محمول علی الاستحباب قطعاً؛ إذ المراد بالتقدم فی هذه النصوص وقوف الإمام فی صف و المأمومین فی صف آخر، و لا شبهة فی عدم لزوم ذلک.

الثالث: التوقیع المروی عن الحمیری علی ما عن الاحتجاج الوارد فی السجود علی القبر و الصلاة عند قبورهم علیهم السلام: و أمّا الصلاة فانّها خلفه یجعله

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۷۳

]...[

الإمام، و لا یجوز أن یصلی بین یدیه و لاعن یمینه و لاعن شماله لأن الإمام لا یتقدم علیه و لا یساوی «۱» بتقریب: أن المراد من الإمام فی التعلیل إمام الجماعة لا إمام الأصل، و إلا لزم اتّحاد العلة و المعلول، و هو کما تری.

و فیه أوّلًا: أنّه مرسل بالنسبة الینا و إن کان مسنداً عند مصنفه، و حذف الاسناد رعایةً للاختصار.

و ثانیاً: أنّ الخبر محکی عن الفقیه هکذا: و لا یجوز أن یصلی بین یدیه لأن الإمام لا یتقدم علیه و یصلی عن یمینه و شماله. و لا شبهة فی أن الفقیه أضبط من الاحتجاج.

و لو سلم تساویهما فی ذلک فحیث إن الخبر واحد قطعاً فهو من قبیل اشتباه الحجة باللّاحجة لا من قبیل تعارض الخبرین، فلا یصح الاستدلال به للإجمال.

و ثالثاً: أنه یجوز حمل الإمام فی التعلیل علی إمام الاصل من دون أن یلزم المحذور المتقدم بأن یکون المراد: أنّ الإمام فی حال حیاته و مماته، و فی حال الصلاة و غیرها لا یتقدم علیه. و هذا الاحتمال لو لم یکن أظهر ممّا قیل لا أقل من تساویه معه فیصیر الخبر من هذه الجهة مجملًا.

الرابع: النصوص «۲» الواردة فی کیفیة صلاة العراة جماعة الآمرة بتقدم الإمام علی المأمومین برکبتیه، و ظهورها فی الوجوب غیر قابل للانکار؛ إذ- مضافاً الی ظهورها فی نفسها فیه- أنّ الأمر به فی مثل هذه الحالة التی لو لا لزوم التقدم لکان الأولی الأمر بالتساوی لکونه أحفظ و أستر، لا یتوقف فی حمله علی الوجوب، و هذا الوجه تام.

و یؤیده معهودیة تقدم الإمام فی الجماعات و مناسبة ذلک مع عنوان الإمامة، فالأظهر لزوم تقدم الإمام، و مقدار التقدم موکول الی العرف.

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب مکان المصلّی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵۱ من أبواب لباس المصلّی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۷۴

]...[

ثمّ إن المعتبر تقدم الإِمام علی المأموم فی جمیع حالات الصلاة؛ لما تقدم فی الشرط السابق.

الجماعة حول الکعبة

ثمّ إنّه لا بأس بالتنبیه علی أمرین مناسبین للمقام:

الأول: أنه هل تجوز الجماعة بالاستدارة حول الکعبة کما عن الاسکافی و الشهیدین و المحقق الثانی و غیرهم، بل عن الذکری الإِجماع علیه أم لا تجوز کما عن القواعد و المنتهی؟ وجهان.

و عن جماعة الاستشکال فیه.

و قد استدل للأول بانّ ما دل علی اعتبار تقدم الإِمام علی المأموم إنّما یراد به تقدمه علیه بلحاظ الکعبة الشریفة، أو بلحاظ الدائرة المفروضة حولها التی یکون مرکزها وسط الکعبة، و علیه فحیث إنّه یمکن التقدم بلحاظهما فی الجماعة بالاستدارة فلا بد من البناء علی صحتها.

و بأنّ ما دلّ علی اعتبار التقدم مختص بما اذا کان استقبال الإِمام و المأموم الی جهة واحدة، و فی صورة الاستدارة لا دلیل علی اعتبار التقدم، و الأصل یقتضی عدمه. و بالإِجماع.

و فی الکل نظر، أما الأول؛ فلأنه- مضافاً الی ان لازم ما ذکر أن لا تکون الجماعة مشروعةً فی الکعبة؛ لعدم إمکان فرض التقدم بذلک اللحاظ- أنه خلاف الظاهر؛ فان المنساق الی الذهن مما دل علی اعتبار التقدم هو التقدم فی الجهة.

و أما الثانی؛ فلأنه- مضافاً الی أنّ لازمه مشروعیة الجماعة داخل الکعبة مع کون قفا کلّ منهما الی الآخر- أنّه خلاف إطلاق الدلیل.

و أما الثالث؛ فلعدم ثبوته أوّلًا، و عدم کونه تعبدیّاً ثانیاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۷۵

]...[

و بما ذکرناه یظهر مدرک القول الآخر و لکن الأظهر الصحة؛ لما عن الذکری من ثبوت السیرة علیه فی عصر المعصومین علیهم السلام من دون إنکار أحد منهم.

ثمّ إنّ الظاهر علی ما حکی أنّ بناء المجوزین لهذه الجماعة علی اعتبار عدم تقدم المأموم علی الإِمام، غایة الأمر صریح جماعة منهم، و ظاهر آخرین اعتبار عدم التقدم بلحاظ الکعبة الشریفة.

و ظاهر جماعة منهم اعتباره بلحاظ الدائرة المفروضة حولها التی یکون مرکزها وسط الکعبة و هما و إن توافقا فی الدائرة الحقیقیة حولها- إلّا أنّه ربما ینفک کلٌّ منهما من الآخر فی بعض الفروض.

و حق القول فی المقام: أنّ اعتبار عدم تقدم المأموم علی الإِمام لما کان مدرکه الارتکاز و الإِجماع و الضرورة لا یبعد دعوی اعتباره فی هذه الجماعة، و لازمه کفایة أحد الأمرین؛ إذ فی ما اذا لم یکن متقدماً بأحد اللحاظین و متقدماً بلحاظ آخر حیث إنّه لا دلیل علی اعتبار العدم بلحاظه أیضاً، و مقتضی الإِطلاقات و الأصل عدم اعتباره فیبنی علی الصحة.

و أما اعتبار التقدم فحيث إنّ دليله لا يشمل هذه الجماعة الثابتة مشروعيتها بالسيرة كما تقدم، فلا بد فيها من الرجوع الى الإطلاق و الأصل المقتضيين لعدم اعتباره.

و بما ذكرناه يظهر ما فى كلمات القوم فى المقام

[صحة الصلاة فى موارد بطلان الجماعة اذا لم يخل بوظيفة المنفرد]

الثانى: أنّه قد تقدّم أنه فى موارد بطلان الجماعة إذا لم يخل بوظيفة المنفرد صحت صلاته، و كذلك اذا أخل بوظيفته و لم يكن الإخلال عن علم و عمد، أو عن جهل تقصيرى، و لم يكن ما أخل به ممّا يوجب بطلان الصلاة مطلق الإِخلال به و إن لم يكن عمدياً.

و عليه فان أخل باحد هذه الشروط عن غير عمد و علم صحت صلاته إذ لم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۷۶

و لو أدرك الإمام راكعاً ادرك الركعة و الا فلا

يأت بما يوجب البطلان مطلق وجوده و ان بطلت الجماعة؛ لأنّها شروط واقعية لها كما هو ظاهر النصوص.

و ما فى بعض النصوص من نفى الصلاة عن فاقد بعض تلك الشروط. اريد به فى نفسه أو بواسطة حديث «لا تعاد» الصلاة المقصودة أى الجماعة، أو نفى الصلاة فى صورة العلم و العمد، كما يظهر لمن راجع ما ذكرناه فى تلك المسألة مفصلًا.

[فصل] فيما تدرك به الركعة [و الجماعة]

اشارة

فصل: فيما تدرك به الركعة و ما تدرك به الجماعة، فالكلام فى هذا الفصل يقع فى مقامين:

الاول فيما تدرك به الركعة.

الثانى: فيما تدرك به الجماعة.

[المقام الأول: فيما تدرك به الركعة]

اشارة

أمّا المقام الأول، فالمشهور بين الأصحاب أنّه لو أدرك الإمام راكعاً أدرك الركعة و إلّا فلا.

و عن المصنف- ره- فى التذكرة و نهاية الإِحكام أنّه يشترط فيه الذكر قبل أن يخرج الإِمام عن حدّ الراكع.

و عن الشيخين و القاضى- أنه لا تدرك الركعة إلّا بادراك تكبيرة الركوع.

و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص فانّها على طوائف ثلاث:

الاولى ما هو ظاهر فيما ذهب إليه المشهور كصحيح الحلبى عن الامام الصادق (ع): إذا أدركت الإِمام و قد ركع فكبرت و ركعت قبل أن يرفع الإِمام رأسه فقد أدركت الركعة، و ان رفع رأسه قبل أن تركع فقد فاتتك الركعة «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۷۷

]...[

و هـذا فی الدلالـة علی عـدم اعتبـار إدراک تکبیرة الرکوع و أن إدراک الرکعـة یکون بادراک الرکوع یکون مثل ما دل علی أنّ من خاف أن یرفع الامام رأسه جاز له أن یرکع فی مکانه و یمشـی راکعاً أو بعـد سـجوده. و ما دل علی اسـتحباب إطالـة الإمام رکوعه اذا أحس بمن یرید الاقتداء به.

و بعبارة اخری: یکون صریحاً فیه.

و أمّا فی الدلالة لی عدم اعتبار الذکر قبل أن یرفع الإمام رأسه فلیس هکذا، نعم هو ظاهر فیه.

لا یقال: إنّه یدل علی ادراک الرکعة بصرف الإتیان بالتکبیرة قبل رفع الإمام رأسه و إن لم یجتمع معه فی الرکوع فی زمان، و هذا ممّا لم یقل به أحد، فلا بد من طرحه.

فـإنّه یقـال: إنّ الشـرطیة الاـولی و إن کانت ظاهرة فی ذلک إلّا أنّ ظاهر قوله (ع) بعـدها: و إن رفع رأسه. الی آخره هو اعتبار إدراک الرکوع، إذ الظاهر منه الأخذ فی الرفع، و أیضاً الظاهر کونه مفهوماً للشرطیة الاولی، فتدبّر.

و صـحیح سـلیمان بن خالـد عنه (ع) فی الرجل اذا ادرک الإمام و هو راکع و کبر الرجل و هو مقیم صـلبه ثمّ رکع قبل أن یرفع الإمام رأسه فقد أدرک الرکعة «۱» و نحوهما خبر زید، «۲» و قریب منهما خبرا معاویة بن میسرة «۳» و شریح «۴».

الثانیة: ما هو ظاهر فی القول الثالث کصـحیح محمد بن مسـلم عن الإمام الباقر (ع): إن لم تدرک القوم قبل أن یکبر الإمام للرکعة فلا تدخل معهم فی تلک الرکعة «۵»؛ إذ لو لا اعتبار إدراک تکبیرة الرکوع لما کان مورد للنهی عن الدخول فی

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۴۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۴۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۴۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۷۸

]...[

الجماعة.

و دعوی أنّ من المحتمل إرادة الجماعـة مع المخالفین و یشـهد له: التعبیر بلفظ القوم، فالوجه فی النهی عن الـدخول حینئذٍ عدم اجزاء قراءتهم عن قراءته. مندفعـة بانه لم یعتبر فیه إدراک القراءة، و إنما اعتبر إدراک تکبیرة الرکوع، فهذا الاحتمال خلاف الظاهر، کما أنّ احتمال إرادة الکراهة من النهی فیه خلاف الظاهر.

و صحیحه الآخر عن الامام الباقر (ع): اذا أدرکت التکبیرة قبل أن یرکع الإمام فقد ادرکت الصلاة «۱».

و صحیحه الثالث: لا تعتد بالرکعة التی لم تشهد تکبیرها مع الامام «۲».

و المراد بالرکعـة هو الرکوع؛ لما عرفت من إطلاقها علیه، و لو لا عـدم إدراک الرکعـة مع عـدم إدراک تکبیرة الرکوع لما صح النهی

عن الاعتداد بتلك الركعة.

و صحيح الحلبى أو حسنه عن الامام الصادق (ع) فى الجمعة: إذا ادركت الإمام قبل أن يركع الركعة الأخيرة فقد ادركت الصلاة، فان ادركته بعد ما ركع فهى الظهر أربع ركعات «۳».

و اورد عليه: بأنه يحتمل أن يكون المراد من الشرطية الاولى: قبل أن يتمها؛ و من الثانية: بعد الفراغ عنها.

و فيه: أنّ هذا خلاف الظاهر كما لا يخفى.

و ذكروا فى الجمع بين الطائفتين وجهين:

الأول: حمل الثانية على الكراهة.

و اورد عليه: بانه إن كان المراد من الكراهة كونها أقلّ ثواباً بالنسبة الى صلاة

---

(۱) الوسائل باب ۴۴ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من أبواب صلاة الجمعة حديث ۳.

]...[

المنفرد فهذا راجع الى عدم استحباب الجماعة بهذا النحو أصلًا.

و إن كان المراد كونها أقلّ ثواباً بالنسبة الى الجماعة التى أدرك تكبيرة الإمام؛ فيرد عليه أنّ هذا لا يوجب النهى عن الدخول فى هذه الجماعة الموجب لتفويتها.

و يمكن أن يجاب عن الإيراد: بأنّ المراد رجحان تأخير الائتمام الى ما بعد و لو فى حال التشهد إن أراد إدراك فضيلة الجماعة.

الثانى: أن يحمل الطائفة الاولى على ما اذا لم يدرك الإمام إلا فى الركوع و الثانية على ما اذا ادركه قبله.

أقول: فى كلا الوجهين نظر.

أمّا الأول؛ فلأن بعض روايات ابن مسلم كصحيحه الثانى غير قابل للحمل على ذلك؛ فانّ لسانه لسان عدم إدراك الصلاة لا النهى عن الدخول.

و أمّا الثانى؛ فللإجماع على عدم الفرق بين الصورتين.

فالحق أنّ الطائفتين متعارضتان لا يمكن الجمع بينهما بوجه، و لا بد من الرجوع الى المرجحات و هى مع الطائفة الاولى؛ لكونها أشهر حتى أن الشيخ- ره- ادعى فى بعض كتبه- كما نقل- الإجماع على ادراك الركعة بادراك ركوع الإمام، بل هى مشهورة، و الطائفة الثانية شاذة نادرة فيتعين العمل بالاولى.

الثالثة: التوقيع المروى عن الاحتجاج عن مولانا الحجة (ع) أنّ الحميرى كتب إليه و سأله عن الرجل يلحق الامام و هو راكع فيركع معه و يحتسب بتلك الركعة، فانّ بعض أصحابنا قال: إن لم يسمع تكبيرة الركوع فليس له أن يعتد بتلك الركعة. فأجاب (ع) إذا لحق مع الإمام من تسبيح الركوع تسبيحة واحدة اعتد بتلك الركعة و إن لم يسمع تكبيرة الركوع «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۵.

]...[

و الظاهر أنّ هذا مدرک القول الثانی.

و لکن یرد علیه أوّلًا: أنّ التوقیع الشریف لضعفه فی نفسه و إعراض الأصحاب عنه لا یعتمد علیه.

و ثانیاً: أنّ النصوص المتقدمة کالصریحة- خصوصاً بعضها- فی إدراک الرکعة بادراک الرکوع خاصة، و عدم اعتبار ادراک الذکر و علیه فلا بد من تقیید مفهوم الشرطیة، أو رفع الید عن مفهومها، و إن لم یکن شیء منها جمعاً عرفیاً فلا بد من طرحه، فتحصل أنّ الأظهر ما هو المشهور.

تنبیهات و ینبغی التنبیه علی امور:

[صور معیة المأموم مع الامام فی الرکوع]

الأول: أن لمعیة المأموم مع الإمام فی الرکوع التی هی مناط إدراک الرکعة علی ما تقدم صُوراً:

(۱) معیتهما فی حال وقوف کلیهما فی الرکوع.

(۲) معیتهما فی حال وقوف الإمام و هوی المأموم بأن کان الإمام حین وصول المأموم الی حد الرکوع واقفاً و لکن حین انتهاء هویه الی الرکوع أخذ الإمام فی الرفع، و فی هذه الصورة تارة یقف المأموم فی الرکوع قبل أن یخرج الامام عن حد الرکوع، و اخری لا یقف.

(۳) معیتهما فی حال هُویّ المأموم و نهوض الامام بان اقترن وصول المأموم الی حد الرکوع مع أخذ الامام فی رفع الرأس عنه.

أما الصورة الاولی فهی لا إشکال فیها کما تقدم.

و أما الصورة الثانیة فان قلنا: ان الرکوع اسم للمعنی الهیئی الاسم المصدری،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۸۱

]...[

أو قلنا أنه یعتبر فی صدقة انتهاء الانحناء و الهوی الی الحد و لا یکفی فیه مجرد الوصول الی ذلک الحد فلا کلام فی أنّه لا یعتد بتلک الرکعة و تکون فائتةً.

و ذلک؛ لأن ظاهر قوله فی صحیح سلیمان: ثمّ رکع قبل أن یرفع الإمام رأسه بقرینة التعبیر بفعل الماضی اعتبار تحقق رکوع المأموم المتوقف علی الوقوف و القرار قبل أن یرفع الإمام رأسه أی یشرع فی الرفع.

و إن قلنا: إنه یکفی فی صدق الرکوع الوصول الی الحدّ الشرعی و لا یعتبر انتهاء الانحناء کما لعله الأظهر، فقد یقال: إنّه لا یعتد بتلک الرکعة و ذلک؛ لوجوه.

الأول: انصراف الرکوع الی الرکوع بالمعنی الاسم المصدری، و هو عبارة عن القرار فی حال الانحناء المخصوص.

الثانی: أنّ الظاهر منه الرکوع الشرعی أی الرکوع مع ما یعتبر فیه شرعاً من الشرائط التی منها الاستقرار و القرار، فلا یعتد بتلک الرکعة.

الثالث: التوقیع الشریف المتقدم بدعوی: کون تسبیح الرکوع المذکور فیه کنایة عن کون الإمام مستقراً فی الرکوع.

و فی الجمیع نظر.

أمّا الأول؛ فلأنّه لا وجه لهذا الانصراف و لا مستند له.

و أما الثانی؛ فلأنّ الخطابات الشرعیة حیث إنّها القیت الی العرف فلا بد من حملها علی إرادة المفاهیم العرفیة فالموضوع هو الرکوع

العرفی لا الشرعی.

و أمّا الثالث؛ فلما تقدم، فالاظهر علی هذا المسلک صحة الجماعة و إدراک الرکعة فی الفرض، و لکن الاحتیاط سبیل النجاة.

و أما الصورة الثالثة، فحیث إنّ الظاهر من الخبر المشار إلیه اعتبار تحقق رکوع المأموم من جهة التعبیر بصیغة الماضی قبل شروع الإمام فی الرفع من جهة التعبیر بالمضارع، فیشکل الحکم بالاعتداد بتلک الرکعة حتی علی المسلک الأخیر فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۸۲

]...[

حقیقة الرکوع المتقدم فی الصورة الثانیة لفرض عدم القبلیة و اقتران وصول المأموم الی حد الرکوع مع أخذ الإمام فی الرفع.

فما عن الروض و المسالک و المدارک و غیرها من فوات الرکعة فی هذه الصورة هو الصحیح.

و ما ذکره بعض المعاصرین من أنّ المراد بالرفع الرفع عن حد الرکوع الشرعی لاعن حدّ شخص الرکوع المأتی به للامام. خلاف الظاهر جدّاً؛ فانّه لم یذکر فی الخبر قبل أن یرفع الامام رأسه عن الرکوع، بل فیه: قبل أن یرفع الإمام رأسه. و ظاهر ذلک قبل أن یرفع الامام عمّا هو متلبس به، فتدبر فانّه دقیق.

[عدم اعتبار إدراک الرکوع إذا أدرک الجماعة قبل القراءة أو فی أثنائها]

الثانی: أنّه قد تقدم فی مسألة العدول من الائتمام الی الانفراد المذکورة فی مسائل الشرط الأول من شرائط الجماعة أنّه لا یعتبر إدراک الرکوع اذا أدرک المأموم الإمام قبل القراءة أو فی أثنائها، و أنّ ما اشتهر من أنّه یعتبر ادراک الرکوع فی ادراک الرکعة و دلت النصوص علیه إنّما هو فی ابتداء الجماعة لا- من حصل منه تلک و اتصف بوصف المأمومیة و تحمل الامام القراءة عنه، و استشهدنا له بصحیح ابن الحجاج، فراجع.

إنّما الکلام فی المقام فی أنّ اعتبار إدراک جزء من أجزاء الرکعة الی أن ینتهی الی إدراک الرکوع هل یختص بالرکعة الاولی کما فی العروة و عن الشیخ الأعظم- ره- فلو لم یدرک المأموم الإمام فی الرکعة الثانیة بعد ما ادرکه فی الأولی حتی رفع الإمام رأسه عن الرکوع صحت صلاته و جماعته و تحتسب له رکعة، أم یعتبر ذلک فی جمیع الرکعات کما هو المشهور، بل عن ظاهر جامع المقاصد و کشف اللثام و مفتاح الکرامة و غیرها الاتفاق علیه؟ وجهان.

استدلّ للثانی بالاجماع، و بأصالة عدم ادراک الرکعة و بأنّ المستفاد من صحیح الحلبی-: اذا أدرکت الإمام و قد رکع فکبرت و رکعت قبل ان یرفع الامام رأسه فقد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۸۳

]...[

أدرکت الرکعة، و إن رفع رأسه قبل أن ترکع فقد فاتتک الرکعة «۱». بالغاء خصوصیة المورد، أو بانّه یستأنس من تعلیق الحکم بادراک الرکعة علی إدراک الرکوع- عدم اختصاص هذا الحکم بالرکعة الاولی.

و فی الکل نظر.

أما الأول؛ فلعدم ثبوت کونه تعبدیاً لو ثبت.

و أما الثانی؛ فلأنه اذا جاز وضعاً التأخر عن الإمام فی الائتمام کما هو المفروض و قد مرّ وجهه فلا شک فی إدراک الرکعة ما لم یدل دلیل علی اعتبار درک الرکوع، فاذا أتی بما هو وظیفته فی تلک الرکعة و المفروض بقاء الائتمام فلا محالة یکون مدرکاً للرکعة، فلا

مورد لجریان الأصل.

و أمّا الثالث؛ فلأن الغاء خصوصیة المورد غیر ظاهر الوجه، و الاستیناس لا یکون حجةً ما لم یصل الی حد الظهور، فالأظهر عدم الاعتبار، فلو زوحم المأموم عن السجود مع الامام فی الرکعة الاولی و لم یلتحق بالرکعة الثانیة حتی رفع الإمام رأسه من رکوعها و قام و أتی بما هو وظیفته تصح جماعته و تحتسب تلک له رکعة ثانیة.

لو رکع بتخیّل إدراک الإمام راکعاً

الثالث: لو رکع بتخیل إدراک الإمام راکعاً و لم یدرک ففی العروة و عن النجاة: بطلت صلاته. و تبعهما جمع من المحققین و عن المحقق النائینی- ره-: صحت صلاته، فیجب علیه إمّا الانفراد أو الصبر الی أن یدخل الإمام فی الرکعة اللاحقة.

و ذهب بعض المعاصرین الی الصحة و انفراده قهراً.

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

]...[

و قد استدل للاول بزیادة الرکوع التی لم یثبت اغتفارها.

و اورد علیه تارة بانّ زیادة الرکوع إنّما هی فی مقام المتابعة و لو لم تتحقق المتابعة الفعلیة و هی مغتفرة، و لذا لو سبق المأموم الإمام فی رفع الراس من الرکوع فعاد إلیه للمتابعة و لم یدرک رکوع الإمام لم تبطل صلاته، مع أنّ رکوعه الثانی زیادة فی مورد المتابعة بلا تحقق المتابعة الفعلیة، و هذا هو الذی ذکر مدرکاً للقول الثانی.

و اخری بأن زیادة الرکوع مبتنیة علی عدم سقوط القراءة، إذ لو بنی علی سقوطها لحدیث «لا تعاد» فالرکوع فی محله، و لا موجب للبطلان، و هذا هو الذی ذکر وجهاً للثالث.

أقول: إن النصوص الدالة علی أنّ من فاته الرکوع فقد فاتته الرکعة. تدل علی أنّه لیس له الاعتداد بهذه الرکعة، فالقول الثالث لا یمکن المصیر الیه.

و أمّا اغتفار زیادة الرکوع للوجه المذکور؛ فیرد علیه: أنّ تلک النصوص إنّما وردت فی مورد خاص و هو الإتیان بالرکوع الثانی لأجل المتابعة و الکلام فی انه لو لم تتحقق المتابعة هل تبطل الصلاة ام لا سیأتی و علی کل تقدیر لا یصح الاستدلال بها للمقام إلّا مع إحراز عدم الخصوصیة.

و یمکن أن یستدل لهذا القول- أی القول الثانی- بخبر حفص بن غیاث عن الامام الصادق (ع) فی رجل ادرک الجمعة و قد ازدحم الناس و کبر مع الإمام و رکع و لم یقدر علی السجود و قام الإمام و الناس بالرکعة الثانیة و قام هذا معهم فرکع الإمام و لم یقدر هذا علی الرکوع فی الرکعة الثانیة من الزحام، و قدر علی السجود کیف یصنع؟ قال أبو عبد اللّه (ع): أما الرکعة الاولی فهی الی عند الرکوع تامة، فلما لم یسجد لها حتی دخل فی الرکعة الثانیة لم یکن له ذلک، فلما سجد فی الثانیة فان کان نوی هاتین السجدتین للرکعة الاولی فقد تمت له الاولی، فاذا سلّم الامام قام فصلی رکعة یسجد فیها ثمّ یتشهد و یسلم، و إن کان لم ینو السجدتین للرکعة الاولی لم تجز عنه الاولی و لا

]...[

الثانیة، و علیه أن یسجد سجدتین و ینوی بهما للرکعة الاولی، و علیه بعد ذلک رکعة تامة یسجد فیها «۱».

و عن الذکری: أنّه لا بأس بالعمل بهذه الروایة؛ لاشتهارها بین الأصحاب، و ضعف الراوی لا یضر مع الاشتهار.

أقول: الأظهر کون الراوی أیضاً ثقة.

و تقریب الاستدلال به: أنّه یدل علی ان السجدتین الواقعتین لا- بنیة الاولی زیادة مغتفرة، و بضمیمة عدم الفصل بین السجدتین و الرکوع یثبت عدم مضریة الرکوع أیضاً.

و علیه فبما أنّ المختار علی ما سیظهر: جواز الائتمام بعد الرکوع و تحقق الجماعة، غایة الأمر لا تحتسب تلک رکعة حیث إنّه لا وجه لبطلان هذه الصلاة سوی زیادة الرکوع و المفروض أنّها مغتفرة فیکون وظیفة هذا الشخص وظیفة من لحق الإمام بعد الرکوع، و ستأتی.

لو شک فی إدراک الإمام راکعاً

الرابع: لو شک فی إدراک الإمام راکعاً، ففیه صورتان:

الاولی: ما لو کبر و رکع ثمّ شک فی ادراکه و عدمه.

الثانیة: ما لو شک فی الادراک قبل التکبیر.

أما فی الصورة الاولی، فالمشهور بین الأصحاب- علی ما نسب الیهم- البناء علی عدم الادراک، بل عن المصنف- ره- فی المنتهی دعوی الاجماع علیه من جهة

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة الجمعة حدیث ۲.

]...[

استصحاب عدم الادراک.

و ربما یقال: إنّه یحکم بالادراک لأجل استصحاب بقاء الإمام راکعاً الی حین رکوع المأموم.

أقول: حق القول فی المقام أنه لو کان موضوع الحکم هو اجتماع المأموم مع الإمام فی الرکوع فی زمان واحد من دون دخل لوصف و عنوان متحصل من ذلک، فالأظهر جریان الاستصحاب فی رکوع الإمام؛ فانّ موضوع الحکم علی الفرض مرکب من جزءین: أحدهما و هو رکوع المأموم محرز بالوجدان و الجزء الآخر و هو رکوع الامام فی ذلک الزمان یجری الأصل فیه، فبضم الوجدان الی الأصل یثبت الموضوع، و یترتب علیه حکمه و هو صحة الائتمام و تحققه.

و دعوی: أنّ مقتضی أصالة عدم تحقق المرکب من حیث هو مرکب عدم ترتب الحکم. مندفعة لا بما أفاده المحقق النائینی- ره- من أنّ الشک فی بقاء عدم المرکب مسبب من الشک فی وجود أجزائه، فاذا جری الأصل فیها لا تصل النوبة الی جریان الأصل فی المسبب فانّه یرد علیه: أنّ السببیة فی المقام لیست شرعیةً، فلا یکون الأصل فی السبب حاکماً علی الأصل فی المسبب.

بل لأنّ المرکب من حیث إنّه مرکب بوصف الاجتماع لا یکون موضوعاً للحکم و، إنما هو مترتب علی ذوات الأجزاء المجتمعة، و لا شک فیها بعد ضم الوجدان الی الأصل.

و لا فرق فیما ذکرناه بن ما لو جهل تاریخ الرکوعین و ما لو علم تاریخ أحدهما بناءً علی ما حققناه فی الاصول من جریان الأصل فی

کل من معلوم التاریخ و مجهوله.

و أمّا لو کان الأثر مترتباً علی رکوع المأموم قبل أن یرفع الامام رأسه بحیث یحدث له صفة القبلیة، فالحقّ عدم جریان الأصل المزبور؛ فانّ تلک الصفة لا تثبت باستصحاب بقاء کون الإمام راکعاً إلّا علی القول بالأصل المثبت، و حیث إن ظاهر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۸۷

]...[

النصوص هو الثانی، لاحظ قوله (ع) فی صحیح ابن خالد: إذا أدرک الامام و هو راکع و کبر الرجل و هو مقیم صلبه ثمّ رکع قبل أن یرفع الإمام رأسه فقد أدرک الرکعة «۱» فانّه لو لم یکن هذا العنوان دخیلًا لما عبّر به، فالأظهر هو القول الأول.

و أما فی الصورة الثانیة ففی العروة الأحوط عدم الدخول إلّا مع الاطمینان بإدراک رکوع الامام.

و الظاهر أن مراده الدخول فی الرکوع و المضی فی صلاته جماعة لا- فی الصلاة؛ فانّ الدخول فی الصلاة جائز مع العلم بعدم الادراک، غایة الأمر مع العلم بذلک لا یجوز دخوله فی الرکوع، و کیف کان فمنشأ الجواز فی هذا الفرع و عدمه هو ما عرفت فی الصورة الاولی.

و قد نسب الی المحقق النائینی- ره- القول بعدم جواز الدخول فی الرکوع فی هذه الصورة حتی بناءً علی القول بدرک الرکوع فی الاولی؛ لعدم جریان الاستصحاب المزبور فی المقام، و ذلک لوجهین: الأول: عدم جریان الاستصحاب فی الأمر المستقبل رأسا؛ لانصراف أدلته عن شمولها لما إذا کان المشکوک فیه فی المستقبل بحیث لا یبقی الشک و فیه فی موطن وجوده.

فیه: أنّه بناءً علی ما هو الحق من جریان الاستصحاب فی الامور الاستقبالیة إذا کان الأثر مترتباً علیه فعلًا کما هو المفروض، لا فرق بین بقاء الشک فی موطن وجوده و عدمه، و الانصراف لا وجه له، و أغلب الامور الاستقبالیة التی یجری الاستصحاب فیها من هذا القبیل، مثلًا لو أراد استیجار زید لعمل خاص فی مدة معینة و شک فی بقائه الی آخر تلک المدة لا شبهة فی جریان الاستصحاب فی بقاء حیاته،

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۸۸

]...[

مع أنه لا یبقی الشک فیه فی موطنه.

الثانی: أنّه یعتبر فی جواز الإتیان بالرکوع تحقق الاطمینان بادراک رکوع الامام تکویناً، و بالاستصحاب لا یثبت صفة الاطمینان ببقاء الامام فی الرکوع تکویناً، و مع عدم حصوله لا ینفع إجراؤه بشیء اصلًا.

ثمّ قال: إنّ المختار عندنا و ان کان قیام الاصول المحرزة مقام القطع الموضوعی المأخوذ علی وجه الطریقیة إلّا أنّه لا ینفع فی مثل المقام المعتبر فیه صفة الاطمینان التکوینی.

أقول: یرد علیه أولًا: أنه لم یؤخذ فی شیء من النصوص صفة الاطمینان دخیلة فی هذا الحکم، بل الموضوع إدراک رکوع الإمام لا الاطمینان بادراکه، راجع النصوص، فالاطمینان لا محالة یکون طریقیاً محضاً، و الاستصحاب یقوم مقام القطع الطریقی المحض بلا کلام.

و ثانیاً: أنّه لو سلم أخذه فی الموضوع فلا وجه لمنع قیام الاستصحاب مقامه فی خصوص المقام، و ذلک لأنّ القطع فی کل مورد اخذ

فی الموضوع ظاهر فی کون المأخوذ هو القطع الوجدانی، و الأمارات و الاصول المحرزة علی القول بقیامها مقامه توجب توسعة الموضوع و إلّا لم تکن من الحکومة بشیء.

و بالجملة الاحتیاج الی البحث عن قیام الأمارات مقام القطع الموضوعی إنّما هو من جهة ظهور الدلیل فی نفسه فی إرادة الوجدانی منه، و إلّا فلو کان الموضوع فی نفسه هو الأعم لم یکن الأمارات قائمة مقام القطع، و لم تکن من باب الحکومة؛ إذ الموضوع بنفسه شامل لها، فالأظهر عدم الفرق بین الصورتین.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۸۹

]...[

[المقام الثانی] فیما تدرک به الجماعة

أمّا المقام الثانی فالکلام فیه تارة یقع فیما لو أدرکه بعد رفع رأسه من الرکوع الی ما بعد السجدة الثانیة، و اخری فیما لو أدرکه فی التشهد.

أما المورد الأول، فالمشهور بین الأصحاب أنّه یجوز له الدخول فی الجماعة، و هی تدرک به بأن یکبر بنیة القدوة.

و عن المصنف- ره- فی المختلف التوقف فیه.

و یشهد للمشهور جملة من النصوص کخبر المعلی بن خنیس عن الامام الصادق (ع): اذا سبقک الامام برکعة فأدرکته و قد رفع رأسه فاسجد معه و لا تعتد بها «۱».

و صحیح محمد بن مسلم، قلت له: متی یکون یدرک الصلاة مع الإمام؟ قال (ع): إذا أدرک الإمام و هو فی السجدة الأخیرة من صلاته فهو مدرک لفضل الصلاة مع الامام «۲».

و اورد علی الاستدلال بهما تارة بأنه یحتمل فیهما إرادة أحد امور:

منها: الدخول مع الامام فی الصلاة و متابعته فی الفعل.

و منها: مجرد الحضور و الإمام فی هذه الحال.:

و منها مجرد متابعته فیما یجده متلبساً به من السجود و نحوه. و الاستدلال بهما یتوقف علی ارادة الأول و هی غیر ظاهرة.

و اخری بانّه یعارضهما خبر البصری عن الامام الصادق (ع) فی حدیث: إذا

---

(۱) الوسائل باب ۴۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۹۰

]...[

وجدت الامام ساجداً فاثبت مکانک حتی یرفع رأسه «۱»؛ و ثالثة بضعف المعلّی.

و لکن یدفع الأول: أن الاحتمال الثانی خلاف صریح خبر المعلی، و الاحتمال الثالث خلاف الظاهر، بل الظاهر منهما هو الأول، کما یظهر لمن تدبر فیهما، و لاحظ سائر نصوص الباب الواردة فیمن ادرک الإمام فی الرکوع أو فی التشهد التی وقع فیها مثل هذا التعبیر

مع ما فیها من الشواهد الموجبة لصراحتها فی إرادة ذلک الاحتمال.

و یدفع الثانی: أنّ خبر البصری مجهول.

و یندفع الثالث بما حققناه فی محله من أنّ روایات المعلی یعتمد علیها مع أنّ فی الصحیح کفایةً.

و أما سائر النصوص التی استدل بها فی المقام و هی خبر معاویة بن شریح «۲» و النبوی «۳» و خبر دعائم الاسلام «۴» و غیرها فلا یعتمد علیها.

أما الأول؛ فلأنّ فی طریقه سعد بن عبد اللّه و هو صحابی مجهول.

و أما الثانی؛ فلأن راویه أبو هریرة.

و أما الثالث؛ فلعدم ثبوت وثاقة مؤلف ذلک الکتاب.

و عن المصنف- ره- التعلیل لتوقفه فی جواز الدخول بلزوم زیادة الرکن و هو السجدتان و بالنهی عن الدخول فی الرکعة عند فوات تکبیرها فی صحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر (ع) المتقدم.

و فیهما نظر: أما الأول؛ فلأنه لا یمنع من الدخول مع الانتظار، مع أنه لا یکون محذوراً بناءً علی ما هو المشهور من وجوب الاستئناف.

---

(۱) الوسائل باب ۴۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۴۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۷.

(۴) المستدرک باب ۴۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۹۱

]...[

مضافاً الی أنه لا یعتمد علی مثل هذا الوجه فی مقابل النصوص، مع أنّه قد عرفت عدم مبطلیة السجود الماتی به للمتابعة.

و أما الثانی فقد تقدم فی المقام الأول أنه لا بد من رفع الید عن ظاهره؛ للنصوص الصریحة فی جواز الدخول فی حال رکوع الإمام فتحصل أنّ الأظهر جواز الدخول فی تلک الحال.

ثمّ إنّه اذا دخل فهل یجب علیه أن یصبر الی أن یرفع الإمام رأسه عن السجدة الثانیة فیتابعه بعد ذلک، أم یتابعه فی السجدتین و یکتفی بهذا التکبیر لصلاته، أم یتابعه فیهما ثمّ یستأنف الصلاة، أم یتخیر بین الأولین؟ وجوه و أقوال، المنسوب الی المشهور الثالث.

و عن صریح جماعة من القدماء و ظاهر آخرین عدم لزوم إعادة التکبیر.

و الأظهر الثانی؛ للخبرین المتقدمین.

و استدل للأول بخبر البصری المتقدم.

و فیه ما عرفت من ضعف سنده.

و استدل للثالث بما دل علی مبطلیة الزیادة لا سیما اذا کان الزائد الرکن، و بأن الضمیر فی (لا تعتد بها) فی خبر المعلی المتقدم یرجع الی الصلاة.

و یرد علی الأول: أنّ زیادة الرکن للمتابعة لا تضر کما تقدم، لا سیما و قد دلت النصوص الخاصة فی المقام علی لزومها.

و یرد علی الثانی: أنّ الظاهر من الخبر رجوع الضمیر الی الرکعة، لا سیما بعد ملاحظة سائر النصوص المتضمنة لمثل هذا المضمون، و أنّ الاعتداد بالرکعة مظنة التوهم لادراک الإمام فیها کما لو أدرکه فی الرکوع.

و استدل للأخیر، بانّه مقتضی الجمع بین الخبرین و خبر البصری. و قد عرفت ما فی خبر البصری.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۹۲

]...[

نعم لا بأس بالاستدلال له بأن الأمر بالسجود فی الخبرین لوروده مورد توهم الحظر لا یستفاد منه أزید من جواز المتابعة و استحبابها، ففی الانتظار و الصبر یرجع الی ما یقتضیه القواعد و هو الجواز کما لا یخفی.

فتحصل أنّ الأظهر جواز الدخول و المتابعة، أو الانتظار، و لکن الاحتیاط بترک الدخول فی الصلاة قبل أن یرفع الإمام رأسه من السجدتین أو ترک متابعته فیهما، أو المضی فی الصلاة ثمّ الإعادة لا ینبغی ترکه؛ لذهاب المشهور- علی ما نسب الیهم- الی عدم جواز المتابعة أو استئناف الصلاة لو تابع و إن أنکر صاحب الجواهر- ره- ذلک.

و بما ذکرناه ظهر حکم فرع آخر و هو: ما لو نوی و کبر فرفع الإمام رأسه قبل أن یرکع، و أنّ له أن ینفرد و أن ینتظر الی أن یفرغ الإمام عمّا بیده من الرکعة فیتابعه فی الرکعة اللاحقة و یجعلها الاولی له، و أن یتابعه فی السجدتین ثمّ یقول بقیامه و لا یعتد بما اتی به من السجدة.

و الغریب أنّ المحقق النائینی- علی ما نسب الیه- اختار ما اخترناه فی الفرع الأول و فی الفرع الثانی اختار تعین الانتظار لو بقی علی القدوة، مع أنّ ما دل علی جواز المتابعة فی السجدة فی الأول یدل علیه فی الثانی، بل هما فی الحقیقة متحدان موضوعاً و حکماً، غایة الأمر فی الثانی کان یتخیل المأموم درک الرکوع.

و أغرب منه استدلاله للمتابعة بقوله (ع): فاذا رکع فارکع، فاذا سجد فاسجد. ثمّ الإشکال علیه، مع أنه یدل علیها ما تقدم من خبری المعلی و ابن مسلم، مضافاً الی ما تقدم ممّا یدلّ علی عدم مبطلیة الزیادة إن کانت للمتابعة.

و أما فی المورد الثانی- و هوما لو أدرکه بعد رفع رأسه من السجدة الثانیة و هو فی التشهد- فیجوز له الدخول معه علی المشهور شهرة عظیمة فی التشهد الثانی، بل لم ینقل الخلاف إلّا عن المدارک حیث جعل أقصی إدراک الجماعة بادراک الامام فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۹۳

]...[

السجدة الأخیرة.

و الأول أظهر؛ لإطلاق ادلة الرخصة فی الدخول، و فحوی ما دل علی جوازه فی المورد الأول.

و موثق عمار عن الامام الصادق (ع) عن رجل یدرک الإمام و هو قاعد یتشهد و لیس خلفه إلا رجل واحد عن یمینه، قال (ع): لا یتقدم الإمام و لا یتأخّر الرجل و لکن یقعد الذی یدخل معه خلف الإمام فإذا سلّم الإمام قام الرجل فاتمّ صلاته «۱».

و موثقة الآخر عن رجل أدرک الإمام و هو جالس بعد الرکعتین، قال (ع): یفتتح الصلاة و لا یقعد مع الإمام حتی یقوم «۲».

و استدل لما ذهب الیه فی المدارک بظاهر صحیح محمد بن مسلم المتقدم، فانّ مفهومه: إذا رفع الإمام رأسه من السجدة الأخیرة فاتت الجماعة، و بانتهاء محل القدوة بناءً علی عدم وجوب المتابعة فی الأقوال.

و فیهما نظر واضح، أمّا الأول؛ فلأن الجمع بین الموثق و الصحیح یقتضی حمل الصحیح علی إرادة إدراک فضل الرکعة مع الإمام بإدراکه فی السجدة الأخیرة، و لا یبعد دعوی ظهور الصحیح فی نفسه فی ذلک، و حمل الموثق علی إرادة درک الفضل فی الجملة، و علی أی تقدیر لیس مفهوم الصحیح عدم جواز الدخول، بل عدم إدراک فضل الصلاة مع الإمام.

و أما الثانی؛ فلأنه لا یقاوم مع النص، فالأظهر جواز الدخول معه.

و هـل یجب الجلوس أم لا؟ وجهان، بل وجوه، أظهرها: التفصـیل بین التشـهدین جمعاً بین الموثقین حیث إنّ الأول یأمر بالجلوس فی التشهد الثانی، و الثانی ینهی عنه فی التشهد الأول.

---

(۱) الوسائل باب ۴۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۹۴

]...[

و به یظهر عدم التعارض بینهما إلّا بضمیمة عدم الفصل غیر الثابت.

ثمّ إنه علی فرض الجلوس هل یتشـهد أم لا؟ فعن جملة من الکتب منها المعتبر و المنتهی و التذکرة إن شاء تشـهد، و لکن النصوص و کثیراً من کلمات العلماء الأساطین خالیـة عن التصـریح به، فالمتعین الإِتیان به بعنوان الـذکر المطلق، و فی جملـة من النصوص التشـهد برکة.

و لو سـلّم الإِمـام و قـام المـأموم فهـل یجب علیه استئنـاف التکبیر کما عن المحقق فی النافع، أم لا یجب کما هو المشـهور، و عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه؟ وجهان، أقواهما: الثانی؛ لفحوی ما تقدم فی المورد الأول.

و لعدم الموجب للاعادة بعد عدم الاتیان بما یبطل الصلاة؛ لما ستعرف من عدم صدق الزیادة علی التشهد المأتی به.

و لقوله (ع) فی موثق عمار المتقدم: قام الرجل فأتم صلاته.

و استدل للأول بخبر ابن المغیرة: کان منصور بن حازم یقول: إذا أتیت الإِمام و هو جالس قد صلّی الرکعتین فکبر ثمّ اجلس فاذا قمت فکبر «۱».

و بأنّ الجلوس زیادة فی الصلاة لم یعلم اغتفارها فی المقام؛ لقصور الأدلة عن إفادة عدم الاستئناف هنا أیضاً.

و یرد الاول: أنّه غیر منسوب الی المعصوم (ع)، و عدم وجدان العامل به کما عن الریاض.

و یرد الثانی: أنّ الجلوس المأتی به لا بعنوان أنّه من أجزاء الصـلاة لا یصدق علیه الزیادة؛ لما عرفت من توقف صدقها علی ما یؤتی به فی المرکب الاعتباری علی الاتیان به بقصـد أنه منه، مضافاً الی الأمر به فی الموثق، و قوله (ع) فیه: فاتم صـلاته بعـده. الظاهر فی عدم البطلان، فالأظهر عدم لزوم استئناف التکبیرة.

---

(۱) الفقیه ج ۱ ص ۲۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۱۹۵

و لا یقرأ المأموم مع المرضی

القراءة فی الإخفاتیة

فصل: فی أحکام الجماعة، مضافاً الی ما مر

اشارة

فی المسائل المتقدمة، و هی امور، و نخبة القول فی المقام بالبحث فی موارد:

[المورد الأول قراءة المأموم مع الإمام]

اشارة

الأول: قال قده: و لا یقرأ المأموم مع المرضی.

اقول: إن کلمات القوم فی هذه المسألة متشتتة حتی قیل: لم نقف علی الخلاف فی مسألة فی الفقه یبلغ ما فی هذه من الأقوال. و منشأ اختلاف الأقوال اختلاف النصوص، و تنقیح الکلام، بالبحث فی مسائل:

[القراءة فی الاخفاتیة]

المسألة الاولی: فی حکم القراءة فی أولتی الاخفاتیة، لا کلام فی عدم وجوب القراءة فیهما، إنّما الکلام فی أنها مکروهة کما هو المنسوب الی المشهور، أم غیر جائزة کما عن ظاهر المقنع و الغنیة و السرائر و المتن و المسالک و جماعة من متأخّری المتأخرین.

و الأظهر هو الأول؛ لأنه مقتضی الجمع بین النصوص المتضمنة للمنع- کصحیح ابن سنان عن الامام الصادق (ع): إذا کنت خلف الامام فی صلاة لا یجهر فیها بالقراءة حتی یفرغ و کان الرجل مأموناً علی القرآن فلا تقرأ خلفه فی الأولتین «۱».

و صحیح عبد الرحمن بن الحجاج عنه (ع): أمّا الصلاة التی لا یجهر فیها بالقراءة فان ذلک جعل الیه فلا تقرأ خلفه «۲».

و صحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): إن کنت خلف إمام فلا تقرأن شیئاً فی الأولتین و أنصت لقراءته «۳». و نحوها غیرها- و بین النصوص الصریحة فی الجواز

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

]...[

کصحیح علی بن یقطین عن ابی الحسن (ع) عن الرکعتین اللتین یصمت فیهما الإمام أ یقرأ فیهما بالحمد و هو إمام یقتدی به؟ فقال (ع): إن قرأت فلا بأس، و إن سکت فلا بأس «۱» فانّ المراد من الصمت هو الاخفات؛ لتعذر إرادة معناه الحقیقی منه، کما أنّ المراد من الرکعتین اللتین یصمت فیهما الاولیان لا الأخیرتان و ذلک لوجهین:

(۱) قوله (ع): و إن سکت فلا بأس.

(۲) ما قیل: إن الجهر و الاخفات حیث اطلقا یراد منهما ما یکون فی الأولتین، و علی ذلک فهو صریح فی الجواز.

و خبر المرافقی و البصری عن الامام الصادق (ع) عن القراءة خلف الامام، فقال (ع): إذا کنت خلف الامام تتولاه و تثق به فانه یجزیک قراءته، و إن أحببت أن تقرأ فاقرأ فیما یخافت فیه «۲» و ضعف سنده منجبر بالشهرة فتأمل.

و یؤید الجواز، بل یشهد به: صحیح سلیمان بن خالد، قلت للصادق (ع): أ یقرأ الرجل فی الاولی و العصر خلف الإمام و هو لا یعلم

أنّه یقرأ؟ فقال (ع): لا ینبغی له أن یقرأ یکله الی الامام «۳» فان المراد من قوله: و هو لا یعلم، الی آخره، الکنایة عن عدم سماع قراءته لا- الشک فی قراءته؛ إذ إرادة الشک فی القراءة لاحتمال ترک القراءة عمداً تنافی مع کونه إماماً مرضیاً المستکشف من قوله (ع): یکله الی الامام.

و إرادة الشک فیها لاحتمال ترکها نسیاناً أو اشتباهاً ابعد؛ لکونه محکوماً بالقراءة حینئذٍ للأصل.

و ارادته منه مع حمل الصحیح علی خصوص الأخیرتین اللتین یکون الإمام فیهما مخیّراً بین القراءة و التسبیح أبعد؛ اذ لا وجه حینئذٍ لقصر مورد السؤال علی

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱۵.

(۳) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۸.

]...[

خصوص الظهرین، و علیه فهو من جهة کلمة لا ینبغی یشهد بالجواز، فالأظهر هو الکراهة.

حکم القراءة فی الأولتین من الجهریة

المسألة الثانیة: فی حکم القراءة فی الأولتین من الجهریة.

و الکلام فیها یقع فی موردین: الأول: فیما اذا سمع قراءة الإمام. الثانی: فیما اذا لم یسمع.

أما فی المورد الأول- فالظاهر أنه لا- خلاف فی مرجوحیة القراءة، إنّما الکلام فی أنها محرمة کما عن ظاهر جماعة من القدماء و صریح کثیر من المتأخرین، أم مکروهة کما هو المنسوب الی الأشهر.

و الأظهر: هو الأول.

و یشهد له: جملة من النصوص کصحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): ان کنت خلف إمام فلا تقرأنّ شیئاً فی الأولتین، و أنصت لقراءته و لا- تقرأنّ شیئاً فی الأخیرتین- فان اللّه عز و جل یقول للمؤمنین: وَ إِذا قُرِئَ الْقُرْآنُ یعنی فی الفریضة خلف الامام فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّکُمْ تُرْحَمُونَ «۱».

و صحیحه الآخر عن الامام الباقر (ع) کان أمیر المؤمنین (ع) یقول: من قرأ خلف إمام یأتم به فمات بعث علی غیر الفطرة «۲».

و صحیحه الثالث- أو حسنه- عن أحدهما علیهما السلام: إذا کنت خلف إمام

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

]...[

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۶، ص:

۱۹۸

تأتمّ به فأنصت و سبح فی نفسک «۱».

و صحیح قتیبة أو حسنه عن الامام الصادق (ع) الوارد فیما یجهر فیه بالقراءة و ان کنت تسمع الهمهمة فلا تقرأ «۲». و نحوها غیرها و ظاهر هذه النصوص المنع.

و استدل للقول بالکراهة بوجوه:

الأول: أن النهی فی هذه النصوص علل بالإنصات، و بعبارة اخری: صریح بعضها أنّ النهی عنها إنّما یکون بملاحظة مطلوبیة الإنصات، و حیث لا ریب فی أنّ الإنصات لیس بواجب فلا مناص عن حمل النهی علی الکراهة؛ لعدم امکان الالتزام بحرمة شیء لاجل التوصل الی مستحب.

و فیه أولًا: أنّه لم یعلل النهی عنها فی شیء من الأخبار بالإنصات، بل فی بعضها جمع بین الأمر بالإنصات و النهی عن القراءة و هذا لا یدل علی أنّ الأول علة للثانی.

و تطبیقه (ع) فی صحیح زرارة الآیة الشریفة یمکن أن یکون بلحاظ الأمر بالإنصات لا بلحاظ النهی عن القراءة کما هو کذلک فی خبر المرافقی.

و ثانیاً: أنّ الانصات المأمور به: السکوت عن القراءة لاعن کل شیء؛ لقوله (ع) فی صحیح زرارة أو حسنه: فانصت و سبح فی نفسک. و علیه فیکون الأمر به باقیاً علی ظاهره من اللزوم.

و ثالثاً: أنه لو سلّم کونه علةً فیمکن أن یکون من قبیل الحکمة لا العلة المنصوصة.

الثانی: ورود النهی عنها فی مورد توهم الوجوب فلا ظهور له فی الحرمة.

و فیه: أنّ ظهوره فیها لا ینکر، لاحظ قوله (ع) فی صحیح زرارة المتقدم: من

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۷.

]...[

قرأ خلف إمام یأتمّ به فمات بعث علی غیر الفطرة.

الثالث: قوله (ع) فی موثق سماعة: إذا سمع صوته فهو یجزیه فانّ لفظ الاجزاء مشعر بالجواز.

و فیه: أنّ الاجزاء مشعر بعدم المشروعیة، و یشهد لإرادته منه- مضافاً الی ذلک- ما فیه من الشرطیة الثانیة: و اذا لم یسمع صوته قرأ لنفسه. إذ لو حملت الاولی علی الجواز کان مفاد الثانیة وجوب القراءة مع عدم السماع، فتأمّل.

الرابع: أنّ فی جملة من الروایات جمع الجهریة و الإخفاتیة فی النهی عن القراءة فیهما، و حیث إنّه قام الدلیل علی إرادة الکراهة منه بالنسبة الی الاخفاتیة فلا بد من حمله علیها بالإضافة الی الجهریة أیضاً و إلّا لزم استعمال اللفظ فی معنیین أو عموم المجاز.

و فیه: أنّه قد حققنا فی حاشیتنا علی الکفایة أنّ الحرمة و الکراهة خارجتان عن الموضوع له و المستعمل فیه، بل النهی فی الموردین یستعمل فی معنی واحد و هما تنتزعان من الترخیص فی الفعل و عدمه، فإرادة الحرمة منه بالنسبة الی الجهریة و الکراهة بالإضافة الی الإخفاتیة لا توجب استعمال اللفظ فی غیر ما وضع له و لا فی معنیین.

فتحصل أنّ الأظهر عدم جواز القراءة اذا سمع قراءة الإمام و لو همهمته.

و أمّا فی المورد الثانی فلا خلاف فی جواز القراءة، إنّما الکلام فی أنّها هل تکون واجبة کما عن ظاهر المبسوط و التهذیب و النهایة و الغنیة و غیرها، أم تکون مستحبة کما هو المنسوب الی المشهور، أم تکون مباحة کما عن الراوندی و ابن نما و القاضی؟.

فقد استدل للأول بجملة من النصوص کصحیح الحلبی و فیه بعد النهی عن القراءة قال (ع): إلّا أن تکون صلاة تجهر فیها بالقراءة و لم تسمع فاقرأ «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

]...[

و صحیح ابن الحجاج الوارد فی الجهریة: و إن لم تسمع فاقرأ «۱». و نحوهما غیرهما.

و فیه: أنّ ظاهر هذه النصوص و ان کان هو الوجوب إلّا أنّه لا بد من رفع الید عنه، و حملها علی الاستحباب؛ لصراحة بعض النصوص فی جواز الترک کصحیح علی ابن یقطین عن أبی الحسن (ع) عن الرجل یصلی خلف إمام یقتدی به فی صلاة یجهر فیها بالقراءة فلا یسمع القراءة، قال (ع): لا بأس إن صمت و إن قرأ «۲».

فالجمع بین الطائفتین یقتضی القول بالاستحباب.

و استدل للقول الأخیر بأنّ الأمر بالقراءة فی تلک النصوص لو روده مورد توهّم الحظر لا یستفاد منه أزید من الجواز.

و فیه: ما حقق فی محله من أنّ الأمر بالعبادة فی مورد توهم الحظر محمول علی إرادة الاستحباب، فلو تم القول بورود الأمر فی هذه النصوص مورد توهم الحظر یحمل علی الاستحباب، فالأظهر هو القول باستحباب القراءة فی هذا المورد.

حکم القراءة فی الأخیرتین من الإخفاتیة

المسألة الثالثة: فی حکم القراءة فی الأخیرتین من الإخفاتیة، فقد اختلفت فیها کلمات القوم و کثرت اقوالهم، و الذی یهمّنا البحث عنه فی المقام إنّما هو فی أنه هل لا یجب علی المأموم شیء من القراءة و التسبیح فی الأخیرتین من الإخفاتیة کما عن السید فی ظاهر کلامه و أبناء إدریس و حمزة و السعید و المصنف- ره- فی محکی المنتهی، أم لا یجوز شیء منهما کما عن الحلّی، أم لا یجوز القراءة خاصة و یتعین التسبیح کما عن ظاهر

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱۱.

]...[

غیر واحد، أم یتخیر بینهما؟.

و أما أنّه علی القول بالتخییر هل یکون الأفضل هو التسبیح أو القراءة أو هما سواء؟ فقد أشبعنا الکلام فیه فی مبحث القراءة فی الجزء الرابع من هذا الشرح.

اقول: الأظهر هو الأخیر؛ لإطلاق أدلة التخییر.

و صحیح ابن سنان المتقدم: و یجزیک التسبیح فی الأخیرتین. فانّ ظهور الإجزاء فی عدم تعینه و کفایة کل منهما لا ینکر.

و استدل للقول الأول بجملة من النصوص.

منها: ما دلّ علی النهی عن القراءة خلف الإمام و أنّه ضامن لقراءة من خلفه «۱».

و فیه أوّلًا: أنّ الظاهر من هذه النصوص إرادة القراءة فی الأولتین اللتین یتعین فیهما تلک لا الأخیرتین اللتین لم یتعلق الوجوب فیهما بالقراءة خاصة.

و ثانیاً: أنّ النهی عن القراءة فیهما لا یقتضی عدم وجوب شیء علیه حتی التسبیح، فإنّ الواجب التخییری إذا تعذر بعض أطرافه أو تعلّق النهی به تعین الآخر، فلازم هذا لو تم تعیّن التسبیح لا عدم وجوب شیء علیه.

و منها: خبر ابن سنان المروی عن المعتبر عن الامام الصادق (ع): إذا کان مأموناً علی القرآن فلا تقرا خلفه فی الأخیرتین «۲».

و فیه أوّلًا: أنّ المظنون کما عن جملة من الأساطین أنّه عین صحیح ابن سنان المتقدم فی أول المبحث، و فیه: فی الأولتین بدل فی الأخیرتین و یکون السهو من المحقق فی روایته، و لو لم یتم ذلک فهو مرسل لا یعتمد علیه.

و ثانیاً: أنه یدل علی النهی عن القراءة فلا یدل علی عدم وجوب التسبیح علیه.

و منها: صحیح زرارة المتقدم: و إن کنت خلف إمام فلا تقرأنّ شیئاً فی الأولتین،

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من أبواب صلاة الجماعة.

(۲) المستدرک باب ۲۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

]...[

و أنصت لقرأته و لا تقرأن شیئاً فی الأخیرتین- الی أن قال- فالأخیرتان تبعان للأولتین.

و فیه: - مضافاً الی أنّ مورده الجهریة فلا وجه للتعدی الی الاخفاتیة- أنّه إنّما یدل علی النهی عن القراءة و لا یدل علی عدم وجوب التسبیح.

و منها: صحیح ابن یقطین المتقدم بدعوی: أنّ الرکعتین اللتین یصمت فیهما الإمام هما الأخیرتان.

و فیه: ما عرفت من اختصاصه بالأولتین من الاخفاتیة.

و منها: صحیح ابن خالد المتقدم بدعوی: أنّ المراد: من لا یعلم أنّه یقرأ لا یدری أنّه یقرأ أو یسبح، فیکون مختصاً بالأخیرتین، فجوابه (ع) بقوله: لا ینبغی له أن یقرأ. یدل علی عدم الوجوب.

و فیه: ما تقدم من أنّ المراد به: عدم السماع. فراجع.

و منها: مرسل السید و الحلی، فعن الأول و أمّا الاخریان فالأولی أن یقرأ فیهما أو یسبح، و روی أنّه لیس علیه ذلک «۱».

و عن الثانی قریب منه «۲».

و فیه: أنّهما لإرسالهما لا یعتمد علیهما، فتحصل أنّ القول بعدم وجوب شیء فیهما ضعیف.

و أضعف منه القول بعدم الجواز؛ لأن مدرکه بعض ما تقدم.

و أما القول بتعین التسبیح و عدم جواز القراءة فبعض النصوص و إن کان ظاهراً فیه إلّا أنّ الجمع بینه و بین غیره کصحیح ابن سنان یقتضی الحمل علی الاستحباب و الأفضلیة کما مر تفصیله فی مبحث القراءة، فراجع.

(۱) المستدرک باب ۲۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۰۳

]...[

حکم القراءة فی الأخیرتین من الجهریة

اشارة

المسألة الرابعة: فی حکم القراءة فی الأخیرتین من الجهریة، و الأحوط فیهما للمأموم اختیار التسبیح، و ذلک لأنّ صحیح زرارة المتقدم الدال علی النهی عن القراءة مختص بالجهریة- و هو أخصّ من صحیح ابن سنان و غیره «۱» ممّا دل علی التخییر أو تضمن الأمر بالقراءة کخبر أبی خدیجة «۲»، فالجمع بین النصوص یوجب البناء علی تعین التسبیح فی الجهریة، و لکن لعدم القول بالفصل لا یمکن الالتزام بذلک، و الاحتیاط سبیل النجاة.

فتحصل أنّ الأظهر ثبوت التخییر فی الإخفاتیة مع أفضلیة التسبیح، و أنّ الأحوط فی الجهریة اختیاره، بل لا ینبغی ترکه.

تنبیهات و ینبغی التنبیه علی امور:

[جواز الاشتغال بالتسبیح عند ترک القراءة فی الأولتین من الإخفاتیة]

الأول: لا کلام فی جواز الاشتغال بالتسبیح و التحمید و الصلاة علی النبی و آله (ص) عند ترک القراءة فی الأولتین من الإخفاتیة؛ لشهادة جملة من النصوص به، ففی خبر علی بن جعفر عن أخیه (ع) عن رجل صلی خلف إمام یقتدی به فی الظهر و العصر یقرأ، قال (ع): لا و لکن یسبح و یحمد ربه و یصلی علی نبیه (ص) «۳».

و فی صحیح بکر بن محمد: إنّی أکره للمؤمن أن یصلی خلف الإمام صلاة لا

(۱) الوسائل باب ۵۱ و ۴۲ من أبواب القراءة فی الصلاة.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۳۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۰۴

]...[

یجهر فیها بالقراءة فیقوم کأنّه جماد، قلت: جعلت فداک فیصنع ما ذا؟ قال (ع): یسبح «۱».

و أمّا فی الاولیین من الجهریة فلا کلام أیضاً فی الجواز مع عدم سماع القراءة للعمومات و عدم مانع عن شمولها.

و أما مع السماع فقد اختلفت النصوص فیه.

فمنها: ما ظاهره لزوم الانصات للقراءة کصحیح زرارة: و انصت لقراءته «۲».

و منها: ما دل علی جواز الاشتغال بالدعاء کصحیح أبی المعزاء، کنت عند أبی عبد اللّه (ع) فسأله حفص الکلبی، فقال: إنّی أکون

خلف الإمام و هو یجهر بالقراءة فأدعو و اتعوذ، قال (ع): نعم فادع «۳».

و منها: ما تضمن الجمع بینهما کحسن زرارة أو صحیحه: فأنصت و سبح فی نفسک «۴».

و الجمع بین النصوص یقتضی تخصیص الأول بصورة السماع؛ إذ لا معنی لوجوب الانصات مع عدم السماع، و الثانی علی صورة عدم السماع لأخصیة الأول عنه، و الثالث علی إرادة حدیث النفس من التسبیح فی النفس کما هو ظاهر لا الذکر الخفی، و الإجماع علی عدم لزوم الانصات لا ینافی ما ذکرناه، فتدبر.

[المراد من السماع المعلق علیه الحکم]

الثانی: المراد من السماع المعلق علیه الحکم فی هذه النصوص هو: السماع الفعلی فی مقابل عدمه کذلک من غیر فرق بین استناده الی بُعد المأموم عن الإمام أو کونه أصمّ أو غیر ذلک من موانع السماع؛ لأنّ الظاهر من کل عنوان مأخوذ فی الدلیل

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۳۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۰۵

]...[

دخل فعلیته فی الحکم، و حمله علی إرادة الشأنی منه یحتاج الی قرینة مفقودة فی المقام.

[لو سمع بعض قراءة الامام و لم یسمع بعضها]

الثالث: اذا سمع بعض قراءة الامام و لم یسمع بعضها، ففیه وجوه و أقوال:

(۱) جواز القراءة مطلقاً.

(۲) عدم جوازه کذلک.

(۳) التفصیل بین المقدار الذی یسمعه فلا یجوز، و المقدار الذی لم یسمعه فیجوز.

و استدل للأول بانصراف النصوص الی سماع الکلّ، فلو لم یسمع الجمیع لا یسقط شیء منها.

و استدل للثانی بانّ جواز القراءة علق علی عدم السماع، و مقتضی إطلاقه عدم سماع شیء منها، فمع سماع البعض لم یتحقق الموضوع فلا یجوز القراءة.

و استدل للثالث بانّ السماع مطلق و یکون القراءة مقیدة بما سمع.

و الأوجه هو الثانی، فانّه علق عدم الجواز فی بعض النصوص علی عدم السماع و لو الهمهمة، فانّ سماع الهمهمة غالباً یکون بسماع البعض فتأمل، و الاحتیاط سبیل النجاة.

[لو شک فی سماع القراءة]

الرابع: لو شک فی سماع القراءة، أو کون المسموع صوت الإمام أو غیره لا یبعد القول بجواز القراءة من جهة استصحاب عدم السماع.

و کون المتیقن عدم السماع لعدم القراءة، و المشکوک فیه عدم السماع مع فرض القراءة لا یوجب تعدد المشکوک فیه و المتیقن؛ کی لا یجری الاستصحاب؛ لما حقق فی محلّه من جریان الأصل فی العدم الأزلی.

و دعوی: أنّ السماع فی الفرض الثانی معلوم، و إنّما الشک فی تعلقه بصوت الإمام فلا یجری فیه الأصل مندفعة بانّ الأصل یجری فی تعلقه بصوت الإمام علی المختار من جریان الأصل فی العدم الأزلی، مع أنّ استصحاب عدم تحقق المقیّد أی

]...[

عدم سماع صوت الإمام یجری، و لا یعارضه اصالة عدم سماع صوت غیره، لعدم جریانها فی نفسها لعدم الأثر، فالأظهر جواز القراءة حینئذٍ.

[عدم وجوب الطمأنینة علی المأموم حال قراءة الامام]

الخامس: لا یجب علی المأموم الطمأنینة حال قراءة الامام، و ذلک لوجهین:

الأول: ظهور ما دل علی ضمان الإمام للقراءة فی ضمانه لها بما یتبعها من الشرائط التی منها الطمأنینة حالها.

الثانی: أنّ دلیل الطمأنینة مختص بقراءة نفسه فهو فی نفسه لا یشمل حال قراءة الإمام.

فهل یجب علیه القیام من أول قیام الإمام، أم یجب علیه ذلک و لو بأن یلحقه فی آخر قیامه، أم لا یجب علیه أصلًا؟ وجوه.

وجه الأول: لزوم متابعته فانّه علیه یجب تحقیقاً لها أن یقوم مع الإمام من حین قیامه، و ما دل علی أنه لو ادرک الامام فی آخر القراءة فقد ادرک ما قبله، مختص باول الشروع فی الجماعة، أو مع المعذوریة فی ترک المتابعة.

و وجه الثانی: أنّه و إن کان لا تجب المتابعة، إلّا أنه بما أنّ القیام و لو مسماه بنفسه شرط للصلاة و لا دلیل علی ضمان الإمام لغیر القراءة فلا بد من الاتیان به.

و وجه الثالث: کون القیام من شرائط القراءة لا الصلاة فالإمام ضامن له بتبع ضمانه للقراءة.

فی القراءة خلف المخالف

السادس: فی حکم القراءة خلف من لا یعتد بقراءته کالمخالفین.

اقول: قد ورد فی کثیر من الأخبار «۱» الحث علی الصلاة مع المخالف، و فی

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب صلاة الجماعة.

]...[

بعضها: من صلی معهم فی الصف الاول کان کمن صلی خلف رسول اللّه (ص) فی الصف الأول. و فی آخر: أنّ المصلی معهم فی الصف الأول کالشاهر سیفه فی سبیل اللّه، فلا إشکال فی مطلوبیتها.

إنّما الکلام فی حکم القراءة حینئذٍ، و المشهور بین الأصحاب، أنّه تجب القراءة التامة عند الإمکان، و مع عدم التمکن یکتفی منها بحدیث النفس، و مع عدم التمکن أصلًا تسقط القراءة، و إن تمکن من إتیان بعضها أتی بها خاصة و تسقط البقیة.

و هذا هو المستفاد من النصوص کصحیح الحلبی عن الصادق (ع): إذا صلیت خلف إمام لا یقتدی به فاقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع «۱». و هذا یدل علی وجوب القراءة مع الإمکان.

و صحیح علی بن یقطین عن أبی الحسن (ع) عن الرجل یصلی خلف من لا یقتدی به بصلاته و الإمام یجهر بالقراءة، قال (ع): اقرأ لنفسک و إن لم تسمع نفسک فلا بأس «۲» و هذا یدل علی أنّه مع عدم إمکان القراءة بشرائطها یأتی بها فاقدة لها؛ إذ المراد بالسماع بالنفس ما یتحقق به مصداق القراءة و إن لم یسمع باذنیه، و المفروض فیه کون الصلاة جهریة.

و صحیح ابی بصیر قال: قلت لأبی جعفر (ع): من لا أقتدی به فی الصلاة، قال: افرغ قبل أن یفرغ فانّک فی حصار، فان فرغ قبلک فاقطع القراءة و ارکع معه «۳». و هذا یدل علی الاکتفاء ببعض القراءة مع عدم إمکان الاتیان بالتامة.

و خبر أحمد بن عائذ، قال، قلت لأبی الحسن (ع): إنی ادخل مع هؤلاء فی صلاة المغرب فیعجلونی الی ما اؤذّن و اقیم فلا اقرا شیئاً حتی اذا رکعوا و أرکع معهم أ یجزینی

---

(۱) الوسائل باب ۳۳ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۳۳ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

و لا یتقدّمه فی الأفعال.

ذلک؟ قال: نعم «۱». و هذا یدل علی سقوط القراءة مع عدم الإمکان رأساً.

و قریب منها غیرها.

فما یظهر منه سقوط القراءة خلفه محمول علی صورة عدم التمکن.

ثمّ إنّ الظاهر من هذه النصوص- من جهة ظهورها فی أنّ ما یؤتی به خلف المخالف هی الصلاة التی وظیفته، لا سیما بعد بیان وظیفة المأموم فی القراءة- الاجتزاء بالمأتی به و عدم وجوب الإعادة أو القضاء،

[المورد الثانی] لا یجوز تقدم المأموم فی الأفعال

اشارة

المورد الثانی: لا إشکال و لا خلاف فی وجوب متابعة المأموم للإمام فی الجملة و تنقیح البحث فی ذلک بالتکلّم فی مقامین: الأول: فی المتابعة فی الأفعال. الثانی: فی الأقوال.

[المقام الأول: المتابعة فی الافعال]

اشارة

أما المقام الأول، فلا خلاف فی أنّه لا یجوز أن یتقدمه فی الأفعال و نقل الإجماع علیه مستفیض.

و یشهد له: - مضافاً الی الإجماع- النبویان المشهوران: أحدهما: إنّما جعل الإمام إماماً لیؤتمّ به فاذا رکع فارکعوا و اذا سجد فاسجدوا

«۲».

ثانیهما: أما یخشی الذی یرفع رأسه و الإمام ساجد أن یحوّل اللّه رأسه رأس الحمار «۳». فان الظاهر منهما لا سیما الأول أنّ ذکر الرکوع و السجود من باب المثال کما هو واضح.

---

(۱) المستدرک باب ۳۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۲) المستدرک باب ۳۹ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۳) لم أعثر علیه فی کتب الحدیث.

]...[

و نوقش فیهما: بانّهما ضعیفان سنداً و بأنّ الظاهر من الأول بقرینة السیاق النهی عن التأخّر الفاحش دون عدم التقدم، و بأنّ المحتمل من الثانی إرادة الکراهة.

و لکن یدفع الأول اعتماد الأصحاب علیهما و تلقیهم إیّاهما سیّما الأول بالقبول.

و یدفع الثانی أنّ تفریع قوله: فاذا رکع. الی آخره، علی قوله: إنّما جعل الإمام إماماً لیؤتمّ به یوجب ظهوره فی اعتبار عدم کلّ ما ینافی الائتمام و القدوة فی صحة الجماعة و منه التقدم.

و یمکن أن یستدل له أیضاً: بما دل علی وجوب الانتظار لو فرغ المأموم عن القراءة قبل الإمام «۱»، و بما دل علی العود الی الرکوع أو السجود لو رفع المأموم رأسه قبل الإمام «۲» إذ لو لم یکن عدم التقدم مأموراً به لما أمر بذلک، فهذا فی الجملة ممّا لا إشکال فیه، إنّما الکلام فی هذا المقام فی مواضع:

الأول: فی أنّه هل المتابعة الواجبة هی عدم التقدم المجامع للمقارنة، أو هی خصوص التأخّر؟.

الثانی: فی أنه هل تجب المتابعة فی کل فعل من أفعال الصلاة علی سبیل الاستغراق، أو فی معظم أفعالها.

الثالث: هل یجوز التأخّر الفاحش أم لا؟.

الرابع: فی أنّ وجوب المتابعة شرطی أو نفسی، و علی أی تقدیر ما ذا یترتب علی ترکها.

الخامس: فی أنه لو تقدّم فی فعل سهواً فما ذا وظیفته؟.

أما الموضع الأول، فالمشهور بین الأصحاب أنّ المتابعة اللازمة هی عدم التقدم، و أنه یجوز المقارنة فی الأفعال، بل عن الفخر و غیره دعوی الإجماع علیه.

---

(۱) الوسائل باب ۳۵ من أبواب صلاة الجماعة.

(۲) الوسائل باب ۴۸ من أبواب صلاة الجماعة.

]...[

و عن إرشاد الجعفریة لزوم التأخر، و مال الیه صاحب الحدائق رحمه اللّه.

و استدل لجواز المقارنة بوجهین:

الأول: أنّ الظاهر من صدر النبوی الأول أنّ الغرض الائتمام، و هو یتحقق عرفاً بإتیان الفعل مقارناً للإمام بقصد المتابعة، و القضایا المذکورة بعده تفریعاً علیه لا ظهور لها من جهة التفریع فی اعتبار التأخّر.

و بالجملة الظاهر من النبوی أنّ الأمر بالرکوع و السجود إذا رکع الإمام أو سجد إنّما یکون من جهة مطلوبیة الائتمام الذی هو الغایة من جعل الامامة المتحقق مع المقارنة، فمقتضی إطلاق الغایة جواز المقارنة.

و أورد علیه المحقق الیزدی بانّ هذا یتم لو کان النبوی مسوقاً لبیان مطلوبیة الائتمام فیکون التفریعات المذکورة فی الخبر من قبیل بیان صغریات الائتمام، و لیس کذلک کیف و أنّ الائتمام غیر واجب قطعاً، و المتابعة واجبة کما ذکره الأصحاب، فلا محالة یکون الصدر فی مقام بیان أنّ الائتمام غرض للشارع، و یکون الذیل فی مقام بیان شیء آخر و هو أنّ من اراد تحصیل هذا الغرض یجب علیه أن یأتی بالأفعال بالنحو المذکور فی الذیل، و حیث إنّ الذیل ظاهر فی نفسه فی التأخر فیدل النبوی علی اعتباره.

و فیه أولًا: أنّ الصدر لا یتضمن الأمر بالجماعة؛ کی یقال: إنّه استحبابی، و إنّما یتضمن الأمر بالائتمام بمعنی المتابعة للإمام بعد فرض إرادة الجماعة، و الائتمام بهذا المعنی واجب، و ما فی ذیله تفریع علیه و حیث إنّ ظهور العلة و الأصل مقدم علی ظهور المعلول و الفرع فلا یبقی للذیل ظهور فی لزوم التأخّر بعد ظهور الصدر فی جواز المقارنة، فالمتبع ظهور الصدر.

و ثانیاً: أنّ الذیل أیضاً لا ظهور له فی اعتبار التأخّر؛ إذ لا منشأ لهذه الدعوی سوی ما ذکره المحقق المذکور و هو أنّ الأمر بالرکوع و السجود إنّما رتب علی تحقق

]...[

هذین الفعلین من الإمام کما یستفاد من إتیان الشرط بصیغة الماضی و ظهوره فی لزوم إتیانهما بعد تحققهما من الإمام مما لا ینکر.

و هو غیر صحیح؛ فانّ هیئة فعل الماضی لم توضع للنسبة التحققیة فی الزمان الماضی، و إنّما وضعت للنسبة المذکورة مجردةً عن الزمان الماضی.

نعم صدق الإخبار معه یتوقف علی وقوع المخبر به فی الزمان الماضی، فالدلالة علی الزمان الماضی إنّما هی فی الإخبار لا فی الإنشاء، و لذا یکون الجزاء و الشرط فی القضایا الشرعیة- مثل: اذا زالت الشمس وجب الطهور و الصلاة و غیره- متقارنین فی الزمان، و منها هذه القضیة، فالأظهر أنّ النبوی یدل علی کفایة التقارن.

الثانی: ما عن قرب الاسناد فی الرجل یصلی أله أن یکبر قبل الإمام؟ قال (ع): لا یکبر إلّا مع الإمام «۱». بضمیمة عدم القول بالفصل بین جواز المقارنة فی التکبیرة و جوازها فی الأفعال، فالأظهر جواز المقارنة و إن کان الأحوط التأخّر.

و أما الموضع الثانی، فالظاهر من النبوی وجوب المتابعة فی کل فعل من الأفعال؛ إذ الظاهر منه أنّه تجب المتابعة فی الصلاة التی هی فعل تدریجی بمتابعة الإمام فی افعالها المتدرجة، فإذا لم یتابعه فی فعل واحد صدق علیه أنّه مشغول بالصلاة و لم یتابع الإمام فی هذا الحین.

و یؤید ذلک ما دل علی أنّ المأموم لو رفع رأسه عن السجود أو الرکوع قبل الإمام نسیاناً عاد الیه؛ إذ لو لم تکن المتابعة لازمة فی کلّ فعل علی سبیل الاستغراق لما کان وجه لذلک.

---

(۱) البحار ج ۱۸ الصلاة ص ۶۲۷ و الوسائل باب ۱۶ من أبواب صلاة الجنازة.

حکم التأخّر فی الأفعال

و أما الثالث و هو حکم تأخر المأموم عن الامام فی الافعال، فأقول: - بعد ما لا کلام من أحد فی جواز التأخر عنه بقلیل، بل عن بعض تعینه کما عرفت، و أنّه لا مانع من التأخر فی الأفعال القصیرة التی یعسر المحافظة فیها علی الاجتماع مع الإمام کالقیام بعد الرکوع و الجلوس بین السجدتین و عقیب الثانیة وقع الکلام فی التأخر عنه فی الأفعال الطویلة کالقیام و الرکوع و السجود بالتأخر المعبر عنه فی کلماتهم بالتأخر الفاحش و هو ما اذا أدی ذلک الی فراغ الامام من فعله قبل فعل المأموم.

و المشهور بینهم عدم جوازه، بل عن جماعة و دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له: أنه لو تأخّر عنه فان بقی علی ما هو علیه من الحالة حتی یصل الإمام فی الرکعة اللاحقة الی مثل ذلک الفعل و إن صدق علیه المتابعة و الائتمام عرفاً بمعنی عدم ذهاب هذا العنوان إلّا أنه لو أتی بذلک الفعل لما صدق علیه عنوان المتابعة و الائتمام عرفاً و علیه فالنبوی المتقدم یدل علی عدم جوازه.

و یمکن أن یستشهد له أیضاً بما دلّ علی لزوم ترک السورة و اللحوق برکوع الإمام لو کان لا یلحق برکوعه لو قرأها کصحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): إن ادرک من الظهر أو العصر أو العشاء رکعتین و فاتته رکعتان قرأ فی کل رکعة ممّا ادرک خلف الامام فی نفسه بامّ الکتاب و سورة، فان لم یدرک السورة تامة أجزأه امّ الکتاب «۱». و نحوه غیره، و لو لا لزوم ادراک رکوع الامام لما کان وجه للزوم ترک السورة.

و دعوی: أنّه لا یستفاد منها إلّا کون ترک السورة رخصة، فحیث لا کلام

---

(۱) الوسائل باب ۴۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

]...[

فی مطلوبیة ادراک الرکوع فیکون ذلک من جهة جواز ترک السورة لدرک المصلحة لا سیما علی المختار من عدم وجوب السورة مندفعة بأنّ ظاهر النصوص کون ترکها عزیمة لا رخصة، فلاحظ و تدبر، فالأظهر عدم جواز التأخّر الفاحش.

وجوب المتابعة تعبدی

و أما الرابع، فالمشهور بین الأصحاب کون وجوبها تعبدیاً لا تبطل الجماعة بترکها، و إنما یترتب علیه الاثم خاصة، بل عن جماعة نسبته الی الأصحاب.

و عن جماعة کون وجوبها شرطیاً لصحة الجماعة.

و عن الشیخ فی المبسوط و الصدوق و الحلی أنّها شرط لصحة الصلاة.

اقول: یقع الکلام فی موردین:

الأول: فی أنّ وجوبها شرطی أو تعبدی.

الثانی: فیما یترتب علی ترکها علی کلّ من المسلکین.

أمّا الأول فقد استدل لکون وجوبها شرطیاً بظاهر النبوی المتقدم؛ فانّ الأمر بالأفعال المذکورة و إن کان یمکن أن یکون نفسیاً لکن الظاهر من الأوامر المتعلقة باجزاء المرکب أو قیوده کونها لبیان الجزئیة أو الشرطیة.

و فیه: أنّ الظاهر من صدر النبوی کون المتابعة غایة لجعل الإمام إماماً و الائتمام به فلا تکون شرطاً لها، و هذا هو المستفاد من مجموع

الأدلة؛ إذ الظاهر أنّ الامامة من جملة الامور الاعتبارية الوضعية الحاصلة بجعل المأموم له ذلك بلحاظ الأفعال الصلاتية، فبعد ما جعل ذلك كان مقتضى إمامته متابعته له فی الأفعال، و علی ذلك فلا يعتنی الی ظهور ذيله المتضمن للقضايا المذكورة بعده تفريعاً عليه، فانّ ظهور العلة مقدم علی ظهور المعلول.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۱۴

]...[

و يمكن أن يستشهد له مضافاً الی ذلك بانّ فی جملة من النصوص الآتية الأمر بالعود لتحصيل المتابعة فيما إذا ركع أو سجد قبل الإمام، أو رفع رأسه عن الركوع و السجود قبله. فانّه إن كانت المتابعة شرطاً للجماعة فی الصلاة أو فی ذلك الجزء لما كان وجه للزوم العود؛ فانّ الفائت علی هذا المسلك لا يتداركك كما لا يخفی، و هذا بخلاف كون وجوبها تعبدياً.

و أما الثانی، فعلی القول بشرطيتها للقدوة لزم بطلان الجماعة بتركها لانتفاء المشروط بانتفاء شروطه.

و ما أفاده المحقق الهمدانی- ره- من أنّ به تبطل القدوة فی خصوص الجزء الذی تركت المتابعة فيه دون غيره من الأجزاء السابقة و اللاحقة التی أتی بها مقتدياً بإمامه فتصح الجماعة فيما عداه من الأجزاء؛ إذ لا دليل علی اشتراط صحة الجماعة فی كل جزء بصحتها فی سابقه أو لاحقه، بل الأدلة قاضية بخلافه، فانّه بذلك لا يسلب عنه عنوان المأمومية- فيه أنّ القدوة أمر واحد مستمر لا أنّها بالنسبة الی كل جزء ملحوظة مستقلًا، و عليه فبطلانها فی جزء يستلزم انعدامها رأساً، فعودها يحتاج الی دليل آخر مفقود، بل الدليل قاضٍ بخلافه، و هوما دل علی عدم جواز العدول من الانفراد الی الجماعة، و بذلك ظهر ما يترتب علی تركها لو كانت شرطاً للصلاة.

و أما علی القول بانّ وجوبها تعبدی لا شرطی، فان تركها فی جميع الأفعال أو معظمها بحيث لزم منه ذهاب هيئة الجماعة فی ارتكاز المتشرعة الكاشف عن ذهابها شرعاً بطلت جماعته و إلّا، فلا يترتب عليه سوی الاثم.

و استدل لبطلان الصلاة بتركها بانّ الفعل الجاری علی خلاف المتابعة مضاد للفعل الجاری علی وفقها، فعلی القول بانّ الأمر بالشیء يقتضی النهی عن ضدّه يلزم من حرمة ترك المتابعة فساد الصلاة حينئذٍ كما لا يخفی.

و فيه ما حقق فی محله من ضعف المبنی، و أنّ الأمر بالشیء لا يقتضی النهی عن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۱۵

]...[

ضده و لا عدم الأمر به بناءً علی تصحيح الترتب.

و أما الخامس، فمقتضی القاعدة بناءً علی ما تقدم من كون وجوب المتابعة تعبدياً صحّة الصلاة و الجماعة و لزوم الانتظار و عدم وجوب العود لتحصيل المتابعة، بل عدم جوازه؛ إذ لو اتی بذلك الجزء الذی قدم فيه علی الامام كالتشهد بقصد الجزئية بطلت الصلاة للزيادة و إلا فلا تحصل المتابعة، إلّا أنه قد وردت روايات خاصة فی موردين علی خلاف ذلك، أحدهما: ما لو رفع رأسه من الركوع أو السجود. ثانيهما: ما لو اهوی الی أحدهما كذلك.

تغتفر زيادة الركن لأجل المتابعة

و ملخّص القول فيهما: أنّ فی المسألة الاولی طائفتين من الأخبار:

الاولی: ما يدل علی لزوم العود و المتابعة كصحيح علی بن يقطين عن أبی الحسن (ع) عن الرجل يركع مع الإمام يقتدی به ثمّ يرفع رأسه قبل الإمام، قال (ع): يعيد بركوعه معه «۱». و نحوه بأدنی اختلاف خبر سهل الأشعری عنه (ع) «۲».

و صحیح الفضیل عن أبی عبد اللّه (ع) عن رجل صلی مع إمام یأتم به ثمّ رفع رأسه من السجود قبل أن یرفع الإِمام رأسه من السجود، قال (ع): فلیسجد «۳». و قریب منه موثق ابن فضال «۴».

الثانیة: ما یدل علی وجوب البقاء کموثق غیاث، قال: سُئل أبو عبد اللّه عن

---

(۱) الوسائل باب ۴۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۴۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

]...[

الرجل یرفع رأسه من الرکوع قبل الإِمام أ یعود فیرکع إذا أبطأ الامام و یرفع رأسه معه؟ قال (ع): لا «۱».

و قد جمع المشهور بینهما بحمل الاولی علی صورة السهو، و حمل الثانیة علی صورة العمد.

و اورد علیهم بأنه جمع تبرعی لا شاهد له، بل مقتضی الجمع العرفی حمل الموثق علی نفی الوجوب و الطائفة الاولی علی الفضل.

اقول: الحق ما ذهب الیه المشهور، و ذلک لاختصاص الطائفة الاولی بنفسها بالسهو؛ لأنّ الغالب عدم رفع المأموم رأسه قبل الإِمام عمداً مع عدم جوازه.

و بعبارة اخری: من یصلی الجماعة لدرک الفضل لا یفعل الحرام فی أثنائها.

و إن شئت قلت: إنّ حمل تلک الطائفة علی صورة العمد بعید جدّاً، فتکون مختصة بصورة السهو فی نفسها.

و علیه فإن قلنا بظهور الثانیة فی العمد فلا کلام، و إلّا فتحمل علی تلک الصورة حملًا للمطلق علی المقید.

و یمکن أن یوجه مقالة المشهور بأنّه لو سلم کون النسبة بین الطائفتین هو التباین، و لکن للإِجماع علی وجوب الاعادة فی صورة السهو تنقلب النسبة و تصیر الثانیة أخص من الاولی فیقید إطلاقها بها، و لکن هذا یتوقف علی القول بانقلاب النسبة.

و أما ما ذکره المورد فی مقام الجمع بانّ الاولی تحمل علی الفضل. فیرد علیه: أنّ هذا لیس جمعاً عرفیاً، إذ الطائفة الثانیة لیست دالة علی الجواز، بل هی ظاهرة فی عدم الجواز فلا محالة لا تکون قرینة لصرف ظهور الاولی، فتحصل أنّ الأظهر ما هو المشهور.

---

(۱) الوسائل باب ۴۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

]...[

بقی فرعان:

الأول: لو ترک الإِعادة فی صورة السهو أثم و صحت صلاته و جماعته؛ لما عرفت من أنّ الاخلال بالمتابعة لا یوجب البطلان.

و دعوی أنّ الأمر بالعود للمتابعة کالأمر بسائر ما یعتبر فی المرکب الاعتباری ظاهر فی کونه معتبراً فی الجماع فترکه یوجب بطلان الجماعة. مندفعة بانّ الأمر فی نفسه فی امثال المقام و إن کان ظاهراً فیما ذکر؛ إلّا أنه فی خصوص المقام قرینة صارفة و هی وجوب المتابعة تعبداً، فلا یستفاد من الأمر فی هذا المورد لسوی أنّ وظیفة المأموم رعایةً للمتابعة العود، فاشتراط الصلاة أو الجماعة به

مشکوک فیه یدفع بالأصل.

مع أنه یمکن أن یقال: إنّ المستفاد من نصوص العود لیس إلّا جوازه؛ لورود الأمر فیها مورد توهّم المنع، و لا تکون ظاهرة فی الوجوب، و إنّما نحکم بالوجوب لأدلة المتابعة، و قد مرّ أنّ وجوبها تعبدی لا شرطی، فتأمل.

الثانی: لو رفع المأموم رأسه قبل الذکر الواجب، فان کان عمدیاً بطلت صلاته؛ للاخلال بالذکر، نعم علی القول بجواز العود کلام سیأتی.

و أن کان سهویاً، فهل تبطل صلاته لو ترک العود من جهة استلزامه ترک الذکر الواجب؛ لأنّه لو عاد لیأتی بالذکر، أم لا من جهة فوات محلّ الذکر، أم یفصل بین کون الإخلال بالذکر عمدیاً فتبطل صلاته، و بین کونه مع الغفلة فتصح؟ وجوه، أقواها: الأخیر.

و ذلک یظهر بعد بیان أمر و هو: أنّ الرکوع أو السجود المأتی به للمتابعة لیس بنفسه من أجزاء الصلاة، و لا یتصل المأتی به بما أتی به أوّلًا فیکون هو و ما قبله رکوعاً واحداً، بل هو واجب نفسی، و لذا لا یضر الإخلال به و لو کان عاصیاً، و علی هذا فمحل الذکر لا محالة یکون فائتاً؛ لأنّ محلّه الرکوع الذی هو من أجزاء الصلاة، فان کان ترک الذکر عمدیاً بطلت الصلاة؛ للإخلال به و إلّا صحت و إن لم یعد، بل لو عاد

]...[

لیس له الإتیان بالذکر الذی هو من الأجزاء.

لو رکع أو سجد قبل الإمام

المسألة الثانیة: اذا رکع أو سجد قبل الامام، فان کان عمداً لا یجوز له المتابعة لاستلزامها الزیادة غیر المغتفرة.

و هل تصح صلاته أم لا أم یفصل بین ما لو رکع قبل تمامیة قراءة الامام فلا تصح، و بین ما لو رکع بعدها فتصح؟ وجوه أقواها: الأخیر.

و ذلک: لأنّه إذا کان ذلک قبل تمامیة قراءة الامام فحیث إنّ الرکوع غیر مأمور به فانّ الرکوع المأمور به هو الرکوع بعد قراءة نفسه أو قراءة من هو ضامن لقراءته ففی أثنائها لا أمر بالرکوع زیادة مبطلة، و إن کان بعدها صحت صلاته من جهة أنّه لا وجه للبطلان سوی ترک المتابعة، و قد مرّ أنّه لا یوجب البطلان.

و إن کان سهواً فلا إشکال فی عدم بطلان الصلاة و الجماعة و إن کان فی أثناء قراءة الامام؛ لأنّ اعتبار القراءة مخصوص بحال الذکر بمقتضی حدیث «لا تعاد الصلاة» و مقتضی القاعدة عدم جواز العود للمتابعة؛ لاستلزامه الزیادة العمدیة إلّا أنه یدل علی الجواز موثق ابن فضال، قال: کتبت الی ابی الحسن الرضا (ع) فی الرجل کان خلف إمام یأتم به فیرکع قبل أن یرکع الامام و هو یظن أنّ الامام قد رکع فلما رآه لم یرکع رفع رأسه ثمّ اعاد الرکوع مع الإمام أ یفسد ذلک علیه صلاته أم تجوز تلک الرکعة؟ فکتب (ع) تتم صلاته و لا تفسد صلاته بما صنع «۱».

و مورده و ان کان هو الظان إلّا أنّه یتعدی الی الناسی الشریک معه فی المعذوریة

---

(۱) الوسائل باب ۴۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

]...[

فی هذا الفصل، کما أنّ مورده و إن کان هو الرکوع إلّا أنه لعدم الفصل بینه و بین السجود یثبت فیه أیضاً فلا إشکال فی الجواز.

إنّما الکلام فی فرعین:

الأول هل یجب العود أم لا؟.

و قد استدل للأول بانّ الموثق و إن کان لا یدل علی الوجوب، و لا یستفاد منه أزید من الجواز إلّا أنّه إذا ثبت جوازه وجب للمتابعة.

و فیه: أنّه لو کان الرکوع الثانی من أجزاء الصلاة تم ذلک، و إلّا فلا، لأنّ دلیل وجوب المتابعة مختص بالأفعال الصلاتیة، فتأمل.

الثانی: هل الرکوع الصلاتی هو الأول أو الثانی أو هما معاً؟ وجوه اقواها: الأول، و ذلک لأن رکوعه الأول قد وقع فی محله کما هو المفروض فیکون رکوعاً صلاتیاً، و کون الثانی رکوعاً صلاتیاً یحتاج الی دلیل آخر و لیس، فانّ ما دل علی المتابعة لا نظر له الی ذلک، و علیه فیجب علیه الذکر فی الأول دون الثانی، کما أنّه یترتب علی ذلک عدم بطلان الجماعة لو ترک العود و إن کان رکوعه فی أثناء قراءة الامام، کما لا یخفی.

المتابعة فی تکبیرة الإحرام

المقام الثانی: فی المتابعة فی الأقوال

اشارة

، و الکلام فیه یقع فی مواضع: (۱) فی المتابعة فی تکبیرة الإحرام.

(۲) فی المتابعة فی غیرها من الأقوال.

(۳) فی التسلیم.

[المتابعة فی تکبیرة الاحرام]

أما الأول، فلا ریب و لا خلاف فی جواز التأخّر الفاحش.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۲۰

]...[

و ما یظهر من خبر قرب الاسناد المتقدم «لا یکبر إلّا مع الإمام» «۱» من عدم جواز التأخّر لا بد من تأویله بارادة عدم التقدم، و الا فقد اتفقت النصوص و الفتاوی علی جواز ذلک، کما لا ینبغی التوقف فی عدم جواز التقدم؛ لعدم تحقق الاقتداء مع عدم الامام، و لخبر قرب الاسناد.

إنّما الکلام فی أنه هل یجوز المقارنة، أم یشترط التأخّر فیها، و علی الثانی فهل یعتبر عدم الشروع فیها إلا بعد فراغ الامام منها کما اختاره صاحب الجواهر، أم یکفی التأخّر عن أوّلها؟ و الأظهر هو الأول؛ لعدم الدلیل علی اعتبار التأخّر، و لخبر قرب الاسناد.

و قد استدل لعدم جواز المقارنة بوجوه:

الأول: أنّه یعتبر فی صحة الجماعة و انعقادها الاقتداء بالمصلی، فما دام لم یکبر لا یکون مصلیاً عرفاً.

و فیه: أنّ الدلیل إنّما دلّ علی اقتداء المأموم بالإمام فی صلاته و الائتمام به، و لا یتوقّف صدق ذلک علی صدق اسم المصلّی علیه عرفاً.

مع أنّ لازم هذا الوجه الذی استدل به للقول الثانی هو القول الثالث؛ إذ التکبیرة من أجزاء الصلاة فبالشروع فیها یصدق الشروع فی

الصلاة، فیصدق علیه المصلّی و إن لم یفرغ عنها.

الثانی: عدم صدق التبعیة و الائتمام مع المقارنة الحقیقیة.

و فیه: أنّه دعوی فاسدة؛ فإنّ التبیعة تصدق عرفاً مع المقارنة الحقیقیة. الثالث: الخبر المروی عن أبی سعید الخدری عن رسول اللّه (ص): إذا قمتم الی الصلاة فاعدلوا صفوفکم و أقیموها و سوّوا الفُرج، و إذا قال إمامکم: اللّه أکبر.

---

(۱) البحار ج ۱۸ الصلاة ص ۶۲۷.

]...[

فقولوا: اللّه أکبر؛ و إذا قال: سمع اللّه لمن حمده فقولوا: اللّهم ربّنا. الی آخره «۱».

و فیه: إنّ منشأ تخیّل دلالته علی لزوم التأخّر أحد أمرین: إمّا انّ الأمر بالتکبیرة علّق فیه علی تحقّق التکبیر من الإمام المستفاد من إتیان الشرط بصیغة الماضی، و إمّا أنّ الجزاء صدّر بالفاء الدالّة علی التأخّر، و شیء منهما لا یتمّ.

أمّا الأول؛ فلما تقدم فی المتابعة فی الأفعال.

و أمّا الثانی؛ فلأنّ فاء الجزاء لا تدلّ علی التأخّر الزمانی.

الرابع قوله (ع) فی النبوی المتقدم: فإذا کبّر فکبّروا.

و فیه: - مضافاً الی عدم دلالته علی لزوم التأخّر؛ لما سبق- أنّ اعتماد الأصحاب علی النسخة المتضمّنة لهذه الجملة لم یثبت فلا یعتمد علیها، فتحصّل أنّ الأظهر جواز المقارنة.

المتابعة فی سائر الأقوال

و أما الموضع الثانی، فالمنسوب الی المشهور جواز التقدّم فی الأقوال علی الإمام.

و عن الدروس و الجعفریة عدم جوازه.

و استدل له بإطلاقات معاقد الإجماعات المحکیة علی لزوم المتابعة، و بالنبوی المتقدم بدعوی: أنّ ذکر التکبیرة فیه إنّما هو من باب المثال کذکر الرکوع و السجود الذین هما مثال للأفعال، و بأنّ مقتضی إمامة الإمام متابعته و عدم التقدّم علیه.

و فی الکلّ نظر.

أما الأول؛ فلأنّه لا مجال للتمسک بها بعد تصریح الأکثر بخلافها.

و أما الثانی؛ فلما تقدّم من أنّ النسخة المتضمنة لقوله (علیه السلام): فإذا کبّر فکبّروا. لم یثبت اعتماد الأصحاب علیها.

---

(۱) الوسائل باب ۷۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

]...[

مع أنه یحتمل الاختصاص بالتکبیرة من جهة أنّه لیس هناک صلاة قبلها؛ کی تنعقد الجماعة، بخلاف سائر الأقوال.

و أمّا الثالث؛ فلأنّ المغروس فی أذهان المتشرعة أنّ الإمامة المجعولة للإمام إنّما تکون بلحاظ الأفعال دون الأقوال المردّدة بین ما لا

یجب الإتیان به للمأموم کالقراءة، و بین ما یکون الرّاجح فیه مخالفة المأموم للإمام کالوظیفة المجعولة فی الرکعتین الأخیرتین، و بین ما یکون المأموم مخیّراً بین أن یختار الفرد الذی اختاره الإمام و أن یختار غیره کذکر الرکوع و السجود، فالأظهر هو عدم وجوب المتابعة.

و یؤیّده عدم وجوب إسماع الإمام للمأمومین إیّاها، بل لا یمکن فی کثیر من الموارد، و لو تنزّلنا عن ذلک و شککنا فی اعتباره مقتضی الأصل الذی أسّسناه هو العدم.

[المتابعة فی التسلیم]

و أما الموضع الثالث، فقد یقال بعدم جواز التقدم فی التسلیم قیاساً له بالتکبیر، و لکنه مع الفارق؛ إذ مضافاً الی الخصوصیة المشار إلیها فی التکبیرة المفقودة فی التسلیمة یشهد لجواز التقدم فیها صحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام) فی الرجل یکون خلف الإمام فیطیل الإمام التشهد، فقال (علیه السلام): یسلّم من خلفه و یمضی لحاجته إن أحبّ «۱».

و صحیح ابی المعزا عنه (علیه السلام) «۲» المعمول به بین الأصحاب کما عن الروض فی الرجل یصلّی خلف إمام فیسلّم قبل الإمام، قال: (علیه السلام): لیس بذلک بأس.

و ما ذکره المحقق الهمدانی- ره- من حملهما علی صورة قصد الانفراد بدفعه الإطلاق و ترک الاستفصال.

---

(۱) الوسائل باب ۶۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۶۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

و لا بد من نیة الائتمام و یجوز مع اختلافهما فی الفرض و إذا کان المأموم واحداً استحب أن یقف عن یمینه و إن کانوا جماعة فخلفه إلّا العاری فإنّه یجلس وسطهم، و کذا المرأة،

[المورد] الثالث: [لزوم نیة الائتمام للمأموم]

قالوا: و لا بدّ للمأموم من نیة الائتمام و فی الجواهر: بل هو مجمع علیه و قد مرّ تفصیل القول فی ذلک فی شرائط الجماعة، فراجع.

[المورد] الرابع: [جواز ائتمام المفترض بالمفترض]

و یجوز أن یأتم المفترض بالمفترض مع اختلافهما فی الفرض کما هو المشهور بین الأصحاب، و قد تقدم تفصیل القول فی ذلک فی أول مبحث الجماعة عند بیان ضابط ما یصح الائتمام فیه من الصلوات و ما لا یصح.

[المورد] الخامس: [محل وقوف المأمومین]

و اذا کان المأموم واحداً استحب أن یقف عن یمینه أی یمین الإمام لا خلفه و لا یساره و إن کانوا جماعة فخلفه لا یمینه و لا یساره

کما هو المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة، بل لم ینقل الخلاف عن أحد سوی صاحب الحدائق و ظاهر أبی علی.

و مستند الحکم جملة من النصوص کصحیح محمد بن مسلم عن أحدهما علیهما السلام: الرجلان یؤم أحدهما صاحبه یقوم عن یمینه فإن کانوا أکثر من ذلک قاموا خلفه «۱» و نحوه غیره.

و ظاهر النصوص فی بادئ النظر و إن کان هو الوجوب إلّا أنّه بدوی یزول بملاحظة القرائن الداخلیة و الخارجیة، و لذا فهم المشهور منها ذلک.

و ینبغی أن یستثنی من استحباب الوقوف خلف الإمام موردان:

الأول ما ذکره المصنّف- ره- بقوله: إلّا العاری فإنّه یجلس وسطهم و قد تقدّم الکلام فی ذلک فی مبحث لباس المصلّی مفصّلًا، فراجع.

الثانی: ما أفاده بقوله: و کذا المرأة لو أمّت النسا فإنّها تقوم فی وسط الصف.

و یشهد له: کثیر من النصوص کمرسل ابن بکیر عن الإمام الصادق (علیه

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

و لو صلّین مع الرجال تأخّرن عنهم و یعتبر فی الإمام التکلیف

السلام) عن المرأة تؤم النساء: قال (علیه السلام): نعم تقوم وسطاً بینهن و لا تتقدّمهن «۱». و نحوه غیره.

و ظاهر الأخبار فی أنفسها و إن کان هو الوجوب إلّا أنّه لعدم إفتاء أحد به، و ورود النصوص مورد توهّم رجحان التقدّم و غیر ذلک من القرائن تحمل علی الاستحباب.

و لو صلّین مع الرجال تأخّرن عنهم للأمر به فی جملة من النصوص کصحیح هشام عن الإمام الصادق (علیه السلام): الرجل اذا أم المرأة کانت خلفه عن یمینه سجودها مع رکبتیه «۲». و نحوه غیره.

و هذه الأخبار و إن کانت ظاهرة فی وجوب التأخّر إلّا أنّه یشکل البناء علیه بناءً علی عدم حرمة محاذاة الرجل للمرأة فی الصلاة کما بنینا علیه؛ لما یظهر من کلماتهم من التسالم علی عدم الفرق بین المقامین، و عن غیر واحد دعوی ذلک صریحاً.

مضافاً الی ما فی نفس هذه الأخبار من الاختلاف فی تحدید المقدار المعتبر من التأخّر و غیر ذلک من القرائن الصارفة عن هذا الظهور، و علیه فعدم الوجوب أقوی و الاحتیاط طریق النجاة.

فی شرائط الإمام

فصل: فی شرائط الإمام

اشارة

. و یعتبر فی الإمام امور:

الأول: التکلیف

أی یعتبر أن یکون عاقلًا بالغاً، أما اعتبار کونه عاقلًا فموضع وفاق.

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب مکان المصلی حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۲۵

]...[

و یشهد له: - مضافاً الی ذلک و إلی أنّه لا- عبادة للمجنون- صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) عن أمیر المؤمنین (علیه السلام): لا یصلّین أحدکم خلف المجنون ولد الزنا «۱». و نحوه غیره.

و لو کان أدوارياً فالمعروف جواز الائتمام به حال إفاقته؛ لعدم صدق المجنون علیه فی تلک الحالة.

و قیل: بالمنع و استدلّ له بأنّه المتیقّن إرادته من النصوص؛ إذ غیره لا یحتاج الی التعرّض له و بإمکان عروضه حال الصلاة، و بأنّه لا یؤمن احتلامه حال الجنون.

و الکلّ کما تری، فالأظهر هو الجواز.

و أما اعتبار کونه بالغاً، فهو المشهور بین الأصحاب و هو بناءً علی عدم شرعیة عبادات الصبی واضح، و أمّا بناءً علی شرعیتها کما قوّیناها فیشهد لاعتباره مضافاً الی انصراف ادلّة الجماعة الی المکلّفین: خبر إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبیه أن علیاً (علیه السلام) کان یقول: لا- بأس أن یؤذّن الغلام قبل أن یحتلم، و لا یؤمّ حتی یحتلم، فإن أمّ جازت صلاته و فسدت صلاة من خلفه «۲» المنجبر ضعف سنده بعمل الأصحاب.

و عن الشیخ فی الخلاف: تجویز إمامة المراهق.

و یشهد له خبر طلحة عن جعفر عن أبیه عن علی (علیه السلام): لا- بأس أن یؤذّن الغلام الذی لم یحتلم و أن یؤم «۳». و نحوه خبر غیاث «۴».

و موثّق سماعة عن الإمام الصادق (علیه السلام): یجوز صدقة الغلام و عتقه

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۲۶

و العدالة

و یؤمّ الناس إذا کان له عشر سنین «۱».

و لکن یرد علی الأولین: - مضافاً الی ضعف السند- أنّهما معارضان لخبر إسحاق المعمول به بین الأصحاب.

و یرد علی الثالث: - مضافاً الی عدم القائل بمضمونه، و وهنه بالإعراض لا سیما مع اشتماله علی جواز صدقته و عتقه المخالف لفتوی القوم و الاصول و الأدلة- أنّه أیضاً معارض مع خبر إسحاق؛ إذ حمل قوله (علیه السلام): قبل أن یحتلم. علی ما قبل عشر سنین لا

یصح، و خبر إسحاق مقدّم، فالأظهر هو المنع فیه.

الثانی: الإیمان

؛ أی کونه معترفاً بإمامة الأئمة الاثنی عشر علیهم السلام، و اعتباره ممّا لا ریب فیه، و نقل الإِجماع علیه من جماعة.

و یشهد له: نصوص کثیرة کصحیح زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام) عن الصلاة خلف المخالفین، فقال (علیه السلام): ما هم عندی إلّا بمنزلة الجدر «۲».

و صحیح البرقی قال: کتبت الی أبی جعفر (علیه السلام) أ یجوز الصلاة خلف من وقف علی أبیک وجدک؟ فأجاب علیه (علیه السلام) لا تصلّ وراءه «۳».

فی شرطیة العدالة و

الثالث: العدالة

اشارة

و اعتبارها فیه ممّا لا خلاف فیه، بل هو المقطوع به فی کلام الأصحاب کما فی المدارک، و عن غیر واحد دعوی الإِجماع علیه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

]...[

و یشهد له: کثیر من النصوص، منها: مضمر سماعة، قال: سألته عن رجل کان یصلّی فخرج الإِمام و قد صلّی الرجل رکعة من صلاة الفریضة، قال: إن کان إماماً عدلًا فلیصلّ رکعة اخری و ینصرف و یجعلها تطوّعاً و لیدخل مع الإِمام فی صلاته، و إن لم یکن إمام عدل فلیبن علی صلاته کما هو الی آخره «۱».

و منها: النصوص المتضمنة للنهی عن الصلاة خلف شارب الخمر و النبیذ، و الأغلف معلّلًا بأنّه ضیّع من السنة أعظمها، و المجاهر بالفسق و الفاجر و نحو ذلک «۲».

و منها: النصوص المتضمنة لأنّه یصلّی خلف من یثق بدینه «۳» إذ المراد بالوثوق بدیانته إحراز صلاحه، و بالجملة فاعتبارها فیه ممّا لا ینبغی التوقف فیه.

و هل یجوز لمن یعرف نفسه بعدم العدالة أن یتصدّی للإِمامة أم لا؟ و حقّ القول فیه یقتضی التکلّم فی موضعین: الأول فی الجواز الوضعی. الثانی فی التکلیفی.

أما الأول، فالأظهر عدم الجواز بمعنی أنّ الإِمام إذا علم بعدم عدالة نفسه لا تکون الجماعة منعقدة، و لیس له ترتیب آثارها، و ذلک لاعتبار العدالة، و ستعرف أنّها أمر واقعی یکون حسن الظاهر کاشفاً عنه و طریقاً الیه، فمع کون الإِمام فاسقاً لا یکون الائتمام متحقّقاً و

إن کـان صـلاة المأموم صـحیحة لو کان محرزاً لعـدالته، فلو کان ذلک معلوماً للإمام فهو عالم بعـدم تحقّق الائتمام و الجماعـة فکیف یرتّب آثارها.

و أمّا الثانی، فقد اسـتدلّ علی عدم الجواز بما عن مسـتطرفات السـرائر نقلًا عن کتاب السـیاری، قلت لأبی جعفر (علیه السلام): قوم من مواليک یجتمعون فتحضـر الصلاة فیقدّم بعضهم فیصلّی بهم جماعة، فقال (علیه السلام): إن کان الذی یؤمّهم لیس بینه و بین اللّه طلبة فلیفعل «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۵۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۱- ۱۲- ۱۳ من أبواب صلاة الجماعة.

(۳) الوسائل باب ۱۱- ۱۲- ۱۳ من أبواب صلاة الجماعة.

(۴) ذکر صدره فی الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱۲، و ذیله فی باب ۲۷ منها حدیث ۴.

]...[

و فیه أوّلًا: أنّه ضعیف السند؛ لأنّ أئمة الرجال ضعّفوا السیاری.

و ثانیاً: أنّـه نـاظر الی الحکم الوضـعی، و قـد ادّعی بعض المحقّقین- ره- أنّ المراد منه أنّ من کـان ذا نفس قدسـیة بحیث لاـ یکـون مقصوده من التقدم إلّا الإتیان بالوظیفة من دون أن یحدث له نشاط من جهة الترأس علیهم فلیصلّ بهم و إلّا فلیدع.

أقول: و یشـهد لذلک: قوله (علیه السلام) بعد السؤال مرة ثانیة: إن کانت قلوبهم کلّها واحدة الی آخره فإنّ قلوب المؤمنین إنّما تتوجّه الی أداء الوظیفة، فلو کان قلب من یتقدم أیضاً کذلک فلیتقدّم، و علی هذا فیکون اجنبیاً عن المقام، فتحصّل: انّه لا دلیل علی الحرمة، و الأصل یقتضی الجواز.

و فی المقام ابحاث دقیقـة علمیـة نافعـة، و قـد اسـتوفینا الکلام فیها حین تـدریس المباحث المتعلقـة بالاجتهاد و التقلیـد، و قـد تصدّی لتحریرهـا و إخراجهـا الی عـالم الظهور أحـد الأفاضل من الحاضـرین للبحث، و حیث إنّ ما کتبه و حرّره من تقریره أبحاثی فی ذلک الکتاب کان وافیاً بما نقّحناه و مؤدّیاً لما حقّقناه فلذا أذکر فی المقام عین ما کتبه فی مبحث العدالة قال:.

[المقام الأول] مفهوم العدالة

اشارة

. أقول: تحقیق القول فی هذه المسألة یقتضی التکلّم فی مقامات.

الأول: فی بیان مفهوم العدالة.

الثانی: فی بیان الطریق الیها.

الثالث: فی تنبیهات هذه المسألة.

أما المقام الأول فالعدالة لغةً: الاستواء و الاستقامة. أو ما یقاربهما مفهوماً کما

]...[

صرّح به غیر واحد، بل ممّا لا خلاف فیه.

و إنّما الخلاف بین الأصحاب فی بیان ما هو المراد من لفظها الواقع فی کلمات الشارع و فیه أقوال:

الأول: ما هو المشهور بین العلّامة و من تأخّر عنه، و هو أنّها کیفیة نفسانیة باعثة علی ملازمة التقوی، و إن اختلفوا فی التعبیر عنها بالکیفیة، أو الحالة، أو الملکة، بل نسب هذا القول الی المشهور، بل الی العلماء، أو الفقهاء، أو المؤالف و المخالف.

الثانی: أنّها عبارة عن مجرد ترک المعاصی، أو خصوص الکبائر، و هو المحکی عن السرائر و أبی الصلاح، و عن المحقق المجلسی و السبزواری: أن هذا هو الأشهر فی معناها.

الثالث: ما عن المقنعة و النهایة و الوسیلة و الصدوق من أنها الاجتناب عن المعاصی عن ملکة.

الرابع: أنّها الإسلام و عدم ظهور الفسق؛ و هو المحکی عن ابن الجنید و المفید فی کتاب الاشراف.

الخامس: أنها حسن الظاهر نسب الی جماعة.

و الشیخ الأعظم- قده- فی رسالة العدالة قال: الظاهر رجوع القول الأول الی الثالث؛ إذ لا کلام فی زوال العدالة بارتکاب الکبیرة و یحدث الفسق، و حینئذٍ إن بقیت الملکة ثبت اعتبار الاجتناب الفعلی فی العدالة، و ان ارتفعت ثبت ملازمة الملکة للاجتناب الفعلی فمراد الأولین من الملکة الباعثة علی الاجتناب الباعثة فعلًا لاما من شأنها أن تبعث و لو تخلّف عنها البعث لغلبة الهوی و نحوها.

و فیه: أنّه لا کلام فی أنّ ارتکاب الکبیرة حتی علی القول الأول مضرٌّ بالعدالة إلّا أنّ ذلک لا یوجب تساوی القولین إذ من کان فیه ملکة العدالة و لم یرتکب الکبیرة لعدم الابتلاء بها کما اذا بلغ صاحب الملکة قبل أن یبتلی بها أو لم یرتکبها لا للملکة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۳۰

]...[

بل لحیاء من الناس و نحوه، فإنّه علی القول الأول عادل، و علی الثالث لیس بعادل.

ثمّ إنّ الشیخ أشکل فی جعل الأخیرین- و هما: حسن الظاهر و عدم ظهور الفسق- نفس العدالة بأنّه یقتضی کون العدالة من الامور التی یکون وجودها الواقعی عین وجودها الذهنی، و هو لا یجامع مع کون ضدّها- أعنی الفسق- أمراً واقعیاً لا دخل للذهن فیه، و حینئذٍ لو ارتکب الشخص المعاصی فی علم اللّه من دون أن یعلمه أحد یلزم کونه عادلًا واقعا؛ لأنّ فیه حسن الظاهر، و لم یظهر الفسق منه لأحد، و فاسقاً واقعاً؛ لأنّه ارتکب المعصیة خفاءً، مع أنه لا یمکن الالتزام به.

و فیه: إن الشیخ- قده- فرض کون الفسق أمراً واقعیا، ثمّ أشکل علیه ذلک مع أنه علی هذین القولین فی العدالة لیس کذلک؛ لأنه ضدّ العدالة فلیس هو أیضاً أمراً واقعیاً، و من کان فی علم اللّه مرتکباً للکبیرة مع عدم ظهور ذلک لأحد لا یکون فاسقاً واقعاً و إن کان عاصیاً.

و أورد بعض آخر علی کون العدالة هو حسن الظاهر بأنّه یلزم أن تکون العدالة من الأوصاف ذات الإضافة، و یکون شخص واحد عادلًا عند من حسن ظاهره عنده، و فاسقاً عند من لم یکن له حسن الظاهر عنده.

و یرد علیه: أنّه لیس بمحذور و یلتزم به هذا القائل، أ لا تری أنّ من یقول بأنّ حسن الظاهر طریق الی العدالة یقول بطریقیته عند من کان له حسن الظاهر عنده، و یترتب علیه آثار العدالة دون المطلع علی ارتکابه المعصیة.

أدلّة کون العدالة هی حسن الظاهر

و قد استدلّ علی کون العدالة هی حسن الظاهر بوجوه:

الأول: أنّ ذلک هو مقتضی الجمع بین ما دلّ علی اعتبار العدالة فی إمام الجماعة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۳۱

]...[

الظاهر فی کونها شرطاً واقعیاً و ما دل علی صحة الصلاة بعد ما ظهر الفسق من الإمام، فإنّه یستفاد منهما أنّ العدالة أمر ظاهری غیر قابل لانکشاف الخلاف لا ملکة واقعیة.

و فیه أولا: أنّ الدلیل إنّما یدلّ علی صحة الصلاة لا صحة الائتمام و صحّة الصلاة غالباً تکون علی القاعدة لحدیث «لا تعاد الصلاة إلّا من خمس» «۱» بناءً علی عدم اختصاص الحدیث بالناسی کما هو الحقّ عندنا.

و ثانیاً: أنّ تعیین موضوع الحکم بذلک بعد إمکان کون العدالة شرطاً علمیاً لصحة الائتمام، أو الالتزام بإجزاء الأمر الظاهری للإجزاء، و بعد دلالة الدلیل علی عدم کون العدالة هی حسن الظاهر لا یصح فلا أقلّ یکون مجملًا و تعیین أحدها من بینها یحتاج الی الدلیل.

الثانی: أنّ ذلک مقتضی الجمع بین ما دلّ علی اعتبار العدالة فی قبول الشهادة «۲»، و بین ما دلّ علی أنّ حسن الظاهر شرط فی قبول الشهادة «۳»، فیستفاد من ذلک أنّ العدالة هی حسن الظاهر لعدم کونهما شرطین متغایرین.

و فیه: أنّ غایة ما یدلّ علیه الطائفة الثانیة أنّ حسن الظاهر کافٍ فی ترتیب أحکام العدالة، و هذا یلائم مع کونه طریقاً الیها، بل الظاهر من جملة منها ذلک، لاحظ قوله (علیه السلام): من عامل الناس فلم یظلمهم و حدثهم فلم یکذبهم و وعدهم فلم یخلفهم فهو ممّن حرمت غیبته و کملت مروته و ظهر عدله و وجبت اخوته «۴» فإنّه رتّب فیه ظهور العدالة علی حسن الظاهر.

و صحیح ابن أبی یعفور الآتی بعد تفسیر العدالة بما هو ظاهر فی کونها أمراً

---

(۱) الوسائل باب باب ۲۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۳۰ و ۳۲ و غیرهما من أبواب کتاب الشهادات.

(۳) الوسائل باب ۴۱ من أبواب الشهادات.

(۴) الوسائل باب ۴۱ من أبواب الشهادات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۳۲

]...[

واقعیاً، و الدلالة علی ذلک کلّه: أن یکون ساترا لجمیع عیوبه «۱» فإن ستر العیوب هو حسن الظاهر و نحوهما غیرهما.

الثالث: أنّ المشهور بین الأصحاب تقدیم الجارح علی المعدِّل عند التعارض، و قد علّلوا ذلک بأنّ فی ذلک تصدیقاً لهما؛ لأنّ المعدِّل یقول: بأنی لم أر منه شیئاً. و الجارح یشهد بالرؤیة، فتقدیم قول الجارح ملائم مع تصدیق المعدِّل، و بدیهی أنّ هذا لا یلائم إلّا مع القول بأنّ العدالة هی حسن الظاهر و غیر ملائم مع کونها من الامور الواقعیة.

و فیه أولًا: أنّه لم یرد آیة و لا روایة علی تقدیم قول الجارح معلّلًا بالتعلیل المذکور، فإن لم یتمّ الوجه المذکور علی تقدیر القول بأنّ العدالة من الامور الواقعیة لا یعتمد علیه، لا أنّه یجعل دلیلًا علی أنّ العدالة من الامور الظاهریة.

و ثانیا: أنّ هذا التعلیل یلائم مع کون العدالة هی الملکة مع اعتبار عدم صدور الکبیرة منه، إمّا لأخذه قیداً فیها، أو لدلیل خارجی، إذ لو احرز وجود الملکة یکفی فی الحکم بتحقّق الجزء الآخر أصالة العدم أو أصالة الصحة، و علیه فشهادة الجارح تکون حاکمةً علی شهادة المعدِّل؛ لأنّ الجارح یدّعی العلم بصدور الکبیرة، و المعدِّل لا یدعی العلم بعدمه، و إنّما یشهد به اعتماداً علی الأصل، و لا یعارض الأصل مع الدلیل، و لا یدّعی الجارح عدم الملکة حتی یتعارضان، بل ربّما یعترف بها، بل یدّعی صدور الکبیرة کما عرفت،

و علیه فیتمّ ما ذکروه من أنّ العمل بشهادة الجارح تصدیق لهما.

و ثالثاً: أنّ شهادة المعدِّل ربّما تکون لحسن الظاهر الکاشف عن الملکة لا العلم بوجودها.

الرابع: قوله (علیه السلام) فی روایة علقمة: فمن لم تره بعینک یرتکب ذنباً و لم

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۳۳

]...[

یشهد علیه بذلک شاهدان فهو من أهل العدالة و الستر، و شهادته مقبولة و إن کان فی نفسه مذنباً «۱» فإنّه صریح فی أنّ الذنب المستتر به غیر منافٍ للعدالة، فالعبرة فی عدالة الرجل بکون ظاهره ظاهراً مأموناً.

و فیه أوّلًا: أنّ الظاهر منه إرادة بیان العدالة عند الشخص فی مرحلة الظاهر و لیس ذلک إلّا ببیان ما هو الطریق الیها، کما لا یخفی علی المتأمّل المنصف.

و ثانیاً: أنّ الجمع بینه و بین ما دلّ علی طریقیة حسن الظاهر إنّما یکون بالالتزام بذلک.

و بعد ما عرفت من عدم الدلیل علی کون العدالة حسن الظاهر أو الإسلام مع عدم ظهور الفسق، فاعلم أنّ مقتضی النصوص- المتقدم بعضها، الآتی بعضها الآخر التی تکون متضمّنة لطریقیة حسن الظاهر- کون العدالة من الامور الواقعیة، مع أنّ هذا یناسب مع مفهومها اللغوی المرتکز فی الأذهان و هی: الاستقامة، فإنّ الاستقامة العملیة إنّما تکون بعدم الفسق واقعاً لا عدم ظهوره للناس، فهذان القولان ساقطان.

أدلّة کون العدالة هی مجرد ترک المعاصی

و قد استدلّ للقول بأنّ العدالة هی مجرد ترک المعاصی، و عدم اعتبار الملکة فیها بأمرین:

الأول: ما عن المولی الأعظم الوحید البهبهانی- ره- من أنّ حصول الملکة بالنسبة الی کلّ المعاصی إنّما یکون فی غایة الندرة إن فرض تحقّقه، و بدیهی أنّ العدالة

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۳۴

]...[

ممّا تعم به البلوی، و تکثر الیه الحاجات فی العبادات و المعاملات، فلو کان الأمر کما یقولون لزم اختلال النظام، مع أنّ القطع حاصل بأنّه لم یکن فی زمان المعصومین علیهم السلام علی هذا النهج، أ لا تری أنّه ورد فی الأخبار أنّ إمام الجماعة إذا أحدث أو حدث له مانع آخر أخذ بید آخر و أقامه مقامه.

و وافقه السید الصدر- ره- فی محکی شرح الوافیة، و أوضحه بأنّ الوسط بین البلادة و الجربزة یسمّی حکمة، و بین إفراط الشهوة و تفریطها هی العفة، و بین الظلم و الانظلام هی الشجاعة، فإذا اعتدلت هذه القوی حصلت کیفیة واحدة شبیهة بالمزاج، و بعد حصولها یلزمها التقوی و المروة، و هذه الصفة الحمیدة تکون فی الأوحدی الذی لا یسمع الدهر مثله إلّا نادراً، و الاحتیاج الی العدالة عام لازم

فی کلّ طائفة من کلّ فرقة من سکّان البر و البحر حفظاً لنظام الشریعة.

أقول: إنّ المراد من الملکة التی فسّرت العدالة بها لیس ما أفاده السید الصدر- ره- فإنّ ما ذکره هی العدالة الأخلاقیة، حیث إنّ علماء الأخلاق فسّروها بأنّها ملکة یقتدر بها العقل العملی علی تعدیل القوی الثلاث من العاقلة و الشهویة و الغضبیة علی حسب ما یقتضیه العقل النظری، و لذا قیل: العدالة عند علماء الأخلاق کاعتدال المزاج فی القالب، و هذه لیست معتبرة فی العدالة التی هی موضوع للأحکام الشرعیة، لأنّها کما قیل: قلّما توجد إلّا فی الأوحدی فی کلّ عصر و مصر؛ بل المراد بها الحالة الواحدة الحاصلة للنفس من خشیة اللّه باعثة علی فعل الواجبات و ترک المحرمات.

توضیح ذلک: أنّ تارک المحرّمات، تارة یترکها لعدم الابتلاء بها، و اخری للدواعی النفسانیة، و ثالثة لحصول حالة الخوف عند کلّ معصیة بحیث إنّه بعد ذلک یری من نفسه عدم تأبیها عن ارتکابه، و لکن عند الابتلاء بفرد آخر یحصل له فرد آخر من الخوف یمنع عن ارتکابه، و رابعة یکون لوجود حالة وجدانیّة مستمرة باعثة الی ترک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۳۵

]...[

المحرمات و فعل الواجبات، و أثر ذلک: أنّه فی حال عدم صدور المعصیة و عدم الابتلاء بها یفرح بعدم ارتکابه المعصیة حین الابتلاء و یکون بانیاً علی عدم ارتکابها عند الابتلاء بها کلّما توجه لذلک، و هذه الرابعة هی المراد من ملکة العدالة.

ثمّ إنّ هذه الصفة النفسانیة کسائر الصفات النفسانیة و الأعراض الخارجیة ذات مراتب مختلفة أعلاها مرتبة العصمة، و أدناها العدالة المعتبرة فی إمام الجماعة و قبول الشهادة و نحوهما، و هی الحالة الباعثة فی الحال المتعارف للإنسان و إن کانت بحیث یغلب علیها إذا کان مقتضی المعصیة أقوی منها فی الاقتضاء، کما إذا عرضت له حالة کأنّه لا یملک نفسه من مخالفة الشهوة و الغضب لغلبة القوة الشهویة و الغضبیة، و لکن مع وجود تلک الحالة یندم من ذلک، و علی هذا یحمل ما قیل من أنّ المعصیة تصدر من ذی الملکة کثیراً، و هذه الصفة لیست نادرة فی الناس کما ذکره الوحید البهبهانی- قده- بحیث یلزم من إناطة الأحکام بها اختلال النظام، بل هی کثیرة.

الأمر الثانی: أنّ الحکم بزوال العدالة عند عروض ما ینافیها من المعصیة و رجوعها بمجرد التوبة أقوی شاهد علی أنّ العدالة لیست هی الملکة.

و فیه: أنّ العدالة عند القائلین بأنها الملکة لیست هی الملکة المجردة، بل هی مقیّدة بعدم عروض ما ینافیها، فعند عروضه تنعدم العدالة و ان کانت الملکة باقیة، و أمّا رجوعها بالتوبة فهو إنّما یکون لأجل ما دلّ من النصوص علی أنّ التائب من ذنبه کمن لا ذنب له؛ ففی الحقیقة العدالة عندهم عبارة عن الملکة مع عدم کون الشخص مأخوذاً بالمعصیة،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۳۶

]...[

أدلّة اعتبار الملکة فی العدالة و الجواب عنها

و قد استدلّ علی اعتبار الملکة فی العدالة فی رسالة الشیخ الأعظم- ره- بوجوه:

الأول: الأصل؛ و الظاهر أنّ مراده منه أنّ العدالة مع ثبوت الملکة قطعیة و مع عدمها مشکوک فیها، و الأصل عدمها.

و فیه: أنّ هذا لو تمّ فإنّما هو إذا لم یقم دلیل علی أحد الطرفین، و ستعرف وجوده.

الثانی الاتفاق المنقول المعتضد بالشهرة المحقّقة.

و فیه أولًا: أنّه قد عرفت الأقوال فی المسألة، فلا یعتمد الی هذه الدعوی.

و ثانیا: أنّه لو ثبت هذا الإجماع لم یکن إجماعاً تعبدیاً کاشفاً عن رأی المعصوم (علیه السلام).

الثالث: الأخبار الدالّة علی اعتبار الوثوق بدین إمام الجماعة و ورعه «۱».

مع العلم بأنّه لا یحصل الوثوق بمجرد ترکه المعاصی فی جمیع ما مضی من عمره ما لم یعلم أو یظنّ فیه ملکة الترک.

و فیه أولًا: أنّه کما یمکن حصول الوثوق بترکه المعاصی فی جمیع ما مضی من عمره کذلک یمکن حصوله بترکه إیّاها فی المستقبل لداعٍ نفسانی مستمر.

و ثانیاً: أنّ ملکة فعل الواجبات و ترک المعاصی ربّما تکون هی التدین و الخوف من العقوبة، و اخری تکون هی داعٍ آخر من کونه محبوباً عند الناس أو غیر مذموم

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب صلاة الجماعة.

]...[

و معروفاً بالدیانة و الصلاح، و مع وجود الثانیة یحصل الوثوق بترکه المعاصی، مع أنّها لیست عدالة بناءً علی القول بکونها ملکة باعثة علی فعل الواجبات و ترک المحرمات.

و أمّا ما أفاده المحقّق الأصفهانی- ره- من أنه اذا ترک المعصیة فی زمان یجدیه الاستصحاب فی ما بعده لترتیب الآثار فیرد علیه: أنّ هذا إنّما یتمّ بالنسبة الی ترک المحرّمات، و أمّا بالنسبة الی فعل الواجبات فغیر مجدٍ.

الرابع: النصوص الدالّة علی اعتبار المأمونیة و العفة و الصیانة و الصلاح و غیرها من الصفات النفسانیة فی الشاهد «۱» مع الإجماع علی عدم اعتبارها زیادة علی العدالة.

أقول إنّ المأمونیة معناها کون غیره فی أمن منه فیجری فیها ما ذکرناه فی الوثوق، و أمّا العفة فسیأتی الکلام فیها فانتظر، و أمّا الصیانة فتتحقّق بصیانة الجوارح و حفظها عن ارتکاب المعاصی، و أما الصلاح فعدم کونه ملکة أوضح من غیره کما لا یخفی.

الخامس: صحیح ابن أبی یعفور قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): بم تعرف عدالة الرجل بین المسلمین حتی تقبل شهادته لهم و علیهم؟ فقال (علیه السلام): إن تعرفوه بالستر و العفاف و کف البطن و الفرج و الید و اللسان، و یعرف باجتناب الکبائر التی أوعد اللّه علیها النار من شرب الخمر و الزنا و عقوق الوالدین و الفرار من الزحف و غیر ذلک، و الدلالة علی ذلک أن یکون ساتراً لجمیع عیوبه حتی یحرم علی المسلمین ما وراء ذلک من عثراته و عیوبه و تفتیش ما وراء ذلک، و یجب علیهم تزکیته و إظهار عدالته فی الناس الحدیث «۲».

و تقریب الاستدلال به: أنّ صدر الحدیث فی مقام تعریف العدالة اشتمل علی

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ و ۳۲ و ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱.

]...[

ما هو من الصفات النفسانیة و هو العفاف، فإنّ الظاهر منه الصفة النفسانیة و هی الاستحیاء من اللّه تعالی، فلا یجوز أن یکون أخص من العدالة، بل لا بد أن یکون مساویاً لها أو أعمّ.

و دعوی: أنّ الظاهر من الحدیث کونه فی مقام بیان معرفة الطریق الی العدالة بعد کونها واضحة بحسب المفهوم لاعن تعیین مفهومها مندفعة بأنّه یتعین حمله علی السؤال عن حقیقتها..

و بعبارة اخری: یتعین حمله علی المعرّف المنطقی لا المعرّف الشرعی لوجهین:

الأول: قوله (علیه السلام): و الدلالة علی ذلک کلّه الی آخره، فإنّه صریح فی کونه فی مقام بیان الطریق، فإن ارید به بیان الطریق الی العدالة فحمل الأول- أی الستر و العفاف- علی بیان الطریق الیها أیضاً لغو، لکونه أخصّ، لأنه قد یکون ساتراً لعیوبه الظاهرة و لیس بستیر و عفیف، و إن ارید به بیان الطریق الی الأول حتی یکون الطریق الی الطریق فهو أیضاً یلزم منه لغویة الطریق الأول؛ إذ لا حاجة غالباً الی ذکر إمارة تذکر لها إمارة اخری.

الثانی: أنّه لو جعله معرفاً شرعیاً کان لازمه حمل الصفات المذکورة علی مجرد ملکاتها فتکون ملکاتها معرفة و طریقاً الی العدالة التی لا تکون هی حینئذٍ إلّا نفس اجتناب المعاصی، و هذا بعید غایته؛ لأن طریقیة ملکة ترک المعاصی لترکها لیست أمراً مجهولًا عند العقلاء حتی یحتاج الی السؤال فلا بد من حمل تلک الصفات علی کونها معرفاً منطقیاً.

و أضاف الیها بعض الأعاظم وجهاً آخر و هو: أنّ الستر و العفاف المذکورین فیه من سنخ الملکات و کفّ البطن و الفرج من سنخ الأفعال فلو کان ذلک طریقاً الی العدالة لزم کون العدالة أمراً آخر وراء ما ذکر؛ و هذا ممّا لم یقل به أحد.

و قد اورد علی ما ذکرناه بوجوه:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۳۹

]...[

الأول: ما أفاده المحقق الاصفهانی- ره- و هو أنّ العفة إنّما هی اعتدال القوة البهیمیة و هی إنّما تکون باعثة علی ترک المعاصی المناسبة مع القوة البهیمیة، و لا یعقل أن تکون باعثة علی ترک جمیع الکبائر المناسبة للقوة البهیمیة و غیرها من القوی و إتیان الواجبات، فهی بهذا المعنی لازم أعم للملکة المقصودة هنا، و علیه فلا مناص من الالتزام بعدم إرادة هذا المعنی منها فی الصحیح، و حملها علی إرادة معنی آخر فلا وجه لجعلها من الصفات النفسانیة.

و فیه: أنّ العفة عند علماء الأخلاق عبارة عن اعتدال القوة البهیمیة خاصة، و لکن فی عرف المتشرعة و بحسب المتفاهم العرفی و تصریح اللغویین معناها أعمّ من ذلک و هو الامتناع عن جمیع المعاصی و منها: ترک الواجبات.

مضافاً الی أنّ العفة لم تذکر وحدها فی التعریف، بل هی مع الستر الذی فسَّره الشیخ الأعظم بالاستحیاء من اللّه تعالی.

الثانی: ما أفاده المحقق صاحب الدرر- قده- و هو أنّ تلک العناوین و ان کانت مشتملة علی الملکة، فإنّه لا یقال: رجل ستیر. أو عفیف. إلّا بالنسبة الی من کان الستر و العفاف ملکة له، و لکنها لا تدلّ علی الملکة الخاصة التی هی الدیانة لإمکان أن تکون من جهة اخری مثل کونه محبوباً عند الناس أو غیر مذموم أو غیر ذلک.

أقول: توضیحاً لما أفاده أنّ الحالة النفسانیة الباعثة علی فعل الواجبات و ترک المحرمات، تارة تکون وجود فضائل نفسانیة مضادّة للرذائل النفسانیة المقتضیة لفعل ما یناسبها، و اخری: تکون هی الخشیة من اللّه استشعاراً لعظمته، و ثالثة: تکون هی الاستحیاء من اللّه، و رابعة: تکون هی الخوف من العقاب، و خامسة: تکون هی الخوف ممّا یترتب علی فعل الکبیرة من زوال محبوبیته عند الناس أو غیر ذلک، کما یشیر الیه ما ورد من أنّ من ترک شرب الخمر لغیر اللّه تعالی سقاه اللّه من الرحیق المختوم، فقال

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۴۰

]...[

الراوی: فکیف یترکه لغیر اللّه، قال (علیه السلام): صیانة لنفسه، و جمیع هذه تکون من أقسام الملکة حتی الأخیرة إلّا أنّها لیست ملکة الدیانة، کیف و هی فی الغالب تکون رذیلة أو کبیرة من تدلیس أو ریاء أو سمعة أو طلب الجاه و نحو ذلک، و علی ذلک فالعناوین المذکورة و إن کانت مشتملة علی الملکة إلّا أنّها لأعمّیة تلک الملکة من ملکة الدیانة یمکن جعلها طریقاً تعبدیاً الی ثبوت العدالة فلا موجب لرفع الید عن ظاهر السؤال.

و فیه: مضافاً الی أنّه لو سلّم کون العفة من الملکات لا ریب فی ظهورها فی ملکة الدیانة لا الملکة التی بنفسها رذیلة- أنّ الباعث لفعل الواجبات و ترک المحرمات حتی الخفیة منها کالریاء لا یکون إلّا ملکة الدیانة التی أدنی مراتبها الخوف من العقاب، و أمّا الخوف من ترتّب مفسدة اخری علی فعل الکبیرة من زوال محبوبیته عند الناس و ما ضاهاها فإنّما یجدی داعیاً فی المعاصی الظاهریة لا الخفیة، فالملکة الباعثة لفعل الواجبات ترک المحرمات برمتها لیست إلّا ملکة الدیانة.

الثالث: أنّ المذکورات فی صدر الحدیث لیس شیء منها من الصفات النفسانیة.

أمّا العفاف الذی عمدة نظر الشیخ- ره- الیه؛ فلأن کونه فضیلة للقوة الشهویة اصطلاح أخلاقی و إلّا فهو فی اللغة و المتفاهم العرفی عبارة عن الامتناع و الکفّ عن ما لا یحلّ أو لا یجمل و فی الحدیث: أفضل العبادة العفاف أی کفّ النفس عن المحرمات و عن سؤال الناس و فی جملة من الروایات: من عفّ بطنه و فرجه أی صانهما عن المحرمات.

و فی الدعاء: اللّهم حصِّن فرجی و اعفه.

و بالجملة من لاحظ هذه الکلمة فی الروایات و الأدعیة و الاستعمالات العرفیة یظهر له عدم کونها من الصفات النفسانیة، بل هی من عناوین الفعل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۴۱

]...[

و أما الستر فقد صرَّح الشیخ الأعظم- ره- بأنه مرادف للعفاف فیجری فیه ما ذکرناه فی العفاف و إن شئت قلت: إنّ الستر مقابل الظهور، و عدم کونه من الصفات النفسانیة واضح.

فإن قلت: قد ذکر الستر فی الحدیث مرّتین: الاولی: فی صدر الحدیث. الثانیة: فی الذیل و هو قوله (علیه السلام): و الدلالة علی ذلک کلّه أن یکون ساتراً. الی آخره، فلو حمل الستر فی الذیل أیضاً علی ما حمل الأول علیه لزم اتّحاد الدلیل و المدلول فلا بد من حمله علی ما یرادف الحیاء.

قلت: إنّ عدم اتّحاد الدلیل و المدلول لا یتوقف علی الالتزام بذلک فإنّه یمکن دفع هذا المحذور بأن یقال: إنّ الستر فی کلا الموردین یحمل علی معناه اللغوی و هو مقابل الظهور غایة الأمر فی المدلول محمول علی عدم ظهور آثار الرذائل النفسانیة فی الخارج المساوق لعدم فعلیتها و تحقّقها فی الخارج، و فی الدلیل محمول علی عدم إظهاره للناس.

و أمّا الکفّ فقد قال الشیخ الأعظم- ره- فی کتاب الصلاة فی مبحث الجماعة: إنّ المراد تحقّقه علی وجه یکون من الأوصاف الثابتة للشخص لا من الأفعال الحادثة الصادرة عنه فی زمان من الأزمنة، و لا یکون ذلک إلّا مع الحالة الموجبة.

و فیه: - مضافاً الی رجوعه- قده- فی ذیل کلامه و التزامه بأنّ الکفّ مساوق للاجتناب- یرد علیه: أنّه لا حقیقة للکفّ سوی الاجتناب عن اختیار، و أما کون الداعی الیه هی ملکة الدیانة أو غیرها فلا یمکن استفادته من هذا اللفظ، مع أنّه لو سلّم عدم صدق الکفّ إلّا

مع وجود الحالـة الموجبـة لا يختص ذلک بما إذا كانت تلک الحالـة حالـة واحدة مسـتمرة التی هی ملكة العدالة، بل يصدق مع حالة خوف حاصـله علی سبيل الاتّفاق تمنعه عن الإقدام علی المعصـية فتحصّل أنّ شيئاً من هذه الامور ليست من الصفات النفسانية فحقيقة العدالة ليست إلّا اجتناب المعاصی و إتيان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۴۲

]...[

الواجبات.

أقول: ما ذكرناه و إن كان متيناً غايته إلّا أنّ إتيان جميع الواجبات و ترک جميع المحرمات حتی الخفية منها كالرياء حيث لا يكون إلّا مع داعٍ الهیّ و هی ملكـة الديانـة، و أمـا الحيـاء من الناس فهو إنّما يكون داعياً لترک المعاصـی الظاهرة، بل لو كان الـداعی غير إلهی يكون بحسب الغالب نفسه من الكبائر من تدليس و نحوه، فلا يترتّب علی هذا البحث ثمرة.

إن قلت: إنّ لازم ما ذكر كون الشخص أوان بلوغه عادلًا إذا لم يصدر عنه فعل الحرام، و أتی بالواجبات.

قلت: العدالة التی هی بمعنی الاسـتقامة العملية علی جادة الشـرع و عدم الانحراف يميناً و يساراً تتوقّف علی الابتلاء بالمعصية و وجود الداعی إليها ليصير سالكاً كی يصدق عليه كونه مستقيماً إذ غير السالک لا يصدق عليه ذلک كما لا يخفی و كذلک بحسب تفسيرها فی الصـحيح؛ إذ العفة و الستر و الكفّ لا تصدق إلّا مع الابتلاء و وجود الداعی أو كونه مع حال تقتضی تلک الحالة ترک المعصية و إن ابتلی بها.

[المقام الثانی] طرق معرفة العدالة

اشارة

المقام الثانی: فی بيان طرق معرفة العدالة و ما توهّم طريقيته و هی بعد العلم الحاصل من المصاحبة أو الشياع أو غيرهما امور:

منها

الإسلام مع عدم ظهور الفسق

. و قد استدلّ لطريقيته بوجوه:

الأول: الإجماع القولی و العملی، كما ادّعاه الشيخ- قده- فی الخلاف.

و فيه أوّلًا: أنّه لا سبيل الی دعوی الإجماع مع ما فی كلماتهم من الاختلاف.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۴۳

]...[

و ثانياً: أنّ مدرک المجمعين بما أنّه معلوم لا يعتمد عليه و إن ثبت الإجماع.

الثانی: أصالة عدم الفسق.

و فيـه: أنّ الفسـق يتحقّق بفعـل المحرَّم و ترک الـواجب و هـو فی الأول مسـبوق بالعـدم، و فی الثـانی ليس كـذلک، بـل مقتضـی الاستصحاب عدمه.

و إن شئت قلت: إن العدالة حادثة و لا تثبت باستصحاب أمر عدمی و هو عدم الفسق.

الثالث: أصالة الصحة فی أقوال المسلمین و أفعالهم و هی تقتضی الحکم بأنه لم یصدر فسق فیکون عدلًا لعدم الواسطة بینهما.

و فیه: أنّ لأصالة الصحة معنیین:

الأول: حمل فعل المسلم و قوله علی الوجه الحسن الذی دلّت النصوص علیه.

الثانی: أنه إذا صدر فعل قابل لوقوعه علی وجه یترتّب علیه الأثر، و علی وجه فاسد یحمل علی الأول و یبنی علیه؛ و هی بکلا معنییها أجنبیة عن المقام.

أما المعنی الأول؛ فلأنّ تلک النصوص إنّما تکون فی مقام بیان عدم اتّهام المسلم و عدم سوء الظن به لا الالتزام بکون الصادر منه حسن واقعاً.

و أمّا المعنی الثانی؛ فلأنّه إنّما یتمّ فی ما إذا صدر فعل قابل لوقوعه علی وجهین لا فی مثل المقام ممّا یکون الشک فی أصل صدور الفعل.

الرابع: أن الظاهر من حال المسلم أنّه لا یترک الواجبات و لا یفعل المحرّمات. و فیه: أنه ان کان منشأ ذلک هی الغلبة فیرد علیه أولًا: أنّ الغلبة مع الفسّاق.

و ثانیاً: أنّها لا تفید سوی الظن، و هو لا یغنی من الحقّ شیئاً و إن کان منشؤه غیر ذلک فعلی المستدلّ البیان.

الخامس: قاعدة المقتضی و المانع بدعوی: أنّ التدیّن و الاعتراف بصدق النبی صلّی اللّه علیه و آله و صحّة شریعته مقتضٍ لفعل ما امر به و ترک ما نهی عنه، فإذا شکّ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۴۴

]...[

فی تحقّق المقتضی بعد الشک فی وجود المانع یبنی علیه.

و فیه أوّلًا: أنّ تلک القاعدة لا مدرک لها.

و ثانیاً: أنّ الاعتراف بالنبوة و صحة الشریعة لیس مقتضیاً لذلک و إنّما المقتضی له الخوف من العقاب.

السادس: أنه لو لم یکتف بالإسلام و عدم ظهور الفسق لم ینظم الأحکام للحکّام خصوصاً فی المُدن الکبیرة و القاضی القادم الیها من بعید.

و فیه: أن هذا یتمّ إذا اعتبرنا حصول العلم بها و الوثوق، و أمّا لو اکتفینا بحسن الظاهر فلا یلزم ذلک کما لا یخفی.

السابع: إطلاق قوله تعالی: وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِیدَیْنِ مِنْ رِجالِکُمْ «۱» بتقریب: إنّه یدلّ علی الاکتفاء بشهادة کلّ أحد و قد قیّد إطلاقه بدلیل منفصل أنّه یعتبر فی الشاهد العدالة، فمن علم فسقه یردّ شهادته و من لم یعلم یؤخذ بإطلاق الآیة الشریفة.

و فیه: أنّ هذا یتمّ اذا جاز التمسّک بالعام فی الشبهة المصداقیة، و أمّا علی المختار من عدم جوازه فلا یتمّ کما لا یخفی.

الثامن: أخبار مستفیضة:

أحدها: صحیح حریز عن الإمام الصادق (علیه السلام) فی أربعة شهدوا علی رجل محصن بالزنا فعدل منهم اثنان و لم یعدل الآخران فقال إذا کانوا أربعة من المسلمین لیس یعرفون بشهادة الزور اجیزت شهادتهم جمیعاً و اقیم الحدّ علی الذی شهدوا علیه، إنّما علیهم أن یشهدوا بما أبصروا و علموا و علی الوالی أن یجیز شهادتهم إلّا أن یکونوا معروفین بالفسق «۲».

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۶، ص: ۲۴۴

(۱) سورة البقرة ۲۸۲.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۴۵

]...[

ثانیها: خبر علقمة عنه (علیه السلام) عمّن یقبل شهادته و من لا یقبل فقال: یا علقمة لو لم تقبل شهادة المقترفین للذنوب لما قبلت إلّا شهادة الأنبیاء و الأوصیاء (علیهم السلام) لأنّهم المعصومون دون سائر الخلق فمن لم تره بعینک یرتکب ذنباً و لم یشهد علیه بذلک شاهدان فهو من أهل العدالة و الستر، و شهادته مقبولة و إن کان فی نفسه مذنباً «۱».

ثالثها: خبر العلا بن سیابة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن شهادة من یلعب بالحمام، قال (علیه السلام): لا بأس به إذا کان لا یعرف بفسق «۲».

رابعها: ما عن الإمام علی (علیه السلام): أنه قال لشریح: و اعلم أن المسلمین عدول بعضهم علی بعض إلّا مجلوداً بحدّ لم یتب منه أو معروفاً بشهادة الزور أو ظنین «۳».

خامسها: حسن البزنطی عن أبی الحسن (علیه السلام) عمّن أشهدنا صبیین علی الطلاق أ یکون طلاقاً؟ فقال (علیه السلام): من ولد علی الفطرة اجیزت شهادته علی الطلاق بعد أن یعرف منه خیر «۴».

سادسها: خبر ابن المغیرة «۵». و هو متّحد المضمون مع الحسن.

و هناک روایات اخر استدلّ بها لهذا القول، و لکن لوضوح فساد الاستدلال بها أغمضنا عن ذکرها.

أقول: الجواب عن ذلک وجهان:

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱۳.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۲۳.

(۳) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من أبواب مقدمات الطلاق حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۴۶

]...[

الأول: أنه لو تمّت دلالتها لا بدّ من صرفها عن ظاهرها و حملها علی إرادة ما یجتمع مع اعتبار حسن الظاهر؛ لما ستعرف من النصوص الدالّة علی اعتبار ذلک.

الوجه الثانی: أنه لا تتمّ دلالتها علی هذا القول فی أنفسها.

أما الأول؛ فلأن الظاهر أنّ المراد من عدم معروفیته بالفسق عدم معروفیته حتی عند المعاشرین معه و هذا یلازم مع حسن الظاهر.

و أما الثانی؛ فلأنّ صدره و إن تضمّن قبول شهادة المقترف بالذنب إلّا أنّ ذیله المتضمّن لقوله (علیه السلام): فهو من أهل العدالة و الستر و شهادته مقبولة و إن کان فی نفسه مذنباً. یدلّ علی اعتبار حسن الظاهر و یوجب تقیید الصدر بما إذا کان ذنبه مستوراً لا یعرفه

أهله و محلّته.

و أما الثالث؛ فلما ذكرناه فی الأول.

و أما الرابع؛ فلأنه مجمل و قد استثنی منه الظنین و هو كلّ فاسق كما یشیر الیه صحیح أبی بصیر عن الإمام الصادق (علیه السلام) قلت: فالفاسق و الخائن؛ قال (علیه السلام): هذا یدخل فی الظنین «۱».

و أما الأخیران؛ فلأنّه (علیه السلام) فی الجواب اقتصر علی بیان الحكم الكلی و هو أنّه تقبل شهادة من كان معروفاً بالخیر و الصلاح، و لیس ذلك إلّا حسن الظاهر؛ و الجواب بما لا ینطبق علی السؤال لعلّه من جهة التقیة.

طریقیة حسن الظاهر و منها

حسن الظاهر

.

(۱) الوسائل باب ۳۰ من أبواب كتاب الشهادات حدیث ۵.

]...[

و یشهد لاعتباره و كفایته جملة من النصوص.

منها: صحیح ابن أبی یعفور «۱» المتقدم.

و الدلالة علی ذلك كله أن یكون ساتراً لجمیع عیوبه حتی یحرم علی المسلمین ما وراء ذلك من عثراته و عیوبه و تفتیش ما وراء ذلك، و یجب علیهم تزكیته و إظهار عدالته فی الناس، و یكون منه التعاهد للصلوات الخمس اذا واظب علیهن، و حفظ مواقیتهن بحضور جماعة من المسلمین، و أن لا یتخلّف عن جماعتهم فی مصلّاهم إلّا من علّة، فإذا كان كذلك لازماً لمصلّاه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل فی قبیلته و محلّته، قالوا: ما رأینا منه إلّا خیراً مواظباً علی الصلوات متعاهداً لأوقاتها فی مصلّاه، فإنّ ذلك یجیز شهادته و عدالته بین المسلمین. الحدیث. و هو صریح فی ذلك و متضمن لبیان المراد من حسن الظاهر.

لا یقال: إنّه اعتبر فیه عدم التخلف عن جماعة المسلمین و هو غیر معتبر قطعاً.

فإنّه یقال: إنه (علیه السلام) علّل ذلك فی ذیل الخبر بأنّه لیس یمكن الشهادة علی الرجل بأنه یصلّی إذا كان لا یحضر مصلّاه، و یتعاهد جماعة المسلمین، و إنّما جعل الجماعة و الاجتماع الی الصلاة؛ لكی یعرف من یصلّی و من لا یصلّی الی آخره.

و منها: مرسل یونس عن الإمام الصادق (علیه السلام): إذا كان ظاهر الرجل ظاهراً مأموناً جازت شهادته و لا یسأل عن باطنه «۲».

و منها: ما فی الخصال عن النبی صلّی اللّه علیه و آله: من عامل الناس فلم یظلمهم، و حدثهم فلم یكذبهم، و وعدهم فلم یخلفهم فهو ممّن كملت مروّته و ظهرت عدالته «۳». و نحوه خبر سماعة.

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب كتاب الشهادات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب كتاب الشهادات حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۴۱ من أبواب كتاب الشهادات حدیث ۱۵.

]...[

و منها: ما فی جملة من النصوص المتقدم بعضها: إذا لم یعرف بالفسق و قریب منها غیرها.

و قد اورد علی ذلک تارة بأنّ حسن الظاهر ذات مراتب أولی مرتبته مجهول الحال و آخر مرتبته المعصوم، فأیّ مرتبة منها جعلت طریقاً الی ثبوت العدالة.

و اخری: بأنّ الظاهر و الباطن إضافیان فالظاهر لأهل البلد باطن بالنسبة الی غیرهم، و الظاهر لأهل المحلّة باطن لباقی أهل البلد و الظاهر للجیران باطن لباقی أهل المحلّة، و الظاهر لأهل البیت باطن للجیران، و الظاهر لزوجة الشخص باطن لغیرها و قد تکون السلسلة بالعکس.

أقول: إنّ الضابط هو ما ذکره (علیه السلام) فی صحیح ابن أبی یعفور «۱»، و حاصله: أنّ الشخص إذا کان بالإضافة الی من عاشره و خالطه بالنسبة الی غیر ما یکون التفتیش عنه منهیاً عنه فاعلًا لما وجب علیه و تارکاً لما نهی عنه، فهو حسن الظاهر.

و قد عبّر عن هذا فی النصوص، تارة بکونه ساتراً لعیوبه من جهة أنّه لم یظهر منه لمن عاشره عیب شرعی.

و اخری بکون ظاهره ظاهرا مأموناً من جهة أنه لم یظهر منه لمعاشریه خیانة شرعیة.

و ثالثة بغیر ذلک و هذا طریق شرعی الی العدالة و کلّ من أحرز ذلک بمعاشرته معه أو أحرزه لمعاشرة یجب علیه ترتیب آثار العدالة و إن کان عند غیره غیر محرز، فلو کان الشخص معاشراً لأهل بیته خاصة و کان عند معاشرته معهم لا یظهر منه عیب شرعی یکون هو حسن الظاهر فهم و کلّ من أحرز هذا المعنی منه علیهم ترتیب آثار

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱.

]...[

العدالة دون غیرهم.

و مقتضی إطلاق هذه النصوص کفایة حسن الظاهر و لو لم یفد الظن الفعلی فضلًا عن الوثوق به، بل الظاهر من النصوص عدم اعتبار ذلک مع قطع النظر عن الإطلاق، لاحظ قوله (علیه السلام) فی مرسل یونس: و لا یسأل عن باطنه «۱» فإنّ الظاهر منه أنه لا یلتفت الی الباطن بعد کون ظاهره حسناً، و قوله (علیه السلام) فیه: اذا کان ظاهره ظاهراً مأموناً لتوصیف الظاهر بالمأمونیة، و قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن أبی یعور: حتی یحرم علی المسلمین التفتیش عمّا وراء ذلک من عثراته و عیوبه.

و بالجملة من تدبّر فی النصوص یظهر له أنّها تدلّ علی عدم اعتبار إفادة الظن بالإطلاق و غیره.

و نسب الی المشهور اعتبار إفادة حسن الظاهر الظن الفعلی بالعدالة الواقعیة، و قد اختاره الشیخ الأعظم- ره- فی موضع من کتاب الصلاة، و استدلّ له بوجهین:

الأوّل: انصراف النصوص الی صورة إفادته للظن بدعوی ورود الأخبار مورد الغالب و فیه: أنّ الغلبة ممنوعة، مع إنّ الانصراف الناشئ عن غلبة الوجود لا یصلح لتقیید الإطلاق.

الثانی قوله (علیه السلام) فی خبر الکرخی: من صلّی خمس صلوات فی الیوم و اللیلة فی جماعة فظنّوا به خیراً و أجیزوا شهادته «۲».

بدعوی: أنّه یدلّ علی أن اعتبار هذا السبب إنّما هو لکونه مظنة الخیر.

و فیه: أنّ الأمر بترتیب الأثر بلسان الأمر بتحصیل الظن بنفسه دلیل علی عدم

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۵۰

]...[

اعتبار حصول الظن، و إلّا فالظنّ عند حصول السبب لیس أمراً اختیاریاً قابلًا لتعلّق التکلیف به.

و ان شئت قلت: إنّه یدلّ علی أنّ حضور الشخص فی الجماعة فی الصلوات الخمس بمنزلة الظن، و یکون طریقاً الی العدالة، لا أنّ طریقیته منوطة بحصول الظن.

و عن جماعة منهم الشیخ الأعظم- ره- فی رسالة العدالة اعتبار الوثوق بها.

و استدلّ له: بالانصراف، و بقوله- (علیه السلام) فی مرسل یونس: فإذا کان ظاهره ظاهراً مأمونا «۱» بتقریب أنّ المراد به کون ظاهره موجباً للوثوق بباطنه، و بعبارة اخری: کون ظاهره موجباً لحصول الأمن الفعلی، و معلوم إنّه مساوق للوثوق بباطنه.

و بأنه یقیّد اطلاق هذه الروایات بما ورد فی الجماعة و الشهادة ممّا دلّ علی اعتبار الوثاقة بالأمانة و الورع فی الإمام و الشاهد مثل قوله (علیه السلام): لا تصلّ إلّا خلف من تثق بدینه و أمانته «۲» و نحوه غیره بدعوی: أنّ ظاهر هذه الأدلّة اعتبار الوثوق من باب الموضوعیة لا من باب الطریقیة و الکاشفیة، فإذا کان کذلک فلا ینفع الطریق غیر المفید للوثوق.

و فی الکلّ نظر.

أمّا الأول؛ فلما تقدم.

و أما الثانی؛ فلأنّ الظاهر من الخبر- کما تقدّم- إرادة مأمونیة ظاهره بمعنی عدم ظهور ما یوجب الخیانة شرعاً عند المعاشرة معه؛ إذ حینئذٍ تتصف أفعاله الظاهرة بالأمانة و عدم الخیانة.

و إما الثالث؛ فلأنّ هذه الأدلّة- کسائر الأدلّة التی اخذ فیها العلم أو الوثوق

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۵۱

]...[

فی الموضوع- ظاهرها اعتباره من باب الطریقیة و الکاشفیة، و علیه فأدلّة حسن الظاهر تکون حاکمة علیها کحکومة سائر أدلّة الطرق و الأمارات کالبینة علیها.

مع أنه لو التزمنا بأخذ الوثوق من باب الموضوعیة فحیث إنّ الدلیل مختص بالائتمام فیکون هذا شرطاً آخر فی الجماعة و یکون خارجاً عن محلّ الکلام.

فتحصّل: أنّ الأظهر کون حسن الظاهر طریقاً تعبدیاً لا یعتبر فیه الوثوق أو الظّن بالعدالة الواقعیة، فما أفاده جماعة من اعتبار حصول العلم أو الظنّ ممّا لا شاهد له.

طریقیة الشهادة و منها:

الشهادة

اشارة

، لا ریب فی طریقیتها فی الجملة، و تحقیق القول فیها بالتکلّم فی موارد:

[شهادة العدلین]

الأول: لا إشکال و لا خلاف فی طریقیة شهادة العدلین بعدالته.

و یشهد لها- مضافاً الی عموم بعض أدلّتها عموما المتقدم- بعض نصوص الباب المتضمن أنّ النبی صلّی اللّه علیه و آله کان یبعث رجلین من أصحابه لتزکیة الشهود المجهولین فیعمل بقولهما جرحاً و تعدیلًا «۱» و هو و إن ورد فی خصوص مورد حکم الحاکم إلّا أنّ الظاهر بواسطة القرائن الداخلیة و الخارجیة إلغاء الخصوصیة.

و قد استدلّ لها الشیخ الأعظم- ره- بوجهین آخرین:

أحدهما: ما دلّ علی قبول شهادة القابلة إذا سأل عنها فعدلت.

ثانیهما: فحوی ما دلّ علی اعتبارها فی الجرح مثل قوله (علیه السلام): من لم

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب کیفیة الحکم و أحکام الدعوی حدیث ۱ من کتاب القضاء.

]...[

تره بعینک یرتکب معصیة و لم یشهد علیه شاهدان فهو من أهل الستر و العدالة.

و فیهما نظر.

أما الأول؛ فلعدم التعرض فیه لما یثبت به العدالة و أنّه شهادة العدلین، أو الشیاع المفید للقطع، أو غیرهما.

لا یقال: إنّ مقتضی إطلاق قوله (علیه السلام): فعدلت ثبوتها بشهادة العدلین.

فانه یقال: إنّ من المقطوع به عدم إرادة الإطلاق منه بحیث یدلّ علی ثبوتها بالتعدیل بأیّ وجه کان.

و أمّا الثانی؛ فلأنّه إن ارید بالفحوی أنّ الخبر یدلّ علی ثبوت العدالة بعدم شهادة الشاهدین بفسقه، فثبوتها بشهادتهما بالعدالة أولی من ذلک.

فیرد علیه: ما تقدم من أنّ الخبر إمّا ظاهر بنفسه أو بضمیمة سائر النصوص فی کونه بصدد جعل الطریقیة لحسن الظاهر، لاحظ ما تقدّم، و علیه فلا أولویة محرزة کما لا یخفی.

و إن ارید بها أنّه یدلّ علی ثبوت الفسق بشهادة شاهدین فیدلّ بالأولویة علی ثبوت العدالة بها. فیرد علیه: منع الأولویة کیف و إنّ إحراز الفسق أسهل بمراتب من إحراز العدالة، بل إحرازها فی غایة الصعوبة، فتدبر، فالصحیح ما ذکرناه.

ثمّ إنّها هل تکون معتبرة تعبداً حتی لو کان الظن علی خلافها، أو یشترط عدم الظن علی خلافها، أو یشترط إفادتها الظن؟ وجوه مبنیة علی ملاحظة إطلاق أدلّة اعتبارها- و انصرافها الی صورة إفادة الظن أو صورة عدم الظن بالخلاف، کذا فی رسالة العدالة للشیخ الأعظم.

أقول: بناءً علی ما افاده- ره- فی وجه اعتبار إفادة حسن الظاهر الوثوق فی حجیته من دعوی انصراف الأدلّة، و تقیید إطلاق الأدلّة بما ورد فی صلاة الجماعة ممّا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۵۳

]...[

دل علی اعتبار الوثاقة بالأمانة و الورع، لا بدّ له من اعتبار إفادة الوثوق فی المقام، أمّا علی الأول فواضح، و أمّا علی الثانی، فلأنّه إذا کان الوثوق معتبراً من باب الموضوعیة، فلا ینفع الطریق غیر المفید للوثوق و لو کان بینة، و لکن بما أنّ الانصراف ممنوع، و ظاهر الأدلة اعتبار الوثوق من باب الطریقیة، فالأظهر حجیتها مطلقاً.

و فصّل الشیخ الأعظم- ره- فی المقام بین ما اذا کان احتمال الخلاف مستنداً الی احتمال تعمّد الکذب فلا یعتنی به و لو کان مظنوناً، و بین ما إذا کان احتمال الخلاف مستنداً الی احتمال الخطأ و الاشتباه فیعتبر الظن بالوفاق.

و استدلّ للشق الأول بأنّ ظاهر أدلّة حجیة الخبر عدم الاعتناء باحتمال تعمّد الکذب، و مقتضی إطلاقها عدم الاعتناء به حتی مع الظن بالخلاف.

و استدل لما ذهب إلیه فی الشق الثانی بأنّ احتمال خطأ المخبر إنّما ینفیه ظاهر حال المخبر المعتبر عند کافة العقلاء، و هو إنّما یختصّ بما إذا کان احتمال الخطأ موهوماً لندرة صدوره منه.

أقول: أمّا ما استدلّ به فی الشق الأول، فیرد علیه: أن ظاهر أدلّة حجیة البینة عدم الاعتناء بکلا الاحتمالین، فتأمّل.

و أما ما استدلّ به فی الشق الثانی، فیرد علیه: أن أصالة عدم الخطأ تکون ممّا علیه بناء العقلاء حتی مع الظن بالخلاف، أ لا تری أنّ الکلام الصادر من المتکلّم یتطرق فیه هذا الاحتمال، و مع ذلک یکون ظهوره متبعاً و إن لم یظن بالوفاق، و لیس للعبد الاعتذار عن مخالفة ظهور کلام المولی بعدم الظن بالوفاق، أو بالظن بالخلاف، فالأظهر حجیتها مطلقاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۵۴

]...[

شهادة العدل الواحد

المورد الثانی: شهادة العدل الواحد تثبت بها العدالة؛ لما عرفت فی المسألة العشرین من حجیة الخبر الواحد فی الموضوعات.

و قد استدلّ لعدم حجیته فی المقام بما ورد من إرسال النبی صلّی اللّه علیه و آله رجلین من أصحابه صلّی اللّه علیه و آله لتحقیق حال الشهود من أهل محلّتهم و قبیلتهم «۱» و لو کانت شهادة الواحد کافیة لما أرسل رجلین.

و فیه أولًا: أنّ الخبر ضعیف السند.

و ثانیاً: أنّ فعله أعمّ من اللزوم و التعین کما هو واضح.

ثبوت العدالة بالشهادة الفعلیة

المورد الثالث: هل تثبت العدالة بالشهادة الفعلیة بمعنی أن یفعل العدلان فعلًا یدلّ علی عدالته کأن یقتدیا به، أم لا؟ و قد جزم الشهید- قده- فی محکی الدروس بالأول، و هو الأظهر؛ لصدق النبأ و الخبر علی الفعل کالقول لکونه منبئاً و مخبراً عمّا فی ضمیر الفاعل، و لأجله یتّصف بالصدق و الکذب، فیشمله ما دلّ علی حجیة البینة و خبر الواحد.

و أوضح من ذلک شمول بناء العقلاء الذی هو عمدة أدلّة حجیة الخبر للفعل، فما عن الشیخ الأعظم- قده- من انصراف الأدلّة بأجمعها الی القول. ضعیف.

و أضعف منه ما أفاده بقوله من أنّ إرادة تصدیقه فی مطلق ما یدلّک و ینبئک علیه

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب کیفیة الحکم و أحکام الدعوی حدیث ۱ من کتاب القضاء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۵۵

]...[

و یرشدک الیه واضح، فإنّ هذا لا وجه له سوی المناط و هو غیر قطعی.

و یؤید ما ذکرناه إنّه لم یتأمل أحد فی العمل بتعدیلات أهل الرجال المکتوبة فی کتبهم؛ إذ لو اختصت الأدلة بالقول لم یکن دلیل علی حجیة المکتوبات.

و دعوی: الفرق بینهما بأن الکتابة حیث إنّها نقش القول المخصوص بما له من المعنی فهی خبر و روایة و نبأ- بوجوده الکتبی- و هذا بخلاف الفعل فإنّه یدلّ علی المعنی فقط، و لیس وجوداً للخبر و الحدیث. مندفعة بأنّ الوجود الکتبی غیر الوجود الخارجی، و ترتیب أثر الثانی علی الأول یحتاج الی دلیل آخر، و مجرد المسامحة العرفیة و العنایة لا یجدی کما لا یخفی.

و قد استدلّ المحقق الأصفهانی- ره- لعدم الاکتفاء بالشهادة الفعلیة بأنّ الفعل لا یکون إلّا کاشفاً عن اعتقاد الفاعل بالعدالة؛ لأن عدالتهما لا تقتضی أزید من ذلک، و هذا بخلاف القول فإنّه من جهة وضع الألفاظ لنفس المعانی الواقعیة کاشف عن الواقع، فلا یقاس الفعل فی کیفیة الدلالة علی نفس المعنی بالقول، فلا یکون الفعل حینئذٍ دالّا علی أمر ذی أثر بحسب المورد؛ لأنّ جواز الاقتداء و أشباهه مرتبة علی العدالة لا علی اعتقاد المخبر بالعدالة.

و فیه: ما حقّقناه فی مبحث الوضع من أنّ حقیقته التعهد بذکر اللفظ عند إرادة تفهیم المعنی، و علیه فلا یکون اللفظ أیضاً کاشفاً عن المعنی الواقعی، بل عن إرادة تفهیمه، فلا فرق بین القول و الفعل، فالأظهر حجیة الشهادة الفعلیة.

الشیاع الظنی

و منها: الشیاع الظنی، و هو إخبار جماعة یفید الظن بالعدالة، و الکلام فیه فی مقامین:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۵۶

]...[

الأول: فی حجیته فی کلّ مورد یعسر إقامة البینة علیه و العلم به، أو فی جمیع الموارد.

الثانی: فی حجیته فی خصوص المقام.

أما المقام الأول، فقد استدلّ لحجیته بوجوه:

الأول: مرسل یونس عن الإمام الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن البینة اذا أقیمت علی الحقّ أ یحلّ للقاضی أن یقضی بقول البینة من غیر مسألة اذا لم یعرفهم؟ قال، فقال (علیه السلام): خمسة أشیاء یجب الأخذ فیها بظاهر الحکم: الولایات، و المناکح، و الذبائح، و المواریث، و الشهادات، فإذا کان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته و لا یسأل عن باطنه «۱» بتقریب: أنّ المراد من الحکم هی النسبة الخبریة، و ظهور هذه النسبة عبارة عن الشیوع و الاستفاضة، فیدلّ المرسل علی أنّه یجوز الأخذ بهذا الظهور الخبری فی هذه الامور الخمسة.

و فیه: أنّ الظاهر منه إرادة النسبة من الحکم لا الخبریة، و ظهور النسبة عبارة عن ظهور الحال، و هو غیر ظهور الخبر عنها و شیوعه، أ لا

تری أنّه ربما تکون عدالة زید أو ولدیته لعمر و ظاهرة، و لکن الخبر عنها لیس شائعاً.

و الشاهد علی إرادة ذلک من الحکم- مضافاً الی ظهوره فی ذلک- قوله (علیه السلام) فی ذیل المرسل: فإذا کان ظاهره الی آخره، فإنّه صریح فی أنّ الظاهر فی قبال الباطن.

و عن بعض نسخ التهذیب: ظاهر الحال بدل ظاهر الحکم و علیه فالأمر أوضح، فیکون المتحصل من الخبر: أنّه فی هذه الموارد الخمسة یجوز الأخذ بظاهر الحال، ففی مورد الشهادات مثلًا إذا کان الشاهد ظاهر الصلاح عند الناس تقبل

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب الشهادات حدیث ۴.

]...[

شهادته.

الثانی: صحیح حریز المتضمن لقصة إسماعیل، و فیه: فقال إسماعیل: یا أبه إنّی لم أره یشرب الخمر إنی سمعت الناس یقولون، فقال (علیه السلام): یا بنی إن اللّه عز و جل یقول فی کتابه: یُؤْمِنُ بِاللّهِ وَ یُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِینَ یقول: یصدق اللّه و یصدق للمؤمنین، فاذا شهد عندک المؤمنون فصدقهم، و لا تأتمن شارب الخمر «۱» بتقریب: أنه (علیه السلام) أمر بترتیب آثار الواقع علی مجرد قول الناس الذی هو عبارة عن الشیاع، و جعل (علیه السلام) من یقول الناس إنه یشرب الخمر شارب الخمر.

و فیه: أنّ المأمور به لیس ترتیب آثار الواقع بأجمعها، بل خصوص ما ینفع المخبر الیه، و لا یضر المخبر عنه.

و بعبارة اخری: أنه لا ملازمة بین تصدیق المخبر المأمور به فی الخبر و بین العمل علی طبق قوله.

و یشهد لما ذکرناه قوله (علیه السلام) فی خبر آخر: کذّب سمعک و بصرک عن أخیک، فإن شهد عندک خمسون قسامة أنّه قال قولًا و قال: لم أقله. فصدّقه و کذّبهم.

فإنّه أمر بتکذیب خمسین قسامة و تصدیق قول الواحد، و لیس ذلک إلّا لما ذکرناه، فتدبر.

الثالث: أنّ الظن الحاصل من الشیاع أقوی من الظن الحاصل من البینة العادلة.

و فیه: أنّه لم یثبت کون ملاک حجیة البینة إفادتها الظن، بل الثابت خلافه، کما تقدم.

الرابع: إجراء دلیل الانسداد فی کلّ ما یعسر إقامة البینة علیه کالنسب

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب کتاب الودیعة حدیث ۱.

]...[

و الوقف بتقریب: أنّ تحصیل العلم فیها عسر، و کذلک البینة العادلة، و یلزم من إجراء الأصل من أصالة عدم النسب أو عدم الوقف الوقوع فی خلاف الواقع کثیراً، و الاحتیاط متعذر أو متعسر، فلا مناص عن التنزل الی الظن؛ لقبح ترجیح المرجوح علی الراجح.

و فیه: أن المقدمة الثانیة لا تفید ما لم ینضم الیها أنّ الوقوع فی خلاف الواقع منافٍ لغرض الشارع؛ إذ لو لم یحرز ذلک کما فی باب الطهارة لما کان محذور من إجراء الأصل، و حیث إنّ هذا غیر ثابت فلا یتمّ هذا الدلیل، فتحصّل أنه لا دلیل علی حجیة الشیاع الظنی مطلقاً و لا فی کلّ ما یعسر إقامة البینة علیه.

أمّا المقام الثانی، فقد استدلّ الشیخ الأعظم- قده- فی کتاب الصلاة فی مسأله العدالة علی حجیته فی خصوص المقام بوجوه:

(۱) ما استدلّ به علی حجیة مطلق الظن بالعدالة.

(۲) ذیل روایة ابن أبی یعفور، و هو قوله: فإذا سئل عنه فی قبیلته و محلّته قالوا: ما رأینا منه إلّا خیراً.

(۳) ما روی أنّ النبی صلّی اللّه علیه و آله کان یبعث رجلین لتحقیق حال الشهود المجهولین من أهل محلّتهم و قبیلتهم، و کان صلّی اللّه علیه و آله یقبل قولهما إذا رجعا بخبر. «۱».

(۴) السیرة المستمرة الجاریة فی ترتیب آثار العدالة علی الشخص بمجرد التسامع و التظافر، فإنّ الخلق الکثیر یقتدون بالإمام فی الصلاة و لم یشهد عند کلّ أحد عدلان علی عدالة الإمام، بل لم یحصل لهم إلّا الظن بالتسامع و نحو ذلک، و أیّده بقوله (علیه السلام): من ولد علی الفطرة و عرف بالصلاح «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب کیفیة الحکم حدیث ۱ من أبواب القضاء.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۵.

]...[

أقول: و فی الکل مناقشة.

أمّا الأول؛ فلما سیأتی من عدم الدلیل علیها.

و أما الثانی؛ فلأنّ الظاهر من ذیل الصحیح و هو قوله (علیه السلام): و یکون منه التعاهد للصلوات الخمس إذا واظب علیهنّ و حفظ مواقیتهنّ بحضور جماعة المسلمین، و أن لا یتخلّف عن جماعتهم فی مصلّاهم إلّا من علّة، فاذا کان کذلک لازماً لمصلّاه عند حضور الصلوات الخمس فإذا سئل عنه فی قبیلته و محلّته قالوا: ما رأینا منه إلّا خیراً مواظباً علی الصلوات متعاهداً لأوقاتها فی مصلاه فان ذلک یجیز شهادته و عدالته بین المسلمین «۱» إنّما هو سوقه لبیان طریق للعدالة نافع لمن لیس له معاشرة مع شخص إلّا فی أوقات حضور الصلاة مع الجماعة، و أنّ حضوره للجماعة دلیل شرعاً علی کونه تارکاً لما نهی اللّه تعالی عنه، و عاملًا بکلّ ما أمر اللّه تعالی به، فیکون قوله (علیه السلام): فإذا سئل الی آخر، غایة مترتبة علی لزوم مصلّاه، و تعاهده لحضوره الجماعة، و یکون المراد منه: أنّ من تعاهد لذلک یکون لا محالة مذکوراً بالخیر بین الناس و حسن الظاهر عندهم، و یشعر بذلک تصدیره بالفاء و بعبارة اخری: أنّ هذه الجملة من الروایة فی مقام جعل الطریقیة للتعاهد لحضور الجماعات، و أن ذلک یوجب کونه حسن الظاهر بین المسلمین، قوله (علیه السلام): فإنّ ذلک یجیز شهادته. جواب لقوله: فإذا کان کذلک الی آخره، لا لقوله: فإذا سئل عنه، فیکون المتحصّل منه: إنّه إن تعاهد الصلوات صار بحیث اذا سئل عنه قالوا ما رأینا منه إلّا خیراً فإنّه یجیز شهادته.

و إن أبیت إلّا عن کون المراد بقوله: فإذا سئل الی آخر، کون خبر خیره و صلاحه و عدالته شائعاً، و جعل ذلک طریقاً لثبوت العدالة، فهو لم یجعل وحده طریقاً،

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱.

]...[

بل مع التعاهد لحضور الجماعات فلا یمکن الاستدلال به للمقام، کما هو واضح.

و أما الثالث فلأنّه ضعیف السند، مع أنّ الظاهر أنّ المراد به قبول شهادة الرجلین إذا أخبرا بکون الشاهد المجهول ظاهر الصلاح عند قومه لا أنّ الشائع عندهم کونه صالحاً.

و أمّا الرابع؛ فلأنّ ثبوت السیرة من المتشرعین المبالین بأمر الدین و اتّصالها بزمان المعصومین (علیهم السلام) علی ترتیب آثار العدالة بمجرّد الشیاع الظنی ممنوع.

و أما الأخیر؛ فلأنّ المعروف بالصلاح غیر ظهور خبر صلاحه، هذا لو کان المراد به معروفیته بالصّلاح بین الناس.

و یمکن أن یکون المراد به معرفة من یرید ترتیب الآثار صلاحه، و علیه فعدم إشعاره بما ادّعی أوضح، فالأظهر أنّ الشیاع الظنی لیس من طرق ثبوت العدالة.

الوثوق بالعدالة

و منها: الوثوق بالعدالة.

و قد استدل الشیخ الأعظم، لطریقیته: بقوله (علیه السلام): لا تصلّ إلّا خلف من تثق بدینه «۱».

و بقوله (علیه السلام): إذا کان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته «۲»، بتقریب: أنّ ظاهره کون ظاهره موجباً للوثوق بباطنه.

و بقوله (علیه السلام): من عامل الناس فلم یظلمهم الی آخره بتقریب «۳» أنّه

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۹.

]...[

لا یجب اخوّة غیر الثقة المعتمد، فقوله فی ذیله: وجبت اخوته یدلّ علی اعتبار حصول الوثوق.

و بأنّه المتیقّن من جمیع الإطلاقات الدالّة علی حسن الظاهر.

و فی الکلّ مناقشة.

أما الأول؛ فلاختصاصه بصلاة الجماعة، و المدعی أعم من ذلک.

و ما قیل من أنّه لا إطلاق له فلعلّه الوثوق الخاص و الحاصل من البینة أو الطریق المعتبر الآخر و إن کان یرد علی من التزم بتقیید حجیة تلک الطرق بصورة إفادتها الوثوق، و لکن لا یرد علی ما اخترناه من حجیتها مطلقاً؛ إذ علیه لو التزم بإرادة الوثوق الخاص لزم اللغویة أو تقیید أدلّة تلک الطرق بما اذا أفاد الوثوق، کما لا یخفی.

و أما الثانی، فلما مرّ من أنّ ظاهره إرادة کون ظاهره ظاهراً مأموناً من حیث عدم ظهور الخیانة منه شرعاً عند المخالفة، فراجع.

مع أنّه لو تمّ ما ذکرناه فإنّما یدلّ علی طریقیة حسن الظاهر الموجب للوثوق لا الوثوق المطلق.

و به یظهر ما فی الأخیرین، مضافاً الی انّه یرد علی الأول منهما؛ أنّ الظاهر منه وجوب اخوّة من له ظاهر حسن و إن لم یوثق به و لم یدلّ دلیل علی عدم وجوب اخوّة غیر الثقة المعتمد.

و یرد علی ثانیهما: أنّ تلک الأدلّة إنّما تدلّ علی طریقیة حسن الظاهر من غیر دخل لحصول الوثوق منه فیها.

فالصحیح أن یستدلّ لحجیته ببناء العقلاء علی العمل مع الوثوق معاملة العلم، و لذا قیل: إنّه علم عادی، و لازم هذا حجیته فی جمیع الموارد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۶۲

]...[

الظن بالعدالة

اشارة

و منها: الظن بالعدالة، و قد استدلّ علی طریقیته لثبوتها بوجهین:

الأول: أنّ باب العلم بالعدالة منسدّ، و لا یجوز الرجوع فی جمیع موارد الجهل بها الی أصالة عدمها، و إلّا لبطل أکثر الحقوق، بل ما قام للمسلمین سوق، فیتعیّن الرجوع فیها الی الظن.

و فیه: أنّ ذلک یتمّ لو لم یجعل الشارع طریقاً تعبدیاً الیها، و قد جعل ذلک لما تقدّم من حجیة حسن الظاهر و غیره، و معه لا یتمّ المقدّمة الاولی؛ إذ باب العلم و إن کان منسدّاً إلّا أنّ باب العلمی مفتوح.

الثانی: خبر الکرخی عن الإمام الصادق (علیه السلام): من صلّی خمس صلوات فی الیوم و اللیلة فی جماعة فظنّوا به خیراً و أجیزوا شهادته «۱».

و فی خبر آخر: فظنّوا به کلّ خیر «۲».

و الإیراد علیهما بضعف السند فی غیر محلّه؛ إذ الأخیر و إن کان مرسلًا، إلّا أنّ الأول مسند، و المشهور و إن کان هو ضعفه إلّا أنّ الأظهر خلافه.

و تقریب الاستدلال بهما: أنّ الأمر بالظّنّ لا یعقل؛ لأنّه عند حصوله سببه خارج عن تحت الاختیار فیدلّان بدلالة الاقتضاء علی أنّ الظن بکون الرجل من أهل الخیر و الصلاح سبب لترتّب أحکامه، و أنّ حضور الجماعة بمنزلته.

و فیه انّهما لورودهما فی مقام بیان حکم المنزل لا المنزل علیه لا إطلاق لهما من تلک الجهة، و علیه فلا بد من الأخذ بالمتیقن، و هو حجّیة خصوص الظن القوی المعبّر عنه عرفاً بالوثوق، فتحصّل أنّه لا دلیل علی طریقیة الظن.

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱۲.

(۲) المستدرک باب ۳۵ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱ من کتاب القضاء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۶۳

]...[

تعدیل الشخص بقیام الطریق الی عدالته

تتمیم: هل یجوز تعدیل الشخص بمجرد قیام الطریق الی عدالته عنده من حسن الظاهر و البینة و غیرهما أم لا؟ وجهان؛ أقواهما الأول؛ و ذلک لوجوه:

الأول: أنه و إن کان لا کلام فی أنّ المأخوذ فی موضوع جواز الشهادة هو العلم بالمشهود به للنصوص الکثیرة الدالّة علیه، إلّا أنّ

الظاهر منها أنّ العلم مأخوذ على وجه الطريقية لا على وجه الصفتية، خلافاً للشيخ الأعظم ره؛ إذ الظاهر منها أن النظر فيها الى ثبوت الواقع لا تحقّق هذا الوصف من حيث هو، و عليه فبناءً على ما اخترناه تبعاً للشيخ الأعظم- ره- من قيام الطرق و الأمارات بأدلّة اعتبارها مقام القطع الطريقى المحض، و المأخوذ فى الموضوع على وجه الطريقية تجوز الشهادة مستندة الى أيّة أمارة قائمة على الشيء، بل بناءً على ما حقّقناه من قيام الأصول المحرزة مقام القطع المأخوذ فى الموضوع من حيث إنّه مقتضٍ للبناء العملى، و الجرى على وفق ما تعلّق القطع به لا من حيث إنّه انكشاف للواقع، تجوز الشهادة مستندة الى الاستصحاب إذا ثبت كون العلم المأخوذ فى الشهادة مأخوذاً على هذا النحو، و على ذلك فالنصوص الدالّة على جواز الشهادة- مستندة الى الاستصحاب الذى عقد لها فى الوسائل باباً فى كتاب الشهادات- يمكن تطبيقها على القواعد، و كيف كان فلا ينبغى التوقف فى جواز الشهادة مستندة الى الأمارة.

و بما ذكرناه ظهر ضعف ما فى ملحقات العروة مستدلّا على عدم جواز الشهادة بالملك مستندة اليها بأنّه لاعتبار العلم فى الشهادة لا يجوز ذلك، بل الشهادة مستندة إليها تدليس محرّم.

الثانى: قوله (عليه السلام) فى موثّق حفص الوارد فى مقام بيان جواز الشهادة بالملك مستندة الى اليد: فمن أين جاز لك أن تشتريه و يصير ملكاً لك؟ ثمّ تقول بعد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۶۴

]...[

الملك: هو لى و تحلف عليه و لا- يجوز أن تنسبه الى من صار ملكه من قبله اليك «۱» فإنّ ظاهر ذلك هو التلازم بين جواز ترتيب الأثر فى عمل نفسه و جواز الشهادة به لغيره.

الثالث: النصوص الخاصة الواردة فى المقام.

ففى صحيح ابن أبى يعفور المتقدم بعد قوله (عليه السلام): و الدليل على ذلك كلّه أن يكون ساتراً الى آخره و يجب عليهم تزكيته و إظهار عدالته.

و أيضاً فيه: (و لو لا ذلك لم يكن لأحد أن يشهد بالصلاح «۲».

و فى خبر الخصال بعد قوله (عليه السلام): إذا حدّثهم فلم يكذبهم. الى آخره، وجب أن يظهروا فى الناس عدالته «۳».

و فى الخبر المتضمن إرسال النبى صلّى اللّه عليه و آله رجلين من أصحابه لتحقيق حال الشهود: أنّهما ربّما كانا يرجعان بخير لما رأوا من ذكرهم بالخير فى قبيلتهم، و كان النبى صلّى الله عليه و آله يقبل ذلك منهما «۴».

و هذه النصوص و إن كان موردها حسن الظاهر و الشياع إلّا أنّه يثبت فى غيرهما من الأمارات بضميمة عدم القول بالفصل، فالأظهر جواز تعديل الشخص بقيام الطريق على عدالته، بل الأظهر جوازه لو استصحب عدالته.

[المقام الثالث: فى بيان أمور]

لا يعتبر المروة فى العدالة

أمّا المقام الثالث فهو فى بيان امور:

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب كيفية الحكم و احكام الدعوى حديث ۲ كتاب القضاء

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب كتاب الشهادات حديث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۱ من أبواب كتاب الشهادات حديث ۱۶.

(۴) الوسائل باب ۶ من أبواب کیفیة الحکم حیث ۱ من کتاب القضاء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۶۵

]...[

الأول: إنّ المشهور بین من تأخّر عن العلّامة اعتبار المروة فی مفهوم العدالة حیث عرّفوها بأنّها هیئة راسخة تبعث علی ملازمة التقوی و المروة، و هو الذی یلوح من عبارة المبسوط. کذا فی رسالة العدالة للشیخ الأعظم ره.

و فی الجواهر: ففی الذخیرة و الکفایة دعوی الشهرة علی اعتبارها فی عدالة الشاهد و الإمام، بل عن الماحوزیة نقل حکایة الإجماع علی ذلک، و ظاهر المفاتیح أنّ المشهور جعلها جزءاً من مفهوم العدالة.

و عن صریح جماعة و ظاهر آخرین کالمفید و الحلّی و الصدوقین و المحقّق فی الشرائع و النافع، و العلّامة فی الإرشاد، و ولده فی موضع من الإیضاح، و الشهید فی نکت الإرشاد، و غیرهم: عدم اعتبار المروة فی العدالة، بل هو المنسوب الی المشهور بین من تقدّم علی العلّامة، و هو الذی اختاره جمع من محقّقی من تأخّر عن الشیخ الأعظم ره.

أقول: قول الفصل فی المقام أنّ المروة تطلق علی معنیین:

الأول: معناها اللغوی و هی الانسانیة أو ما یقاربها، فإنّها من المرء و هو یطلق علی الرجل و المرأة، فما فی المنجد و عن الصحاح من تفسیرها بالرجولیة او کمالها خطأ و اشتباه.

و المراد من الانسانیة فی المقام هو ما یقتضی الاعتدال فی القوی الثلاث: العاقلة و الشهویة و الغضبیة؛ إذ الانسان إذا وافق قوته الغضبیة کان سبعاً، کما أنّه إذا وافق قوته الشهویة کان بهیمةً، فالمروة هی الصفة الجامعة لمکارم الأخلاق و محاسن الآداب؛ و رکوب المروة بهذا المعنی من فضائل النفس و رکوب منا فیها منبعث عن رذیلة نفسانیة، و هی بهذا المعنی لا تعتبر فی العدالة قطعاً، لما مرّ من عدم اعتبار العدالة الأخلاقیة المرادفة لهذا المعنی، و أنّها غیر العدالة الشرعیة.

و علی هذا یحمل ما ورد فی بعض النصوص من أنّ ستة من المروة: ثلاثة فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۶۶

]...[

الحضر، و ثلاثة فی السفر، أما التی فی الحضر: فتلاوة القرآن و عمارة المسجد و اتخاذ الإخوان فی اللّه، و أمّا التی فی السفر: فبذل الزاد و حسن الخلق و المزاح فی غیر المعاصی «۱».

و قریب منه غیره، و کذا ما فی خبر هشام عن الإمام الکاظم (علیه السلام) لا دین لمن لا مروة له، و لا مروة لمن لا عقل له «۲» إذ من لا عقل له لیس له ما به یمتاز فعل ما ینبغی عن فعل ما لا ینبغی، فلیس له الصفة المعبّر عنها بالانسانیة، و من لیس له تلک لیس له دین، و بالجملة المروة التی استعملت فی النصوص ارید بها هذا المعنی.

الثانی: ما هو المصطلح فی هذا الباب، و هو أن لا یفعل ما یتنفر النفوس عنه عادة، و یختلف ذلک باختلاف الأشخاص و الأزمنة و الأمکنة، و خلاف المروة بهذا المعنی تارة یستلزم الطعن فی عرض الرجل کما اذا لبس رئیس الشیعة أقبح لباس الجندی من غیر داعٍ الی ذلک و خرج الی السوق، و اخری یقتضی نقصان عقل فاعله، و ثالثة لا یوجب شیئاً من ذلک، و إنّما یکون ممّا یستهجن عادة من دون قبح شرعی أو عقلی فیه کالأکل فی السوق و نحوه.

أما الأولان فلا کلام فی منافاتهما للعدالة، أما الأول؛ فللأمر بحفظ العرض، و أمّا الثانی فواضح.

و أما الأخیر فقد استدلّ علی منافاته للعدالة و أخذ المروة فی مفهومها بوجوه.

منها: أنّ منافیات المروة منافیة لمعنی العدالة التی هی عرفاً و لغةً: الاستواء و الاستقامة، فإذا کان الرجل بحیث لا یبالی بالأشیاء المنکرة عرفاً لا یعدّ من أهل الاستقامة لدیهم فلا یشمله ما اخذ فی موضوعه العدالة.

و فیه: أنّ العدالة الشرعیة هی الاستقامة علی جادة الشرع و عدم المیل عنها

---

(۱) الوسائل باب ۴۹ من أبواب آداب السفر حدیث ۱۲ من کتاب الحج.

(۲) اصول الکافی ج ۱ ص ۱۹ الطبع الجدید.

]...[

یمیناً و یساراً لا مطلق الاستقامة، فخلاف المروة لا ینافی هذه العدالة.

نعم ربما یکشف ذلک عن رذیلة نفسانیة کقصر الهمة و نحوه فهو ینافی العدالة الأخلاقیة التی عرفت أنّها أخصّ من العدالة الشرعیة.

و منها: قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن أبی یعفور: إن تعرفوه بالستر «۱» بتقریب: أنّ المراد منه ستر العیوب الشرعیة و العرفیة.

و فیه: أنّه بعد ما لا ریب فی عدم إرادة ستر کلّ شیء و إرادة ستر العیوب، لا محالة یکون المراد منه ستر العیوب الشرعیة؛ لأنّه المتبادر منه کما لا یخفی.

و منها: قوله (علیه السلام) فیه: و کفّ البطن و الفرج و الید و اللسان بناءً علی أنّ منافیات المروة غالباً من شهوات الجوارح.

و فیه: أنّ المراد بکفّ الجوارح لیس کفّها عن کلّ ما تشتهیه حتی المباحات، بل المراد کفّها عن المحرّمات و المعاصی.

و منها: قوله (علیه السلام) فی الصحیح: و الدلالة علی ذلک أن یکون ساتراً لجمیع عیوبه. فإنّ ارتکاب منافیات المروة عیب فی العرف.

و فیه: أنّه لا ینبغی التوقف فی عدم إرادة کلّ ما یعدّ منقصة من العیوب، و إلّا لزم تخصیص الأکثر، فلا محالة یکون المراد بها العیوب الشرعیة.

مضافاً الی أنّها المنساق منها عند إطلاقها فی کلمات الشارع الأقدس.

مع أنّه لو تمّت دلالة هذه الفقرة کان لازمها دخلها فی الطریق المثبت لها لا فی مفهومها، کما لا یخفی.

فتحصّل: أنّ الأظهر عدم اعتبار المروة فی مفهوم العدالة.

و قد یقال: إنّ رکوبها معتبر فی طریقیة حسن الظاهر، و مع فقدها لا یکون

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱.

]...[

حسن الظاهر کاشفاً، فإنّ فعل منافی المروة یکشف عن قلّة المبالاة بالدین بحیث لا یوثق معه بالتحرز عن الکبائر.

و فیه أولًا: ما تقدّم من طریقیة حسن الظاهر و إن لم یفد الظن الشخصی، فضلًا عن الوثوق، و علیه فلا وجه لاعتباره کما هو واضح.

و ثانیاً: أن عدم المبالاة بعادات الناس لا یکشف عن عدم المبالاة فی الدین.

و لو أغمضنا عن جمیع ما ذکرناه و سلّمنا ظهور ما تقدّم فی اعتبارها فی العدالة أو طریقها لا مناص عن صرفها عن ظاهرها؛ إذ قوله

(علیه السلام) فی خبر علقمة: فمن لم تره بعینک یرتکب ذنباً و لم یشهد علیه بذلک شاهدان فهو من أهل العدالة و الستر و شهادته مقبولة «۱» یکون حاکماً علیها.

و یؤیده جملة من النصوص الواردة فی باب الشهادات الدالّة علی کفایة الاجتناب عن العیوب الشرعیة کصحیح حریز: إذا کانوا أربعة من المسلمین لیس یعرفون بشهادة الزور اجیزت شهادتهم. و نحوه غیره، فالأقوی عدم اعتبارها فی العدالة و لا فی طریقها.

کلام فی الکبیرة و الصغیرة

اشارة

الأمر الثانی: قد اشتهر بینهم التفصیل بین الکبیرة و الصغیرة، و أنّ الکبیرة فعلها منافٍ للعدالة مطلقاً، و أنّ الصغیرة لا تنافیها إلّا مع الإصرار، و الکلام فی هذا الأمر یقع فی جهات:

[انقسام المعاصی الی کبائر و صغائر]

الاولی: نسب الی المشهور انقسام المعاصی الی کبائر و صغائر.

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱۳.

]...[

و عن مفتاح الکرامة نسبته الی قاطبة المتأخّرین.

و عن مجمع البرهان نسبته الی العلماء.

و عن جماعة من الأصحاب منهم: المفید و القاضی و التقی و الشیخ فی العدة و الطبرسی و الحلّی إنکار ذلک، و أنّ کل معصیة کبیرة، و الاختلاف بالکبر و الصغر إنّما هو بالإضافة الی معصیة اخری، و نسب الشیخ ذلک الی الأصحاب، و کذلک الطبرسی فی المجمع.

و عن الحلّی بعد ذکر کلام الشیخ فی المبسوط الظاهر فی انقسام الذنوب الی کبائر و صغائر: (هذا القول لم یذهب الیه- ره- إلّا فی هذا الکتاب، و لا ذهب الیه أحد من أصحابنا لأنّه لا صغائر عندنا فی المعاصی إلّا بالإضافة الی غیرها).

و قد استدلّ للأول بقوله تعالی: إن تجتنبوا کبائر ما تنهون عنه نکفر عنکم سیئاتکم «۱».

و بالأخبار الصحیحة الصریحة فی ذلک کصحیح ابن أبی یعفور المتقدم: (و یعرف باجتناب الکبائر التی أوعد اللّه علیها النار) «۲».

و حسن ابن محبوب قال: کتب معی بعض أصحابنا الی أبی الحسن (علیه السلام) یسأله عن الکبائر کم هی و ما هی؟ فکتب «الکبائر من اجتنب ما وعد اللّه علیه النار کفّر عنه سیئاته إذا کان مؤمناً» «۳».

و بأخبار محمد بن مسلم «۴» و أبی بصیر «۵» و الحلبی «۶» و عبید بن زرارة «۷» و مسعدة بن صدقة «۸» و عبد العظیم بن عبد اللّه الحسنی «۹» الواردة فی تعداد الکبائر و غیر ذلک من

---

(۱) النساء الآیة ۳۵.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس حدیث ۱- ۶- ۱۶.

(۴) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس حدیث ۱- ۶- ۱۶.

(۵) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس حدیث ۱- ۶- ۱۶.

(۶) الوسائل باب ۴۴ من أبواب جهاد النفس حدیث ۵، و باب ۴۵ منها حدیث ۳۲.

(۷) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس حدیث ۲۴- ۱۳- ۲.

(۸) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس حدیث ۲۴- ۱۳- ۲.

(۹) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس حدیث ۲۴- ۱۳- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۷۰

]...[

النصوص.

أقول: أما الآیة الشریفة فیمکن أن یقال: إنّ المراد بالکبائر فیها: جمیع المعاصی، و المراد من السیئات المکفر عنها: سیئات المؤمنین قبل نزول الآیة، فیکون المتحصل من الآیة: إنکم إذا اجتنبتم هذه الکبائر التی ذکرناها فی هذه السورة نکفّر عنکم ما وقع منها منکم فی الماضی، کقوله تعالی: قُلْ لِلَّذِینَ کَفَرُوا إِنْ یَنْتَهُوا یُغْفَرْ لَهُمْ ما قَدْ سَلَفَ.

و یمکن أن یکون المراد بها: أنّکم إذا عزمتم علی اجتناب جمیع المعاصی و اجتنبتموها کفّرنا عنکم سیئاتکم السابقة علیه.

و یحتمل أن یکون المراد بالسیئات: نیة المعصیة، فیکون المراد: إن تجتنبوا جمیع المعاصی نکفّر ما نویتم فعله من المعاصی.

قال الشهید فی محکی القواعد: لا یؤثّر نیة المعصیة عقاباً و لا ذماً ما لم یتلبس بها و هو ممّا ثبت فی الأخبار العفو عنه.

و یحتمل أن یکون المراد بالکبائر: المعاصی التی لم یستغفر منها، و مقابلها ما تاب عنه.

ففی حسن ابن أبی عمیر عن الامام الکاظم (علیه السلام): من اجتنب الکبائر من المؤمنین لم یسأل عن الصغائر، قال اللّه تعالی: إِنْ تَجْتَنِبُوا الی أن قال (علیه السلام): قال النبی صلّی اللّه علیه و آله لا- کبیر مع الاستغفار، و لا صغیر مع الاصرار «۱» و قد فسّر (علیه السلام) فیه الإصرار بأنّ من لم یندم علیها کان مصراً و المصرّ لا یغفر له.

و یشهد لإرادة جمیع المعاصی من الکبائر- مضافاً الی الحسن و ما هو مثله

---

(۱) الوسائل باب ۴۷ من أبواب جهاد النفس حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۷۱

]...[

مضموناً- ما دلّ علی أنّ کل معصیة کبیرة أو شدیدة، ففی موثّق زرارة عن الإمام الباقر (علیه السلام) الذنوب کلّها شدیدة «۱».

و ما دل علی التحذیر من استحقار الذنب معلّلًا بأنّه قد یکون غضب اللّه فیه، ففی النبوی: و لا یستقلن أحدکم شیئاً من المعاصی فإنّه لا یدری فی أیّها سخط اللّه «۲». و نحوه غیره.

و ما دلّ علی أنّ الکبائر ما أوعد اللّه علیه النار کحسن ابن محبوب المتقدم، بضمیمة الآیة الشریفة: وَ مَنْ یَعْصِ اللّهَ وَ رَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ «۳» فإنّها متضمنة للإیعاد علی کلّ معصیة بالنار.

و بما ذکرناه ظهر الجواب عن صحیح ابن أبی یعفور، و حسن ابن محبوب، و حمل هذه النصوص علی إرادة الإیعاد علی شیء

بالخصوص خلاف الظاهر یحتاج الی قرینة، مع أنّ من جملة ما ذکر فی صحیح عبد العظیم من الکبائر ما لم یتوعّد اللّه علیه النار بالخصوص، فإنّ جملة منها لم یتعرض القرآن لعقوبتها، ککتمان الشهادة، و جملة منها نطق الکتاب بعقوبات اخر علیها غیر النار کأکل الربا و الغلول و السحر و غیرها.

و أما النصوص المتضمنة لتعداد الکبائر فهی من جهة ما فیها من الاختلاف علی خلاف المطلوب أدلّ، و قد عقد فی الوسائل فی کتاب الجهاد باباً لتعیین الکبائر اشتملت نصوصه علی أربعین أو أکثر، و هی مختلفة فی عددها و ستمرّ علیک.

فتحصّل ممّا ذکرناه أنّ الأظهر أنّ کلّ ذنب کبیر، و أنّ الاختلاف بالکبر و الصغر إنّما هو بالإضافة الی معصیة اخری.

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب جهاد النفس حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۳ من أبواب جهاد النفس حدیث ۱۱.

(۳) النساء آیة ۱۸.

]...[

ما به تمتاز الکبیرة عن الصغیرة

الجهة الثانیة- علی القول بانقسام المعاصی الی الکبائر و الصغائر- بما ذا تمتاز الکبیرة عن الصغیرة شرعاً؟ و قد ذکر الشیخ الأعظم- ره- أنّها تمتاز بامور:

الأول: النص المعتبر علی أنها کبیرة، کما ورد فی بعض المعاصی «۱».

الثانی: النص المعتبر علی أنّها ممّا أوجب اللّه علیه النار.

الثالث: النص فی الکتاب الکریم علی ثبوت العقاب علیها بالخصوص.

الرابع: دلالة العقل و النقل علی أشدّیة معصیتها ممّا ثبت کونه من الکبیرة أو مساواتها معه.

الخامس أن یرد النص بعدم قبول شهادة علیه.

أقول: المناط الواقعی لکون معصیة کبیرة کون مفسدتها قویة الموجب ذلک لکون مبغوضیتها شدیدة المترتب علی ذلک کون العقوبة المترتبة علیها عظیمة.

و أما الکاشف عن ذلک فی مقام الإثبات، فالضابط الکلی الذی ذکر فی النصوص هو أنّ کلّ ما أوعد اللّه علیه النار فهو کبیر.

و فی جملة من الصحاح هو: کلّ ما أوجب اللّه علیه النار «۲».

و قد یقال: إنّ الأول أخص من الثانی من جهة أنّ إیجابه تعالی العقاب و إثباته کما یصدق مع إیجابه نفسه کذلک یصدق لو جعل العقاب من النبی أو الإمام بتفویض منه تعالی الیهما، و هذا بخلاف الإیعاد و الإخبار فإنّ إیعاد کلّ من اللّه تعالی و المعصوم (علیه السلام) إیعاده بنفسه لا إیعاد من قبل غیره، و علی ذلک فالضابط الثانی أعم من الأول.

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب جهاد النفس.

(۲) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس.

]...[

و لکن لو اخذ بالظاهر کان ظاهر الثانی إیضاً إیجاب اللّه تعالی بلا واسطة، و لو بنی علی التصرف أمکن التصرف فی الأول بجعل إیعاده تعالی أعم من إیعاده بنفسه أو بإخبار المعصوم (علیه السلام) عن إیعاد اللّه تعالی، فالحقّ أنّهما ضابط واحد.

ثمّ إنّ المراد بإیعاد اللّه تعالی و إیجابه هو المعنی الاعم، لأنّه مقتضی الجمع بین هذه النصوص و بین صحیح عبد العظیم الحسنی المروی عن الکافی و غیره؛ لاستدلاله (علیه السلام) فیه علی کون ترک الصلاة من الکبائر بأنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال: من ترک الصلاة متعمداً فقد برئ من ذمة اللّه و ذمة رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله «۱».

اللّهم إلّا أن یقال: إنّ المراد من إیعاد اللّه أعمّ من إیعاده تعالی بنفسه فی الکتاب صریحاً أو بضمّ بعض الآیات الی بعض، ففی المثال المقصود من الصحیح إثبات الکبری لما فی الکتاب وَ نَسُوقُ الْمُجْرِمِینَ إِلی جَهَنَّمَ وِرْداً لا یَمْلِکُونَ الشَّفاعَةَ إِلّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمنِ عَهْداً «۲».

إذ من خرج عن ذمة اللّه لا عهد له منه تعالی.

و الجمع بین الصحیح المشار إلیه و بین النصوص المتضمنة لأنّ الضابط فی معرفة الکبائر إیعاد اللّه علیها النار- لما فیه من عدّ جملة من المعاصی من الکبائر التی نص فی الکتاب بترتیب عقوبات اخر علیها، کما یظهر لمن راجعه- یقتضی حمل النار علی العذاب الاخروی.

فتحصل أنّ الضابط فی معرفة الکبیرة أن یقال: إنّها کلّ ما أوعد اللّه و لو بواسطة النبی أو الإمام علیه العذاب الاخروی، و علی ذلک فسائر الامور التی ذکرها الشیخ الأعظم فی مقام الضابط غیر الأخیر ترجع الی الأول.

---

(۱) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس حدیث ۲.

(۲) سورة مریم- الآیة ۹۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۷۴

]...[

أمّا الثانی و الثالث فواضح.

و أما الرابع فلأنّه اذا ثبت أشدیة معصیة ممّا أوعد اللّه تعالی علیه لا محالة تکون هی ممّا أوعد اللّه علیه بالفحوی.

و أما الأخیر فهو لیس میزاناً، أمّا بناءً علی کون فعل الصغیرة مضرّاً بالعدالة فواضح، و أما بناءً علی عدم إضراره بها؛ فلأنّ تلک النصوص تدلّ علی أنّ المعصیة الفلانیة کالفسق مانعة عن قبول الشهادة، و لیس المانع منحصراً فی الفسق؛ کی تدلّ علی أنّ تلک المعصیة موجبة للفسق فتکون کبیرةً.

فتحصّل أنّ الضابط الوحید هو ما فی جملة من النصوص، و هو کون الفعل ممّا أوعد اللّه تعالی علیه النار.

یعتبر فی العدالة اجتناب جمیع المعاصی

الجهة الثالثة: المعروف بین القائلین بانقسام الذنوب الی الکبائر و الصغائر أنّ فعل الصغیرة لا یقدح فی العدالة بل فی کتاب الصلاة للشیخ الأعظم- ره- دعوی إجماعهم علیه.

و قد استدلّ لذلک بوجوه:

الأول: أنّ الآیة الشریفة «۱» تدلّ علی تکفیر الصغائر باجتناب الکبائر، و علیه ففعل الصغیرة من المجتنب عن الکبائر دائماً من المقتضی المقرون بالمانع فلا یؤثّر، و هو أولی من التوبة؛ لأنّها رفع و هذا دفع.

توضیح ذلک: أنّه لا إشکال فی أنّ فعل المعصیة لا یکون موجباً لعدم اتّصاف

---

(۱) سورة النساء آیة ۳۵.

]...[

الفاعل بالعدالة لو تاب و ندم، بل إنّما یکون موجباً لذلک ما دام هو مطالب بتلک المعصیة، فإذا فرضنا رفع المطالبة لا مانع من اتّصاف الفاعل بالعدالة، و لهذا لا کلام فی أنّ المعصیة التی تاب عنها لا تکون موجبة؛ لعدم اتّصاف الفاعل بالعدالة، و علی هذا فبما أنّ فعل الصغیرة من المجتنب عن الکبائر لا یکون معصیة یکون فاعلها مطالباً بها، بل هو لا یطالب بتلک المعصیة فلا یضر هو بالعدالة و لا یوجب ارتفاعها.

و إن شئت قلت: إنّ المعصیة التی لا توجب البعد عن المولی کالصغیرة لا تکون سبباً لرفع العدالة.

و فیه: أنّ غایة ما یمکن استفادته من الآیة و الروایة علی فرض صحة انقسام الذنوب إنّما هو عدم العقاب علی فعل الصغیرة من المجتنب عن الکبائر، فیکون سبیل هذه الآیة سبیل ما دلّ علی تکفیر الأعمال الصالحة للسیئات من غیر فرق بین الکبائر و الصغائر، و لا تدلّ علی عدم مبغوضیة الفعل و لا علی عدم کونه موجباً للبُعد عن اللّه تعالی، و لا علی عدم کونه موجباً للانحراف عن جادة الشرع، و عدم العدالة إنما یدور مدار ذلک لا مدار العقاب، فلا یکون من المقتضی المقرون بالمانع و هذا بخلاف التوبة فإنّها توجب اتصاف فاعل المعصیة بالعدالة؛ لما دل علی أنّ التائب من الذنب کمن لا ذنب له، فهی توجب عود الفاعل الی جادة الشرع بعد الانحراف عنها، و علیه فلا وجه لقیاس احدهما بالآخر.

الوجه الثانی: قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن أبی یعفور فی مقام تعریف مفهوم العدالة: و تعرف باجتناب الکبائر التی أوعد اللّه علیها النار «۱».

أقول: قوله (علیه السلام): و تعرف الی آخره، إمّا أن یکون معرّفا للعدالة أو لمعرّفها أو تتمة له، و علی کلّ تقدیر لا یصح الاستدلال به.

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب کتاب الشهادات حدیث ۱.

]...[

أما علی الثانی؛ فلأنّه علیه لا یدلّ إلّا علی أنّ اجتناب الکبائر طریق الی ثبوت العدالة، و أمّا أنها بأیّ شیء تثبت فلا بدّ فیه من الرجوع الی صدر الصحیح، و هو بإطلاقه یدلّ علی أنّ حقیقة العدالة ستر جمیع المعاصی.

و أمّا علی الثالث؛ فلأنّه بعد ذکر الستر و العفاف الذین عرفت أنّ مقتضی إطلاقهما ترک جمیع العیوب الشرعیة بعدم فعلها، فذکر ذلک إمّا لشدّة الاهتمام بالمعاصی الکبیرة، أو للتنبیه علی التلازم الغالبی بین ترک جمیع الکبائر و بین ترک جمیع المعاصی.

و لعل السر فیه: أن المعاصی الکبیرة غالباً مقرونة بالدواعی النفسانیة و القوی الحیوانیة دون الصغائر، فمن کانت درجة إیمانه بحدّ

توجب ترک جمیع الکبائر لا- محالة یترک الصغائر التی یکفی فی ترکها أولی درجة الإیمان، فلا یدلّ علی عدم إضرار الصغیرة بالعدالة.

و أمّا علی الأول؛ فلأنّه و إن کان یمکن تصحیحه بنحو لا- یرد علیه ما أورده الشیخ الأعظم- ره- بقوله: إمّا أن یراد من المعرّفین کلیهما معنی واحد، و إمّا أن یراد من کلٍّ منهما معنی، و علی الأول یلزم التکرار، و علی الثانی یلزم تغایر الشارحین لمفهوم واحد، بأن یقال: إنّ الستر و العفاف و الکفّ من العناوین التولیدیة من ترک المعاصی مع وجود الداعی بمدافعة الهوی و ترجیح جانب الترک علی الفعل.

و بعبارة اخری من حفظ النفس و صونه عن الانحراف عن جادة الشرع.

و علیه فالمعرّف الأول هو العنوان التولیدی، و الثانی هو المُعَنون، فیکون المتحصَّل من الصحیح أنّ الاستقامة العملیة علی جادة الشرع تعرف بأحد الأمرین المتلازمین: إمّا الصون المتقدم رتبة علی الاجتناب، أو بنفس الاجتناب الّا أنّه یتعیّن علی هذا التصرف فیه بأن یقال: إنّ التعبیر باجتناب الکبائر إنّما یکون للملازمة الغالبیة بین ترکها و ترک جمیع المعاصی؛ لما فی صدر الصحیح من تفسیر العدالة بالستر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۷۷

]...[

الذی هو عنوان لعدم فعل شیء من المعاصی، و لمفهوم قوله فی خبر علقمة: فمن لم تره بعینک یرتکب ذنباً و لا أقلّ من الإجمال فلا یصح الاستدلال به.

الثالث: ما یستفاد من کلمات بعض أکابر المحققین و هو: أنّ الذنوب التی لیست فی أنظار أهل الشرع کبیرة یتسامحون فی أمرها فکثیراً ما لا یلتفتون الی حرمتها حال الارتکاب، أو یلتفتون الیها و لکن یکتفون فی ارتکابها بأعذار عرفیة کالخروج عن مجلس الغیبة حیاءً، فالظاهر أنّ ذلک لا ینافی اتّصافه بالفعل عرفاً بکونه من أهل الستر و العفاف، و هذا بخلاف الکبائر.

و استشهد له بأنّ المتبادر من إطلاق کون الرجل عدلًا فی الدین لیس إلّا إرادة کونه کافّاً نفسه عن مطلق ما یراه معصیة، و مجتنباً عن کل ما هو کبیر، و لم یظهر من صحیح ابن أبی یعفور و لا من غیره من الأخبار ما ینافی ذلک، فمن شهد أهل العرف الذین القی الیهم الخطاب بإشهاد ذوی عدل منهم بکونه موصوفا بهذه الصفة جری علیه حکمه و إن کانت شهادتهم بذلک مبنیة علی بعض المسامحات المغتفرة لدیهم کسائر الموضوعات التی تعلّق بها حکم شرعی ممّا یتحمل المسامحات العرفیة.

و فیه: أنّ المسامحات العرفیة فی تطبیق المفهوم علی المصداق تضرب علی الجدار، و لا- یعتنی بها، فبعد کون مفهوم العدالة هو الاستقامة علی جادة الشرع مسامحة أهل العرف فی کون الانحراف الیسیر استقامة لا یعتنی بها، مع أنه فی صدر کلامه یُقرّ بأنّ صدور الصغیرة إذا کان عن عمد و التفات تفصیلی الی حرمتها کالکبیرة منافٍ للعدالة، و علیه فلا وجه لما أفاده من أنّ أهل العرف یکتفون فی ارتکابها بأعذار عرفیة کما لا یخفی.

فتحصّل أنّ الأظهر کون فعل الصغیرة مضراً بالعدالة کالکبیرة علی فرض صحة الانقسام الیهما.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۷۸

]...[

الإصرار علی الصغائر

اشارة

الجهة الرابعة: المشهور أنّ الإصرار على الصغائر من الكبائر، و الكلام فى هذه الجهة يقع فى موردين: الأول فى حكم الاصرار. الثانى فى موضوعه.

[حكم الإصرار]

أما المورد الأول، فقد استدل الشيخ الأعظم- ره- على كونه من الكبائر بوجوه:

منها: قوله (عليه السلام): لا صغير مع الإصرار و لا كبير مع الاستغفار. و هو فى خبرى ابن سنان «۱» و ابن أبى عمير، «۲» و حديث المناهى «۳».

و تقريب الاستدلال به: أنّ النفى فى الصغيرة راجع الى خصوص وصف الصغيرية و إن كان فى الكبيرة راجعاً الى نفى ذاتها حكما.

و فيه: أنّه لا يدلّ على أنّ الإصرار بنفسه من الكبائر و إن كان المصر اليه من الصغائر؛ لأنّه إنّما ينفى الصغيرة ذاتها أو وصف صغرها، و عليه فلا بد من الالتزام بأنّ النفى فيه أيضاً راجع الى نفى ذاتها حكماً لا إلى وصف الصغيرية، و ذلك لوجوه:

الأول: وحدة السياق.

الثانى: أنّ الشىء لا ينقلب عمّا هو عليه، فالصغيرة بسبب الإصرار لا تنقلب كبيرة كما أنّ مفسدتها الضعيفة بسببه لا تنقلب قوية كى تصير كبيرة.

الثالث: عدم التزام أحد بذلك، فإنّهم إنّما التزموا بأنّ الإصرار من حيث إنّه أمن من مكر اللّه بنفسه من الكبائر لا أنه يصير سبباً لكون المصر اليه من الكبائر، فهذه الجملة تدلّ على أنّ الإصرار يوجب رفع أثر الصغيرة و هو التكفير باجتناب

---

(۱) الوسائل باب ۴۸ من أبواب جهاد النفس حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۷ من أبواب جهاد النفس حديث ۱۱.

(۳) الوسائل باب ۴۳ من أبواب جهاد النفس حديث ۸.

]...[

الكبائر، و هذا لا يلازم كون الإصرار بنفسه محرماً فضلًا عن كونه من الكبائر كى يستدلّ به عليه، فتدبّر.

و منها قول أبى جعفر (عليه السلام) فى خبر تحف العقول: الإصرار على الذنب أمن من مكر الله و فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخاسِرُونَ «۱» بضميمة ما ورد: أنّ الأمن من مكر اللّه من الكبائر «۲».

و فيه مع الإغماض عمّا فى سنده، أنّه مختص بالإصرار على الكبائر؛ إذ الإصرار على الصغيرة بعد كونها مكفّرة باجتناب الكبائر و عدم مؤاخذة الشارع على فعلها لا يكون أمناً من أخذه تعالى فيتّحد مفاده مع ما فى حسن ابن أبى عمير عن الإمام الكاظم (عليه السلام) و المصرّ لا يغفر له؛ لأنه غير مؤمن لعقوبة ما ارتكب و لو كان مؤمناً بالعقوبة لندم «۳». و يختصّ بالإصرار على الكبائر.

و منها قوله (عليه السلام) فى الحسن كالصحيح الى الفضل بن شاذان فى تعداد الكبائر: و الإصرار على صغائر الذنوب «۴».

و فيه: أنّ الموجود فى هذا الخبر: و الإصرار على الذنوب. لا و الإصرار على صغائر الذنوب و إنّما تكون هذه العبارة فى خبر الأعمش «۵».

و عليه فأقول:: أما ما فى الحسن فمقتضى إطلاقه و إن كان كون الإصرار على الصغيرة أيضاً من الكبائر إلّا أنّه للتعليل لذلك فى حسن

ابن أبی عمیر و خبر (تحف العقول) بما یختص بالإصرار علی الکبائر کما عرفت یختص هذا أیضاً به، کما لا یخفی.

و أمّا ما فی خبر الأعمش الاستدلال به علی القول بعدم کونه من الکبائر أولی؛

---

(۱) تحف العقول ص ۴۲۳ (ط ۲).

(۲) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس.

(۳) التوحید لابن بابویه- ص ۴۱۸.

(۴) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس حدیث ۳۳- ۳۶.

(۵) الوسائل باب ۴۶ من أبواب جهاد النفس حدیث ۳۳- ۳۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۸۰

]...[

لأنّ فی الخبر هکذا: قال (علیه السلام): و الکبائر محرمة و هی الشرک باللّه و قتل النفس- الی أن قال- و الملاهی التی تصدّ عن ذکر اللّه عزّ و جلّ مکروهة کالغناء و ضرب الأوتار و الإصرار علی صغائر الذنوب؛ و معلوم أنّ تغییر التعبیر و إطلاق مکروهة علی هذه المعاصی و محرمة علی الکبائر آیة اختلافهما فی مراتب المبغوضیة فلا یدلّ علی أنّها أیضاً من الکبائر.

فتحصّل أنّه لا دلیل علی کون الإصرار علی الصغائر من الکبائر.

موضوع الإصرار

أما المورد الثانی فقد اختلفت کلماتهم فی بیان الإصرار موضوعاً من حیث إنّه بمعنی فعل المعصیة مع عدم التوبة، أو بمعنی فعلها مع العزم علی العود، أو بمعنی الاکثار من فعلها، أو المداومة علیه، أو غیر ذلک.

و الحقّ فی المقام أن یقال: إنّ الإصرار فی اللغة بمعنی الإقامة و المداومة و الملازمة.

فعن الجوهری: أصررت علی الشیء: أی: أقمت و دمت.

و عن النهایة: أصرَّ علی الشیء یصرّ إصراراً: إذ الزمه و داومه و ثبت علیه.

و عن القاموس: أصرّ علی الأمر: لزم. و قریب منها کلمات غیرهم.

و الظاهر أنه لیس للشارع فیه حقیقة شرعیة أو متشرعیة، بل استعماله فی کلمات الشارع الأقدس إنّما یکون فی معناه اللغوی.

و علیه فالظاهر أنّه لو فعل الذنب و لم یتب منه یصدق الإصرار و ذلک؛ لأنه یکون للذنب آثار و توابع باقیة من الانحراف عن جادة الشرع، و البُعد عن اللّه تعالی و استحقاق العقوبة علی فعله و ابقاؤها و إعدامها بید المذنب، فإنّه إن تاب صار کمن لا ذنب له، و إلّا تکون باقیةً فلو لم یتب یصدق أنّه أقام علی الذنب و لزمه و داومه و ثبت

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۸۱

]...[

علیه.

و یشهد لما ذکرناه- مضافاً الی ما عرفت- جملة من النصوص المتقدمة کقوله صلّی اللّه علیه و آله: ما أصرّ من استغفر فإنّ مفهومه: أنّ من لم یستغفر فقد أصرّ.

و قول الباقر (علیه السلام) فی خبر جابر: الإِصرار هو أن یذنب الذنب فلا یستغفر اللّه و لا یحدث نفسه بالتوبة فذلک الإِصرار «۱».

و قول الإمام الکاظم (علیه السلام) فی حسن ابن أبی عمیر: و من لم یندم علیها کان مصرّاً «۲».

و قد عدّ فی حدیث جنود العقل و الجهل منها: التوبة و جعل ضدّها الإِصرار.

فتحصل أنّه کلّ من أذنب و لم یندم و لم یتب کان مصرّاً، و إنّ تاب ثمّ عاد الیه لا یصدق الإِصرار؛ إذ التوبة توجب صیرورة الأول کأن لم یکن، و علی ذلک فلو سلّم صحة انقسام الذنوب الی الصغائر و الکبائر و تمّ ما هو المشهور من أنّ الإِصرار علی الصغائر من الکبائر لم تبق ثمرة لثبوت الصغائر، کما لا یخفی.

و أما ما أفاده المحقق الأصفهانی- ره- من أنّ الصغیرة إذا صدرت من المجتنب للکبائر تکون حال صدورها مقرونة بالمانع عن تأثیرها فی العقوبة، فلا محالة لا تؤثّر فی العقوبة حتی تحتاج الی التوبة فی رفعها، فلا یتحقق الإِصرار إلّا بفعلها مرة بعد اولی و کرة بعد اخری، لا بعدم الندم حیث إنّ الذنب مکفّر علی الفرض فیکون کما اذا تخلّلت التوبة المانعة من تحقّق الإِصرار، و حیث إنّ هذه الصورة هی مورد الکلام فیصح لنا أن نقول: إنّ الإِصرار علی الصغائر فیما یهمّنا الکلام فیه هو فعل الشیء مرة بعد اولی و کرة بعد اخری من دون تحقّقه بعدم الندم، أو العزم علی العود فیرد علیه: أنّ غایة ما ثبت من الأدلّة علی فرض صحة انقسام الذنوب الی الکبائر

---

(۱) الوسائل باب ۴۸ من أبواب جهاد النفس حدیث ۴.

(۲) التوحید ص ۴۱۸

]...[

و الصغائر هو عدم العقاب علی الصغیرة، و أما سائر آثار الذنب فهی ثابتة لها، و لأجلها یصدق الإِصرار، و یکون للتوبة مجال، و تشمله أدلّة وجوب التوبة.

و یؤکد ذلک إطلاق النصوص المتقدمة و قیاس تکفیر الصغیرة باجتناب الکبائر بتخلّل التوبة مع الفارق؛ إذ فی التوبة ورد النص بأنّ التائب من الذنب کمن لا ذنب له فلا یبقی شیء من آثار الذنب، و هذا بخلاف التکفیر باجتناب الکبائر و بالأعمال الصالحة.

و أضعف من ذلک: ما ذکره بعض فی وجه ما اختاره الشیخ الأعظم- ره- الملتزم بأنّه یصدق الإِصرار مع العزم علی العود من أن مستنده فی اعتباره العزم فی مقابل إطلاق النصوص المقتضی لکفایة عدم الندم هو هذا الوجه الذی استند الیه المحقق الاصفهانی- قده- بضمیمة أنّ صورة العزم علی العود الی المعصیة خارجة عمّا ذکر سابقاً من قوله (علیه السلام) من اجتنب الکبائر لم یسأل عن الصغائر.

فإنّه یرد علیه- مضافاً الی ما تقدّم- أنّه لا وجه لدعوی خروج الصورة المفروضة عن تحت تلک الأدلة.

و أضعف من ذلک تفصیله- ره- بین ما اذا کان العزم علی المعصیة مستمرّاً من حین ارتکاب الصغیرة فلا یعتبر اتّحاد المعصیة سنخاً و نوعاً، و ما إذا حدث بعد فعلها قبل التوبة فیعتبر الاتّحاد، فإنّه- ره- استدلّ له فی مقابل إطلاق النصوص بأنّ العرف یأباه أی أنّه مع عدم اتّحاد المعصیة و عدم العزم علیه من زمان الفعل السابق لا یصدق الاصرار عرفاً؛ فإنّ غایة ما قیل فی توجیه کلامه- ره- أنّ الإِصرار لا بدّ فیه من نحو من الاتّحاد، إمّا اتّحاد المعزوم علیه مع الماتی به، أو استمرار العزم و وحدته الاتّصالیة من المتلبس بالمعصیة.

و یرد علیه- علی فرض تسلیم المبنی من اعتبار العزم فی صدق الإِصرار- أنّ المراد بالمعصیة التی نسب إلیها الإِصرار إمّا أن یکون ذات ما هو معصیة أی: شرب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۸۳

]...[

الخمر و الزنا، أو یکون بعنوان أنه معصیة.

أمّا علی الأول؛ فلأنه لیس هناک اتّحاد و إن عزم علیه من حین ارتکاب المعصیة السابقة، فإنّ العزم علی فعل لیس إصراراً علی الفعل الآخر.

و أمّا علی الثانی فیصدق الإِصرار و إن لم یکن العزم مستمراً من الأول.

و أضعف من ذلک کلّه اعتبار فعل المعصیة مرة بعد اولی و کرة بعد اخری، فتدبّر. فی أطراف ما ذکرناه، کی لا تتبادر بالإِشکال.

خاتمة فی التوبة

اشارة

و الکلام یقع أولًا فی حقیقتها ثمّ فی حکمها.

[حقیقة التوبة]

أمّا حقیقتها فی الرجوع لغة و تنسب الی العبد و إلی اللّه سبحانه فتوبة العبد رجوعه عن المعصیة الی الطاعة و البعد عن اللّه الی القرب الیه، و توبة اللّه تعالی: الرجوع عن العقوبة الی اللطف و التفضل.

و فی الاصطلاح: ذکر لها مراتب:

(۱) الرجوع العلمی، و هو الرجوع من الجهل الغرور الی العلم و الإِقرار أی معرفة ضرر الذنوب و أنّها حجاب بین العبد و محبوبه، و سموم قاتله لمن یباشرها.

(۲) الرجوع من المسرة الی ضدّها.

(۳) الرجوع من الفرح بالظفر علی المعصیة الی التألّم من فوات المحبوب و التأسّف من فعل الذنوب، و هذا التألّم و التأسّف یعبَّر عنه بالندم.

(۴) الرجوع الی العزم الی عدم العود الی المعصیة أبداً، و لیس المراد به القصد و الإِرادة؛ کی یقال: إنّه لا یتحقّق إلّا بعد الوثوق بحصول ما عزم علیه، بل المراد به البناء الملائم مع عدم الوثوق به.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۸۴

]...[

---

(۵) الرجوع الی طلب المغفرة و عفوه تعالی عنه طلباً قلبیا، و هذه المراتب الأربع من مراتب التوبة الحالیة.

(۶) الرجوع الی الاستقامة العملیة أی من فعل المعصیة الی ترکها فی الحال.

(۷) الرجوع الی التدارک و التلافی لما فات من قضاء أو إیفاء للحقوق.

و لکن الظاهر أنّ المرتبتین الأولتین المتلازمتین فی التحقّق من مقدّمات التوبة المسقطة لعقوبة ما صدر منه، بل هما من توابع الإِیمان باللّه و برسوله، و قد اشیر الی ذلک فی جملة من النصوص.

ففی الخبر: ما من مؤمن أذنب ذنباً إلّا ساءه ذلک.

و فی خبر آخر: من سرّته حسنته و ساءته سیئته فهو مؤمن «۱» و نحوهما غیرهما.

و أمّا ما فی خبر یونس عن الإمام الصادق (علیه السلام) من أذنب ذنباً فعلم أنّ اللّه مطلع علیه إن شاء عذّبه و إن شاء غفر له، غفر له و إن لم یستغفر «۲» فمضافاً الی ضعف سنده أنّه لا بدّ من تأویله الی إرادة العلم الذی یؤثر فی النفس و یثمر العمل و إلّا فکلّ مسلم یقرّ بهذه الامور، فیلزم عدم عقاب مسلم.

هذا مضافاً الی النصوص الاخر الّتی ستمر علیک.

و أما المرتبتان الأخیرتان فهما من ثمرات التوبة لا أنّهما داخلتان فی حقیقتها.

و أما المرتبة الثالثة فقد دلّت النصوص علی أنّها التوبة.

فعن النبی صلّی اللّه علیه و آله الندامة توبة «۳».

و فی خبر أبان عن الإمام الصادق (علیه السلام): ما من عبد أذنب ذنباً فندم

---

(۱) الوسائل باب ۸۳ من أبواب جهاد النفس حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۸۲ من أبواب جهاد النفس حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۸۳ من أبواب جهاد النفس حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۸۵

]...[

علیه إلا غفر اللّه له قبل أن یستغفر «۱».

و فی خبر ثالث: کفی بالندم توبة «۲». و نحوها غیرها، و ظاهرٌ أنها أدنی المراتب.

و أما المرتبة الرابعة فمضافاً الی ملازمتها فی التحقّق لهذه المرتبة، یشهد لاعتبارها فیها: ما فی الخبر الوارد فی مقام بیان حقیقة التوبة «۳» تصدیق القلب و إضمار أن لا تعود الی الذنب الذی استغفر منه.

و أمّا المرتبة الخامسة فهی لا تعتبر فی التوبة، و قد جعلت هی فی الآیات و الروایات غیر التوبة، ففی غیر موضع من سورة هود وَ اسْتَغْفِرُوا رَبَّکُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَیْهِ.

و فی الحدیث المشهور الوارد لتعداد جنود العقل و الجهل المروی فی الکافی عدّهما جندین، و کذلک فی سائر النصوص.

و أما النصوص المتضمّنة أنّ دواء الذنوب الاستغفار «۴» و نحو ذلک فالمراد بالاستغفار فیها التوبة؛ لصدقه علیها لأنّها موجبة للغفران و العفو.

فتحصّل أنّ حقیقة التوبة الندامة و العزم علی عدم العود الی المعصیة.

حکم التوبة

أمّا حکم التوبة فقد استدلّ فی التجرید علی وجوبها بأمرین:

الأول: أنّها دافعة للضرر الذی هو العقاب أو الخوف منه و دفع الضرر واجب.

---

(۱) الوسائل باب ۸۳ من أبواب جهاد النفس حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۸۲ من أبواب جهاد النفس حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۸۷ من أبواب جهاد النفس حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۸۵ من أبواب جهاد النفس.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۸۶

]...[

الثانی أنّا نعلم قطعاً وجوب الندم علی فعل القبیح أو الإخلال بالواجب، و اعترف بهما شارح التجرید، و لعلّه الی الثانی نظر الشیخ الأعظم- ره- حیث قال: فالظاهر أنّه حکم بوجوبه عقلًا کلّ من قال بالحسن و القبح العقلیین.

أقول: تنقیح القول فی المقام- بعد ما عرفت من أنّ مورد البحث هو الندم و العزم علی عدم العود الی المعصیة أبداً، و أمّا سائر المراتب فبعضها من المعارف الواجبة کالمرتبة الاولی، و بعضها واجب من حیث نفسه لا- من حیث إسقاط العقاب کالمرتبتین الأخیرتین، و بعضها و هو طلب المغفرة سیأتی التعرّض لبیان حکمه- أنّ الوجه الأول الذی استدلّ به فی التجرید لا- یستفاد منه الوجوب الجعلی الشرعی؛ فإنّ حکم العقل بوجوب دفع الضرر لیس إلّا هو درکه أنّه لو لم یدفعه لترتّب، و مثل هذا الحکم العقلی الذی یکون المدرک العقلانی هو ترتّب العقاب لا- یکون منشئاً للحکم الشرعی، و یکون نظیر الحکم بوجوب الطاعة و حرمة المعصیة.

و أمّا الوجه الثانی فیرد علیه أنّه إن کان المراد درک العقل حسن التوبة من جهة أنّ بها یدفع الضرر فمآله الی الوجه الأول الذی عرفت ما فیه.

و إن ارید به أنّ العقل یری حسن الندامة و العزم علی عدم العود الی المعصیة مع قطع النظر عن ذلک فیرد علیه: أنّ هذا لیس بنحو یستکشف منه وجوب ذلک کما لا یستکشف من درکه قبح العزم علی المعصیة حرمته، و لذا لا شیء علی العزم علیها و إن کان من مساوی الأخلاق.

و أما الآیات و الروایات الآمرة بالتوبة فهی غیر ظاهرة فی الوجوب المولوی الشرعی من جهة الحکم العقلی المتقدم و ما فیها من التعلیل بدفع العقاب.

و قد یقال: إنّ عدم التوبة من حیث اندراجه تحت الأمن من مکر اللّه تعالی الذی عدّ من الکبائر یکون محرّماً شرعیاً، و لکن لیس عدم الندم و عدم العزم علی عدم العود دائماً کذلک کما لا یخفی، فالحقّ أنّ وجوب التوبة وجوب إرشادی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۸۷

و طهارة المولد

یعتبر طهارة المولد

الرابع: طهارة المولد]

و الرابع ممّا یعتبر فی امام الجماعة: طهارة المولد علی ما عبّر بها الأصحاب، لا خلاف فی اعتبار هذا الشرط، و عن غیر واحد دعوی الإجماع علیه.

و یشهد له: جملة من النصوص کصحیح زرارة عن الإمام الباقر (علیه السلام): قال أمیر المؤمنین (علیه السلام): لا یصلّین أحدکم خلف المجنون و ولد الزنا «۱».

و خبر أبی بصیر عن الإمام الصادق (علیه السلام): خمسة لا یؤمّون الناس علی کلّ حال، و عدّ منهم: المجنون و ولد الزنا «۲»، و قریب منهما غیرهما من النصوص.

و لو شک فی کونه ابن الزنا أم طاهر المولد، فهل یجوز، الاقتداء به أم لا؟ وجهان مبنیان علی أنّ الشرط أمر وجودی و هو طهارة المولد، فلا أصل یحرز وجوده، فلا یصح الاقتداء مع الشک أو أنه أمر عدمی بمعنی أنّ کونه ولد الزنا مانع فیحرز ذلک بالأصل و هو استصحاب عدم کونه عن زنا بناءً علی جریانه فی العدم الأزلی، فیجوز، الاقتداء مع الشک.

و الأظهر هو الثانی حیث إنّ المذکور فی النصوص هو ذلک.

و ما أفاده المحقق الهمدانی- ره- تبعاً للشهید- من أنّه علی الأول أیضاً یجوز الاقتداء، لأصالة طهارة المولد و کونه عن نکاح صحیح فإنّها معول علیها عند العقلاء و المتشرعة- یتم فی جملة من الموارد، و لا یتم فی جمیع موارده، مثلًا فی لقیط دار الحرب الذی لم یحرز کونه طاهر المولد لا أظن بناء العقلاء و المتشرعة علی کونه کذلک.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

و لا یؤمّ القاعد القائم

فی إمامة القاعد القائم

الخامس: أن لا یکون قاعداً للقائمین

، و بعبارة اخری: أن لا یؤمّ القاعد القائم علی المشهور، و عن جماعة منهم الشیخ و المصنف- ره- دعوی الإجماع علیه.

و یشهد له: مرسل الصدوق عن الإمام الباقر (علیه السلام) قال: إنّ رسول اللّه صلی اللّه علیه و آله صلّی بأصحابه جالساً فلمّا فرغ قال صلّی اللّه علیه و آله: لا یؤمّن أحدکم بعدی جالساً «۱» و قد ادّعی صاحب الجواهر- ره- انّ هذا الخبر مروی عند الخاصة و العامة.

و ما رواه الشیخ عن السکونی عن الإمام الصادق (علیه السلام) عن أبیه (علیه السلام) عن أمیر المؤمنین (علیه السلام): لا یؤمّ المقیّد المطلقین، و لا صاحب الفالج الأصحاء، و لا صاحب التیمم المتوضئین «۲».

و ما عن الشعبی عن علی (علیه السلام): لا یؤمّ المقیّد المطلقین «۳».

و دلالتها علی المنع واضحة، و ضعف السند ینجبر بالشهرة فلا إشکال فی الحکم.

إنّما الکلام فی أنه هل یختص هذا الحکم بمورد النص کما عن الشیخ، أم یتعدّی الی کلّ ناقص و کامل کما عن جماعة، أم یفصّل بین ما اذا اختلفا فی الأفعال کالاضطجاع و القیام فیتعدّی الیه، و بین ما اذا اتّفقا فیها کما فی إمامة المتیمّم للمتوضّئ فلا یتعدّی؟ وجوه.

و قد استدلّ للتعمیم بوجوه.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۸۹

]...[

---

(۱) ما أفاده الشیخ الأعظم- ره- و هو وحدة المناط و هو کما تری؛ لعدم إحرازه.

(۲) استقراء الموارد الجزئیة.

(۳) انصراف أدلّة الجماعة الی الائتمام بمن لا یکون صلاته من حیث هی أنقص من صلاة المأموم، و هما أضعف من الأول.

(۴) أنّ الشک فی الصحة کافٍ فی الحکم بالعدم لأصالة عدم الانعقاد.

و فیه ما تقدم منّا فی أول هذا المبحث من أنّ الأصل فی کلّ ما شک فی اعتباره فی الجماعة هو عدم الاعتبار.

(۵) ما عن الإیضاح و هو: أنّ الائتمام هیئة اجتماعیة یقتضی أن تکون الصلاة مشترکة بین الإمام و المأموم، و أنّ صلاة الإمام هی الأصل. أقول- مضافاً الی أنّه لو تمّ لکان مختصاً بالأفعال؛ و لا یشمل الأقوال و الشرائط کالوضوء کما لا یخفی- أنّه لا یتمّ فیها أیضاً فإنّ حقیقة الائتمام إنّما هی الإتیان بأفعال الصلاة مربوطة بما یأتی به الإمام من الأفعال، و فی تحقّق هذا المعنی لا فرق بین کون صلاة الإمام کاملة أم ناقصة فإذاً لا دلیل علی التعمیم، فیدور الأمر بین الأول و الثالث، و مقتضی القواعد و إن کان هو الأول إلّا أنّ صحیح جمیل فی إمام قوم أجنب و لیس معه من الماء ما یکفیه للغسل و معهم ما یتوضّئون به أ یتوضأ بعضهم و یصلّی بهم؟ قال (علیه السلام): لا و لکن یتیمّم الجنب و یصلّی بهم فإنّ اللّه جعل التراب طهوراً «۱» یدل علی أن الائتمام یجوز فی صورة کون صلاة الإمام مع البدل الاضطراری بلا اختصاص للطهور و ذلک للتعلیل، إلّا أنّه لا یستفاد منه الجواز حتی مع الاختلاف فی الأفعال کالاضطجاع و القیام، فإنّ المحذور المتوهّم فی هذا الفرض لیس من ناحیة نقصان صلاة الامام و کمال صلاة

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۹۰

]...[

المأموم خاصة، بل هنا یکون المحذور المتوهّم شیئاً آخر، و هو عدم اتّفاق الامام و المأموم فی جمیع أحوال الصلاة.

و قد یتوهّم عدم جواز إمامة القاعد للقاعدین؛ لإطلاق المرسل المتقدّم.

و لکنه فاسد؛ إذ لو سلّم الاطلاق و لم ندّع انصرافه عن الفرض لا بدّ من تقییده بصحیح ابن سنان الوارد فی جماعة العراة الدالّ علی الجواز فی الفرض.

فی إمامة الامّی

السادس: أن لا یکون الإمام امّیّاً

أی لا یحسن القراءة أو أبعاضها کما صرّح به غیر واحد، و عن الریاض: عدم الخلاف فیه بینهم اذا کان یؤمّ بقارئ و عن جماعة: دعوی الإجماع علیه.

و یمکن أن یستشهد له بوجوه:

الأول: ما أفاده المصنف- ره- و هو أنّ المستفاد من النصوص المتضمنة أنّ الإمام بقراءته ضامن لقراءة من خلفه، و أنّ المأموم يكل قراءته الى الإمام و يجزيك قراءته «۱» أنّ الأخبار الناهية عن القراءة خلف الإمام «۲» ليست مخصّصة لما دلّ على أنه لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب «۳» بل يكون النهى لتحمل الإمام القراءة عنه، و عليه فمع عجزه لا- يتحقّق التحمل فتفسد صلاة المأموم لخلوّه عن القراءة مع قدرته عليها، و عدم تحمّل الإمام عنه.

فان قلت: إنّ غاية ما يقتضيه هذا الوجه عدم سقوط القراءة عن المأموم لا

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من أبواب صلاة الجماعة.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب القراءة فی الصلاة.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۶، ص: ۲۹۱

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۹۱

و لا الأمی القارئ و لا المئوف اللسان صحیحه،

عدم جواز الائتمام إلّا بناءً على حجية العام فی عكس نقيضه.

قلت: إنّ المستفاد من الأخبار و الإجماع الملازمة بين صحة الجماعة و سقوط القراءة و مع عدم سقوطها لا- وجه للحكم بصحة الجماعة.

الثانی: ما دلّ من النصوص على اشتراط كون الإمام مأموناً على القرآن كمصحّح عبد اللّه بن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام): إذا كنت خلف الإمام فی صلاة لا- يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ و كان الرجل مأموناً على القرآن فلا تقرأ خلفه فی الأوّلتين. و قال: يجزيك التسبيح فی الأخيرتين «۱» فإنّه يدلّ على وجوب القراءة خلف غير المأمون على القرآن و لو من جهة الاميّة أو اللحن، بل الظاهر الاختصاص بهاتين الجهتين و لا يكون ناظراً الى ترك القراءة عصياناً، فيكون الخبر فی مقام بيان اعتبار العدالة، و الظاهر أنّ وجوب القراءة خلف الإمام كناية عن عدم جواز الاقتداء به.

الثالث: ما دلّ على أنّه لا بأس بإمامة العبد اذا كان قارئاً كخبر أبی البختری «۲»؛ فإنّه بمفهومه يدلّ على عدم جواز إمامته إذا كان امّيّاً، و بملاحظة انصراف القراءة فی المنطوق يظهر وجه دلالة المفهوم على عدم جواز الاقتداء مع اللحن أيضاً.

فتحصّل ممّا ذكرناه أنّه لا يؤمّ الامی القارئ و لا المئوف اللسان صحيحه و لو تشاركا فی الاميّة أو اللحن جاز الائتمام إجماعاً.

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة ۹.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۹۲

و لا المرأة رجلًا و لا خنثى

فی إمامة المرأة و

السابع: الذكورة إذا كان المأموم رجلًا

ف لا يؤمّ المرأة رجلًا إجماعاً، حكاه جماعة.

و الشاهد به مرسل دعائم الاسلام عن الإمام على (عليه السلام): لا- تؤمّ المرأة الرجال، و لا تؤمّ الخنثى الرجال «۱» و ضعف سنده منجبر بالعمل.

و به يظهر أنّه لا تؤمّ الخنثى الرجال، و لا المرأة الخنثى.

و هل يجوز أن تؤمّ المرأة النساء فى الفريضة كما هو المشهور، بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه، أم لا يجوز، كما عن أبى على و علم الهدى و جماعة من المتأخّرين؟ وجهان، يشهد للمشهور: جملة من النصوص كموثّق ابن بكير عن بعض أصحابنا عن الصادق (عليه السلام) فى المرأة تؤمّ النساء، قال (عليه السلام): نعم تقوم وسطاً بينهن و لا تتقدّمهن «۲».

و موثق سماعة عنه (عليه السلام) عن المرأة تؤمّ النساء، فقال (عليه السلام): لا بأس به «۳».

و المنساق الى الذهن منهما إرادة الجماعة فى الفريضة التى تعم بها البلوى لا مثل صلاة الاستسقاء من النوافل التى يجوز الاجتماع فيها.

و خبر الحسن بن زياد الصيقل، سئل أبو عبد الله (عليه السلام) كيف تصلّى النساء على الجنائز- الى أن قال- ففى صلاة المكتوبة أ يؤمّ بعضهن بعضاً؟ قال (عليه

---

(۱) المستدرک باب ۱۸ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۱۱.

]...[

السلام): نعم «۱».

و يظهر من الأخبار- الواردة فى بيان أحكام اخر كرفع الصوت بالقراءة- المفروغية عن جواز إمامتها.

و بإزاء هذه الأخبار نصوص تدلّ على المنع فى الفريضة كصحيح هشام قال: سأل أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن المرأة هل تؤم النساء؟ قال (عليه السلام): تؤمّهن فى النافلة، فأمّا المكتوبة فلا «۲» و نحوه غيره.

و قيل فى مقام الجمع: وجوه:

الأول: تخصيص الاولى بالثانية و البناء على المنع فى الفريضة و الجواز فى النافلة، كما ذهب اليه الجماعة المتقدم ذكرهم.

و فيه ما عرفت من إباء نصوص الجواز، عن الحمل على النافلة.

الثانى: حمل وصفى المكتوبة و النافلة على الجماعة، فيكون مفاد الروايات المانعة عدم جواز، إمامتها فى الجماعة الواجبة كصلاة الجمعة، و مفاد المجوّزة جوازها فى ما يستحب فيه الجماعة كاليومية.

و فيه: أنّ هذا مخالف للمعهود من هذين اللفظين، مع أنّه لا يصح ذلك فى صحيح زرارة عن المرأة تؤم النساء، قال (عليه السلام): لا إلّا على الميت «۳».

الثالث: تقدیم أخبار المنع لأصحّیة سندها.

و فیه: أنه یتمّ بناءً علی تعذّر الجمع العرفی، و لکنه ممکن بحمل نصوص المنع علی الکراهة.

فتحصّل أنّ الأظهر جواز إمامتها علی الکراهة.

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

و الهاشمی، و صاحب المسجد أولی

الإمام الراتب أولی بالإمامة

و الهاشمی و صاحب المسجد و المنزل أولی بالإمامة، کما هو المشهور علی ما نسب الیهم، بل بلا خلاف فی الأخیرین، و عن غیر واحد دعوی الإجماع علی ذلک.

أمّا الأول فیدلّ علی أولویته ما عن النبی صلّی اللّه علیه و آله بطریق غیر معلوم: قدّموا قریشاً و لا تتقدّموها؛ فإنّه تثبت به الأولویة لقاعدة التسامح.

و أما الثانی أی صاحب المسجد الراتب فیه، فیشهد لأولویته: ما عن کتاب دعائم الإسلام عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: یؤمّکم أکثرکم نوراً- و النور القرآن- و کلّ أهل مسجد أحقّ بالصلاة فی مسجدهم «۱».

و عن جعفر بن محمد (علیه السلام): یؤمّ القوم أقدمهم هجرةً الی الإیمان- الی أن قال- و صاحب المسجد أحقّ بمسجده «۲» و نحوه ما عن الفقه الرضوی «۳».

و أمّا الثالث فیشهد لأولویته خبر أبی عبیدة عن الإمام الصادق (علیه السلام) عن النبی صلّی اللّه علیه و آله فی حدیث: و لا یتقدمنّ أحدکم الرجل فی منزله «۴» فأصل الحکم ممّا لا ریب فیه؛ إذ هذه النصوص و إن کانت ضعیفة الاسناد، إلّا أنّه لأخبار «من بلغ» و لعمل الأصحاب بها یعتمد علیها، إنّما الکلام فی امور:

الأول: أنّ أولویة صاحب المسجد هل هی علی نحو الإطلاق أم لا؟ و الأظهر هو الثانی؛ إذ لا مانع من إمامة غیره فی غیر وقت إمامته، و لا فی وقته فی غیر مکان

---

(۱) المستدرک باب ۲۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) المستدرک باب ۲۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۳) المستدرک باب ۲۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۲۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

]...[

إمامته، بل فی محلّ آخر من ذلک المسجد إذا لم یکن مزاحماً مع الراتب.

فلو سبقه الغیر فی ذلک المکان فی یوم هل یکون صاحب المسجد أولی أم السابق؟ وجهان، ذهب الی الثانی المحقّق النائینی- ره- بدعوی: أنّ إمامته فی الأیام الماضیة لا توجب أحقیّته بالإمامة فی هذا الیوم إذا کان مسبوقاً بغیره فی هذا الیوم إذ الوقف لمن سبق.

و فیه: أنّ لازم ذلک إلغاء خصوصیة صاحب المسجد، و هو خلاف ما تقدم.

مع أنّ مورد الکلام لیس وقف الراتب فی شخص ذلک المکان الذی سبقه غیره؛ کی یستدلّ بما دلّ علی أنّ الوقف لمن سبق، بل هو ائتمام الناس به فی ذلک المسجد و إن کان واقفاً فی مکان آخر، فالأظهر أولویة صاحب المسجد.

الثانی: أنّ هذه الأولویة هل هی علی وجه اللزوم و الایجاب فلا یجوز لغیر الراتب مزاحمة الراتب، أم تکون علی سبیل الاستحباب و الفضیلة؟ وجهان، المشهور بین الأصحاب هو الثانی، و هو الأظهر؛ لأنّ مستند هذه الأولویة ضعیف السند، و هو بضمیمة أخبار «من بلغ» یصلح لإثبات الاستحباب، و لا یصلح لإثبات الوجوب.

لا یقال: إنّ ضعف سنده منجبر بعمل الأصحاب.

فإنّه یقال: إنّ عملهم به لعلّه لقاعدة التسامح لا للاعتماد علیه.

الثالث: الظاهر أنّ هذه الأولویة سیاسة أدبیة ناشئة من مراعاة حقّهم الذی هو أشبه شیء بحق السبق و الأحقیة الثابتة لأولیاء المیّت بالنسبة الی تجهیزاته لا- لفضیلة ذاتیة کما صرّح به فی الجواهر و غیرها، فلو أذن صاحب المسجد أو المنزل لغیره جاز، و انتفت المرجوحیة.

الرابع: المراد من صاحب المنزل الساکن فیه و إن لم یکن مالکاً لعینه، بل یکفی فیه ملک المنفعة، کما صرّح به غیر واحد، کذا فی الجواهر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۹۶

و یقدّم الأقرأ فالأفقه، فالأقدم هجرة، فالأسن فالأصبح، و یکره أن یأتم الحاضر بالمسافر و المتطهّر بالمتیمّم،

مراتب الأئمة

إذا اتّفق المأمومون علی إمام فهو، و إن اختلفوا فأراد کلٌّ منهم تقدیم شخص یقدّم الأقرأ أی الأجود قراءة فالأفقه فالأقدم هجرة فالأسن فالأصبح وجهاً کما فی الفقه الرضوی.

و لکن یظهر من بعض الأخبار خلاف هذا الترتیب، ففی خبر أبی عبیدة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال- إنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال: یتقدم القوم أقرأهم للقرآن فإن کانوا فی القراءة سواء فأقدمهم هجرة، فان کانوا فی الهجرة سواء فأکبرهم سنّاً فإن کانوا فی السنّ سواء فلیؤمّهم أعلمهم بالسنة و أفقههم فی الدین «۱».

و لا ینبغی التوقّف فی تقدیم خبر ابی عبیدة علی الرضوی.

نعم یظهر من الأخبار الواردة فی فضل الصلاة خلف العالم و عدم أهلیة غیره للتقدّم علیه: أنّ الأفقه مقدّم علی غیره مطلقاً، و حیث إنّ أصل الترجیح لیس بلازم فلا وجه لإطالة الکلام فی بیان ما به یجمع بین النصوص.

من یکره الائتمام به

(و یکره أن یأتم الحاضر بالمسافر) و بالعکس علی المشهور کما فی الجواهر، و قد تقدّم تفصیل القول فیه فی أول هذا المبحث عند بیان ضابط ما یصح الائتمام فیه من الصلاة و ما لا یصح، و عرفت أنّ الأظهر الکراهة.

و یکره أیضاً أن یأتم المتطهّر بالمتیمّم کما هو المشهور بین الأصحاب،

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

و السلیم بالأجذم و الأبرص،

بل عن منتهی المصنف- ره- إنّا لا نعرف فیه خلافاً إلّا ما حکی عن محمد بن الحسن الشیبانی من المنع.

أقول: إنّ ظاهر خبر عباد عن الامام الصادق (علیه السلام): لا یصلّی المتیمّم بقوم متوضّئین «۱». و نحوه خبر السکونی «۲»، و إن کان هو المنع إلّا أنّه یتعین حملهما علی الکراهة بواسطة النصوص الکثیرة الصریحة فی الجواز، کصحیح جمیل المتقدم.

و موثّق ابن بکیر: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل أجنب ثمّ تیمّم فأمّنا و نحن طهور، فقال: لا بأس به «۳». و نحوهما غیرهما.

و یکره أیضاً أن یأتم السلیم بالأجذم و الأبرص علی المشهور بین المتأخّرین.

و عن الانتصار: ممّا انفردت به الإمامیة کراهة إمامة الأبرص و الأجذم.

و عن ظاهر جملة من القدماء المنع.

و الأول أظهر؛ فإنّه و إن کان المنع ظاهر جملة من النصوص کحسن زرارة أو صحیحه عن أمیر المؤمنین (علیه السلام): لا یصلّین أحدکم خلف المجذوم و الأبرص. الحدیث «۴» و نحوه غیره، إلّا أنّه یتعیّن حملها علی الکراهة جمعاً بینها و بین النصوص الصریحة فی الجواز، کخبر عبد اللّه بن یزید عن الامام الصادق (علیه السلام) عن المجذوم و الأبرص یؤمّان المسلمین، قال (علیه السلام): نعم «۵» و نحوه صحیح حسین بن أبی العلاء «۶».

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۶) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

و المحدود بعد توبته و الأغلف،

و یکره أیضاً أن یؤمّ المحدود بعد توبته کما هو المشهور بین المتأخّرین، أمّا قبلها فلا یجوز؛ لفسقه، إذ الحدّ لا یوجب صیرورته عادلًا و إن کان مکفّراً لذنوبه.

و أمّا بعدها فعن جماعة من القدماء المنع عن الاقتداء به.

و یشهد له: جملة من النصوص کصحیح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر (علیه السلام): خمسة لا یؤمّون الناس، و عدّ منهم: المحدود «۱» و نحوه غیره.

و لکن المشهور بین المتأخّرین الکراهة، و استدلّوا لها بمفهوم بعض الأخبار الدالّة علی أنّ خمسة لا یؤمّون الناس، و لم یعدّ منهم المحدود، و بأولویته من الکافر إذا أسلم، و بقولهم علیهم السلام: لا تصلّ إلّا خلف من تثق بدینه «۲».

و فی الجمیع نظر.

أما الأول. فلأنّ مفهوم العدد لیس حجة، مع أنّه یقیّد بما دلّ علی المنع خلف المحدود لأخصیّته منه.

و أما الثانی فلمنع الأولویة.

و أما الثالث؛ فلأنّه لا إطلاق له من هذه الجهة؛ کی یدلّ علی عدم اعتبار شیء آخر، و علی فرض التنزّل و تسلیم دلالته علی ذلک یقیّد بما دلّ علی المنع، فالأقوی هو ما علیه جماعة من القدماء من المنع.

و کذا یکره ان یؤمّ الأغلف المعذور فی ترکه الختان کما صرّح به غیر واحد، للنهی عنه فی خبری أصبغ بن نباتة «۳» و عبد اللّه بن طلحة «۴» و هما لضعف سندیهما لا یصلحان لإثبات المنع، فتأمّل، فإنّ ثبوت الکراهة بهما حینئذٍ لا یخلو عن تأمّل،

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة الجماعة.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۴) المستدرک باب ۱۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۲۹۹

و یکره إمامة من یکرهه المأمومون و الأعرابی بالمهاجرین.

لا- سیما و فی خبر عمرو ابن خالد عن الامام علی (علیه السلام) بعد قوله (علیه السلام): الأغلف لا یؤمّ القوم- الی أن قال- إلّا أن یکون ترک ذلک خوفاً علی نفسه «۱» فإذاً لا دلیل علی الکراهة.

و کذا یکره إمامة من یکرهه المأمومون کما هو المشهور؛ لخبر عبد الملک ابن عمیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): أربعة لا تقبل لهم صلاة، و عدّ منهم: من یکرهه المأمومون «۲» و نحوه خبر ابن أبی یعفور «۳». و النبوی «۴» و ظاهرها الکراهة، و حملها علی المخالف لا وجه له.

و کذا یکره عند المشهور بین المتأخّرین أن یؤمّ الأعرابی بالمهاجر.

و عن جماعة من القدماء المنع.

أقول الجمود علی ظواهر النصوص یقتضی البناء علی المنع، إلّا إذا هاجر، ففی صحیح زرارة أو حسنه: و الأعرابی لا یؤمّ المهاجرین «۵» و نحوه خبرا أبی بصیر «۶» و عبد الله بن طلحة «۷».

و فی صحیح محمد بن مسلم خمسة لا یؤمّون الناس، و عدّ منهم: الأعرابی «۸».

و دعوی أنّ الأعرابی غالباً لا یکون جامعاً لشرائط الإمامة و لو من باب القصور، و یکون الأخبار مختصة بهذا المورد، فلا دلیل علی الکراهة أو المنع بقول

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۲۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۶) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۷) المستدرک باب ۱۳ من أبواب صلاة الجماعة حدیث.

(۸) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۰۰

مسائل: الاولی: لو أحدث الامام استناب و لو مات أو أغمی علیه قدّموا إماماً

مطلق. و إن کانت قریبةً إلّا أنّ الاحتیاط سبیل النجاة.

[مسائل مهمة فی الجماعة]

العدول من إمام الی آخر

و قد بقی مسائل مهمة من الجماعة:

الاولی: لو أحدث الإمام استناب کما فی جملة من النصوص، کصحیح سلیمان عن الإمام الصادق (علیه السلام) عن رجل یؤمّ القوم فیحدث و یقدم رجلًا قد سبق برکعة کیف یصنع؟ قال (علیه السلام): لا یقدّم رجلًا قد سبق برکعة و لکن یأخذ بید غیره فیقدّمه «۱».

و لو مات الإمام أو اغمی علیه قدّموا إماماً.

و یشهد له فی الاول: صحیح الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام) عن رجل أمّ قوماً فصلّی بهم رکعة ثمّ مات، قال (علیه السلام): یقدّمون رجلًا آخر و یعتدون بالرکعة و یطرحون المیت خلفهم «۲» و نحوه غیره.

و أمّا فی الاغماء فلیس نص خاص دالّ علیه، إلّا أنّ الظاهر تسالم الأصحاب علی عموم الحکم لکلّ عذر موجب لخروج الإمام عن أهلیة الإمامة.

و یمکن استفادة ذلک من النصوص الخاصة الواردة فی الأعذار الطارئة للإمام من الحدث و الرعاف و الأذی فی البطن و دخول الامام فی الصلاة علی غیر طهارة نسیاناً و ما لو کان الإمام مسافراً «۳»؛ إذ التدبّر فیها یوجب القطع بعدم اختصاص

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۳ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۰ و ۴۱ و ۷۲ من أبواب صلاة الجماعة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۰۱

]...[

الحکم بالأعذار المنصوصة و أنّه عام لکلّ عذر مانع للإمام عن إتمام صلاته کالاستدبار أو الموت أو نحوهما، أو عن الإمامة إمّا لإتمام صلاته أو لفقد بعض شرائط الإمامة أو لتذکّر کونه جنباً أو علی غیر وضوء.

بقی الکلام فی امور:

الأول: أنّه لا فرق فی هذه الموارد بین استخلاف أحد المأمومین أو الأجنبی لإطلاق النصوص بل صریح بعضها کخبر زرارة عن أحدهما (علیه السلام) عن إمام أمّ قوماً فذکر أنّه لم یکن علی وضوء فانصرف و أخذ بید رجل و أدخله فقدّمه و لم یعلم الذی قدّم ما صلّی القوم فقال (علیه السلام): یصلّی بهم فإن أخطأ سبح القوم به و بنی علی صلاة الذی کان قبله «۱» و قریب منه صحیح جمیل «۲».

الثانی: أنّه لا فرق علی الظاهر بین أن یستخلفه الإمام أو یقدّمه المأمومون أو یتقدّم بنفسه للإطلاق.

و لصحیح علی بن جعفر عن أخیه (علیه السلام) عن الإمام أحدث فانصرف و لم یقدّم أحداً ما حال القوم، قال (علیه السلام): لا صلاة لهم بالإمام فلیقدّم بعضهم. الحدیث «۳».

الثالث: أنّ المراد من استخلاف الأجنبی لیس هو إقامته مقامه فی الإتیان بما بقی من أجزاء الصلاة؛ إذ لیس هذه صلاة فلا وجه للبناء علی صحّة الائتمام بل المراد به أن یأتی بصلاته و المأمومون یرتبطون بها بقیة صلاتهم، و الظاهر أنّ هذا واضح لا یحتاج الی إطالة الکلام فیه کما صنعه بعض الأساطین.

الرابع: لو فعل الإمام المبطل اختیاراً فهل یجوز الاستنابة کما عن التذکرة

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۷۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

الثانیة اذا دخل الامام و هو فی نافلة قطعها،

و فی الشرائع و غیرهما، أم لا؟ وجهان مبنیان علی فهم خصوصیة العذر فی هذا الحکم أو عدمه و الاحتیاط سبیل النجاة.

إقامة الجماعة فی أثناء الصلاة

الثانیة- إذا دخل الإمام و هو أی المأموم فی نافلة قطعها و استأنف مع الإمام الفریضة بلا خلاف فیه فی الجملة، بل عن غیر واحد دعوی الإجماع علیه.

و یشهد له: - مضافاً الی أنّ ذلک ممّا تقتضیه القواعد بناءً علی جواز قطع النافلة کما قوّیناه؛ فإنّه لا یرتاب أحد بعد التدبّر فی النصوص الواردة فی فضل الجماعة أهمیّتها من النافلة- صحیح عمرو بن یزید أنّه سئل أبو عبد اللّه (علیه السلام) عن الروایة التی یروون أنّه لا یتطوع فی وقت فریضة ما حدّ هذا الوقت؟ قال (علیه السلام): إذا أخذ المقیم فی الإقامة فقال: إنّ الناس یختلفون فی الإقامة؛ فقال المقیم: الذی یصلّی معه «۱».

و دعوی اختصاصه بالابتداء و لا یشمل إدامة ما شرع فیه مندفعة بأنّ ذلک خلاف الإطلاق؛ إذ الظاهر من لا یتطوع النهی عن التلبس بالتطوع کان فی الابتداء أو الاستدامة.

ثمّ أن مورد هذا الحکم هل هو ما إذا خاف فوات آخر ما یجزی فی انعقاد أول الجماعة بأن خشی عدم إدراک رکوع الرکعة الاولی

کما هو الظاهر من کلمات القوم أم مطلق إدراک فضیلة الجماعة لو بإدراک رکعة من آخرها کما عن الأردبیلی، أم مطلق فوات شیء منها حتی الجزء الأول من الفاتحة، و إلی ذلک یرجع ما عن جماعة من

---

(۱) الوسائل باب ۴۴ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

و لو کان فی فریضة أتمها نافلة

الأصحاب من الحکم باستحباب القطع بعد أن أحرم الإمام؟ وجوه أقواها الأخیر بل یستحب القطع فی حال إقامة الإمام قبل أن یحرم؛ لصحیح عمرو بن یزید المتقدم.

و لو کان فی فریضة و أحرم الإمام نقل بنیته الی النفل و أتمّها نافلة علی المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة، بل عن بعض نفی خلاف صریح فیه.

و یشهد به: صحیح سلیمان بن خالد عن الصادق (علیه السلام) عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة فبینما هو قائم یصلّی إذ أذّن المؤذّن و أقام الصلاة، قال (علیه السلام): فلیصلّ رکعتین ثمّ لیستأنف الصلاة مع الإمام و لتکن الرکعتان تطوّعاً «۱» و نحوه موثّق سماعة «۲» و ظهورهما فی الاستحباب لا ینکر و هذا ممّا لا کلام فیه.

إنّما الکلام فی امور:

الأول: أنّه لاختصاص الخبرین بما اذا لم یتجاوز محلّ العدول لا یجوز القطع لو تجاوز عنه کما لو دخل فی رکوع الرکعة الثالثة.

الثانی: أنّه لو عدل الیها هل یجوز قطعها أم لا؟ وجهان، الأقوی هو الأول و ذلک لوجوه.

الأول: أنّه مقتضی الأصل بناءً علی جواز قطع النافلة.

الثانی: أنه لو عدل الیها یشمله صحیح عمرو بن یزید المتقدم الدالّ علی استحباب قطع النافلة لدرک الجماعة.

الثالث: أنّ عمدة مدرک حرمة القطع: الإجماع. و المتیقّن منه غیر المقام.

و قد استدلّ لعدم جواز القطع بوجهین:

الأول: استصحاب حرمة القطع الثابتة قبل العدول الیها.

و فیه: - مضافاً الی أن الاستصحاب فی الأحکام لا یجری کما أشرنا الیه فی هذا

---

(۱) الوسائل باب ۵۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

و لو کان إمام الأصل قطعها و تابعه الثالثة لو خاف الداخل فوات الرکعة و مشی و لحق بهم

الشرح غیر مرة- أنّه فی المقام مانع آخر عن جریانه و هو تبدّل الموضوع.

و دعوی أنّ العدول الی النافلة إنّما یکون بعد الإتمام لأقبله مندفعة بأنّ ذلک خلاف المنساق من الخبرین.

الثانی: الأمر بالإتمام رکعتین فی الخبرین و ظاهره اللزوم.

و فیه: أنّ ظاهره رجحان العدول الی النافلة و إن شئت قلت: بعد ما لا ریب فی عدم لزوم العدول الی النافلة لجواز إتمامها فریضة لا

مناص عن حمل الأمر به على رجحان العدول اليها فالأظهر تبعاً لجماعة من الأساطين جواز قطعها بعد العدول.

و الثالث: المشهور بين الأصحاب: أنّه لو كان إمام الأصل قطعها و تابعه.

و استدل له بالأصل؛ و لنعم ما قيل: من أنّه مع حضوره (عليه السلام) و التمكّن من السؤال عنه لا مورد لهذا البحث.

لو خاف فوات الركعة

الثالثة: لو خاف الداخل فوات الركعة ركع و مشى و لحق بهم بلا خلاف فى أصل الحكم فى الجملة، و عن جماعة دعوى الإِجماع عليه.

و يشهد له: جملة من النصوص كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام عن الرجل يدخل المسجد فيخاف أن تفوته الركعة، فقال (عليه السلام): يركع قبل أن يبلغ القوم، و يمشى و هو راكع حتى يبلغهم «۱».

و صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد اللّه عن الإِمام الصادق (عليه السلام): اذا

---

(۱) الوسائل باب ۴۶ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۱.

]...[

دخلت المسجد و الإِمام راكع فظننت أنك إن مشيت اليه رفع رأسه قبل أن تدركه فكبّروا ركع فإذا رفع رأسه فاسجد مكانك، فإذا قام فالحق بالصف، فإذا جلس فاجلس مكانك، فإذا قام فالحق بالصف «۱».

و صحيح إسحاق قلت لأبى عبد اللّه (عليه السلام): أدخل المسجد و قد ركع الإِمام فأركع بركوعه و أنا وحدى و أسجد فإذا رفعت رأسى أىّ شىء أصنع؟ قال (عليه السلام): قم فاذهب إليهم و إن كانوا قياماً فقم معهم و إن كانوا جلوساً فاجلس معهم «۲» و نحوها غيرها.

و لا بدّ من التنبيه على امور:

الأول: أنّ النصوص و إن تضمّنت المشى حال الركوع و حال القيام الى الثانية أو الثالثة إلّا أنّ الظاهر جواز المشى بعده أو فى سجوده أو بعده أو بينهما و ذلك لوجهين:

أحدهما: إنّ ذلك مقتضى القواعد؛ إذ لو جاز المشى حال الركوع و جاز فى حال القيام الى الثانية بمعنى جواز كونه على حاله الى حين القيام عدم جواز المشى فيما بين السجدتين لا بدّ و أن يكون إمّا لعدم جواز البقاء على تلك الحالة الى ذلك الموضع أو قدح المشى فى الصلاة، أو قدحه فى الجماعة و الأول يندفع بصريح النصوص الدالّة على المشى حال القيام و الثانى يندفع بما دلّ على جواز المشى فيها الى القبلة و الثالث يندفع بالأصل.

ثانيهما: إلغاء خصوصية المورد.

الثانى: أنّ مناط الحكم و موضوعه هو خوف الفوت الملائم مع الاحتمال أيضاً لصحيح ابن مسلم المتقدم، و لا يعارضه صحيح عبد الرحمن المعلّق فيه الحكم على الظن؛ لعدم

---

(۱) الوسائل باب ۴۶ من أبواب صلاة الجماعة حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۶ من أبواب صلاة الجماعة ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۰۶

]...[

المفهوم له.

الثالث: هل یختص جواز الاقتداء فی مکانه بما إذا لم یکن هناک مانع من موانع الاقتداء کالبُعد المانع عنه و الحائل و غیرهما، فیکون هذا الحکم مستثنی من کراهة انفراد الانسان بالصف وحده، کما عن التذکرة و الذکری و البیان و الروض و المسالک و جامع المقاصد و غیرها، بل عن مفتاح الکرامة: اتّفاق الأصحاب علیه أم لا بل، یصح مطلقاً، أم یفصّل بین البُعد المانع من صحة الاقتداء فی غیر المورد و غیره من الموانع فیصح فی الأول خاصة کما عن الشیخ الأعظم- ره- و جمع من المحقّقین؟ وجوه أقواها الأخیر فلنا دعویان: الاولی: الجواز مع البعد الثانیة عدم الجواز مع وجود سائر الموانع.

أمّا الاولی فقد استدلّ لها المحقّق الیزدی بظهور الأمر باللحوق فی الوجوب؛ إذ لو لا البُعد المانع عن الاقتداء لم یجب المشی بل جاز أن یصلّی فی مکانه.

و بأنّ الأمر بالالتحاق بالصف بعد القیام و إن لم یلحق فی القیام الأول ففی القیام الثانی لا یوافق إلّا مع کونه غیر متصل علی نحو یصحّ الاقتداء فی غیر هذه الصورة.

و لکن یمکن الجواب عن الأول: بأنّه و إن کان الأمر ظاهراً فی الوجوب إلّا أنّ النصوص الدالّة علی جواز أن یقف المأموم فی صف وحده تصلح لصرف هذا الظهور.

و یمکن الجواب عن الثانی: بأنّه یمکن أن یکون المأموم واقفاً خلف صف طویل یحتاج الالتحاق به الی مشی کثیر.

فالصحیح أن یستدل لها: بأنّ الظاهر من قوله (علیه السلام): قبل أن یبلغ القوم فی صحیح ابن مسلم، و قوله (علیه السلام): قم فاذهب الیهم فی صحیح اسحاق، و قوله (علیه السلام): فإذا قام فالحق بالصف بُعده المانع فی غیر المقام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۰۷

]...[

و أما الدعوی الثانیة فقد استدلّ لها الشیخ الأعظم- ره- بعموم أدلّة منعها.

ثمّ أورد علی نفسه بوقوع التعارض بینها و بین إطلاقات المسألة.

و أجاب عنه: بأن العمومات و الإطلاقات تتساقط للتعارض، و لیس فی أدلّة الجماعة إطلاق؛ کی یکون هو المرجع، و الأصل عدم المشروعیة.

أقول: یرد علیه أولا: أنّه لو کان لروایات الباب إطلاق کان مقدّما علی إطلاقات أدلّة الموانع؛ لحکومة نصوص الباب علی تلک الأدلة فإنّها فی مقام بیان تنزیل هذه الجماعة منزلة الجماعة المشروعة.

و ثانیاً: أنّه لو تساقط الإطلاقات کان المرجع إطلاق أدلّة الجماعة إذا کان یصدق القدوة عرفاً مع ذلک المانع؛ لما عرفت من وجوده: و لو سلّم عدمه فیکفی فی المقام أصالة عدم المانعیة؛ لما تقدم من جریانها عند الشک فی مانعیة شیء عنها.

فالصحیح أن یقال: إنّ النصوص غیر واردة فی مقام البیان من تلک الجهات، فلا إطلاق لها بالنسبة الی تلک الموانع، فالمرجع إطلاقات أدلّة منعها.

الرابع: أنّه هل یجب جرّ الرجلین حال المشی کما عن جماعة، أم لا یجب، بل یجوز المشی المتعارف کما هو المنسوب الی المشهور؟

وجهان أقواهما الثانی؛ لإطلاق النصوص.

و استدلّ للأول بمرسل الفقیه، روی: أنه یمشی فی الصلاة یجرّ رجلیه و لا یتخطّی.

و فیه: أنّه ضعیف السند و معرض عنه عند المشهور، فلا یصلح أن یکون مدرکاً إلّا لحکم استحبابی بضمیمة أخبار «من بلغ».

الخامس: أنّه هل یجوز المشی الی الصف حال الاشتغال بالذکر الواجب فی الرکوع، أو القراءة فی القیام، أم لا یجوز؟ وجهان، بل قولان لا یبعد الأول؛ للأمر بالمشی حال الرکوع فی صحیح ابن مسلم، فإنّ ظاهره لا سیّما بعد ملاحظة قلّة زمان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۰۸

الرابعة: لو فاته بعض الصلاة، دخل مع الإمام و جعل ما یدرکه أول صلاته فإذا سلّم الإمام قام و أتمّ الصلاة

الرکوع کما هو المفروض: المشی حال الاشتغال بالذکر، و لکن الأحوط لزوماً ترک المشی حال الاشتغال به.

و دعوی: انّ مقتضی إطلاق النصوص جوازه مندفعة بما تقدّم من عدم تعرض النصوص لغیر جهة البُعد، و أنّ المحکم أدلّة الموانع.

فان قلت: إنّ عمدة دلیل اعتبار الطمأنینة حال الذکر: الإجماع و المتیقّن منه غیر المقام.

قلت إنّ دلیل اعتبارها حال القراءة و حال الرکوع هی النصوص لا الإجماع خاصة.

السادس: أنّ هذا الحکم هل هو مختص بالمسجد، أم یعم غیره؟ وجهان، أقواهما: الثانی؛ لأنّ النصوص و إن اشتملت علی المسجد، إلّا أنّ الظاهر منها أن تمام الموضوع خوف فوت الرکعة بلا دخل لعنوان المسجد فی هذا الحکم، و إنّما عبر به؛ لأنّ الغالب انعقاد الجماعة فیه.

فی المأموم المسبوق

الرابعة: لو فاته مع الإمام بعض الصلاة دخل مع الإمام و صلّی و جعل ما یدرکه أول صلاته، فإذا سلّم الإمام قام و أتمّ الصلاة علی حسب ما اقتضاه تکلیفه لو کان منفرداً بلا خلاف معتد به بیننا، و عن غیر واحد دعوی الإجماع علیه.

و یشهد له: جملة من النصوص کصحیح الحلبی عن مولانا الصادق (علیه السلام): إذا فاتک شیء مع الإمام فاجعل أول صلاتک ما استقبلت منها، و لا تجعل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۰۹

]...[

أول صلاتک آخرها «۱». و نحوه غیره، فأصل الحکم ممّا لا إشکال فیه و لا کلام.

إنّما الکلام فی امور:

الأول: إذا أدرک الإمام فی الأخیرتین هل یجب علیه فیهما القراءة کما عن المرتضی و الشیخ فی التهذیبین و ظاهر النهایة و المبسوط و ابن زهرة و الحلبی و جماعة من متأخّری المتأخّرین، أم لا تجب، بل هی مستحبة کما عن المنتهی و التذکرة و المختلف و النفلیة و الفوائد الملیة و السرائر؟ وجهان.

أظهرهما: الأول؛ للأمر بالقراءة فی جملة من النصوص کصحیح زرارة عن سیّدنا الباقر (علیه السلام): إذا أدرک الرجل بعض الصلاة وفاته بعض خلف إمام یحتسب بالصلاة خلفه جعل أول ما أدرک أول صلاته، إن أدرک من الظهر أو من العصر أو من العشاء رکعتین و فاتته رکعتان قرأ فی کل رکعة ممّا أدرک خلف إمام فی نفسه بامّ الکتاب و سورة، فإن لم یدرک السورة تامة أجزأته أمّ

الکتاب- الی أن قال- و إن أدرک رکعة قرأ فیها خلف الإمام. الحدیث «۲».

و صحیح عبد الرحمن بن الحجاج عن الإمام الصادق (علیه السلام) عن الرجل یدرک الرکعتین الأخیرتین من الصلاة کیف یصنع بالقراءة؟ فقال (علیه السلام): اقرأ فیهما فإنّهما لک الأولتان، و لا تجعل أول صلاتک آخرها «۳».

و صحیح عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عنه (علیه السلام): إذا سبقک الإمام برکعة فأدرکت القراءة الأخیرة قرأت فی الثالثة من صلاته و هی ثنتان لک، فإن لم تدرک معه إلّا رکعة واحدة قرأت فیها و فی التی تلیها، و إن سبقک برکعة جلست فی الثانیة

---

(۱) الوسائل باب ۴۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۴۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

]...[

لک و الثالثة له حتی تعتدل الصفوف قیاماً «۱». و نحوها غیرها.

و قد استدلّ للقول الثانی بأنّ الأمر فی هذه النصوص بالقراءة یحمل علی إرادة الاستحباب، و ذلک لما دلّ من النصوص علی سقوط القراءة عن المأموم و إن الإمام ضامن لقراءة المأموم و لخلوّ کلام الأکثر عن التعرّض لذلک.

و باشتمال تلک النصوص علی ما لیس بلازم کترک القراءة فی الاخیرتین، و التجافی فی الشهد فإنّه یحمل الأمر علی غیر اللزوم لوحدة السیاق.

و فی الکلّ نظر.

أما الأول؛ فلأن تلک النصوص مختصة بالمأموم حال قراءة الإمام، و لذا لا شک لأحد فی عدم سقوطها لو أدرکه فی التشهد الأخیر، مع أنّه لو سلّم إطلاقها لا بدّ من تقییده بالنصوص المتقدمة.

و أما الثانی؛ فلعدم شهادته بعدم الوجوب.

و أما الثالث؛ فلأن بعض النصوص غیر مشتمل علی ما أشیر الیه، کموثق عمار، مع أنّ ذلک لا یصلح لرفع الید عن ظهور الأمر فی الوجوب بعد کون الوجوب و الاستحباب خارجین عن حریم الموضوع له و المستعمل فیه، و کونهما منتزعین من الترخیص فی ترک المأمور به و عدمه، فتحصّل أنّ الأظهر هو الوجوب.

الثانی: إذا لم یمهله الإمام لقراءة السورة اکتفی بالحمد خاصة بلا خلاف.

و یشهد به: صحیح زرارة المتقدم.

و المراد من عدم الإمهال المجوّز لترک السورة: دخول الإمام فی الرکوع قبل شروع المأموم فی السورة؛ إذ الظاهر من قوله (علیه السلام): فان لم یدرک السورة التامة أجزأه ام الکتاب. عدم إدراکها علی النحو المتعارف فی الجماعة من کون وضع

---

(۱) الوسائل باب ۴۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

]...[

المصلّین علی هیئة واحدة من القیام و الرکوع و غیرهما من الأفعال.

نعم الأحوط أن یقرأها إذا أمکنه إتمام السورة و اللحوق بآخر رکوع الإمام.

و لو أعجله الإمام عن الحمد إیضاً فهل یجب علیه الإتیان به بتمامه و اللحوق بالإمام فی السجود، أم یجوز ترک ما لم یمهله الإمام؟ قولان، لا یبعد القول الثانی؛ لصحیح معاویة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یدرک آخر صلاة الإمام و هو أوّل صلاة الرجل فلا یمهله حتی یقرأ فیقضی القراءة فی آخر صلاته؟ قال (علیه السلام): نعم «۱».

و دلالته علی سقوطه فی الفرض ظاهر حیث إنّه (علیه السلام) قرّر الراوی علی ترک القراءة عند عدم إمهال الإمام.

فان قلت: إنه متضمن لما لا نقول به و هو قضاء القراءة آخر الصلاة فلا بدّ من طرحه.

قلت: أولًا إنّه یمکن أن یکون المراد بقضاء القراءة آخر الصلاة اختیارها فی الأخیرتین علی التسبیح، فجوابه (علیه السلام) یدلّ علی رجحانه.

و ثانیاً: أنّ إجمال هذه الفقرة منه أو ظهورها فیما لا نقول به لا یضرّ بالاستدلال بصدر الخبر.

ثمّ إنّ الخبر فی بادئ النظر و إن کان مختصّ اً بصورة عدم الشروع فی القراءة أصلًا، إلّا أنّه یمکن أن یقال: إنّه بعد التدبّر فیه یظهر شموله لما إذا شرع فیها و لم یمهله الإمام لإتمامها بأن یکون المراد القراءة الموظّفة.

مع أنّه لو سلّم الاختصاص یتعدّی عن مورده الی الفرض الثانی بإلغاء خصوصیة المورد،

---

(۱) الوسائل باب ۴۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

]...[

و یؤیده مفهوم الخبر المحکی عن دعائم الإسلام مرسلًا عن أمیر المؤمنین (علیه السلام): و لیقرأ فیما بینه و بین نفسه إن أمهله الإمام.

و عن الباقر (علیه السلام): فاقرأ لنفسک بفاتحة الکتاب إن أمهلک الإمام أو ما أدرکت أن تقرأ.

و عن المحقّق النائینی- ره- الاستدلال له بأنّ وجوب القراءة مزاحم مع وجوب متابعة الإمام فی أفعاله، و حیث إنّ الثانی أهم؛ لعدم معهودیة ترک المتابعة فی الرکوع بمزاحمة واجب من الواجبات الکاشف عن أهمیة إدراکه علی ما یزاحمه فیقدم.

و فیه: أنّه لا تزاحم بینهما؛ فإنّه یمکن له أن لا یخالف شیئاً منهما بأن ینفرد فی صلاته، و لو لم یجز قصد الانفراد اختیاراً لا کلام فی جوازه فی أمثال هذا المقام.

مع أن أهمیة الثانی غیر ثابتة، و ما ذکر فی وجهه غیر ظاهر، فالصحیح ما ذکرناه، و مع ذلک کله الأحوط من حیث صحة الصلاة إتمام القراءة، و اللحوق به فی السجود، و من جمیع الجهات قصد الانفراد.

الثالث: إذا أدرک الإمام فی الرکعة الثانیة یستحب له متابعته فی القنوت؛ لموثّق عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن الإمام الصادق (علیه السلام) فی الرجل یدخل فی الرکعة الأخیرة من الغداة مع الإمام، فقنت الإمام أیقنت معه؟ قال (علیه السلام): نعم و یجزیه من القنوت لنفسه «۱».

و ظاهر عدم استحباب القنوت فی الرکعة الثانیة له، و هو و إن کان مورده الغداة إلّا أنّه لإلغاء خصوصیة الغداة یستفاد منه الاستحباب بالکلیة.

الرابع: هل یجب متابعة الإمام فی التشهد إن لم یکن موضع تشهّد للمأموم، أم لا؟ وجهان، قد استدلّ للأول بما دلّ علی وجوب المتابعة، و بقوله (علیه السلام) فی

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب القنوت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۱۳

]...[

خبر علی بن جعفر الوارد فی المأموم المسبوق برکعتین فی المغرب: یقعد فیهن جمیعاً «۱».

و لکن یرد علی الأول: أنّ المتابعة واجبة فی أفعال صلاة المأموم الواجبة علیه، و لا دلیل علی وجوبها فی کل ما یفعله من الأفعال و لو لم یکن واجباً علی المأموم من حیث هو.

و یرد علی الثانی: أنّه وارد فی مقام بیان وجوب التشهد فی الثانیة و الثالثة، و عدم سقوطه فیهما بالجلوس فی الاولی، و لا یدل علی أنّ ما أتی به تبعاً للإمام کان واجباً علیه، کما یشهد به السؤال: الرجل یدرک رکعة من المغرب کیف یصنع حین یقوم یقضی أ یقعد فی الثانیة و الثالثة؟ فالأظهر عدم الوجوب و جواز بقائه ساجداً الی أن یقوم.

نعم یجوز ذلک؛ لخبر إسحاق بن یزید، قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): جعلت فداک یسبقنی الإمام برکعة فیکون لی واحدة و له ثنتان أ فأتشهّد کلّما قعدت؟ قال (علیه السلام): نعم فإنّما التشهد برکة «۲». و نحوه موثّق الحسین بن المختار «۳»، و غیره.

و هل یجب علیه التجافی فیه أم لا؟ وجهان.

یشهد للأول: قوله (علیه السلام) فی صحیح الحلبی: من أجلسه الإمام فی موضع یجب أن یقوم فیه یتجافی و أقعی إقعاءً و لم یجلس متمکناً «۴».

و قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن الحجاج: یتجافی و لا یتمکن من القعود «۵».

و استدلّ للثانی بأنّه بما أنّ التجافی لیس من أفراد الجلوس حقیقة أو انصرافاً و لأجله لا یمکن حمل القعود المذکور فی بعض النصوص المتقدم علیه، فلا محالة یحمل الأمر به علی الاستحباب جمعاً بین النصوص.

(۱) الوسائل باب ۶۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴- ۲- ۱.

(۲) الوسائل باب ۶۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴- ۲- ۱.

(۳) الوسائل باب ۶۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴- ۲- ۱.

(۴) الوسائل باب ۶۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۶۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۱۴

]...[

و فیه: أنّ الظاهر صدقه علیه، و یؤیده قوله (علیه السلام): و لا یتمکن من القعود و لو کان التجافی غیر القعود لکان یقول: و لا یقعد.، فالقول بوجوب التجافی لو لم یکن أقوی لا ریب فی أنّه أحوط.

و لو جلس أی تابعه فی هذا الفعل یستحب له أن یتشهد للأمر به فی خبری إسحاق و ابن المختار المتقدّمین المحمول علی الندب بلا خلاف.

و یشهد له قوله (علیه السلام): إنّما التشهد برکة.

الخامس یجب الإخفات فی القراءة خلف الإمام؛ لقوله (علیه السلام) فی صحیح زرارة المتقدم: قرأ فی کل رکعة ممّا أدرک خلف الإمام فی نفسه بامّ الکتاب و سورة. لأنّ ظهور الجملة الخبریة فی الوجوب لا ینکر.

و هل یجب الإخفات بالبسملة إیضاً أم یستحب الجهر بها؟ الظاهر هو الأول؛ لما دلّ علی وجوب الإخفات فی القراءة الشاملة لها، و ما دلّ علی استحباب الجهر بالبسملة بین ما لا إطلاق له و ما یکون ضعیف السند.

السادس: إذا أدرک مع الإمام الرکعتین الأخیرتین و سبّح الإمام و لم یقرأ المأموم فیهما لعدم تیسرها له، فالمشهور بقاء التخییر بین الفاتحة و التسبیح فی الأخیرتین له، و عن بعض القول بوجوب القراءة هنا فی رکعة.

و استدل له بما دلّ علی أنّه لا صلاة إلّا بفاتحة الکتاب.

و بمرسل أحمد بن النضر فی الرجل إذا فاته مع الامام رکعتان- یقرأ بفاتحة الکتاب فی کلّ رکعة «۱».

و بصحیح معاویة عن الصادق (علیه السلام) عن الرجل یدرک آخر صلاة الإمام و هو أوّل صلاة الرجل فلا یمهله حتی یقرأ فیقضی القراءة فی آخر صلاته، قال

---

(۱) الوسائل باب ۴۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۷.

]...[

(علیه السلام): نعم «۱».

و لکن یرد علی الأول: ما تقدم فی الجزء الرابع من هذا الشرح فی مسألة من نسی القراءة فی الأولتین، و قد بیّنا هناک ضعف هذا الوجه.

و یرد علی الثانی: - مضافاً الی إرساله- أنّ ظاهره وجوب الفاتحة فی کل رکعة و هو لا ینطبق علی المدّعی، فحینئذٍ هو کسائر ما یدلّ بظاهره علی تعیّن الفاتحة فی الأخیرتین، و قد تقدم الکلام فیها مفصّلًا فی الجزء الرابع من هذا الشرح.

و یرد علی الثالث: - مضافاً إلی إجماله- أنّ مورده ما لو أدرک رکعة من صلاة الإمام، و وجوب الفاتحة فی هذه الصورة فی الأخیرتین ممّا لم یقل به أحد، فهذا إیضاً لا ینطبق مفاده علی المدّعی، فإذاً الأظهر بقاء التخییر؛ لإطلاق أدلّته.

اختلاف الامام و الماموم اجتهاداً او تقلیدا

(الخامسة): هل یجوز اقتداء المجتهد أو مقلّده بمجتهد آخر أو بمقلّده المخالف له فی الفروع مع استعماله محلّ الخلاف فی الصلاة أم لا- أم هناک تفصیل؟ وجوه؟ أقواها: الأخیر؛ فإنّه إذا کان المخلّ به فی صلاة الإمام من الفعل أو الترک بنظر المأموم ممّا لا یخلّ مطلق وجوده، و إنّما یخلّ بها إذا کان عمدیاً و عن علم أو جهل تقصیری- و هی جمیع الأجزاء و الشرائط و الموانع غیر الخمسة المستثناة فی حدیث (لا تعاد الصلاة) «۲» بناءً علی ما تقدم من شموله للموانع أیضاً- صحّت صلاته و قدوته؛ لما تقدم من شمول الحدیث- أی: حدیث لا- تعاد الصلاة- للجاهل القاصر أیضاً و انّ مفاده صحة الصلاة حین الإتیان بها؛ إذ علیه تکون صلاة الإمام صحیحة حتی

---

(۱) الوسائل باب ۴۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۱۶

]...[

عند المأموم فیصح الاقتداء به، فلو تستّر الإمام بسنجاب و نحوه ممّا یری المأموم عدم جوازه یجوز الائتمام به.

و یستفاد ذلک من صحیح جمیل أیضاً فی إمام قوم أجنب و لیس معه من الماء ما یکفیه للغسل و معهم ما یتوضّئون به أ یتوضّأ بعضهم و یصلّی بهم؟ قال (علیه السلام): لاو لکن یتیمّم الجنب و یصلّی بهم فإنّ اللّه جعل التراب طهوراً «۱» فإنّه بعموم علّته یدلّ علی أنه یجوز الائتمام لو کانت صلاة الإمام صحیحة و إن کانت ناقصة.

هذا فی غیر ما یتعلق بالقراءة فی الرکعتین الأولتین، و أمّا فیما یتعلّق بالقراءة فیهما فی مورد تحمّل الإمام عن المأموم فیشکل الحکم بالصحة کما تقدّم فی شرائط إمام الجماعة.

و أمّا إن کان المخلّ به ممّا یوجب بطلان الصلاة مطلق وجوده، کما إذا کان الإمام یری بقاء وقت العشاءین الی طلوع الفجر، و المأموم یری انتهاء وقتهما بانتصاف اللیل، فأراد المأموم أن یقتدی فی صلاة قضائه بالإمام المصلّی أداءً بعد انتصاف اللیل فالأظهر عدم جواز الائتمام؛ فإنّ ما یفعله الإمام بنظر المأموم صورة صلاة لیست بصلاة فی الواقع، و المشروع إنّما هو الاقتداء بالمصلّی و هو لیس بمصلّ حقیقة باعتقاد المأموم، و لا فرق فیما ذکرناه بین ما إذا ثبت بطلان صلاة الإمام لدیه بدلیل قطعی أو ظنی.

اذا تبیّن بطلان الجماعة

السادسة اذا ثبت أنّ الإمام کافر أو فاسق أو علی غیر طهارة، فتارة یکون

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۱۷

]...[

ذلک بعد الصلاة، و اخری یکون فی أثنائها، فالکلام یقع فی موضعین:

الأول: لو کان ذلک بعد الصلاة صحّت صلاته و بطلت قدوته، فلنا دعویان:

الاولی: صحّة الصلاة.

الثانیة: بطلان القدوة. أمّا الاولی فیشهد لها: جملة من النصوص کمرسل ابن أبی عمیر عن الإمام الصادق (علیه السلام) فی قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال و کان یؤمّهم رجل فلمّا صاروا الی الکوفة علموا أنّه یهودی، قال (علیه السلام): لا یعیدون «۱». و نحوه غیره.

و هی و إن وردت فی الکفر إلّا أنه یثبت فی الفسق أیضاً بالأولویة و الإجماع المرکّب.

و صحیح الحلبی: من صلّی بقوم و هو جنب أو علی غیر وضوء فعلیه الإعادة، و لیس علیهم أن یعیدوا، و لیس علیه أن یُعلمهم «۲». و نحوه غیره.

و عن الاسکافی و علم الهدی: وجوب الإعادة.

و استدلّ له بصحیح معاویة، قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): أ یضمن الإمام صلاة الفریضة فإنّ هؤلاء یزعمون أنّه یضمن؛ فقال (علیه السلام): لا یضمن أی شیء یضمن إلّا أن یصلّی بهم جنباً أو علی غیر طهر «۳» فإنّ مقتضی الاستثناء بطلان صلاة المأموم فی تلک الصورة؛ إذ لو کانت صلاتهم صحیحة لم یفت منهم شیء حتی یکون الإمام ضامناً.

و بقوله (علیه السلام) فی خبر الدعائم: فإذا فسد صلاة الإمام فسد صلاة

---

(۱) الوسائل باب ۳۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

]...[

المأمومین «۱».

و بما عن نوادر الراوندی: من صلّی بالناس و هو جنب أعاد هو و أعاد الناس «۲».

و فی الکلّ نظر.

أمّا الأخیران؛ فلأنّهما ضعیفان سنداً.

و أمّا الأول؛ فلأنه مختص بخصوص فقد الطهارة، مع أنّه معارض بالنصوص المتقدمة فیحمل علی الاستحباب، مضافاً الی أنه یمکن أن یکون المراد منه- کما قیل أنّ الإمام متعهد للمأمومین بأن یصلّی علی طهر، و إن لم یفعل فإن کان عمدیاً أثم، و إلّا فهو معذور، و یترتب علیه لزوم إعلام المأمومین لو تبیّن للإمام حاله فی الأثناء، و هذا لا ربط له بصحة صلاة المأمومین و عدمها، فالقول بوجوب الإعادة ضعیف.

و مقتضی إطلاق النصوص و ترک الاستفصال صحة صلاة المأموم و إن ارتکب ما لا یغتفر للمنفرد کما لو زاد رکناً أو نحوه ممّا یخلّ بصلاة المنفرد للمتابعة.

و دعوی: أنّها واردة فی مقام نفی اقتضاء فساد صلاة الإمام لبطلان صلاة المأموم من غیر تعرض فیها لغیر ذلک. مندفعة بأنها فی مقام صحّة صلاة المأموم التی یؤتی بها علی حسب ما یقتضیه أدلّة الجماعة و دعوی: معارضتها مع دلیل قدح ذلک فی صحة الصلاة فتحمل هذه النصوص علی ما لو لم یزد رکناً أو نحوه ممّا یخلّ بصلاة المنفرد جمعاً بین الأدلّة مندفعة بان هذه النصوص علی فرض تسلیم إطلاقها تکون حاکمة علی تلک الأدلة کما لا یخفی.

و أما الدعوی الثانیة فیشهد لها: ما دلّ علی اعتبار کون الإمام عادلًا مسلماً، و کونه مصلّیاً؛ فأنّ هذه الأدلة تقتضی بطلانها مع فقد أحد هذه القیود، و النصوص المتقدمة، غایة ما یستفاد منها صحّة الصلاة، و لا تدل علی صحة القدوة.

---

(۱) المستدرک باب ۳۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

(۲) المستدرک باب ۳۲ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

]...[

الموضع الثانی: لو ثبت کون الإمام کافراً، أو فاسقاً، أو علی غیر طهارة فی الأثناء نوی الانفراد و صحّت صلاته؛ لصحیح زرارة عن رجل صلّی بقوم رکعتین ثمّ أخبرهم أنّه لیس علی وضوء، قال (علیه السلام): یتم القوم صلاتهم فإنّه لیس علی الإمام ضمان «۱».

و قیل: یستأنف صلاته؛ لما عن المنتهی من أن فی روایة حماد عن الحلبی یستقبلون صلاتهم إذا أخبرهم الإمام فی الأثناء أنّه لم یکن علی طهارة.

و فیه: أنّ الروایة لم نعثر علیها فی الکتب المعتمدة کما اعترف به جماعة منهم: صاحب الحدائق- ره- مع أنّها معرض عنها عند الأصحاب.

مضافاً الی أنّه علی فرض وجودها و حجّیتها لا بدّ من حملها علی الاستحباب جمعاً بینها و بین الصحیح المتقدم، فالقول بوجوب الإعادة ضعیف.

یستحب اعادة الصلاة جماعة

اشارة

الثامنة: لا خلاف علی الظاهر فی أنّه یستحب أن یعید المنفرد صلاته التی صلّاها إذا وجد من یصلّی تلک الصلاة جماعةً إماماً کان أو مأموماً، و عن غیر واحد دعوی الإجماع علیه.

و یشهد له: جملة من النصوص کصحیح ابن بزیع قال: کتبت الی أبی الحسن (علیه السلام) إنّی أحضر المساجد مع جیرانی و غیرهم فیأمروننی بالصلاة بهم و قد صلّیت قبل أن آتیهم و ربّما صلّی خلفی من یقتدی بصلاتی و المستضعف و الجاهل فأکره أن أتقدّم و قد صلّیت لحال من یصلّی بصلاتی ممن سمّیت لک فمرنی فی ذلک بأمرک

---

(۱) الوسائل باب ۳۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

]...[

انتهی الیه و أعمل به إن شاء اللّه تعالی؛ فکتب (علیه السلام) صلّ بهم «۱».

و صحیح هشام بن سالم عن الإمام الصادق (علیه السلام) عن الرجل یصلّی الصلاة وحده ثمّ یجد جماعة قال (علیه السلام): یصلّی معهم و یجعلها الفریضة إن شاء «۲» و نحوهما غیرهما، فاستحباب إعادة المنفرد إماماً أو مأموماً لا إشکال فیه، کما لا إشکال فی عدم استحباب إعادة المنفرد أو المأموم أو الإمام منفرداً، و کذلک لا ینبغی التوقف فی عدم استحباب إعادة الإمام مأموماً.

إنّما الکلام فی صور ثلاث: الاولی: إعادة الإمام إماماً الثانیة: إعادة المأموم إماماً الثالثة إعادة المأموم مأموماً.

أمّا الصورة الأولی فعن المحقّق النائینی جوازه.

و استدلّ له بإطلاق صحیح ابن بزیع المتقدم بدعوی: أنّ إطلاق قوله: و قد صلّیت قبل أن آتیهم یشمل ما إذا کان صلّی جماعة.

أقول: هذا حسن، و الإیراد علیه ببعد إقامة الجماعة فی غیر المسجد مع تمکّنه من حضور مساجد جیرانه من غیر تقیة. غیر تام؛ فإنّه لا بُعد فی ذلک فی تلک الأزمنة، کما لا یخفی، فالأظهر جوازه.

و أما الصورة الثانیة، فعن غیر واحد منهم الشیخ الأعظم- ره- جوازه.

و استدل له بما روی أنّ معاذاً کان یصلّی مع النبی صلّی اللّه علیه و آله ثمّ یرجع فیصلّی بقومه «۳».

و بما عن عوالی اللآلی عن فخر المحققین- ره- عن والده المصنف- ره- روی

---

(۱) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۳) المستدرک باب ۴۳ من أبواب صلاة الجماعة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۲۱

]...[

أن أعرابیاً جاء الی المسجد و قد فرغ النبی صلّی اللّه علیه و آله و اصحابه من الصلاة فقال أ لا رجل یتصدق علی هذا فیصلی معه فقام شخص فأعاد صلاته و صلّی به «۱».

و اورد علیهما: بضعف السند.

أقول: إنّ أخبار «من بلغ» «۲» تصلح لإثبات الاستحباب و إن کان الخبران ضعیفین.

و دعوی: أنه لا یمکن حینئذٍ ترتیب آثار الجماعة علی مثل هذه الجماعة الثابت استحبابها بأخبار من بلغ مندفعة بما تقدم فی أول مبحث الجماعة، مع أنّ إطلاق صحیح ابن بزیع المتقدم لا بأس بالتمسک به.

و أما الصورة الثالثة فعن جماعة منهم: الشهیدان جوازه، و هو الأظهر؛ لإطلاق جملة من النصوص.

منها: صحیح الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام): إذا صلّیت و أنت فی المسجد و اقیمت الصلاة، فإن شئت فأخرج، و إن شئت فصلّ معهم «۳».

و منها: غیره فتحصّل ممّا ذکرناه: أنّ الأظهر استحباب الإعادة فی صور خمس، و عدمه فی أربع.

بقی فی المقام امور.

[اختصاص جواز الإعادة بالمرة الاولی]

الأول: أنّ جواز الإعادة فی موارده إنّما یختص بالمرة الاولی، و لا دلیل علی جوازها مراراً، و الأصل یقتضی عدم الجواز.

---

(۱) المستدرک باب ۴۳ من أبواب صلاة الجماعة.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من أبواب مقدمة العبادات.

(۳) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۲۲

]...[

فی تبدیل الامتثال

الثانی: هل یتعین فی المعادة نیة الندب، أم یجوز نیة الوجوب؟ قولان، المنسوب الی جماعة منهم: الشهیدان هو الثانی، و ظاهر الأکثر هو الأول.

و قد استدلّ لجواز نیة الوجوب بصحیح هشام المتقدم: و یجعلها الفریضة إن شاء «۱».

و بما فی بعض النصوص: یختار اللّه أحبّهما الیه «۲».

و بما فی مرسل الفقیه: یحسب له أفضلهما و أتمّهما «۳».

و اعترض علی ذلک الشیخ الأعظم- ره- بأنّ الفعل الأول قد وقع علی جهة الوجوب مستجمعاً لشرائط إسقاط الواجب فلا یعقل نفی الوجوب عنه، و لا وجوب آخر حتی یقع الفعل الثانی علیه.

و أجاب عنه المحقّق الهمدانی- ره- تشییداً لأرکان ما استدلّ به علی هذا القول بما حاصله: إنّ تبدیل الامتثال و إن کان لا یجوز فی نفسه إلّا أنّ ذلک ما لم یدلّ دلیل علی جوازه، و حیث إنّ المفروض دلالة الدلیل علیه فی المقام فلا محذور فی الالتزام به.

أقول: إنّ مفاد أخبار الباب استحباب الإعادة فی نفسها مثل ما دلّ علی استحباب إعادة صلاة الآیات ما دامت الآیة باقیة، فیکون کلّ فرد امتثالًا لأمر غیر ما یکون الآخر امتثالًا له، و لیس من باب تبدیل الامتثال.

---

(۱) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۲۳

]...[

و الذی دعی الجماعة الی الالتزام بدلالتها علی جواز تبدیل الامتثال إنّما هو تضمّن تلک النصوص لجمل ثلاث، ما صرّحوا بذلک فی الوجه الذی استدلّوا به فی المقام.

إحداها قوله (علیه السلام) یحسب له أفضلهما و أتمّهما. کما فی مرسل الفقیه «۱».

الثانیة: قوله (علیه السلام): یختار اللّه أحبّهما الیه. کما فی خبر أبی بصیر «۲».

الثالثة: قوله (علیه السلام) یجعلها الفریضة کما فی صحیح هشام «۳»، و غیره.

و لکن شیئاً منها لا یدلّ علی ذلک.

أما الاولی؛ فلأنّ الظاهر من المرسل المتضمن لها وروده فی الصلاة مع المخالفین، فیکون نظیر طائفة من النصوص الواردة فی الباب الدالّة علی استحباب الإعادة مع المخالفین، و المستفاد من مجموعها أنّها لا تحسب صلاة و لو نافلة، بل فی بعضها: التصریح بأنّه یجعلها تسبیحاً و ذکراً «۴»؛ و فی آخر: اریهم ان اسجد و ما اسجد «۵» فهو خارج عن مورد البحث و أجنبی عن تبدیل الامتثال، بل المراد من هذه الجملة حینئذٍ أنّ الصلاة معهم تقیة؛ لما فیها من المصالح أفضل العملین له أی الصلاة الثانیة و إن کانت صوریة أفضل من الاولی الحقیقیة للمصالح العظیمة، و علیه فیتعین قراءة أفضلهما و أتمّهما بالنصب لا بالرفع کما لا یخفی.

و الشاهد علی کون المرسل من هذه النصوص: أنّ الظاهر کونه تتمة روایة رواها عن الإمام الصادق (علیه السلام) الواردة فی الصلاة معهم علی ما هو صریحها،

---

(۱) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

(۵) الوسائل باب ۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۲۴

]...[

قال رجل للصادق (علیه السلام): إنّی اصلّی فی أهلی ثمّ أخرج الی المسجد فیقدّمونی، فقال (علیه السلام): تقدّم لا علیک و صلّ بهم «۱» و فی خبر آخر: و صلّ بهم لا صلّی اللّه علیهم «۲».

و أما الجملة الثانیة؛ فلأنّ المراد منها- علی الظاهر و لا أقلّ من المحتمل- هو أن اللّه تعالی یعطی الثواب علی الصلاة الکاملة منهما الواقعتین بداعی امتثال أمرین: وجوبی و ندبی، لا أنّ الصلاة التی تکون أحبّ هی المسقطة للأمر الوجوبی، و أنّها التی یستقر علیها الامتثال و المحصّلیة للغرض الأقصی.

و الشاهد علی ذلک قوله (علیه السلام): أحبّهما الیه الظاهر فی اشتراکهما فی المحبوبیة؛ إذ القائل بتبدیل الامتثال لا یلتزم بذلک.

و أما الجملة الثالثة، ففیهما احتمالات.

الأول: أن یکون المراد بها الإتیان بالثانیة بعنوان القضاء عمّا فی الذمة من الصلوات الفاسدة، أو التی لم یؤت بها.

و یؤیده قوله (علیه السلام) فی صحیح هشام: یجعلها الفریضة إن شاء «۳».

الثانی: ما ذکره شیخ الطائفة و هو أنّ المراد بها أنّ من یصلّی و لم یفرغ من صلاته و وجد جماعة فله أن یجعلها نافلة ثمّ یصلّی الفریضة جماعة.

و أیّده الوحید بأنّ ذلک هو ظاهر صیغة المضارع، و أنّ راوی هذا الخبر روی هذا المعنی الذی ذکره الشیخ عن سلیمان بن خالد عن الامام الصادق (علیه السلام) «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۵۴ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۵۶ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۲۵

]...[

الثالث: أن یکون المراد بها ما ذکره بعض المحقّقین- ره- و هو أنّه یجعلها فریضة ذاتیة من ظهر أو عصر أو نحوهما ممّا أدّاها سابقاً لا نافلة ذاتیة حیث لا جماعة فیها، و علی أیّ تقدیر تکون أجنبیة عمّا استدل بها له.

و یشهد لعدم کون نصوص الإعادة فی مقام بیان جواز تبدیل الامتثال: ما فی بعضها: فإنّ له صلاة اخری، مضافاً الی عدم معقولیته ثبوتاً؛ إذ الأمر إن کان باقیاً بعد الإتیان بفرد فبما أنّه إیجابی یجب الإتیان به ثانیاً، و إلّا فلا موجب للإتیان به:.

و نسب الی المحقق العراقی فی توجیه نصوص الإعادة کلام لا بأس بنقله تتمیماً للبحث و هو أنّ الأمر بالشیء إمّا أن یکون لاشتماله علی الغرض و المصلحة، و إمّا أن یکون لکونه مقدمة لما فیه الغرض الأقصی، و علی الثانی فتارة یکون ما فیه الغرض- و هو ذو المقدمة- فعل المکلّف کالصلاة بالإضافة الی مقدماتها مثل الوضوء و نحوه، و اخری یکون هو فعل المولی، و علی الثانی، فقد یکون

من أفعاله الجوارحیة کأمر المولی عبده بإحضار الماء لیشربه، و قد یکون من أفعاله الجوانحیة کأمر المولی عبده بإعادة الصلاة جماعة لیختار أحبّ الصلاتین الیه، و علی ذلک فبناءً علی القول باختصاص الوجوب بالمقدّمة الموصلة إذا أتی العبد بفردین من أفراد الواجب فی الأقسام المذکورة غیر الأول طولًا فأیهما الذی یترتب علیه ما فیه الغرض هو المصداق للواجب، فیقع الآخر لغواً، فلو صلّی فرادی ثمّ جماعة و اختار المولی الثانیة فی مقام ترتّب الثواب علی إطاعته تقع الثانیة مصداقاً للواجب دون الاولی، بل هی تقع غیر واجبة.

و فیه: أنّ ما التزم به- قده- من عدم ترتّب غرض علی الصلاة فی نفسها و إنّما امر بها لأجل کونها مقدّمة لاختیار المولی إیّاها فی مقام ترتب الثواب- التزام بعدم کون هذا الحکم تابعاً للمصلحة و هو منافٍ لمسلک العدلیة.

مع أنه قد وردت نصوص کثیرة دالّة علی أنّ فی خصوص الصلاة مصالحاً

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۲۶

]...[

و أغراضاً من الانتهاء عن الفحشاء و المنکر و غیر ذلک.

مضافاً الی ما عرفت من دلالة هذه النصوص بأنفسها علی وقوع کلّ من الصلاتین علی صفة المحبوبیة.

فتحصّل ممّا ذکرناه عدم جواز تبدیل الامتثال، و أنّ نصوص الإعادة أجنبیة عن ذلک، و علیه فإیراد الشیخ الأعظم- ره- علی الشهیدین فی محلّه فالأظهر تعین قصد الندب.

القید و الداعی

الثالث: لو ظهر بطلان الاولی فهل تکون الثانیة المأتی بها بعنوان الإعادة مجزیة عنها و مسقطة لأمرها، أم لا، أم یفصّل بین ما اذا کان قاصداً لامتثال الأمر الواقعی المتوجه الیه فی تلک الحال بالصلاة و إن اعتقد أنّه الأمر بالمعادة منها، و بین ما اذا کان قاصداً للأمر الذی یعتقده بنحو التقیید فتصح فی الأول دون الثانی؟ وجوه:

أقواها: الأول إذ المیزان فی صحة العبادة الإتیان بذات المأمور به بجمیع قیوده متقرباً الی اللّه تعالی، و لا یعتبر فیها شیء آخر، و لو نقصت عن ذلک لا تصحّ، فلو صلّی فی أول الوقت بتخیل أنّه آخر الوقت صحّت صلاته و إن کان ذلک علی وجه التقیید؛ لأنّ قصده ذلک لا یکون أحد المبطلات، و المفروض إتیان الصلاة تامة متقرباً الی اللّه تعالی.

و لو صلّی صلاة العصر بتخیل أنّه صلّی الظهر لم تصح علی القاعدة و إن کان قصد الأمر بالعصر علی نحو الداعی؛ لأنّ حقیقة صلاة العصر تغایر حقیقة صلاة الظهر، کما یکشف عن ذلک اختلاف أحکامهما، فإذا لم یقصد حقیقة إحداهما و قصد الاخری لا تقع عنها؛ لعدم تحققها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۲۷

]...[

و بالجملة المیزان فی الصحة هو ما ذکرناه من غیر فرق بین الداعی و القید، و علی ذلک فبما أنّ المستفاد من النصوص أنّ الصلاة الأصلیة و المعادة حقیقة واحدة، و أنّ اختلاف الآثار إنّما یکون من جهة اختلاف حالات المصلّی؛ إذ ربما یکون مصلّیاً قبل هذه الصلاة، و ربما یکون غیر مصلٍّ. و علی الأول تکون صلاته معادة، و علی الثانی تکون أصلیة، و هذا لا یوجب الاختلاف فی الحقیقة، و حینئذٍ فمن قصد الأمر بالمعادة و کان فی الواقع غیر مصلٍ فقد أتی بالصلاة المأمور بها بجمیع قیودها متقرباً الی اللّه تعالی، فتکون

مجزیة و ان کان قصده الأمر بالمعادة علی وجه التقیید.

و استدلّ للقول الثانی بأنّه اذا قیّد صلاته بالمعادة و قصد الإتیان بها کذلک، فإذا لم تکن معادة فصلاته هذه لا تکون مقصودة.

و فیه: أنه إذا لم یکن هذا العنوان دخیلًا فی المأمور به، بل کان من العناوین المنطبقة علیها من جهة وقوعها بعد صلاة اخری فمن قصد هذا العنوان و تعلّقت إرادته بإیجاده فقد انبعثت عنها إرادة اخری الی مُعَنونه فذات الصلاة مقصودة بتبع إرادة المعادة.

و استدلّ للقول الثالث: بأنّه إذا کان قاصداً لامتثال الأمر الفعلی المتوجه الیه فهو قاصد لامتثال الأمر بالصلاة الأصلیة، و لا ینافیه اعتقاد کونه الأمر بالمعادة؛ إذ الخطا فی اعتقاد الصفة مع عدم أخذها قیداً فی الموضوع لا یمنع من قصد ذات الموصوف و تحقّقه و اتّصافه بوصف یغایر ذلک الوصف.

و أما اذا کان قصده امتثال الأمر بالمعادة منها بنحو التقیید فبما أنّه بانتفاء القید ینتفی المقیّد فلا یکون ممتثلًا للأمر الواقعی المتوجه الیه.

و بعبارة اخری: ما قصد لا واقع له و ما له واقع لم یقصد، و هذا بخلاف الصورة الاولی؛ فإنّه علی الفرض قاصد لامتثال الأمر الواقعی.

و قد ظهر ممّا ذکرناه فی وجه المختار الجواب عن ذلک، فلاحظ و تدبّر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۲۸

یستحب عمارة المسجد مکشوفة،

فتحصّل أنّ ما عن جماعة- منهم: الشیخ و المحقق من الحکم بالصحة فی الصورتین فی ما هو نظیر المقام- هو الأقوی.

[خاتمة] فی أحکام المساجد

اشارة

خاتمة تتعلّق بالمساجد، و المراد بالمسجد المکان الموقوف علی کافة المسلمین للصلاة فیه، و لو وقفه علی أن یصلّی فیه طائفة خاصة فهل یبطل الوقف من أصله کما عن فخر المحققین و المحقق الثانی و غیرهما، أم یبطل التخصیص و یصح الوقف کما عن المصنف- ره- فی باب الوقف من القواعد، أم یصحّان معاً کما عن المصنف- ره- تقویته فی التذکرة؟ وجوه سیأتی التعرض لهذه المسألة فی کتاب الوقف انشاء اللّه تعالی.

یستحب عمارة المساجد بضرورة من الدین لقوله تعالی: إِنَّمٰا یَعْمُرُ مَسٰاجِدَ اللّٰهِ مَنْ آمَنَ بِاللّٰهِ وَ الْیَوْمِ الْآخِرِ «۱».

و یستحب أن تکون المساجد مکشوفة لحسن عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): إنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله بنی مسجده بالسمیط، ثمّ إن المسلمین کثروا فقالوا: یا رسول اللّه لو أمرت بالمسجد، فزید فیه و بناه بالسعیدة، ثمّ إنّ المسلمین کثروا فقالوا: یا رسول اللّه لو أمرت بالمسجد، فزید، فیه فقال: نعم فأمر به فزید فیه و بنی جداره بالانثی و الذکر، ثمّ اشتدّ علیهم الحرّ فقالوا: یا رسول اللّه لو أمرت بالمسجد فظلّل، فقال: نعم فأمر به فاقیمت فیه سواری من جذوع النخل- الی أن قال- فقالوا: یا رسول اللّه لو أمرت بالمسجد فطین، فقال لهم رسول

---

(۱) التوبة الآیة ۱۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۲۹

و المیضاة علی أبوابها، و المنارة مع حائطها،

اللّه صلّی اللّه علیه و آله: لا عریش کعریش موسی، و لم یزل کذلک حتی قبض صلّی اللّه علیه و آله «۱».

و لکنه لا یدلّ علی استحباب کونها مکشوفة، لوجهین:

الأول: أنه ینهی عن التسقیف فظاهره مرجوحیة ذلک، و ترک المکروه لیس بمستحب.

الثانی: أنه یدلّ علی مرجوحیة التسقیف خاصة، و عدم البأس بالتظلیل.

و أمّا حسن الحلبی أو صحیحه عن الامام الصادق (علیه السلام) عن المساجد المظلّلة أ تکره الصلاة فیها؟ فقال: نعم و لکن لا یضرّکم الیوم و لو قد کان العدل لرأیتم کیف یصنع فی ذلک «۲» فمضافاً الی عدم تعرضه لحکم بناء المسجد و إنّما هو فی مقام بیان حکم الصلاة، أنّه لو اغمض عن ذلک یتعین حمله علی إرادة التظلیل بالنحو المتعارف من کونه بالتسقیف؛ جمعاً بینه و بین حسن ابن سنان، فالأظهر کراهة التسقیف خاصة.

و یستحب أیضاً أن یکون المیضاة علی أبوابها و المراد بها المطهرة.

و مستند استحباب ذلک: خبر عبد الحمید عن أبی إبراهیم (علیه السلام) عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: جنّبوا مساجدکم صبیانکم و مجانینکم و شراءکم و بیعکم، و اجعلوا مطاهرکم علی أبواب مساجدکم «۳».

و المشهور بین الأصحاب- علی ما نسب الیهم- استحباب أن تکون المنارة مع حائطها لا فی وسطها.

و استدلّ له المصنف- ره- فی بعض کتبه- علی ما نقل- بأنّ فیه التوسعة و رفع

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب أحکام المساجد حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب أحکام المساجد حدیث ۲.

(۳) ذکره صدره فی الوسائل باب ۲۷ و ذیله باب ۲۵ من أبواب أحکام المساجد.

و الإسراج فیها، و إعادة المستهدم و یجوز استعمال آلته فی غیره منها

الحجاب بین المصلّین. و هو کما تری.

و یستحب ایضاً الإسراج فیها لقوله صلّی اللّه علیه و آله: من أسرج فی مسجد من مساجد اللّه سراجاً لم یزل الملائکة و حملة العرش یستغفرون له ما دام فی ذلک المسجد ضوء من ذلک السراج «۱».

و کذا یستحب اعادة المستهدم لعموم ما دلّ علی استحباب عمارة المساجد.

فی جواز استعمال آلات المساجد

و یجوز استعمال آلته فی غیره منها مع استغنائه عنها أو تعذّر استعمالها فیه لاستیلاء الخراب علیه بلا خلاف فیه.

و ظاهر جماعة منهم المصنف- ره- فی المتن الجواز مطلقاً، و قد استدلّوا لهذا الحکم بوجوه:

منها: أنّ المساجد للّه و ما کان للّه فهو لولیه، فله التصرف فیه علی حسب المصلحة کباقی ما کان له.

و فیه أولًا: أنّ المساجد موقوفة علی أن یصلّی فیها للّه لا أنّها موضوعة للّه تعالی.

و ثانیاً: أنّ الولی هو الإمام (علیه السلام) و جواز تصرّفه فیها کیف ما شاء ممّا لا کلام فیه، إنّما الکلام فی جواز التصرف لغیره.

و منها: أنّ المساجد جمیعها للّه فهی فی الحقیقة کمسجد واحد فلا بأس بإصلاح بعضها ببعض للمصلحة و نحوها.

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب أحکام المساجد حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۳۱

]...[

و فیه: أنّ مقتضی قولهم علیهم السلام: الوقوف علی حسب ما یوقفها أهلها «۱» الاقتصار علی التصرف علی النحو الذی أوقفها أهلها، فإذا کان الوقف علی مسجد خاص فالتصرف فیه بالصرف فی مسجد آخر خلاف ذلک فلا یجوز، و کون الجهة واحدة لا یقتضی کون المجموع مسجداً واحداً کما هو واضح.

و منها: أنّ ترک التصرف فیها تضییع لها بخلاف صرفها الی مسجد آخر، فإنّه حفظ لوقفیتها علی الجهة التی تعلّق بها غرض الواقف.

و فیه: أنّه لا دلیل علی جواز العمل علی وفق غرض الواقف، بل الدلیل دلّ علی لزوم العمل علی وفق الوقف، و علیه فإن لم یستغن ذلک المسجد الموقوف له عن تلک الآلات لا ینبغی التوقّف فی عدم جواز استعمالها فی غیره، و إلا فحکمها حکم الوقف الذی تعذّر الانتفاع به فی الجهة التی وقف لها، و المشهور بین الأصحاب أنه یصرف فی وجهه البر.

و هناک أقوال اخر، و تمام الکلام فی محلّه.

فتحصّل: أنّ ما وقف لمسجد لا یجوز استعماله فی مسجد آخر مع عد استغنائه عنه و إمکان استعماله فیه، و أمّا مع الاستغناء فیصرف فی وجوه البرّ بلا اختصاص له بمسجد آخر.

ثمّ إنّه لا فرق فی ما ذکرناه بین کون الآلات من قبیل الأحجار و الأخشاب و غیر ذلک ممّا هو من أجزاء المسجد، و بین کونها من قبیل الفرش و السراج کما لا یخفی.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب احکام الوقوف و الصدقات من کتاب التجارة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۳۲

و یحرم زخرفتها

فی زخرفة المساجد و نقشها بالصور

و المنسوب الی المشهور أنّه یحرم زخرفتها.

و ظاهر ما عن الدروس من نسبة الحرمة الی القیل عدم صحة النسبة.

و عن جماعة من المتأخّرین الکراهة.

و عن الدروس القول باستحباب ترکها.

و قد استدلّ للحرمة بانّها بدعة لم تکن فی عهد رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، و بأنّها إسراف، و بالشهرة الفتوائیة.

و لکن یرد علی الأول: أنه إن وقعت الزخرفة بعنوان أنّها من الدین و لم ینطبق علیها عنوان تعظیم الشعائر و نحوه ممّا یوجب مطلوبیتها

کانت بدعةً و محرّمةً بالحرمة التشریعیة، و هو لیس محلّ الکلام.

و أمّا مجرد الفعل من دون إدخاله فی الدین أو معه من جهة انطباق عنوان عام راجح علیه، فلا یکون بدعة و إن لم یکن فی عهد رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله کیف و کثیر من الامور فی زماننا لم تکن فی عهد رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله.

و یرد علی الثانی: أنّ الغالب تعلّق غرض عقلائی بها کتعظیم الشعائر، و معه لا یصدق علیها الإِسراف.

و یرد علی الثالث: - مضافاً الی عدم ثبوتها- أنّها لیست بحجة، فالأظهر عدم الحرمة.

و استدلّ للقول بالکراهة: بما فی وصیة ابن مسعود المرویة عن المکارم للطبرسی فی مقام الذم: و یزخرفون المساجد «۱».

---

(۱) مکارم الأخلاق ص ۵۲۶ الفصل الرابع من الباب الثانی عشر.

و نقشها بالصور

و بما فی الغرویّین للهروی أنّ فی الحدیث: لم یدخل النبی الکعبة حتی أمر بالزخرف فنحّی «۱».

و لکن لضعف سندیهما و عدم ثبوت اعتماد الأصحاب علیهما لا یصلحان لإثبات ذلک.

و دعوی: کفایتهما لإثبات ذلک بواسطة أخبار «من بلغ» مندفعة بأنّها مختصة بالمستحبات.

و لعلّ القائل باستحباب ترک الزخرفة فهم من الخبر الثانی استحباب ترکها فبواسطة أخبار «من بلغ» حکم بذلک.

ثمّ إنّ المراد بالزخرفة علی ما عن المدارک و غیرها النقش بالزخرف و هو الذهب.

و عن غیر واحد من اللغویین تفسیرها بمطلق التزیین، و حیث عرفت عدم الدلیل علی حرمتها، بل و لا علی کراهتها فلا یهمّنا اطالة الکلام فی هذه الجهة.

و المنسوب الی المشهور حرمة نقشها بالصور.

و قد استدلّ لذلک بالبدعة، و بخبر عمرو بن جمیع عن الامام الصادق (علیه السلام) عن الصلاة فی المساجد المصورة، فقال: أکره ذلک و لکن لا یضرکم ذلک الیوم و لو قام العدل لرأیتم کیف یصنع فی ذلک. «۲».

و بأن تصویر المساجد الموجب لکراهة الصلاة فیها و لو فی جزء منها تصرّف غیر مأذون فیه مورث لمنقصة فیها بلحاظ الجهة الملحوظة للواقف فی و قفیتها؛ لأنه یوجب صیرورة الصلاة الواقعة فیها ذات منقصة فهو مضرّ بحال الوقف و الموقوف علیهم و بما تعلّق به غرض الواقف فلا یجوز.

---

(۱) سنن البیهقی ج ۵ ص ۱۵۸.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب أحکام المساجد حدیث ۱.

و اخذها أو بعضها فی ملک أو طریق، و إدخال النجاسة الیها و إخراج الحصی منها و یعاد لو

و فی الکلّ نظر.

أما الأول؛ فلما تقدم آنفاً.

و أمّا الثانی؛ فلأنه ضعیف السند، مع أنه لا یدلّ علی الحرمة، مضافاً الی أنه متعرض لحال الصلاة لا التصویر.

و أما الثالث- فمضافاً الی أخصّیته عن المدّعی کما لا یخفی- لازمه حرمة إضرام النار فی المسجد و وقوفه قبال المصلّین و غیرهما ممّا یوجب کراهة الصلاة، مع أنّ تصویر المسجد لا یوجب نقصاً فی الصلاة من حیث وقوعها فی المسجد، و إنّما یکون موجباً للنقص من جهة اخری فلا ینافی ذلک مع ما تعلّق به غرض الواقف.

و لکن بما أنّ کثیراً من الأساطین أفتوا بالحرمة و فیهم من لا یعمل إلّا بالقطعیات و من یعلم شدة اهتمامه فی مدارک الأحکام کالشهید و من یکون فتاویه متون الأخبار غالباً کالشیخ فی النهایة فالاحتیاط بترکه ممّا لا ینبغی ترکه.

و کذا یحرم أخذها أو بعضها فی ملک أو طریق بحیث ینمحی آثار المسجدیة أولا یمکن استعمالها فیما اعدّت له لمنافاته لمقتضی الوقفیة علی الجهة الخاصة.

و لا یجوز إدخال النجاسة الیها و قد تقدم تفصیل ذلک فی الجزء الثالث من هذا الشرح.

فی إخراج الحصی منها

و قد ذکر جماعة من الأساطین منهم: المصنّف- ره- أنّ من جملة المحرّمات إخراج الحصی منها أی أخذه بحیث ینقطع علاقة اختصاصه بالمسجد و یعاد لو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۳۵

اخرج

اخرج.

و ذهب جماعة اخری الی القول بالکراهة، منهم: المصنّف- ره- فی عدّة من کتبه علی ما حکی.

و قد استدلّ للحرمة بکونه من أجزاء الوقف، و مقتضاه حرمة إتلافه، و وجوب إعادته الیه قضاءً للوقفیة.

و بخبر وهب عن جعفر عن أبیه (علیه السلام): إذا أخرج أحدکم الحصاة من المسجد فلیردّها مکانها أو فی مسجد آخر فإنّها تسبّح «۱» إذ لو لم یحرم الإخراج لم یجب الردّ کما هو مقتضی الأمر به.

و بما رواه الشیخ باسناده عن زید الشحام، قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): أخرج من المسجد حصاة؟ قال: فردّها أو اطرحها فی مسجد «۲».

و بخبر معاویة بن عمار، قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): إنّی أخذت سکاً من سک المقام و تراباً من تراب البیت و سبع حصیات، فقال: بئس ما صنعت، أمّا التراب و الحصی فردّه «۳».

و لکن قد یشکل فی الوجه الأول: بأنّ ما ذکر من اقتضاء الوقفیة ذلک ممنوع؛ إذ أخذ ما لا یعتدّ به عرفاً الملتحق بعد الانفصال بالقمامة إذا کان من توابع الانتفاع به کالطین المتلاصق بباطن الرجل من أرض المسجد فی أیام المطر، و الحصاة التی تدخل فی ثیاب من یصلّی فیها، أو تنفصل عن أرض المسجد بکنسها ممّا لا ینبغی الارتیاب فی عدم منافاته للوقف، کما یشهد لذلک: السیرة القطعیة.

و أما أخذ هذه الأجزاء استقلالًا لا تبعاً کأخذ مقدار یسیر من تراب الأرض

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب احکام المساجد حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من أبواب احکام المساجد حدیث ۳.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۶، ص: ۳۳۵

(۳) الوسائل باب ۲۶ من أبواب احکام المساجد حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۳۶

و یکره تعلیتها، و الشرف، و المحاریب فی حائطها،

الموقوفة للتبرک أو للتیمّم منه أو استعماله فی غسل الإناء فالظاهر أیضاً عدم منافاته لمقتضی الوقفیة؛ لأنّ الظاهر من وقف شیء خاص إنّما هو إرادة حبس مسمّاه الذی لا یقدح فیه الاختلافات الیسیرة العارضة له، و لعلّ علیه السیرة المستمرة.

و فی الروایة الاولی: بضعف السند، و باشتمالها علی التعلیل بالتسبیح الملائم للکراهة، و لذا استدلّ لها للقول بالکراهة.

و فی الثانیة: بأنّ موردها الحصاة الداخلة فی الثوب- علی ما فی الکافی- قد عرفت أنّ وجوب ردّ تلک الحصاة ممّا یخالف السیرة القطعیة، و ما ثبت من جواز إزالتها بالکنس، مع أنّه لا یدلّ علی الوجوب لتضمنه التخییر بین ردّها و طرحها فی مسجد آخر.

و یرد علی الثالثة: انّها مشتملة علی التفصیل بین السک الذی هو المسمار و بین تراب البیت و الحصاة، مع أنّ ردّه أولی من ردّهما فلا تصلح هی أیضاً للحکم بالحرمة.

مکروهات المساجد

و یکره تعلیتها کما نص علیه کثیر من الأصحاب.

و استدلّ له بأنّ حائط مسجد رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله کان قامة، و بکونها معرضاً للاطّلاع علی عورات الناس. و هما کما تری.

و کذا یکره أن یعمل لها الشرف و هو ما یبنی فی أعلی الجدران؛ لقول علی (علیه السلام) فی خبر طلحة: أنّ المساجد تبنی جمّاً لا تشرف «۱».

و ذکروا إیضاً أنه یکره جعل المحاریب فی حائطها.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب احکام المساجد حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۳۷

و جعلها طریقاً، و البیع فیها، و الشراء، و التعریف و إقامة الحدود و إنشاد الشعر

و استدلّ له بخبر طلحة عن علی (علیه السلام) أنّه کان یکسر المحاریب إذا رآها فی المساجد، و یقول: کأنها مذابح الیهود «۱».

و فیه: انّ التعبیر بالکسر قرینة لإرادة المحاریب المتخذة مستقلّة فی المساجد لا الداخلة فی حائطها مثلًا؛ لأنها القابلة للکسر دونها، و لعلّ المراد منها المقاصیر التی أحدثها الجبّارون، فالخبر أجنبی عن المدّعی، فالقول بالکراهة لا وجه له.

و یکره أیضاً جعلها طریقاً أی استطراقها مع بقاء هیئة المسجدیة لا أخذها طریقاً فإنّه حرام کما عرفت.

و یدلّ علی الکراهة قول النبی صلّی اللّه علیه و آله فی خبر المناهی: لا تجعلوا المساجد طرقاً حتی تصلّوا فیها رکعتین. و ظاهره ارتفاع الکراهة بالصلاة.

و أشکل علیه صاحب الجواهر- ره- بعدم ثبوت اعتبار الخبر، و کون الکراهة قابلة للمسامحة غیر مقتضٍ للمسامحة فی رافعها و فیه: أنّ

الدلیل علی رفع الکراهة لو کان منفصلا عمّا دلّ علی الکراهة کان هذا الکلام متیناً، و أمّا حیث إنّهما ذکرا فی روایة واحدة متصلین فهی لا تدلّ علی الکراهة فی صورة صلاة رکعتین، بل علی الکراهة مع عدمها، فلا وجه للقول بالکراهة حتی مع الصّلاة.

و یکره البیع فیها و الشراء و التعریف و إقامة الحدود و إنشاد الشعر؛ لخبر علی بن أسباط عن بعض رجاله، قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): جنّبوا مساجدکم البیع و الشراء و المجانین و الصبیان و الأحکام و الضالّة و الحدود و رفع الصوت «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب احکام المساجد حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۷ من أبواب احکام المساجد حدیث ۱.

و عمل الصنائع، و النوم، و البصاق،

و خبر عبد الحمید عن أبی إبراهیم (علیه السلام) قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: جنّبوا مساجدکم صبیانکم و مجانینکم و شراءکم و بیعکم «۱» و نحوهما غیرهما.

و ظاهرها مع أنها بلسان الأمر هو الکراهة لأنّها المنساق الی الذهن من الأمر بالاجتناب عن شیء، کما لا یخفی.

و یکره أیضاً عمل الصنائع لصحیح محمد بن مسلم عن أحدهما علیهما السلام: نهی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله عن سلّ السیف فی المسجد، و عن بری النبل فی المسجد، و قال: إنّما بنی لغیر ذلک «۲» فإنّ مقتضی التعلیل هو الکراهة مطلقاً.

و نسب الی المشهور کراهة النوم فیها.

و استدل لها بوجوه بیّنة الضعف، بل جملة من النصوص الواردة فی النوم فی المسجدین تدلّ علی عدم الکراهة.

لاحظ: صحیح زرارة، قلت لأبی جعفر (علیه السلام): ما تقول فی النوم فی المساجد؟ فقال (علیه السلام): لا بأس به إلّا فی المسجدین: مسجد النبی و المسجد الحرام. قال: و کان یأخذ بیدی فی بعض اللیل فیتنحی ناحیة ثمّ یجلس فنتحدث فی المسجد الحرام فربّما نام هو و نمت، فقلت له فی ذلک، فقال: إنّما یکره أن ینام فی المسجد الحرام الذی کان علی عهد رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، فأمّا النوم فی هذا الموضع فلیس به بأس «۳». و قریب منه غیره.

و یکره البصاق فیها، و إن فعله ستره بالتراب؛ لخبر غیاث عن جعفر عن أبیه أن علیاً (علیه السلام) قال: البزاق خطیئة و کفّارته دفنه «۴» و لا ینافیه خبر

---

(۱) الوسائل باب ۲۷ من أبواب احکام المساجد حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب احکام المساجد حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۸ من أبواب احکام المساجد حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱۹ من أبواب احکام المساجد حدیث ۴.

و تمکین المجانین و إنفاذ الأحکام،

ابن سنان و نحوه ممّا یدلّ علی الجواز، کما لا یخفی.

و کذا یکره تمکین المجانین لمرسل ابن أسباط و خبر عبد الحمید المتقدمین.

مستحبات المساجد

و قد اختلفت کلماتهم فی إنفاذ الأحکام.

فعن جمع کراهته، و عن جماعة من القدماء استحبابه.

و استدل للأول بعموم العلّة فی صحیح ابن مسلم المتقدم من أنّها بنیت لغیر ذلک، و بالمرسل المتقدم، و بأنّ الترافع یفضی الی التشاجر و رفع الأصوات و الخوض بالباطل، و قد نهی عن جمیع ذلک بالخصوص.

و لکن ذکر الشیخ- ره- أنه لا خلاف فی انّ النبی صلّی اللّه علیه و آله کان یقضی فی المسجد، و لو کان مکروهاً لما فعله، و کذلک کان علی (علیه السلام) یقضی فی الکوفة فی الجامع، و دکة القضاء معروفة الی یومنا هذا، و هو إجماع الصحابة انتهی.

و فی کشف اللثام عن بعض الکتب مرسلًا، أنّه بلغ أمیر المؤمنین (علیه السلام) أنّ شریحاً یقضی فی بیته، فقال: یا شریح اجلس فی المسجد فإنّه أعدل بین الناس.

و لأنه وهن بالقاضی أن یجلس فی بیته، مضافاً الی أنّ المرسل ضعیف السند، و عموم العلّة لا یشمل مثل هذا الحکم الذی هو من الطاعات و العبادات التی محلّها المساجد، و تشاجر المتحاکمین و رفع أصواتهم و نحو ذلک مع نهیهم و تکلیفهم ترکها لا تقتضی مرجوحیة إنفاذ الحکم فی نفسه الذی هو مستحب أو واجب، فالقول بجوازه بل استحبابه فی المسجد- کما هو ظاهر المحکی عن الشیخین و سلّار و غیرهم من القدماء- هو الأقوی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۴۰

و یستحب تقدیم الرجل الیمنی دخولًا و الیسری خروجاً، و الدعاء فیهما و کنسها. الباب السابع: فی صلاة الخوف

و یستحب تقدیم الرجل الیمنی دخولًا و الیسری خروجاً لخبر یونس عنهم (علیهم السلام): الفضل فی دخول المسجد أن تبدأ برجلک الیمنی إذا دخلت و بالیسری إذا خرجت «۱».

و کذا یستحب الدعاء فیهما لخبر عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا دخلت المسجد فصّل علی النبی صلّی اللّه علیه و آله، و إذا خرجت فافعل ذلک «۲» و للتأسّی بفعل رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله المحکی فی خبر عبد اللّه بن الحسن «۳» و لموثّق سماعة «۴».

و یستحب أیضاً کنسها و هو جمع القمامة و إخراجها من المسجد؛ لما فیه من تعظیم الشعائر و ترغیب المتردّدین الموجب لحفظها عن الاندراس.

و لخبر سلام بن غانم أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال: من قمّ مسجداً کتب اللّه له عتق رقبة و من أخرج منه ما یقذی عیناً کتب اللّه عزّ، و جلّ له کفلین من رحمته «۵».

الباب السابع: فی صلاة الخوف و المطاردة

[فی صلاة الخوف]

اشارة

أمـا الاـولی فهی ثابتـة بالکتاب و السـنة و الإجماع، و هی غیر مختصـة بالنبی صـلّی اللّه علیه و آله و من کان معه حال الخوف؛ لظاهر الآیة الشریفة، و بعض النصوص،

---

(۱) البحار ج ۴۰ ص ۲۷۷ من طبعة طهران.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب احکام المساجد حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۱ من أبواب احکام المساجد حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۳۹ من أبواب احکام المساجد حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۳۲ من أبواب احکام المساجد حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۴۱

و هی مقصورة سفراً و حضراً جماعة و فرادی

و الإجماع.

و هی مقصورة فی الکم سفراً و حضراً جماعة و فرادی کما عن الأکثر، بل المشهور.

و عن جماعة منهم: الشیخ فی المبسوط: أنّها إنّما تقصر فی السفر و فی الحضر إذا صلّیت جماعة، و إذا صلّیت فرادی لا تقصر.

و عن المعتبر أنّه نقل عن بعض الأصحاب انّها إنّما تقصر فی السفر خاصة.

و الأـول أظهر، و یشـهد له من الکتـاب: قوله تعـالی وَ إِذا ضَـرَبْتُمْ فِی الْأَرْضِ فَلَیْسَ عَلَیْکُمْ جُناحٌ أَنْ تَقْصُـرُوا مِنَ الصَّلاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ یَفْتِنَکُمُ الَّذِینَ کَفَرُوا «۱» و ذلک؛ لأنّ الشـرطین المذکورین فی الآیة- أعنی السـفر و الخوف- إمّا أن یکون کلٌّ منهما شـرطاً مستقلًا، فأیّهمـا حصـل وجب القصـر، أو یکونـا معاً شـرطاً أی مجموع الأمرین، و إمّا أن یکون السـفر شـرطاً و إنّما ذکر الخوف للجری مجری الغالب؛ فإنّهم کانوا یخافون الأعداء فی عامة أسـفارهم، و إمّا أن یکون الخوف شـرطاً و ذکر السـفر إنّما یکون للجری مجری الغالب؛ إذ الغالب عدم حصول الخوف الموجب لقصر الصلاة ما داموا مستقرّین فی أوطانهم، لا سبیل الی الالتزام بالثانی؛ فإنّ لازمه الإتمام لو فقد أحدهما و هو باطل بالإجماع و غیره من الأدلة.

و أیضـاً لاـ وجه للالتزام بالثالث لقوله تعالی فی الآیـة المتأخرة عن هـذه الآیـة: وَ إِذا کُنْتَ فِیهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ فَلْتَقُمْ طائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَکَ وَ لْیَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ «۲» فإنّهـا علی الظـاهر مسوقـة لبیـان کیفیـة صـلاة الخوف، مع عـدم التعرض فیها له، و إنّما فهم ذلک من إرجاع الضـمیر الی المذکورین فی الآیة الاولی، فیسـتکشف من ذلک أنّ موضوع الحکم لشرعیة القصر فی الآیة الاولی هم الخائفون من العدو، و أنّ ذکر الخوف

---

(۱) النساء الآیة ۱۰۲.

(۲) النساء الآیة ۱۰۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۴۲

]...[

لیس للجری مجری الغالب، فیـدور الأمر بین الأول و الرابع، و علی کلّ التقدیرین تدلّ علی المطلوب کما لا یخفی، و مقتضـی إطلاق الآیة عدم الفرق بین السفر و الحضر و الفرادی و الجماعة.

و من السنّة: صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) قال، قلت له: صلاة الخوف و صلاة السفر تقصران جمیعاً؟ قال (علیه السلام): نعم و صلاة الخوف أحقّ أن تقصر من صلاة السفر لأنّ فیها خوفاً «۱».

و دعوی: احتمال إرادة القصر فی الکیفیة منه واهیة جدّاً.

و مقتضی إطلاقه، و عموم العلّة المذکورة فیه عدم الفرق بین السفر و الحضر و الفرادی و الجماعة.

و حسن محمد بن عذافر من الامام الصادق (علیه السلام): إذا جالت الخیل تضطرب السیوف أجزأه تکبیرتان «۲» و من المعلوم أنّ التکبیرة بدل عن الرکعة و هو وارد فی خصوص الفرادی کما لا یخفی.

و خبر ابن المغیرة عنه (علیه السلام): أقلّ ما یجزی عن حدّ المسایفة من التکبیر تکبیرتان لکلّ صلاة إلّا المغرب فإنّ لها ثلاثاً «۳».

و المتبادر الی الذهن من الأدلّة مشروعیة التقصیر فی المواضع التی یکون الخوف فیها مقتضیاً للتخفیف، فلو کان فی محلّ الخوف من غیر أن یقتضی ذلک تخفیف الصلاة، کما لو التجأ الی البقاء فی منزل الأعداء و لم یتفاوت حاله بین اشتغاله بالصلاة و عدمه فلا یشرع له التقصیر.

و الظاهر أن المراد من القصر هو الذی یراد منه فی حقّ المسافر، فلا یقصر

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۴۳

و شروطها ثلاثة، أن یکون فی المسلمین کثرة یمکنهم الافتراق قسمین یقاوم کل قسم العدو، و ان یکون فی العدو کثرة یحصل معها الخوف، و أن یکون العدو فی خلاف جهة القبلة

فی الثنائیة و الثلاثیة.

و یشهد له: الأخبار الواردة فی کیفیة الإتیان بها جماعة الآتیة.

و خبر ابن المغیرة المتقدم.

و ما یظهر من صحیح حریز عن الصادق (علیه السلام) من القصر فی الثنائیة أیضاً، لإعراض الأصحاب عنه، و معارضته بما هو أشهر منه لا بدّ من طرحه أو تأویله.

شروط هذه الصلاة و کیفیتها و کیفیة صلاة الخوف فرادی ظاهرة.

و أما کیفیتها جماعة فهی ثلاث مأثورة: صلاة بطن النخل، و صلاة عسفان، و صلاة ذات الرقاع و المصنف- ره- لم یتعرّض إلّا للثالثة، و لعلّه لضعف مستند الأولین.

و تنقیح القول فی المقام یقتضی التکلّم فی مواضع ثلاثة:

الأول

فی شروطها

و هی ثلاثة.

أحدها: أن یکون فی المسلمین کثرة یمکنهم الافتراق قسمین یقاوم کلّ قسم منهم العدوّ إذ مع قصورهم عن ذلک لا یجوز لهم الجماعة کذلک؛ لاستلزامها الإخلال بالحراسة.

(و) الثانی: أن یکون فی العدوّ کثرة یحصل معها الخوف، و إلّا انتفی المسوّغ للکیفیة المزبورة بناءً علی عدم جوازها اختیاراً.

و الثالث: أن یکون العدو فی خلاف جهة القبلة.

عن المدارک: هذا الشرط مقطوع به فی کلام أکثر الأصحاب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۴۴

و کیفیتها: أن یصلّی الإمام رکعة، و یقف فی الثانیة حتی یتمّوا و یسلّموا فیجیء الباقون، فیصلّی بهم الثانیة، و یقف فی التشهد حتی یلحقوه فیسلّم بهم،

و استدلّوا له بأنّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله) إنّما صلّاها کذلک فیجب متابعته.

و لکن الأقوی تبعاً للمصنف- ره- فی التذکرة عدم اعتبار هذا الشرط؛ لأنّ فعل النبی صلّی اللّه علیه و آله وقع اتّفاقاً لا أنّه شرط، و لا مانع من فعلها بدونه، فلا وجه لتقیید الأدلّة.

و الثانی من المواضع:

فی کیفیتها

و هی إن کانت ثنائیة أن یصلّی الإمام بالأولی رکعة و یقوم الی الثانیة، و یتمّ من خلفه الصلاة فرادی رعایةً لحقّ الآخرین، و یشهد به: الأخبار، و الإمام یقف فی الثانیة حی یتمّوا و یسلّموا و یستقبلوا العدوّ فیجیء الباقون فیصلّی بهم الثانیة و یقف فی التشهد و یُطیله حتی یلحقوه فیسلّم بهم.

و الظاهر أنّ هذه الکیفیة متفق علیها بین الأصحاب.

و یشهد بها: النصوص کصحیح «۱» الحلبی أو حسنه عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن صلاة الخوف، قال: یقوم الإمام و یجیء طائفة من أصحابه فیقیمون خلفه و طائفة بإزاء العدوّ فیصلّی بهم الإمام رکعة ثمّ یقوم و یقومون معه فیمثّل قائماً و یصلّی هم الرکعة الثانیة، ثمّ یسلّم بعضهم علی بعض ثمّ ینصرفون فیقومون فی مقام أصحابهم، و یجیء الآخرون فیقومون خلف الإمام فیصلّی بهم الرکعة الثانیة ثمّ یجلس الإمام فیقومون هم فیصلّون رکعة اخری ثمّ یسلّم علیه فینصرفون بتسلیمه و نحوه غیره.

ثمّ إنّ الظاهر منه أنّ الإمام لا ینتظر الطائفة الثانیة إلّا بالتسلیم، إلّا أنّ

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۴۵

و إن کانت ثلاثیة صلّی بالأولی رکعة و بالثانیة رکعتین، أو بالعکس.

الظاهر جواز، انتظارهم فی التشهد کما یشهد له: خبر «۱» الحمیری المروی عن قرب الاسناد کما أنّ الظاهر عدم وجوب الانتظار و جواز مفارقتهم إیّاه، لصحیح «۲» عبد الرحمن.

و إن کانت الصلاة ثلاثیة فهو بالخیار صلّی بالأولی رکعة و بالثانیة رکعتین أو بالعکس کما صرّح به غیر واحد، و عن المنتهی نسبته

الی علمائنا؛ لورود الأخبار بکلّ من الکیفیتین، و الجمع بینها یقتضی القول بالتخییر.

فممّا یدلّ علی الاولی صحیح زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام) صلاة الخوف المغرب یصلّی بالأوّلین رکعة و یقضون رکعتین و یصلّی بالآخرین رکعتین و یقضون رکعة «۳». و نحوه غیره.

و ممّا یدل علی الثانیة: صحیح الفضلاء عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا کانت صلاة المغرب فی الخوف فرقهم فرقتین فیصلّی بفرقة رکعتین ثمّ جلس بهم ثمّ أشار الیهم بیده فقام کلّ انسان منهم فصلّی رکعة ثمّ سلّموا و قاموا مقام أصحابهم و جاءت الطائفة الاخری فکبّروا و دخلوا فی الصلاة و قام الإمام فصلّی بهم رکعة ثمّ سلّم ثمّ قام کلّ رجل منهم فصلّی- الی أن قال- فصار للأولین التکبیر و افتتاح الصلاة و للآخرین التسلیم «۴».

و الأفضل اختیار الکیفیة الاولی؛ لکثرة الروایات الواردة فیها، و التأسّی بفعل أمیر المؤمنین (علیه السلام) لیلة الهریر.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۴۶

و یجب أخذ السلاح ما لم یمنع شیئاً من الواجبات فیؤخذ مع الضرورة و صلاة شدة الخوف بحسب الإمکان واقفاً أو ماشیاً أو راکباً

فی بیان أحکامها

الثالث من المواضع: فی بیان أحکامها.

و المهمّ منها واحد و و هو أنه یجب أخذ السلاح کالخنجر و السیف من آلات الدفع کما هو المنسوب الی الأکثر؛ لظاهر الآیة الشریفة وَ لْیَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَ أَسْلِحَتَهُمْ هذا فی ما لم یمنع شیئاً من الواجبات و إلّا فإن أمن من الضرر لا یجوز أخذه لانصراف الآیة الشریفة الی الغالب المتعارف حیث کانوا یتمکّنون مع أخذه من الإتیان بجمیع واجبات الصلاة، فلا مجوّز للإخلال بذلک الواجب، و إن لم یأمن من الضرر یجوز له أخذ السلاح تحرّزاً عنه، و لا بأس حینئذٍ بترک ما یمنع عنه أخذ السلاح من واجبات الصلاة کما لا یخفی وجهه، و هذا هو مراد المصنف- ره- بقوله: فیؤخذ مع الضرورة.

فی صلاة المطاردة

و أما صلاة المطاردة و تسمّی صلاة شدة الخوف مثل أن ینتهی الحال الی المعانقة و المراماة و المسایفة و نحو ذلک، فهی مشارکة مع صلاة الخوف فی قصر الکم؛ لکونها من أفراد الخوف، إلّا أنّها یخالفها فی الکیفیة؛ لأنّه اذا لم یسع المکلّف أن یأتی بالصلاة علی حسب ما تقدّم یصلّی بحسب الإمکان واقفاً أو ماشیاً أو راکباً لما عرفت من أنّ اعتبار هذه الامور إنّما یکون صورة التمکن، و إلّا فالصلاة لا تدع بحال.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۴۷

و یسجد علی قربوس سرجه و إلّا أومأ و یستقبل القبلة ما أمکن

و و لو صلّی راکباً و لم یتمکن من النزول للسجود یسجد علی قربوس سرجه.

و فی الجواهر هو معقد إجماع المنتهی، بل و الغنیة علی الظاهر.

و ما فی نصوص الباب من إطلاق الأمر بالإیماء جارٍ مجری الغالب من تعسّر السجود علیه و هو بهذه الحال، و علیه مراعاة ما یصح السجود علیه مع الامکان.

هذا مع التمکن، و إلّا أومأ إیماءً؛ لقوله فی صیح الفضلاء: یصلّی کل انسان منهم بالإیماء «۱».

و لقول الصادق (علیه السلام) فی خبر سماعة: و اذا کانوا وقوفاً لا یقدرون علی الجماعة فالصلاة إیماءً «۲» و نحوهما غیرهما.

و یستقبل القبلة ما أمکن و صلّی مع التعذر للاستقبال حتی بالتکبیرة الی أیّ الجهات أمکن؛ لصحیح زرارة و محمد بن مسلم و فضیل عن الامام الباقر (علیه السلام) قال فی صلاة الخوف عند المطاردة و المناوشة:: یصلّی کل انسان منهم بالإیماء حیث کان وجهه و إن کانت المسایفة و المعانقة و تلاحم القتال فإنّ أمیر المؤمنین (علیه السلام) لیلة صفین- و هی لیلة الهریر- لم یکن صلاتهم الظهر و العصر و المغرب و العشاء عند وقت کل صلاة إلّا التکبیر و التهلیل و التسبیح و التحمید و الدعاء، فکانت تلک صلاتهم لم یأمرهم بإعادة الصلاة «۳»، المعتضد بالاتفاق، و بالتدبر فی باقی روایات الباب.

فاحتمال وجوب الاستقبال فی التکبیرة و إن خشی؛ لظاهر صحیح زرارة عن الباقر (علیه السلام) و فیه: لا یدور الی القبلة و لکن أینما دارت به دابته غیر انّه یستقبل القبلة بأول تکبیرة حین یتوجّه ضعیف؛ لوجوب حمله علی صورة التمکن من

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة الخوف المطاردة حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۴۸

و لو لم یتمکن من الإیماء صلّی بالتسبیح عوض کلّ رکعة: سبحان اللّه و الحمد للّه و لا إله إلّا اللّه و اللّه اکبر و الموتحل و الغریق یصلّیان ایماءً و لا یقصران إلّا مع السفر أو الخوف.

الاستقبال فیها، و إلّا فیسقط اعتباره مع التعذر بلا ریب.

و لو لم یتمکن من الإیماء صلّی بالتسبیح و یسقط الرکوع و السجود، و یقول عوض کلّ رکعة: سبحان اللّه و الحمد للّه و لا إله إلّا اللّه و اللّه اکبر لصحیح الفضلاء المتقدم، و ظاهره و إن کان اعتبار الدعاء أیضاً إلّا أنّه لا خلاف فی عدم وجوبه، بل ادّعی غیر واحد الإجماع علی کفایة الإتیان بالصیغة المذکورة بدلًا عن کل رکعة، و إنّما الإشکال فی الإجزاء بأقلّ منها.

و الظاهر من خبر البصری کفایة التکبیر و التهلیل. و من مرسل ابن المغیرة و حسن بن عذافر المتقدمین کفایة التکبیر.

و لکن بما أنّ الفتاوی علی ما قیل- متظافرة بتعینها، و یمکن حمل التکبیر علی إرادة جنسه الشامل للتسبیحات الأربع، فالأحوط عدم الاجتزاء بأقلّ منها، و الأولی إضافة الدعاء الیها تأسیاً بالمحکی «۱» من فعل أمیر المؤمنین (علیه السلام).

تتمة [فی صلاة الموتحل و الغریق]

و الموتحل و الغریق یصلّیان بحسب الإمکان؛ إذا لصلاة لا تدع بحال، و یؤمیان للرکوع و السجود إیماءً کما تقدّم فی مبحث القیام و لا یقصران إلّا مع السفر أو الخوف بلا خلاف کما عن الریاض؛ لأنّ الأصل فی الصلاة التمام، و لو خاف من استیلاء الغرق لو أتمّ

صلاته و کان ذلک فی ضیق الوقت یجوز له الترک أی ترک الصلاة.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۴۹

الباب الثامن: فی صلاة المسافر یسقط فی السفر من کلّ رباعیة رکعتان بشروط

و قد یقال بوجوب القصر علیه، و استدلّ له بعموم الخوف الموجب للقصر لمثله، و باستفادة حکمه منه بتنقیح المناط.

و لکن یرد علی الأول: أنّه لو سلّم التعمیم فی الخوف، و البناء علی أنّ ما فی النصوص من التعبیر باللص و السبع من قبیل التمثیل لا لخصوصیة فیهما فإنّما هو بالنسبة الی ما کان من هذا القبیل لا مثل خوف فوات الوقت أو وقوع حائط و نحو ذلک کما لا یخفی.

و یرد علی الثانی: عدم القطع بالمناط فی مثل هذا الحکم التعبدی.

الباب الثامن فی صلاة المسافر

اشارة

لا إشکال و لا خلاف فی أنه یسقط فی السفر من کلّ رباعیة رکعتان بشروط تأتی، و فی أن السقوط عزیمة لا رخصة.

و یشهد لهما: - مضافاً الی الإجماع- جملة من النصوص کصحیح زرارة و محمد بن مسلم، قلنا لأبی جعفر (علیه السلام): ما تقول فی الصلاة فی السفر کیف هی و کم هی؟ فقال (علیه السلام): إن اللّه عزّ و جلّ یقول: وَ إِذا ضَرَبْتُمْ فِی الْأَرْضِ فَلَیْسَ عَلَیْکُمْ جُناحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ فصار التقصیر فی السفر واجباً کوجوب التمام فی الحضر. قالا: قلنا: قال اللّه عزّ و جل لَیْسَ عَلَیْکُمْ جُناحٌ* و لم یقل افعلوا. فکیف أوجب ذلک؟ فقال (علیه السلام): أو لیس قد قال اللّه عزّ و جلّ فی الصفا و المروة: فَمَنْ حَجَّ الْبَیْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُناحَ عَلَیْهِ أَنْ یَطَّوَّفَ بِهِما أ لا ترون أنّ الطواف بهما واجب مفروض لأن اللّه عزّ و جلّ ذکره فی کتابه، و صنعه نبیه صلّی اللّه علیه و آله، و کذلک التقصیر فی السفر شیء صنعه النبی صلّی اللّه علیه و آله- الی أن قال- و الصلاة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۵۰

خمسة أحدها:

فی السفر الفریضة رکعتان إلّا المغرب فإنّها ثلاث لیس فیها تقصیر. الحدیث «۱» و نحوه غیره، فلا وجه للتکلّم فی تفسیر الآیة الشریفة و شرح الجناح المذکور فیها.

و تنقیح الکلام فی هذا الباب إنّما هو بالتکلّم فی فصول: الأول: فی الشروط الثانی: فی أحکام صلاة المسافر. الثالث: فی قواطع السفر.

[الفصل الأول: فی الشروط]

اشارة

أما الأول، فشروطه ستة، و ما فی المتن من أنها خمسة ستعرف وجهه عند ذکر الشرط الثانی الذی هو الأول فی المتن.

أحدها: المسافة

اشارة

بلا خلاف فیه، بل علیه إجماع علماء الإسلام کافة، بل هو ضروری.

حد المسافة

: و هی ثمانیة فراسخ بلا خلاف فیه بیننا.

و عن داود الظاهری: الاکتفاء بمجرد الضرب فی الأرض.

و عن بعض العامة: اعتبار ضرب ثلاثة أیام.

و یشهد للمختار: جملة کثیرة من النصوص کموثّق سماعة فی کم یقصر الصلاة؟ قال (علیه السلام): فی مسیرة یوم و ذلک بریدان و هما ثمانیة فراسخ «۲».

و صحیح أبی أیوب عن الامام الصادق (علیه السلام) عن التقصیر، فقال فی بریدین أو بیاض یوم «۳».

و صحیح الکاهلی عن الامام الصادق (علیه السلام): التقصیر فی الصلاة برید

---

(۱) الفقیه ج ۱ ص ۲۷۸ و الوسائل باب ۲۲ و غیره من أبواب صلاة المسافر.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۷.

]...[

فی برید اربعة و عشرون میلا «۱» - و نحوها غیرها الآتی بعضه.

و لا یعارضها ما تضمن تحدیدها بمسیرة یوم و لیلة کصحیح زکریا بن آدم عن أبی الحسن (علیه السلام) التقصیر فی مسیر یوم و لیلة «۲» - و صحیح البزنطی عن الإمام الرضا (علیه السلام) عن الرجل یرید السفر فی کم یقصّر؟ قال (علیه السلام): فی ثلاثة برد «۳».

و خبر أبی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): لا بأس للمسافر أن یتمّ الصلاة فی سفره مسیرة یومین «۴» لقصورها عن المکافئة معها من وجوه لا تخفی فتحمل علی التقیة، أو تطرح، أو تؤوّل، و تحمل علی ما لا ینافی الأولة.

إنّما الکلام فی المقام یقع فی موارد.

[حده مسیرة یوم أو ثمانیة فراسخ]

الأول: أنّه فی بعض نصوص الباب حدّدت المسافة بمسیرة یوم، فهل یکون التحدید بذلک بثمانیة فراسخ فی عرض واحد بحیث اذا حصل کلّ واحد منهما تحصل المسافة و لو مع عدم حصول الآخر، أو أنّ أحدهما فی طول الآخر و أنّ المدار علیه و الآخر طریق الیه، أو أنّ المدار علیهما معاً و یعتبر تحقّقهما؟.

أقول: نصوص الباب علی طوائف.

منها: ما تضمّن التحدید بالثمانیة کصحیح الکاهلی و غیره.

و منها: ما تضمّن التحديد بمسيرة يوم كصحيح على بن يقطين «۵».

و منها: ما ظاهره كفاية أحدهما كصحيح أبى أيوب المتقدم عن الإمام الصادق

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة المسافر حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة المسافر حديث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱۰.

(۴) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة المسافر حديث ۹.

(۵) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱۶.

]...[

(علیه السلام) عن التقصير فقال: فى بريدين أو بياض يوم و نحوه غيره، فإنّها من جهة التعبير فيها ب «أو» العاطفة ظاهرة فى ذلك.

و منها: ما هو مفسّر لجميع ذلك، و يدلّ على أنّ المدار على الثمانية خاصة و إنّما حدّدت بمسيرة يوم من جهة كونها طريقاً إليها، و أنّ السير الذى علّق عليه الحكم يوافق دائماً مع الثمانية كخبر الفضل بن شاذان عن الامام الرضا (علیه السلام): و إنّما وجب التقصير فى ثمانية فراسخ لا أقل من ذلك و لا أكثر لأن ثمانية فراسخ مسيرة يوم للعامة و القوافل و الأثقال فوجب التقصير فى مسيرة يوم «۱».

و موثق سماعة عن المسافر فى كم يقصر الصلاة؟ قال: فى مسير يوم و ذلك بريدان و هما ثمانية فراسخ «۲».

و صحيح زرارة و محمد بن مسلم المتقدم: سافر رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله الى ذى خشب و هى مسيرة يوم الى المدينة يكون اليها بريدان أربعة و عشرون ميلًا فقصّر و أفطر فصارت سنة.

و خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد اللّه (علیه السلام) قال: قلت له كم أدنى ما يقصّر فيه الصلاة؟ فقال: جرت السنة ببياض يوم. فقلت له: إنّ بياض اليوم يختلف يسير الرجل خمسة عشر فرسخاً فى يوم، و يسير الآخر أربعة فراسخ و خمسة فراسخ فى يوم، فقال: إنّه ليس الى ذلك ينظر أما رأيت سير هذه الأثقال بين مكة و المدينة ثمّ أومأ بيده أربعة و عشرين ميلًا يكون ثمانية فراسخ «۳».

و نحوها غيرها؛ فإنّ المستفاد من هذه النصوص أنّ التحديد بمسيرة يوم ليس لاعتبار تحقّقها بالفعل، بل إنّما هو لأجل كون ذلك حدّاً لمقدار من البعد و المسافة الموجبة للقصر، و أنّ المسافة

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة المسافر حديث ۸.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱۵.

]...[

- التى هى ثمانية فراسخ- إن وقعت فى يوم واحد بالسير المتعارف توجب شغل يومه، فتحصّل: أنّ المدار على الثمانية.

[مقدار البريد و الفرسخ]

المورد الثانی: لا کلام فی أنّ البرید أربعة فراسخ، و الفرسخ ثلاثة أمیال، کما صرّح بهما فی النصوص، إنّما الکلام فی تحدید المیل، فالمشهور بین الأصحاب أنه أربعة آلاف ذراع.

و عن المدارک: أنّه ممّا قطع به الأصحاب.

و یشهد له: أنه المعروف بین اللغویین و العرف و الفقهاء.

و لا ینافیه ما عن القدماء من أهل الهیئة من أنه ثلاثة آلاف ذراع، لأنّ الذراع فی کلماتهم ارید به اثنتان و ثلاثون اصبعاً، و ما هو فی العرف و اللغة: أربع و عشرون إصبعاً، فثلاثة آلاف ذراع فی کلمات القدماء هی أربعة آلاف فی کلمات القوم.

کما أنه لا یعارضه قول الإمام الصادق (علیه السلام) فی مرسل الخزاز من أن کلّ میل ثلاثة آلاف و خمسمائة ذراع «۱»؛ لارساله و هجره بین الأصحاب.

و أمّا ما فی کلام اللغویین من أنّ المیل هو مدّ البصر من الأرض فلعدم انضباطه لا یعتمد علیه.

و بما ذکرناه ظهر حدّ الذراع فلا مورد لتطویل الکلام فیه.

حکم المسافة التلفیقیة

المورد الثالث: لا إشکال فی وجوب القصر فی الثمانیة الامتدادیة بأن کان من مبدأ سیره الی مقصده ثمانیة فراسخ، کما لا إشکال فی تعین التمام إذا کان أقلّ من

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۳.

]...[

الثمانیة الملفّقة.

إنّما الکلام فیما اذا کان أربعة فراسخ أو أزید الی ما دون الثمانیة، و فیه أقوال: الأول: ما عن ظاهر الکلینی و هو وجوب القصر و إن لم یرد الرجوع مطلقاً، و منشأ هذا الاستظهار نقله الروایات الواردة فی الأربعة فقط.

الثانی: ما عن ابن زهرة و أبی الصلاح و هو تعین التمام مطلقاً.

الثالث: ما هو المشهور بین الأصحاب- علی ما نسب إلیهم- و هو تعین القصر إذا اراد الرجوع لیومه، و التخییر بین القصر و التمام إذا لم یرد الرجوع لیومه.

الرابع: ما عن جماعة منهم المصنّف- ره- فی بعض کتبه، و هو تعیّن التمام اذا لم یرد الرجوع لیومه، و تعیّن القصر اذا أراد ذلک.

الخامس: ما عن الشیخ و جماعة من المتأخرین و هو التخییر بین القصر و التمام مطلقاً، و هناک أقوال اخر.

و منشأ تشتّت الأقوال اختلاف الأخبار، فلا بدّ أولًا من نقل جملة منها، ثمّ بیان ما یستفاد منها و هی علی طوائف:

الاولی: ما تقدم ممّا یدل علی اعتبار الثمانیة الظاهرة فی الامتدادیة.

الثانیة: ما دل علی تحدید المسافة بأربعة فراسخ کصحیح زرارة عن الإمام الباقر (علیه السلام) قال: التقصیر فی برید و البرید أربعة فراسخ «۱».

و صحیح زید الشحام عن الإمام الصادق (علیه السلام): یقصر الرجل الصلاة فی مسیرة اثنی عشر میلًا. «۲» و نحوهما غیرهما.

الثالثة: ما یدلّ علی اعتبار الأربعة مقیدة بضم الإیاب الی الذهاب مطلقاً من دون تقیید بکون ذلک لیومه کصحیح معاویة، قال: قلت

لأبی عبد اللّه (علیه السلام):

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۵۵

]...[

أدنی ما یقصر فیه المسافر؟ فقال (علیه السلام): برید ذاهباً و برید جائیاً «۱».

و صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) عن التقصیر، فقال: برید ذاهب و برید جائی. قال و کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله اذا أتی ذباباً قصّر و ذباب علی برید، و إنّما فعل ذلک لأنه اذا رجع کان سفره بریدین ثمانیة فراسخ «۲». و نحوهما غیرهما.

الرابعة: ما یدلّ علی ضم الإیاب الی الذهاب فی غیر یومه کصحیح معاویة بن عمار، قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): إنّ أهل مکة یتمّون الصلاة بعرفات. قال (علیه السلام): ویلهم- أو ویحهم- و أی سفر أشدّ منه لا یتمّ أو لا یتمّوا «۳».

و موثق معاویة بن عمار، قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): فی کم اقصّر الصلاة؟ فقال: فی برید، أ لا تری إنّ أهل مکة اذا خرجوا الی عرفة کان علیهم التقصیر «۴». و نحوهما غیرهما ممّا ورد فی وجوب التقصیر علی أهل مکة فی خروجهم الی عرفات.

و خبر إسحاق المروی عن العلل و غیرها عن أبی الحسن (علیه السلام) فی قوم خرجوا فی سفر و تخلّف عنهم رجل و بقوا ینتظرونه حیث قال (علیه السلام): إن کانوا بلغوا مسیرة أربعة فراسخ فلیقیموا علی تقصیرهم أقاموا أم انصرفوا، و إن کانوا ساروا أقلّ من أربعة فراسخ فلیتمّوا الصلاة ما أقاموا، و إذا مضوا فلیقصّروا. ثمّ قال (علیه السلام): هل تدری کیف صار هکذا؟ قلت: لا. قال (علیه السلام): لأن التقصیر فی بریدین و لا یکون التقصیر فی أقلّ من ذلک فاذا کانوا قد ساروا بریدا و أرادوا أن

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۴.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۵۶

]...[

ینصرفوا کانوا قد ساروا سفر التقصیر الحدیث «۱».

الخامسة: ما یدلّ علی ضم الإیاب الی الذهاب لیومه کموثّق ابن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام) فی حدیث: إنّه ذهب بریداً و رجع بریداً فقد شغل یومه «۲».

السادسة: ما یدلّ علی تعیّن التمام مع طی ما دون الثمانیة کصحیح عمران بن محمد، قلت لأبی جعفر الثانی: جعلت فداک إنّ لی ضیعة علی خمسة عشر میلًا خمسة فراسخ فربّما خرجت الیها فاقیم فیها ثلاثة ایام أو خمسه أیام أو سبعة أیام فأُتمّ الصلاة أم اقصر؟ قال (علیه السلام): قصّر فی الطریق و أتمّ فی الضیعة «۳».

و صحیح ابن الحجاج عن الامام الصادق (علیه السلام) عن التقصیر فی الصلاة، فقلت له: إنّ لی ضیعة قریبة من الکوفة هی بمنزلة

القادسیة من الکوفة فربّما عرضت لی حاجة انتفع بها أو یضرنی القعود منها فی رمضان فأکره الخروج الیها لأنّی لا أدری أصوم أو أفطر. فقال (علیه السلام) لی: فاخرج و أتمّ الصلاة و صُم فإنّی قد رأیت القادسیة، و القادسیة خمسة عشر میلًا من الکوفة «۴». و نحوهما غیرهما.

هذه هی النصوص الواردة فی المقام.

ثمّ إنه یقع الکلام فی موردین: الأول: فیما یستفاد من هذه الأخبار. الثانی فی مستند سائر الأقوال.

أما الأول: فلا ینبغی التوقّف فی أنّ الطائفة الثانیة یقید إطلاقها بالطائفة الثالثة و الرابعة و الخامسة، و تلک الطوائف الثلاث لا تعارض بینها؛ إذ الطائفة الثالثة تدلّ علی القصر فی الثمانیة الملفّقة مطلقاً سواء کان الإیاب لیومه أو لغیر یومه، و کلّ

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۴.

(۴) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۵۷

]...[

من الطائفة الرابعة و الخامسة متضمّنة لحکم قسم من إطلاق هذه الطائفة فلا تعارض بینها.

و أما الطائفة السادسة فجملة منها قاصرة سنداً، و جملة اخری منها قاصرة دلالة؛ إذ الأمر بالإتمام فی خبر ابن الحجاج یحتمل أن یکون لأجل کون ضیعته بحکم الوطن، أو لعلّه کان عازماً علی الإقامة فیها.

مضافاً الی معارضته فی مورده لمرسل ابن بکیر الآمر بالتقصیر لمن خرج من الکوفة الی القادسیة و الأمر بالإتمام فی صحیح ابن عمران لأجل الأمر فیه بالقصر فی الطریق، و هما لا یجتمعان علی جمیع الأقوال یحمل علی التقیة لموافقته لمذهب العامة، فیکون هو من أدلّة القول بتعیّن القصر، و بذلک یظهر الخدشة فی سائر الروایات التی قریبة من هذه المضامین.

بقی الکلام فی النسبة بین الطائفة الاولی و الطوائف الثلاث، أی: الثالثة و الرابعة و الخامسة، و الظاهر أن النسبة هی حکومة الطوائف علی الاولی.

لاحظ التعلیل فی خبر إسحاق الصریح فی تفسیر الثمانیة، و قوله (علیه السلام) فی موثق ابن مسلم: اذا ذهب بریداً و رجع بریداً فقد شغل یومه فی مقام دفع تعجّب الراوی من کون البرید موجباً للقصر الدالّ علی أنّ العبرة فی الثمانیة لیست بخصوص الامتدادیة، بل الأعم منها و من التلفیقیة، و کذا غیرهما من النصوص.

و بهذا البیان یندفع ما ذکره جدّی العلّامة- أعلی اللّه مقامه- إشکالًا علی الحکومة بأنّ اعتبار التلفیق فی أخبار الثمانیة ممّا لا وجه له و إن أمکن فی أخبار مسیرة یوم لأنّ مسافة ثمانیة فراسخ عبارة عن البُعد الخاص و هی غیر قابلة لأن تکون أربعة، فإن الثمانیة لا تصیر أربعة علی أیّ وجه اعتبرت، ضرورة أنّ البعد المقدّر المحدود بالثمانیة من مکان خاص الی منتهی الحدّ لا یعقل أن یکون أربعة، فإذا ذهب الی أربعة و رجع یکون البُعد أربعة لا ثمانیة، فاعتبار التعمیم فی الثمانیة بالممتدة و الملفّقة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۵۸

]...[

ممّا لا یتصور له وجه معقول انتهی.

وجه الانـدفاع: أنّه و إن کان ظاهر أخبار الثمانیـة اعتبار البعـد الخاص الی منتهی الحـدّ إلّا أنّه یرفع الیـد عن هذا الظهور بواسـطة تلک الطوائف المفسّرة لها، و تحمل علی معنی یشمل الثمانیة الملفّقة ایضاً.

ثمّ إنّه- قده- جمع بین النصوص بنحو آخر لا یخلو ایراده عن فائدة، و هو أنّ التعارض الثابت بین أخبار الثمانیة و الأربعة مع الانضمام إنّما هو باعتبار المفهوم المستفاد من سیاق التحدید حیث إنّ ظاهر الاولی قاضٍ بانحصار سبب القصر فی الثمانیـة و ظاهر الثانیة فی الأربعـة مع ضمّ الإیاب الی الـذهاب دون غیرها، و مع اعتبار الانضـمام تخرج النسـبة بین السـببین عن الأقلّ و الأکثر، بل تکون النسـبة بینهما التباین، فعلی هـذا یقیّـد مفهوم کلٍ منهما بمنطوق الآخر علی ما تقتضـیه القاعـدة، فیکون کلٌّ واحـدة منهما سـبباً مسـتقلًا کسائر موارد تعدّد الأسباب، و هو حسن و دقیق لو لم یتمّ ما ذکرناه من الحکومة.

فالمتحصّل من النصوص هو تعیّن القصر فی المسافة بالثمانیة التلفیقیة سواء أراد الرجوع لیومه أم لم یرد ذلک.

و أما المورد الثانی، فقد استدلّ لما ذهب الیه الکلینی بالطائفة الثانیة من النصوص، و قد عرفت أنّ إطلاقها یقیّد بغیرها من الطوائف.

و اسـتدلّ للقول الثـانی بالطائفـة الاـولی من النصوص بـدعوی: معارضـتها مع الطوائف الاخر و تقـدّمها علیها؛ و بالطائفـة السادسـة من الأخبار.

أقول: یرد علی الأول: ما تقدم من حکومة الطوائف الاخر علی الاولی.

مضافاً الی ما ذکره جدّی العلّامة علی فرض تسلیم التعارض.

و یرد علی الثانی: ما ذکرناه من أنّها ما بین ضعیف السند و قاصرة الدلالة.

و استدل للقول الثالث المنسوب الی المشهور- فیما إذا أراد الرجوع لیومه- بما

]...[

أسلفناه، و فیما اذا لم یرد الرجوع لیومه بأنّ فی المسألة روایتین، و الجمع بینهما یقتضی القول بالتخییر، کما فی محکی الدروس.

و فیه: أنّه قد تقدّم ما یقتضیه الجمع بین الأخبار.

و اسـتدلّ للقول الرابع الذی أختاره جماعة من الأساطین کالمرتضـی و الحلّی، و جدّی، و الشـیخ الأعظم- فیما إذا أراد الرجوع لیومه- بما تقدم، و فیما لم یرد الرجوع لیومه بوجوه:

الأول: ما ذکره جدّی العلّامة- ره- و هو أنّ إعراض الأصـحاب عن أخبار القصـر- التی تکون قویة سـنداً و دلالةً بحیث لم ینقل القول بمضمونها عن أحد الی زمان العمانی مع أنّها نصب عینهم- کاشف عن ریب فیها و موجب لوهنها و عدم صحة الاستدلال بها.

و توهّم أنّهم ذهبوا الی التخییر، بل ربما قیل: هو المشـهور بین القـدماء، و هذا عمل منهم بتلک الأخبار فلا إعراض من الجمیع: فاسد، إذ المتدبّر فیها یری أنّ جملة منها آبیة عن هذا الحمل، فالقول بالتخییر أیضاً طرح لها.

و فیه: أنّ إفتاء المشـهور بالتخییر عمل بها، و القول بإبائها عن هذا الجمع إیراد علیهم بعدم کون ذلک جمعاً عرفیاً لا أنّه دلیل لطرحهم الأخبار و إعراضهم عنها.

مع أنّ الأخبار الآمرة بالتقصیر لتظافرها و تکاثرها لا یتطرّق الیها بالنظر الی مجموعها احتمال عدم الصدور، فلا یجوز طرح جمیعها.

مع أنه لو سلّم ذلک فیما هو صریح فی وجوب القصر علی غیر مرید الرجوع لیومه لا یتم فیما یدلّ بإطلاقه علیه کما لا یخفی.

الثـانی: ما أفاده جـدی- ره- أیضاً، و هو أنّ هـذه الأخبار معارضـة بروایات دالّـة علی تعیّن التمام، و الترجیـح مع هـذه الروایات و هی الشهرة، و علی تقدیر تسلیم التکافؤ فالمرجع هو العام الفوق و هو ما یقضی بالتمام لما دون الثمانیة دون ما یقضی بالقصر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۶۰

]...[

مطلقاً فإنّه مقیّد بما یدلّ علی وجوبه لمرید الرجوع لیومه.

و فیه: ما تقدم من أنّ تلک النصوص ما بین ضعیف السند و قاصرة الدلالة، مع أنّ المشهور بین الأصحاب لیس هو تعیّن التمام.

الثالث: ما عن الشیخ الأعظم- ره- و هو أنّ الأمر فیما کان الإیاب لغیر یومه یدور بین تعیّن التمام أو التخییر بینه و بین القصر، فیکون التمام هو القدر المتیقّن فیجب الأخذ به، کما فی کلّ مورد یدور الأمر بین التعیین و التخییر.

و فیه أولًا: أنّ هناک شقّاً ثالثاً و هو الأقوی بحسب الأدلّة و هو تعیّن القصر، فلا قدر متیقّن فی البین.

و ثانیاً: أنّ الرجوع الی أصالة التعیین لو تمّ فإنّما هو فیما لم یکن دلیل و قد عرفت وجوده.

الرابع: التعلیل الوارد فی ذیل موثّق سماعة للقصر فی البرید بأنّه إذا رجع بریداً فقد شغل یومه، فإنّه یدلّ علی اعتبار شغل الیوم بالفعل فی القصر، و مع عدمه یجب التمام.

و فیه: أنّ الظاهر من التعلیل کونه فی مقام مجرد التقدیر؛ فإنّه وارد فی مقام رفع تعجب السائل من تحدید القصر بالبرید، و أنّه مع الرجوع یکون صغری للکبری المرتکزة فی ذهن السائل من اعتبار ثمانیة فراسخ المعبّر عنها فی بعض النصوص بمسیرة یوم، فالتعلیل المزبور ظاهر فی عدم دخل لشغل الیوم فی هذا الحکم.

و یشهد له: - مضافاً الیه- التعلیل للقصر فی المورد فی صحیح زرارة بأنّه إذا رجع کان سفره بریدین ثمانیة فراسخ، فإنّ المراد منهما واحد، و سیأتی زیادة توضیح لذلک فی بعض المسائل الآتیة.

و استدلّ للقول الخامس بأنّه مقتضی الجمع بین النصوص الآمرة بالقصر و نصوص الثمانیة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۶۱

]...[

و فیه: أنه إن اراید التخییر فی المسألة الفرعیة. فیرد علیه: أنّ هذا جمع تبرعی لا شاهد له، بل بعض أخبار التقصیر الوارد فی خروج أهل مکة الی عرفات یأبی عن هذا الحمل؛ لاشتماله علی التوبیخ و الإنکار بالویل و الویح علی ترک التقصیر.

و حمل التوبیخ فیها علی الالتزام بالإتمام و عدم مشروعیة التقصیر- ردّاً علی أهل مکة حیث إنّهم کانوا ملتزمین به لما سنّه الثالث و تبعه الامراء کما نطق به صحیح زرارة- خلاف ظاهرها، کما یظهر لمن راجعها.

و إن اراید به التخییر فی المسألة الاصولیة، فیرد علیه: أنّ الالتزام بذلک فرع التعارض، و عدم إمکان الجمع بوجه، و عدم وجود المرجّح لشیء من المتعارضین، و قد عرفت ما فی جمیع هذه المبانی.

فتحصّل ممّا ذکرناه أنّ الأظهر هو تعیّن القصر فی الثمانیة الملفّقة سواء أ کان الإیاب لیومه أم لم یکن.

هذا کلّه فیما اذا کان کلٌّ من الذهاب و الإیاب أربعة فراسخ، و إن کان الذهاب أقلّ من تلک مع کون الجمیع ثمانیة فراسخ کما اذا کان الذهاب فرسخین و الإیاب ستة، فالمنسوب الی المشهور تعیّن التمام.

و عن الشیخ الأعظم أنّ حکم ذلک حکم ما لو کان کلٌّ منهما أربعة لو لم یقم إجماع علی خلافه.

و قد استدلّ له: بالتعلیل فی موثّق ابن مسلم المتقدم؛ فإنّ العبرة بعموم العلّة المنصوصة، و قد علّل (علیه السلام) وجوب القصر فی برید جائیاً و برید ذاهباً: بأنّه إذا ذهب بریداً و رجع بریداً فقد شغل یومه «۱» فکلّ ما کان شاغلًا للیوم من المسیر ثمانیة فراسخ یثبت فیه التقصیر سواء کان التلفیق من أربعة من الطرفین أو من ثلاثة

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۶۲

]...[

ذاهباً و خمسة جائیاً.

أقول: لا ینبغی التوقّف فی کونه من قبیل الحکمة لا العلّة التی یدور الحکم مدارها، و إلّا لزم الاکتفاء فی القصر بالتردد میلًا ذاهباً و آیباً أربعة و عشرین مرة، و هذا ممّا لم یلتزم به متفقه فضلًا عن فقیه، فیعلم من ذلک أنّه یعتبر فی القصر- مضافاً الی ذلک- البُعد عن الوطن المحدود بحد خاص، و قد عیّنه الشارع الأقدس فی النصوص و هو الثمانیة الامتدادیة، و الأربعة اذا رجع، فثبوت القصر فی الأقلّ من الأربعة مخالف لتلک النصوص، بل لو ثبت عموم العلّة لا بد من تخصیصه بنصوص الأربعة المصرّح فیها بأنّ الأربعة أدنی ما یقصّر فیها، و فی خبر العلل المتقدم التصریح بوجوب التمام اذا کان الذهاب أقلّ من أربعة فالأظهر ما هو المشهور بین الأصحاب.

و إن کان الذهاب أکثر من الأربعة و الإیاب أقلّ منها کما اذا ذهب ستة فراسخ و رجع فرسخین، فهل یقصّر أم لا؟ وجهان، أقواهما الثانی: من جهة أنّ مقتضی نصوص الثمانیة هو عدم کفایة أقلّ منها، و قد خرجنا عن حکمها لحکومة نصوص التلفیق علیها، فلا بدّ من الاقتصار علی مقدار مدلول دلیل الحاکم، و هو إنّما یکون فی الملفّقة من الذهاب أربعة فراسخ و الإیاب کذلک، ففی غیر هذا المورد یرجع الی مفهوم نصوص الثمانیة.

مع أنه قد صرّح فی بعض نصوص التلفیق بأنّ أدنی ما یقصّر فیه المسافر: برید ذاهباً و برید جائیاً، کصحیح معاویة المتقدم «۱».

و أما عموم التعلیل فقد عرفت ما فیه، فتحصّل أنّ الأظهر عدم جواز القصر إذا کان الذهاب أو الإیاب أقلّ من أربعة فراسخ و إن کان المجموع ثمانیة.

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۶۳

]...[

فی تعیین مبدأ المسافة

الرابع: اختلفت کلماتهم فی تعیین مبدأ المسافة، فعن جماعة، بل المشهور: أنّ مبدأها سور البلد أو آخر البیوت فیما لا سور له فی البلدان الصغار و المتوسطات و آخر المحلّة فی البلدان الکبار الخارقة للعادة.

و عن الصدوق: أنّ مبدأها الدار و المنزل.

و عن ظاهر الشهید- ره- أنّ مبدأها الخروج عن حدّ الترخّص.

أقول: الظاهر أن المبدأ آخر البلد مطلقاً.

و یشهد له أمران: الأول: أنّ الانسان إذا خرج من منزله و لم یخرج من بلده لا یصدق علیه اسم المسافر المعتبر فی المسافة.

الثانی: أنّه من جهة خلوّ الأخبار و النصوص الواردة فی تحدید المسافة عن الإشارة الی المبدأ لا مناص عن البناء علی أنّ العبرة بنظر العرف، و لا شک فی أنّ المبدأ عندهم آخر البلد، و لذا ترى أنّه عند السؤال عنهم عن حدّ المسافة الی مکان خاص؛ یجیبون

بالجواب الـذی یذکرونه عند السؤال عن المسافة بین البلد و ذلک المکان، و هذه آیة أنّ العبرة عندهم بآخر البلد، و ما ذکرناه لا فرق فیه بین البلاد العظیمة و غیرها.

و دعوی: أنّ المسافة الواقعة فی البلاد الکبار بنفسها ملحوظة لدی العرف، و یکون کلّ محلّة من محلّاتها ملحوظة علی سبیل الاستقلال فی تحدیداتهم، فالعبرة إنّما تکون بالخروج عن المحلّة ممنوعة.

و أظن أنّ الـذی أفتی به قدماء الأصـحاب من أنّ العبرة فی البلاد العظیمة بآخر المحلّة لا ینطبق علی فتوی المتأخرین التی نسـبناها الی المشهور؛ لأنّ جمعاً منهم حدّدوا البلد العظیم بما اذا کان بین محلّاته انفصالًا بأن لا تکون المحلّات متصلًا بعضها

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۶۴

]...[

ببعض، و تری أنّ هذا الضابط لا ینطبق علی کثیر من البلاد التی یعدّونها من البلاد العظیمة کطهران و بغداد و نحوهما.

و استدلّ لما عن الصدوق بالنصوص المتضمنة لذکر المنزل، کموثّق عمار: لا یکون مسافراً حتی یسیر من منزله أو قریته ثمانیة فراسخ.

و خبر المروزی: فإذا خرج الرجل من منزله أو قریته ثمانیة فراسخ، و نحوهما غیرهما.

و فیه: - مضافاً الی أنّه لا- إطلاق لها من هـذه الجهة؛ لورودهـا مورد حکم آخر- انه من المحتمـل أن یکون المراد من المنزل محلّ الإقامة.

و بعبارة اخری: یحتمل أن یکون المراد من المنزل ما هو أوسع من البیت؛ و یشهد له عطف الضیعة و القریة علیه فی بعض النصوص.

و اسـتدلّ لما عن ظاهر الشـهید بأنّ الشـخص إنّما یصـیر مسافراً شرعاً بالخروج عن حدّ الترخّص و قبل الخروج لا یصدق علیه ذلک و لذا لا یقصّر.

و فیه: أنّه مبدأ لحکم السفر لا لموضوعه، فتحصّل: أنّ العبرة بآخر البلد مطلقاً.

فی المسافة المستدیرة

الخامس اذا کان المسافة مستدیرة، فتارة لیس له مقصد فی البین، و اخری یکون له مقصد فی البین.

أما فی الصورة الاولی، فالکلام یقع فی موردین:

الأول: فی أنّ هذه المسافة هل هی ملفّقة من الذهاب و الإیاب، أم تکون امتدادیة؟

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۶۵

]...[

الثانی: فی أنّ القوس المطوی یحسب من الثمانیة أم لا؟.

أما المورد الأول فالظاهر أنّها مسافـة ملفّقة لا امتدادیة، و ذلک لأنّ المعیار فی الذهاب التباعد عن مبدأ السیر و الوصول الی حدّ معین و فی الإیـاب الحرکـة من ذلک الموضع الی مبـدأ السیر، و هـذان العنوانان یصـدقان فی المسافـة المسـتدیرة، و یکون مبـدأ الـذهاب الخروج من البلد و منتهاه النقطة المسامتة لمبدإ الحرکة، و مبدأ الإیاب تلک النقطة و منتهاه مبدأ الحرکة.

و بهذا البیان یندفع ما قیل: من أنّ کلّ جزء من أجزاء المسافة المسـتدیرة علی حدّ سواء فی کونه مقصوداً بالسیر إلیه و التعدّی منه تبعاً لمقصده الأصلی و هی الإحاطة بمجموعها فی السیر، فتکون هذه ملحقة بالمسافة الامتدادیة.

و أما المورد الثانی، فالأظهر احتساب القوس منها، فلو کان مجموع الـدائرة تسـعة فراسـخ یکون ذهابه أربعـة فراسخ و نصـفاً و کذلک

إیابه، لا ثلاثة فراسخ کما هو کذلک علی المسلک الآخر؛ إذ المعیار فی القصر لیس هو البُعد عن المنزل؛ کی یقال: إنّه فی الفرض یکون من منزله الی النقطة المسامتة بمقدار ثلاثة فراسخ، بل المعیار مقدار السیر، و لذا لا شک فی أنه إذا کان للبلد طریقان و کان الأبعد منهما مسافة فسلک الأبعد یقصّر مع أنّه لا یصدق أنّه بعد عن محلّه هذا المقدار.

و علی ذلک فمن مشی من منزله الی النقطة المسامتة له فی الفرض فقد سار من منزله أربعة فراسخ و نصفاً و إیابه ایضاً یکون بهذا المقدار، و إذا انضمّ الإِیاب إلیه یتمّ ملاک القصر.

و أما فی الصورة الثانیة، فإن کان ذلک علی نصف الدائرة فلا کلام، و کذلک إن کان علی قوس أقلّ من النصف و کان بالغاً أربعة فراسخ، و إن کان علی قوس أقلّ من أربعة، فبناءً علی المختار من اعتبار کون الذهاب أربعة فراسخ، فهل یکون الذهاب فی الفرض منتهاه المقصد و الإِیاب منه الی البلد فلا یقصّر، أو یکون منتهی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۶۶

]...[

الذهاب النقطة المسامتة لمبدإ الحرکة فیقصّر؟ وجهان لا یخلو ثانیهما عن قوة؛ إذ المعیار فی الذهاب التباعد عن مبدأ السیر، و هذا متحقّق فیما بین المنزل و النقطة المسامتة لمبدإ الحرکة، و لا یصدق الشروع فی الإِیاب إلّا مع التجاوز عن تلک النقطة.

و لکن مع ذلک کلّه ربّما یدّعی فی الفرض و سابقه انصراف النصوص عن مثل هذه المسافة فلا ینبغی ترک الاحتیاط بالجمع بین القصر و التمام.

طرق ثبوت المسافة

السادس: لا کلام فی ثبوت المسافة بالعلم؛ لأن حجّیته ذاتیة.

و بالبینة؛ لما دلّ علی حجیتها فی الموضوعات مطلقاً.

و بخبر الواحد علی الأظهر؛ لما حقّقنا فی حاشیتنا علی الکفایة من حجّیته فی الموضوعات کالأحکام.

و فی ثبوتها بالشیاع غیر المفید للعلم قولان، أظهرهما: العدم: لعدم الدلیل علی حجیته.

و نسب الی المحقق النائینی- ره- القول بالثبوت، و استدلّ له بأنّ المسافة تقریبیة لا تحقیقیة فیکتفی فیها بالشیاع الظنی و الشهرة فی حصول التقریب بهما.

و فیه: أنّه إن ارید بهما ما یفید العلم بالمسافة التقریبیة و إن أفاد الظن بالتحقیقیة فهو متین؛ إلّا أنه خارج عن محلّ البحث، و إن ارید بهما ما یفید الظن بالتقریبیة فالحقّ عدم الثبوت؛ لعدم الدلیل علی حجیتهما.

ثمّ إنّه لو لم یکن شیء من الأمارات المثبتة للمسافة و شکّ فیها و کانت الحالة السابقة العلم بعدم المسافة، فهل یجب الجمع بین القصر و التمام، أم یجب التمام؟ وجهان، قد استدلّ للأول بالعلم الإِجمالی بوجوب أحدهما و هو یقتضی الجمع بینهما.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۶۷

]...[

و فیه: أنّ مقتضی استصحاب عدم تحقّق المسافة و عدم کونه مسافراً شرعیاً البقاء علی التمام.

و دعوی أنّ موضوع التمام إنّما هو الحاضر و المقیم، و إثبات أحد هذین العنوانین بالأصل من قبیل الأصل المثبت. مندفعة بأنّ الموضوع لیس خصوص من ذکر، کیف و قد ثبت وجوب التمام علی کثیر من أفراد المسافرین، مع أنّ ذلک العنوان الوجودی

المفروض أی الحاضر بنفسه مسبوق بالوجود فیستصحب ذلک، و لا حاجة الی إثباته باستصحاب عدم المسافة و السفر، فالأظهر البقاء علی التمام حتی تثبت المسافة.

و أمّا الاستدلال له بأنّه فی مورد تعلیق حکم علی أمر وجودی- کالترخیص الثابت لمال الغیر عند طیب نفسه- نفس الدلیل المثبت له بالدلالة الالتزامیة العرفیة یدلّ علی ثبوته فی مرحلة إحراز موضوعه، و علیه ففی المقام بما أنّ وجوب القصر رتّب علی السفر الذی هو أمر وجودی، فیستکشف من دلیله دخل إحراز السفر فی ثبوته، فمع عدم الإحراز و الشک یبنی علی التمام.

فیرد علیه ما ذکرناه فی هذا الشرح غیر مرة من عدم تمامیة هذه الکبری الکلیة، بل المستفاد من الدلیل لیس إلّا ترتّب الحکم علی الموضوع النفس الأمری الواقعی بلا دخل للإحراز فیه.

مع أنّها لو تمت فإنّما هی فی الاحکام الترخیصیة المعلّقة علی الامور الوجودیة لا غیرها و وجوب القصر لیس منها، فالصحیح ما ذکرناه.

ثمّ إنّه إذا شک فی المسافة فهل یجب الفحص عنها اذا لم یکن عسراً، أم یجوز الرجوع الأصل بدونه؟ وجهان اختار الشیخ الأعظم- ره- الأول، و تبعه المحقّق النائینی ره.

و استدلّ له بوجهین: الأول ما عن الشیخ- ره- و هو أنّ وجوب القصر علّق علی المسافة النفس الأمریة فیجب مع الشک رعایة لتحصیل الواقع إمّا الجمع أو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۶۸

قصد المسافة و هی ثمانیة فراسخ أو أربعة مع قصد العود فی یومه

الفحص، و الأول منتفٍ هنا إجماعاً فیتعیّن الثانی.

و فیه: أنّ المنتفی بالإجماع تعیّن الجمع لا التخییر بینه و بین الفحص، فلا یتعین الفحص، مع أنّه قد عرفت أنّ بالاستصحاب یحرز عدم تحقّق المسافة، و یترتّب علیه وجوب التمام.

الثانی: ما عن المحقق النائینی- ره- و هو: أنّ الفحص المتوقف علی الاستعلام و السؤال بحیث یتبین ظناً أو علماً بسبب السؤال لیس من الفحص القائم علی عدم وجوبه الإجماع؛ لأنه عبارة عن تحصیل مقدمات غیر حاصلة لکی یحصل منها العلم، و السؤال لیس من هذا القبیل.

و فیه: أنّ مدرک عدم وجوب الفحص لیس هو الإجماع، بل إطلاق أدلّة الاصول الشامل لما قبل الفحص.

نعم خرج عنه بعض الموارد الذی یلزم من العمل بالأصل المخالفة القطعیة الکثیرة المعلوم عدم جوازها شرعاً المستکشف منه وجوب الاحتیاط کالاستطاعة و النصاب فی الزکاة، و لیس المورد من تلک الموارد، فالأظهر عدم وجوب الفحص.

فی اعتبار قصد المسافة

[الثانی: قصد المسافة]

اشارة

الثانی: و هو الأول فی المتن قصد المسافة و هی ثمانیة فراسخ کما مرّ، أو أربعة مع قصد العود فی یومه أو غیر یومه و اعتبار هذا القید ممّا لا خلاف فیه، بل علیه الإجماع بقسمیه کما عن الجواهر و غیرها، بل قیل: إن هذا هو معنی اعتبار المسافة؛ إذ لا یعتبر قطعها أجمع نصّاً و فتوی فی صحة التقصیر، فالمدار علی قصدها، و لعلّه لذا لم یذکر فی القواعد و فی المتن المسافة شرطاً فی قبال قصدها، و إنّما

ذکر قصد المسافة المحدودة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۶۹

]...[

و کیف کان فیدل علی اعتباره- مضافاً الی ما تقدم- خبر صفوان عن الامام الرضا (علیه السلام) عن رجل خرج من بغداد یرید أن یلحق رجلًا رأس میل فلم یزل یتبعه حتی بلغ النهروان و هی أربعة فراسخ من بغداد أ یفطر اذا أراد الرجوع و یقصّر؟ قال (علیه السلام): لا یقصّر و لا یفطر لأنه خرج من منزله و لیس یرید السفر ثمانیة فراسخ، و إنّما خرج یرید أن یلحق صاحبه فی بعض الطریق فتمادی به السیر الی الموضع الذی بلغه «۱» الحدیث.

و موثّق عمار عن الإمام الصادق (علیه السلام) عن الرجل یخرج فی حاجة فیسیر خمسة أو ستة فیأتی قریة فینزل فیها ثمّ یخرج منها فیسیر خمسة فراسخ أو ستة فراسخ و یأتی قریة فینزل فیها ثمّ یخرج منها فیسیر خمسة فراسخ اخری أو ستة فراسخ لا یجوز ذلک ثمّ ینزل فی ذلک الموضع، قال (علیه السلام): لا یکون مسافراً حتی یسیر من منزله أو قریته ثمانیة فراسخ فلیتمّ الصلاة «۲». فإنّ الظاهر بقرینة السؤال اعتبار قصد السیر ثمانیة فراسخ، فهذا الحکم ممّا لا کلام فیه.

إنّما الکلام وقع فی امور:

[هل ینصرف النصوص إلی المسافة الذهابیة؟]

الأول: إنّ ما ذکرناه من أنّه لا یقصّر فیما إذا سار ثمانیة فراسخ مع عدم القصد إنّما هو فی الذهاب، و أمّا فی الإیاب الی منزله إذا کان ثمانیة فراسخ فیقصر لتحقّق شرائط القصر.

و دعوی انصراف النصوص الی المسافة الذهابیة، غیر مسموعة.

و یشهد له: - مضافاً الی ذلک- موثّق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام) عن الرجل یخرج فی حاجة و هو لا یرید السفر فیمضی فی ذلک فیتمادی به المضی حتی تمضی به ثمانیة فراسخ کیف یصنع فی صلاته؟ قال (علیه السلام): یقصّر و لا یتمّ

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۷۰

]...[

الصلاة حتی یرجع الی منزله «۱».

لو اخرج الی المسافة

الثانی: أنه لا إشکال فی وجوب القصر إذا کان مکرهاً علی السفر أو مضطراً الیه؛ لتحقّق القصد المعتبر فی السفر الموجب للقصر.

و یدلّ علیه النص و الإجماع و فعل المعصومین علیهم السلام فی بعض أسفارهم مع کونهم مکرهین فیه.

و دعوی: أنّ مقتضی حدیث الرفع الحاکم علی جمیع الأدلّة هو عدم وجوب القصر و وجوب التمام. مندفعة أولًا: بأنّ ما اشیر الیه من الأدلّة علی وجوب القصر لأخصیتها تقدّم علی الحدیث.

و ثانیاً: بأنّ الحدیث لا یشمل الأحکام المجعولة إرفاقاً و امتناناً علی الامّة کوجوب القصر علی المسافر کما حقّق فی محلّه.

و أما إذا اخرج المسافة بأن القی فی السفینة من دون اختیاره و سار به مع علمه بأنه یسار به الی آخر المسافة فهل یقصّر أم لا؟ وجهان قد استدلّ للثانی بانّه یعتبر فی الحکم بالقصر قصد المسافة کما تقدم، و هو مفقود فی المقام.

و فیه: أنّ مدرک هذا الشرط ان کان هو الإجماع و الأخبار المتقدمة فهی لا تدلّ علی اعتبار أزید من العلم و توطین النفس علی قطع المسافة، و کذا إن کان هو النصوص التی عبّر فیها بلفظ الفعل مثل قوله (علیه السلام): اذا ذهب بریداً و جاء بریداً لما حقّقناه فی محلّه من أنّ مادة الفعل لا تکون منصرفة الی الفعل الاختیاری، کما أنّ

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲.

]...[

هیئته غیر منصرفة الیه، فمع عدم دخل الإرادة فی موضوع له شیء منهما لا وجه لدعوی ظهورها فی ذلک.

و إن کان المدرک هوما دلّ علی اعتبار التبییت بالسفر کذیل خبر صفوان المتقدم فیرد علیه: أنّه کما یمکن أن یکون اعتبار القصد من حیث کونه فعلًا للنفس و لازم ذلک ما ذکر، یمکن أن یکون اعتباره من حیث إنّه یترتب علیه الانفعال و هو توطین النفس و لازمه القصر فی الفرض کما لا یخفی.

و حیث إنّه فی نفسه غیر ظاهر فی شیء منهما فلا بدّ فی تقیید إطلاق دلیل القصر من الاقتصار علی المتیقّن، فاعتبار شیء زائداً علی العلم و توطین النفس لا شاهد له، بل الإطلاقات تدل علی العدم.

و یشهد لوجوب القصر فی الفرض: - مضافاً الی ذلک- ما ذکره جدّی العلّامة- أعلی اللّه مقامه- و هو أنه بعد التأمل فی کلمات الأصحاب و فحاوی الأخبار یظهر أنّ المراد من القصد فی المقام هو مجرد الاعتقاد سواء کان باختیار منه أم لم یکن.

و بعبارة اخری: إنّ الموضوع لوجوب القصر هو البُعد الخاص مع اعتقاده بتحقّق ذلک سواء کان باختیاره أم لا، و لذا تری أنّ الجلّ بل الکلّ صرّحوا بأن الخارج من هذا القید هو المتحیر و نحوه ممّن لیس له علم بتحقّق البُعد الخاص منه.

و یشهد له: أنّهم لم یذکروا اعتبار العلم شرطاً آخر بل اقتصروا بذکر القصد.

و خبر إسحاق بن عمار عن أبی الحسن (علیه السلام) الوارد فی قوم خرجوا فی السفر و تخلّف منهم واحد، قال (علیه السلام): بلی إنّما قصّروا فی ذلک الموضع لأنّهم لم یشکوا فی مسیرهم و أنّ السیر یجد بهم. الحدیث. «۱».

و دعوی ضعف سنده فاسدة، لأنّه معمول به فی غیر هذا الفرع، فالأظهر-

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۱.

]...[

کما هو المشهور بل المجمع علیه کما قیل- وجوب القصر، و الاحتیاط طریق النجاة.

لا یعتبر قصد المسافة الشخصیة

الثالث: هل یعتبر قصد شخص مسافة معینة، أم یکفی قصد القدر المشترک المنطبق علی المسافات؟ وجهان، نسب الی الشهید- ره- الأول.

و حقّ القول: التکلّم فی صورتین:

الاولی: ما اذا کان ناویاً للمسافة الشخصیة المعینة ثمّ بعد سیر مقدار منها عدل الی مسافة اخری تکون بانضمام ما مضی المقدار مسافة.

و الأظهر فی هذه الصورة وجوب القصر، و ذلک لوجهین:

الأول: أنّ ما دلّ علی اعتبار قصد المسافة المتقدم و ما دلّ علی أنّه بالعدول عن القصد لا یقصّر کالإجماع و خبر إسحاق المتقدّم لا یدلّان علی أزید من اعتبار قصد القدر المشترک، و أنّه لو عدل عن قصد المسافة بالمرة لا یقصّر، و فی غیر ذلک لا بدّ من الرجوع الی إطلاق أدلّة القصر فی المسافة.

و بهذا البیان یظهر اندفاع ما قیل من أنّ المقدار من المسافة المعدول الیه لم یکن مقصوداً من الأول، و إنّما قصده ثانیاً بعد العدول عن الأول، مع أنّ ظاهر الأدلّة اعتبار کون الجمیع بقصد واحد، کما أنّه ظهر اندفاع ما قیل من أنّ المسافة الاولی بالرجوع عنها بطلت، و المقصد الثانی لم یبلغ المسافة.

الثانی: دلالة جملة من النصوص علیه کصحیح أبی ولّاد قال، قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): إنّی کنت خرجت من الکوفة فی سفینة الی قصر ابن أبی هبیرة و هو من الکوفة علی نحو من عشرین فرسخاً فی الماء فسرت یومی ذلک اقصّر الصلاة ثم بدا لی فی اللیل الرجوع الی الکوفة فلم أدرِ اصلّی فی رجوعی بتقصیر أم بتمام، و کیف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۷۳

]...[

کان ینبغی أن أصنع؟ فقال: إن کنت سرت فی یومک الذی خرجت فیه بریداً، فکان علیک حین رجعت أن تصلّی بالتقصیر لأنک کنت مسافراً الی أن تصیر الی منزلک «۱» الحدیث. و نحوه غیره.

و هی و إن وردت فی العدول من المسافة الامتدادیة الی الملفّقة؛ إلّا أنه یثبت فی غیره فإنّه یستفاد منها أنّ العدول من المسافة المعینة الی غیرها لا یضرّ.

و الغریب أنّ المقدس البغدادی فی خصوص مورد النصوص حکم بوجوب التمام علی ما نسب الیه.

الصورة الثانیة: ما لو کان من الأول ناویاً للقدر المشترک من الأول کما إذا قصد أحد المکانین المشترکین فی بعض الطریق و أوکل التعیین الی الوصول الی آخر الحد المشترک، فالأظهر فیها التقصیر، و لم ینقل عن أحد القول بالتمام فیها، و یشهد له: إطلاق أدلّة القصر.

لو تردّد فی الأثناء

الرابع: لو قصد مسافة ثمّ تردّد فی أثنائها فعاد الی الجزم، فإن کان ما بقی مسافة و لو ملفقة فلا إشکال. و إلّا فان لم یقطع شیئاً من الطریق فی حال التردّد یقصّر؛ لأنّ مقتضی إطلاق أدلّة القصر عدم قدح التردّد فی الأثناء بمعنی عدم اقتضائه ارتفاع أثر السفر بمجرد حدوثه؛ لأنّ ما دلّ علی قدح التردّد إنّما یدلّ علی قدحه حال وجوده.

و دعوی أنّ المرجع بعد زوال التردّد إنّما هو استصحاب حکم الخاص لا- الرجوع الی العام. مندفعة بما حقّقناه فی محلّه من عدم جریان الاستصحاب فی

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۷۴

]...[

الأحکام، و أنّ المرجع هو عموم العام مطلقاً، لا سیما و إنّ الظاهر من الأدلّة أن ثبوت کلٍّ من القصر و التمام فی موردیهما إنّما هو فی کل زمان مع قطع النظر عن ثبوته فیما قبله، کما یظهر لمن تدبّر فی الروایات.

و یشهد له: - مضافاً الی ذلک- خبر إسحاق بن عمار: و إن کانوا ساروا أقلّ من أربعة فراسخ فلیتمّوا الصلاة ما أقاموا فإذا مضوا فلیقصّروا «۱».

و أمّا إن عاد الی الجزم بعد قطع شیء من الطریق، فإن لم یکن ما بقی بعد العود الی الجزم مع ما قطعه حال الجزم أولًا بمقدار المسافة لم یقصّر؛ لأنّ الظاهر من الأدلّة اعتبار کون مجموع المسافة صادرة عن قصد قطعها.

و إن کان بمقدار المسافة کما إذا کان سفره عشرین فرسخاً فسار فی حال الجزم أولًا أربعة فراسخ فتردّد و سار فی تلک الحال أثنی عشر فرسخاً، ثمّ عاد الی الجزم فسار أربعة فراسخ فالظاهر أنّه یقصّر؛ لأنّه یصدق أنه قطع ثمانیة فراسخ عن قصد.

و دعوی: ظهور الأخبار- کخبری صفوان و عمّار- فی أنّ الموضوع هی الثمانیة المتصلة مندفعة بعدم کونها مسوقة إلّا لبیان أنّه لا یعتد بقطع المسافة الواقعة عن غیر قصد أو عن قصدین مستقلّین، و لا تدلّ علی اعتبار الاتّصال زائداً علی ذلک.

هذا، مضافاً الی خبر إسحاق المتقدم.

حکم التابع فی السفر

الخامس: لا إشکال و لا کلام فی أن التابع لغیره فی السفر کالمستقلّ فیه إذا قصد المسافة یقصّر، إنّما الکلام فی هذا الأمر وقع فی فروع.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۷۵

]...[

منها: أنّه إذا شکّ التابع و لم یعلم أنّ المتبوع فی سفره قاصد للمسافة أم لا، فهل یجب علیه السؤال أم یتم صلاته؟ وجهان، من إطلاق الأدلّة الدالة علی عدم القصر مع عدم قصد المسافة، و من دعوی انصراف النصوص عن مثل هذا الجهل الذی یرتفع مع السؤال، و علیه فیجب علیه الجمع بین القصر و التمام، أو السؤال ثمّ العمل بوظیفته.

و منها: أنه هل یجب علی المتبوع اخبار التابع بقصده المسافة أو غیرها، أم لا؟ وجهان، أقواهما الثانی؛ لعدم الدلیل علی الوجوب.

و منها: أنه لو اعتقد التابع عدم قصد المتبوع المسافة أو شکّ فیه ثمّ بعد قطع مقدار من المسافة علم أنّه قاصد لها و إن کان الباقی مسافة فلا إشکال، و إن لم یکن کذلک فهل یقصّر أم لا؟ وجهان مبنیان علی أنّ المقام من قبیل قصد مکان معیّن الذی هو مسافة و هو لا یعلم به، أم من قبیل قصد مکان غریمه المردّد بین کونه مسافة أو أقلّ منها، إذ علی الأول یکون المکان المعیّن الذی یکون مسافة مقصوداً فهو قاصد للمسافة، و علی الثانی یکون کلّ واحد من الأمکنة معلوماً من حیث المسافة و عدمها، و الترديد إنّما هو فی المقصد فهو غیر قاصد للمسافة فلا یقصّر، و الظاهر هو الثانی؛ فان التابع و إن قصد السیر الی ما قصده المتبوع إلّا أنه من جهة جهله

بالمقصد و تردّده بين الأمكنة المعلوم كون أيّها مسافة لا محالة يكون غير قاصد للمسافة، فما فى العروة من الحكم بوجوب القصر غير تام.

و منها: أنّه اذا لم يكن التابع مطاوعاً لقصد المتبوع فتارة يعلم بوجود مقتضى التبيعة و إنّما يعلم أو يشكّ فيها من جهة العلم بوجود المانع من دوام السفر أو يشكّ فيه، و اخرى لا يعلم بوجوده كالزوجة تعزم على الرجوع لو طلّقت قبل المسافة و هى تعلم بذلك أو يشكّ الظاهر: عدم القصر فى الصورتين؛ لعدم قصد المسافة.

و دعوى: أنّ كلّ قاصد لأمر تدريجى كالإقامة و قطع المسافة و الصلاة و نحوها لا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۷۶

]...[

يكاد يقطع بانتهائه الى آخره؛ لتطرّق احتمال طروّ العجز من المرض و الموت و نحوهما، و مع ذلك نرى بالوجدان أنّ احتمال هذه الامور لا يمنع عن تمشّى القصد على فعل من أحد أصلًا، فيستكشف من ذلك أنّ احتمال وجود المانع لا ينافى مع القصد، ففى الصورة الاولى ما لم يقطع بطروّ المانع لا يتمّ، بل يبنى على القصر، و لعلّه لذلك أفتى فى العروة بالقصر فى هذه الصورة. مندفعة بأنّ احتمال طروّ المانع ربما يكون احتمالًا عقلائياً منشؤه حضور مبادئ تحقّق ذلك الأمر لديه بحيث يحتمل احتمالًا عادياً بتحقّقه، و ربّما يكون الاحتمال غير عقلائى و لا يكون مبادئ تحقّقه حاضراً لديه، ففى المورد الأول لا يتحقق القصد، و فى الثانى يتحقّق؛ لأنه لا يعتبر فى تحقّق القصد سوى الاطمينان، و على ذلك ففى الصورتين إذا كان احتمال طروّ المانع أو عدم المقتضى احتمالًا عقلائياً يتمّ؛ لعدم تمشّى القصد، و إن كان احتمالًا غير عقلائى يقصّر، فالتفصيل بين الصورتين ضعيف، و أضعف منه البناء على القصر فى الصورتين مطلقاً.

إذا صلّى قصراً ثمّ عدل عن القصد

السادس: اذا صلّى قصراً قبل العدول عن قصد المسافة ثمّ عدل عنه، فهل تجب الإعادة مطلقاً، أم لا تجب كذلك كما هو المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة، أم يعيد فى الوقت دون خارجه كما عن الشيخ فى الاستبصار؟ وجوه أقواها: الثانى؛ لصحيح زرارة عن الإمام الصادق (علیه السلام) عن الرجل يخرج مع القوم فى السفر يريده فدخل عليه الوقت و قد خرج من القرية على فرسخين فصلّوا و انصرف بعضهم فى حاجة فلم يقض له الخروج ما يصنع بالصلاة التى كان صلّاها ركعتين؟ قال (علیه السلام): تمّت صلاته و لا يعيد «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۷۷

الثانى أن لا ينقطع سفره ببلد له فيه

و استدلّ للقول الأول بخبر المروزى: و إن كان قصّر ثمّ رجع عن نيته أعاد الصلاة «۱».

و صحيح أبى ولّاد المتقدم: و إن كنت لم تسر فى يومك الذى خرجت بريداً فإنّ عليك أن تقضى كلّ صلاة صلّيتها فى يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل أن تؤمّ من مكانك «۲».

و فيه أنه لإعراض المشهور عن ظاهرهما لا يعتمد عليهما، مضافاً الى معارضتهما بما هو صريح فى عدم وجوب الإعادة.

و استدلّ للقول الثالث: بأنّه مقتضى الجمع بن الطائفتين.

و فيه: - مضافاً الى أنه جمع تبرعى لا شاهد له- أنّ صحيح أبى ولّاد ظاهر فى وجوب القضاء، لا يمكن حمله على الإعادة خاصة، و لو أغمضنا عمّا ذكرناه من إعراض الأصحاب عن الطائفة الثانية، فإن أمكن الجمع عرفاً بحمل الثانية، على الاستحباب فهو، و إلّا فلا بدّ من ترجيح الأولى للشهرة، و لعلّ الثانى أقوى؛ فإنّ قوله (عليه السلام) فى صحيح زرارة: لا يعيد مع قوله (عليه السلام) فى خبر المروزى: أعاد الصلاة. يعدّان بنظر العرف من المتعارضين، و لا يرى أهل العرف أحدهما قرينة على الآخر، فالأظهر عدم وجوب الإعادة و القضاء، و عدم استحبابهما.

الوصول الى الوطن قاطع للسفر

[الثالث: عدم الوصول الى الوطن]

اشارة

الشرط الثالث، و هو الثانى فى المتن: أن لا يكون من قصده فى اول السير أو فى أثنائه أن ينقطع سفره قبل بلوغ الثمانية بالمرور على وطنه أو ببلد له فيه

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر حديث ۴.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱.

ملك قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً أو عزم على اقامة عشرة ايام

ملك قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً بناءً على تحقّق الوطنية بذلك- كما هو المشهور، و سيأتى تحقيقه فى فصل القواطع إن شاء اللّه تعالى- أو إقامة عشرة أيام، فلو كان من قصده المرور على وطنه أو عزم على إقامة عشرة أيام أتم بلا خلاف معتد به فها هنا مسألتان:

[التمام فى صورة المرور بالوطن]

الاولى: اذا انقطع سفره بالمرور على الوطن أتمّ كما هو المشهور شهرة عظيمة.

و الشاهد عليه: أنّ بالمرور عليه يخرج عن عنوان المسافر؛ إذ المأخوذ فى مفهوم السفر الغيبوبة عن الوطن فالحاضر فيه لا يعدّ مسافراً، فمن قصد من حين الشروع فى السفر أن يمرّ قبل الثمانية بوطنه لا يكون قاصداً للمسافة، و كون مجموع ما قبل الوطن و ما بعده مسافة لا يجدى بعد تخلّله بقصده أن يصير حاضراً فيما بينهما.

فما عن المستند من أنّ العرف لا يفرّقون بين ما إذا مرّ بمنزله الذى يتوطّنه سيّما إذا مرّ راكباً سيّما عن حواليه، و بين ما اذا لم يمرّ ضعيف.

و بما ذكرناه ظهر أنّ المدرك لوجوب التمام عليه هى الأدلّة الدالّة على وجوبه لكلّ مكلّف غير مسافر بالسفر الخاص، و معه لا حاجة الى التمسّك باستصحاب التمام، بل هو غير جارٍ فى نفسه بناءً على عدم حجيته فى الأحكام كما حقّق فى محلّه.

الاقامة قاطعة للسفر

الثانیة: إذا کان من قصده الإقامة عشرة ایام قبل بلوغ الثمانیة، یتمّ فی الطریق أیضاً.

و الوجه فی ذلک: ما تقدم فی المسألة السابقة بضمیمة أنّ الإقامة قاطعة للسفر نفسه شرعاً لا لحکمه.

و یشهد لذلک- أی لکون الإقامة قاطعة للسفر- صحیح زرارة عن الإمام

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۷۹

]...[

الباقر (علیه السلام): من قدم قبل الترویة بعشرة أیام وجب علیه إتمام الصلاة و هو بمنزلة أهل مکة، فإذا خرج الی منی وجب علیه التقصیر، فإذا زار البیت اتمّ الصلاة، و علیه إتمام الصلاة إذا رجع الی منی حتی ینفر «۱» لعموم المنزلة.

و اورد علیه بوجوه.

الأول: ما فی الجواهر و هو انصراف إرادة خصوص التمام من المنزلة فیه.

و فیه أولًا: أن الانصراف غیر ظاهر.

و ثانیاً: ان عطف ذلک علی قوله (علیه السلام): وجب علیه إتمام الصلاة یشهد بإرادة العموم و إلّا لزم البناء علی کونه تاکیداً لما قبله، و هو خلاف الظاهر، بل الظاهر سوقه لبیان حکم آخر.

و ثالثاً: أنّ تفریع وجوب القصر علیه بالخروج الی منی علی قوله: بمنزلة أهل مکة، ظاهر فی إرادة انقطاع السفر، و أنّ القصر یحتاج الی سفر جدید.

الثانی: أنّ لازم عموم المنزلة وجوب الإتمام علیه لو مرّ علی المحلّ الذی أقام فیه دفعة واحدة، و لم یلتزم بذلک فقیه، و هو دلیل عدم إرادة العموم منه.

و فیه: أولًا أنّ فی الصحیح نزّل المقیم منزلة الأهل لا محلّ الاقامة منزلة الوطن و من الواضح أنّ الحکم یدور مدار العنوان المأخوذ فی الدلیل موضوعاً حدوثاً و بقاءً، و هو فی المقام المقیم، فإذا خرج و سافر فقد زال هذا العنوان، فلو رجع إلیه لا یصدق علیه عنوان المقیم ما لم یقصد إقامة عشرة أیام، فلا وجه للحکم بوجوب الإتمام علیه.

و ثانیاً: أنّه لو کان المنزّل و المنزّل علیه محلّ الإقامة و الوطن أمکن الجواب عنه بأنّه کالوطن یسقط حکمه بالإعراض، و سیأتی لذلک زیادة توضیح إن شاء اللّه تعالی.

الثالث: ما أفاده بعض المعاصرین و هو أنّ الصحیح صریح فی أنّ محلّ الإقامة

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۸۰

]...[

بمنزلة الوطن إذا سافر عنه قصّر، و إذا رجع الیه أتم، و لم یلتزم بذلک أحد، و هذا یوهن دلالته و یوجب کونه ممّا یردّ علمه الی أهله، و التفکیک فی الحجیة بین دلالاته بحیث ینفع فیما نحن فیه بعید عن المذاق العرفی.

و فیه: أنّ معنی الصحیح- و اللّه أعلم، و لا أقلّ من المحتمل إرادة- ما ذکره فی الوافی، و محصّله: أنّه إنّما وجب التمام إن قدم بمکة لقصده إقامة عشرة أیام، و إنّما وجب علیه التقصیر إذا خرج الی منی؛ لأنه یذهب الی عرفات، و إنّما أتم الصلاة إذا زار البیت؛ لأنّ الإتمام بمکة أحبّ من التقصیر، و إنّما علیه الإتمام إذا رجع الی منی؛ لأنّه قدم مکة لطواف الزیارة و کان فی عزمه الإقامة فیها بعد

الفراغ من الحج، كما يكون فى الأكثر، و منى من مكة أقلّ من بريد، فيدلّ الصحيح على أنّ إرادة ما دون المسافة لا تنافى عزم الإقامة، فالحقّ دلالة الصحيح على ذلك.

و قد استدل الشيخ الأعظم- ره- له بصحيح أبى ولّاد عن الإمام الصادق (عليه السلام) فيمن قصد الإقامة و صلّى صلاة تامة ثمّ عدل عن قصد الإقامة: إن كنت دخلت المدينة و حين صلّيت بها صلاة فريضة واحدة بتمام فليس لك أن تقصّر حتى تخرج منها «۱» بدعوى: ظهوره فى إرادة الخروج الى وطنه، و لا بأس به، لكن الأولى فى تقريب دلالته: أن يقال بظهوره فى إرادة الارتحال و المسافرة فى مقابل الإقامة، و سيأتى لذلك زيادة توضيح.

و يمكن أن يستدلّ له أيضاً بصحيح صفوان عن إسحاق بن عمّار عن أبى الحسن (عليه السلام) عن أهل مكة إذا زاروا عليهم إتمام الصلاة؟ قال (عليه السلام): المقيم بمكة الى شهر بمنزلتهم «۲» فإنه و إن ورد فى من يقيم الى شهر متردّداً إلّا أنّه اذا ثبت كون ذلك قاطعاً للسفر بالتقريب المتقدم فى الصحيح الأول- ثبت فى من قصد

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱۱.

]...[

إقامة عشرة ايام؛ لعدم الفصل.

و قد استدلّ له بعض المعاصرين بصحيح ابن جعفر عن أخيه (عليه السلام) عن الرجل يدركه شهر رمضان فى السفر فيقيم الأيام فى المكان عليه صوم؟ قال (عليه السلام): لا، حتى يجمع على مقام عشرة أيام، و إذا أجمع على مقام عشرة أيام صام و أتم الصلاة.

قال: و سألته عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان و هو مسافر يقضى اذا أقام فى المكان؟ قال (عليه السلام): لا حتى يجمع على مقام عشرة أيام «۱». بدعوى: أنّ ظاهر السؤال فى الموردين كون منشئه تخيّل أنّ المراد بالمسافر ما يقابل المقيم و الحاضر معاً، لاما يقابل الحاضر فقط، و لأجل ذلك سأل عن جواز الصوم فى حال الإقامة؛ فيكون جوابه (عليه السلام) ظاهراً فى الإقرار على ذلك إذا كانت مدة الإقامة عشرة أيام.

أقول: ذكر ذلك بعنوان التأييد لا بأس به، و أمّا الدلالة فلا.

و يؤيّده أيضاً أدلّة وجوب التمام عليه بقرينة مناسبة الحكم و الموضوع؛ فإنّها مشعرة بكون التمام بعناية خروجه بالإقامة عن عنوان المسافر و تسالم الأصحاب على ذلك، فقاطعية الإقامة للسفر نفسه لا لحكمه ممّا لا ينكر.

بقى فى المقام فرعان:

الأول: أنّه لو كان متردداً من حين تلبّسه بالسير فى المرور بوطنه أو إقامة عشرة أيام فى أثناء المسافة لم يقصّر؛ لعدم قصد المسافة الواحدة المتصلة.

و ما أفاده المحقق الهمدانى- ره- من أنّ المانع عن التقصير إنّما هو الجزم بإقامة العشرة، و التردّد فيها لا أثر له شرعاً، فمن خرج من منزله و هو يريد أن يسير ثمانية

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱.

و لو قصد المسافة و له على رأسها منزل قصّر فى طريقه خاصة.

الثالث إباحة السفر فلو كان عاصياً بسفره لم يقصّر

فراسخ فقد وجب عليه التقصير ما لم يجمع على أن يقيم عشرة ايام، فالمدار فى التقصير على قصد المسافة مجرّداً عن العزم على الإقامة فى أثنائها لا بالعزم على عدمها؛ كى يكون التردّد فى الإقامة منافياً لتحقّق شرط التقصير. ضعيف؛ إذ مانعية الجزم بإقامة العشرة إنّما تكون لأجل اعتبار قصد المسافة المعينة المنافى مع الجزم بالإقامة فى اثناء السفر، و هذا الملاك موجود بعينه فى ما لو تردّد فى الإقامة فى أثنائها أيضاً كما لا يخفى، فما نفى عنه البعد فى الجواهر من عدم الترخّص هو القوى.

الثانى: لو قصد المسافة و له على رأسها منزل و يكون ذلك وطنه أو يريد الإقامة فيه عشرة أيام قصر فى طريقه خاصة و قد ظهر وجهه ممّا سبق.

و يشهد له: - مضافاً اليه- موثّق ابن بكير عن الامام الصادق (عليه السلام) فى الرجل يخرج من منزله يريد منزلًا له آخر أو ضيعة له اخرى، قال (عليه السلام): إن كان بينه و بين منزله أو ضيعته التى يؤمّ بريدان قصّر، و إن كان دون ذلك أتم «۱».

يعتبر إباحة السفر

[الرابع: إباحة السفر]

اشارة

الرابع من الشروط، و هو الثالث فى المتن إباحة السفر فلو كان عاصياً بسفره لم يقصّر بلا خلاف فيه فى الجملة، و عن غير واحد دعوى الإجماع عليه و يشهد له جملة من النصوص الآتية.

و حقّ القول فى المقام أنّ السفر الذى يعصى فيه على أقسام خمسة:

(۱) أن يكون السفر بنفسه و بما أنّه طى للمسافة حراماً، كالفرار من الزحف

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حديث ۳.

]...[

و إباق العبد و سفر الزوجة بدون إذن الزوج و سفر الولد مع نهى الوالد و نحو ذلك.

(۲) أن يكون السفر حراماً لكن لا- من حيث إنّه طى للمسافة، بل من جهة انطباق عنوان آخر عليه، كالسفر مع الركوب على الدابة المغصوبة؛ فإنّ السفر حرام من جهة كونه تصرفاً فى مال الغير لا بما أنّه طى للمسافة.

(۳) أن يكون غاية السفر أمراً محرَّماً، كما إذا سافر لقتل نفس محترمة أو للسرقة أو للزنا أو نحو ذلك.

(۴) أن يكون السفر مستلزماً للمعصية و ترك واجب، كما إذا كان مديوناً و سافر مع مطالبة الديان و إمكان الأداء فى الحضر دون السفر و نحو ذلك.

(۵) أن يكون السفر ملازماً اتفاقيا للمعصية مثل الغيبة و شرب الخمر و غيرهما من المعاصى الواقعة حال السفر و ليس السفر لأجلها.

أما القسم الأول فظاهر المشهور أنّه يتمّ فيه.

و عن الشهید- ره- التنظر فیه.

و یشهد للمشهور: صحیح عمار بن مروان عن الامام الصادق (علیه السلام): من سافر قصّر و أفطر إلّا أن یکون رجلًا سفره الی صید أو فی معصیة اللّه تعالی أو رسولًا لمن یعصی اللّه أو فی طلب عدوّ أو شحناء أو سعایة أو ضرر علی قوم من المسلمین «۱». فإنّ ظاهر قوله: فی معصیة اللّه. أن یکون السفر بنفسه حراماً.

مضافاً الی أنّ عطف قوله (علیه السلام): أو رسولًا الی آخره- علی ما سبق- قرینة لإرادة السفر الذی یکون معصیة بنفسه من تلک الفقرة.

و احتمال: أن یکون کلمة (فی) بمعنی (الی) أو اللام أو السببیة فیکون المراد منها ما کان لغایة محرّمة خلاف الظاهر لا یصار الیه إلّا مع القرینة إذ دعوی أنّ

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

]...[

الظاهر من قوله (علیه السلام)؛ فی معصیة اللّه کونه عطفاً علی قوله: الی صید فیکون المراد سفره فی معصیة، و ظاهره کون المعصیة غیر السفر، فإنّ السفر المعصیة غیر السفر فی المعصیة الذی هو من قبیل السعی فی الحاجة. مندفعة بأنّ إرادة السفر الذی یکون غایته المعصیة من هذه الفقرة خلاف الظاهر؛ إذ ذلک یکون سفراً فی طریق المعصیة لا فی المعصیة، و الفرق بین التعبیرین واضح.

و موثّق- سماعة: و من سافر قصّر الصلاة و أفطر إلّا أن یکون رجلًا مشیعاً لسلطان جائر أو خرج الی صید. «۱» فإنّ السفر الذی یتحقق به التشییع و یکون بهذا القصد حرام بنفسه.

و قد استدلّ له بأخبار اخر.

أحدها: مرسل ابن أبی عمیر عن الامام الصادق (علیه السلام): لا یفطر الرجل فی شهر رمضان إلا فی سبیل حق «۲».

و أشکل علیه جدی العلّامة- ره- بأنّ الظاهر من (سبیل حق) ما یکون ذو السبیل و ذو الطریق حقّاً دون نفس السبیل، فلا ینافیه حرمته النفسیة.

الثانی: ما ورد فی المتصید المتضمن أنّه یجب علیه التمام معلّلًا بأنّ التصیّد مسیر باطل «۳».

و فیه: أنّه لعدم إمکان الأخذ بإطلاقه یحمل علی الحکمة للتشریع فلا یتعدّی عن مورده، مع أنّ المسیر الباطل ما کان غایة المسیر باطلة لا نفسه.

الثالث: موثق عبید بن زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام) عن الرجل

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۴.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۶، ص: ۳۸۴

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۸۵

]...[

یخرج الی الصید أ یقصّر أو یتمّ؟ قال (علیه السلام): یتمّ لأنه لیس بمسیر حق «۱» بدعوی: أنه بعموم علّته یدل علی أنّه کلّ ما لیس بمسیر حق یجب فیه التمام سواء لم یکن بنفسه سائغاً أو کان لغایة محرّمة.

و الجواب عنه ما تقدّم فی الأول.

و أما القسم الثانی، فالأظهر وجوب التمام فیه أیضاً؛ للأدلّة المتقدمة فی القسم الأول، فإنّها بإطلاقها تدلّ علی وجوب التمام فی کل سفر کان حراماً سواء کانت حرمته بما أنّه طی للمسافة أو من جهة انطباق عنوان آخر علیه الموجود بوجوه لا بوجود آخر، فلو رکب دابة مغصوبة و سافر أتمّ فی سفره.

و دعوی: اختصاص النصوص بما إذا کان السفر حراماً بما هو سفر، فلا تشمل ما حرم لعنوان آخر منطبق علیه کما عن المحققین النائینی و الیزدی رحمهما اللّه لا تسمع؛ سیما مع أنّ جملة من الموارد التی التزموا فیها بوجوب التمام- و کونها مشمولة للنصوص، بل فیها التصریح بوجوب التمام فی بعضها- من قبیل الثانی کالسفر المضر بالبدن فإنّ حرمته إنّما تکون من جهة کونه مضرّاً، و سفر الولد مع نهی الوالد، و سفر الزوجة بدون إذن زوجها، بل أغلب الموارد التی التزموا فیها بوجوب التمام من قبیل الثانی، فالأظهر وجوب التمام فیه أیضاً.

و أما القسم الثالث، و هو ما اذا کانت غایة السفر- التی هی فعل اختیاری بالمباشرة- محرّمة، کما إذا سافر لقتل نفس محترمة أو للسرقة، فالظاهر أنّ وجوب التمام فیه اتّفاقی.

و یشهد له: جملة من النصوص المتقدم بعضها فی القسم الأول.

و أما القسم الرابع، ففیه وجوه و أقوال ثالثها: ما فی العروة، و هو التفصیل بین

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۸۶

]...[

ما إذا کان السفر لأجل التوصل الی ترک الواجب فیجب التمام، و بین ما إذا لم یکن کذلک فیقصّر.

رابعها: التفصیل بین ما اذا کان السفر علّة تامة لترکه مثل ما اذا کان ترک الواجب متوقّفاً علی السفر بحیث لو ترک السفر لتحقّق منه الواجب قهراً، و بین ما لم یکن کذلک، بل کان بحیث لو ترک السفر أمکن ترک الواجب، فیجب التمام فی الأول دون الثانی. اختاره المحقق النائینی- ره- علی ما نسب الیه.

و استدلّ للقول بوجوب التمام مطلقاً: بأنّ هذا السفر حرام فیشمله ما دلّ علی لزوم التمام فی السفر المحرّم.

و الوجه فی حرمته امور:

الأول: أنّ ترک السفر مقدمة للواجب و مقدمة الواجب واجبة فالسفر المستلزم لترک الواجب معصیة للّه تعالی فیجب التمام فیه.

و فیه: أنّ ترک أحد الضدّین لیس مقدمة للضدّ الآخر.

الثانی: ما عن الحلی- ره- من الإجماع علی أنّ مستلزم المحرَّم محرَّم، فالسفر المستلزم لترک الواجب محرّم.

و فیه أنّه إجماع منقول فلا یکون حجة.

الثالث: ما عن قواعد الشهید- ره- من أنّ قوله تعالی وَ لٰا تَسُبُّوا الَّذِینَ یَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللّٰهِ فَیَسُبُّوا اللّٰهَ «۱» الی آخره. یدل علی حرمة ما یکون سبباً لفعل الحرام، فالسفر المزبور حرام.

و فیه أولًا: أنه یحتمل اختصاص الآیة الشریفة بموردها کما لا یخفی.

و ثانیاً: انّه یدلّ علی حرمة التسبیب لفعل الغیر الحرام، و لا ربط له بالتسبیب

---

(۱) الانعام آیة ۱۰۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۸۷

]...[

لفعل الإنسان نفسه.

و استدلّ للثالث: بأنّ فعل شیء للتوصّل الی ترک الواجب معصیة للّه تعالی، فالسفر المستلزم لترک الواجب سفر معصیة فیجب التمام فیه.

و فیه: أنّه لو تمّ فإنّما هو فیما اذا کان ذلک الفعل علة تامة لترک الواجب لا مطلقا، مع أنّه لا یتمّ؛ إذ الفعل المزبور و إن کان یعاقب علیه بملاک العقاب علی المقدمات المفوّتة کما حقّق فی محلّه، إلّا أنّه لا یکون حراماً؛ کی یکون السفر معصیة للّه تعالی، و بذلک ظهر مدرک القول الرابع، فالأظهر وجوب القصر فیه.

و أما القسم الخامس، فالظاهر أنّ وجوب القصر فیه ممّا لا خلاف فیه؛ لإطلاق أدلّة التقصیر بعد عدم شمول دلیل المقیّد لمثله کما هو واضح.

حکم الرجوع من سفر المعصیة

فروع:

الأول: المشهور بین الأصحاب- علی ما نسب الیهم- أنّ الإیاب عن سفر المعصیة اذا کان بنفسه مسافة لا یکون بحکم سفر المعصیة، بل یقصّر فیه بمعنی أنّه یلحقه حکم نفسه إن طاعةً فطاعة و إن معصیةً فمعصیة.

و عن المحقّق القمی و بعض الأعیان: أنّه یکون بحکم سفر المعصیة.

و فی العروة لم یستبعد ذلک مع عدم التوبة.

أقول: إنّه تارة یکون الإیاب غیر ملحوظ مستقلًا عرفاً، بل یعدّ رجوعه من تتمة سفره الذی یکون معصیة أو لغایة کذلک کما اذا رجع مع عدم البقاء فی المقصد مدّة و لم یتب، و اخری یکون ملحوظاً بالاستقلال کما اذا تاب و رجع، أو بقی مدة فی المقصد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۸۸

]...[

ففی الأول لا یبعد القول بالتمام؛ لأنّ العود یعدّ جزءاً من سفر المعصیة.

و یؤیده ما ورد من الأخبار الدالّة علی لعن الزوجة الناشزة الخارجة من بیتها بدون إذن زوجها ذهاباً و إیاباً «۱» مع أنّها فی الإیاب فی طریق الطاعة لا المعصیة.

و ما ورد من الأخبار المستفیضة فی أجر الزائرین لقبورهم علیهم السلام ذهاباً و إیابا «۲» فإنّهما یشعران بتبعیة الإیاب للذهاب، و عدم

لحاظ الإیاب مستقلًا.

و فی الثانی یقصّر بلا کلام من جهة أنّ رجوعه مسافة مستقلّة لدی العرف غیر محرّمة فلا بدّ من القصر فیه، و الأحوط فی الموردین الجمع، بل لا یترک فی المورد الأول.

یعتبر إباحة السفر ابتداءً و استدامةً

اشارة

الثانی: أنّ إباحة السفر کما تکون شرطاً فی الابتداء هل تکون شرطاً فی الاستدامة أم لا؟.

و تفصیل القول فی المقام: أنه تارة یقع الکلام فی حکم الصلاة حال العزم علی المعصیة، و اخری فی حکمها بعد ما رجع الی الطاعة.

[حکم الصلاة حال العزم علی المعصیة]

أما المقام الأول، فالکلام فیه یقع فی موضعین:

الأول: فیما اذا عزم علی المعصیة و قطع الطریق بهذا العزم.

الثانی: فیما اذا عزم علیها و لکن لم یلتبس بعدُ بالضرب فی الأرض.

أما الموضع الأول فالظاهر أنّه لا خلاف و لا کلام فی أنه یتمّ فی تلک الحال و إن کان ما قطعه من دون قصد المعصیة مسافات؛ لأنّ ذلک مقتضی دلیل وجوب التمام فی سفر المعصیة، کان ذلک مقیّداً؛ لإطلاق حکم الترخص بخصوص حال غیر المعصیة،

---

(۱) الوسائل باب ۸۰ من أبواب مقدمات النکاح و آدابه.

(۲) راجع الوسائل، أبواب المزار من کتاب الحج.

]...[

أم کان مخصّصا لأدلّة الترخص بخصوص غیر سفر المعصیة.

أمّا علی الأول فواضح.

و أما علی الثانی؛ فلأنّ المراد من تقیید الموضوع لیس تقیید إطلاق خصوص المسافة الموجبة لوجوب القصر، بل المراد تقیید السفر الذی یقصّر فیه و لو بعد طی المسافة، و بعد تقیید الموضوع کذلک لا وجه لتوهّم وجوب القصر علیه کما لا یخفی.

و أمّا الموضع الثانی، ففیه وجوه و أقوال.

(۱) أنّه یتم فی تلک الحال مطلقاً اختاره الشیخ الأعظم ره.

(۲) أنّه یقصّر فیها ما دام لم یتلبس بالضرب فی الأرض مطلقاً.

(۳) التفصیل بین قبل قطع المسافة فیجب التمام حین العزم، و بین بعد قطعها فلا یتمّ اختاره المحقق النائینی- ره- علی ما نسب الیه.

و استدلّ للأول الشیخ الأعظم- ره- بأمرین:

الأول: انّه یعتبر فی الترخص فی السفر کون المصلّی متلبّساً بالسفر المباح و إن کان فی حال الوقوف و البیتوتة؛ لأنّ هذا هو المستفاد من النصوص بعد ضمّ بعضها ببعض، و من قطع الطریق علی الإباحة و عدل الی المعصیة یصدق علیه أنّه متلبّس بالسفر الذی لیس بحقّ؛ لأن السابق و إن کان سفراً مستقلًا مباحاً إلّا أنه قد انقضی التلبس به مع فرض اعتباره مستقلًا، کما أنّ المقدار الباقی لم یتحقّق

التلبس به، فالذی یصح دعوی التلبّس به فعلًا هو المجموع من الماضی و الباقی الملحوظ سفراً واحداً، و لا یخفی أنّه سفر باطل.

الثانی: أنّ المستفاد من روایة الفضل «۱» الواردة فی علّة التقصیر: أنّ تقصیر الصلاة فی المنزل لأجل الجزء المتأخّر من السفر لا المتقدّم، فإذا عزم علی العصیان

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۸.

]...[

فحیث إنّ السیر الواقع بعد هذا الحین یقصّر فیه فکذلک فی هذه الحال.

أقول: فی کلا الوجهین نظر.

أما الأول؛ فلأنّ لازم هذا الوجه أنّه من علم بأنّ سفره المتلبس به قطعة منه مباحة، و قطعة اخری منه تقع علی وجهِ الحرام، و القطعة المباحة منه تبلغ المسافة لا یقصّر فی القطعة المباحة لأنّه متلبّس بالسفر الذی لیس بحقّ.

و الحل: أنّ الجمع بین الأدلّة یقتضی القول بأنّ المسافر یقصّر ما لم یتلبّس بسفر المعصیة، ففی حال التلبّس بسفر المباح یقصّر و إن کان یعلم بانقلاب سفره الی الحرام، ففی المقام ما لم یتلبّس بسفر الحرام یقصّر، و العزم علی سفر المعصیة لیس سفر المعصیة.

و أما الثانی؛ فلأنّ الروایة المشار الیها لا تدلّ علی ذلک، و علی فرض الدلالة لا یمکن الالتزام به، کیف و إلّا لزم البناء علی وجوب القصر علی من خرج عن حدّ الترخص لا بعزم السفر ثمّ عزم علیه و إن لم یتلبس بعدُ بالضرب فی الأرض، مع أنّه لا یقول به أحد، و کذلک لزم البناء علی وجوب القصر أو التمام فی مواضع لم یُفتِ به أحد.

فالحقّ أن یقال: إنّه اذا کان ما قطعه قبل العزم علی المعصیة مسافة یقصّر فی حال العزم علی العصیان؛ لما تقدّم من أنّ المستفاد من النصوص: أنّ المسافر یقصّر ما لم یتلبّس بسفر المعصیة، و العزم علی سفر المعصیة لیس سفر المعصیة.

و أما إن کان ما قطعه قبل العزم لا تبلغ مسافة لا یقصّر، بل یتمّ؛ لأنّ الموجب للقصر هو نیة السفر السائغ، و من عزم علی العصیان فهو غیر ناوٍ للسفر الموجب للقصر، فیکون هذا الشخص من قبیل من عزم فی أثناء المسافة علی عدم السفر، فالوجه فی وجوب التمام علیه حینئذٍ عدم المقتضی، و انتفاء ما یوجب القصر، فتحصّل: أنّ الأظهر هو القول الثالث.

]...[

لو رجع الی الطاعة بعد قصد المعصیة

و أما المقام الثانی، فإن عزم علی المعصیة فی الأثناء ثمّ رجع الی الطاعة، فان کان ما بقی من سفره بمقدار المسافة و لو ملفّقة، فلا کلام فی وجوب القصر علیه، و ان لم یکن الباقی بنفسه مسافة و لکن کان بضمیمة ما مضی من السیر مسافة فهل یجب علیه فیه القصر أو التمام؟ وجهان.

و تفصیل القول فی المقام یقتضی التکلّم فی صور:

الاولی: ما اذا لم یکن سیره الواقع علی الإباحة بمقدار المسافة و لکن کان مجموع ذلک و ما قطعه علی الحرام بمقدارها، کما اذا سافر من منزله بقصد الطاعة و سار بهذا القصد ثلاثة فراسخ ثمّ عدل الی قصد المعصیة فقطع ثلاثة فراسخ بهذا القصد ثمّ رجع الی الطاعة

فسار فرسخین، و الأظهر فی هذه الصورة أنه لا یقصّر.

و ذلک؛ لأنّ القطعة المتلبّسة بالمعصیة خارجة عن موضوع السفر الذی یقصّر فیه لاعن حکم السفر؛ کی لا یضرّ خروجها بتحقّق المسافة الموجبة للقصر فی القطعة المتلبسة بالطاعة، فالسفر الذی یقصّر فیه هو السفر غیر الباطل البالغ حدّ المسافة.

و الوجه فی ذلک: أنّه ممّا یقتضیه الجمع بین ما دلّ علی أنّه یقصّر فی البریدین، و ما دلّ علی اشتراط الطاعة فی السفر الذی یقصّر فیه کقوله (علیه السلام) فی صحیح عمّار المتقدم: من سافر قصّر و أفطر إلّا أن یکون رجلًا سفره الی صید «۱» و نحوه غیره، و علیه فلا یقصّر؛ لعدم تحقّق موضوع القصر.

و ربما یقال بوجوب القصر فی الفرض و أنّ القطعة المتلبّسة بالمعصیة خارجة عن حکم السفر؛ لخبر أحمد بن محمد السیاری عن بعض أهل العسکر، قال: خرج عن

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

]...[

أبی الحسن (علیه السلام) أنّ صاحب الصید یقصّر ما دام علی الجادة، فإذا عدل عن الجادة أتم، فإذا رجع الیها قصّر «۱». بدعوی: أنّ المراد من العدول عن الطریق هو العدول عن طریق الطاعة، و من الرجوع الیها هو العود الی الطاعة بعد الخروج عنها.

و فیه أولًا: أنه ضعیف السند؛ لأنّ السیاری ضعیف الحدیث، فاسد المذهب، کما عن النجاشی و غیره، مضافاً الی جهالة من روی عنه.

و ثانیاً: أنّه یحتمل أن یکون المراد به بیان حکم من سافر بغیر قصد الصید ثم عدل عن الطریق یمنة أو یسرة للصید، کما ذکره الشیخ- ره- فیدلّ الخبر حینئذٍ علی أنّ الخارج عن الطریق بعنوان المعصیة لا یحتسب مقدار سیره فی الخارج عن المسافة، و علیه فهو أجنبی عن المقام.

الثانیة: ما اذا کان ما بقی من المسیر علی الإباحة بضمیمة ما مضی من المسیر قبل العزم علی المعصیة بقدر المسافة أو أکثر، و کان رجوعه الی الطاعة قبل التلبّس بالمعصیة؛ و الأظهر فی هذه الصورة انّه یقصّر.

و ذلک فیما اذا کان ما مضی من مسیره بقدر المسافة واضح؛ لما عرفت من أنّه یقصّر حتی فی حال العزم علی المعصیة.

و أمّا اذا کان ما مضی أقلّ من المسافة؛ فلأنّ عدم ضمّ ما بقی الی ما مضی لا بدّ و أن یکون لأحد امور: إمّا من جهة قاطعیة نیة المعصیة و العزم علیها، أو من جهة اعتبار عدم تخلّل العزم المذکور، أو من جهة اعتبار بقاء شخص القصد، و شیء منها لم یدلّ علیه دلیل فهو مسافر یقصّر فی سفره، و یکون حاله حال من عزم علی قطع المسافة ثمّ فی الأثناء عزم علی العدم ثمّ رجع الی قصده الأول، فکما أنّ هناک یقصّر کذلک فی المقام.

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۶.

]...[

الصورة الثالثة: ما اذا عزم علی المعصیة فی الأثناء و قطع شیئاً من المسافة ثمّ رجع الی الطاعة و کان ما بقی من مسیره مع ما مضی من سفره علی الإباحة و الطاعة أولا بمقدار المسافة فهل یقصّر کما عن الصدوقین و الشیخ و المحقق و جماعة آخرین، أم لا یقصّر و لا

ینضمّ مـا بقی بما مضـی من جهـة تخلّل سـفر المعصـیة بینهما، کما هو المنسوب الی المشـهور؟ وجهان أقواهما: الأول؛ لما عرفت فی الشرط الثالث من أنّه لا یعتبر الاتّصال فی المسافة.

و استدلّ للثانی بوجهین:

الأول: انصراف مطلقات أدلّة القصر الی ما کانت المسافة غیر متخلّلة بالقطعة التی یجب التمام فیها.

و فیه: انّه لو سلّم هذا الانصراف فهو بدوی لا یعتمد علیه.

الثانی: أنّ القطعة التی طواها مع العزم علی المعصیة تکون من قبیل الإقامة و العبور علی الوطن قاطعة للسفر.

و فیه: أنّ قاطعیتها تحتاج الی دلیل مفقود، و الأصل عدمها، فالأظهر أنّه یقصّر.

و بمـا ذکرنـاه ظهر أنّ إیراد بعض المعاصـرین علی المشـهور من أنّ فتـواهم فیمـا لـو عـدل الی المعصـیة من وجوب التمـام و إن قطع مسافات لا تلائم مع فتواهم فیما لو عدل الی الطاعة و لا تبتنیان علی مبنی واحد. غیر وارد؛ لأنّه یمکن أن یکون مبنی فتواهم فی مسألة العدول الی المعصـیة ما اخترناه من کون سـفر المعصـیة خارجاً عن موضوع وجوب القصر، و فی هذه المسألة یکون مبناها عدم اعتبار الاتّصال فی المسافة بحیث ینافیها التخلّل المزبور فلا تنافی بین الحکمین.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۹۴

]...[

حکم الغایة الملفقة من الطاعة و المعصیة

الثالث: لو کانت غایـة السـفر ملفّقـة من الطاعـة و المعصـیة، فتارة یقصـد مسافة معیّنة لغایة مباحة، و مسافة اخری لغایة محرّمة، کما اذا سافر من النجف الی کربلاء للزیارة، و من کربلاء الی بغداد لغایة محرّمة، و اخری یقصد مسافة معیّنة للغایتین.

أما الصورة الاولی فالظاهر أنّه لا ینبغی التأمّل فی وجوب القصـر فی المسافـة الاولی و التمام فی الثانیـة إلّا إذا کان قصده من الأول أن یسافر الی بغـداد من طریق کربلاء؛ فانّه یکون حینئـذٍ سیره ما بین النجف و کربلاء لغایتین: إحـداهما مباحة، و الاخری محرّمة فیلحقه حکم الصورة الثانیة.

و أما الصورة الثانیـة فلا یبعـد القول بأنّه یقصّـر فیه سواء أ کان کلا الـداعیین مسـتقلّین بحیث لو لم یکن أحـدهما کان الآخر کافیاً فی الباعثیة، أم کان کلٌّ منهما جزءاً للباعث بحیث لو لم یکن الآخر لما کان باعثاً، أم کان داعی المعصیة مستقلًا وداعی المباح تبعاً.

و الوجه فی ذلک: أنّ المتیقّن من النصوص الموجبة لتقیید إطلاق أدلّة القصـر کون السـفر سفر المعصیة أی ممحّضاً لتلک، و فی غیر هذا المورد لا بدّ من الرجوع الی إطلاق أدلّة الترخّص.

و قد استدلّ لوجوب التمام فی هذه الصورة بوجوه:

منها: ما عن المحقّق النائینی- ره- و حاصـله: أنّ حرمة السـفر مقتضـیة لوجوب التمام، و إباحته لا تقتضـی وجوب القصـر، بل تکون لا اقتضاء، و من المعلوم أنّه فی موارد اجتماع المقتضی مع اللامقتضی یکون الحکم مع المقتضی.

و فیه: أنّه إن ثبت کون الحرمـة حتی فی مثـل المقـام مقتضـیة لوجوب التمـام تمّ ما ذکر، و لکن الکلام الآن فی ذلک، و المـدّعی أنّ المستفاد من النصوص کون الحرمة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۹۵

]...[

مقتضیة فیما اذا کان السفر ممحّضاً فی سفر المعصیة لا مطلقاً.

و منها: ما عن المحقّق الیزدی و هو أنّ المعیار فی لزوم التمام- علی ما یستفاد من تعلیله فی بعض النصوص بأنّه مسیر باطل «۱»، و من الخبر الوارد فی السفر بقصد الصید الدالّ علی أنّ من خرج لطلب الفضول لا یقصّر و لا کرامة «۲» بضمیمة مناسبة الحکم و الموضوع کون المسیر مسیراً باطلًا، و أنّه علی خلاف رضاء اللّه جلّ جلاله، و هذا یصدق فی المقام.

و فیه: انّ المراد بالباطل إن کان هو الباطل العرفی فلا ریب فی أنّ السفر لغایة مباحة مقصودة للعقلاء لیس سفراً باطلًا و إن ضمّ الیه داعی المعصیة.

و إن کان المراد الباطل الشرعی فسبیل هذه النصوص سبیل غیرها، و قد تقدّم حاله.

و منها: ما أفاده الاستاذ الأعظم فی حاشیته علی العروة، و هو: أنّ السفر للغایتین لیس بمسیر حقّ فلا یقصّر فیه.

و فیه: أنّ المراد من مسیر حقّ لیس إلّا ما لا یکون سفر المعصیة، و إلّا فلا ریب فی عدم اعتبار أزید من ذلک، فحال ما تضمّن هذه الجملة حال غیره من النصوص، فالأظهر بحسب النصوص أنّه یقصّر فیه، و لکن الأحوط احتیاطاً لا یترک الجمع بین القصر و التمام.

هذا کلّه فیما إذا لم یکن داعی الطاعة ضعیفاً جداً بحیث لا یستند السفر عرفاً إلّا الی المعصیة، و إلّا فلا ریب فی أنّه یتمّ فیه، و لا یخفی وجهه.

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۹۶

]...[

حکم الصلاة فی سفر الصید

الرابع: المحکی عن جماعة إدخال سفر الصید لغیر التجارة و لغیر قوته و قوت عیاله فی سفر المعصیة.

و عن المقدّس البغدادی القول بإباحته، و إنکار حرمته أشدّ الإنکار.

أقول: یقع الکلام فی موردین: الأول فی حرمته. الثانی فی حکم الصلاة فیه.

أما الأول، فالظاهر عدم الدلیل علی حرمته؛ لأنّ النصوص التی استدلّ بها علی الحرمة بعضها ضعیف السند، و بعضها الآخر لا یدلّ علی الحرمة؛ فإنّه و إن تضمّن أنّه من اللهو و الباطل و ما شابه ذلک إلّا أنّه قد حقّقنا فی الجزء الأول من حاشیتنا علی المکاسب عدم حرمة کلّ لهو و باطل، و تمام الکلام فی محلّ آخر.

و أما المورد الثانی، فلا خلاف فی أنّه یتم الصلاة فیه فی الجملة.

و ملخّص القول فیه: أنّ النصوص الواردة فی المقام علی طوائف.

الاولی: ما دلّ علی وجوب القصر فی سفر الصید مطلقاً. کصحیح العیص عن الامام الصادق (علیه السلام) عن الرجل یتصیّد، فقال: إن کان یدور حوله فلا یقصّر، و إن کان تجاوز الوقت فلیقصّر «۱» و نحوه صحیح صفوان «۲». فإنّ الظاهر أنّ المراد بالدوران حوله عدم الخروج الی حد المسافة و من (تجاوز الوقت) البُعد عن منزله بقدر المسافة.

الثانیة: ما دلّ علی وجوب التمام فیه مطلقاً کصحیح عمّار المتقدم: من سافر قصّر و أفطر إلّا أن یکون سفره الی صید. و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۹۷

]...[

الثالثة: ما دلّ علی اختصاص وجوب التمام بالصید للّهو کصحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): فی حدیث: إنّما خرج فی لهو لا یقصر «۱».

و موثّق ابن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یتصید الیوم و الیومین و الثلاثة أ یقصّر الصلاة؟ قال (علیه السلام): لا إلّا أن یشیّع الرجل أخاه فی الدین فإن التصیّد الصید مسیر باطل لا یقصّر الصلاة فیه «۲» و نحوهما غیرهما.

الرابعة: ما دل علی لزوم القصر فی الصید لقوته و قوت عیاله، کمرسل محمد ابن عمران القمی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال، قلت له: الرجل یخرج الی الصید مسیرة یوم أو یومین أو ثلاثة یقصّر أو یتمّ؟ فقال: إنّ خرج لقوته و قوت عیاله فلیفطر أو لیقصّر، و إن خرج لطلب الفضول فلا و لا کرامة «۳».

الخامسة: ما دلّ علی أنّه لا یقصّر فی الصید للتجارة، و هو ما عن الفقه الرضوی و إذا کان صیده للتجارة فعلیه التمام فی الصلاة و القصر فی الصوم «۴».

و المرسل الذی رواه الشیخ و الحلّی: و إن کان التجارة دون الحاجة روی أصحابنا بأجمعهم أنه یتمّ الصلاة و یفطر الصوم، و کل سفر التقصیر فی الصوم وجب تقصیر الصلاة فیه إلّا هذه المسألة فحسب للإجماع علیه «۵».

السادسة: ما دل علی أنّه یقصّر فی سفر الصید اذا استمر ثلاثة أیام، و یتمّ اذا لم یکن کذلک کخبر أبی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): لیس علی صاحب الصید تقصیر ثلاثة أیام، و إذا جاوز الثلاثة لزمه «۶». هذه هی جمیع نصوص الباب.

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

(۴) المستدرک باب ۷ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲.

(۵) راجع النهایة و المبسوط و السرائر و غیرها.

(۶) الوسائل باب ۹ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۹۸

]...[

أمّا الطائفة الأخیرة فلإعراض الأصحاب عنها و عدم افتاء أحد بمضمونها سوی الاسکافی لا بدّ من طرحها.

و أمّا الخامسة، فهی ضعیفة سنداً.

أما الفقه الرضوی؛ فلعدم ثبوت کونه کتاب روایة- کما أشبعنا الکلام فیه فی حاشیتنا علی المکاسب- لا یعتمد علیه، مع أنّ المحکی عن کتاب صومه أنّه قال: إذا کان صیده للتجارة فعلیه التمام.

و أمّا المرسل فحاله ظاهر، مضافاً الی أنّ الظاهر منه کونه نقلًا للفتوی لا للروایة؛ لقوله فی ذیله: للإجماع علیه؛ إذ لو کان المنقول روایة

کان الأولی التعلیل بورود النص به فلا یعتمد علیه.

و أمّا الطائفتان: الثالثة، و الرابعة اللتان لا تعارض بینهما بأنفسهما کما لا یخفی، فهما تقیّدان إطلاق الطائفة الاولی، و تقیّد انها بالسفر للصید لغیر اللهو، کما تقیّدان إطلاق الطائفة الثانیة، و تقیّد انها بالصید اللّهو، فیکون المستفاد من النصوص- بعد ضمّ بعضها الی بعض- أنّه یجب التمام فی سفر الصید للّهو، و القصر فی الصید للتجارة أو للقوت.

و لکن بما أنّ المشهور بین المتقدمین من الأصحاب أنه لا یقصّر فی سفر الصید للتجارة و إن کان یفطر الصوم فیه، مع أنّه لا دلیل لهذه الفتوی، بل النصوص کما عرفت تدلّ علی خلافها، لا سیما و فی النصوص الصحیحة التلازم بین الإفطار و القصر، و هم مقیّدون بعدم الإفتاء مع عدم الدلیل، فیعلم أنّه کان هناک روایة دالّة علی هذه الفتوی لم تصل الینا، فالاحتیاط بالجمع بین القصر و التمام فی سفر الصید للتجارة ممّا لا ینبغی ترکه، و اللّه تعالی أعلم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۳۹۹

]...[

لو نذر الإتمام فی یوم فسافر فیه

الخامس: إذا نذر أن یتمّ الصلاة فی یوم معین أو یصوم یوماً معیناً وجب علیه الإقامة و الوفاء بالنذر.

و لو خالف و سافر فهل یقصّر فیه أو یتمّ؟ وجهان، استدلّ المحقق الیزدی علی القصر بأنّ الموضوع فی أدلّة لزوم القصر علی المسافر السفر المباح مع قطع النظر عمّا یطرأ علیه من جهة الحکم، و الحرمة الطارئة علی مثل هذا السفر إنّما جاءت من قبل حکم السفر و هو لزوم القصر، فعدم إجراء عموم دلیل القصر فی الموضوع تخصیص بلا وجه، و إذا وجب القصر بمقتضی العمومات یصیر السفر محرَّماً لکونه مفوّتاً للواجب المطلق، و لکن لا یمکن إجراء دلیل لزوم التمام فی مثل هذا السفر المحرَّم؛ لأنّ حرمته إنما جاءت من قبل لزوم القصر، فلا یمکن أن یکون مثل هذه الحرمة موجباً للزوم التمام.

اقول: بما أنّ عدم السفر معتبر شرعاً فی إتمام الصّلاة و الصوم فالناذر لأن یتمّ صلاته أو یصوم فی یوم معین لا محالة ینحلّ نذره الی نذر شرطه أیضاً و هو ترک السفر، و إلّا کان النذر باطلًا لعدم مشروعیة المنذور، و مع نذر ترک السفر یکون السفر معصیة و قد عرفت لزوم التمام فی سفر المعصیة.

و بهذا البیان ینحلّ الإشکال المعروف فی المقام، و هو أنّه إذا وجب التمام فی هذا السفر لا یکون حراماً؛ إذ لا منشأ لحرمته سوی کونه موجباً لفوات الواجب و هو التمام، و مع عدم حرمته یجب فیه القصر فیلزم من حرمة هذا السفر عدم حرمته، و من إباحته عدم إباحته.

وجه الانحلال: أنّ حرمة السفر لیست لأجل وجوب الاتمام، بل إنّما تکون لأجل نذر ترکه، و لکن الأقوی وجوب القصر فی هذا السفر، و ذلک لأنّ شرط إتمام

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۰۰

الرابع أن لا یکون سفره أکثر من حضره کالملاح و المکاری و الراعی و البدوی و الذی یدور فی تجارته

الصلاة و الصوم لیس هو ترک السفر، بل هو الإقامة المضادّة للسفر، فحرمة السفر تبتنی علی أن یکون ما یستلزم ترک الواجب حراماً، و قد عرفت ضعف المبنی.

مع أنه یدلّ علی لزوم القصر خبر عبد اللّه بن جندب، قال: سمعت من زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)، أنّه سأله عن رجل جعل

علی نفسه نذر صوم فحضرته نیة فی زیارة أبی عبد اللّه (علیه السلام)، قال (علیه السلام): یخرج و لا یصوم فی الطریق، فإذا رجع قضی ذلک «۱». و قریب منه غیره.

فی حکم کثیر السفر

[الخامس: ان لا یکون السفر عمله]

اشارة

الخامس من الشروط، و هو الرابع فی المتن: أن لا یکون السفر عمله بلا خلاف فی هذا الشرط فی الجملة و إن اختلفت تعابیر القوم عن هذا الشرط، فعبَّر المعظم بأن لا یکون سفره أکثر من حضره و آخر بأن لا یکون کثیر السفر، و ثالث بما عبرناه، الی غیر ذلک من التعابیر.

و لکن الموجود فی النصوص إنّما هو عنوانان.

أحدهما: عدم کون السفر عملًا له کالملاح و المکاری و الراعی و البدوی و الذی یدور فی تجارته.

و ثانیهما: أن لا یکون ممّن بیته معه.

ففی صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): أربعة قد یجب علیهم التمام فی السفر کانوا أو حضر: المکاری و الکری و الراعی و الاشتقان؛ لأنّه عملهم «۲» و مثله

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۵ کتاب الصوم.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲.

]...[

خبر ابن أبی عمیر بزیادة: الملاح «۱».

و مقتضی تعلیل الحکم بأنّه عملهم، عدم اختصاص الحکم بالمذکورین فی الحدیث، بل دوران الحکم مدار صدق عنوان کون السفر عملًا له.

و فی مضمر إسحاق بعد السؤال عن الملّاحین و الأعراب هل علیهم تقصیر؟ قال (علیه السلام): لا بیوتهم معهم «۲».

و مرسل سلیمان بن جعفر الجعفری عن الامام الصادق (علیه السلام) الأعراب لا یقصّرون و ذلک إنّ منازلهم معهم «۳» و قریب من هذه النصوص غیرها.

و المستفاد من هذه النصوص دوران وجوب التمام مدار أحد العنوانین، إمّا کون السفر عملًا له، أو کونه ممّن بیته معه، و النسبة بین العنوانین عموم من وجه؛ لتصادقهما علی البدوی الذی له وطن یستقر فیه فی فصل الشتاء ثمّ یسافر عنه فی بقیة السنة مع بیته، و افتراق الأول فی التاجر الذی یدور بتجارته و الجابی یدور فی جبایته و غیرهما، و افتراق الثانی فی البدوی الذی لیس له وطن یستقر فیه، و لیس فی النصوص لفظ کثیر السفر و ما شابهه، و علیه فلو صدق علی شخص کثیر السفر کما لو صدر منه أسفار متعددة متوالیة من باب الاتّفاق، و لکن لم یکن السفر عمله و لم یکن بیته معه لا یتمّ صلاته، و بالجملة الموضوع هو أحد الأمرین المتقدّمین.

فی حکم من اتخذ السفر عملا له فی السفر الاول

بقی التنبیه علی امور:

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۰۲

]...[

الأول: أنّ من اتّخذ السفر عملًا له کما لو اشتری دواباً و استعملها فی المکاراة بقصد التحرّف بها و المواظبة علیها هل یتمّ صلاته فی سفره الأول أم لا؟ وجهان، مقتضی إطلاق النصوص الأول؛ فإنّه یصدق علیه فی ذلک السفر أیضاً أنّه عمله، کما هو الشأن فی سائر المبادئ مثلًا البقّال یصدق علی من اتّخذه حرفته مع شروعه فیه، و هکذا غیره.

و بالجملة صدق هذا العنوان بمجرد الشروع ممّا لا ینبغی إنکاره، و علیه فمقتضی إطلاق الأخبار التمام فی السفر الأول.

و قد استدلّ للقول بوجوب القصر فیه بوجوه.

الأول: الإجماع علی اعتبار الکثرة غیر الصادقة علی السفر الأول.

و فیه: أنّه غیر ثابت.

الثانی: اعتبار التکرّر فی صدق الاتّخاذ. و قد عرفت آنفاً ما فیه.

الثالث: ما عن المحقق النائینی- ره- و هو أنّه سیأتی أنّ الإقامة عشرة أیّام فی وطنه مطلقاً أو فی غیر وطنه مع قصد الإقامة فی أثناء تلبّسه بعمل السفر قاطعة لحکم الإتمام و موجبة لوجوب القصر علیه بعد شروعه فی السفر الذی ینشؤه بعد الإقامة، فإذا کان هذا حال السفر بعد الإقامة، فثبوت ذلک فی السفر الأول بعد الشروع فی عمل السفر أولی.

و فیه أولًا: أنّه لو کانت أولویة فإنّما هی فیما لو شرع فی عمل السفر و هو فی بلده و محلّ إقامته، و لا تکون فیما لو شرع فیه و هو فی السفر، کما لو سافر الی خراسان زائراً، و هیأ الأسباب هناک و صار مکاریاً و سافر.

و ثانیاً: أنّها لا تتمّ فإنّ عدم الإقامة عشرة أیام فی محلّ فی الأثناء شرط فی التمام تضمنه النصوص، و ملاکه غیر معلوم؛ کی یثبت هذا الحکم فی ما قبل الشروع أیضاً، فتأمّل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۰۳

]...[

الرابع: أنّ فی جملة «۱» من النصوص قیّد الموضوع بالاختلاف و هو لا یتحقق بالسفر الأول.

و فیه: أنّ الظاهر منه بقرینة التعبیر بلفظة یختلف بصیغة المضارع إرادة الحرفة المأخوذة فی مفهوم المکاری و نحوه، و إن أبیت عن ذلک فتحمل علیها لأجل التعلیل بأنّه عملهم، فالأظهر وجوب التمام فی السفر الأول.

ثمّ علی فرض اعتبار التکرر هل یجب التکرر مرّات فیتم فی السفر الثالث، أم یتمّ فی السفر الثانی، وجهان مبنیان علی صدق الاختلاف بالتکرر مرّتین أم یعتبر فی صدقه التکرر مرات، لا یبعد أظهریة الأول.

و علی فرض اعتبار التکرر فی صدق الاختلاف هل یعتبر فی صدقه الرجوع فی کل سفر الی ما خرج عنه من وطنه أو مقرّه، أم یصدق

مع انقطاع السفر بما یوجب تمام الصلاة، أم یصدق مع عدم الرجوع الی وطنه أو مأواه، و عدم حدوث ما یوجب إتمام الصلاة کما اذا سافر من النجف الی کربلاء، ثمّ آجر دابته الی بغداد و هکذا؟ وجوه أقواها: الأول؛ لأنه لا یصدق الاختلاف الذی هو بمعنی آمد و شد إلّا بذلک کما لا یخفی، و لکن الذی یسهل الخطب عدم اعتبار التکرر فی صدقه أصلًا.

[حکم المکاری اذا جدّ به السیر]

الثانی: أنّ فی جملة من النصوص أنّ المکاری اذا جدّ به السیر یقصّر کصحیح ابن مسلم عن أحدهما علیهما السلام: المکاری و الجمال اذا جدّ بهما السیر فلیقصّر «۲» و نحوه غیره.

و عن ظاهر الکلینی و الشیخ فی التهذیب الإفتاء بمضمونها.

و لکن المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة عدم الفرق بین من جدّ فی سفره و غیره حتی أنّ الشیخ- ره- فی کتبه الفتوائیة وافقهم فی ذلک، و لأجل ذلک لا یعتمد

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱- ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

]...[

علیها.

و قد اختلفوا فی المراد من جدَّ به السیر علی أقوال:

(۱) ما عن الکلینی- ره- و الشیخ فی التهذیب، و هو جعل المنزلین منزلًا واحداً (۲) ما عن المدارک و الذخیرة و الحدائق و هو زیادة السیر علی القدر المتعارف بنحو یحصل منه جهد و مشقّة و إن لم یبلغ جعل المنزلین منزلًا.

(۳) ما عن الذکری، و هو إنشاء سفر غیر صنعته.

(۴) ما عن المختلف و هو السفر بعد إقامة عشرة أیام.

(۵) ما عن الریاض و هو قصد المسافة قبل تحقق الکثرة.

(۶) ما عن بعض المتأخّرین و هو قصد المسافة لمن کان شغله فی السفر دون المسافة.

أقول: جمیع هذه المعانی خلاف الظاهر لا یصار الی شیء منها مع عدم الدلیل إلّا الثانی؛ فإنّه الظاهر منه بحسب المتفاهم العرفی فهو المتعیّن.

و استدلّ للأول بمرسل عمران بن محمد: و الجمّال و المکاری إذا جدّ بهما السیر فلیقصّرا فیما بین المنزلین و یتمّا فی المنزل «۱» و لکن لإرساله لا یعتمد علیه.

[من کان السفر عمله، إذا أنشأ سفراً غیر عمله]

الثالث: من کان السفر عمله، إذا أنشأ سفراً آخر غیر ما هو عمله، فتارة یکون سفره سفر الشغل إمّا بتبدیل نوع السفر الذی عمله بسفر آخر مثل صیرورة المکاری ملّاحاً، أو بتغییر صنفه، کما لو ان شغله کراء الدابة فی سفر غیر الزیارة، ثمّ کراها فی سفر الزیارة، و اخری یکون غیر سفر الشغل، ففی الصورة الاولی یتمّ فی سفره؛ لما عرفت من وجوب التمام فی سفر الشغل مطلقاً، و فی الصورة الثانیة

یقصّر؛ لأنّ المستفاد من الأخبار لا سیما بملاحظة ما فیها من التعلیل بأنّ

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۰۵

]...[

السفر عملهم، اختصاص الحکم بالسفر الذی یکون عملًا للمسافر، فلو سافر غیر ذلک السفر یقصّر.

و یشیر الیه صحیح ابن مسلم: لیس علی الملّاحین فی سفینتهم تقصیر «۱» حیث خصّ الحکم بالسفینة.

[لو سافر بالمسافة من کان شغله التردد الی ما دون المسافة]

الرابع: من کان شغله التردّد الی ما دون المسافة کالحطّاب لو سافر بالمسافة و لو للاحتطاب یقصّر؛ لأنّ الظاهر من الأدلّة کون الموضوع فی هذا الحکم کون السفر الموجب للقصر الذی هو سفر شرعی عملًا له، و هذا الشخص لا یکون عمله السفر، بل غیره، فما عن الموجز الحاوی من وجوب التمام، و فی العروة المیل الیه فی بعض الفروض ضعیف.

ما یعتبر فی وجوب التمام علی المسافر

الخامس: یعتبر فی وجوب التمام علی المسافر امور:

(۱) صدق کون السفر عملًا له.

(۲) البناء علی المزاولة مرة بعد اخری لأنّه مضافاً الی دخل ذلک فی عملیة السفر، یشهد لاعتباره التقیید بالاختلاف فی النصوص.

(۳) عدم الإقامة عشرة أیام فی أثناء سفره و إلّا فلا یتمّ فی السفر الأول، کما ستعرف، و لا یعتبر شیء زائداً علی ذلک.

و علیه فلا فرق بین اتّخاذ السفر حرفة له فی تمام السنة و بین اتّخاذه حرفة فی بعضها، کمن کان عمله المکاراة فی الشتاء خاصة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۰۶

]...[

فما عن الجواهر من احتمال وجوب القصر فی الثانی؛ لأنّ المتیقّن الأول فیبقی غیره علی أدلّة القصر غیر تام إذ بعد إطلاق الدلیل لا وجه للاقتصار علی المتیقن.

و یشیر الی ما اخترناه ما ورد من التمام علی الجابی و الاشتقان بناءً علی أنّه أمین البیدر، فإنّ عملیتهما للسفر إنّما تکون فی أوقات مخصوصة.

فهل یجب القصر علی الحملداریة الذین یستعملون السفر فی خصوص أشهر الحج، کما عن الجواهر و فی العروة و غیرهما، أم یجب علیهم التمام؟ وجهان.

قد استدلّ للأول بعدم صدق عملیة السفر المبنی صدقها علی المزاولة مرة بعد اخری علی نحو لا یکون له فترة طویلة غیر معتادة لمن یزاول تلک الحرفة أو الصنعة.

و بصحیح هشام عن الامام الصادق (علیه السلام): المکاری و الجمّال الذی یختلف و لیس له مقام یتمّ الصلاة. الحدیث «۱». فإنّه ظاهر فی خروج الجمّال الذی لیس له إلّا سفر واحد فی طول السنة عن موضوع النصوص.

و بمکاتبة محمد بن جزک الی أبی الحسن (علیه السلام): إنّ لی جمالًا ولی قوام علیها و لست أخرج فیها إلّا فی طریق مکة لرغبتی فی الحج أو فی الندرة الی بعض المواضع فما یجب علیّ إذا أنا خرجت معهم أن أعمل، أ یجب علیّ التقصیر فی الصلاة و الصیام فی السفر أو التمام؟ فوقّع (علیه السلام) «إذا کنت لا تلزمها و لا تخرج معها فی کلّ سفر إلّا الی مکة فعلیک تقصیر و إفطار «۲».

و فی الکل نظر.

أما الأول؛ فلأنّه و إن اعتبر فی صدق عملیة السفر المزاولة مرّة بعد اخری، و لکن لا یعتبر تلک أن تکون فی سنة واحدة فمن شغله ذلک فی السنوات العدیدة سیّما من هو بعید عن مکة الذی یکون سفره فی أشهر من السنة یصدق علیه هذا العنوان.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۴.

و الضابط من لا یقیم فی بلده عشرة أیام و لو أقام احد هؤلاء فی بلده أو بلد غیر بلده عشرة قصّر إذا خرج

و أما الثانی؛ فلما سیأتی فی الأمر الآتی.

و أما الثالث؛ فلأنّ مورده: من لیس شغله السفر. و هذا غیر الحملداریة کما لا یخفی، فالحملداریة یتمّون صلاتهم فی السفر إذا لم یکن سفرهم ذلک بعد إقامة عشرة أیام کما هو الغالب فیهم و إلّا فیقصّرون.

إقامة عشرة ایام قاطعة لعملیة السفر

الخامس: یعتبر فی استمرار من شغله علی التمام أن لا یقیم فی بلده أو غیره عشرة أیام، و الظاهر أنّ الی هذا نظر المصنف- ره- فی قوله: و الضابط من لا یقیم فی بلده عشرة ایام و لو أقام أحد هؤلاء أی الأفراد الذین عملهم السفر فی بلده أو بلد غیره عشرة أیام قصّر إذا خرج بلا خلاف فیه فی الجملة.

و عن المدارک هذا الشرط مقطوع به فی کلمات الأصحاب.

و یشهد له: مرسل یونس بن عبد الرحمن عن الامام الصادق (علیه السلام) عن حدّ المکاری الذی یصوم و یتمّ، قال (علیه السلام): أیّما مکار أقام فی منزله أو فی البلد الذی یدخله أقلّ من عشرة ایام وجب علیه الصیام و التمام أبداً و إن کان مقامه فی منزله أو فی البلد الذی یدخله أکثر من عشرة أیام فعلیه التقصیر و الإفطار «۱».

و أورد علیه بإیرادات:

الأول: أنه ضعیف السند للإرسال.

و فیه أولًا: أنّ المرسل یونس و هو علی ما قیل من أصحاب الإجماع

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

]...[

و ثانیاً: أنّ الشیخ- ره- روی هذا الخبر عن کتاب نوادر الحکمة و لم یستثن القمّیون من روایاته مثله، فهذا یدلّ علی اعتمادهم علیه.

و ثالثاً: أنّ الأصحاب اعتمدوا علیه و استندوا الیه و عملوا به، فلو کان هناک ضعف فهو منجبر بالعمل.

و بذلک یظهر دفع الإشکال الثانی- و هو ضعف سنده بإسماعیل بن مرار- مضافاً الی أنّه محلّ وثوق.

الثالث: أنّ ظاهره عدم اعتبار النیة فی الإقامة فی غیر بلده و هو مخالف للمشهور.

و فیه: أنّه لو سلّم ذلک فإن کان لفتوی المشهور باعتبارها دلیل فهو المقیّد لإطلاقه،، و إلّا فلا، و سیأتی الکلام فی ذلک.

الرابع: أنّه یدلّ علی اعتبار أکثر من عشرة أیام و هو ینافی المدّعی.

و فیه أنّ الظاهر منه بقرینة قوله: أقلّ من عشرة أیام. إرادة العشرة أو أکثر، نظیر قوله تعالی: فَإِنْ کُنَّ نِسٰاءً فَوْقَ اثْنَتَیْنِ «۱» و هذا التعبیر شائع فی الآثار و الأخبار.

و قد استدلّ له بروایتین اخریین:

إحداهما صحیح هشام بن الحکم عن الامام الصادق (علیه السلام): المکاری و الجمّال الذی یختلف و لیس له مقام یتمّ الصلاة و یصوم شهر رمضان) «۲». بتقریب أنّه یدلّ علی أنّ من له المقام لا یتمّ الصلاة و الظاهر من المقام الذی هو ضدّ السفر هو ما یوجب التمام من حیث کونه ضدّ السفر و هو فی غیر البلد إنّما یکون بإقامة عشرة أیام، و فی البلد و إن کان مطلقاً إلّا انّه

(۱) النساء آیة ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۰۹

]...[

یراد به فی المقام إقامة العشرة إمّا لأنّها المتبادرة منه عند الإطلاق فی النص و الفتوی، أو للإجماع علی عدم التقصیر بإقامة ما دونها أو لأنّ البناء علی إطلاقه یوجب التقصیر لکلّ مکارٍ غالباً لتحقّق الإقامة فی الجملة و لو بعض یوم، و ذلک ممّا لا یمکن الالتزام به أو لأنّه یقیّد إطلاقه بما فی خبر یونس المتقدم بإقامة العشرة، فیکون المستفاد منه حینئذٍ انّ إقامة العشرة قاطعة لعملیة السفر.

و فیه: انّه یحتمل فی الصحیح معنیان آخران:

الأول: أنّ المراد به ما ینافی مفهوم المکاری عرفاً، و الشاهد علی هذا الاحتمال عطفه علی الاختلاف.

الثانی: أنّ المراد به أنّ المکاری و الجمّال لیسا کسائر المسافرین یقصّر ان مع عدم إقامة العشرة، بل هما یتمّان صلاتهما و إن لم یقیما عشرة أیام، و علی هذین الاحتمالین هو أجنبی عن المقام.

ثانیتهما: روایة عبد اللّه بن سنان التی رواها الشیخ بسند غیر صحیح عن الامام الصادق (علیه السلام): المکاری اذا لم یستقر فی منزله إلّا خمسة أیام أو أقلّ قصّر فی سفره بالنهار و أتمّ صلاة اللیل، و علیه صیام شهر رمضان، فإن کان له مقام فی البلد الذی یذهب الیه عشرة أیام أو أکثر قصّر فی سفره و أفطر «۱».

و عن الصدوق فی الفقیه روایتها فی الصحیح هکذا: فإن کان له مقام فی البلد الذی یذهب الیه عشرة أیام أو أکثر و ینصرف الی منزله، و یکون له مقام عشرة أیام أو اکثر قصّر فی سفره و أفطر.

أقول: هذه الروایة- علی روایة الشیخ- ذیلها و إن کان یدلّ علی المطلوب،

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۱۰

]...[

إلّا أنّها لضعف سندها و اشتمال صدرها علی ما لا یقول به الأصحاب- و هو التفصیل بین الصلوات النهاریة و اللیلیة- لا یعتمد علیها.

و أمّا علی روایة الصدوق، فمن حیث السند لا کلام فیها، و أمّا من حیث الدلالة فصدرها غیر معمول به؛ لما تقدم، و ذیلها لم یعمل به من جهة ظهوره فی اشتراط الإقامة فی البلد أیضاً فی وجوب القصر بحیث تکون الإقامة فی البلد الذی یذهب الیه، و فی بلده بعد الانصراف الیه معاً دخیلتین فی وجوب القصر، و هذا ممّا لم یلتزم به أحد، فلا بدّ من ردّ علمها الی قائلها صلوات اللّه علیه، فالعمدة مرسل یونس المتقدم.

القاطع نفس الإقامة و إن لم تکن عن قصد

بقی فی المقام امور: الأول: هل القاطع نفس الإقامة الخارجیة مطلقاً و إن لم تکن عن قصد، کما عن النافع و ظاهر من تقدّم عن الفاضلین حیث نسب إلحاق العشرة المنویّة بالعشرة البلدیة الی الفاضلین و من تأخّر عنهما، المشعر بعدم ذکر لها فیمن تقدّم علیهم، أم تکون العبرة بتحقّق إقامة العشرة الموجبة لإتمام الصلاة معها، و هی إقامة العشرة فی البلد مطلقاً، و فی غیر البلد اذا کانت مع القصد أو بعد الثلاثین کما هو المنسوب الی المشهور؟ وجهان.

یشهد للأول: إطلاق مرسل یونس المتقدم.

و استدلّ للثانی بوجوه.

الأول: ما عن المحقق النائینی- ره- و هو أنّ الإقامة لمّا کانت مصدر المزید ادخل فی مفهومها القیام عن قصد و علیه فالمرسل یدلّ علی أنّ القاطع هی الإقامة المنویة مطلقاً و إن کانت فی البلد، و إنّما تلحق بها الإقامة غیر المنویة فی البلد بالإجماع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۱۱

]...[

أو بتنقیح المناط.

و فیه: أنّ إقامة العشرة عن قصد فی قبال القیام لاعن اختیار غیر الإقامة عن علم بالقیام عشرة أیام، و الدلیل المزبور لو تمّ فإنّما یدلّ علی الأول، و المدعی هو الثانی.

الثانی: ما أفاده المحقق الیزدی و هو أنّ الکلام مسوق لبیان الإقامة التی تکون مانعة لتحقّق وصف العملیة و تحدیدها بعشرة ایام، فیفهم بواسطة تلک المناسبة أنّ الإقامة فی تلک المدّة فی غیر منزله مشروطة بما اذا کان مثل وطنه حتی تکون إقامته فی تلک المدة موجبة لتلبّسه بما ینافی السفر؛ إذ لا یمکن أن تکون الإقامة غیر المخرجة عن کونه مسافراً مانعة عن تحقّق الکثرة، فیعتبر فیها النیة و القصد، و إلی ذلک یرجع ما عن الشهید- ره- و المجلسی.

و فیه: أنّ الظاهر منه کون الإقامة قاطعة لحکم عملیة السفر فی السفر بعد الإقامة لا- للموضوع، و ذلک لجعل المقسم فی الخبر المکاری، و علیه فَلا یعلم أنّ القاطع هی الإقامة مطلقاً، أو الإقامة المخرجة عن کونه مسافراً، فلا بدّ من اتّباع ظاهر الدلیل، و قد عرفت أنّه یقتضی البناء علی الأول.

الثالث: ما عن الشهید الثانی فی الروض، و المحدّث المجلسی، و هو الإجماع علی عدم اعتبار العشرة المتردّد فیها فی غیر البلد.

و فیه: - مضافاً الی ما عرفت من أنّه لم یعلم من حال من تقدّم علی الفاضلین الإفتاء بذلک، و هذا إجماع منقول لا یعتمد علیه- أنّه یمکن أن یکون مستند المُجمعین ما تقدّم ذکره، فلا یکون إجماعاً تعبدیاً، فالأظهر کون المدار علی إقامة العشرة مطلقاً.

[عدم اختصاص الحکم بالمکاری]

الثانی: أنّه فی المرسل و إن ذکر المکاری خاصة، إلّا أنّ الظاهر- کما هو المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة- عدم اختصاص الحکم به، و ثبوته فی کلّ من شغله السفر من الأصناف المزبورة- و فی الجواهر- بعد انّ صرّح بعدم الاختصاص

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۱۲

]...[

-: بلا خلاف محقّق أجده فیه و إن اختص النصّ بالأول؛ لعموم معقد الإجماع، و القطع بعدم الفرق بعد أن کان المناط عملیة السفر المنقطع حکمها بإقامة العشرة؛ و هو حسن.

کثیر السفر یتم فی السفر الثانی بعد الإقامة

الثالث: إذا انقطع حکم من کان السفر عمله بالإقامة، لا کلام فی انّه یقصّر فی السفر الأول، إنّما الکلام فی السفر الثانی، و فیه قولان.

ذهب جماعة منهم: الحلّی، و سید المدارک، و صاحب الریاض و صاحب الجواهر، و فی العروة و غیرها، الی أنّه یتمّ فی الثانی.

و عن الشهیدین و المحقّق الثانی و غیرهم العود الی التمام فی السفر الثالث.

و استدلّ للثانی بوجوه:

منها: أنّه بالإقامة یخرج عن موضوع وجوب التمام، فبعد العود الی السفر یکون کالمبتدئ بشغل السفر، و حیث إنّ المعتبر فی وجوب التمام علی المبتدئ التکرّر، فیجب أن یتکرّر منه السفر ثانیاً حتی یصیر موضوعاً لوجوب التمام.

و غایة ما قیل فی وجه خروجه بالإقامة عن موضوع وجوب التمام: أن الظاهر من مرسل یونس کون السؤال عن حدّ الموضوع، فقوله (علیه السلام) فی مقام الجواب: أیّما مکارٍ أقام فی منزله. الی آخره، ظاهر فی أنّ الموضوع، لوجوب التمام مقیّد بعدم الإقامة فی أثناء السفر فیها یخرج عن الموضوع.

و فیه: أنّه لا کلام فی أنّ موضوع وجوب التمام مقیّد بعدم الإقامة، کان عدم الإقامة فی ظاهر الدلیل مأخوذاً جزءاً للموضوع أو شرطاً للحکم؛ لأنّ قیود الحکم فی القضایا الحقیقیة ترجع الی الموضوع لا محالة، و إنّما الکلام فی أنه هل یخرج بالإقامة عن کونه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۱۳

]...[

ممّن شغله السفر أم لا؟ و المرسل لا یدلّ علی ذلک؛ إذ السؤال إنّما یکون عن حدّ المکاری الذی یتمّ و یصوم لاعن حدّ المکاری مطلقاً، بل جوابه (علیه السلام) المفروض فیه صدق المکاری علی المقیم و غیره یدلّ علی عدم خروجه بالإقامة عن هذا العنوان.

مع أنه لو فرض إجماله من هذه الجهة یکفی فی الحکم بوجوب التمام إطلاق ما دلّ علی وجوب التمام علی من عمله السفر الشامل له، فإنّه اذا کان المخصّص مجملًا لا بدّ من الرجوع الی إطلاق العام، فی غیر مورد المتیقن، مضافاً الی ما عرفت من عدم اعتبار التکرر فی المبتدئ.

و منها: صحیح هشام المتقدم حیث إنّه یتضمّن لاعتبار الاختلاف مع عدم المقام، و لا یصدق ذلک إلّا فی السفر الثالث.

و فیه: ما عرفت من أنّه أجنبی عن المقام، مع أنّه قد مرّ أنّ الاختلاف لیس هو تکرّر السفر، بل هو عبارة عن الحرفة المأخوذة فی مفهوم المکاری و الجمّال و غیرهما من العناوین.

و منها: استصحاب القصر الثابت فی حقّه بعد الإقامة الحاکم علی استصحاب التمام الثابت له حالکونه فی منزله أو ما هو فی حکمه.

و فیه: أنّه لا یجری لتبدّل الموضوع؛ فإنّ المتیقّن هو القصر فی السفر الأول، و المشکوک فیه القصر فی السفر الثانی.

مضافاً الی ما أشرنا الیه فی هذا الشرح مراراً من عدم جریان الاستصحاب فی الأحکام الکلیة.

فتحصّل أنّ الأظهر وجوب التمام فی السفر الثانی بعد الإقامة، و الدلیل علیه المرسل بالتقریب المتقدم.

و یمکن أن یذکر وجه آخر لدلالته علیه و هو أنّه إنّما یدلّ علی وجوب القصر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۱۴

الخامس أن یتواری عنه جدران بلده أو یخفی اذان مصره فلا یترخص قبل ذلک

علی من سافر عن الإقامة المذکورة، و التمام علی من سافر لاعنها، و إطلاق ما دلّ علی وجوب التمام علی من شغله السفر.

فی اعتبار الوصول الی حد الترخص

[السادس: الوصول الی حد الترخص]

اشارة

الشرط السادس، و هو الخامس فی الکتاب: الوصول الی حدّ الترخّص ب أن یصل الی مکان یتواری عنه جدران بلده أو یخفی أذان مصره، فلا یترخّص قبل ذلک بلا خلاف معتدّ به فیه فی الجملة.

و یشهد له: جملة من النصوص کصحیح محمد بن مسلم، قال، قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام) رجل یرید السفر متی یقصّر؟ قال (علیه السلام) اذا توارى من البیوت «۱».

و صحیح ابن سنان عنه (علیه السلام) عن التقصیر، قال (علیه السلام): إذا کنت فی الموضع الذی تسمع فیه الأذان فأتمّ، و إذا کنت فی الموضع الذی لا تسمع فیه الأذان فیه فقصّر، و اذا قدمت من سفرک فمثل ذلک «۲». و نحوهما غیرهما من النصوص المعتبرة.

و عن علی بن بابویه: أنه یقصّر بمجرّد الخروج عن المنزل.

و استدلّ له بمرسل ابنه عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا خرجت من منزلک فقصّر الی أن تعود إلیه «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۷ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۱۵

]...[

و خبر علی بن یقطین عن أبی الحسن (علیه السلام) فی الرجل یسافر فی شهر رمضان، قال (علیه السلام): إذا حدّث نفسه فی اللیل بالسفر أفطر إذا خرج من منزله «۱».

و لکن الخبرین لشذوذهما و عدم عمل الأصحاب بهما- حتی ابن بابویه لعدم صحّة النسبة کما قیل- یطرحان إن لم یمکن تقیید إطلاقهما بالنصوص المتقدّم، و إلّا فالأمر واضح.

و تنقیح البحث فی المقام بالتکلّم فی امور:

[العبرة فی حد الترخص]

الأول: أنّ العبرة فی حد الترخص هل هو بتواری الجدران و خفاء الأذان معاً، کما هو الظاهر من المشهور بین القدماء، أم یکتفی بأحد الأمرین، کما عن المشهور بین المتأخرین، أم یتعیّن الأول، کما عن الصدوق فی المقنع، أم یتعیّن الثانی، کما عن المفید؟ وجوه.

أقول: تارة یقع الکلام علی القول بشرطیة خفاء الأذان و تواری البیوت من حیث هما، کما هو مقتضی الجمود علی ظواهر النصوص، و اخری یقع الکلام علی القول بأنّ الشرط هو البُعد الخاص و لوحظ خفاء الأذان و تواری البیوت معرّفین له و أمارتین لذلک الحدّ من البُعد.

أمّا علی الأول، فحیث إنّ النصوص علی قسمین، قسم تضمّن أنّ العبرة بخفاء الأذان، و مفهومه أنّه مع عدم الخفاء یتمّ، و قسم تضمّن أنّ العبرة بتواری البیوت، و مفهومه أنّه یتمّ مع عدم تواری البیوت، و ذلک بناءً علی ظهور الجملة الشرطیة فی المفهوم کما هو الحقّ، فلا محالة یقع التنافی بین النصوص و فی رفع التنافی فی أمثال المقام ذکروا وجوهاً.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱۰ من کتاب الصوم.

]...[

---

(۱) رفع الید عن المفهوم فیهما، و نتیجته الاکتفاء بأحد الأمرین.

(۲) أن یقیّد إطلاق مفهوم کلّ منهما بمنطوق الآخر.

(۳) أن یقیّد إطلاق کلّ من الشرطین المذکورین فی القضیتین بإثبات العدل له، فیکون وجود أحدهما کافیاً فی ثبوت الجزاء.

(۴) أن یقید إطلاق کلّ من الشرطین بانضمامه الی الشرط الآخر، فیکون الشرط مجموع الأمرین أی: خفاء الأذان و خفاء الجدران؛ فإذا خفیا وجب القصر و إلّا فلا و إن خفی أحدهما.

(۵) أن یکون الشرط هو الجامع بین الأمرین، فکلّ واحد من الشرطین المذکورین فی القضیتین محقّق له.

(۶) رفع الید عن المفهوم فی خصوص أحدهما و إبقاء الآخر علی مفهومه.

أما الوجه الأول، فقد استدلّ له بأنّ ثبوت المفهوم للقضیة الشرطیة تابع لثبوت الخصوصیة المستتبعة له، و هی إفادة الکلام للحصر، و حیث إنّ الفهوم بنفسه لیس مدلولًا للکلام حتی یتصرف فیه، بل لا بدّ من التصرف فی المنطوق بدلالته علی تلک الخصوصیة، فلا محالة یقع التعارض بین دلالة کلّ منطوق علی الثبوت عند الثبوت، و دلالة الآخر علی الحصر، و بما أنّ دلالة المنطوقین علی الثبوت عند الثبوت أقوی من دلالتهما علی تلک الخصوصیة، فتسقط دلالة کلّ منهما علی تلک الخصوصیة، فلا یثبت المفهوم لهما.

لا یقال: إنّه یرفع الید عن دلالتهما علی تلک الخصوصیة فی بعض المدلول لا فی جمیعه.

فإنّه یقال: إنّ تلک الخصوصیة بسیطة فإمّا أن تؤخذ فی المنطوق أولا، فالتبعیض بأخذها فیه فی الجملة ممّا لا یعقل.

و فیه انّ التقیید إن کان مستلزماً للتصرّف فی الاستعمال ان هذا الوجه متعیناً،

]...[

و لکن بما أنّ التقیید لا یستلزم التصرف فیه، بل یوجب التصرف فی المراد الجدّی، مثلًا: لو قال: أکرم العلماء ثمّ قال: لا تکرم زیداً. یکون المستعمل فیه فی الأول الجمیع لا العلماء غیر زید، و الخاص إنّما یوجب التصرف فی المراد الجدّی، و بسببه یحکم بعدم إرادة تمام المدلول فی العام بالإرادة الجدّیة، و فی المقام کلٌّ من المنطوقین استعمل فیما وضع له، و یدلّ علی الثبوت عند الثبوت مع الحصر، إلّا أنّه لا بدّ من التصرّف فی مدلوله الثانی و الالتزام بعدم کونه بتمامه مراداً جدّیا، و التبعیض فی ذلک المقام بالالتزام بإرادة الحصر بالنسبة الی غیر هذا الفرد ممّا لا محذور فیه، فتدبّر فإنّه دقیق.

و أما الوجه الثانی فیدفعه: أنّ المفهوم من المدالیل الالتزامیة، و الدلالة علیه دلالة عقلیة، و التخصیص فی الدلالة العقلیة غیر معقول؛ إذ الحکم العقلی غیر قابل لذلک.

و أما الوجه الخامس، فقد استدلّ له المحقّق الخراسانی- ره- بأنّ الامور المتعدّدة بما هی مختلفة لا یمکن أن یکون کلٌّ منها مؤثّراً فی الواحد؛ للزوم الربط الخاص بین العلّة و المعلول، و لا یکاد یکون الواحد بما هو واحد مرتبطاً بالاثنین بما هما اثنان، فلا بد من المصیر الی أنّ الشرط فی الحقیقة واحد و هو المشترک بین الشرطین.

و فیه: انّه فی باب الأحکام الشرعیة لیس تأثیر و تأثّر و علّیة حتی یجری ذلک، مع أنّه لو التزمنا بالوجه الثالث و هو کون المجموع شرطاً لا مجال لهذا الوجه.

و أمّا الوجه السادس، فیرد علیه: أنّ به لا یرتفع التنافی؛ إذ هو إنّما یکون بین مفهوم کلّ منهما مع منطوق الآخر، لأنّ مفهوم کلّ منهما انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط المأخوذ فیه، و هذا ینافی ثبوته عند ثبوت الشرط الآخر، و علیه فلو رفع الید عن الفهوم فی أحدهما یبقی التنافی بین مفهوم الآخر و منطوق هذا.

فیدور الأمر بین الوجه الثالث و هو تقیید إطلاق کلّ من الشرطین بإثبات العدل له، و بین الوجه الرابع و هو تقیید إطلاق کلّ منهما بانضمامه الی الشرط الآخر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۱۸

]...[

و بعبارة اخری: یدور الأمر بین تقیید الإطلاق المقابل للعطف بکلمة (أو) و بین تقیید الإطلاق المقابل للعطف بکلمة واو.

و الأظهر هو الأول، و الوجه فیه یبتنی علی بیان مقدّمة نافعة فی کثیر من المقامات، و هی: أنّ المیزان الکلّی الذی یعمل به فی موارد المعارضة هو أنّه إذا کان للمتعارضین ظهورات عدیدة لا بدّ من ملاحظة أنّ أیاً منها طرف للمعارضة، ثمّ العلاج برفع الید عنه أو عن طرفه، و أما رفع الید عن الظهور الآخر الذی لیس طرفاً للمعارضة فممّا لا وجه له و إن ارتفعت المعارضة به مثلًا: إذا ورد: أکرم العلماء ثمّ ورد لا یجب إکرام زید العالم فحیث إنّ طرف المعارضة هو ظهور الأول فی العموم فالمتعیّن هو رفع الید عنه خاصة و إن کان ترتفع المعارضة برفع الید عن ظهوره فی الوجوب و حمله علی إرادة الاستحباب.

إذا عرفت هذه المقدمة، فاعلم أنّه فی المقام بما أنّ التعارض إنّما یکون بین مفهوم کلّ من القضیتین و بین منطوق الاخری، و کلٌّ من المنطوقین أخصّ من مفهوم الاخری فیتعیّن تقییده، و لکن حیث إنّه لا یعقل التصرف فی المفهوم نفسه؛ لما تقدّم، فلا بدّ من رفع الید عن ملزوم المفهوم بمقدار یرتفع به التعارض؛ إذ الضرورات تتقدّر بقدرها، و هو إنّما یکون بتقیید إطلاق المنطوق المقابل للتقیید بکلمة (أو) و أمّا رفع الید عن إطلاق المنطوق المقابل للعطف بکلمة واو، و هو و إن کان یرتفع به التعارض إلّا أنّه لا موجب لهذا التصرف.

و إن شئت قلت: إنّ التعارض إنّما یکون بین دلالة کلّ من القضیتین علی الثبوت عند الثبوت و بین إطلاق دلالة الاخری علی الحصر بالنسبة الی جمیع الامور، فلا بد من تقیید إطلاق دلالة کلّ منهما علی الحصر بدلالة الاخری علی الثبوت عند الثبوت، فتکون النتیجة أنّ الشرط هو أحد الأمرین، و هذا معنی تقیید الإطلاق المقابل للعطف بکلمة أو و التعارض و إن کان یرتفع بجعل المجموع شرطاً واحداً

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۱۹

]...[

و تقیید الإطلاق المقابل للعطف بکلمة واو، إلّا أنّه لعدم کونه طرفاً للمعارضة لا وجه لرفع التعارض به.

فتحصّل أنّ اللازم علی هذا القول هو الاکتفاء بأحدهما فی ثبوت وجوب القصر، و لکن ستعرف تطابق الأمرین دائماً.

و أما علی الثانی فحقّ القول فیه یتوقّف علی بیان امور:

الأول: أنّه فی نصوص الباب جعل المیزان تواری الشخص و خفائه عن البیوت، و الأصحاب إنّما عبّروا عنه بتواری البیوت عنه، و من الواضح الفرق بینهما؛ فإنّ الشخص لمکان صغر جثّته یکون أسرع خفاءً من البیوت.

و وجه تعبیرهم بذلک- علی ما فی بعض کلماتهم-: أنّ الأول یحتاج الی تقدیر الإبصار للبیوت، مع انّه لا یناسب جعله حینئذٍ أمارةً للمسافر یعمل علی طبقها.

و لکن الحقّ إبقاء النصوص علی ما هی علیه من الظهور، و المراد بها تواری الشخص عن أهل البیوت الملازم لتواری أهلها عنه.

الثانی: أنّ سماع الأذان له مراتب: الاولی منها: سماع الأذان بحیث یتمیّز فصوله و حروفه، و الأخیرة سماع الهمهمة، و ما بینها مراتب.

و الظاهر أنّ المراد به هو سماعه بحیث یمتاز الصوت الأذانی عن غیره؛ لأنّه المنساق الی الذهن منه، فلا یعتبر تمییز فصوله فضلًا عن حروفه، و لا یکفی سماع صوت ما بحیث لا یمتاز أذانیته، لأنّ المتبادر الی الذهن منه سماع الأذان بما هو أذان، کما أنّ تواری الشخص له مراتب، إلّا أنّ الظاهر منه تواری أهل البیوت عن الشخص بما هم أهل، فلا یعتبر تواری الشخص بما هو جسم، و لا یکفی تواریه بحیث لا یمتاز الرجل عن المرأة.

الثالث: أنّ هاتین الأمارتین فی المقام لیستا بحیث تتطابقان تارة و تختلفان اخری، بل لو کانت مسافة إحداهما أنقص من الاخری فهی کذلک أبداً، و لو کانتا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۲۰

]...[

متطابقتین فکذلک.

الرابع: أنّ المدار فی عین الرائی و اذن السامع المتوسّط فی الرؤیة و السماع؛ لأنّه المعتاد المنصرف الیه التقدیر.

الخامس: أنّ المعتبر فی الأذان کونه علی مرتفع معتاد فی أذان ذلک البلد، فإنّ التقدیر إذا کان بأمر مختلف الافراد یکون مقتضی إطلاقه تعیّن المعتاد.

السادس: یعتبر کون الأذان فی آخر البلد من ناحیة المسافر؛ إذ لیس للاذان محل معین کی ینصرف الاطلاق الیه و علیه- فالمعتبر ما ذکرناه.

اذا عرفت هذه الامور تعرف أنّه لا اختلاف بین الأمارتین، بل هما متطابقتان دائماً، و إنّما جعلتا معاً تسهیلًا للمکلّف، فلا وجه لملاحظة المعارضة بینهما و أنّه هل یعتبر اجتماعهما أم یکفی وجود إحداهما فلو تحقّقت إحداهما کفت فی الحکم بالقصر و إن لم یحرز

الاخری فتحصّل أنّ الأظهر الاکتفاء بأحد الأمرین علی المسلکین.

حکم القصر ینقطع بالرجوع الی حد الترخص

الأمر الثانی: المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة انّه فی العود عن السفر ینقطع حکم السفر بالوصول الی حدّ الترخص.

و عن علی بن بابویه و السید المرتضی و أبی علی أنّه یقصّر فی العود ما لم یدخل منزله.

و عن الحدائق جعله الأظهر.

و عن المدارک و الذخیرة التخییر بین القصر و التمام بعد الوصول الی حدّ الترخص قبل دخول منزله.

و عن المحقق الأردبیلی أنّه حسن لو وجد القائل به.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۲۱

]...[

و أما النصوص الواردة فی المقام فهی علی طائفتین.

الاولی: ما یدل علی القول الأول کصحیح ابن سنان المتقدم: اذا کنت فی الموضع الذی تسمع فیه الأذان فأتمّ، و إذا کنت فی الموضع الذی لا تسمع فیه الأذان فقصّر و إذا قدمت من سفرک فمثل ذلک.

و صحیح حماد عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا سمع الأذان أتمّ المسافر «۱».

الثانیة: ما یدلّ علی القول الثانی کصحیح العیص عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): لا یزال المسافر مقصّراً حتی یدخل بیته «۲».

و موثّق إسحاق بن عمار عن أبی إبراهیم (علیه السلام) عن الرجل یکون مسافراً ثمّ یدخل و یقدم و یدخل بیوت الکوفة أ یتمّ الصلاة، أم یکون مقصّراً حتی یدخل أهله؟ قال (علیه السلام): بل یکون مقصّراً حتی یدخل أهله «۳» و نحوهما غیرهما.

و قد ذکروا فی وجه الجمع أمرین:

الأول: أنّ الجمع یقتضی البناء علی التخییر.

و فیه: أنّ هذا لیس جمعاً عرفیاً.

الثانی: ما عن الشیخ- ره- من توجیه الثانیة بنحو لا تنافی الاولی بأن یکون المراد من الوصول الی البیت الوصول الی محلّ الترخص.

و فیه: أنّ موثّق إسحاق غیر قابل لهذا الحمل، فالأولی أن یقال: إنّ الطائفة الثانیة لِإعراض الأصحاب عنها لا یرکن إلیها.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۷ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۲۲

]...[

لا یقال: إنّ جماعة أفتوا علی طبقها.

فإنّه یقال: إنّ أکثرهم من المتأخّرین، و العبرة فی الوهن و الجبر بإعراض القدماء و عملهم، فالمعتمد هی الطائفة الاولی، فالأظهر أنّه یتمّ إذا وصل الی حدّ الترخّص.

لا یختص اعتبار حدّ الترخّص بالوطن

الأمر الثالث: فی اعتبار الوصول الی حدّ الترخص بالنسبة الی محلّ الإقامة المنویّة، و المحلّ الذی بقی فیه متردّداً ثلاثین یوماً دخولًا و خروجاً، وجوه و أقوال.

أقول: تنقیح القول بالتکلّم فی موارد أربعة:

الأول: فی اعتباره بالنسبة الی محلّ الإقامة خروجاً، و المنسوب الی الأکثر أنّه یتمّ ما لم یصل الی ذلک الحدّ، و هو الأظهر؛ لإطلاق صحیح ابن سنان المتقدّم آنفاً.

و دعوی: انصرافه الی خصوص الوطن. لا تسمع؛ لأنّه لا وجه له.

و دعوی: أنّ إطلاق هذا الصحیح لا یصلح أن یکون مخصّصاً لعموم أدلّة وجوب القصر علی المسافر؛ لأنّ ملاک تقدیم الخاص علی العام هو أظهریته منه، فإذا کان ظهور العام فی فرد أقوی من ظهور الخاص فیه یقدّم العام و المقام کذلک؛ فإنّ ظهور أدلّة القصر فی وجوبه علی المقیم الخارج للسفر غیر الواصل الی حدّ الترخص أقوی من ظهور دلیل اعتبار حدّ الترخّص فلا محالة تقدّم تلک الأدلّة مندفعة بأنّ إطلاق دلیل المقیّد مقدّم علی إطلاق دلیل المطلق مطلقاً.

و إن شئت قلت: إنّ دلالة الصحیح علی اعتبار حدّ الترخّص فی الفردین- أی المتوطن و المقیم- إنّما تکون علی حدّ سواء، فلا وجه للقول بتقدیم الخاصّ علی العام فی أحدهما دون الآخر.

و بالجملة لو سلّم شمول أدلّة اعتبار حدّ الترخّص للمقیم أیضاً لا وجه لتقدیم

و مع حصول الشرائط یجب التقصیر

أدلّة القصر علیها.

و یمکن أن یستدلّ له- مضافاً الی ذلک- بما دلّ علی أنّ الإقامة قاطعة للسفر لا لحکمه؛ اذ علیه مقتضی عموم التنزیل مساواته لأهل البلد فی جمیع الأحکام منها: اعتبار حدّ الترخّص فی وجوب القصر.

الثانی: فی اعتباره بالنسبة الی المتردّد ثلاثین یوماً خروجاً، و الأظهر أیضاً اعتباره؛ لإطلاق الصحیح المتقدم.

الثالث: فی اعتباره بالنسبة الی محلّ الإقامة دخولًا.

و فیه إشکال ینشأ من إطلاق قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن سنان: و اذا قدمت من سفرک فمثل ذلک «۱». و من دعوی اختصاصه بالمتوطّن من جهة أنّ القدوم من السفر لا یتحقّق إلّا بالوصول الی الوطن، أو بالدخول فی محلّ الإقامة و قصدها، فما لم یدخل البلد و لم یقصد الإقامة یکون مسافراً لا قادماً من السفر.

الرابع: فی اعتباره بالنسبة الی المتردّد ثلاثین یوماً دخولًا، و الأظهر عدم الاعتبار لأنّه یجب القصر بعد مقامه فی البلد فضلًا عن قبل وصوله. هذا تمام الکلام فی شرائط القصر.

التخییر فی الأماکن الأربعة

الفصل الثانی: فی أحکام صلاة المسافر

اشارة

مضافاً الی ما مرّ فی المسائل السابقة.

و هی امور:

[التخییر فی الأماکن الأربعة]

اشارة

الأول: أنّه مع حصول الشرائط الستة یجب التقصیر معیناً کما عرفت

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

إلّا فی حرم اللّه و حرم رسوله صلّی اللّه علیه و آله و مسجد الکوفة و الحائر علی ساکنه السلام فإنّه یتخیّر

إلّا أن یکون المسافر فی أحد المواطن الأربعة: حرم اللّه تعالی و حرم رسوله صلّی اللّه علیه و آله و مسجد الکوفة و الحائر الحسینی علی ساکنه السلام و التحیة فإنّه یتخیّر فی هذه المواطن بین القصر و التمام، کما هو المشهور شهرة عظیمة.

و عن الصدوق و جماعة من المتأخّرین منهم: صاحب المصابیح تعیّن القصر.

و عن الشیخ المفید و السید المرتضی- قدّس سرّهما- تعیّن التمام.

و منشأ الخلاف اختلاف الأخبار، فإنّها علی طوائف: -.

الاولی: - ما تضمّن الأمر بالإتمام کصحیح ابن الحجاج عن الامام الصادق (علیه السلام) عن التمام بمکة و المدینة، فقال (علیه السلام): أتمّ و إن لم تصل فیهما إلّا صلاة واحدة «۱». و نحوه غیره.

الثانیة: ما تضمّن أنّ التمام فی تلک المواطن من مخزون علم اللّه تعالی کصحیح حماد بن عیسی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) من مخزون علم اللّه: الإتمام فی أربعة مواطن «۲». و نحوه غیره.

الثالثة: ما تضمّن الأمر بالقصر کصحیح ابن بزیع عن الامام الرضا (علیه السلام) عن الصلاة بمکة و المدینة تقصیر أو تمام؟ فقال (علیه السلام): قصر ما لم تعزم علی مقام عشرة أیام «۳».

و صحیح معاویة بن وهب عن الامام الصادق (علیه السلام) عن التقصیر فی الحرمین و التمام، قال (علیه السلام): لا تتمّ حتی تجمع علی مقام عشرة أیام؛ فقلت: إنّ أصحابنا رووا عنک أنّک أمرتهم بالتمام. فقال إنّ أصحابک کانوا یدخلون المسجد

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳۲.

]...[

فیصلّون و یأخذون نعالهم فیخرجون و الناس یستقبلونهم یدخلون المسجد فأمرتهم بالتمام «۱». و نحوهما غیرهما.

الرابعة: ما دلّ على التخيير بين القصر و التمام، و أفضلية التمام كصحيح على بن يقطين عن أبى إبراهيم (عليه السلام) عن التقصير بمكة، فقال (عليه السلام) أتمّ و ليس بواجب إلّا أنّى احبّ لك ما احبّ لنفسى «۲».

و خبر عمران بن حمران، قلت لأبى الحسن (عليه السلام): اقصّر فى المسجد الحرام أو اتمّ؟ قال (عليه السلام): إن قصّرت فلك و إن أتممت فخير و زيادة الخير خير «۳». و نحوهما غيرهما.

ثمّ إنّ جملة من نصوص الباب و إن وردت فى الحرمين أو خصوص مكة إلّا أنّه لعدم القول بالفصل الحكم فى الجميع واحد.

أما الطائفة الاولى، فهى غير قابلة للحمل على إرادة التمام بعد الإقامة، فيكون الأمر به أمراً بها لتضمّنها الأمر به لو صلّى صلاة واحدة، أو مارّاً، أو حين يدخل الى غير ذلك من الألفاظ التى تكون فيها و تجعلها نصاً فى إرادة العموم، و لكن لا يستفاد منها أزيد من أفضلية التمام لورود الأمر فيها مورد توهّم الحظر، و كذلك لا يستفاد من الثانية أزيد من أفضلية التمام فتنطبق مفادهما على الطائفة الرابعة.

و لو سلّم ظهورهما فى الوجوب يرفع اليد عنه لصراحة الطائفة الرابعة فى عدم الوجوب، و لأجلها يرفع اليد عن ظهور الأمر بالقصر فى الطائفة الثالثة، و يحمل على إرادة الجواز، أو على إرادة بيان الحكم للمخاطبين المبتلين بمخالطة المخالفين الذين لا يرون خصوصية لهذه الأماكن.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حديث ۳۴.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱۹.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حديث ۱۱.

]...[

و بعبارة اخرى: يكون الأمر بالقصر لأجل انطباق عنوان آخر عليه و هو خوف الوقوع فى خلاف التقية، كما يومئ اليه قوله (عليه السلام) فى حسن ابن الحجاج عن أبى الحسن (عليه السلام): كنت أنا و من مضى من آبائى إذا وردنا مكة أتممنا الصلاة و استترنا من الناس «۱».

و لو سلّمت المعارضة بين النصوص الآمرة بالقصر، و نصوص التمام بنحو لا يمكن الجمع بينهما تقدّم الثانية الموافقة للمشهور و المخالفة للعامة.

و من الغريب ما أفاده العلّامة الطباطبائى- ره- فى محكى مصابيحه بعد اختياره تعين القصر، من أنّ نصوص التّمام موافقة للعامة و صدرت تقية، و القصر مذهب أكثر الفقهاء المتقدمين.

و استدلّ لدعواه الاولى بصحيح معاوية المتقدم المتضمّن أنّ الأمر بالتمام كان لأجل حملهم على التقية.

و استدلّ لدعواه الثانية بخبرى على بن مهزيار «۲» و أيوب بن نوح «۳» المتضمّن أوّلهما لإشارة فقهاء الأصحاب عليه بالتقصير و المتضمّن ثانيهما لأن صفوان و ابن أبى عمير و جميع الأصحاب كانوا يقصّرون.

أقول: يرد على ما ذكره أولًا: أنّ نصوص التّمام كالصريحة فى كونها على خلاف التقية، لاحظ الطائفة الثانية، و قوله (عليه السلام) فى صحيح ابن الحجاج المتقدم: كنت أنا و آبائى إذا وردنا مكة أتممنا الصلاة و استترنا من الناس.

و يرد على خبر ابن مهزيار: أنّ ذيله صريح فى أفضلية التمام؛ و على خبر أيوب أنّه متضمّن لكون عملهم على القصر لا- مذهبهم، فالحقّ فى المقام ما ذكرناه.

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۴.

(۳) المستدرک باب ۱۸ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۲۷

]...[

المراد من الأماکن الاربعة

ثمّ إنّه یقع الکلام فی تحدید الأماکن الأربعة التی یتخیّر فیها المسافر بین القصر و التمام.

أقول: امّا الحرمان أی: حرم اللّه و حرم رسوله صلّی اللّه علیه و آله فعن المشهور إرادة البلدین منهما أی: مکة و المدینة.

و عن الحلیّ اختصاص الحکم بالمسجدین.

و عن الشیخ ثبوت الحکم، فی المکانین المقدّسین المحدود کلٌّ منهما بخمسة فراسخ.

و منشأ الخلاف: اختلاف النصوص فبعضها قد عبّر بالحرمین، و بعضها بمکة و المدینة، و بعضها بالمسجدین، و مقتضی القاعدة فی مقام الجمع بین المطلق و المقید المثبتین الأخذ بالمطلق و حمل المقیّد علی بیان أفضل الأفراد إذا لم یکن المقید وارداً فی مقام التحدید.

و علیه ففی المقام بما أنّ ما تضمّن المسجدین لیس فی مقام التحدید فلا مانع من الأخذ بإطلاق ما تضمّن البلدین، و أمّا ما تضمّن الحرمین. فمضافاً الی ضعفه فی نفسه، و إعراض الأصحاب عنه لو سلّم أعمیّة الحرم من البلد، أنّه مجمل فی نفسه یحمل علی المبیّن و هو البلد، مع أنّه قد فسر الحرمین بالبلدین، لاحظ صحیح علی بن مهزیار؛ فإنّه بعد حکمه (علیه السلام) بالإتمام فی الحرمین، قال: فقلت: أیّ شیء تعنی بالحرمین؟ فقال (علیه السلام): مکة و المدینة، فتحصّل أنّ الأظهر ما هو المشهور بین الأصحاب.

و أما الثالث، فمقتضی کثیر من الروایات اختصاص الحکم بمسجد الکوفة.

و لکن عن جماعة منهم: المحقّق فی کتاب له فی السفر ثبوت الحکم فی الکوفة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۲۸

]...[

من غیر اختصاص بالمسجد.

و استدلّ لهم بوجهین:

الأول: خبر زیاد القندی عن أبی الحسن (علیه السلام): أتمّ الصلاة فی الحرمین و بالکوفة و عند قبر الحسین «۱».

و فیه: أنّه ضعیف السند؛ لمحمد بن عمران المدائنی و زیاد القندی علی تأمّل فی الثانی.

الثانی: أنّ بعض النصوص تضمّن التعبیر بحرم أمیر المؤمنین (علیه السلام) کمصحّح حماد بن عیسی عن الامام الصادق (علیه السلام): من مخزون علم اللّه الإتمام فی أربعة مواطن: حرم اللّه، و حرم رسوله صلّی اللّه علیه و آله، و حرم أمیر المؤمنین (علیه السلام)، و حرم الحسین بن علی (علیه السلام) «۲» و نحوه مرسل المصباح، و قد دلّت جملة من النصوص علی أنّ الکوفة حرم أمیر المؤمنین (علیه السلام) «۳».

و فیه: انّ هـذه النصوص إنّما تضـمّنت تطبیق حرمه علی الکوفـة لا تفسـیره بها، و فی بعض النصوص جعل مکة حرمه (علیه السـلام) و أیضـاً، و من مصـادیق الحرم: البقعـة المبارکـة الـتی وقع فیهـا ضـریحه المنوَّر، و حیث إنّ الحرم بمـا له من المعنی العـام لم یؤخـذ فی موضوع الحکم قطعـاً و إنّمـا الموضوع فرد منه و لاـ معیّن له، فلاـ بـدّ من الاقتصـار علی المـتیقّن أو الرجوع الی سـائر النصوص المبیّنة المتضمّنة للمسجد.

و دعوی: عـدم القول بالفصل بین کون المـدار فی الأولین علی البلـدین، و بین کونه المـدار فی المقام کما تری، فإذاً الأقوی الاقتصار علی خصوص المسجد.

و أما الرابع، فالروایات المتعرضة للحکم فیه مختلفة من حیث التعبیر، ففی

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۳.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۴ من أبواب احکام المساجد.

]...[

بعضها عبّر بحرم الحسین (علیه السلام) «۱» و فی آخر بعند قبر الحسین (علیه السلام) «۲»، و فی ثالث بحائر الحسین «۳».

أما الأول، فقـد مرّ أنّه مجمل غیر ظاهر المراد، و مرفوع ابن العباس المحـدّد له بخمسة فراسخ، و مرسل البصـری المحدّد له بفرسخ فی فرسخ من أربع جوانب القبر لضعف «۴» سندیهما لا یعتمد علیهما.

و صحیح اسحاق بن عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): إنّ لموضع قبر الحسین (علیه السلام) حرمة معروفة من عرفها و استجار بها اجر قلت: صف لی موضـعها. قال (علیه السلام): امسح من موضع قبره الیوم خمسة و عشرین ذراعاً من ناحیة رأسه، و خمسة و عشرین ذراعاً من ناحیة رجلیه. الی آخره، «۵» لا تعلق له بالمقام؛ کی یسـتدلّ به، و علی ذلک فلا بـدّ من الاقتصار علی المتیقّن، و الأخذ به و هو أطراف الضریح المقدس.

و به یظهر الحال فی الثانی.

و أمّا الحائر فهو أیضاً مجمل، فعن المفید- ره- أنّ الحائر محیط بهم إلا العباس (علیه السلام).

و عن السرائر ما دار سور المسجد و المشهد علیه دون ما دار سور البلد علیه.

و عن بعض أنّه مجموع الصحن الشریف.

و عن بعض أنّه القبة السامیة.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۴.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۳.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲۷.

(۴) الوسائل باب ۶۷ من أبواب المزار و ما یناسبه من کتاب الحج حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۶۷ من أبواب المزار حدیث ۴.

و لو اتم فی غیرها عمداً أعاد

و عن بعض أنّه الروضة المقدّسة.

و عن المجلسی أنّه مجموع الصحن القدیم.

نعم یمکن أن یستفاد من خبر حسین بن ثویر الوارد فی آداب الزیارة-: و علیک بالتکبیر- الی أن قال: حتی تصیر الی باب الحائر- الی أن قال- ثمّ اخط عشر خطوة ثمّ قف الی أخره- أنّ الحائر أکثر من عشر خطوات.

اللّهم إلّا أن یقال: إنّه لا ظهور له فی اتّصال باب الحائر به، فلا یستفاد منه إلّا أن الحائر لیس أزید ممّا اشتمل علی الحضرة الشریفة، و علی ذلک فلا بدّ من الاقتصار علی المتیقّن و هو ما یسمّی الآن حرماً أعنی الحضرة الشریفة.

لو أتم المسافر

اشارة

الثانی: و لو أتم المسافر مع استکمال الشرائط المتقدمة للقصر فی غیرها أی غیر المواطن الأربعة، فإمّا أن یکون عن عمد أو عن جهل أو عن نسیان، فهاهنا مقامات:

[المقام] الأول: لو أتمّ فی موضع القصر عمداً

و عن علم أعاد فی الوقت و خارجه بلا خلاف فیه.

و یشهد له: - مضافاً الی أنّ ذلک ممّا یقتضیه القاعدة لمخالفة المأتی به للمأمور به مع عدم الدلیل علی الإجزاء- جملة من النصوص کصحیح زرارة و محمد بن مسلم، قالا: قلنا لأبی جعفر (علیه السلام): رجل صلّی فی السفر أربعاً أ یعید أم لا؟ قال (علیه السلام): إن کان قرأت علیه آیة التقصیر و فسّرت له فصلّی أربعاً أعاد، و إن لم یکن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۳۱

و الجاهل لا یعید

قرأت علیه و لم یعلمها فلا إعادة علیه «۱».

و المراد بقراءة آیة التقصیر و تفسیرها له بقرینة قوله (علیه السلام) فی ذیله: و لم یعلمها إرادة العلم بتحتّم القصر. و نحوه غیره.

و أما النصوص المفصّلة بین الوقت و خارجه «۲» فهی ظاهرة فی غیر العالم العامد کما ستقف علیه.

المقام الثانی: لو أتمّ فی موضع القصر جهلًا

. و ملخّص القول فیه: أنّ الجاهل إمّا أن یکون جاهلًا بالحکم بأن لم یلتفت أصلًا الی أنّ المسافر یجب علیه القصر، و إما أن یکون متردّداً فی ذلک، و إمّا ان یکون جاهلًا بالموضوع مع علمه بالحکم کما إذا اعتقد عدم کون مقصده مسافة، و إمّا أن یکون جاهلًا ببعض الخصوصیات مثل أنّ السفر الی أربعة فراسخ مع قصد الرجوع یوجب القصر.

فإن کان جاهلًا بالحکم لا یعید فی الوقت و لا فی خارجه، کما هو المشهور شهرة عظیمة؛ لصحیح زرارة و محمد المتقدم المخصّص لعموم ما دلّ علی مُبطلیة الزیادة.

و فی المقام قولان آخران:

أحدهما: ما عن العمانی و هو أنه یعید مطلقاً.

و استدلّ له بعموم ما دلّ علی مُبطلیة الزیادة «۳».

و بالمروی عن الخصال: و من لم یقصّر فی السفر لم تجز صلاته لأنّه قد زاد فی

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة المسافر.

(۳) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۶، ص: ۴۳۲

]...[

فرض اللّه عز و جل «۱».

و بصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام) قال، قلت له: صلّیت الظهر أربع رکعات و أنا فی سفر؛ قال (علیه السلام): أعد «۲».

و لکن یرد علی الکلّ: أنّ الصحیح المتقدم أخصّ منها فیقدّم علیها.

و دعوی: أنّ النسبة بینه و بین صحیح الحلبی عموم من وجه لاختصاص صحیح الحلبی بصلاة الظهر، فیتساقطان؛ مندفعة بأنّ الظاهر عدم الخصوصیة للظهر و ان التعبیر بها من جهة وقوع الابتلاء بها أو من باب المثال، و المراد إتیان الصلاة الرباعیة تماماً فی السفر، مع أنّه لو سلّم الاختصاص لا ریب فی أظهریة الصحیح فی دلالته علی عدم وجوب الإعادة علی الجاهل.

ثانیهما: ما عن الحلبی و الاسکافی، و هو أنّه یعید فی الوقت دون خارجه.

و استدلّ له بصحیح العیص عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل صلّی و هو مسافر فأتمّ الصلاة، قال (علیه السلام): إن کان فی وقت فلیعد، و إن کان الوقت قد مضی فلا «۳».

و فیه: أنّه لو سلّم کون النسبة بین هذا الصحیح و بین صحیح زرارة و محمد المتقدم عموماً من وجه، و اغمض النظر عمّا قیل من ظهوره فی الناسی، لا ینبغی التأمّل فی تقدیم صحیح زرارة؛ لأنّ حمله علی إرادة عدم وجوب الإعادة فی خارج الوقت أبعد من حمل هذا الصحیح علی غیر الجاهل أی الناسی، و ذلک لوجهین:

الأول: أنّ لازمه کونه متعرضاً لخصوص حکم خارج الوقت دون داخله؛ و هو کما تری.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

]...[

الثانی: أنّ إطلاق لفظة الإِعادة علی القضاء خاصة خلاف المتعارف.

و بعبارة اخری: أنها ظاهرة فی الأداء و إن کانت تطلق علی القضاء أیضاً و علیه فیقدّم صحیح زرارة، و یحمل صحیح العیص علی خصوص الناسی.

و إن کان متردّداً فحکمه حکم العالم؛ لعدم شمول ما دلّ علی عدم إعادة الجاهل له.

و إن کان الجاهل جاهلًا بالموضوع، ففی وجوب الإِعادة أو القضاء علیه، و عدمه وجهان، أقواهما: الأول کما هو مقتضی القاعدة، و إطلاق صحیح الحلبی المتقدم، و صدر صحیح زرارة.

و قد استدلّ للثانی بوجوه:

(۱) أنّ إطلاق ذیل صحیح زرارة و محمد یشمله.

و فیه: انّ قوله (علیه السلام) فیه: و إن لم یکن قرأت علیه و لم یعلمها ظاهر فی الجهل بأصل الحکم، کما لا یخفی.

(۲) أنّ مناط الإِجزاء فی مورد الجهل بالحکم الذی یدور ذلک مداره هو الجهل الموجود فی المقام.

و فیه: أنّ هذا غیر ثابت.

(۳) أنّ إحراز الموضوع فی أمثال المقام الذی فوّض الی المکلّف موضوعی لا طریقی، و علیه فلا بد من البناء علی الصحة فی المقام.

و فیه: أنّ الظاهر کون الإِحراز طریقاً محضاً لا موضوعاً.

(۴) أنّ موافقة الأمر الظاهری تقتضی الإِجزاء.

و فیه: ما حقّق فی محلّه من عدم إجزاء الحکم الظاهری عن الواقعی، فتحصّل أنّ الأظهر لزوم الإِعادة أو القضاء.

و بذلک کلّه ظهر حکم ما لو کان جاهلًا ببعض خصوصیات حکم القصر؛ فإنّ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۳۴

و الناسی یعید فی الوقت لا خارجه

الظاهر من صحیح زرارة المتقدم إرادة العلم بأصل وجوب القصر لا العلم بجمیع خصوصیات أحکامه.

فإن قلت: إنّ مقتضی إطلاق صحیح العیص المتقدم الشامل للموردین الأخیرین عدم وجوب القضاء لو علم بعد مضی الوقت.

قلت: مضافاً الی ما قیل من اختصاصه بالناسی و قوّیناه سابقاً، أنّه لو سلّم عمومه لغیر الناسی تکون النسبة بینه و بین صحیح زرارة عموماً من وجه فیتساقط إطلاقهما و یرجع الی ما تقتضیه القاعدة و قد عرفت أنّه الإِعادة أو القضاء.

لو أتم المسافر نسیاناً

المقام الثالث: فی الناسی

فلو صلّی تماماً ناسیاً للسفر یعید فی الوقت و لا یجب علیه القضاء اذا کان التذکر فی خارجه کما هو المشهور، و عن غیر واحد دعوی الإِجماع علیه.

و یشهد له: جملة من النصوص کصحیح العیص المتقدم الذی عرفت اختصاصه بالناسی.

و خبر أبی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام) عن الرجل ینسی فیصلّی بالسفر أربع رکعات؛ قال (علیه السلام): إن ذکر فی ذلک الیوم فلیعد، و إن لم یذکر حتی یمضی ذلک الیوم فلا إعادة علیه «۱».

و ظاهر الجواب بنفسه و إن کان اختصاص الحکم بالظهرین لاختصاص الیوم بالنهار إلّا أنّه لعدم القول بالفصل و لإِطلاق السؤال، و

لصحیح العیص یحمل الیوم

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة المسافر حیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۳۵

و لو سافر بعد دخول الوقت قصر مع بقاء الوقت

علی إرادة الوقت، فیشمل الحکم للعشاء أیضاً.

و ما دلّ علی أنّ المسافر إذا أتمّ أعاد الشامل بإطلاقه للناسی کصحیح الحلبی المتقدم یقید إطلاقه بهذه النصوص.

و قد وقع الخلاف فی حکم ناسی الحکم، و أنّه هل یکون کناسی السفر فیعید فی الوقت دون خارجه، أم کجاهل الحکم فلا یعید مطلقاً، أم هو کالعالم فیعید کذلک؟ و الأظهر الأول: لإطلاق السؤال و الجواب فی خبر أبی بصیر.

و دعوی: انصرافه الی نسیان الموضوع. ممنوعة إذ لا منشأ له سوی الغلبة غیر الموجبة للانصراف.

و أضعف من ذلک دعوی: أنّ المتیقّن من النص و الفتوی هو نسیان الموضوع.

بقی فی المقام أمر، و هو أنّه لو قصّر من وظیفته التمام، ففی غیر صورة الجهل یعید فی الوقت و خارجه، کما هو مقتضی القاعدة، و لا دلیل علی الخروج عنها.

و أما فی صورة الجهل فمقتضی بعض النصوص عدم وجوب الإعادة أو القضاء علیه، و هو صحیح منصور عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا أتیت بلدة فأزمعت المقام عشرة أیام فأتمّ الصلاة و إن ترکه رجل جاهلًا فلیس علیه إعادة «۱».

و اورد علیه بإعراض المشهور عنه؛ و لکن لم یثبت ذلک؛ لأنّ مجرد عدم التعرّض لمضمونه لا یدلّ علی الإعراض الموهن، و الاحتیاط سبیل النجاة.

العبرة بحال الأداء لا حال الوجوب

الثالث: و لو سافر بعد دخول الوقت قصّر مع بقاء الوقت اعتباراً بحال

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۳۶

]...[

الأداء، کما عن المفید و ابن إدریس و السید و ابن بابویه و کثیر من المتأخّرین، بل هو المنسوب الی المشهور.

و عن السرائر الإجماع علیه.

و عن الصدوق و العمّانی و جماعة ممّن تأخّر عنهما: أنّه یتم اعتباراً بحال الوجوب.

و عن الشیخ فی الخلاف أنّه یتخیّر بینهما.

و عن الشیخ فی النهایة و الصدوق فی الفقیه أنّه یتمّ فی السعة و یقصّر فی الضیق.

و منشأ الاختلاف: اختلاف النصوص و اختلاف الأنظار فی الجمع بینها.

و یدلّ علی أنّ العبرة بحال الأداء: جملة من النصوص کصحیح إسماعیل بن جابر، قال، قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): یدخل علیّ وقت الصلاة و أنا فی السفر فلا اصلّی حتی أدخل أهلی. فقال (علیه السلام): صلّ و أتمّ الصلاة، فقلت: فدخل علیّ وقت الصلاة و أنا فی أهلی ارید السفر فلا اصلّی حتی أخرج فقال (علیه السلام): فصلِّ و قصِّر، فإن لم تفعل فقد خالفت و اللّه رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله «۱». و نحوه غیره.

و یشهد لکون العبرة بحال الوجوب: جملة اخری من الأخبار کصحیح محمد بن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام) عن الرجل یدخل من سفره و قد دخل وقت الصلاة و هو فی الطریق، فقال (علیه السلام): یصلّی رکعتین و إن خرج الی سفره و قد دخل وقت الصلاة فلیصلّ أربعاً «۲».

و صحیح زرارة عن أحدهما علیهما السلام: إذا دخل علی الرجل وقت صلاة و هو مقیم ثمّ سافر صلّی تلک الصلاة التی دخل وقتها علیه و هو مقیم أربع رکعات فی سفره «۳» و نحوهما غیرهما.

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۲۱ من أبواب صلاة المسافر حدث ۱۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۳۷

و لو دخل من السفر بعد دخول الوقت اتم

و قد ذکروا فی مقام الجمع بینهما وجوهاً.

(۱) ما عن المصنف- ره- فی التذکرة و هو حمل الاولی علی ما لو خرج بعد الزوال قبل مضی زمان یسع الطهارة و الصلاة تامة.

و فیه: أنّ قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن جابر: فلا اصلّی حتی أخرج. ظاهر فی صورة تمکّنه من الإتیان بها تماماً، مع أنّه تصرّف فی الطائفتین بلا شاهد.

(۲) ما عن الشیخ من حمل الاولی علی الاستحباب و الثانیة علی الإجزاء؛ و الظاهر أنّ مراده ما ذکره فی محکی الخلاف من الالتزام بالتخییر مع أفضلیة القصر.

و فیه: - مضافاً الی کونه جمعاً تبرعیاً- أنّه یأباه صحیح إسماعیل المتضمن أنّه لو لم یقصّر فقد خالف رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله مؤکّداً ذلک بالقسم.

(۳) ما عن الصدوق و الشیخ فی النهایة و هو حمل الاولی علی صورة سعة الوقت، و الثانیة علی ضیقه.

و فیه: - مضافاً الی کونه جمعاً غیر عرفی- یأبی عنه کثیر من أخبار الباب کما یظهر لمن لاحظها.

فالأظهر أنّهما متعارضتان لا یمکن الجمع بینهما، فلا بدّ من الرجوع الی المرجّحات و هی تقتضی تقدیم الاولی لأشهریتها و موافقتها لعموم ما دلّ علی وجوب القصر علی المسافر، و مخالفتها للعامة، و علی هذا فلا تصل النوبة الی ما قیل من البناء علی التخییر بمعنی التخییر فی المسألة الاصولیة، فإنّه إنّما یکون عن عدم المرجّح لأحد المتعارضین، فالأقوی تعیّن القصر علیه.

و ممّا ذکرناه ظهر أنّه لو دخل من السفر بعد دخول الوقت أتم لما تقدّم من تعارض النصوص، و أنّ الترجیح مع ما دلّ علی أنّ العبرة بحال الأداء.

و قد استشهد للتخییر فی هذا الفرع- مضافاً الی ما تقدم- بصحیح منصور ابن حازم عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا کان فی سفر فدخل علیه وقت الصلاة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۳۸

]...[

قبل أن یدخل أهله فسار حتی یدخل أهله فإن شاء قصّر و ان شاء أتمّ و الإتمام أحبّ الی «۱».

و فیه: - مضافاً الی عدم عمل الأصحاب به فی مورده، و معارضته بصحیح إسماعیل المتقدم الذی عرفت صراحته فی تحتّم الإتمام فی هذا الفرع- أنه یحتمل أن یکون المراد التخییر بین أن یصلّی فی الطریق قصراً، و بین أن یدخل أهله فیصلّی تماماً، کما هو صریح صحیح محمد بن مسلم.

و استدلّ للقول بالتفصیل المتقدم فی الفرع السابق بموثّق إسحاق عن أبی الحسن (علیه السلام) فی الرجل یقدم من سفره فی وقت الصلاة: إن کان لا یخاف فوت الوقت فلیتم، و إن کان یخاف فوت الوقت فلیقصّر «۲».

و فیه: - مضافاً الی إباء جملة من النصوص عن هذا الحمل کما تقدّم- أنّه یحتمل أن یکون المراد به: إن کان فی سعة فلیدخل ولیتم، و إن کان یخاف الضیق فلیقصّر فی الطریق. فتحصّل: أنّ الأظهر العبرة بحال الأداء مطلقاً.

فصل فی قواطع السفر

الفصل الثالث: فی قواطع السفر موضوعاً أو حکماً

اشارة

، و هی امور:

أحدها: الوطن

اشارة

، فإنّ المرور علیه قاطع للسفر و موجب للتمام ما دام فیه، و یحتاج فی العود الی القصر قصد مسافة جدیدة، کما تقدم تفصیله فی الفصل الأول.

و إنّما الکلام فی المقام یقع فی أقسام الوطن، فإنّ الأصحاب- رضوان اللّه علیهم- قسّموه الی ثلاثة أقسام: أصلی و اتّخاذی و شرعی، فلا بد من التکلّم فی مواضع ثلاثة:

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۳۹

]...[

الأول:

فی الوطن الأصلی

، و المراد به المحلّ الذی کان محلّه و محلّ آبائه و قرارهم بحیث ینسب الیه، و صدق الوطن علی هذا ممّا لا ریب فیه.

الوطن العرفی الثانی:

فی الوطن الاتّخاذی

، و المراد به المحلّ الذی أخذه وطناً لنفسه، و وجوب التمام فی هذا الموضع- کسابقه- إنّما هو لصدق الحاضر علیه، و هو مقابل للمسافر المأخوذ فی أدلّة القصر، فیکون باقیاً تحت ما دلّ علی وجوب التمام.

و للنصوص الخاصة الدالّة علی أنّ المدار فی التمام علی الاستیطان کصحیح الحلبی عن مولانا الصادق (علیه السلام) فی الرجل یسافر فیمرّ بالمنزل له فی الطریق یتمّ الصلاة أو یقصّر؟ قال (علیه السلام): یقصّر إنّما هو المنزل الذی توطّنه «۱».

و صحیح علی بن یقطین عن أبی الحسن (علیه السلام) فیمن له ضیاع و منازل: کلّ منزل من منازلک لا تستوطنه فعلیک فیه التقصیر «۲» و نحوهما غیرهما.

و لما دلّ من الأخبار علی أنّ الواجب علی أهل کلّ بلد التمام فیه کموثّق إسحاق عن أهل مکة إذا زاروا أ علیهم إتمام الصلاة؟ قال (علیه السلام): نعم «۳». و نحوه غیره؛ إذ من أخذ محلًا وطناً له یصدق علیه عرفاً أنّه من أهل ذلک المحلّ.

و قد استدلّ لوجوب التمام بوجهین آخرین:

أحدهما: طوائف من النصوص، منها: ما دلّ علی أنّ من دخل أهله یتمّ کصحیح إسماعیل المتقدم: یدخل علیَّ وقت الصلاة و أنا فی السفر فلا اصلّی حتی أدخل علی

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۸ لکن رواه عن حماد عنه (علیه السلام).

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۶.

]...[

أهلی، فقال: صلّ و أتمّ الصلاة- و نحوه غیره.

و منها: ما ورد فی حدّ الترخّص من اعتبار البیت و الأهل و ما ماثل ذلک «۱».

و منها: ما ورد فی من سافر بعد دخول الوقت و هو عند أهله و لم یصلّ «۲».

و منها: ما ورد فی علّة القصر «۳».

و لکن یرد علی الجمیع: انّها واردة فی مقام بیان أحکام اخر من وظیفة الداخل فی الوطن بعد دخول الوقت، و وظیفة الخارج عنه بعده، و حدّ الترخّص، فلا وجه للتمسّک بإطلاقاتها فی المقام.

الثانی: أنّه لو لم یکن الوطن العرفی معتبراً لزم أن یکون غالب الناس مسافرین مقصّرین فی جمیع أوقاتهم من یوم تولّدهم الی أن یموتوا، و هو بدیهی البطلان.

و فیه: أنّه إن ارید به لزومه للقصر علی الخارج عن الوطن العرفی المارّ علیه من دون قصد إقامة عشرة أیام، فمن الضروری أنّ هذا

قلیل المصداق لا یترتّب محذور علی الالتزام بوجوب القصر علیه.

و إن اُرید به استلزامه للقصر علی من أقام فیه، فالملازمة فاسدة فإنّ الغالب قاصدون للإقامة عشرة أیّام فی أوطانهم العرفیة، فالصحیح ما ذکرناه.

و قد وقع الکلام فی المقام فی جهات:

الاولی: انّه- بعد ما لا ریب فی أنه لا یعتبر فی الوطن الأصلی حصول ملک له فیه و إلّا لزم القصر علی کثیر من المتوطّنین الذین لا ملک لهم فی أوطانهم و هو بدیهی البطلان- هل یعتبر ذلک فی الوطن الاتخاذی، أم یعتبر وجود منزل مختص به و لو بغیر

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب صلاة المسافر.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من أبواب صلاة المسافر.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب صلاة المسافر.

]...[

اختصاص الملکیة، أم لا یعتبر شیء منهما؟ وجوه، ثالثها المشهور بین الأصحاب، بل عن الجواهر نفی الخلاف فیه.

و یشهد له: إطلاق الأدلّة.

و استدلّ لاعتبار حصول الملک له بصحیح ابن بزیع عن الامام الرضا (علیه السلام) عن الرجل یقصّر فی ضیعته، فقال (علیه السلام): لا بأس ما لم ینو مقام عشرة ایام إلّا أن یکون له فیها منزل یستوطنه فقلت: ما الاستیطان؟ فقال (علیه السلام): أن یکون له فیه منزل یقیم فیه ستة أشهر، فإذا کان کذلک یتمّ فیها متی دخلها «۱».

و فیه: أنّ المنزل أولًا وصف بالاستیطان فیکون هذا آیة أنّ ذکر المنزل فی تفسیر الاستیطان إنّما هو لتمهید ذکر الإقامة فیکون حاصل الجواب: أن استیطان المنزل إنّما هو الإقامة فیه ستة أشهر.

الثانیة: هل یعتبر الإقامة ستة أشهر کما عن ظاهر المحقق فی کتابیه، و الشهیدین فی الذکری و الروضة، و أکثر من تأخّر عنهما، أم لا یعتبر ذلک و إنّما یعتبر الإقامة فیه بمقدار یصدق أنّه وطنه عرفاً کما فی العروة و غیرها، أم یکفی مجرّد النیة کما عن الشیخ الأکبر فی بغیة الطالب و عن الجواهر أنّه لا یخلو عن قوة؟ وجوه:

قد استدلّ للأول بصحیح ابن بزیع المتقدم بتقریب: انّه فسّر (علیه السلام) فیه مطلق الاستیطان الوارد فی الروایات بإقامة المدة.

و بما عن الذکری من أنّ الأقرب الاشتراط لیتحقّق الاستیطان الشرعی مع العرفی.

و بما عن المدارک من أنّ الاستیطان علی هذا الوجه إذا کان معتبراً مع الملک

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۱.

]...[

فمع عدمه أولی.

و فی الکلّ نظر.

أمّا الأول؛ فلأنّ الاستدلال به يتوقّف على أن يكون (يقيم) بمعنى الماضى، و ستعرف ما فى ذلك فانتظر.

و أما الثانى؛ فلأنّه لا ملزم لتحقّق أحدهما مع الآخر.

و أما الثالث؛ فلمنع الأولويـة، و اعتباره فى الشـرعى للدليل لا يلازم مع اعتباره فى العرفى، و الأظهر هو الثانى؛ إذ مجرّد النيـة إنّما يكون نيـة الاستيطان، و لا يصدق عليه الاستيطان.

الثالثة: لا إشـكال فى إمكان تعدّد الوطن العرفى، و إنّما الكلام فى أنّه هل يعتبر أن يقيم سـتة أشـهر فى كلّ سـنة، فليس له اتّخاذ أزيد من وطنين، أم لا يعتبر ذلك؟.

و قد يقال بالأول؛ لصحيح ابن بزيع المتقدم.

و لكن يرد عليه: أنّ التقييـد بسـتة أشـهر فيه إنّما هو منزّل على الغالب فإنّ الغالب فى ذى منزلين الـذى هو مورد الصـحيح أنّه يقيم فى كلّ منهما ستة أشهر.

و يؤيـده: أنّه لو لا سؤال الراوى ثانياً عن معنى الاستيطان لكان مكتفياً فى الجواب بما ذكره أولًا من إطلاق الاستيطان، فيسـتكشف من ذلك أنّ المناط صدق هذا العنوان.

و لكن الانصـاف أنّ صـدق الوطن على ذى أوطـان ثلاثـة فمـا فوق لاـ يخلو عن إشـكال، فاللازم الأخـذ بالمتيقّن و هو ذو منزلين غير الوطن الأصلى، نعم لا يعتبر تساوى الإقامة فى المنزلين كما لا يخفى وجهه.

الرابعة: لا يعتبر فى صدق الاستيطان و الوطن قصد البقاء فى محلّ ما دام العمر، بل لو كان من قصده البقاء فيه فى مدة طويلة كعشـرين سنة مثلًا يصدق الاستيطان، فإن المكان الذى استوطنه عبارة عن المكان الذى أعدّه لأن يحلّ فيه لا على سبيل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۴۳

]...[

المسافرة، بل حلول الشـخص فى مسـتقره و محلّه، و على ذلك فالطلاب المجتمعون فى النجف الأشرف أو قم بقصد تحصيل العلم ما داموا لم يهـاجروا عن تلك البلـدة لا يصـدق عليهم عنوان المسافر، بل ذلك المكان يكون وطناً له فيتمّون فيه مطلقاً، و لكن الاحتياط سبيل النجاة.

الخامسـة: إذا أعرض عن وطنه الأصـلى أو الاتّخـاذى انقطع حكمه كـان له ملـك فيه أم لم يكن، أمّا فى الصورة الثانيـة فالظاهر أنّه لا كلام فيه.

و يشهد له: عموم ما دلّ على أنّ المسافر يقصّر صلاته.

و حسن زرارة بابن هاشم «۱» المتضمّن أن النبى صلّى اللّه عليه و آله و الخلفاء بعده أقاموا ثلاثة ايام بمنى و قصّروا الصلاة.

و أمّـا فى الصورة الاـولى؛ فلأـنّ غايـة ما قيل فى وجه عـدم الانقطاع هو ما فى صـلاة الشـيخ الأعظم- ره- و هو فحوى ما سـيجىء من الحكم فى الوطن الشرعى، فإنّ استيطان ستة أشهر فى سنة واحدة إذا كان موجباً للوطنية ما دام الملك فالوطن الأصلى مع بقاء الملك بقاء حكمه كذلك بالأولوية القطعية.

و لكن يرد عليه- على فرض ثبوته فى الأصـل- أنه قياس مع الفارق؛ فإنّ الوطن الشـرعى لمّا كان قوامه بالملك اتّجه القول ببقائه و لو مع الهجر، و أما الوطن الأصـلى، أو الاتّخاذى فلا يعتبر فيه ملك، و وجوده و عـدمه بالإضافـة اليه على حـدّ سواء، فجهـة الوطنية فيهما مختلفة، و لا مانع من أن يكون الهجر فى الأول غير مانع عن ثبوت الوطنية الشرعية، لتحقّق مقوّمها أعنى الملك، و مانعاً عنه فى الوطن الأصلى أو الاتّخاذى؛ لعدم دخل الملك فيه، و لعلّه لذلك أمر بالتأمّل.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۴۴

]...[

الوطن الشرعی الثالث:

فی الوطن الشرعی

اشارة

، و هو عند المشهور بین المتأخّرین: کلّ منزل قد أقام فیه ستة أشهر مع ثبوت ملک له فیه: کذا فی صلاة الشیخ الأعظم ره.

و ربّما ینسب الی المشهور اعتبار کون ذلک المحل وطناً اتّخاذیاً له أعرض عنه.

و عن بعضهم مطلق الوطن المعرض عنه.

و قد استدلّ لثبوت الوطن الشرعی بامور:

الأول و هو عمدتها: صحیح ابن بزیع عن الامام الرضا (علیه السلام) عن الرجل یقصّر فی ضیعته، قال (علیه السلام): لا بأس ما لم ینو مقام عشرة أیام إلّا أن یکون له فیها منزل یستوطنه قلت: و ما الاستیطان؟ قال (علیه السلام): أن یکون له منزل یقیم فیه ستة أشهر، فإذا کان کذلک یتمّ فیها متی دخلها «۱».

و تقریب الاستدلال به: أنّ (یقیم) و إن کان بصیغة المضارع إلا أنّه بمعنی الماضی، فیکون قوله: یقیم فیه ستة أشهر. أقام فیه هذه المدة. فیدلّ الخبر علی تحقّق الوطن بذلک.

و اورد علیه: بأنّ هذا خلاف الظاهر؛ فإنّ حمل المضارع علی إرادة الماضی خلاف الظاهر، فالمراد منه اعتبار کونه ممّا بنی علی الإقامة فیه دائماً فی کلّ سنة، و هذا المعنی هو الذی حکی عن الصدوق، و استظهره جماعة من متأخّری المتأخّرین.

و اجیب عنه تأییداً للمشهور بوجوه:

الأول: کما فی صلاة الشیخ الأعظم- ره- و حاصله: أنّ اتّخاذ منزل وطناً لیس أمراً تدریجی الوجود، بل هو آنی فلا یتصور فیه سوی الماضی و الاستقبال؛ إذ بعد

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۴۵

]...[

الاتّخاذ لا یصدق إلّا أنّه اتّخذه، و قبله لا یصدق إلّا أنّه سیتّخذ، و المفروض أنّه آنی، فلا یصدق التلبّس بانقضاء شیء منه و بقاء شیء آخر منه، و حیث لم یرد منه الاستقبال فلا محالة یکون المراد منه الماضی، و بعد حمل یستوطن علی معنی استوطن لزم حمل یقیم الذی فسّر الاستیطان به علی معنی أقام إذ الاستیطان فی الماضی لا یعقل أن یکون بالإقامة فی المستقبل، فیکون مفاد الروایة: أنّ الاستیطان عبارة عن إقامة ستة أشهر فی مکان له ملک، و هذا هو المراد من الوطن الشرعی.

و فیه: انّ قوله (علیه السلام): أن یکون له منزل یقیم فیه الی آخره، من جهة توصیف المنزل بالإقامة ظاهر فی الاعداد و التجدد و الفعلیة فی کلّ سنة، و کونه تفسیرا لاتّخاذ الوطن لا ینافی ذلک؛ إذ هو و إن کان أمراً قصدیاً، و بهذا الاعتبار لا یتصوّر فیه سوی

الماضی و الاستقبال؛ إلّا أنّ الذی وقع فی تفسیره إنّما هو القصد علی المقام فیه فی کلّ سنة ستّة أشهر، لا الإقامة فیما بعد، فیکون مفاد الروایة: أنّ أخذ محلّ وطناً إنّما یکون بالقصد علی أن یقیم فیه کل سنة ستة أشهر، و هذا هو الوطن العرفی المتقدم.

الوجه الثانی: أنّ حمل الصحیح علی إرادة الوطن العرفی بالتقریب المتقدم لا یصح؛ فإنّ الوطن بذلک المعنی أمر معلوم لدی العرف فکیف یسأل السائل مع جلالة شأنه عنه، فیستکشف من ذلک أنّ للاستیطان معنی آخر مراداً للشارع، و یکون السؤال و الجواب واردین لبیانه و هو الوطن الشرعی.

و فیه: أنّه لمّا کان المفروض فی الصحیح أنّ للسائل وطناً آخر غیر الضیعة و أنّها لم تکن مقراً دائمیاً له، و مع ذلک الإمام (علیه السلام) حکم بالتمام علی فرض الاستیطان سأل السائل عن الاستیطان فی الضیعة التی لیست مقره الدائمی، فأجابه (علیه السلام) بانّه یکفی فی صدق الوطن البناء علی الإقامة ستة أشهر فی کلّ سنة فیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۴۶

]...[

مع أنّ السؤال عن الامور الواضحة لیس بعزیز فی الأخبار.

الوجه الثالث: أنّ ظاهر الصحیح اعتبار الملک و المنزل، فلو حمل الاستیطان علی الفعلی المساوق للعرفی لزم مخالفة الإجماع؛ إذ لا یعتبر فی الوطن العرفی الملک إجماعاً، فلا بدّ و أن یحمل علی الماضی فیثبت مطلوب المشهور.

و فیه: ما تقدّم فی الموضع الأول فی الجهة الاولی، مع أنّ الإجماع علی عدم اعتبار المنزل لا یصلح قرینة لرفع الید عن ظهور الاستیطان فی الفعلی و إنّما یوجب رفع الید عن ظهور الخبر فی اعتباره لو کان ظاهراً فیه.

الأمر الثانی ما ذکره جدّی العلّامة- ره- و إن استشکل فیه- قده- و هو أنّ النصوص المتضمّنة للوطن قسمان:

الأول: ما دل علی لزوم التمام فی الضیعة مطلقاً کصحیح إسماعیل بن الفضل عن الامام الصادق (علیه السلام) عن الرجل یسافر من أرض الی أرض و إنّما ینزل قراه و ضیعته، قال: إذا نزلت قراک و أرضک فأتمّ الصلاة، و إذا کنت فی غیر أرضک فقصّر «۱». و نحوه غیره.

الثانی: ما دلّ علی لزوم القصر فیها مطلقاً کخبر عبد اللّه بن سنان عنه (علیه السلام): من أتی ضیعة له ثمّ لم یرد المقام عشرة أیام قصّر، و إن أراد المقام عشرة أیام أتمّ الصلاة «۲». و نحوه غیره.

و التعارض بین القسمین إنّما هو فیما اذا اتّخذ الضیعة وطناً عرفیاً شرعیاً؛ إذ لا إشکال و لا کلام- نصّاً و فتوی- فی خروج ما اذا اتّخذها وطناً عرفیاً عن الثانی و دخوله فی الأول، کما لا کلام فی خروج ما اذا مرّ بالضیعة من دون أن یأخذها وطناً عرفیاً

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۴۷

]...[

أو شرعیاً عن الأول و دخوله فی الثانی، و یرتفع التعارض بدخول مورد التعارض فی أحد القسمین، لکن لو قلنا بدخوله تحت القسم الثانی- أعنی ما دل علی القصر- لزم حمل الاطلاقات الکثیرة الدالّة علی التمام علی الفرد النادر، و هو أخذ الضیعة وطناً عرفیاً دائمیاً لنفسه، و هذا بخلاف ما لو قلنا بدخوله تحت القسم الأول؛ فإنّه یوجب حمل کلّ من القسمین علی الفرد المتعارف الشائع فیتعین

ذلک؛ لأنّه یوجب أقوائیة الأول فی مورد التعارض.

و فیه: انّ مجرد الأقوائیة لا یصلح شاهداً للجمع، بل الجمع المقبول هو الجمع العرفی، و من الواضح أنّ هذین القسمین لو القیا الی العرف لا یرون أحدهما قرینة علی الآخر، بل یرونهما متعارضین.

و الظاهر أنّ فی المقام قسماً ثالثاً یشهد للجمع بینهما، و هوما دلّ علی حصر التمام فی المنزل الذی توطّنه، و أنّ المناط الاستیطان کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام) فی الرجل یسافر فیمرّ بالمنزل له فی الطریق یتمّ الصلاة أم یقصّر، قال (علیه السلام): یقصّر إنّما هو المنزل الذی توطّنه «۱». و نحوه غیره، و هذا القسم یوجب حمل القسم الأول علی المنزل الذی اتّخذه وطناً عرفیاً.

و فی المقام امور اخر استندوا الیها فی إثبات الوطن الشرعی؛ لأجل وضوح فسادها أغمضنا عن ذکرها، فتحصّل؛ أنّ الوطن الشرعی غیر ثابت، و أنّ المدار فی التمام علی تحقّق مفهوم الاستیطان عرفاً.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۸ لکن رواه عن حماد عنه (علیه السلام).

]...[

ما یعتبر فی الوطن الشرعی علی القول به ثمّ إنّ هاهنا اموراً لا بدّ من التنبیه علیها علی القول بثبوت الوطن الشرعی:

[هل تکفی الإقامة ستة أشهر علی أیّ وجه اتّفقت؟]

الأول: أنّه هل تکفی الإقامة ستة أشهر علی أیّ وجه اتّفقت أم یعتبر فیها کونها عن قصد التوطّن فیعتبر فی الوطن الشرعی استیطانه الدائمی أوّلًا، ثمّ مضی ستة أشهر مقارناً لاستمرار ذلک القصد، ثمّ الأعراض عن ذلک المکان؟ وجهان، بل قولان:

و منهما یحدث وجه ثالث و هو اعتبار الاستیطان الدائمی أوّلًا ثمّ إقامة ستة أشهر علی أیّ وجه اتّفقت.

و منشأ الخلاف: الاختلاف فی أنّ الستة فی قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن بزیع فی جواب السؤال عن الاستیطان: أن یکون له منزل یقیم فیه ستة أشهر «۱». قید للوطن المأخوذ فی الاستیطان، أو للاتّخاذ المأخوذ فیه بمقتضی صیغة الاستفعال؛ إذ علی الأول یکون المراد اتّخاذ المنزل مقرّ ستة أشهر له، و علی الثانی یکون المراد اتّخاذ المنزل فی ستة أشهر وطناً و مقراً دائمیاً له.

و الأظهر هو الأول؛ فإنّ القید فی الصحیح إنّما یرجع الی الإقامة لا الوطن، و قد فسر فیه الاستیطان بالإقامة ستة أشهر.

اللّهم إلّا أن یقال: إنّ ظاهره اعتبار کون الإقامة ستة أشهر فی منزل له، و الظاهر من کون مکان منزلًا له کونه مقرّه المأخوذ وطناً له، و قد صرّح بذلک فی صحیح علی بن یقطین: کلّ منزل لا تستوطنه فلیس لک بمنزل «۲». فالأظهر اعتبار

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۶.

]...[

کونها عن قصد التوطّن.

[هل یعتبر أن یکون له فیه ملک عین؟]

الثانی: أنّه هل یعتبر فی الوطن الشرعی أن یکون له فیه ملک عین أم یکفی إقامة ستة أشهر فی منزل له و لو کان علی نحو الاختصاص؟ قولان:

قد استدلّ للأول بقوله (علیه السلام) فی صحیح ابن بزیع: إلّا أن یکون له منزل یقیم فیه «۱».

و تقریب الاستدلال به وجهان:

الأول: أن اللام إذا کان متعلّقها قابلًا للجدة الاعتباریة تکون ظاهرة فی الملک.

الثانی: ما افاده الشیخ الأعظم- ره- و هو أنّه لو لم یرد منها ملکیة المنزل لم یکن وجه فی اعتبار المنزل فی الاستیطان فی الضیعة؛ لأنّ الاستیطان فیها لا یکون إلّا فی منزل، فکان یکفی قوله: إلا أن یستوطنه.

و فیهما نظر:

أما الأول؛ فلأنّ اللام لا تفید إلّا الاختصاص خصوصاً بالنسبة الی المنازل فإنّها تفید الاختصاص من حیث النزول.

و أما الثانی؛ فلما مرّ فی الجهة الاولی من الموضع الأول.

و قد یستدلّ له بموثّق عمار عن مولانا الصادق (علیه السلام) فی الرجل یخرج فی سفر فیمرّ بقریة له أو دار فینزل فیها قال (علیه السلام) یتمّ الصلاة و لو لم یکن له إلّا نخلة واحدة و لا یقصّر و لیصم إذا حضره الصوم و هو فیها «۲».

و الصحیح: أن یستدلّ له بالنصوص المتضمّنة؛ لأنّ المدار علی الملک «۳»؛

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من أبواب صلاة المسافر.

و لو نوی المسافر إقامة عشرة ایام أتم

بالتقریب المتقدم فی الجواب عمّا استدلّ به جدّی العلامة للوطن الشرعی فالأظهر اعتباره.

[اعتبار التوالی فی الستة أشهر]

الثالث: یعتبر فی إقامة ستة أشهر أن تکون متوالیة لأنّ الظاهر من تقدیر شیء قابل للاستمرار و الدوام بجعل مقدار من الزمان ظرفاً له هو اعتبار وحدته و عدم انفصال بعض أجزائه عن بعض أ لا تری أنّه لو أمر المولی عبده بالجلوس ثلاث ساعات فی المسجد لا یشکّ أحد فی ظهوره فی إرادة الجلوس مستمراً فلو جلس ساعة فی أول النهار وساعة فی وسطه وساعة فی آخره لا یکون ممتثلًا له.

بقی امور؛ لأجل وضوحها أغمضنا عن بیانها.

من القواطع: الإقامة عشرة أیام

[الثانی: العزم علی إقامة عشرة أیام متوالیات]

اشارة

الثانی من قواطع السفر: العزم علی إقامة عشرة أیام متوالیات فی مکان واحد و قد تقدّم تنقیح القول فیه فی شروط القصر، و عرفت أنّه قاطع للسفر لا لحکمه، و قد تقدّم أیضاً أنّه لا کلام و لا إشکال فی أنّه لو نوی المسافر إقامة عشرة أیام فی مکان أتمّ صلاته.

و یشهد له: النصوص البالغة حدّ التواتر «۱» فلا مورد لإطالة الکلام فی أصل المسألة، و إنّما یقع البحث فی المقام فی امور:

[تخصیص البلد و الضیعة کان من باب التمثیل]

الأول: أنّ ما فی جملة من النصوص من تخصیص البلد و الضیعة بالذکر إنّما یکون من باب التمثیل و لا دخل لهما فی الحکم؛ لإطلاق بعض النصوص الاخر کصحیح زرارة: إذا دخلت أرضاً فأیقنت أن لک بها مقام عشرة أیام فأتمّ الصلاة «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۹.

]...[

[المراد بنیة الإقامة]

الثانی: أنّ المراد بنیة الإقامة فی کلمات الفقهاء لیس هو القصد الخاص المعبَّر عنه فی کلماتهم بالنیة المعتبر فی تحقّقها الاختیار، بل المراد بها الجزم بالبقاء و لو بأسباب قهریة؛ لأنه- مضافاً الی وضوحه- یشهد له صحیح زرارة المتقدم و غیره، و المراد بالجزم هو ما لا ینافیه الاحتمالات البعیدة التی لا ینظر الیها فی العرف و العادة.

[اشتراط وحدة محلّ الإقامة]

الثالث: یشترط وحدة محلّ الإقامة بلا خلاف؛ لظهور الأدلّة فی اعتبار الاقامة الواحدة المستمرة و من عزم علی إقامة عشرة أیام فی بلدین بأن یقیم فی کلّ بلد خمساً لا یقال فی حقّه أنّه عازم علی إقامة عشرة أیام فی أرض.

و لا ینافیه موثّق عبد الرحمن بن الحجاج، قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الرجل تکون له الضیاع بعضها قریب من بعض یخرج فیقیم فیها أ یتمّ أو یقصّر؟ قال (علیه السلام): یتم «۱».

و عن الشیخ و الصدوق نحوه إلّا أنّه قال (یطوف) بدل (یقیم) لأنه یحتمل أن یکون المراد منه ما دلّ علیه بعض النصوص من وجوب التمام فی الضیعة، و قد تقدّم الکلام فیه فیکون أجنبیاً عمّا نحن فیه.

و قد وقع الکلام بین الأعلام فی بیان المراد من الوحدة المعتبرة فی محلّ الإقامة إذ لا ریب فی أنّ المراد لیس الوحدة الحقیقیة؛ کی ینافیها تردّد المقیم فی البلد من داره الی المسجد و لا الوحدة الاعتباریة لاختلافها جدّاً مثلًا البلاد المتعددة الکثیرة تکون واحدة ببعض الاعتبارات مثل ایران.

و ما ذکره بعض من أن المراد: الوحدة الاعتباریة بلحاظ عنوان الإقامة، فإذا کانت الأمکنة المتعدّدة حقیقة بنحو لا یکون تعدّدها موجباً لتعدّد الإقامة عرفاً فیها کانت مکاناً واحداً بذلک الاعتبار، و إن کانت موجبة لتعدّد الإقامة عرفاً کانت متعددة

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۵۲

]...[

یرد علیه: أنّ وحدة الإقامة و تعدّدها تابعة لوحدة محلّها و تعدّده، فلا وجه لتعریفها بها.

و بعبارة اخری: أنّ هذا تعریف بأمر مجهول؛ إذ ملاک وحدة الإقامة- و هی الکون فی المحلّ- و تعدّدها لم یظهر بعدُ، فالاولی هو الإیکال الی العرف، بمعنی أنّ المراد منها هو الوحدة الملحوظة فی الوطن بمعنی أنّه لو فرضنا کون ذلک المحلّ وطناً له یعدّ بنظر العرف واحداً، و علی هذا فلا بدّ من ملاحظة خصوصیات الأمکنة، مثلًا: لا تلاحظ بلاد العراق بما هی وطناً للشخص، بل بلد منه فلا تکون بهذا اللحاظ واحدة بخلاف محلّات البلد فإنّه فی هذا اللحاظ لا تعدّ کلّ محلّة بما هی فی قبال الاخری، بل المجموع یعدّ مکاناً واحداً، فالمعتبر فی محلّ الإقامة هو الوحدة بهذا المعنی.

و إن شئت قلت: إنّ المراد منها هو المحلّ الذی لو اضیف الإقامة الیه و قیل: إنّ فلاناً أقام فی هذا المحلّ لا تکون النسبة مجملة بنظر العرف، مثلًا: لو قیل: إنّ زیداً أقام فی إیران شهراً یکون ذلک مجملًا عندهم، و لا یصح عندهم السکوت علیه، بل یسألون فی أیّ بلد منه، و هذا بخلاف ما لو اضیفت الإقامة الی البلد.

قصد الخروج عن السور لا ینافی الإقامة

الرابع: وقع الخلاف بین الأعلام فی أنّ نیة الخروج عن خطّة سور البلد أو عن حدّ الترخّص هل تنافی قصد إقامة العشرة فیعتبر عدمها أم لا؟.

و لیعلم أن هاهنا مسألتین:

الاولی: منافاة قصد الخروج لقصد إقامة العشرة فی ابتداء الإقامة.

الثانیة: منافاته له فی أثنائها.

أما المسألة الاولی، ففیها أقوال:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۵۳

]...[

---

(۱) أنه یعتبر قصد عدم الخروج عن خطة سور البلد و لوالی ما دون حدّ الترخّص نسب ذلک الی الفاضل التونی و ظاهر الحدائق اشتهار هذا القول فی عصره.

(۲) أنّه یعتبر قصد عدم الخروج الی ما فوق حدّ الترخّص، و الظاهر أنّ هذا هو المشهور بین الأصحاب، بل هو المتّفق علیه الی زمان الفخر.

(۳) أنّه لا یضرّ قصد الخروج الی ما دون المسافة. نسب ذلک الی فخر المحقّقین، و اختاره الکاشانی و نسب الی الاستاذ الأکبر و اختاره جمع من المتأخّرین عنه و لکنهم اعتبروا الرجوع لیومه أو لیلته.

و أمّا نسبة هذا القول الی المصنف- ره- فهی خطأ و اشتباه و خلط بین هذه المسألة و المسألة الثانیة کما أنّ هذا الوهم أوجب الاستدلال ببعض ما لا ربط له بالمقام.

و کیف کان فقد استدلّ للأول بأنّ هذا هو معنی الإقامة فی البلد حقیقة؛ إذ البلد اسم لمجتمع دور، و ما أحاط به سوره، و علیه فلا بدّ من الالتزام بمنافاة قصد الخروج عنه و لو الی ما دون حدّ الترخّص لقصد إقامة عشرة أیّام فی البلد.

و فیه: أنّا لا ندّعی أنّ للبلد حقیقة شرعیة، و حدّه خفاء الأذان و الجدران، کی یرد علیه ما فی الجواهر و مصباح الفقیه من منع ذلک، بل ندّعی أنّ ما دون حدّ الترخّص من توابع البلد عرفاً و لا یعدّ عند العرف مغایراً لمحلّ الإقامة؛ فانّ من یسمع أذان البلد و یری جدرانه لا- یکون غائباً عن البلد و مرتحلًا و ذاهباً عنه، بل یکون حاضراً فیه، و علیه فلا وجه للمنع عن قصد الخروج الی ما دون حدّ الترخّص، فهذا القول فی غایة الضعف.

و لا فرق فیما ذکرناه بین المکث الطویل و القصیر.

و بما ذکرناه ظهر مدرک القول الثانی المؤلّف من دعویین: إحداهما: عدم مُضرّیة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۵۴

]...[

قصد الخروج الی ما دون حدّ الترخّص الثانیة: اعتبار قصد عدم الخروج عن حدّ الترخّص الی ما دون المسافة، فالدعوی الاولی تثبت بما اورد علی الاستدلال للقول الأول، و الدعوی الثانیة تثبت بذلک الدلیل من جهة أنّ ما فوق حدّ الترخّص مغایر للبلد، فقصد الخروج الیه ینافی قصد الإقامة.

و إن شئت قلت: إنّ القول بعدم اعتبار قصد عدم التجاوز عن حدّ الترخّص یتوقّف علی أحد امور: إمّا القول بأنّ الإقامة عبارة عن کون المحلّ مقرّاً له و محطّاً لرحله کی لا ینافیه قصد الخروج، و إمّا القول بعدم اعتبار التوالی فی العشرة فلا یضرّ قصد الخروج إذا قصد الإضافة الی العشرة بمقدار یقصد الخروج الی الخارج، و إمّا القول بعدم اعتبار وحدة محلّ الإقامة.

و الکلّ فاسد.

أما الأول: فلأنّ الإقامة فی بلد فی مدة من الزمان عبارة عن بقائه فیه متعطلا، عمّا هو شغل المسافرین فی کلّ یوم من طی مرحلة قصیرة أو طویلة.

و بعبارة اخری: الإقامة عبارة عن الحضور فی المحلّ و عدم الغیبوبة عنه.

و أمّا الثانی؛ فلأنّه لا خلاف فی اعتبار التوالی، و الشاهد علیه نصوص التحدید بأجمعها؛ إذ الظاهر من تقدیر شیء قابل للاستمرار و الدوام بجعل مقدار من الزمان ظرفاً له هو اعتبار وحدته و عدم انفصال بعض أجزائه عن بعض، أ لا- تری أنّه لو أمر المولی عبد بالجلوس ثلاث ساعات فی محلّ خاص لا یشکّ أحد فی ظهوره فی إرادة الجلوس مستمراً.

و أما الثالث؛ فلما عرفت من اعتبار وحدة محلّ الإقامة مفصّلًا فی الأمر الثالث.

و قد استدلّ للقول الثالث- فیما اذا رجع لیومه أو لیلته- بوجهین:

الأول: أنّ الموضوع هی الإقامة العرفیة و هی لا تنافی مع هذا المقدار من الخروج.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۵۵

]...[

و فیه: أنّه إن ارید بالإقامة العرفیة، أنّه یرجع الی العرف فی تعیین مفهوم الإقامة فهو ممّا لا ریب فیه إلّا أنّ الإقامة عندهم إلّا ما ذکرناه آنفاً.

و إن ارید بها الرجوع إلیهم فی تطبیق المفهوم علی المصداق، و أنّه یراعی المسامحات العرفیة فی هذا المقام فهو فاسد؛ إذ المسامحات العرفیة فی هذا المقام تضرب علی الجدار.

الثانی: أنّ حقیقة الإقامة لیست إلّا کون المحلّ مقرّاً له و محطّاً لرحله، و بدیهی أنّ هذا لا ینافی مع الخروج المذکور.

و فیه: ما عرفت ما فیه آنفاً.

و استدلّ للقول الثالث- و هو عدم الإضرار مطلقاً- بجملة من النصوص.

منها: خبر محمد بن إبراهیم الحضینی قال: استأمرت أبا جعفر (علیه السلام) فی الإتمام و التقصیر، قال (علیه السلام): إذا دخلت الحرمین فانو عشرة أیام و أتمّ الصلاة، فقلت له: إنّی أقدم مکة قبل التروية بیوم أو یومین أو ثلاثة. قال (علیه السلام): انو مقام عشرة أیام و أتمّ الصلاة «۱».

و تقریب الاستدلال به: انّه حین القصد فی الفرض لا محالة یکون قاصداً للخروج الی عرفات للحج قبل مضیّ العشرة فیدلّ الخبر علی عدم مضریته.

و فیه أولًا: أنّ الخبر ضعیف السند؛ لعدم ثبوت وثاقة محمد بن إبراهیم و لا حسنه.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۵۶

]...[

و ثانیاً أنّ تمامیة الاستدلال به تتوقّف علی عدم کون عرفات مسافة و لو لمن لا یرجع من یومه، و إلّا فالخبر مما اتفق الأصحاب علی طرحه و عدم العمل به، و الثابت خلافه. و بعبارة اخری: الاستدلال به یتوقّف علی عدم کون عرفات علی أربعة فراسخ من مکة، أو عدم کون الأربعة مع عدم الرجوع لیومه مسافة و إلّا فالخبر لم یعمل به أحد.

اللّهم إلّا أن یقال: إنّ الأصحاب إنّما أفتوا بمضرّیة قصد الخروج الی المسافة التی یتعیّن فیها القصر، و لم یتعرّضوا لقصد المسافة التی تکون المکلَّف فیها بالخیار بین القصر و التمام کما فی الأربعة مع مبیت لیلة.

و ثالثاً: یحتمل دخل خصوص مکة فی هذا الحکم أی وجوب الإتمام لو نوی مثل هذه الإقامة المتخلّلة بقطع هذه المسافة کما أنّ أصل جواز، الإتمام أو رجحانه للمسافر مختصّ بها.

و لعلّه الی هذا نظر الشیخ- ره- علی ما نقل عنه صاحب الحدائق، حیث حکم باعتبار النیة مع علم عدم الإقامة فی مکة خاصة.

و منها: صحیح زرارة عن الباقر (علیه السلام): من قدم قبل التروية بعشرة أیام وجب علیه إتمام الصلاة و هو بمنزلة أهل مکة فإذا خرج الی منی وجب علیه التقصیر، فإذا زار البیت أتمّ الصلاة و علیه إتمام الصلاة إذا رجع الی منی حتی ینفر «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۵۷

]...[

و تقریب الاستدلال به- علی ما فی الوافی-: أنّه لا یتمّ حکمه (علیه السلام) بوجوب الاتمام بعد قضائه نسک عرفات، و رجوعه لزیارة البیت بعد هدم إقامته الاولی بخروجه الیها إلّا بأن یکون قد نوی الإقامة فیه بعد الحج کما هو المعتاد علی ما قیل، و لذا ترک التقید به فی النص و إتمامه حینئذٍ بمعنی لا یتمّ إلّا إذا قلنا بعدم منافاة قصد مثل ذلک فی ابتداء الإقامة لها.

و فیه أنّه لو سلّم هذا التأویل مع أنّه لا شاهد له، فغایة ما یدلّ علیه الصحیح أنّ الخروج الی ما دون المسافة بعد تحقّق الإقامة لا یضرّ، و هذا هو الفرع الآتی و لا إشعار له بقصده ذلک من ابتداء الإقامة الذی هو محلّ الکلام، فتأمّل، فالعمدة أنّه تأویل لا شاهد له.

و منها: موثّق إسحاق بن عمار عن أبی الحسن (علیه السلام) عن أهل مکة إذا زاروا علیهم إتمام الصلاة؟ قال (علیه السلام): نعم، المقیم بمکة الی شهر بمنزلتهم «۱» بتقریب: أنّه ارید به ما لو نوی الإقامة قبل الخروج الی عرفات و بعده، و یکون تخصیص الشهر بالذکر لاشتماله علی الإقامتین اللتین یتمّ بهما التشبیه بأهله فی وجوب الإتمام علیه.

و فیه: - مضافاً الی أنّ هذا تأویل لا شاهد له- أنّه لو تمّ لا بدّ من طرح الموثّق لاشتماله علی عدم مضریّة قصد الخروج الی عرفات، أو الالتزام باختصاصه بمکة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر حیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۵۸

]...[

فتحصّل ممّا ذکرناه أنه یعتبر فی قصد الإقامة قصد عدم الخروج الی ما فوق حدّ الترخّص.

إذا بدا للمقیم الخروج الی ما دون المسافة

الصورة الاولی

و أمّا المسألة الثانیة، و هی ما اذا تحقّقت الإقامة و تمّت العشرة، أو صلّی صلاة رباعیة تامة و بدا للمقیم الخروج الی ما دون المسافة و لو ملفّقة، فلها صُور:

الاولی: ما اذا خرج الی ما دون المسافة مع العزم علی العود الی محلّ الإقامة أو الی محلّ آخر و إقامة عشرة مستأنفة، کما اذا خرج من النجف الی الکوفة مع العزم علی العود الیه و إقامة عشرة أیام فیه، أو العزم علی إقامة العشرة فی محلّ آخر ممّا یکون بینه و بین النجف أقلّ من مسافة، المشهور بین الأصحاب فی هذه الصورة أنّه یتمّ فی الذهاب و المقصد و الایاب، و عن غیر واحد دعوی الإجماع علیه.

و عن صاحب المحصول معاصر صاحب الجواهر، و بعض من تقدّم علیه، و الشیخ محمد طه نجف: أنّه یجب علیه القصر من حین الخروج الی أن ینتهی الی محلّ قصد الإقامة.

و الأول أقوی؛ لما عرفت من أنّ الإقامة قاطعة للسفر موضوعاً، فالقصر یحتاج الی إنشاء سفر جدید و هو غیر حاصل فی الفرض.

و استدلّ للقول الآخر بوجهین:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۵۹

]...[

الأول: إنّ الإقامة قاطعة للسفر حکماً لا موضوعاً، فالمقیم فی محلّ مسافر فیه، غایة الأمر یتمّ، فإذا خرج یکون مقتضی العمومات الدالّة علی وجوب القصر علی المسافر وجوبه علیه.

و بعبارة اخری: یتصل السیر الواقع بعد الإقامة بما قبلها فیکون مسافراً یجب علیه القصر.

و فیه: ما عرفت فی شروط القصر مفصّلًا من أنّ الإقامة قاطعة للسفر موضوعاً لا حکماً.

و أمّا ما أجاب به بعض المعاصرین- تبعاً للمحقّق النائینی- ره- من انّه لو سلّم کونها قاطعة لحکم السفر تعیّن أیضاً البناء علی التمام؛ لأنّه اذا ورد عام و کان الزمان قیداً للحکم نفسه و کان الحکم تحت الزمان و لم یکن قیداً للمتعلّق- کما فی المقام- فإنّ المستفاد من

آیة التقصیر «۱» بضمیمة ما ورد «۲» من الأخبار فی تفسیرها: أنّ الزمان ظرف للحکم، و خصّیص ذلک فی زمان ثمّ بعد مضی ذلک الزمان شکّ فی بقاء حکم المخصّص و عدمه یکون المرجع استصحاب حکم المخصّص لا عموم العام، ففی المقام بعد خروج المقیم فی حال إقامته عن حکم المسافر یشک فی أنّه اذا خرج عنه الی ما دون المسافة هل یکون حکم التمام باقیاً أم لا؟ یستصحب حکم التمام، و لا یرجع الی عموم أدلّة القصر- ففاسد؛ لما حقّقناه فی محلّه فی الاصول من أنّ المرجع فی جمیع موارد

---

(۱) سورة النساء آیة ۱۰۲.

(۲) الوسائل باب ۲۲ و ۱۷ و ۱ من أبواب صلاة المسافر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۶۰

]...[

هذه الکبری الکلیة هو عموم العام، و لا یرجع فی شیء من الموارد الی استصحاب حکم المخصّیص؛ إذا المختار عدم جریان الاستصحاب فی الأحکام؛ لکونه محکوماً لاستصحاب عدم الجعل، فعلی القول بکون الإقامة قاطعة للسفر حکماً لا مناص عن الرجوع الی عموم أدلّة القصر إذا خرج عن محلّ الإقامة، فالحقّ فی الجواب ما ذکرناه.

الثانی: صحیح أبی ولاد، قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): إنّی کنت نویت حین دخلت المدینة أن اقیم بها عشرة أیام و اتمّ الصلاة، ثمّ بدا لی بعد أن لا أُقیم بها فما ترى لی اتمّ ام اقصّیر؟ قال (علیه السلام): إن کنت دخلت المدینة و صلّیت بها صلاة فریضة واحدة بتمام فلیس لک أن تقصّیر حتی تخرج منها، و إن کنت حین دخلتها علی نیتک المقام فلم تصلّ صلاة فیها فریضة واحدة بتمام حتی بدا لک أن لا تقیم فأنت فی تلک الحال بالخیار. الحدیث «۱» بدعوی: أنّ مقتضی إطلاق الخروج ذلک.

و فیه: أنّ الخروج المجعول غایة للحکم ظاهر بقرینة الصدر و ذیل الخبر فی إرادة الارتحال و المفارقة لا مطلق الخروج، و علیه فمقتضی إطلاق المنطوق عدم القصر ما لم ینشأ سفراً جدیداً.

الصورة الثانیة و الثالثة

الصورة الثانیة: أن یکون عازماً علی عدم العود الی محلّ الاقامة قبل أن یصل الی مقصده، و حکمه وجوب القصر بلا خلاف اذا کان من محلّ إقامته الی مقصده مسافة، أو کان مجموع ذلک و الرجوع منه الی محلّ الإقامة أو بلد آخر مسافة؛ لما دلّ

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۶۱

]...[

علی وجوب القصر علی المسافر، إذ المفروض أنّه بخروجه عن محلّ الإقامة قاصد للسفر الجدید، غایة الأمر فی الفرض الأول یکون السیر ممتداً مستقیماً، و فی الثانی یکون ممتداً غیر مستقیم، و فی الثالث یکون ملفّقاً کما لا یخفی.

الصورة الثالثة: أن یکون عازماً علی العود الی محلّ الإقامة من دون قصد إقامة مستأنفة لکن من حیث إنّه منزل من منازله فی سفره الجدید.

و قد اختلفت کلمات المتأخّرین فی المقام، و أما القدماء منهم الی زمان الشیخ- ره- فلم یتعرّضوا للمسألة.

فعن جماعة- کالشیخ و المصنف فی کثیر من کتبه و غیرهما، بل عن الشهید نسبته الی المتأخّرین- أن حکمه وجوب القصر فی الذهاب و المقصد و محلّ الإقامة و الإیاب الیه.

و عن المصنّف فی جواب المسائل المهنائیة و ولده و جمع من متأخّری المتأخّرین: أنّه یتم فی الجمیع.

و عن جماعة کالشهید فی جملة من کتبه، و المحقق الثانی و غیرهما أنّه یتم فی الذهاب و المقصد، و یقصّر من حین الإیاب؛ و اختاره الاستاذ الأعظم.

أقول: حقّ القول فی المقام یقتضی التکلّم فی موضعین: الأول فی الذهاب و به یظهر حال المقصد الثانی: فی الإیاب و محلّ الإقامة.

أما الموضع الأول فقد استدلّ لوجوب القصر فیه بوجوه:

منها: أنّ الإقامة قاطعة لحکم السفر لا لموضوعه، فبعد خروجه عن محلّ إقامته تبطل إقامته، فیتّصل سفره من حین الخروج عن ذلک المحلّ الی ما قبل دخوله فیه فیقصّر.

و فیه: ما تقدّم من أنّ الإقامة قاطعة للسفر موضوعاً لا حکماً.

و منها: أنّ المسافة الملفّقة و إن کان الذهاب أقلّ من أربعة فراسخ کافیة فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۶۲

]...[

الحکم بالقصر، و فی المقام بما أنّ الخارج الی ما دون المسافة یکون ابتداء سفره من حین خروجه عن محلّ إقامته یکون بخروجه عنه محکوماً بوجوب القصر و إن کان ذهابه أقلّ من أربعة فراسخ.

و فیه: ما تقدّم من اعتبار کون الذهاب أربعة و ما فوقها، و عدم کفایة التلفیق فیما إذا کان الذهاب أقلّ من ذلک.

و دعوی: أنّ ذلک فی غیر ما إذا کان الذهاب بنفسه مسافة، و لکنه انقطع لاحقه عن سابقه بإقامة و نحوها، و أما فی هذه الصورة فتکفی. مندفعة بأنّ الإقامة بما أنّها قاطعة للسفر موضوعاً فلا یکون الذهاب بنفسه مسافة کما هو واضح.

و توهّم أنّ مدرک عدم کفایة التلفیق فیما اذا کان الذهاب أقلّ من الأربعة فی مقابل المطلقات إنّما هو الإجماع، و المتیقّن منه غیر المورد، فاسد؛ فإنّ مدرک ذلک ظهور نصوص الأربعة فراجع، و هی تقتضی عدم الاکتفاء بالتلفیق فی هذا الفرض أیضاً.

و منها: أنّ الذهاب الذی أقلّ من أربعة فراسخ و إن لم یحتسب جزءاً من المسافة الموجبة للقصر بمقتضی الأدلّة إلّا أنّه اذا کان الإیاب بنفسه مسافة، لا مانع من ثبوت حکم السفر من أول الشروع فی الذهاب؛ فإنّ موضوع القصر السفر المشتمل علی قطع الثمانیة و هو یثبت من أول الشروع فیه و التلبس به، ففی المقام به أنّ المفروض کون الإیاب بنفسه، مسافة فمن أول الشروع فی السفر المشتمل علیه- أی من أول الخروج عن محلّ إقامته- یجب علیه القصر.

و فیه: أنّ الظاهر من الأدلّة إنّما هو وجوب القصر من أول الشروع فی قطع المسافة الموجبة للقصر. فتحصّل أنّ القول بالقصر فی الذهاب ضعیف فیتمّ فیه، و به یظهر أنّه یتمّ فی المقصد أیضاً.

و أمّا الموضع الثانی فمقتضی أدلّة القصر لزوم التقصیر علیه فإنّه قاصد للمسافة و سفر جدید، و محلّ الإقامة کأحد منازله الواقعة فی طریقه، فلا یکون العبور

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۶۳

]...[

الیه قاطعاً لسفره.

و قد استدلّ لوجوب التمام علیه فیهما- أی فی الإیاب و محلّ الإقامة- بوجهین:

أحدهما: أنّ الإقامة قاطعة للسفر موضوعاً ففی ثبوت القصر لا بد من قصد السفر عن محلّ الإقامة بحیث یکون الکون فیه خارجاً عنه، و هذا إنّما ینطبق علی الخروج عن محلّ الإقامة کلیة بعد العود الیه، و لا ینطبق علی الإیاب الیه، و إلّا لزم کون المرور بمحلّ الإقامة جزءاً من السفر عنه و هو باطل.

و فیه: أنّ الإقامة و إن کانت قاطعة للسفر موضوعاً لا حکماً إلّا انّ لازم ذلک لیس کون محلّ الإقامة ممّا یضرّ المرور الیه الی الأبد، بل ما دام لم یرتحل عنه و لم یبطل عنوان الإقامة عرفاً بالإعراض عن الإقامة فیه و سلب العلاقة عنه، و بعبارة اخری: ما لم یسافر عنه، فعلی هذا بما أنّ الخارج عنه الی ما دون المسافة فی الفرض قاصد للسفر الجدید و منشأ له فهو بخروجه متلبّس بالسفر، و عوده الی محلّ إقامته إنّما یکون من قبیل المرور علی سائر منازله فی سفره الجدید، فلا وجه لوجوب التمام علیه.

ثانیهما: أنّ مقتضی إطلاق قوله (علیه السلام) فی صحیح أبی ولّاد المتقدم: فلیس لک أن تقصّر حتی تخرج منها هو تعیّن التمام ما لم یخرج عن محلّ الإقامة مسافراً بحیث یکون خط السیر خارجه.

و فیه: أنّ الصحیح إنّما یدلّ علی لزوم التمام ما لم یخرج مسافراً، و لا یدلّ علی اعتبار کون خط السیر فی خارجه، و المفروض انّه بالخروج عن محلّ الإقامة الی ما دون المسافة یخرج عنه مسافراً و لا یعود الیه إلّا کمروره علی سائر منازله، فالأظهر لزوم القصر علیه فی الإیاب و محلّ الإقامة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۶۴

]...[

الصورة الرابعة

الرابعة: أن یکون عازماً علی العود الیه من حیث إنّه محلّ إقامته بأن لا یکون حین الخروج معرضاً عنه، بل أراد القضاء حاجته فی خارجه و العود الیه ثمّ إنشاء السفر منه و لو بعد یومین أو یوم، بل أو أقلّ.

و قد اختلفت کلمات الأصحاب فی هذه الصورة أیضاً، و لهم فیهم أقوال ثلاثة، و تنقیح القول فی المقام أیضاً بالتکلّم فی موردین: الأول فی الذهاب و المقصد. الثانی فی الإیاب و محلّ الاقامة.

أما الأول، فقد استدلّ لوجوب القصر فیهما بما استدلّ به علی وجوبه فیهما فی الصورة السابقة.

و الجواب عنه- مضافاً الی ما عرفت- ما ستعرف من عدم کونه بالخروج عنه محلّ إقامته مسافراً و متلبّساً بالسیر الموجب للقصر، فلا ینبغی التوقّف فی التمام.

و أما المورد الثانی، فالأظهر فیهما التمام أیضاً؛ لعدم کونه مسافراً و متلبساً بالسیر السفری الموجب للقصر بالإیاب، بل مبدأ سفره إنّما هو الخروج ثانیاً عن محلّ الإقامة، فلا قصر علیه فی الإیاب و محلّ الاقامة.

و یشهد له: - مضافاً الی العمومات «۱» الدالّة علی وجوب التمام علی المقیم عشرة أیام ما لم یسافر- إطلاق قوله (علیه السلام) فی صحیح «۲» زرارة: حتی ینفر.

و قد استدلّ لوجوب القصر علیه فیهما بوجهین:

الأول: ما عن الشیخ الأعظم- ره- و هو أنّ مناط التقصیر شرعاً لیس صدق

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۶۵

]...[

السفر الی محلّ حتی یقال: إنّه غیر متلبس بالسفر الفلانی. بل العنوان فی الأدلّة من قصد مسیر ثمانیة فراسخ غیرنا و لإقامة عشرة أیام فی أثنائه و تلبّس بجزء من تلک المسافة، و من البیّن أنّ من یعود الی محلّ إقامته فی الفرض یصدق علیه هذا العنوان؛ لکونه قاصداً للخروج عنه الی بلد یکون مسافة و إن لم یصدق علیه المسافر الی ذلک البلد.

و فیه: أنّ الموضوع فی الأدلّة إنّما هو السفر البالغ حد ثمانیة فراسخ لا مطلق السیر، و قد صرّح بذلک جماعة.

فعن المحقق الأردبیلی فی مجمع البرهان أنه قال فی المسألة: و بالجملة الحکم تابع لقصده، فإن صدق علیه عرفاً أنه مسافر و تحقّقت شرائط القصر قصّر و إلّا أتم و نحوه کلام غیره.

الثانی ما ذکره بعض المعاصرین، و هو: أنّ عدم صدق السفر الی ذلک البلد الذی بینه و بین محلّ الإقامة مسافة من حین السیر من المقصد مبنی علی المسامحة؛ إذ لا ینبغی التأمّل فی کون المسافر عند شروعه فی الایاب قاصداً للسفر الی ذلک البلد حقیقة، غایة الأمر أنّه بلحاظ کونه لمّا لم یقض وطره من محلّ الإقامة یقال بنحو من العنایة: أنّه ذاهب الی محلّ الإقامة لا إلی بلده، و هذا المقدار لا یدور علیه الحکم، فلا یکون هذا المقام فی هذا الموضع قاطعاً للسفر.

ثمّ نظر المقام بما اذا خرج من وطنه لحاجة له فی موضع علی رأس ثلاثة فراسخ لکنه لا یتمکّن من النزول فیه عند الوصول إلیه لعدم وقوف القطار فیه مثلًا، بل کان یقف علی رأس أربعة فراسخ فإنّه اذا وقف القطار علی رأس الأربعة فرجع الی مقصده یقال عند شروعه فی الرجوع الیه: إنّه قاصد السفر الی المقصد لا إلی بلده.

مع أنّه لا یظنّ من أحد التوقّف فی وجوب القصر علیه فی الذهاب و الإیاب؛ لما ذکرناه من کونه قاصداً للرجوع الی بلده حقیقة و إن کان یمرّ بمقصده.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۶۶

]...[

استشهد لما أفاده بأمرین:

أحدهما: اتّفاق النص و الفتوی علی انحصار قواطع السفر بالمرور بالوطن و الإقامة عشراً و التردّد ثلاثین یوماً.

الثانی: أن من ضروریات نصوص الإقامة أنّ الإقامة دون عشرة فی الضیاع و القری المملوکة لا تقطع السفر و لا تقدح فی اتّصال السفر ما قبلها بما بعدها علی أیّ نحو کانت، فکیف یکون المقام فی موضع الإقامة قاطعاً فی المقام.

أقول: یرد علیه: أنّ السیر فی المقام الی ذلک البلد بنظر العرف فردان، و حیث إنّ قطعة منه سیر الی محلّ الإقامة، و قطعة منه الی الخارج، و لیس واحداً؛ کی یکون له حکم واحد.

و ان شئت قلت: إنّ الایاب بما أنّه عود الی محلّ الإقامة لا یقصّر فیه.

و ما نظره للمقام لا مساس له به؛ اذ فی المثال یجب القصر لکونه مسافراً ثمانیة فراسخ غیر قاصر للإقامة فی أثنائه، و فی المقام و إن کان یسیر ثمانیة فراسخ إلّا أنّه لا یقصّر فی الإیاب الی محلّ الإقامة من حیث إنّ هذا السیر یقطع بالتوقّف فی محلّ الإقامة الذی یکون المقام فیه قاطعاً للسفر.

و یرد علی الوجه الأول الذی أفاده: أنّ النص و الفتوی و إن کانا متّفقین علی انحصار القواطع بما ذکر إلّا أنّ المدعی أنّه بعد کون

الإقامة قاطعة للسفر ما لم يقصد السير منه الى ثمانية فراسخ لا يبطل حكمها، ففى الحقيقة لا مقتضى لوجوب القصر.

و ان شئت قلت: إنّ من جملة القواطع الإقامة، و هى ما لم تبطل كما تكون قاطعة حدوثاً تكون مانعة بقاءً أيضاً.

و بذلك يظهر الجواب عن الوجه الثانى الذى ذكره، فإنّ المقام فى الضياع المملوكة دون العشرة مع عدم ثبوت وطنيتها لا يكون مانعاً عن إجراء حكم السفر؛ لانحصار القواطع بما ذكر، و هذا بخلاف المقام فى محلّ الإقامة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۶۷

]...[

فتحصّل أنّ الأظهر وجوب التمام فى الإياب أيضاً.

الصورة الخامسة

الصورة الخامسة: أن يكون عازماً على العود الى محلّ الإقامة لكن مع التردّد فى الإقامة بعد العود و عدمها.

فعن جماعة كسيد المدارك و المحقق و السبزوارى و الاستاذ الأكبر البهبهانى- ره- و غيرهم أنّه يتمّ فى الذهاب و الإياب.

و عن الغرية و إرشاد الجعفرية و فوائد الشرائع و حاشية الإرشاد أنّه يقصّر.

و عن المحقق الثانى أنّ فيه وجهين.

أقول: أمّا الذهاب فوجوب التمام فيه بعد وجوبه فيه فى الصورتين السابقتين واضح، و أمّا فى الإياب فعلى القول بوجوب التمام فيه فى تينك الصورتين يتمّ، و على القول بوجوب القصر يقصّر كما لا يخفى.

و أما على المختار من وجوب القصر فى الاولى منهما و التمام فى الثانية فيتمّ فيه فى هذه الصورة؛ إذا لتردّد فى الإقامة فى محلّ الإقامة تردّد فى السفر الموجب للقصر، و معه لا بد من التمام؛ إذ فى ثبوت القصر لا بدّ من العزم على السفر كما تقدّم فى محلّه.

الصورة السادسة و السابعة

الصورة السادسة: أن يكون عازماً على العود مع الذهول عن الإقامة و عدمها فعلى القول بوجوب التمام فى الصورتين: الثالثة و الرابعة أو القصر فيهما لا كلام فيه فى المقام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۶۸

]...[

و أما على المختار من التفصيل، فان كان مع ذهوله عن الإقامة ذاهلًا عن المسافرة منه بعد العود أيضاً فالحكم فيه هو التمام؛ لعدم كونه قاصداً للسفر الذى هو الموضوع لوجوب القصر، و إن كان غير ذاهل عنه (ان تصور الذهول عن الإقامة مع عدم الذهول عن المسافرة) فالحكم هو القصر لكونه قاصداً للسفر.

اللّهم إلّا أن يقال: إنّه و ان كان قاصداً للسفر إلّا أن الموضوع للقصر هو السفر غير المنقطع بالإقامة فى المحل، و هذا غير مقصود على كل تقدير، فالأظهر وجوب التمام على المختار مطلقاً.

الصورة السابعة: أن يكون متردّدا فى العود و عدمه أو ذاهلًا عنه، ففيها فروض؛ إذ ربّما يكون على فرض عدم العود قاصداً للإقامة فى المقصد، و ربّما يكون قاصداً للسفر الى أهله، و على التقدير الثانى تارة يكون على تقدير العود قاصداً للإقامة فى المحلّ، و اخرى يكون قاصداً للسفر الى أهله منه، و ثالثة يكون متردّداً فى ذلك. و الضابط الكلّى- الذى به يظهر الحكم فى جميع الفروض على

المختار الذی عرفته فی الصورة الثالثة و الرابعة- أنه إن کان تردّده فی العود و عدمه أو غفلته عنه تردّداً فی السفر الموجب للقصر، أی غیر المنقطع بالمقام فی محلّ الإقامة من حیث إنّه محلّ إقامته یتمّ، و إلّا فیقصّر.

و منه یظهر أن الحکم فی الفرض الثالث هو القصر، و فی سائر الفروض هو التمام.

المراد بالیوم فی المقام

الخامس: هل المراد بالیوم فی المقام ما یشمل اللیل، أم المراد به النهار، و علی الثانی هل المعتبر فیه من طلوع الشمس، أم من طلوع الفجر؟ وجوه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۶۹

]...[

یندفع الوجه الأول بأنّ الیوم اسم للنهار لغةً و عرفاً، و غلبة استعماله فیما یشمل اللیل لا تصلح أن تکون قرینة لإرادة الأعمّ منه.

و دعوی: أنّ المراد به فی المقام ما یدخل فیه اللیل؛ لأنّه لازم اعتبار الاستمرار مندفعة بأنّه إنّما یقتضی دخول اللیالی المتوسطة دون اللیلة الاولی و الأخیرة.

و یندفع الوجه الثالث بأنّ بین الطلوعین لا یکون داخلًا فی الیوم عرفاً، مضافاً الی ما دلّ علی خروجه عن اللیل و النهار، و دخوله فیه فی الاعتکاف إنّما هو من جهة اعتبار الصوم فیه، فالأقوی هو الوجه الثانی.

ثمّ إنّه لا ینبغی التوقّف فی کفایة التلفیق، و لا یعتبر عشرة أیام کاملة بلا تکسّر، کما هو الأشهر، لأنّ الظاهر من التحدید بالیوم أو الشهر أو ما ماثلهما هو إرادة المقدار من الزمان کما یظهر لمن راجع العرف فی المورد التی یقدّر بالأیام و الشهور.

لا یقال: إنّ نصوص التحدید إن حملت علی محض المقدار فلازمه الاکتفاء بالتلفیق و لو من اللیل أیضاً، و إن حملت علی الیوم التام علی نحو الموضوعیة فلازمه عدم الاکتفاء بالنهار الملفّق.

فإنّه یقال: إنّ ظهور النصوص فی موضوعیة النهار لا ینکر، إلّا أنّ الظاهر منها إرادة الیوم التام علی نحو الطریقیة الی الساعات النهاریة، و علیه فلا یجتزی باللیل و یجتزی بالنهار الملفّق، و بما ذکرناه ظهر ما فی کلمات القوم فی المقام.

العدول عن قصد الإقامة بعد العزم علیها

اشارة

السادس: إذا عزم علی الإقامة ثمّ عدل عن قصده قبل إتمام إقامة العشرة، فإن کان صلّی مع العزم المذکور رباعیة تامة بعد قصد الإقامة بقی علی التمام ما دام فی ذلک المحلّ، و إلّا رجع الی القصر، کما هو المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة، بل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۷۰

]...[

بلا خلاف کما عن غیر واحد.

و یشهد للحکمین: صحیح أبی ولّاد الحناط، قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): إنّی کنت نویت حین دخلت المدینة أن اقیم بها عشرة أیام و أتمّ الصلاة، ثمّ بدا لی بعد أن لا أُقیم بها فما تری لی اتمّ أم اقصّر؟ قال (علیه السلام): إن کنت دخلت المدینة و حین صلّیت بها صلاة فریضة واحدة بتمام فلیس لک أن تقصّر حتی تخرج منها، و إن کنت حین دخلتها علی نیّتک التمام فلم تصلّ فیها

صلاة فریضة واحدة بتمام حتی بدا لک أن لا تقیم فأنت فی تلک الحال بالخیار إن شئت فانو المقام عشراً و أتمّ، و إن لم تنو المقام عشراً فقصر ما بینک و بین شهر، فإذا مضی لک شهر فأتم الصلاة «۱».

و لا یعارضه خبر حمزة بن عبد اللّه الجعفری، قال لمّا أن نفرت من منی نویت المقام بمکة فأتممت الصلاة حتی جاءنی خبر من المنزل فلم أجد بدّاً من المصیر الی المنزل و لم أدر اتمّ أم اقصّر، و أبو الحسن (علیه السلام) یومئذٍ بمکة فأتیته فقصصت علیه القصة، قال (علیه السلام): ارجع الی التقصیر «۲» لإعراض الأصحاب عنه فأصل الحکم فی الجملة ممّا لا ریب فیه.

إنّما الکلام یقع فی امور:

[عدم الفرق بین العزم علی السفر و التردّد فیه]

الأول: إنّه لا فرق فی هذا الحکم بین العزم علی السفر و بین التردّد فیه؛ لإطلاق الصحیح.

و دعوی: اختصاصه بالأول و الوجه فیه حینئذٍ کونه مسافراً بسفر جدید و هذا بخلاف صورة التردد، من جهة کون أبی ولاد عراقیاً و کونه عازماً علی السفر. مندفعة بأنّ جوابه (علیه السلام) مطلق، بل صریح فی ثبوت هذا الحکم فی صورة التردّد؛

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۲.

]...[

لقوله (علیه السلام): فقصّر ما بینک و بین شهر، مع أنّ السفر الجدید إنّما یوجب القصر لو تلبّس به لاما لو عزم علیه، فالوجه فی القصر یکون منحصراً فی بطلان الإقامة و الرجوع الی السفر السابق، و علیه فلا فرق بین کون السیر الواقع بعد ذلک مسافة و عدمها.

فما عن الشهیدین من احتمال اشتراط المسافة معلّلًا بأنّ الإقامة تقطع السفر فیبطل حکم ما سبق کما لو وصل الی وطنه. ضعیف؛ لأنّه یشبه الاجتهاد فی مقابل النص، و هو صحیح أبی ولّاد.

العبرة فی البقاء علی التمام باتیان رباعیة تامة

الثانی: أنّ ظاهر الصحیح انّ العبرة فی البقاء علی التمام بالإتیان بخصوص الفریضة الرباعیة التامة، و یترتّب علی ذلک امور.

منها: أنّه لو شرع فی الرباعیة و لکن لم یتمّها فعدل عن قصد الإقامة فإنّه یرجع الی القصر و إن دخل فی رکوع الرکعة الثالثة.

و دعوی: أنّ قوله (علیه السلام): و صلّیت بها صلاة فریضة واحدة بتمام، و إن کان فی بادئ النظر ظاهراً فی انقضاء الصلاة و الإتیان بها بتمامها إلّا أنّه بعد التأمّل یظهر أنّه بدوی یزول؛ لأنّ استعمال الماضی فی المعنی التلبّسی أمر عرفی شائع، فالمراد هو التلبّس بصلاة رباعیة، مندفعة بأنّ هذا خلاف الظاهر لا یصار الیه من دون قرینة.

و دعوی: أنّ الصحیح منصرف عن الفرض فیرجع فیه الی ما دلّ علی وجوب التمام علی من قصد الإقامة و لو حدوثاً، و هو ما تضمّن إناطة الحکم بوجوب التمام علی العزم الظاهر فی موضوعیته لهذا الحکم، و کونه تمام الموضوع مندفعة بمنع الانصراف لعدم المنشأ له.

]...[

و قد یقال: إنّه فی خصوص صورة الدخول فی رکوع الرکعة الثالثة یمکن أن یستدلّ للبقاء علی التمام بوجهین:

الأول: أنّه یلزم من وجوب القصر إبطال ما بیده من الصلاة و هو حرام.

و فیه: أنّ لازمه بطلان الصلاة من جهة تبدّل الحکم، و لا یکون ذلک إبطالًا منهیاً عنه.

الثانی: أنّه غیر مندرج تحت قوله (علیه السلام): و إن شئت فانو المقام و أتمّ لأنه لا یتصوّر التخییر بین القصر و التمام فی الفرض، فلا محالة یکون مشمولًا للشرطیة الاولی.

و فیه: أنه یتمکن من القصر الاستیناف، فتحصّل أنّ الأظهر أنه یلحقه حکم المسافر ما لم یتمّ صلاته الرباعیة.

و أمّا الصلاة التی بیده فإن دخل فی رکوع الرکعة الثالثة بطلت؛ لعدم إمکان تصحیحها، و إن دخل فی قیام الثالثة نقض القیام، و إن کان قبله أتمّها رکعتین.

و منها: أنه لو قصد الإقامة و أتی بغیر الفریضة الرباعیة ممّا لا یجوز فعله للمسافر کالنوافل فإنّه یرجع الی القصر؛ لاختصاص الصحیح بالفریضة، و التعدّی عنها الی غیرها یحتاج الی العلم بعدم خصوصیة الفریضة فی الحکم، فیکون الموضوع کلّ ما لا یجوز، له الدخول فیه للمسافر، أو کون إرادة العام من الخاص أمراً عرفیاً ارتکازیاً، و کلاهما کما تری.

و دعوی: أنّه حیث لا سبیل الی الحکم بفساد ما أتی به من النافلة للأمر بها، فلا محالة یحکم بالصحة، و لا وجه له سوی صحّة الإقامة و الخروج عن کونه مسافراً، فیحتاج جواز، التقصیر الی مسافة جدیدة، و لا یکفی فیه العدول عن نیة الإقامة، مندفعة بأنّ هذا اجتهاد فی مقابل النص؛ إذ مقتضی الصحیح الرجوع الی القصر.

و منها: ما لو صام واجباً بعد قصد الإقامة ثمّ عدل عنها، فإنّه یرجع الی التقصیر؛

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۷۳

]...[

لإطلاق الصحیح.

و عن الروض: الاستدلال للبقاء علی التمام فیما اذا عدل عن قصده بعد الزوال بأنّ هذا الصائم إن سافر لا یمکن الحکم ببطلان صومه و وجوب الإفطار علیه؛ للعمومات و الإطلاقات الدالّة علی أنّ الصائم إذا سافر بعد الزوال یجب علیه الإتمام، و علیه فإن قلنا ببطلان الإقامة لزم وقوع الصوم الواجب سفراً بغیر نیة الإقامة و هو لا یجوز، إجماعاً إلّا ما استثنی مثل النذر، فلا مناص عن البناء علی بقاء الإقامة.

و فیه: أنّا نختار صحة الصوم فی الفرض من جهة أنّ العدول عن الإقامة ناقل من حین العدول لا أنّه کاشف عن عدم تحقّق الإقامة القاطعة للسفر من الأول؛ لأنّ ذلک مقتضی ما دلّ علی أنّ عزم الإقامة قاطع للسفر، إذ غایة ما ثبت تقییده بدلیل منفصل و هو صحیح أبی ولاد- أنّ العدول عنه قبل الإتیان برباعیة تامة یوجب إجراء حکم المسافر علیه، و أما أنّ ذلک من جهة تقیید العزم القاطع للسفر بکونه متعقباً بالصلاة التامة فلا یستفاد منه.

و من الممکن أن یکون العزم قاطعاً للسفر، و العدول موجباً للرجوع الی حکم السفر السابق، و علیه فلا وجه للبناء علی الکشف، و لا یترتب علی صحته محذور، إذ الصوم فی الفرض لا یکون واقعاً بتمامه فی السفر، بل ما کان منه بعد الزوال، و هذا لا محذور فیه.

و منها: ما لو عدل بعد الإتیان بفریضة غیر رباعیة مثل الصبح، أو برباعیة قضاءً لا أداءً، فانه یرجع الی القصر، و ذلک لظهور الصحیح فی إناطة البقاء علی التمام بالإتیان برباعیة تامة مترتبة علی الإقامة، و معلوم أنّ فریضة من الفرائض غیر الرباعیة أو الرباعیة القضائیة لا تکون مترتّبة علی الإقامة و لا یؤتی بها بما هی وظیفة المقیم فلا یشملها هذا الحکم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۷۴

]...[

لو عدل عن الإقامة بعد استقرار التمام فی الذمة

الثالث: لو عدل عن الإقامة و لم یأت بالصلاة الرباعیة التامة حتی خرج الوقت، فهل یجب علیه البقاء علی التمام کما عن جُلّ الفقهاء، أم یکون فی حکم من لم یصلّ فریضة تامة؟ وجهان ظاهر الصحیح فی بادئ النظر هو الثانی؛ فإنّه ظاهر فی کون الموضوع فعل الصلاة التامة، و الاکتفاء باستقرارها فی الذمة یحتاج الی دلیل آخر.

و غایة ما قیل فی مقابل هذا الظهور هو ما أفاده المحقّق النائینی- ره- علی ما نسب الیه من أنّ الصحیح مذیّل بأنّه لو لم ینو المقام عشرة یقصّر بینه و بین شهر، و لا شبهة فی أنّه إذا لم ینو المقام یجب علیه کلّ ما یجب علی المسافر من غیر اختصاص بالقصر، فیکون ذکر القصر من باب المثال، و أنّ المراد ما هو وظیفة المسافر، فمن هذا یستکشف أنّ المراد بالصلاة التامة التی علّق علیها البقاء علی التمام أیضاً هو وظیفة الحاضر و إنّ ذکر الصلاة التامة من باب المثال.

و لکن یرد علیه: انّ مجرد ذلک لا یصلح قرینة لصرف ظهور صدر الصحیح فإذاً الأظهر هو الرجوع الی القصر.

لو عدل عن الاقامة و شک فی الاتیان بالرباعیة

الرابع: إذا عزم علی الاقامة ثمّ عدل عنها و شک فی الإتیان بالصلاة التامة قبل العدول فلا محالة یحصل له العلم الإجمالی بوجوب القصر علیه أو التمام، و لازمه الجمع بینهما، إلّا أنّ الکلام فی أنّه هل ینحلّ هذا العلم أم لا؟ و تنقیح البحث: أنّ فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۷۵

]...[

المسألة صُوراً:

الاولی: أن یعلم بإتیان الصلاة الرباعیة و لکن شک فی صحتها و فسادها، و فی هذه الصورة لا ریب فی الانحلال و لزوم التمام علیه؛ لأنّ مقتضی قاعدة «۱» الفراغ الحکم بصحة الصلاة و ترتیب آثارِ الصحة علیها منها: وجوب التمام فی الفرض.

الثانیة: أن یشک فی إتیان الصلاة بعد خروج الوقت، و الأظهر فی هذه الصورة أیضاً البقاء علی التمام؛ لأنّ مقتضی قاعدة «۲» الوقت حائل، البناء علی تحقّق الصلاة فیترتّب علیه جمیع الآثار منها: هذا الأثر.

و استدلّ لعدم الانحلال و عدم البقاء علی التمام بوجهین:

الأول: ما أفاده المحقق الیزدی و هو أنّ مقتضی الشک بعد انقضاء الوقت و إن کان الحکم بوقوعها شرعاً لکن لا یثبت بذلک أنّ العدول المزبور واقع فی حال إیجاد الرباعیة.

و فیه: أنّ الموضوع لوجوب التمام لیس هو العدول الواقع فی تلک الحال؛ کی یقال: إنّه لا یثبت بإجراء قاعدة الوقت حائل، بل الموضوع مرکّب من العزم علی الإقامة و الإتیان بالصلاة التمام، و حیث إنّ أحد جزئی الموضوع محرز بالوجدان و الآخر بالتعبد فلا مناص من ترتیب الأثر.

و بذلک یظهر أنه لا فرق بین کون هذه القاعدة من الأمارات أو الاصول المحرزة أو غیر المحرزة.

الثانی: أنّ قاعدة الشک بعد خروج الوقت یحتمل اختصاصها بنفی الإعادة للاقتصار فی دلیلها و هو صحیح زرارة و الفضیل علی

ذلک.

---

(۱) المستفاد من الأخبار الواردة فی باب ۲۳ و ۲۷ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاة، و فی باب ۱۳ من أبواب الرکوع و ۴۲ من أبواب الوضوء.

(۲) المستفادة من الأخبار الواردة فی باب ۶۰ من أبواب المواقیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۷۶

و لو

و فیه: أنّ الظاهر من مثل هذه الجملة- أی المتضمّنة لنفی الإعادة- بحسب المتفاهم العرفی هو البناء علی الوجود، لاحظ نظائرها.

الثالثة: أن یعلم بالعدول عن الإقامة و الإتیان بصلاة رباعیة، و لکن شک فی المتقدّم منهما، و فی هذه الصورة یمکن البناء علی وجوب التمام؛ لوجهین:

أحدهما: انّ موضوع ذلک العزم علی الإقامة، و إتیان الصلاة الرباعیة الصحیحة، و حیث إنّ أحد جزئی الموضوع محرز بالوجدان- و هو العزم- و الآخر محرز بالتعبد- و هو إتیان الصلاة- لأنّ مقتضی قاعدة الفراغ صحتها، فیترتّب الأثر.

اللّهم إلّا أن یقال: إنّ الجزء الثانی إنّما هو الإتیان بالرباعیة فی حال العزم علی الإقامة، و هذا القید لا یحرز بالتعبد المزبور.

ثانیهما: أنّ العزم علی الإقامة موجب لانقطاع السفر و خروج المقیم عن کونه مسافراً، و لکن العدول عنها قبل الإتیان بالرباعیة یوجب انهدام أثر القاطع من حینه، و علیه فلا مانع من استصحاب عدم تحقّق موجب القصر، إذ یشک فی أنّ العدول قبل الإتیان بالرباعیة فیوجب القصر، أو بعده فلا یوجبه، و مقتضی الأصل عدم تحقّق الموجب.

و یمکن أن یورد علی هذا الوجه: بأنّ موضوع التمام لیس هو العزم المجرد، بل مع الإتیان برباعیة فی تلک الحال، و هذا لا یثبت بالأصل المزبور إلّا علی القول بالأصل المثبت، فإذاً لا دلیل علی انحلال العلم الإجمالی المتقدم فی هذه الصورة، و مقتضاه الجمع بین القصر و التمام.

من القواطع التردد ثلاثین یوماً

[الثالث: الإقامة ثلاثین یوماً متردداً]

و الثالث من القواطع: الإقامة ثلاثین یوماً متردداً ف لو بقی المسافر فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۶، ص: ۴۷۷

لم ینو قصّر الی ثلاثین یوماً ثمّ یتمّ.

مکان و لم ینو إقامة عشرة أیام قصّر الی ثلاثین یوماً ثمّ یتمّ بعد ذلک ما دام فی ذلک المکان و لو کان ناویاً للخروج بعد ساعة، کما هو المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة، بل عن غیر واحد دعوی الإجماع علیه.

و یشهد له: نصوص کثیرة مستفیضة- إن لم تکن متواترة- الصریحة فی ذلک کصحیح «۱» أبی ولّاد المتقدم فی المبحث السابق.

و صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): و إن لم تدر ما مقامک بها تقول: غداً أخرج أو بعد غد فقصّر ما بینک و بین أن یمضی شهر، فإذا تمّ لک شهر فأتم الصلاة و إن أردت أن تخرج من ساعتک «۲» و نحوهما غیرهما.

و لا یعارضها خبر حنان عن أبیه عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا دخلت البلدة فقلت: الیوم أخرج أو غداً أخرج فاستممت عشراً فأتم «۳» لقصوره عن المکافئة لها من وجوه لا تخفی فأصل الحکم ممّا لا کلام فیه.

إنّما الکلام فی امور:

الأول: هل الإقامة فی محلّ ثلاثین یوماً متردّداً قاطعة للسفر موضوعاً فیترتّب علیها جمیع أحکام الوطن، فیحتاج القصر الی إنشاء سفر جدید منه، أو قاطعة له حکماً فلا یترتّب علیها سوی وجوب التمام ما دام فی ذلک المحل؟ وجهان، أقواهما: الأول؛ لصحیح صفوان عن إسحاق بن عمّار عن أبی الحسن (علیه السلام) عن أهل مکة إذا زاروا علیهم إتمام الصلاة؟ قال (علیه السلام) نعم، المقیم بمکة الی شهر بمنزلتهم «۴» فإنّه ظاهر فی عموم المنزلة، بل لا یبعد دعوی استظهار ذلک من نصوص

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۴.

(۴) الوسائل باب ۱۵ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۱۱.

]...[

الباب أیضاً، بتقریب أنّه بعد ما لا ریب فی أنّ المقیم فی بلد مدة طویلة لا یصدق علیه المسافر، فقد حدّد الشارع ذلک فیما اذا کان المقام مع العزم بعشرة أیام، و فی ما اذا کان مع التردد بثلاثین یوماً.

و یؤکده وحدة لسان النصوص فی الإقامة و البقاء ثلاثین یوماً متردّداً، فقد نزّل فیها المقیم عشرة أیام مع العزم، و المقیم ثلاثین یوماً مع التردّد منزلة أهل البلد، فالأظهر- تبعاً للمشهور، بل عن الشهید الثانی مساواة الإقامة ثلاثین یوماً متردّداً للإقامة عشرة أیام فی حکایة الإجماعات علی قاطعیتها للسفر موضوعاً کونها قاطعة لموضوع السفر لا حکمه.

الثانی: أنّ الموجود فی أکثر النصوص و فی عبارات الأکثر هو تعلیق الحکم المزبور علی الشهر، و فی خصوص صحیح ابن أبی أیوب و أکثر عبارات المتأخّرین ذکر الثلاثین، و لهذا وقع الکلام فی أنّ المدار علی إقامة الشهر الهلالی مطلقاً، أو علی إقامة ثلاثین یوماً کذلک، أو یفصّل بین ما اذا کان مبدأ الإقامة أول الشهر فالمدار علی الهلالی، و بین ما اذا کان مبدئها فی أثناء الهلالی فالمدار علی إقامة الثلاثین؟ المشهور بین الأصحاب هو الثانی، و عن مجمع البرهان: اختیار الثالث، و تبعه غیر واحد.

و حقّ القول فی المقام: أنّه، بعد ما لا ریب و لا کلام فی أنّه لا یعتبر الشهر بمعنی ما بین الهلالین و إلّا لزم اختصاص النصوص و الحکم بما اذا وقع التردّد فی أول آنات الشهر و هو بدیهی البطلان، بل لو کان المدار علی الشهر کان اللازم إرادة المقدار منه بحیث یکتفی بالملفّق، یدور الأمر فی مقام الجمع بین النصوص بحمل خبر الثلاثین علی ما اذا کان مبدأ الإقامة فی أثناء الهلالی، و نصوص الشهر علی ما اذا کان مبدؤها أول الشهر فیثبت القول الثالث، و بین حمل الثلاثین علی إرادة الشهر من جهة أنّ الشهر الکامل هو ذلک، فیثبت القول الأول، و بین حمل الشهر علی إرادة الثلاثین فیثبت الثانی.

]...[

و الأظهر هو الأخیر، و ذلک لأنّه بعد وضوح فساد الأول- إذ مضافاً الی کونه جمعاً تبرعیاً لا شاهد له- أنّ حمل نصوص الشهر علی

إرادة ما بين الهلالين لازمه اختصاصه بما اذا كان مبدأ الإقامة أول آنات الشهر من دون تعرّض لكونه من ثانى آنات اليوم الأول من الشهر، و هو كما ترى يتعين حمل الشهر على إرادة المقدار منه- و عليه فمقتضى حمل المطلق على المقيد حمل الشهر على إرادة الثلاثين لأنّ للشهر الهلالى فردين: أحدهما: ثلاثون يوماً، ثانيهما: تسعة و عشرون، فكذلك للمقدار منه، و مقتضى إطلاق الشهر الاكتفاء بكل منهما، و لكن خبر الثلاثين يقيّده بالفرد الكامل و هو الثلاثون، فالأظهر هو القول الثانى.

الثالث: يعتبر الوحدة فى محل الإقامة و التوالى بين الأيام التى يقيم فيها متردّداً؛ لما مرّ فى المبحث السابق، فلو تردّد فى أمكنة متعددة لا ينقطع به السفر، كما أنّه لو توقّف متردّداً شهراً فى ضمن شهرين لا ينقطع السفر.

الرابع: أنّ ما ذكرناه من الصُّور و الأحكام للخروج الى ما دون المسافة بعد العزم على الاقامة و تحقّقها تجرى فى المقام بعد الإقامة ثلاثين يوماً، لأنّه بعد كونها قاطعة للسفر موضوعاً كما عرفت لا فرق بينها و بين إقامة العشرة فى تلك الأحكام.

هذا تمام الكلام فى مباحث الصلاة، و قد وقع الفراغ منها فى يوم الثامن عشر من شهر جمادى الثانية من شهور سنة الواحد و السبعين بعد الألف و الثلاثمائة من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة و السلام فى البلدة الطيبة قم المشرفة.

و قد كرّرت النظر فى المباحث المندرجة فى هذا الجزء من أوله الى آخره، و كان ختامه فى يوم الثلاثاء الرابع عشر من شهر رمضان المبارك من شهور سنة ثمان و سبعين و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبوية، و الحمد للّه أوّلًا و آخراً.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – "رَحِمَهُ اللهُ" – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبيّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإماميّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ أُخرَى.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّـلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائى/ "بناية "القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِى الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم – فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ ولىّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹